الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم والعالي والبحث العلمي

جامعة باتنـة 1

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم التاريخ والآثار

الحركة الوطنية الجزائرية MNA إبَّان الثورة التحريرية

دراسة في مواثيقها وممارساتها1954-1962

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراة L.M.D تاريخ الجزائر المعاصر

إعداد الطالب/ إشراف الدكتور/

فراحتيه عبد الرزاق مختار هواري

لجنة المناقشة

الإسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
سليمان قريري	أستاذ محاضر أ	جامعة باتنة1	رئيسا
مختارهواري	أستاذ محاضرأ	جامعة باتنة 1	مشرفا
محمد شقرة	أستاذ محاضرأ	جامعة باتنة 1	ممتحنا
صالح لميش	أستاذ	جامعة المسيلة	ممتحنا
شافورضوان	أستاذ	جامعة الوادي	ممتحنا

السنة الجامعية: 2023/2022

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

باسم الله الذي علم آدم ما لم يعلم والصلاة والسلام على
من نزل عليه الوحي بأول كلمة من القرآن "إقرا"
الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات والحمد لله حتى يبلغ
الحمد منتهاه أن وفقني في إنجاز أطروحتي هذه
الشكر والعرفان لجامعة باتنة 1 والتي هي من أعرق وأرقى
جامعات الوطن على احتضانها لي طالبا للعلم تحت
سمائها ولكل العاملين بها
الشكر والامتنان للمشرف الدكتور مختار هواري الذي أحاط
هذا العمل برعايته وأشرف عليه حتى رأى النور
الشكر موصول أيضا للجنة المناقشة التي تفضلت وقبلت
مناقشة هذا العمل المتواضع

إهداء

إلى من كانا سببا في وجودي في هذه الحياة وشملتني
رعايتهما صغيرا وكبيرا أبي وأمي رحمها الله
إلى شريكة حياتي ورفيقة دربي التي وقفت إلى جانبي في
السراء والضراء وضحت من أجلي زوجتي الغالية
إلى أبنائي وثمرة فؤادي كل باسمه إسلام، إيناس، إيهاب
و إياد حفظهم الله ورعاهم
إلى رئيسة المشروع الأستاذة الدكتورة تيتة ليلى والمشرف
الدكتور هواري مختار اللذان ر افقاني في رحلتي العلمية
هذه ولم يدخرا جهادا في مساعدتي
إلى كل هؤلاء وغيرهم ممن وفق إلى جانبي أهدي هذا
العمل المتواضع

مقدمة

مقدمة

لا يزال تاريخ الجزائر المعاصر لم يستوف حظه كاملا من الكتابة العلمية، ولا زالت مادته التاريخية حقلا خصبا لمن أراد من الباحثين الاستثمار فيه، بعيدا عن التوجهات السياسية والانتماءات الأيديولوجية والحسابات الشخصية الضيقة، كما أنه من الواجب السعي وراء الحقائق والتجرد ما أمكن له ذلك من خلال وصف وتحليل الأحداث كما وقعت لا كما يراد لها أن تكون، خدمة للبحث العلمي، وتحديا لكل الصعوبات منها سواء ما تعلق بحجم الدراسات الكبير الذي يتطلب جهدا مضاعفا أو دقة المعلومات الذي تستوجب حرصا شديدا أو حساسية بعض المواضيع التي تتطلب التزام أقصى أنواع الحيطة والحذر، وموضوعاته دقيقة، وبهذا فقط ندون تاريخنا الوطني، ونساهم في إبراز أحداث ثورتنا بنزع رداء القدسية والعصمة عنها تحقيقا للعدالة التاريخية فيمن اتهم أو ظلم ممن ناضل في سبيل القضية الوطنية، سواء كان في صف جبهة التحرير الوطني أو في صف الطرف الآخر منها.

صاحب اندلاع الثورة الجزائرية في الفاتح من نوفمبر 1954، ردود أفعال من الطبقة السياسية بمختلف تشكيلاتها الحزبية وشخصياتها النضالية، بحيث تباينت مواقفها بين التأييد والرفض للعمل المسلح من جهة، ولمن قام به من جهة ثانية إنطلاقا من أفكارها الأيديولوجية وفلسفتها الحزبية وقناعتها الشخصية والظروف الخاصة بها فضلا عن رؤيتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحتى الثقافية لحاضر ومستقبل الجزائر وطنا وشعبا.

لقد شاب هذه المواقف الكثير من التحفظ والتريث والتردد وحتى التعنت إزاء الصراع الدائر بين جبهة التحرير والاستعمار الفرنسي خاصة في العام الأول من اندلاعها وفي خضم هذا الوضع السياسي المرتبك والذي زادت الإجراءات الفرنسية التعسفية القمعية من تدهوره وتأزمه ظهرت الحركة الوطنية الجزائرية(M.N.A) على الساحة الوطنية، لتلعب الدور المنوط بها وتسير على الخط الذي رسمه لها رئيسها مصالي الحاج انطلاقا من المبادئ والأسس والأهداف التي قاد بها التيار الاستقلالي منذ عشرينيات القرن الماضي والتي انعكست على مختلف ممارساتها المحفوظة في أدبياتها ومواثيقها.

أولا: إشكالية الدراسة

تناولت هذه الدراسة الحركة الوطنية الجزائرية M.N.A إبان الثورة التحريرية 1954.1962من خلال مواثيقها وممارساتها المختلفة وعليه جاءت الإشكالية كالتالي: **هل ميلاد الحركة الوطنية الجزائرية (M.N. A) يعد عملا مناوبا للثورة التحريرية أم مكملا لها؟ وهل خدمت الحركة بمواثيقها وممارساتها القضية الوطنية أم أضرت بها؟**

للإجابة على هذه الإشكالية لا بد من طرح التساؤلات التالية:

-جذور الحركة الوطنية الجزائرية (M.N.A) تعود إلى نشأة التيار الاستقلالي الذي ارتبطت به الثورة تاريخيا فهل كان التيار بتنظيماته السياسية السابقة (نجم شمال إفريقيا، حزب الشعب وحركة الانتصار) ثوريا قلبا وقالبا

- لماذا انتشر صراع الأفكار والبرامج داخل الأحزاب سالفة الذكر؟ وهل مرد ذلك لمعدم الفصل في الخط السياسي لتلك الأحزاب؟ أم لما اصطلح عليه بـ"صراع الأجيال"؟

- هل تأسيس المنظمة الخاصة (L'OS) برغبة حقيقية من مصالي الحاج في تفجير الثورة؟ أم لمقايضة المشروع الثوري بالمشروع الإصلاحي (المشاركة في الانتخابات الفرنسية)؟

- ألم يكن أمام مصالي الحاج إلا ذلك التوافق غير المنشود عندما عايش بين دعاة الشرعية (حركة الانتصار) ودعاة السرية (حزب الشعب) ودعاة العمل الثوري (المنظمة الخاصة) فأضاع بوصلته السياسية بتفاقم الخلافات واستفحال الصراعات؟

- كيف نصنف أزمات التيار الاستقلالي؟ هل في إطار صراع الأيديولوجيات أم صراع المطامح السياسية والمصالح الشخصية؟ أم معا؟ وما موقف زعيم التيار من ذلك؟

- لماذا فشلت اللجنة الثورية في التوفيق بين الجناحين المتصارعين (المصاليين والمركزيين)؟ هل لأن الأحداث تجاوزتها؟ أم لعدم حيادها ففقدت بذلك مصداقيتها؟

- قرار مجموعة من المناضلين القيام بالعمل المسلح هو تمرد على الرئيس وتجاوز لسلطته وتعد على حق من حقوقه؟ أم هو إنقاذ للعمل الوطني من الانهيار؟

- هل كان مصالي الحاج على علم بموعد تفجير الثورة فحدد موقفه بوضوح منها؟ أم تفاجأ باندلاعها فجاءت مواقفه مرتبكة وفي غير محلها؟

- لماذا تم تأسيس الحركة الوطنية الجزائرية (M.N.A)؟ هل لتكون بديلا عن حركة الانتصار؟ أم لمناوئة جبهة التحرير الوطني ومزاحمتها في مشروع الثورة؟

- لماذا تبني مصالي الحاج الثورة؟ هل لأن مناضلين تحت سلطته جرحوا كبرياء الرئيس وخدشوا هالة الزعيم عندما وضعوه على الهامش؟ أم أدرك خطاه فحاول اللحاق بركبها؟

- ألم يكن مصالي الحاج على حق وهو يرى ثمار جهوده التي دفع ثمنها من حريته ومعاناته لسنين من القهر والألم تذهب لغيره؟ وبالمقابل هل تسمح الأعراف والمبادئ الإنسانية أن يجاهر الأب أبناءه السوء حتى ولو لاق منهم العقوق والعصيان؟

- لماذا احتدم الصراع بين رفقاء النضال (الحركة والجبهة) حتى احتكموا للسلاح؟ ألم يكن ممكنا الدفع بالتي هي أحسن حقنا لدماء الجزائريين الأبرياء؟

- من يتحمل وزر الدماء التي سالت والأرواح التي أزهقت؟ وهل لكل ذلك مبرر؟

- لماذا لم تنسحب الحركة الوطنية من المشهد السياسي إبان الثورة أو تنظم لجبهة التحرير مثلما فعلت معظم الأحزاب؟ أم أن منطق القوة يفرض ألا يخضع القوي للقوي؟

- لماذا سكت مصالي عن تواطؤ بلونيس مع الاستعمار الفرنسي؟ هل عن دراية بأن ما يقوم به هو استثمار في إمكانات الخصم ربحا للقضية الوطنية؟ أم أنه وقف عاجز أمام طموحاته عندما تجاوزه بالرغبة في التفاوض مع فرنسا فلم يستطع فعل شيء؟

- لماذا أشادت الحركة الوطنية بموت بلونيس حتى قالت "مات ببطولة وبيده السلاح"؟ ألم يخن الثورة عندما قاتل من يقاتل الاستعمار فوصم تاريخها ولطخ سمعتها؟

- لماذا سعى مصالي الحاج إلى الصلح مع خصومه الجهويين؟ هل أدرك خطأه أم أراد طي صفحة وفتح أخرى تكون له حسن خاتمة وهو في أرذل العمر؟

- لماذا رفضت جبهة التحرير الصلح، هل لعدم ثقتها في مصالي؟ أم لحرمانه من شرف الحصول على لقب "رجل المصالحة الوطنية" فيتفوق عليها في الأمتار الأخيرة؟

-كيف انتهت الحركة الوطنية الجزائرية (M.N.A)؟ وما مصيرها؟

- أخيرا أين مصالي الحاج من التاريخ؟ هل هو بطل مخلد؟ أم رجل من الغابرين؟

ثانيا: خطة الدراسة

للإجابة على هذه الإشكالية اعتمد الباحث في دراسته على خطة من مقدمة وأربعة فصول وخاتمة بالنسبة للمقدمة تطرق فيها الباحث إلى التاريخ الوطني الذي لم يأخذ حقه من الدراسات الأكاديمية، مشكلا بأحداثه الكثيرة والمتنوعة مادة خاما يمكن الاستثمار فيها بشكل صحيح في حالة ما اعتمدنا على البحث العلمي كمنهج وطريقة مثلى ووحيدة للوصول إلى الحقيقة، ومن أبرز تلك الأحداث ظهور الحركة الوطنية الجزائرية الذي تزامن مع اندلاع الثورة الجزائرية.

بالنسبة لمحتوى الأطروحة ففي الفصل الأول تم تسليط الضوء على التيار الاستقلالي الذي مهد لظهور الحركة الوطنية الجزائري(M.N.A) وفي الفصل الثاني تطرق الباحث إلى أبرز المشاهد السياسية لهذه الحركة ومدى تأثيرها في مسار الثورة التحريرية، وبخاصة أنه تم الاحتكام للسلاح الذي وظف بطريقة وصلت إلى حد ارتكاب جرائم حرب ليس فقط ضد من مات من الجزائريين بل وفي حق الوطن ككل وهذا ما تم التطرق إليه بشيء من التفصيل في الفصل الثالث، أما الفصل الرابع فقد تحدث فيه الباحث عن الجهود الدبلوماسية التي قام بها المصاليون للوقوف على مدى المساهمة في الدفع بالقضية الوطنية نحو الاعتراف بها لينتهي الفصل بمحاولة من الباحث لتقييم ممارسات الحركة الوطنية الجزائرية ورئيسها مصالي الحاج.

أما الخاتمة فقد دون فيها الباحث ما خلصت إليه الدراسة من ملاحظات ونتائج مع نقدها.

ثالثا: دو افع الدراسة

دو افع ذاتية:

حب الاطلاع على تاريخنا الوطني بحكم الانتماء لهذا الوطن الذي ضحى من أجله الكثير في سبيل حريته واستقلاله ومن واجب جيل الاستقلال أن يمد جسور التلاقي مع جيل الثورة من خلال ما سطروه من تاريخ.

دو افع موضوعية:

البحث في تاريخ الجزائر المعاصر بحكم الإختصاص خاصة ما تعلق بالثورة التحريرية وبالتحديد دور الحركة الوطنية الجزائرية MNA إيجابيا أوسلبيا والتي ما تزال الكثير من جوانب هذا الدور غامضة تستوجب منا البحث والتنقيب حتى يأخذ كل حقه بكل حيادية وموضوعية ونزاهة العلمية

رابعا: أهداف الدراسة

- استكشاف وضعية التيار الاستقلالي منذ نشأته وإلى غاية اندلاع الثورة التحريرية
- الاطلاع على أسباب الصراع بين الحركة الوطنية وجبهة التحرير إبان الثورة
- التعرف على أهداف الحركة الوطنية من وراء صراعها مع جبهة التحرير
- إبراز ممارسات الحركة انطلاقا من مواثيقها ومدى مواءمة ذلك مع استراتيجية الثورة
- الوقوف على حجم الخسائر البشرية التي تكبدها الثورة جراء الصراع بين الحركة والجبهة
- تقييم ممارسات الحركة الوطنية الجزائرية (M.N.A) ومدى توافق ذلك المصلحة الوطنية.

خامسا: حدود الدراسة

أ- المكانية:

تتمحور الدراسة حول الحدود الجغرافية والأبعاد الجيواستراتيجيه لنشاط الحركة الوطنية الجزائرية (MNA) إبان الثورة التحريرية.

ب - الزمنية:

تعالج الدراسة نشاط الحركة الوطنية الجزائرية (M.N.A) إبان الثورة التحريرية في الفترة الممتدة من 1954 1962وهي فترة جد مهمة في تاريخ الجزائر.

سادسا: منهج الدراسة

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي، في سرد الأحداث وتتبع تطوراتها، بالإضافة إلى المنهج التحليلي، لشرح تلك الأحداث وفهمها بالإضافة إلى الاعتماد على المنهج المقارن لموازنة مواقف مختلف الأطراف.

سابعا: مصادر الدراسة

اعتمدت هذه الدراسة على عدد من المصادر والمراجع المختلفة كالوثائق الأرشيفية والشهادات الحية والكتب المتخصصة في تاريخ الجزائر المعاصر سواء وطنية أو أجنبية وكذا البحوث والدراسات الأكاديمية بالإضافة إلى الدوريات والمواقع الإلكترونية وحصص الإعلامية أي أنها جاءت متنوعة، ومن بين الأرشيفات التي تم الاعتماد عليها أرشيف خاص يتمثل في بيانات الحركة الوطنية ومناشيرها ووثائق الأرشيف الفرنسي ما وراء البحار والأرشيف الدبلوماسي بالإضافة إلى وثائق الأرشيف الأسترالي وأرشيف الخارجية البريطانية وأرشيف الأشخاص مثل جاك سيمون Messali hadj par les textes وأرشيف محمد حربي Les Archives De La Révolution Algérienne وأرشيف جيلبر مني وحمد حربي Le FLN Documents et Histoire. وهذه المادة العلمية تعامل معها الباحث بتحفظ كون مصدرها الاستعمار الطرف الأساسي في الصراع والذي لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يسمح بظهور الحقيقة كاملة لأنها تتعارض ومصالحه، أما الأرشيف الوطني فالإجراءات الاستثنائية (الغلق) نتيجة تفشي جائحة كورونا حالت دون الاطلاع عليه،

أما فيما يخص المصادر المحلية فقد اعتمد الباحث ما تيسر له من المذكرات الشخصية والشهادات الحية على غرار **مذكرات مصالي الحاج** وحسين آيت أحمد **روح الاستقلال مذكرات مكافح وشاهد على اغتيال الثورة** للخضر بورقعة وغيرهم بالإضافة إلى ما كتبه صانعو الحدث من أمثال أحمد محساس الموسوم **الحركة الثورية في الجزائر** وبن يوسف بن خدة في كتابه " **جذور أول نوفمبر** وفرحات **عباس ليل الاستعمار**وكتب محمد حربي منها **جبهة التحرير الوطني الأسطورة والوقع** وشهادة قياديين ومقربين في الحركة الوطنية أو جبهة التحرير والتي تعامل معها الباحث بحذر باعتبارها لا تخلوا من النقائص لاعتماد معظمها على احتفظت به الذاكرة فضلا عن الذاتية التي قد تظهر من حين إلى آخر لحسابات شخصية أو سياسية.

إلى جانب ذلك اعتمد الباحث على مؤلفات المؤرخين الجزائريين من أمثال أبوالقاسم سعدالله، **تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية** ومحمد قنانش، **الحركة الوطنية في الجزائر** محفوظ قداش، **تاريخ الحركة**

الوطنية الجزائرية، والمؤرخين العرب أبرزهم يحي جلال **السياسة الاستعمارية في الجزائر** وصلاح العقاد **الجزائر المعاصرة**، والمؤرخين الفرنسيين شارل روبير أجيرون de l'Algérie Française à L'Algérie Algérienne وبنجامين ستورا Nationalisme Algérien Pionnier de Messali Hadj وفليب جيرار L'alliance La Guerre d'Algérie du Général Bellounis، من أجل الاستفادة قدر المستطاع من تلك الكتابات القيمة وفي الوقت نفسه مقارنة المعلومة بما يقابلها لعله يستطيع فك ألغاز الكثير من الأحداث التي عاشتها الثورة في ظل الصراع المصالي الجبهوي ويعود الفضل فيما تم الحصول عليه من مصادر ومراجع للأساتذة والدكاترة والباحثين والقائمين على المؤسسات العلمية والثقافية الذين قدموا للباحث يد المساعدة.

ثامنا: صعوبات الدراسة

هذه الدراسة ككل الدراسات لم تخل من عوائق، وأكثر ما واجه الطالب في بحثه تشابك الاحداث وتعقيدات المواقف وصعوبة جمع المادة العلمية خاصة الغلق التام لمركز البحث العلمي في ظل جائحة كورونا التي امتدت لثلاث سنوات، فضلا عن حساسية الموضوع الذي تم تناوله من منظور سياسي أكثر منه تاريخي.

تاسعا: الدراسات السابقة

1- دراسة جمعة زروال الموسومة بـ "**الحركات الجزائرية المضادة للثورة التحريرية 1962.1954**" وهي **أطروحة دكتوراه** تناولت فيها عدة جوانب من نشاط الحركة الوطنية الجزائرية معتمدة في دراستها على الوثائق الأرشيفية فاكتسبت بذلك المصداقية العلمية، لكن يلاحظ على هذه الدراسة أنها جاءت في سياق عام تم فيه التطرق لكل التنظيمات المناوئة للثورة وهذا ما أثر إلى حد ما في إثراء جوانب عدة من ممارسات الحركة الوطنية وإلى جانب ذلك حددت الباحثة موقفها بوضوح وأصدرت أحكاما بالمطلق متهمة الحركة الوطنية بأنها خدمت مصالحها على حساب المصلحة الوطنية فافتقرت الدراسة إلى عنصر الحيادية والموضوعية، وهذا ما حاول الباحث اجتنابه في عمله هذا .

2- دراسة محمد بلحاج الموسومة بـ " الحركات المناوئة وأثرها على الثورة الجزائرية" وهي أطروحة دكتوراه قدم فيها الباحث مجهودا كبيرا أماط من خلالها اللثام على كثير من الأحداث التي أثرت على الثورة نتيجة تلك الممارسات المناوئة لجبهة التحرير ومن ضمنها ما قامت به الحركة الوطنية الالجزائرية التابعة لمصالي الحاج معتمدا على كم هائل من المادة الأرشيفية ومختلف المصادر الأخرى التي اكسبت هذه الدراسة الكثير من الإيجابيات، لكن بالمقابل فإن موضوع الحركة الوطنية المصالية جاء كجزء من الأطروحة فقط وبذلك لم يأخذ حقه كاملا من الدراسة الدقيقة بدليل أن الباحث قد جزم ومن الوهلة الأولى أي من اختياره لعنوان الموضوع

على أن نشاط المصاليين كان مناوئا للثورة التحريرية وبالرغم من أن ممارسات هؤلاء كانت تصب ضاهرا في هذا السياقإلا أنه لايجب تناول هذه المواضيع بأحكام مطلقة أو مسبقة وبخاصة وأن الكثير من الأحداث مازالت غامضة وتفسيرها يعتمد على يجود به الاستعمار الفرنسي من معلومات تبقى مشكوك فيها لعدم نزاهة هذا الأخير والذي من مصلحته أن تبقى الحقيقة حكرا عليه فقط خدمة لمصالحه لذلك وجب العمل بمبدأ التحفظ والتعامل بحذر مع تلك الأحداث خدمة للبحث العلمي .

3- دراسة رفاس نادية الموسومة بـ **الحركة المصالية نشأتها وتطورها في فرنسا 1954-1958** وهي **مذكرة ماجستير**، تناولت سردا تاريخيا للفترة المذكورة سابقا، لكن بالتركيز على نشاط الحركة المصالية في فرنسا، وفي حقبة زمنية محددة من تاريخ الثورة التحريرية ما جعل الموضوع مبتورا زمنيا لأن الحركة الوطنية استمرت إلى غاية الاستقلال وما يلاحظ على هذه الدراسة أيضا أنها نسبت كل نشاطاتها لمصالي الحاج ولا أحد ينكر تأثيره كرئيس حزب؛ لكن الحركة الوطنية تنظيم سياسي ذو شخصية معنوية لها هياكله وأجهزتها، كما ركزت الدراسة بالدرجة الأولى على مواقف الحركة إزاء جبهة التحرير وفرنسا وفصلت في قضية النشاط السياسي والعسكري للحركة، باعتبار أنه تم بتوجيه وإشراف مصالي ليكون هذا النشاط بديلا لنشاط جبهة التحرير، والدراسة لم تقدم إجابات دقيقة حول مواقف طرفي الصراع، وهذا ما سعى الباحث للإجابة عليه، استنادا لمواثيق وممارسات الخاصة بالحركة الوطنية الجزائرية.

الفصل الأول

التيار الوطني الاستقلالي

المسار والأيديولوجيا

المبحث الأول/ من النشأة إلى التطور مسيرة نضال شاق وعسير

أمام آلة القمع التي شنتها السلطات الاستعمارية في الجزائر اضطر مصالي الحاج زعيم التيار الاستقلالي في كل مرة إلى تغيير ثوبه السياسي، فمن نجم شمال إفريقيا إلى حركة الانتصار، مرورا بحزب الشعب، تميز نشاط هذه التنظيمات في ظاهره بالديمومة والاستمرارية بحكم طبيعتها وتوجهها الأيديولوجي الواحد (أحزاب استقلالية)، لكن الممارسات السياسية على أرض الواقع اختلفت من حزب لآخر تبعا لواقع معين، ما يجعلنا نتساءل حول ما إذا دفعت القيادة السياسية بهذه الأحزاب نحو تجذير العمل الثوري باعتباره وسيلة التيار الاستقلالي الوحيدة وأداته المثلى في تحقيق ما يصبوا إليه الشعب؟

أولا: الأطر التنظيمية تعددٌ فرضه الو اقع الاستعماري

1- حزب نجم شمال إفريقيا (E.N.A) بذرة في غير تربتها

قبل الحديث عن نجم شمال إفريقيا (ENA) جدير بنا القول أن الكثير ممن كتب في التاريخ الوطني من أمثال محمد حربي ومصطفى الأشرف يربط نشأة النضال السياسي في الجزائر بتأسيس هذا الحزب معتبرين مصالي الحاج أب الوطنية الجزائرية، وعلى ما قدمه الرجل من تضحيات خلال مسيرة نضالية طويلة، فإن التسليم بهذا الكلام يجعلنا ننفي على من سبقه صفة المواطنة من أمثال الأمير خالد[1] الذي قاوم الاستعمار بطريقته[2] والذي يعتبره البعض الأب الروحي للنجم حيث التقى بأبناء شمال إفريقيا في باريس يوم 12 مارس 1924 واقترح عليهم إنشاء حركة سياسية، ويعتقد أيضا أن الأمير خالد هو من أطلق على الحزب هذا الاسم،[3] واستمر في نشر أفكار النجم بين أوساط المغاربة في فرنسا طيلة فترة تواجده هناك حيث لاقت تلك الأفكار رواجا كبيرا قبل أن تتطور وتصبح تنظيما سياسيا،[4] اختل حول تاريخ تأسيس النجم هل يعود لعام 1924 أم لعام 1925،[5] لكن رسميا بدأ نشاطه في 1926،[6] كما يكون الأمير خالد قد أوصى مصالي الحاج[7] بالنضال من خلاله.[8]

---

[1] الأمير خالد: حفيد الأمير عبد القادر، ولد بدمشق في 1875، درس بالعاصمة باريس ثم التحق بالمدرسة العسكرية شارك في الحرب العالمية الأولى 1914، بعدها دخل معترك السياسة بعد قدومه إلى الجزائر وأسس جريدة الإقدام، أنظر محمد حربي، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، تر، نجيب عباد وصالح المثلوثي، موفم للنشر، الجزائر،1984 ص 179 أنظر أيضا: آسيا تميم، الشخصيات الجزائرية 100شخصية، دار المسك، الجزائر،2008، ص ص 54.53.

[2] الأمين شريط، التعددية الحزبية في تجربة الحركة الوطنية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1998 ص 10

[3] مصطفى هشماوي، جذور نوفمبر1954، دار هومة، الجزائر،2010، ص 37..

[4] Amar Ouzegane, Le Meilleur Combat, Ed, ANAP, Alger,2006, P169

[5] كمال بوقصة، مصادر الوطنية الجزائرية إلى منابع الوطنية الجزائرية الشعبويه، دار القصبة، الجزائر،2005، ص342

[6] عبد الحميد زوزو، الهجرة ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين 1919.1939، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر،1985، ص 55

[7] مصالي الحاج: ولد في 1898 من عائلة فلاحيه فقيرة، هاجر إلى فرنسا 1923 ومارس عدة حرف، بدأ ممارسة السياسة من بوابة النجم الذي ساهم في تأسيسه ثم أصبح رئيسا له، أسس بعده حزب الشعب 1937 وحركة الانتصار 1946 ودخل في أزمة مع المركزيين 1953 ومع جبهة التحرير 1954 بعد أن أسس الحركة الوطنية الجزائرية كحزب مناوئ لها، أنظر: Foriegn Office(F.O),Biographical Notes, Leading Personalities in Algeria, JF1012/2 N09, Part4 F.O. 413.97, Jan. Dec 1955, p28 وأيضا: عاشور شرقي، قاموس الثورة الجزائرية 1954.1962، تر عالم مختار دار القصبة، الجزائر،2007، ص ص 233.232.

[8] Mohamed Lebjaoui, Vérites Sur La Révolution Algérienne, Ed, ANAP, Alger,2012, P 23

إلى جانب جهود الأمير خالد لا يمكن ونحن نتحدث عن حزب النجم - باعتباره حركة استقلالية- إغفال تأثير أجواء الحرية والأفكار الثورية التي عاشها العالم آنذاك بقيام الثورة البلشفية سنة 1917 وإعلان الرئيس الأمريكي وودرو ويلسن (Woodrow Wilson) للمبادئ خاصة حق الشعوب في تقرير مصيرها، هذا على الساحة الدولية أما على الساحة العربية والإسلامية فحركة جمال الدين الأفغاني كان لها بالغ الأثر في تمسك الجزائريين بإرثهم الحضاري عبر جريدة العروة الوثقى التي كانت تصدر بباريس ويضاف إلى ذلك جهود مصطفى كامل- مؤسس الحزب الوطني المصري في فرنسا- الفاضحة للسياسة الاستعمارية الإنجليزية، فضلا عن نشاط بقية الحركات العربية الأخرى وعلى رأسها ثورة الريف المغربية وأخيرا نهضة تركيا الحديثة، فكلها عوامل أدت إلى ميلاد الحركة الثورية الجزائرية[1].

فيما يخص ظروف تأسيس النجم فقد لخصها مصالي الحاج بقوله: "خلال اجتماع...نشأت في مارس 1926 جمعية مسماة بنجم شمال إفريقيا، فقد كانت ثمرة مناقشات ومشاورات دامت عددا من السنين"،[2] حيث باشر هذا التنظيم الجديد نشاطه بالعاصمة الفرنسية باريس في 12مارس 1926،[3] وقد تولى رئاسته في البداية عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الفرنسي الحاج عبد القادر[4] بمساعدة كل من سي جيلاني،[5] آكلي بنون،[6] عمار عيماش[7] وبلقاسم راجف،[8] بالإضافة إلى مصالي الحاج،[9] ولم يكن ميلاد هذا الحزب بالأمر السهل فقد لازمته وصاية الحزب الشيوعي وكان عليه أن يخرج من الاحتواء

---

[1] محمد قنانش، الحركة الاستقلالية في الجزائر بين 1939.1919، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر،1982، ص32.31 .

[2] مصالي الحاج، مذكرات مصالي الحاج، 1938.1889، تر، محمد المعراجي، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية الجزائر، 2007، ص135

[3] نور الدين حاروش، مواقف بن يوسف بن خده النضالية والسياسية، ط1، دار الأمة، 2011، ص188

[4] الحاج عبد القادر: أصله من معسكر مزدوج الثقافة (عربية فرنسية) كان عضوا في لجنة إدارة الحزب الشيوعي الفرنسي ورئيسا لإحدى خلاياه، شغل منصب رئيس حزب النجم ثم خرج منه وواصل نشاطه في حزبه الأصلي لكنه اختفي سياسيا لفترة، توفي بباريس مع بداية خمسينات القرن الماضي، أنظر: عبد الحميد زوزو، مرجع سابق، ص ص 58.57.

[5] سي جيلاني: هو الجيلالي محمد السعيد، ولد في أقوني بورار (أربعاء ناث إيراثن) هاجر غلى فرنسا قبل الح ع 1 اشتغل في الخياطة وهو أحد مؤسسي النجم، توفي بباريس 1955، أنظر: عبد الحميد زوزو، مرجع سابق، ص 59 وأيضا: أبو القاسم سعدالله، الحركة الوطنية الجزائرية، 1945.1930، ج3، دار الغرب الإسلامي، لبنان،1992، ص 121.

[6] آكلي بنون: أحد رواد العمل الوطني بفرنسا ولد بقرية جبلة قري سيدي عيش بسطيف في 1889 ثم هاجر لفرنسا سنة 1916، أحد مؤسسي النجم، تولى منصب أمين مال 1932، أعتقل عدة مرات كما سجن أثناء الح ع 2 من طرف المانيا أنظر: عبد الحميد زوزو، مرجع سابق، ص60، انظر أيضا:

Benjamin Stora, Dictionnaire Biographique de Militants National Algériens ENA.PPA. MTLD (1926.1954), Ed L’harmattan , Paris,1985,p p 45.46.

[7] عمار عماش: ولد بدوار بني عيسى (أربعاء نايث إيراثن) هاجر إلى فرنسا، انضم إلى النجم سنة1931 وشغل منصب سكرتير عام سنة1933، تولى رئاسة تحرير جريدة الأمة وكان صحفيا بارعا أدخل السجن سنة 1935 وخرج منه 1936 اعتزل السياسة لخلاف مذهبي مع زملائه في الحزب ولم يؤسس معهم حزب الشعب عاد إلى الجزائر سنة1950وبعد سنوات توفي، عبد الحميد زوزو، مرجع سابق، ص64 أنظر أيضا:Benjamin Stora, op.cit. pp 82.8 .

[8] بلقاسم راجف: ولد في أقوني بدوار(الاربعاء نايث إيراثن) هاجر إلى فرنسا سنة 1924، من مؤسسي النجم وشغل منصب أمين مال وأسس مع مصالي حزب الشعب عرف بحسن التسيير والتنظيم، أنظر: عبد الحميد زوزو، مرجع سابق، ص 65.

[9] Messaoud Boudjenoun, Algérie Le Grande Gâchis, ED, Dar El Ouma, Alger,2012, P11

الأيديولوجي اليساري لكن غياب الرصيد من الوعي السياسي أفقده وسائل وأساليب التحرر آنذاك،[1] وقد تولى في البداية مهمة الدفاع عن المصالح المادية والمعنوية لمسلمي شمال إفريقيا[2].

أما عن الخلفية التاريخية فمحمد قنانش يعتقد بأن النجم أنشئ على أنقاض جمعية دينية نشطت بين سنتي1925و1926 حيث عقد أول اجتماع بنهج بروتان (Protan) بباريس في 15 ماي 1926 وتم الاتفاق على تسميته "نجمة شمال إفريقيا"، وفي 2 جوان أعلن عن تأسيسه، وبعد شهر تم اختيار اللجنة المركزية للحزب والتي تكونت في البداية من 15عضوا وقيادة من نفس اللجنة ضمت الحاج علي عبد القادر رئيسا ومصالي كاتبا، وبعد المصادقة على القانون الأساسي في 20 جوان 1926 أصبح لهذا المولود السياسي الجديد أجهزة وهياكل عمادها لجنتين: "...لجنة مركزية تضم25 عضوا تدير الجمعية (الحزب) وتكون مسؤولة أمام المؤتمر السنوي، ولجنة تنفيذية صادرة عن اللجنة المركزية تجتمع بصفة مستمرة، وتجتمع اللجنة المركزية كلما اقتضت الضرورة، فالمؤتمر السنوي بمشاركة جميع فروع الجمعية له السلطة التامة فيما يخص مبادئ الجمعية والتوجه السياسي لها"[3].

بعد عام تولى مصالي الحاج رئاسة الحزب وشارك في مؤتمر الشعوب المناهضة للاستعمار المنعقد في بروكسل (بلجيكا) شهر فيفري من السنة نفسها،[4]حيث قدم تقريرا بعنوان "يقظة العبيد" جاء فيه على الخصوص: "إن نجم الشمال الإفريقي الممثل لمصالح الجماهير العمالية لسكان الشمال الإفريقي يطالب للجزائريين بتحقيق المطالب التالية وتطلب من المؤتمر أن يتبناها: استقلال الجزائر، جلاء قوات الاحتلال الفرنسية، تأسيس جيش وطني،"[5] وبذلك وفرت للنجم أول منصة دولية لطرح القضية الوطنية، كما تمكن مصالي من القيام بأولى خطوات العمل الدبلوماسي من بوابة ذلك المؤتمر[6].

تعرض حزب النجم لأول هزة داخلية بسبب الاختلاف الأيديولوجي بين أعضاء قيادته في اجتماع نوفمبر1927 حيث اتضحت الميول الشيوعية لرئيسه الحاج عبد القادر، كما ظهرت أيضا الميول الوطنية لنائبه مصالي الحاج؛ فأدى ذلك إلى استقالة هذا الأخير من منصبه[7] بعد أن عبر عن امتعاضه

---

[1] نور الدين ثنيو، إشكالية الدولة في تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات بيروت، لبنان، مارس 2015 ص 180

[2] Colette Et Francis Jenson, L'Algérie Hors La Loi ,Ed, ANAP, Rouiba,Alger,2009,p76.

[3] أبو القاسم سعدالله، مرجع سابق، ص 120 أنظر أيضا محمد قنانش، مرجع سابق، ص 37.35

[4] أحمد مهساس، الحركة الثورية في الجزائر 1914.1954، دار المعرفة، الجزائر،2007، ص 63

[5] عمار نجار، مصالي الحاج الزعيم المفترى عليه، دار الحكمة، الجزائر، 2010، ص57

[6] كمال بوقصة، مرجع سابق، ص 379.

[7] عبد الحميد زوزو، مرجع سابق ص63

بقوله :" إن الحزب الشيوعي أحدث لنا مشاكل صعبة مثل مشاكل الاستعمار"،[1] ثم تعمق الخلاف في اجتماع فيفري 1928 فاستقال الحاج عبد القادر من رئاسة الحزب وشيئا فشيئا بدأ النجم ينفصل عن الحزب الشيوعي بمغادرة جل الشيوعيين منه وقام مصالي الذي عدل عن الاستقالة وأصبح رئيسه بتطعيم الحزب بعناصر وطنية جديدة[2].

لقد دعم الحزب الشيوعي الفرنسي تأسيس النجم لأنه كان يرغب في أن تكون هناك أنظمة اشتراكية في شمال إفريقيا، لكن مصالي الحاج رد بأن الجزائريين يريدون الاستقلال وليس الوصاية الشيوعية،[3] وبذلك تخلص النجم من نفوذ هذا الحزب وأصبح ذو نزعة وطنية انتقل فيها من المسألة العمالية بفرنسا إلى المسألة الوطنية بالجزائر[4] مستشعرا المسؤولية السياسية والتاريخية الملقاة على عاتقه في التعريف بالقضية الوطنية والدفاع عنها ومحافظا في الوقت ذاته على شخصيته التي عجزت الأيديولوجية الشيوعية عن امتصاصها[5].

يقدم محفوظ قداش تحليلا دقيقا مفاده أن النجم اكتنفته ثلاث غطاءات غطاء روحي مثله الأمير خالد، غطاء تنظيمي ساهم فيه الحزب الشيوعي وغطاء عملي قام به مصالي الحاج وعلى أهمية دور الأمير الفكري إلا أن هذا الجانب بقي مغمورا لأنه تم بطريقة غير مباشرة أما دور مصالي فلأنه كان مباشرا فقد برز، حيث أنقذ النجم من الاندثار ثم قومه وصحح مساره بإبعاده عن الأممية الاشتراكية وفي الأخير أعطاه طابعه الوطني الثوري[6].

اعتمد النجم في نشاطه على الصحف والمناشير والخطب واللقاءات المباشرة التي حافظ من خلالها على توجهه الوطني مما أدى إلى استقطابه لأعداد هائلة، بلغت 4000 مناضل[7] سنة 1929 أغلبهم من الاتجاه الثوري المطالب بالاستقلال، والذي كان قويا وسط العمال المهاجرين،[8] ومن أجل استقطاب المزيد استغل الحزب ما تعرضت له قيادته من قمع واعتقال فتبنى خطاب أكثر راديكالية لحمل

---

[1] حميد عبد القادر، فرحات عباس رجل الجمهورية، دار المعرفة، الجزائر،2007ص65

[2] عبد الكريم بوصفصاف، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ودورها في تطور الحركة الوطنية الجزائرية 1931.1945 دار المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، ص227

[3] Charles Robert Ageron, Genés de L'Algérie Algérienne, Ed, Bouchane, Paris,2005, p 502

[4] نور الدين ثنيو، مرجع سابق ص175

[5] محمد الطيب العلوي، مظاهر المقاومة الجزائرية 1830.1954، ط3، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر،2000 ص118

[6] زهير إحددان، شخصيات ومواقف تاريخية، منشورات دحلب، الجزائر، 2012، ص ص 126.128.

[7] جلال يحي، المغرب الكبير الفترة المعاصرة وحركات التحرر والاستقلال، ج3، الدار القومية، مصر ،1966، ص 1053

[8] سعدي بزيان، دور الطبقة العاملة الجزائرية في المهجر في ثورة نوفمبر1954، ط2، ثالة، الجزائر، 2009، ص16

بقية العمال على قبول فكرته الوطنية، وبذلك فرض نفسه كممثل وحيد للعمال، هدفه التحرير المادي والمعنوي لشعوب شمال إفريقيا[1].

أصبح النجم بعدها في طليعة الأحزاب التي قادت العمل الوطني ببعد سياسي وتجذر اجتماعي[2] ميزته بنيته الهيكلية الصلبة والقوية بعدد مهاجرين ارتفع إلى 11 ألف، موزعون على 7 فروع بفرنسا و30 فرعا بالجزائر، وبعد عودة مصالي إلى الجزائر أنشأ31 فرعا جديدا بمناضلين حملوا قضيتهم الوطنية، [3] وكان هدفهم الاستقلال الذي لن يتحقق إلا بإرادة شعبية تنتزعه من الاستعمار انتزاعا، لذلك لم يكن لهم خارج أطر حزبهم أي نشاط يذكر[4].

من أجل نشر أفكاره أنشأ الحزب في البداية "جريدة الإقدام" التي أغلقتها السلطات الفرنسية نظرا لتوجهها الثوري، ثم أسس "الإقدام الباريسي"،[5] صدرت منها ثلاثة أعداد (أكتوبر1926، جانفي وفيفري1927) ولجرأة طرحها بدعوة الجزائريين للثورة تم توقيفها واستبدلت بجريدة "الإقدام الشمال الإفريقي"،[6] بعدها جاءت "جريدة الأمة" التي صدر عددها الأول في أكتوبر 1930 والعدد الثاني في سبتمبر1931، وصلت للجزائر منها 5000 نسخة،[7] ومن خلالها مارست القيادات الحزبية نشاطاتها فلعبت الجريدة بذلك دورا بارزا في توعية الجماهير[8].

نتيجة لجرأة حزب النجم ونشاطه المفعم بالثورية أقدمت سلطة الاحتلال على حله في 20 نوفمبر1929، بعد أن اعتبرته تنظيما خطيرا مهددا لأمنها القومي وسلامة أراضيها[9] وفي سنة 1933 عاد النجم للظهور بوجه جديد، بدءا بتغيير اسمه إلى "النجم المجيد" ثم من خلال إرساء هياكل وأجهزة أكثر

---

[1] عبد الحميد زوزو، مرجع سابق ص 68

[2] عبد الوهاب بن خليف، تاريخ الحركة الوطنية من الاحتلال إلى الاستقلال، ط1، دار طليطلة، الجزائر،2009، ص 114

[3] عبد الرحمن بن إبراهيم بن العقون، الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر 1945.1936، ج2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص17

[4] Jacques Jurquet, Stratégie et Tactique Communiste via-a-via sur le Mouvement National Algérien 1920.1962, Actes du Colloque Tenu au Centre Culurel Algérien de Paris, l'Etoile Nord-Africaine, Ed, ANAP,1987, p47

[5] أبو القاسم سعد الله، مرجع سابق، ص122

[6] أحمد الخطيب، حزب الشعب الجزائري جذوره التاريخية والوطنية ونشاطه السياسي والاجتماعي، ج1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ص246.

[7] سعدي بزيان، مرجع سابق، ص19

[8] محمد قنانش، مرجع سابق، ص 53

[9] بشير خلدون، أصول الحركة الوطنية وتطورها 1954.1830، مجلة الرؤية، العدد 1، جانفي1996، ص62

تنظيما وفاعلية،[1] ونتيجة للتضييق على نشاطاته تغير اسمه إلى "لجنة التجمع الشعبي"، ثم "الاتحاد الوطني لمسلمي شمال إفريقيا" لتحله سلطات الاحتلال نهائيا في 26 جانفي1937[2].

2- حزب الشعب الجزائري (P.P.A) العودة إلى الوطن

في مارس سنة 1937 عقد مصالي الحاج اجتماعا بمدينة نانتير(Nanterre) الفرنسية [3] وبالضبط في قاعة الكوسموس (Cosmos) بشارع ميريMarie حضره حوالي 300 مندوب[4] وقيادات من النجم أمثال عمار عماش، راجف بلقاسم، وآخرون،[5] أسفر عن تأسيس حزب الشعب الجزائري(P.P.A) الذي حل محل نجم شمال إفريقيا[6]رسميا في11مارس 1937،[7] وقد تم اختيار الإسم بدلالات سياسية فكلمة الحزب معناها جمعية منظمة بأيديولوجية سياسية واضحة، وكلمة الشعب الجزائري هي تأكيد على وجود أمة لها مقوماتها الخاصة بها على أرض تنتمي لمحيطها العربي والإسلامي، وعلى هذا الأساس فحزب الشعب حركة وطنية تسعى لتحقيق الاستقلال عبر كفاح وتضحيات الشعب بعد تهيئته سياسيا[8].

رغم نشأة حزب الشعب بفرنسا إلا أن عمقه الشعبي وتواجده الميداني كان على أرض الوطن،[9] حيث نقل مصالي الحاج نشاطه إلى الجزائر في 18 جوان وذلك بأسابيع معدودة بعد تأسيسه، وبأفكار النجم الاستقلالية،[10] لذلك يمكن القول إنه عمليا أسس في الجزائر[11] أين استطاع أن ينتزع أفكار حزب نجم شمال إفريقيا من غربتها ومنفاها بفرنسا ليعيد غرسها في موطنها الأصلي،[12] فاكتسب بالعمل داخل الجزائر خاصية جديدة هي امتلاك الوعي الكافي بما يحدث فعليا على أرض الوطن، ومسايرة التطور

---

[1] يوسف مناصرية، الاتجاه الثوري في الحركة الوطنية بين الحربين 1939.1919، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1988، ص 76

[2] Jacques Jurquet, op. cit, p 48

[3] مسعود عثماني، مصطفى بن بوالعيد أحداث ومواقف، ط4، دار الهدى للنشر، عين مليلة الجزائر،2013، ص30

[4] بنجامين ستورا، مصالي الحاج (1898.1974.1974) رائد الوطنية الجزائرية، تر، صادق عماري، مصطفى ماضي دار القصبة للنشر، الجزائر،2007 ص157

[5] Ferhat Abbas, La Nuit Colonial, Editions Livres, Alger,2011, P188

[6] François -Xavier Hautreux, La Guerre d'Algérie des Hrkis 1954.1962, Edition PIRRIN, France,2013, p21

[7] Chikh Bouamrane, Mohamed Djidjelli, L'Algérie Colonial Par Les Textes (1830.1962) Ed ANAP, Alger,2008,131.

[8] محمد قنانش، مرجع سابق، ص 88.86

[9] احمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، مكتبة النهضة المصرية، مصر،1956ص128

[10] مومن العمري، الحركة الثورية في الجزائر من نجم شمال افريقيا الى جبهة التحرير الوطني 1954.1926، دار الطليعة للنشر والتوزيع، الجزائر،2003، ص40

[11] ليليا بن صويلح، السياق العام والخلفية التاريخية لثورة التحرير الجزائرية، الملتقى الدولي حول الثورة الجزائرية الكبرى 1962 .1954، جامعة 8 ماي1945، قالمة،2012، ص88

[12] عبد الرحمن بن إبراهيم بن العقون، مرجع سابق، ص ص164.163

السياسي الحاصل،[1] ثم ترجم حزب الشعب تلك الأفكار وحولها إلى مطالب وطنية بنيت على أسس دينية وقومية (الإسلام والعروبة) لمواجهة المشاريع الاستعمارية التي أرادت أن تبقي على الجزائر فرنسية،[2] فتحول في وقت قصير إلى منظمة سياسية وحركة جماهيرية معروفة بقوة التنظيم والانتشار الواسع داخل وخارج الوطن بفروع وصلت إلى 61 قسمة[3].

لقد دخل حزب الشعب حلبة الصراع السياسي ضد الاستعمار بوسائل وأساليب عصرية بحيث تمت هيكلته على الطريقة الحديثة وبشكل هرمي وصلاحيات محددة، فاشتمل على الهيئات التالية: المؤتمر الوطني، اللجنة المركزية والمكتب السياسي كأجهزة مركزية، أما التنظيمات الإقليمية فتمثلت في أربع الفدراليات[4] واحدة في فرنسا وثلاثة في الجزائر حسب العمالات الموجودة، فدرالية العاصمة على رأسها مصالي الحاج أسست في جويلية 1937 وفدرالية قسنطينة بقيادة عمر دحمان أسست في سبتمبر 1937 وعمالة وهران التي يرجح أنها أسست في مارس 1938 كلف بها معروف بومدين، وعلى المستوى المحلي توجد القسمة وهي تنظيم هيكلي قاعدي مشكل من مكتب يضم ما بين 5 إلى 6 أعضاء[5].

بخصوص الموارد البشرية لمختلف أجهزة الحزب وهياكله فإن الملفت للانتباه أنه باستثناء مصالي لم تكن بقية قيادات الحزب في بداية تأسيسه من الطبقة المثقفة،[6] ولا وضعها الاجتماعي مرموق، فاغلبها من فئة الشباب والطبقات الكادحة من ذوي الدخل الضعيف والبطالين،[7] لكن بعد أن أصبحت للحزب قاعدة جماهيرية عريضة مشكلة من مختلف أطياف الشعب تعددت مشاربه الفكرية والإيديولوجية[8] مثلتها فئات مختلفة من التجار، أصحاب الحرف، المثقفين، الموظفين وحاملي الشهادات من أمثال محمد محفوظي[9] (مترجم) ومحمد بن مهل[10] (طالب)، وقد دفع التفوق الثقافي بهؤلاء إلى الواجهة، فظهروا

[1] نورالدين ثنيو، مرجع سابق، ص ص 236.235

[2] Charles Robert Ageron, op.cit., p 502

[3] نورالدين حاروش، مرجع سابق، ص79.

[4] أحمد الخطيب، مرجع سابق، ص 222

[5] شيخ بوشيخي، الحركة الوطنية والثورة الجزائرية 1962.1954، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2018، ص ص 106.104

[6] بن يوسف بن خدة، جذور أول نوفمبر1954، تر، مسعود حاج مسعود، ط2، دار الشاطبية، الجزائر،2012، ص ص 104.103

[7] أحمد الخطيب، مرجع سابق، ص 235

[8] ليليا بن صويلح، مرجع سابق، ص89

[9] محمد محفوظي، من مواليد 1920 بتبسة، من القيادات البارزة في حزب الشعب وحركة الانتصار، انحاز إلى مصالي في أزمته مع المركزين وأسس معه الحركة الوطنية الجزائرية، للمزيد انظر: Stora Benjamin, op.cit. 132

[10] محمد بن مهل: من مواليد البرواقية (المدية) انخرط في صفوف حزب الشعب وهو طالب ثم حركة الانتصار التي أصبح عضو لجنتها المركزية، للمزيد انظر: Stora Benjamin, op.cit. pp274.275 .

كطليعة تمكنت من الوصول إلى المراكز القيادية في الحزب،[1] ومنه يعتقد الباحث أن مصالي برز كزعيم في وجود تلك العناصر البسيطة، ومع انفراده باتخاذ القرارات تطورت مسالة عبادة الشخصية لديه ليصطدم لاحقا بفئة المثقفين خاصة الثوريين منهم .

بهدف نشر أفكاره والدفاع عن أيديولوجيته أسس حزب الشعب في شهر أوت1937 جريدة "الشعب" وفي يوم 27 أوت الذي صدر فيه العدد الأول أُعتقل قادة الحزب فتأخر توزيعها ثلاثة أيام، ورغم السرية التامة تمكنت سلطة الاحتلال بعد صدور الأعداد الخمسة الأولى من حجز المطبعة ومصادرة الجريدة، ولم يسلم القائمون عليها من مطاردات البوليس الفرنسي،[2] بعدها أصبح لحزب الشعب صحيفة "البرلمان الجزائري"(Le Parlement Algérien) أسسها المعتقلون من داخل سجن الحراش، وكانت تسرب لتطبع خارج السجن كنوع من التحدي والإصرار لغرس الأفكار الوطنية ذات البعد الثوري،[3] وقد صدر أول عدد منها في 18 ماي1939، علما أن كل مقالاتها طالبت بالاستقلال وبالبرلمان بالإضافة إلى إطلاق سراح زعيم الحزب وبقية المعتقلين[4].

في تحدي صارخ للاستعمار نظم الحزب مظاهرة بفرنسا في 14 جويلية 1939 حضرها 25000 مناضل، رفع فيها لأول مرة العلم الوطني، وردد الحاضرون نشيد الحزب "فداء الجزائر" كتبه مفدي زكرياء[5] وهتفوا "برلمان جزائري"، "الحرية للجميع"، "الأرض للفلاحين"، "إحترام الإسلام"،[6] وقد قمعتها

---

[1] محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، تر، كميل قيصر داغر، ط1، مؤسسة الأبحاث العربية، دار الكلمة للنشر، بيروت، لبنان،1983، ص 34.

[2] محمد قنانش، مرجع سابق، ص104

[3] محمد الطيب العلوي، مرجع سابق، ص203

[4] بن يوسف بن خدة، مرجع سابق، ص108

[5] مفدي زكرياء: ولد عام 1908 في بني يزقن إحدى قرى بني مزاب بالجنوب الجزائري، سنوات دراسته الأولى كانت في عنابة، انتقل بعدها إلى تونس لاستكمال دراسته وهناك أسس الجمعية الأدبية "الوفاق" وبعد عودته على الجزائر أنشأ جريدة "الحياة" ثم إنظم إلى "جمعية الطلبة المسلمين لشمال إفريقيا" بعدها إنخرط في حزب النجم ثم أصبح أمين عام حزب الشعب ورئيس هيئة تحرير صحيفة الشعب، ترشح عن حركة الانتصار في انتخابات 1946 المزورة، ثم التحق بالثورة وكتب النشيد الوطني (قسما) وهو في السجن الذي مكث فيه من 1956 إلى 1959، بعدها لجأ إلى المغرب ثم تونس إلى غاية ما بعد الاستقلال، للمزيد انظر: آسيا تميم، مرجع سابق، ص ص 163.157، أنظر: أيضا عاشور شرقي مرجع سابق، ص 183.

[6] عبد القادر خليفي، نشاط الحركة الوطنية في مواجهة السياسة الفرنسية (تجربة المظاهرات الجماهيرية خلال النصف الثاني من القرن العشرين أنموذجا، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، العدد 8، نوفمبر 2016، ص 312

السلطات الفرنسية بالقوة فسقط جراء ذلك ثلاثة شهداء وعشرات الجرحى،[1] وتم اعتقال مصالي بتهمة ارتكاب جرائم ضد السيادة الفرنسية[2].

مع بداية الحرب العالمية الثانية اعتقلت سلطة الاحتلال العديد من المناضلين بتهمة القيام بنشاط معادي لفرنسا،[3] وسعيا منها لشل نشاط الحزب والحد من شعبيته أقدمت أياما قبل ذلك وبالضبط في 26 أوت 1939على توقيف جرائد الحزب،[4] وفي نهاية سبتمبر1939 أعلنت عن حل الحزب[5] واعتقال مصالي مرة أخرى وهذا في أكتوبر1939 بتهمة التعاون مع النازية والفاشية،[6] والتحضير للثورة والعصيان،[7] وفي مارس 1941 حكم عليه بـ 16 سنة أشغال شاقة[8] بالإضافة إلى 20 سنة نفي و30 مليون فرنك غرامة[9].

أمام القمع المسلط عليه دخل حزب الشعب الجزائري مرحلة السرية وقد كسب تعاطف الكثير من أبناء التيارات الوطنية الأخرى، إذ توافد عليه مزيد من الإطارات المختلفة من حيث الثقافة والوظيفة والتكوين، وقد أدى هذا التنوع الفكري والاختلاف الأيديولوجي من جهة أخرى إلى الإضرار باستراتيجية الحزب، خاصة في غياب رئيسه مصالي الحاج المعتقل، فأصبح محل تجاذب غاب معه الوضوح في الخط السياسي[10] أوضح ذلك أحمد مهساس بقوله: "حزب الشعب رسم آفاقا للعمل الثوري لكن كانت تعوزه تقنيات هذا العمل"[11].

بالرغم من ذلك إلا أن مصالي الحاج واصل نشاطه بإدارة شؤون الحزب من السجن عن طريق قيادة سرية برئاسة محمد لمين دباغين[12] إلى نهاية سنة 1943، وقد اعترف هو بذلك: " تمكنت شخصيا

---

[1] Ahmed Hannache, La Longue Marche De L'Algérie Combattante (1830/1962),Ed,Dahleb, Alger,1990,P92

[2] جلال يحي، مرجع سابق، ص 1057

[3] أبو القاسم سعد الله، مرجع سابق، ص180

[4] عامر رخيلة، الثامن ماي المنعطف الحاسم في مسار الحركة الوطنية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د ت،ص30

[5] Mostafa Lacheraf, Des Noms Et Des Lieus, Mémoires D'une Algérie Oubliée, Ed, Casbah, Alger,1998, P118

[6] أبو القاسم سعد الله، مرجع سابق، ص180

[7] أحمد توفيق المدني، مرجع سابق، ص 172

[8] محمود عبدون، شهادة مناضل من الحركة الوطنية، منشورات دحلب، الجزائر، 2013، ص64

[9] فرحات عباس، ليل الاستعمار، تر، أبوبكر رحال، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2005، ص103.

[10] مصطفي هشماوي، مرجع سابق، ص ص 53.51

[11] أحمد مهساس، مرجع سابق، ص 304

[12] محمد لمين دباغين: ولد سنة1917 بالعاصمة إنخرط في التيار الاستقلالي، برز كشخصية قيادية في حزب الشعب بعد اعتقال مصالي الحاج واستمر مع حركة الانتصار إلى غاية 1951، بعدها إنظم إلى الثورة ونشط في جهزها الدبلوماسي والحكومي؛ حيث عين وزيرا للخارجية

من التدخل عبر أشخاص والتوصية وقيادة مسيرة للحزب وتوجيهه"،[1]وذكر محمود عبدون - وهو من القيادات الحزبية- أن مصالي بعد وضعه تحت الإقامة الجبرية بقصر الشلالة سنة 1944 أنشأ هيئة إدارة جديدة أبرز قياداتها؛ محمد لمين دباغين وأحمد بودة[2] وشوقي مصطفاي[3]،[4] وبعد نفيه إلى برازافيل الكونغو تذمر منها واصفا قراراتها بالارتجالية وغير المنضبطة، [5] بين قنانش نفى معرفة مصالي بوجود قيادة جديدة للحزب[6].

3- الحركة من أجل الانتصار (M.T.L.D) لمواصلة النضال

هناك اختلاف بين المؤرخين والسياسيين في تحديد إسم الحركة بدقة فالبعض يسميها حركة انتصار الحريات الديمقراطية والبعض الآخر يطلق عليها اسم حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية لكن الأقرب إلى التسمية الحقيقية هي الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية؛ حسب ما نقله الدكتور محمد العربي الزبيري من ترجمة حرفية للكتابة الفرنسية (Mouvement Pour Triomphe Des Libertés Démocratique)[7].

أما عن ظروف تأسيسها؛ فبعد إطلاق سراح مصالي الحاج من منفاه ببرازافيل في 11 أوت 1946 ذهب إلى فرنسا وقد واجهته هناك إشكالية تتعلق بكيفية ممارسة نشاطه السياسي بين الاستمرار في السرية - ويعتبر بذلك خارجا عن القانون- أو العمل بشكل علني في إطار الشرعية الفرنسية، [8] ليعود بعد

=من 1958إلى 1959، وبعد الاستقلال عاد لمهنته الاصلية؛ الطب أنظر:Benjamin Stora, op.cit,pp281.282 ، أنظر أيضا: عاشور شرقي، مرجع سابق، ص ص 164.163.

[1] محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، مرجع سابق، ص ص 32.31

[2] أحمد بودة: من مواليد 1907 ببومرداس، ناضل في صفوف حزب الشعب وحركة الانتصار، إنحاز إلى المركزيين في صراعهم ضد مصالي سنة 1953، ثم أنظم إلى الثورة بعد اندلاعها، للمزيد انظر عاشور شرقي، مرجع سابق، ص87.

[3] شوقي مصطفاي، من مواليد نوفمبر1919 بالمسيلة، انخرط في صفوف حزب النجم ثم حزب الشعب ثم أشرف على فدرالية حركة الانتصار بفرنسا، ثم فيدرالية جبهة التحرير هناك وعين بعد ذلك مسؤول البعثة الدبلوماسية في تونس والمغرب للمزيد أنظر: عاشور شرقي، المرجع نفسه، ص ص 335.334.

[4] محمود عبدون، مرجع سابق، ص 73

[5] محمد قنانش، ذكرياتي مع مشاهير الكفاح، دار القصبة للنشر، الجزائر،2007، ص 80

[6] رابح بلعيد، الحركة الوطنية الجزائرية،1954.1945، دراسة وثائق غير منشورة، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، قسنطينة الجزائر، 2016، ص51.

[7] محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، ج1، منشورات اتحاد الكتاب العرب، سوريا،1999، ص154

[8]عبد القادر جيلالي بلوفة، حركة الانتصار للحريات الديمقراطية 1954.1939 في عمالة وهران، ط1، دار الألمعية 2011، ص 23

ذلك إلى الجزائر في 13 أكتوبر من السنة ذاتها من حيث استقبل استقبال الأبطال من طرف الجماهير التي اعتبرته الأب الروحي للوطنية الجزائرية فشجعه ذلك على حسم المسألة[1].

أثناء تواجده بالجزائر أنشأ مصالي الحاج حزبه الجديد والذي أراده أن يكون امتدادا للنجم،[2] حيث تبلورت الفكرة لديه بعد العودة مباشرة من فرنسا أين عقد اجتماعا بإطاراته وأعلن عن إنشاء حركة الانتصار في نوفمبر1946[3] كغطاء قانوني لحزب الشعب السري[4] وإطار شرعي يناضل من خلاله لتجسيد مطالبه السياسية[5] ومهادنة الإدارة الاستعمارية بهذه الواجهة الشرعية والعلنية،[6] ومن بين المؤسسين لها محمد لمين دباغين، حسين لحول[7] وأحمد بودة شوقي مصطفاي وحسين عسلة[8]،[9]وقد عين مصالي نفسه على رأس الحركة إلى جانب احتفاظه برئاسته لحزب الشعب الجزائري[10].

على المستوى الداخلي تزايد نشاط حركة الانتصار منذ سنة 1947 أين دشن فيها الحزب مرحلة جديدة تميزت بالتنظيم والهيكلة، شكلت من خلالها عدة لجان مركزية متخصصة، وهي لجنة التنظيم، لجنة الدعاية والإعلام، لجنة الشؤون الإسلامية، لجنة المنظمات الجماهيرية ولجنة الشؤون النقابية، وقسم التراب الوطني بشكل هرمي إلى عمالات تفرعت عنها نواحي ثم ولايات وكل ولاية تضم مجموعة قسمات مشكلة من خلايا وأفواج[11].

---

[1] بن يوسف بن خدة، مرجع سابق، ص160

[2] محمد حربي، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، مرجع سابق، ص11

[3] رابح بلعيد، مرجع سابق، ص57

[4] عامر رخيلة، مرجع سابق، ص90

[5] جودي أتومي، وقائع سنين الحرب في الولاية الثالثة (منطقة القبائل) 1962.1956 قصص حرب، ج2، دار ريم للنشر الجزائر، 2013، ص 15

[6] نور الدين حاروش، مرجع سابق، ص 86.

[7] حسين لحول: من مواليد 1917 بسكيكدة، انخرط في صفوف حزب الشعب وأصبح أمين عام حركة الانتصار في 1953 كان على رأس المركزيين الذين تسببوا في أزمة الحزب مع مصالي الحاج، للمزيد أنظر: محمد عباس، رواد الوطنية، دار هومة، الجزائر،2009، ص ص 58.57 أنظر أيضا Benjamin Stora, op.cit. p p290.291.

[8] حسين عسلة: من مواليد 1917 بذراع الميزان، عضو قيادي في حزب الشعب وأحد مهندسي بيان فيفري 1943 وأرضية حركة أحباب البيان، شارك في مظاهرات ماي 1945، بعدها انتقل للعمل في فدرالية حركة الانتصار بفرنسا إلى غاية وفاته سنة 1948، للمزيد انظر: Benjamin Stora, op.cit. pp 270.271، وأيضا: رشيد بن يوب، دليل الجزائر السياسي ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999،ص 161

[9] نور الدين حاروش، مرجع سابق، ص186

[10] كوليت وفرنسيس جونسون، الجزائر خارجة عن القانون، تر، محمد المعراجي، منشورات تالة، الجزائر،2013، ص 126

[11] عبد القادر جيلالي بلوفة، مرجع سابق، ص 25

أما الجمعية العامة فتضم مندوبي الحزب، ومهمتها وضع أو تعديل النظام الأساسي للحزب، إقرار البرنامج السياسي والتقرير المالي وانتخاب أعضاء اللجنة التنفيذية المشكلة من 20 عضوا، اجتمعت مرة واحدة منذ تأسيس الحزب، مهمتها تنفيذ قرارات الجمعية العامة وإلى جانبها توجد الهيئة الإدارية التي تعتبر القيادة الفعلية، مكلفة بالإشراف على شؤون الحزب إدارة مختلف نشاطاته واتخاذ القرارات الهامة والمصيرية، وينبثق عنها المكتب السياسي بأعضائه السبعة ومهمتهم متابعة النشاط اليومي للحزب إداريا وسياسيا وماليا[1].

فيما يخص التركيبة البشرية؛ ففي بداية تأسيس الحركة كان معظم منخرطيها من الطبقات الكادحة (العمال والفلاحين)،[2] محتفظة بالهيكل الاجتماعي لحزب الشعب وبجل كوادره وبالرغم من القمع الشديد المسلط إلا أن التعداد لم يتأثر سلبا كبقية الأحزاب الأخرى، وبذلك برزت بشكل لافت للانتباه كحزب يمثل الأغلبية خاصة بين سنتي 1946و 1947،[3] ثم توسعت أكثر لتضم أعدادا هائلة كانت مزيجا بين مختلف فئات الشعب بمستوياتها الثقافية والاجتماعية المتنوعة مما صعب على رئيس الحزب التحكم فيها؛ لما حملته من توجهات إيديولوجية مختلفة (إصلاحية ثورية)،[4] كما أن تلك الأعداد كانت من طبقة المثقفين الذين تشبعوا بالأفكار العصرية وآمنوا بالنظم الحديثة أكثر من إيمانهم وولائهم للزعامات القديمة وبسيطرتهم على الحزب بعد مؤتمر أفريل 1953 سيعارضون سياسة مصالي[5].

على المستوى الخارجي واكبت ظهورها موجة تحرر عالمية[6] لذلك عملت كل من جريدة "الأمة الجزائرية" الناطقة بالفرنسية وجريدة "المغرب العربي" الناطقة بالعربية على إيصال صوت الحركة ونشر أفكارها باعتبارهما لسان حال الحزب[7] خاصة بعد تبني الأمم المتحدة لمبدأ حق تقرير المصير، فدفع ذلك مصالي الحاج إلى تكييف نشاط حزبه مع القوانين الدولية حيث بعث برسالة إلى الهيئة الأممية المجتمعة بباريس سنة 1948 حملت عنوان "نداء للرأي العام" ضمنها توجهات سياسية وحقائق تاريخية تبرر استحقاق الجزائر للسيادة والاستقلال بقوله: "...الجزائر كان لها في كل الأزمان رجال عظماء ينكرون

[1]شيخ بوشيخي، مرجع سابق، ص ص 104.101

[2] بشير خلدون، مرجع سابق، ص65.

[3] فاضلي إدريسي، حزب جبهة التحرير الوطني عنوان ثورة ودليل دولة (2004.1954)، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر،2004، ص ص54.53

[4] أبوالقاسم سعد الله، خلاصة تاريخ الجزائر المقاومة والتحرر 1962.1830، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت لبنان،2007، ص142

[5]جلال يحي، السياسة الاستعمارية في الجزائر 1830.1959، دار المعرفة، مصر، 1959، ص316

[6]نورالدين ثنيو، مرجع سابق، ص 287

[7]فاضلي إدريسي، مرجع سابق، ص53

النظام الإمبريالي الفرنسي...بالإرادة الشديدة للجزائر في أن تعيش حرة، ورفضها للمعاناة تحت أي طائل أو أي عدوان خارجي."[1]

أما إقليميا فقد انضمت حركة الانتصار للجنة المغرب العربي بالقاهرة، والتي نص برنامجها على التحرر من السيطرة الأجنبية،[2] كما سجلت حضورها دوليا في المؤتمر المناهض للإمبريالية ببروكسل المنعقد في جويلية 1948، حيث أقنع أحمد مزغنة[3] الحضور بالتصويت على مذكرة مصالي الحاج بمطلبها الأساسي والمتمثلة في : "جمعية تأسيسية جزائرية سيدة"، والمكسب نفسه تحقق في مؤتمر لندن (فيفري1949) المناهض للإمبريالية[4].

على أهمية النشاط الدبلوماسي الذي قام به مصالي، فهناك من يعتقد أنه بالغ في الاهتمام بالقضايا العالمية، بدليل حضوره الدائم في المحافل الدولية ونشاطه الدؤوب في العواصم الأوربية دعما للقضايا الهامشية، والتي غالبا ما تكون على حساب القضية الأم، وبمعنى آخر نشاط دولي أكثر منه نشاط وطني، وأن الكفاح الحقيقي هو ما يقوم به انطلاقا من فرنسا وبذلك سعى للحصول على دعم الشعب الفرنسي أكثر من اعتماده على الشعب الجزائري[5] ولعل ما يؤكد هذا هو رد راجف بلقاسم عليه - بعد أن استمع للتقرير الذي سرد فيه مصالي تفاصيل الإستقبال أثناء زيارته للمشرق متجاوزا موضوع تدويل القضية الوطنية -:"أيها الرفيق مصالي إن الذي قلته واللاشيء هما نفس الشيء"[6].

إن مسألة الزعامة وحب الظهور بمظهر القائد لم تقتصر عند مصالي الحاج على الصعيد الدولي فقط، بل وحتى على الصعيد المحلي، فلأجل قياس شعبيته قام بعدة جولات عبر الوطن تخللتها الكثير من الخطابات الجريئة والمفعمة بالثورية، ومما قاله أثناء زيارته لمنطقة القبائل: " لقد جاء الفرنسيون بالدماء وسننال الاستقلال بالدماء" فتحفزت الجماهير لاستقباله بأعداد كبيرة وصلت في التجمع الواحد ما بين

---

[1] نورالدين ثنيو، مرجع سابق، ص 261.260

[2] علال الفاسي، الحركة الاستقلالية في المغرب العربي، ط6، مطبعة النصاح الجديدة، المغرب،2003، ص 40.

[3] أحمد مزغنة: من مواليد 1907بالبليدة إنخرط في النجم ثم أصبح قياديا في حزب الشعب وحركة الانتصار إنحاز إلى مصالي في أزمة 1953 وأسس معه الحركة الوطنية 1954، ثم أعتقل بمصر على خلفية الصراع مع جبهة التحرير، أنظر: عاشور شرقي، مرجع سابق، ص ص 326.325 ، أنظر أيضا: Benjamin Stora, op.cit, pp297.299وأيضا محمد حربي، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، مرجع سابق، ص ص 183.182.

[4] محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية (1951/1939)، تر، أمحمد بن البار، ج2، دار الأمة، الجزائر،2011 ص 1104.1103

[5] كوليت وفرانسيس جونسون، مرجع السابق، ص 137

[6] حسين آيت أحمد، روح الاستقلال مذكرات مكافح 1952.1942، تر، سعيد جعفر، منشورات البرزخ، الجزائر،2002 ص177.

16ألف إلى 17 ألف مناضل، اكتسب من خلالها مزيدا من التأييد وكثيرا من الإطراء،[1] حتى شاع عنه أنه ترك لحيته تسترسل حدادا إلى أن يتحقق الاستقلال، وقد علق محفوظ قداش على تلك الجولات بقوله: "ظهر بشكله هذا كبطريك أو نبي جديد للوطنية، لقد مارس مصالي في تلك التجمعات موهبة الخطيب والقائد"،[2] فهل كان الزعيم فعلا راديكاليا في كل خطبه؟

الاجابة عن هذا السؤال نستشفها من خلال ذلك الحوار الذي دار بين مصالي الحاج وأحد قدماء حزب نجم شمال إفريقيا فأثناء التجمع الشعبي الذي نظم بمنطقة "تقزيرت" بالقبائل تناول الكلمة سي جيلاني ومما جاء على لسانه: "الحرية لا تعطى، لا تمنح بل تنتزع وسنحصل على استقلالنا بعد أن تسيل أودية من الدماء فوق هذه الأرض"، وعند الانتهاء من التجمع قال له: " يا سي جيلاني الناس هنا في أوج الغليان كنت شخصيا أسعى لتهدئتهم فإذا بك تذكي النار من جديد" فكان رده كما يلي:" إسمع يا سيد الحاج أنا أكره مغالطة الشعب وأتوجه إليهم بالحقيقة التي يفهمونها، لأصارحهم بما ينتظرهم وهذا لكي لا يظن الناس بأنهم قد غلّطوا"[3].

ثانيا: التيار الوطني الاستقلالي من وحدة الفكرة إلى تشعب الرؤية

1- نجم شمال إفريقيا وضوح الهدف وغموض الوسيلة

لقد غدا مصالي الحاج زعيما أوحدا للحركة الوطنية بعد خطابه في مؤتمر بروكسل ببلجيكا، المنعقد في فيفري 1927 بطرحه الوثيقة التأسيسية للوطنية الجزائرية،[4] والتي حملت مطالبا تمثلت في الاستقلال عن طريق جمعية منتخبة بالاقتراع العام، وتأسيس جيش وطني بعد انسحاب الجيش الفرنسي، كما شكل هذا الخطاب أرضية لبرنامج نجم شمال إفريقيا الذي سيعمل على توعية الجماهير للحصول على حقوقها الاجتماعية والاقتصادية وعلى حريتها السياسية،[5] حيث حمل الحزب على المدى القريب مهمة الدفاع عن مصالح عماله في فرنسا، وعلى المدى البعيد تحقيق الاستقلال بالوسائل الثورية،[6] وقد سبق هذا المؤتمر اجتماع قاعة "لاقرانج أوبيل"، في 30 جانفي أقر فيه 800 مندوب

---

[1] حميد عبد القادر، مرجع سابق، ص 118

[2] محفوظ قداش، مرجع سابق، ص ص 1010.1009

[3] عمر بوداود، مرجع سابق، ص 52

[4] أحمد توفيق المدني، حياة كفاح مع ركب الثورة التحريرية، ج3، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ص16

[5] Jacques Jurquet , op cit,pp15.17 .

[6] أبوالقاسم سعد الله، خلاصة تاريخ الجزائر المقاومة والتحرر، مرجع سابق، ص11

المطالب المرفوعة من مصالي والتي تعد مكسبا كبيرا خاصة إذا علمنا أن المؤتمر هو أكبر تجمع في العالم ندد فيه الضعفاء بالأقوياء ووقف فيه 8 مليون عامل و1 مليار من البشر في وجه الإمبريالية والاستعمار[1].

مع ما كان ينشر في جريدة الإقدام وجريدة شمال أفريقيا (Nord-Africain) على نحو ما جاء في إحداهما: "أيها الإخوة في شمال إفريقيا لنقاوم جميعا الهجمة الإمبريالية... لنشكل جبهتنا الموحدة... من أجل استقلال بلداننا، عاش شمال إفريقيا حرا"،[2] برز الخط الثوري الجديد للنجم،[3]مع وجود قسمين في البرنامج: قسم بمطالب استراتيجية على المدى البعيد تبنى فيها الحزب مطلب الاستقلال، إقامة دولة جزائرية وجلاء القوات الفرنسية، وقسم بمطالب مرحلية على المدى القريب تمثلت في تحقيق الإصلاح الزراعي، إلغاء قانون الأهالي، تعميم التعليم، ترسيم اللغة العربية والمساواة بين الجزائريين والمستوطنين،[4] فلماذا تم المزج بين المطالب الثورية والإصلاحية؟ هل لغياب الوسيلة الثورية؟ أم لتخفيف وطأة القمع المسلط على الحزب؟

إن التغيرات التي طرأت على برنامج حزب النجم منذ سنة 1927 إلى غاية 1935 توحي في ظاهرها بوجود تناقض أو تراجع، لكنها قد تكون في الغالب تكيفا مع الأوضاع والظروف التي عاشها، فالحزب تعرض لهزات عنيفة طوال سنوات نشاطه ساهمت في نضجه السياسي،[5]علما أن المطالب الإصلاحية لو تحققت لأبقت الاستعمار لحقب زمنية أخرى[6] ويقدم قداش وصفا دقيقا لموقف الحزب من المشروع الثوري ووسائل تنفيذه حيث يقول: " تبدي المقارنة بين برامج 1927 و1933 و1935 للنجم وفاء ثابتا لمبدأ الاستقلال واهتماما دقيقا ونضجا مؤكدا، لكنها تظهر في الوقت نفسه على المستوى التكتيكي إما ترددا أو خيارا مزدوجا في نشاط شرعي أو ثوري"[7].

في بيانه سنة 1928 تهجم النجم على الاستعمار وفضح سياسة التقتيل، النهب للممتلكات والتهجير القصري وحرق القرى في إطار ما وصفه بالحرب الإمبريالية التي طالت الجزائر وطالب بإعطاء الشعب حقوقه، والمساواة في ذلك بينه وبين الفرنسيين إلى جانب حرية التعبير[8] ولم يتوقف عند الجانب

---

[1] محمد قنانش، الحركة الاستقلالية في الجزائر بين الحربين 1939.1919، مرجع سابق، ص41

[2] محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 1939/1919، تر، أمحمد بن البار، ج1، دار الأمة، الجزائر، 2012 ص 24

[3] عبد الوهاب بن خليف، مرجع سابق، ص 12

[4] جمال قنان، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1994، ص 184

[5] عبد الحميد زوزو، مرجع سابق، ص 74.73

[6] Jacques Jurquet, op.cit. p20.

[7] محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية، ج1، مرجع سابق، ص 472

[8] Jacques Simon, Messali hadj par les textes, Edition Bouchéne, 200, p 18.19

النظري فقط بل تعداه إلى مواقف عملية كمعارضة الحرب على المغرب بتحريض المجندين من شمال إفريقيا على الفرار من الجيش الفرنسي، ما دفع بجريدة لافريك فرونساز (L’Afrique Française)إلى وصفه بـ"التجمع الثوري"، وهناك من اعتبر حزب النجم نواة حقيقية لمشروع الكفاح المسلح بهويته الوطنية والعربية الإسلامية[1].

كما عبر حزب النجم عن هويته بمنشور وزعه باسم أحباب الإقدام جاء فيه على الخصوص : "إن جريدة الإقدام قد أسستها جمعية نجم الشمال الإفريقي، فجميع التونسيين والجزائريين والمغاربة يمكنهم من غير تحفظ الدفاع عن مصالح بلادهم المبني عن الوطنية الصادقة والمخلصة ...فالجريدة ومسيروها ليس لهم أي ارتباط بأي حزب سوى حزب الاستقلال الوطني الثوري"، وبهذا برز خطه الراديكالي أكثر وبشكل واضح وجلي[2].

حاولت جريدة الأمة الناطقة باسم النجم في العدد 38 الصادر في جانفي وفيفري 1936 أن تدحض تلك التهم التي طالت الحزب من الصحافة الفرنسية حين تحدثت عن تجربته واصفة إياه بالتنظيم السياسي غير العسكري الذي لم يقم منذ نشأته بأي أعمال عدائية خلفت وراءها ضحايا، رغم ما تعرض له من قمع وتشريد ومصادرة لممتلكاته، وقالت أن النجم طالب بالاستقلال في إطار سلمي وهادئ ونظر إلى تحقيق ذلك انطلاقا من الماضي التاريخي والإرث الحضاري الذي يجعل من الجزائر أرضا وشعبا دولة منذ ما قبل الاحتلال الفرنسي[3].

كما دافع مصالي الحاج أيضا عن مواقف حزبه مذكرا أن العمال الجزائريين كانوا دائما إلى جانب إخوانهم الفرنسيين سواء في إضراباتهم أو مظاهراتهم بما فيها تلك التي كانت تندد بالنظام الفاشي في شهر جوان 1936، وأضاف أنه في خطابه للمؤتمر الإسلامي[4] طالب أمام 20000 جزائري بالاستقلال

[1] محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية ج1، مرجع سابق، ص 253.252

[2] محمد قنانش، الحركة الاستقلالية في الجزائر بين الحربين 1939.1919، مرجع سابق، ص 39.

[3] Jacques Simon, op.cit. p25

[4] عقد المؤتمر الإسلامي الجزائري جمعيته العامة في 7جوان1936 في قاعة سينما ماجستيك (قاعة الأطلس حاليا) بالعاصمة وتم تبني أرضية مطالب حملت إسم "ميثاق مطالب الشعب الجزائري المسلم" تخص جوانب اجتماعية، ثقافية واقتصادية لكن الجانب السياسي هو الذي كان محل خلاف بين أعضائه وحزب النجم الذي عارض صراحة مطلب إلحاق الجزائر بفرنسا مثلما نصت عليه لائحة المطالب، للمزيد أنظر: بن يوسف بن خدة، مرجع سابق، ص 84

والتعاون مع فرنسا وذكر بتحالفه مع حكومة الجبهة الشعبية[1] ودستورها الذي ساهم فيه النجم بقوة، لكن مصيره كان الحل[2].

بخصوص علاقة النجم بالجبهة الشعبية فقد أدى التحالف بينهما إلى حدوث تغيير في برنامج الحزب المعتمد منذ سنة 1933 والذي لم يعد يشير لا إلى الاستقلال ولا لإنشاء جيش وطني ودولة ولا سحب القوات الفرنسية، وتحول البرنامج إلى المطالبة بانتخاب مجلس وطني ومجالس بلدية، إجبارية التعليم ومجانيته لكل الجزائريين وباللغة العربية، الزيادة في منح البطالين والضمان الاجتماعي، فتح مناصب شغل جديدة ومنح القروض للفلاحين، لكن حكومة الجبهة انقلبت على النجم فخاب الأمل،[3] خاصة وأن مصالي راهن عليها منذ وصولها لسدة الحكم بفرنسا في ربيع سنة 1936، وعبر عن مساندته لها في جريدة الأمة بعددها الصادر في ماي وجوان سنة 1936 بقوله :" إن الذي حدد نشاطنا مع الجبهة الشعبية هو الكفاح من أجل الحريات الديمقراطية لكافة الجزائريين بلا استثناء، ومن أجل لقمة الخبز لهذا الشعب الذي أفنى عمره في البؤس الأسود والكفاح من أجل التعليم والكرامة وشرف الشعب العربي في شمال إفريقيا والتحرر والإنعتاق"[4].

لقد فسر مصالي في لقائه بأنصاره في - مدينة شرشال بعد عودته إلى الجزائر- سنة 1936 إدراج بنود اجتماعية، اقتصادية وثقافية في برنامج الحزب على أنها مطالب استعجاليه ولا غنى للشعب عنها،[5] كما وجه من فرنسا خطابا للشعب الجزائري بتاريخ 12 نوفمبر1936 جاء فيه بالأخص " إن مبادئ حزبك الوطني الذي أسس على الملية من أول يوم، هي السعي لتحريرك بالطرق المشروعة في دائرة إسلامك وجنسيتك الغالية"،[6] وقد يكون للمرحلة الأولى من تأسيس النجم دور في ظهور مطالبه الإصلاحية كون قاعدته كانت صغيرة (4000 مناضل فقط)، لذلك كانت مطالبه في البداية اجتماعية ثم أصبحت مزيجا بينها وبين مطالب اقتصادية وسياسية نتيجة اتساع قواعده النضالية التي شملت فئات أخرى، لذلك نجد

---

[1] الجبهة الشعبية: تحالف سياسي ضم الأحزاب اليسارية الفرنسية قاد حكومتها الأولى ليون بلوم وأيدها نجم شمال إفريقيا في 1936، أنظر: أبو القاسم سعدالله، تاريخ الحركة الوطنية، ج3، مرجع سابق، ص ص 138.135

[2] Jacques Simon, op cit, p271

[3] أبو القاسم سعد الله، خلاصة تاريخ الجزائر المقاومة والتحرر، مرجع سابق، ص137.

[4] نورالدين ثنيو، مرجع سابق، ص 218

[5] عبد الرحمن بن إبراهيم بن العقون، مرجع سابق، ص 15

[6] محمد الأمين بلغيث، تاريخ الجزائر المعاصر (دراسات ووثائق)، دار مدني، الجزائر، 2008، ص 314

أن شكله الثوري لم يظهر جليا بعد ذلك، وهذا ما أكده برنامج سنة 1933 المكون من مشروعين منفصلين؛ أحدهما استقلالي والآخر إصلاحي[1].

أثناء الخطاب الذي ألقاه في الملعب البلدي بالجزائر العاصمة يوم 02 أوت 1936 -بمناسبة التجمع الذي نظمه المؤتمر الإسلامي- رفض مصالي الحاج المشروع الذي تبناه المؤتمر، وقال عنه بأنه لن نرهن مستقبل الجزائر أو أن يربطه بمشروع يتعارض مع الإرادة الشعبية وأكد أن الأمل هو في العيش بحرية وكرامة،[2] كما عارض مشروع فيوليت[3]، الذي جاء بفكرة الإدماج والإصلاحات وطالب بالاستقلال التام قائلا: " إن هذه الأرض ليست للبيع، فالشعب هو صاحبها ووارثها"،[4] فهتفت الجماهير بحياته وحياة الجزائر[5] مطالبة بالحرية، فحقق بذلك حزب النجم مكسبا جماهيريا كبيرا أدى إلى فتح 60 فرعا بالجزائر لوحدها دون فرنسا[6].

من بين الأنشطة الدالة أيضا على وطنية حزب النجم ورغبته في تحقيق الاستقلال للجزائر ذلك المنشور الذي وزعته القيادة في17 أكتوبر1936، وعثرت الشرطة الفرنسية على نسخة منه، ومن بين ما جاء فيه النشيد الوطني " فداء الجزائر" الذي كتبه مفدي زكرياء، وتصدرت صفحته الأولى صورة مصالي مكتوب عليها: "المجاهد العظيم ورئيس الحزب الوطني الحر" أما الصفحة الثانية فاحتوت على رمز الحزب "الهلال والنجمة" بألوانه الوطنية وكتبت أمامه العبارة التالية: " حب الوطن من الإيمان"[7].

هناك من اعتبر كلمة مصالي التي ألقاها بالملعب البلدي الذي احتضن فعاليات المؤتمر الإسلامي بمثابة ولادة جديدة للنجم كحركة وطنية شعبية؛ فلأول مرة تستمع الجماهير لخطاب الوطنية الثورية،[8] وقد دفع رفضه لتوجهات المؤتمر بأعضائه إلى التحامل عليه حيث وصفوه في إحدى الصحف بقولهم:" إن مصالي أصولي...إكتشفنا أثناء المؤتمر أنه مثير للفتن"، فرد عليهم بقوله: "إن المؤتمر ليس إسلاميا وليس

---

[1] مصطفى هشماوي، مرجع سابق، ص 39

[2] Charles Robert Ageron, op.cit., p409

[3] مشروع فيوليت: نسبة لموريس فيوليت الذي عينته حكومة الجبهة الشعبية وزيرا مكلف بالشؤون الجزائرية سنة 1936 وقد قدم مجموعة إصلاحات من 8 فصول و50 مادة على شكل مشروع، أهم ما جاء فيه؛ منح بعض الجزائريين حقوقهم، القيام بإصلاح التعليم، الإصلاح الزراعي وغيرها وكان مصيره الفشل، أنظر: Jean Balazuc ,Guerre d'Algérie, Une chronologie ,Mensuelle Mai 1954-Décembre1962,Ed, L'hrmattan,Paris,2015,p51،أنظر أيضا: أبو القاسم سعدالله، الحركة الوطنية الجزائرية 1945.1930، ج3، مرجع سابق، ص ص 20.17.

[4] حميد عبد القادر، مرجع سابق، ص 75

[5] مصالي الحاج، مرجع سابق، ص 204

[6] مصطفى هشماوي، مرجع سابق، ص 48

[7] نور الدين ثنيو، مرجع سابق، ص 222

[8] محمد عباس، نصر بلا ثمن الثورة الجزائرية 1962.1954، دار القصبة للنشر، الجزائر،2007، ص 33

حرا لا في مناقشاته ولا في خطته ولا في قراراته وتوجهاته تأتي من حزب خارجي"،[1] فأقدمت حكومة الجبهة الشعبية في 26 جانفي 1937 على حل حزبه مستغلة العلاقة المتوترة بين أعضاء المؤتمر الإسلامي ومصالي الحاج، خاصة لما طالب الحزب الشيوعي بوضع حد لنشاطه لأنه عارض مشروعه وقدم بالمقابل برنامجا وطنيا رافضا لسياسة الإدماج التي جاءت بها حكومة الجبهة وتبناها المؤتمر، فاعتبر النجم حركة ثورية مهددة لوجود فرنسا في الجزائر[2].

صحيح أن بعض الكتابات ذات الميول الإيديولوجية والسياسية المختلفة تسرعت في تحديد طبيعة النجم واعتبرته حزبا راديكاليا ثوريا قبل أوانه ولئن حمل مبكرا نزعة وطنية، فإن من الإنصاف القول أيضا أن توجهه العام مع الاحتلال ومواقف سياسية أخرى لم تكن ثورية بصريح العبارة(التعاون مع حكومة الجبهة الشعبية مثلا) ولا استقلالية بالمفهوم الدقيق للكلمة[3] وبمعنى آخر أكثر توضيحا فقد حملت خطابات رئيس النجم وضوحا في الهدف من خلال قيادته لنضال وطني ثوري لأجل تحقيق الاستقلال،[4] لكن فيما يخص الطريقة والوسيلة لتحقيق ذلك فأكتنفها اللبس والغموض، وقد ذكر أحد أعضاء المؤتمر الإسلامي أن مصالي الحاج حدثه عن المعاناة لكن لم يخبره قط عن وسائل العمل للخروج من تلك المعاناة فاتهم من معارضيه بأنه يطلب "الوطنية الوهمية"[5].

إن أبرز نقاط ضعف النجم أنه منذ تأسيسه سنة 1926 وإلى غاية حله سنة 1929 كان ينشط في المهجر بفرنسا، فظل بذلك تأثيره السياسي ولسنوات طويلة محدودا داخل الوطن[6] كما أن التجربة السياسية لهذا الحزب- التي بنيت فيها القضية الوطنية على مضامين تاريخية وثقافية واجتماعية- لم تكن عن وعي وطني كامل ولا عن حصيلة نضج تاريخي وصلت إليه النزعة الوطنية، بقدر ما كانت عبارة عن طموح سياسي لتجربة أريد لها أن تنجح ولم يحن وقتها؛ لأن الحزب في هذا الوقت مازال يتلمس خطواته الأولى فيما يخص المسألة الوطنية من حيث كيفية تحقيق الاستقلال[7].

---

[1] ناهد إبراهيم دسوقي، دراسات في تاريخ الجزائر الحركة الوطنية الجزائرية في فترة ما بين الحربين 1939.1918، منشاة المعارف، الإسكندرية،2001، ص 177.

[2] محمد قنانش، الحركة الاستقلالية في الجزائر بين 1939.1919، مرجع سابق، ص 77.76

[3] نورالدين ثنيو، مرجع سابق، ص177

[4] Charles-Robert Ageron, la naissance de L'étoile Nord-Africaine, Actes du Colloque Tenu au Centre Culturel Algérien deParis de L'étoile Nord-Africaine, Ed, ANAP,1987, p 88

[5] محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، ج1، مرجع سابق، ص 721

[6] شيخ بوشيخي، مرجع سابق، ص 82

[7] نورالدين ثنيو، مرجع سابق، ص 216.

عطفا على ما سبق فإن برنامج حزب نجم شمال إفريقيا لم يكن لصيقا بالواقع الجزائري، ولم يقدم حلولا بل طرح تصورات لجزائر ما بعد الاستقلال[1] بدليل ما طرحه السيد أحمد يحياوي[2] -عضو اللجنة المركزية للحزب- حول مطلب تأسيس جيش وطني مستقل والذي تناولته العديد من الكتابات على أنه يكرس ثورية النجم، لكنه يؤكد أن مسألة تكوين جيش يقود الكفاح لم تطرح البتة على مستوى القيادة حيث قال: "إن مشروع تأسيس جيش وطني، كان قد تم تصوره كأمر بعيد التحقيق يتوجب أن لا يرى النور إلا بعد تحقيق الاستقلال"[3].

في كل هذا نستطيع أن نستنير بما قاله أبو القاسم سعد الله في حق حزب النجم الذي اعتبر ميلاده: "من الأحداث العظيمة في التاريخ السياسي للجزائر"،[4] وترك ببرنامجه ونشاطه بصمة في النضال السياسي في هذا البلد، بما حمله من مبادئ وطنية، أيديولوجية، عربية وإسلامية وأهداف ثورية جعلت منه نواة صلبة وقوة حزبية عصمت الجزائر من الانحراف السياسي[5] فإيديولوجية النجم تطورت من الإعلان عن بعض المبادئ في عام 1927 والتي تم تجميعها في 1933 إلى التصور التفصيلي لها عام 1936 وفي كل هذه المحطات برز الوعي السياسي الذي ميزته الظروف ذات الصلة بالاستعمار في الجزائر[6] كما كان له أيضا بعد استراتيجي بإعطائه مفهوم الوطنية للأقطار المغاربية الثلاثة وبعد سياسي بتبنيه مطلبهم في الاستقلال[7].

يجب القول أيضا أن حزب النجم بتجربته تلك لم يوفر نظرية سياسية إنما قدم بعض الأفكار والخمائر للأحزاب الوطنية على منوال سيادة الشعب والدعوة لتدخل الجماهير بشكل مباشر في نضالها لمواجهة الامبريالية،[8] ويبقى تأثير المصالية (Messalisme) من حيث كونها واحدا من مكونات ايديولوجية الحركة الوطنية ظل وازنا بل وفاعلا في قناعات النجم ومواقفه السياسية[9] وعلى الرغم من ذلك يبقى

---

[1] الأمين شريط، مرجع سابق، ص 12.

[2] أحمد يحياوي: ولد سنة 1900، هاجر إلى فرنسا بعد ح ع 1، إنظم إلى حزب النجم وأصبح عضو لجنته المركزية ثم ممثلا له في العديد من العواصم الأوربية، وفي 1937 اعتزل السياسة، أنظر: Benjamin Stora, op.cit. pp95.96

[3] كمال بوقصة، مرجع سابق، ص 36

[4] محمد الطيب العلوي، مرجع سابق، ص115

[5] بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر 1989.1830، ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2006، ص 368

[6] خلادي بلهادي، الفكر السياسي عند بن باديس ومصالي الحاج 1952.1926 دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية، قسم التاريخ وعلم الأثار، جامعة وهران1احمد بن بلة ،2019.1018، ص 125

[7] حورية ومان، بن يوسف تلمساني، دور نجم شمال إفريقيا في توحيد النضال السياسي المغاربي المشترك 1937.1926، مجلة تاريخ العلوم، ع 10، جامعة زيان عاشور، الجلفة، ديسمبر2017، ص 242.

[8] كمال بوقصة، مرجع سابق، ص 409.

[9] أمحمد مالكي، الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان،1993، ص 284

النجم التنظيم السياسي الأول في الجزائر الذي رفض الاستعمار،[1] وفتح جبهة نضال جديدة لتعبئة الشعب وتذكية الحس الوطني، ومكافحة جميع أشكال الربط مع فرنسا،[2] وأكثر من ذلك حمل حزب النجم مطالبا ثورية هدفت إلى تحقيق الاستقلال التام،[3] ويكفيه وطنية أنه الحزب الوحيد الذي طالب بذلك وبشكل رسمي[4].

2- حزب الشعب الجزائري بين الراديكالية والاعتدال

في اليوم الثاني من تأسيس حزب الشعب رفع مصالي الحاج بنص مكتوب الشعار الجديد "لا اندماج لا انفصال لكن تحرر" كامل للشعب في بلد ديمقراطي صديق مع فرنسا وقدم البرنامج الذي تضمن بنودا عاجلة يتم تطبيقها في حينها وأخرى آجلة يصل إليها الشعب بعد حصوله على حقوقه الطبيعية والمشروعة،[5] وقد فصلت جريدة "الأمة" لسان حال الحزب في هذا البرنامج حيث أوردته على شكل مجموعة مطالب أبرزها: إنشاء حكومة مستقلة عن فرنسا وتشكيل برلمان جزائري منتخب، وأضيفت إلى جانب المطالب الاستقلالية هذه مطالب أخرى كإلغاء قانون الأهالي، إحترام الدين الإسلامي واللغة العربية، حرية الصحافة، إعادة الممتلكات لأصحابها وغيرها، وهي مطالب إصلاحية،[6] فهل ألغى حزب الشعب من برنامجه الهدف الأساس والمتمثل في الاستقلال التام؟

بعض المصادر أرجعت تبني حزب الشعب لشعاره الجديد إلى الظروف الإقليمية التي حتمت على الحزب الطابع الذي أصبح عليه كحركة وطنية صرفة تخصص في الوطنية الجزائرية بأطره التنظيمية وبرنامجه السياسي،[7] ونشاطه القطري الذي عبر عنه رئيسه بقوله: "كان هدف النجم الدفاع عن كل شمال إفريقيا وبواسطة حزب الشعب أردنا تحديد نشاطنا في الجزائر مع الاحتفاظ بعلاقتنا مع تونس والرباط، يجب إذن إعادة النظر في برنامجنا السياسي"[8] وإلى الظروف الدولية؛ حيث فسر محمد قنانش ذلك بتغير المفاهيم أثناء اندلاع الحرب العالمية الثانية فالنازية أصبح يرمز لها بالوطنية، والاستقلال تبنته الفاشية، فتم اختيار شعار جديد للابتعاد عن أي ارتباط خارجي أو تبعية، ولا يعد ذلك حسب اعتقاده

---

[1] بشير خلدون، مرجع سابق، ص 62

[2] عبد الرحمن كيوان، المصادر الأولية لثورة أول نوفمبر1954، تر، أحمد شقرون، منشورات دحلب، الجزائر، 2004، ص 145

[3] يوسف مناصرية، المرجع السابق، ص 86

[4] الأمين شريط، مرجع سابق، ص 2

[5] Jacques Simon, op cit, p36.

[6] Mahfoud khadeche, ENA-PPA-MTLD permanence, op.cit. pp 128.129

[7] محمد الطيب العلوي، مرجع سابق، ص200.

[8] عبد الحميد زوزو، مرجع سابق ص71

تراجعا عن خطه الثوري الذي بدأه منذ تأسيس النجم مؤكدا أن الحزب جزائري خالص،[1]مثلما أكدته جريدة الأمة في ديسمبر1937"إن حزب الشعب الجزائري تنظيم جزائري صرف"[2].

لقد حمل برنامج حزب الشعب - من خلال ذلك الشعار الذي لم يأت على ذكر الاستقلال- فلسفة إيديولوجية جديدة، فجريدة الشعب الناطقة بالعربية استبدلت كلمة استقلال في صفحاتها بكلمة التحرر كنوع من التراجع التكتيكي حسب اعتقاد أبو القاسم سعدالله،[3] ويكون مصالي بذلك قد اختار الليونة السياسية والابتعاد عن المواجهة الراديكالية مع فرنسا، حيث أوضح ذلك في مقابلة مع جريدة الزهرة التونسية يوم5 جوان 1937 حين ذكر أنه ليس ضد الفرنسيين ولكن ضد الإمبرياليين، وهو يعمل من أجل إجبار فرنسا على الاعتراف بالشخصية الجزائرية، دون أن يعرض حزبه للحل،[4] بمعنى لو استمر بنفس النهج لما سمح له بالنشاط،[5] لكن مع ذلك هذا النشاط ستشله فرنسا لاحقا.

جاءت الصفحة الثانية من العدد الثاني من جريدة "الشعب" الصادر في 15 أكتوبر 1937 بعنوان "صرخة الشعب إلى الشعب الجزائري"، طرحت فيها الأهداف التي يسعى الحزب إلى تحقيقها ضمن مطالب سياسية كإطلاق سراح المعتقلين، منح الحريات،[6] ومطالب اجتماعية واقتصادية تخص تعميم التعليم، الصحة وحماية العمال والفلاحين،[7] ويعتقد أن ظروف الكفاح الجديدة والضرورة الملحة لتعبئة الجماهير هي من دفعت إلى الاعتماد على المرونة،[8] خاصة وأن الحزب كان يرغب في دخول الانتخابات التي توفر له فرصة الاتصال بالجماهير،[9] وقد دلت الأحداث على ذلك ففي مسيرته النضالية مر الحزب بمرحلة شرعية بدأت منذ تأسيسه إلى غاية حله في 26 سبتمبر1939 تميزت بسياسة انتخابية معتدلة ومرحلة سرية سعى فيها إلى عدم التفكك، وواصل نضاله من أجل إقناع الجماهير بحتمية تحقيق الاستقلال فخفت بذلك مطالبه الإصلاحية[10].

---

[1] محمد قنانش، الحركة الاستقلالية في الجزائريين 1939.1919، مرجع سابق، ص 84

[2] نورالدين ثنيو، مرجع سابق، ص 233

[3] أبوالقاسم سعدالله، خلاصة تاريخ الجزائر المقاومة والتحرر، مرجع سابق، ص 119.

[4]عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، ط1، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1997 ص 302

[5] محمد الطيب العلوي، مرجع سابق، ص 198.

[6] محمد قنانش، الحركة الاستقلالية في الجزائر بين الحربين 1939.1919، مرجع سابق، ص 145.143

[7] المرجع نفسه، ص 148.146

[8] أبوالقاسم سعد الله، خلاصة تاريخ الجزائر المقاومة والتحرر، مرجع سابق، ص 119

[9] أحمد مهساس، مرجع سابق، ص137

[10] الأمين شريط، مرجع سابق، ص 15.

بعد اعتقاله صرح مصالي الحاج في 17 أوت 1937 قائلا: " إن الاستقلال ليس هو أمر طبيعي فقط راسخ في قلب كل مسلم جزائري وإنما هو حق لنا ...إني أحب وطني ولغتي وتقاليدي الإسلامية وإني أعمل لأخرجه (وطني) من هذه الحالة التي لا تطاق، وهدفي هو أن يستمتع الشعب الجزائري بفضل علمه وثقافته بثروات أرضه، وأن يسعد بحريته نهائيا"، ولعل مصالي أراد بإثارته لمسألة الاستقلال ربط الجماهير بحزبه بعد أن خاب أملها في الأحزاب الأخرى المطالبة بالإصلاحات التي كانت حكومة الجبهة الشعبية تريد تطبيقها وفرضها على الشعب الجزائري .[1]

واصل مصالي الحاج حديثه عن الاستقلال قائلا: "ماذا يتمنى حزب الشعب الجزائري؟ المساواة المطلقة...احترموا تقاليدنا... ولغتنا وديننا... نحن لا نريد انفصالا، لكن تحررا مع فرنسا، في إطار السيادة الفرنسية، إذا وافق الفرنسيون على ذلك نموت من أجلهم، إنهم أغفلوا حتى الآن أن يجعلوا أنفسهم محبوبين في هذا البلد لكن أتمنى بأن هناك أشياء في التغيير، بأن هناك علاقات جديدة تنتظم...إنه تعاون حقيقي، ذلك الذي نريد"[2].

أثناء محاكمته في فيفري 1938 بتهمة تأسيس حزب محل قال مصالي الحاج : "إن مطلبنا السياسي الرئيسي هو بلا شك برلمان جزائري ... جمعية جزائرية منتخبة بواسطة الاقتراع العام دون تمييز عرقي أو ديني"، ويتساءل بنجامين ستورا في هذا المقام ما إذا كان مصالي قد تنازل عن هدف الاستقلال؟[3] ثم يجيب أن مصالي أثناء محاكمته للمرة الثانية في الجزائر العاصمة بتاريخ 2 نوفمبر1937 فند الادعاءات التي تقول بأن حزبه قام بمظاهرات 14 جويلية 1937، وأحدث اضطرابات مست بالسيادة الفرنسية، مؤكدا أنه لم يطلب يوما من المناضلين استعمال العنف بل كان يحثهم على العمل في إطار احترام القوانين الفرنسية .

كما طلب من فرنسا مد يد المساعدة ليحصل الجزائريون على حقوقهم، [4]ومما جاء على لسانه " إننا نحرص على إنشاء برلمان ينتخب عبر الاقتراع العام بالمساعدة الفعلية للجزائريين وإننا نعمل على عدم

[1] يوسف مناصرية، مرجع سابق، ص 97.

[2] محمد الطيب العلوي، مرجع سابق، ص187

[3] حميد عبد القادر، مرجع سابق، ص 78.76

[4] Jacques Simon, op. cit. p 41.

رمي فرنسا كما سبق أن وضحنا، كما أننا لا نعمل ضد نفوذ فرنسا ومصالحها في شمال إفريقيا"،[1] وهناك من يرجح أنه أراد الإفلات من قبضة المحكمة فتظاهر بالتنازل عن مطلب الاستقلال التام[2].

استناد إلى كل ما صرح به مصالي فإن حزب الشعب كان رافضا للاندماج لكنه بالمقابل لم يطالب بالاستقلال التام، بل اكتفى بمطلب الاستقلال الذاتي فقط، وأكثر من ذلك فقد جاء في إحدى جرائده تعهد والتزام بأن تكون الجزائر صديقة وحليفة لفرنسا،[3] ولا أدل من ذلك قوله وهو يحاكم مرة أخرى بتهمة المساس بالسيادة الفرنسية بعد حل حزبه في 26 سبتمبر1939: " لم أفكر يوما في اقتطاع أي جزء من تراب فرنسا ... فيما يرغب حزب الشعب؟ في أن يري نهاية نظام الأهالي، الذي يلاحق الشعب الجزائري في كل ميادين نشاطه، وأن يرى الشعب يشارك في تسيير مصالحه ... نحن نرغب في التحرر والحكم الذاتي فإن منح لنا ذلك فإني سأقدم دعمي ودعم حزبي الكامل"[4].

لقد استغلت حكومة فيشي[5] التي وصلت إلى الحكم في1940 ذلك، وحاولت استمالة حزب الشعب فأجرت اتصالين مع رئيسه في نوفمبر1940 ومارس1941[6]من أجل تخليه عن مطلب البرلمان المنتخب وغيرها من المطالب الإصلاحية في مقابل تعاون فرنسي جزائري على قدم المساواة،[7] لكنه اشترط عليها بأن: "تأخذ مطالب الشعب الجزائري وتطلعاته بعين الاعتبار" أي التمسك بالاقتراع العام وعدم التنازل عن البرلمان الجزائري، وبالرغم من أن هذا المطلب (الاستقلال الذاتي) يعد هزيلا مقارنة بما جاء في برنامج النجم (الاستقلال التام) إلا أن ذلك قد كلفه السجن[8]، النفي، الغرامات والتجريد من الحقوق السياسية وحتى المدنية[9].

[1] نور الدين ثنيو، مرجع سابق، ص 236

[2] يوسف مناصرية، مرجع سابق، ص 98

[3] مصطفي هشماوي، مرجع سابق، ص 50.

[4] محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية، ج2، مرجع سابق، ص 811.

[5] حكومة فيشي: تعرف أيضا بحكومة "الثورة القومية" بقيادة الجنرال بيتان، جاءت بعد هزيمة فرنسا علي يد الالمان في الحرب العالمية الثانية في جوان 1940 ، وكانت موالية لها، ومن بين الإجراءات التي اتخذتها في الجزائر نزع الجنسية الفرنسية عن اليهود الذين حصلوا عليها من الوزير كريميو في 1871، للمزيد أنظر: أبو القاسم سعدالله، مرجع سابق، ص ص 185.179

[6] أبو القاسم سعد الله، خلاصة تاريخ الجزائر المقاومة والتحرر، مرجع سابق، ص 181

[7] عبد القادر جيلالي بلوفة، الحركة الاستقلالية خلال الحرب العالمية الثانية 1945.1939 في عمالة وهران، ط1، دار الألمعية للنشر والتوزيع، قسنطينة، الجزائر، 2011، ص 21.

[8] محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية، ج2، مرجع سابق، ص 821

[9] عبد الرحمن بن إبراهيم بن العقون، مرجع سابق، ص 264

رغم تبنيه لنهج معتدل مع فرنسا تفاديا لحل حزبه إلا أن ذلك لم يشفع لمصالي الحاج فقامت السلطات الاستعمارية بحضره فعلا في سبتمبر1939 متجاهلة حجم التنازلات المقدمة من قيادته،[1] خاصة مطلب الاستقلال الذاتي الذي ابتعد به حزب الشعب عن راديكالية النجم وأصبح بذلك يتطلع إلي علاقة صداقة وتحالف مع فرنسا الاستعمارية في حالة ما حققت له ذلك،[2] وهذا لغياب الجرأة السياسية عن قيادته بطرح مطلب الاستقلال التام لإدراكها أنه مرهون بوسيلته الوحيدة المتمثلة في الثورة[3].

إن الأدهى من ذلك هو إصرار الزعيم على الاستمرار بالنهج الاصلاحي، فقد صرح يوم 7 جانفي 1944 بإقامته في الشلالة (ربيال) أمام لجنة الإصلاحات الإسلامية التي أسسها الحكومة الفرنسية في 19 أفريل 1943 قائلا:" إن فرنسا الأمة الحامية، الأمة المحررة التي تعمل على ترقية الشعب الجزائري وتربيته لتصنع منه شعبا حرا وسيدا، لا تملك وحسب بذلك قلوب ثمانية ملايين جزائري بل أيضا ستضاعف بفعلها هذا في سمعتها وقوتها في البحر الأبيض المتوسط"[4] ويعتقد البعض أن هذا التصريح قد ارتاح له المناضلون فهو لم يتخل عن قضية المعتقلين السياسيين ولم يغير في مطالب حزبه، حيث أصر على حرية الشعب رافضا سياسة الإدماج وبذلك لا السجن ولا النفي نال من عزيمة الرجل[5].

إن تأرجح مواقف حزب الشعب بين الراديكالية والاعتدال قد أرجعه أحمد محساس إلى خلل في برنامج الحزب واصفا إياه بأنه "رسم أفاق العمل الثوري لكنه كانت تعوزه تقنيات هذا العمل"،[6] وترجع بعض المصادر ذلك إلى ظروف العمل السياسي آنذاك وعدم نضج الفكرة لدى شرائح واسعة ما أوقعت القيادة في إشكالية فمن جهة رأت بأن يتم شرح مطلب الاستقلال تدريجيا حتى يتم قبوله من طرف الجماهير ثم تبنيه شعبيا، ومن جهة ثانية غاب التخطيط والطريقة لتحقيق ذلك، فتم الاعتماد على الجرأة في الدعاية وعلى الإثارة وتهييج العواطف بحكم أن فكرة الحرية كانت هي الغالبة على إيديولوجية الحزب حتى وصف من طرف خصومه بالتطرف واتهم من الإدارة الفرنسية باللصوصية،[7] بينما مصادر

---

[1] عبد الوهاب بن خليف، مرجع سابق، ص128.126

[2]Fouad Soufi, de l'étoile nord-africaine au P.P.A continuité ou rupture, Actes du colloque tenu au centre culturel algérien de paris, l'ETOILE NORD AFRICAINE, Ed, ANAP,1987, p175

[3] ليليا بن صويلح، مرجع سابق، ص89

[4] عبد الرحمن بن ابراهيم بن العقون، مرجع سابق، ص 264

[5] عبد القادر جيلالي بلوفة، الحركة الاستقلالية خلال الحرب العالمية...، مرجع سابق، ص 94.

[6] أحمد مهساس، مرجع سابق، ص304

[7] عبد الرحمن بن إبراهيم بن العقون، مرجع سابق، ص168.165

أخرى ردتها إلى الظروف العالمية التي حتمت على القيادة عدم استعمال الكلمة حرفيا لأنها ارتبطت في وقت من الأوقات بالفاشية والنازية واستبدلت بمطلب المجلس التأسيسي[1].

خلاصة لما سبق يرجع الفضل لحزب الشعب الجزائري وقبله حزب النجم في إدخال فكرة الاستقلال وهي الفكرة التي غدت حجر الزاوية في التطور السياسي الحاصل في الجزائر فيما بعد، لكن المشكل عنده يكمن في غياب الوسيلة والأسلوب اللذان يحققان هذه المطامح الشعبية،[2] ويعتقد دباغين أن الخلل موجود في قيادته بقوله:" إن المعضلة الكبرى في هذا الحـزب هي انعدام الإيديولوجية"،[3] ولعل ذلك سببه ظهور الغوغائية والميول البرجوازية والخطاب الديني كخطة سياسية انتهجها مصالي مثلما أشارت إليه بعض الكتابات[4].

3- حركة الانتصار التو افق غير المنشود

أثناء انعقاد المؤتمر التأسيسي لحركة الانتصار بالجزائر العاصمة في فيفري[5]1947 أعيد طرح الخطوط العريضة لبرنامج النجم وحزب الشعب، والمتمثلة في التأكيد على أن الأمة الجزائرية حقيقة لا جدال فيها، وأن الهدف الأساسي هو القضاء على الهيمنة واسترجاع السيادة الوطنية،[6] وبذلك واصلت الحركة عملها كحزب يعمل ضمن الأطر القانونية ولم تترك أدبياتها مجالا للتأويل "كفاح سياسي بجميع أشكاله"، مع وفائها الكامل للمبدأ الذي سطره التيار من قبل والمتمثل في الاستقلال،[7] أما كتنظيم سياسي فقد نصت المادة الأولى من قانونه الأساسي على أن:" الحزب عبارة عن مجموع المناضلين الجزائريين الوطنيين يضمهم تنظيم واحد من أجل قيادة كفاح الأمة الجزائرية نحو تحقيق الأهداف التالية: إزالة النظام الاستعماري، انتخاب جمعية سيادية عبر الاقتراع العام وبواسطة هيئة انتخابية واحدة بلا تمييز لا في العنصر أوفي الدين، إقامة دولة جزائرية مستقلة ديمقراطية اجتماعية"[8].

بالنسبة للكيفية التي تم بها إقرار برنامج حركة الانتصار جاء في شهادة محمود عبدون أن مصالي الحاج استدعي المكتب السياسي صباحا وفي الجلسة المسائية تم الاتفاق على أمرين؛ الأمر الأول مجلس

[1] محمد قنانش، الحركة الاستقلالية في الجزائر بين الحربين 1919.1939، مرجع سابق، ص 10
[2] جوان غيليسبي، الجزائر الثائرة، تر، خيري حماد، ط 1، منشورات دار الطليعة، بيروت لبنان، 1961، ص 60
[3] بن يوسف بن خدة، مرجع سابق، ص 180
[4] فاضلي إدريس، مرجع سابق، ص 43.
[5] سليمان بارور، حياة البطل الشهيد مصطفى بن بوالعيد، دار الشهاب، الجزائر، د ت، ص 13
[6] محفوظ قداش، جيلالي صاري، الجزائر صمود ومقاومات، مرجع سابق، ص 113
[7] محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية، ج2 مرجع سابق، ص 1095
[8] نورالدين ثنيو، مرجع سابق، ص 287

تأسيسي جزائري والأمر الثاني عدم إقحام الحزب في السياسة الفرنسية،[1] هذا التوجه أكدته اللائحة العامة للحزب التي حددت استراتيجية العمل المبنية على مواصلة النضال ضد القمع، العمل على تحقيق وحدة الحزب، بالإضافة إلى تكوين الإطارات الوطنية، العناية بالشباب، الاهتمام بالمرأة، تنظيم الهجرة، المحافظة على الثقافة الوطنية، إلى جانب العمل على تدويل القضية الجزائرية.

لتحقيق ذلك تم اعتماد أساليب تكتيكية منها مواصلة سياسة التحالفات مع كل الأحزاب بمختلف توجهاتها الفكرية وبرامجها السياسية، وضبط خطة للمشاركة بها في الانتخابات،[2] هدفها كسب التأييد والدعم من مختلف الشرائح الاجتماعية، لذلك وضعت لدى الشعب الجزائري مطالب؛ إعادة الأراضي لملاكها الأصليين، إصلاح التعليم، حرية الصحافة[3]، إرجاع الأراضي للجزائريين وفتح المدارس العربية[4].

لقد جاء في بيان السياسة العامة بعد عقد المؤتمر الأول للحزب في فيفري 1947 أن الإمبريالية الفرنسية قامت بعدوان ضد الشعب الجزائري من خلال اغتصاب الحقوق السيادية للأمة الجزائرية والسعي بادعاءاتها الكاذبة إلى إنكار وجودها، وأن التطور التاريخي للجزائر يدحض هذه الأطروحة، كما أن مطالب الشعب المشروعة تؤكد وجودها، واستنادا لهذا البيان تم تحديد الأهداف بإلغاء الهيمنة الإمبريالية، استعادة السيادة الوطنية، تشكيل دولة وطنية تتمتع بكل شروط السيادة (سلطات تشريعية، تنفيذية، قضائية) والتطبيق الصارم لمبادئ الديمقراطية انطلاقا من أن الشعب حر وسيد في اختياراته[5].

يجب الإشارة أيضا أن عبارة "الاستقلال عن طريق الثورة" غابت عن برنامج حركة الانتصار التي قبلت التعامل مع الاستعمار وفق ما تسمح به قوانينه،[6] مع التأكيد الدائم على أن الحركة هي امتداد للنجم في خطه السياسي،[7] وأنها تلتقي مع حزب الشعب في ثلاث مسائل هي الاقتراع العام المباشر، تكوين برلمان جزائري والتحرر من الاستعمار[8].

---

[1] محمود عبدون، مرجع سابق، ص 89.88.

[2] جمال قنان، مرجع سابق، ص 230

[3] عامر رخيلة، مرجع سابق، ص 92

[4] كوليت وفرنسيس جونسون، مرجع سابق، ص 126

[5] Jacques Simon, op.cit. p 60

[6] أبوالقاسم سعد الله، خلاصة تاريخ الجزائر المقاومة والتحرر، مرجع سابق، ص 141

[7] Jacques Simon, op.cit. p 55

[8] عبد القادر جيلالي بلوفة، حركة الانتصار...، مرجع سابق، ص 32.

في ديسمبر 1951 صدرت وثيقة سياسية أخرى عن حركة الانتصار حملت عنوان "المبادئ الموجهة لنضال الحركة الوطنية"، ربطت بين مفهوم الوطنية ومفهوم الحرية، حيث عرفت الإنسان الوطني على أنه: "هو من يخوض غمار الكفاح داخل بلاده في سبيل حل المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية بطريقة تكفل للشعب والوطنيين في البلد أكبر قدر من الحرية والرقي الروحي والأخلاقي ومن التنمية الثقافية والرخاء المادي" فاعتبر ذلك تنظيرا جديدا لمفهوم "الوطنية التحررية".[1]

انطلاقا من ثوابت الجزائر التي تم الاقرار بمقوماتها العقائدية والقومية،[2] وتبنى بشأنها المؤتمر الثاني (أفريل 1953) حلا شاملا تمثل في بناء دولة جزائرية ذات توجه جمهوري تقوم على مبادئ الديمقراطية، القيام بإصلاح زراعي، إنشاء صناعة تتوافق مع امكانيات الجزائر وتأميم وسائل الإنتاج الكبرى، توزيع عادل للدخل، احترام المعتقدات الدينية والموروث الوطني المرتبط بالثقافة العربية بالإضافة إلى الاهتمام بالمرأة والشباب،[3] لكن من حيث التوجه السياسي العام أُتهمت القيادة بعد هذا المؤتمر بأنها غيرت من استراتيجية الحزب وأنها نهجت نهجا جديدا نحو الاعتدال والإصلاحية والعمل وفق القوانين الفرنسية[4].

في السياق نفسه وجهت أيضا أقلام أخرى انتقادات كبيرة لحزب حركة الانتصار على غرار ما كتبه سليمان الشيخ الذي قال: " أصبح مجرد حركة مفتوحة لتيارات مختلفة ومهمته انتصار الحريات لا الدفاع عن الحريات الديمقراطية بصورة متواضعة، وهذه علامة على انعطاف في اتجاه أكثر اعتدالا في عمل الحزب"[5] ويذهب القيادي مصطفى الأشرف[6] إلى أبعد من ذلك عندما يتهم الحركة بقوله " لقد انخدع كثير من المناضلين الشباب في الحزب الذين ناضلوا في السرية حتى عام 1946 بالسياسة البرلمانية الجديدة لحركة الانتصار"[7] علما أن هذه الأخيرة كانت واعية بالسلبيات وهذا وفق ما جاء في تقرير اللجنة المركزية للمؤتمر الثاني 1953 بوجود نقائص تتصل بالعقيدة، المذهب، الاستراتيجية والتكتيك[8].

---

[1] ابراهيم لونيسي، مفهوم الديمقراطية في أدبيات الحركة الوطنية قبل 1954، مجلة مصادر، ع11، جوان2000، ص156

[2] يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830.1962، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر،2007 ص9

[3] نورالدين حاروش، مرجع سابق، ص196

[4] عمار هلال، أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصرة 1830.1962، ط 2، ص 276

[5]Slimane Chikh, L'Algérie en Armes ou le temps des certitudes, Edition, Economica, Paris, France, 1981, p 54.

[6] مصطفى الاشرف: من مواليد 1917 بسيدي عيسى ولاية المسيلة كاتب وأستاذ في التعليم، انخرط في حركة الانتصار 1946 وبعد اندلاع الثورة أنظم إلى فدرالية الجبهة بفرنسا، انظر: Benjamin Stora, op.cit, p111 .

[7] سعاد يمينة شبوط، الولاية الرابعة في مواجهة الحركات المناوئة للثورة الجزائرية، دار الهدى، الجزائر،2015، ص42

[8] الأمين شريط، مرجع سابق، ص 61.

لقد انعكس التخبط في التسيير على قرارات القيادة التي تميزت بالارتجالية والالتباس فيما يخص القيام بعمل مباشر، فمصالي الحاج لم يستطع أن يقود الجماهير نحو عمل ثابت ومتواصل، وبمعني آخر فقد تراوح عمله ونشاطه بين السرية والعلن، ففي الوقت الذي أعلن فيه أنه مع القوانين والشرعية نجده في الجهة المقابلة يندد بتلك القوانين ويعتبرها غير شرعية فالموقف الأول نابع من الحرص على إرضاء السلطات الاستعمارية والموقف الثاني من اجل الحفاظ على شعبيته، وهذا التذبذب يظهر في ليونة قرارات حركة الانتصار وصلابة مواقف حزب الشعب،[1] ما أدى بالحركة إلى أن تعيش حالة من التناقض الإيديولوجي وعدم التجانس بين دعاة العمل الثوري ودعاة العمل الشرعي[2].

بالنسبة لدعاة العمل الثوري (الراديكاليون) فقد ارتبطوا تاريخيا بظهور الفكر الاستقلالي[3] ثم أصبح أكثر الاتجاهات تعبيرا عن هذا الفكر داخل الحركة الوطنية والرافض لكل المشاريع الإصلاحية والاندماجية، هذا الاتجاه نشأ وتطور داخل، أحزاب التيار الاستقلالي (النجم وحزب الشعب وحركة الانتصار)[4] ممثلا في الجماعة التي قادها الدكتور محمد لمين دباغين، مسعود بوقادوم[5] وآخرون[6]، وظهور فئة من طلاب المدارس والثانويات وقد مدت جماعة دباغين جسور التلاقي مع هؤلاء أمثال حسين أيت أحمد[7] وسعد دحلب[8] فتكون جيل أكثر تصميم على خوض غمار الثورة [9] الذي تبلورت أفكاره خلال ثلاثينات وأربعينات القرن الماضي[10].

---

[1] Colette et Francis Janson, op.cit. pp145.146

[2] الأمين شريط، مرجع سابق، ص 60

[3] جمال قنان، مرجع سابق، ص187

[4] ليليا بن صويلح، مرجع سابق، ص87

[5] مسعود بوقادوم: من مواليد 1910 بالحروش ولاية سكيكدة، تحصل على شهادة البكالوريا وهاجر إلى فرنسا لاستكمال دراسته، إنخرط في حزب النجم وأصبح سنة 1933 عضو لجنته المركزية، وبعد عودته إلى الجزائر أصبح عضو قيادي في حزب الشعب وحركة الانتصار، للمزيد انظر: Benjamin Stora, op.cit. pp 78.79

[6] محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، مرجع سابق، ص 41.

[7] حسين آيت أحمد: ولد في 1926 بعين حمام (تيزي وزو)، انخرط في العمل السياسي مبكرا من بوابة حزب الشعب، من أبرز قيادات المنظمة الخاصة وأحد مفجري الثورة التحريرية، انظر: شرقي عاشور، مرجع سابق، ص ص 56.55 وأيضا محمد حربي، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، مرجع سابق، ص 185 وعبد الرشيد بن يوب، مرجع سابق، ص111

[8] سعد دحلب: ولد في 1919 بقصر الشلالة ودرس في البليدة، انخرط مبكرا في حزب النجم ثم حزب الشعب وحركة الانتصار، بعدها إنظم إلى الثورة وشغل عدة مناصب أبرزها وزير الشؤون الخارجية في الحكومة المؤقتة (1962.1961) انظر: عاشور شرقي، مرجع سابق، ص ص 165.164، انظر أيضا: أسيا تميم، مرجع سابق، ص 253 وأيضا Benjamin Stora, op.cit. p 281، وأيضا: رشيد بن يوب، مرجع سابق، ص148

[9] فرحات عباس، ليل الاستعمار، مرجع سابق، ص153.

[10] محمد العربي الزبيري، مرجع سابق، ص 153.

أما دعاة العمل الشرعي (الإصلاحيون) فقد ظهروا أيضا داخل التيار الاستقلالي مع العناصر التي كان يمثلها حسين عسلة والحاج شرشالي[1] أو ما يعرف بجماعة العاصمة،أين عبرت تلك العناصر عن رؤية إصلاحية نابعة من برامج الأحزاب ومشتقة من أفكار الشخصيات الوطنية المعتدلة، وفي هذا الصدد أشارت بعض المصادر إلى تأثير كبير من فرحات عباس[2] على عسلة، وقد سعى هذا الأخير مع الإصلاحيين في حركة الانتصار إلى استمالة مصالي الحاج وحسين لحول لصفه[3] سعيا منه الى تحقيق هدفين: خلق طبقة برجوازية صغيرة للهيمنة على الحزب وإيجاد حلول وسطية بالتعاون مع الفئة المستنيرة من المعمرين بعد استيفاء الشروط السياسية والاجتماعية اللازمة لذلك[4].

---

[1] الحاج شرشالي: إنخرط في النجم ثم أصبح عضو المكتب السياسي لحزب الشعب وحركة الانتصار (1951.1942) إلتحق بالثورة بعد اندلاعها وأصبح مدير مكتب في الحكومة المؤقتة، أنظر: Benjamin Stora, op.cit. p 280

[2] فرحات عباس: ولد في 1899 بالطاهير(جيجل) ناضل في صفوف حركة الشباب الجزائري (الأمير خالد)، تميز بمواقفه الاندماجية (أيد مشروع بلوم فيوليت) ومؤسس حركة احباب البيان والحرية 1944، وبعد اعتقاله على إثر احداث 8 ماي 1945 أسس حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري وشكل انضمامه للثورة نقطة تحول في مساره السياسي والإيديولوجي من جهة ودعما كبيرا للثورة من شخصية وطنية فذة أهلته، لتقلد منصب رئيس لأول حكومة جزائرية مؤقتة 1958، للمزيد أنظر: عاشور شرقي، مرجع سابق، ص ص 235.234، وأيضا: أسيا تميم، مرجع سابق، ص ص 156.145.

[3] محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، مرجع سابق، ص ص 41

[4] محمد حربي، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، مرجع سابق، ص 12.

المبحث الثاني / تعدد الفعل الإيديولوجي داخل أحزاب التيار الاستقلال

لقد شكل اندلاع الحرب العالمية الثانية 1939 فرصة للعناصر الراديكالية لفرض منطقها داخل التيار الاستقلالي وذلك من خلال القيام بنشاطات ثورية سعيا منها لبعث مشروع الكفاح المسلح والذي تعتبره طريقها الوحيد والأوحد للخلاص من الاستعمار الذي جثم على رقاب الجزائريين لعشرات السنين دونما إيجاد وسيلة مثلى للتخلص منه، وفي مقابل ذلك اتجهت جماعة من المثقفين داخل التيار نفسه إلى اعتماد استراتيجية أكثر مرونة واعتدال ولم تجد حرجا في تكييف مواقفها وفق الأطر والقوانين الفرنسيةفي إطار ما سطرته من برامج اصلاحية، اعتقادا منها ان ذلك سيؤدي إلى تحقيق الاستقلال المنشود، ففضلت الحل السلمي الآمن بدلا من المغامرة فما هو موقف مصالي الحاج من هذا التدافع الإيديولوجي بين مختلف أجيال التيار الاستقلالي؟

أولا: المشاريع الثورية تجارب لم يراد لها النجاح

1- الحراك الثوري داخل حزب الشعب

1.1- تنظيم الكارنا (C.A.R.N.A) راديكاليون يشقون عصا الطاعة

عشية اندلاع الحرب العالمية الثانية وفي غياب قادة حزب الشعب المسجونين، قررت مجموعة من الشباب الثوري بعث مشروع الكفاح المسلح في الجزائر من خلال تجميع أكبر عدد ممكن من المناضلين في تنظيم عسكري،[1] أطلق عليه اسم "لجنة العمل الثوري لشمال إفريقيا" (C.A.R.N.A) التي تأسست في ربيع 1939 بباريس، وكان هدفها استغلال ظروف الحرب العالمية لمواجهة الاستعمار،[2] لذلك عقد أعضاؤها العديد من الاجتماعات كان آخرها ذلك الذي تم في غابة "باينام" بالعاصمة يوم15ماي1939، أين تقرر إرسال وفد لألمانيا تمهيدا للتعاون بين الطرفين،[3] علما أن الاختيار وقع على دول المحور خاصة ألمانيا لأنها أكبر خصم لفرنسا، ولأجل فتح جبهة في شمال إفريقيا وتحديدا بالجزائر، عقد كل من راجف بلقاسم ومحند ربوح[4] اجتماعا مع ممثلي الحكومة الألمانية من أجل الحصول على الأسلحة وإرسال مناضلين لتلقي التدريبات في معسكرات دول المحور[5].

---

[1] محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية، ج2، ص 822

[2] عبد القادر جيلالي بلوفة، الحركة الاستقلالية...، مرجع سابق، ص41

[3] محمود عبدون، مرجع سابق، ص ص 59.58.

[4] محند ربوح: ولد 1895 بالقبائل، إنخرط في حزب النجم وأصبح عضوا في لجنته المركزية سنة 1933 ثم أحد قيادات فيدرالية حزب الشعب بفرنسا سنة 1938، أنظر:Benjamin Stora, op.cit.93

[5] الطاهر جبيلي، شبكات الدعم اللوجستيكي للثورة الجزائرية 1962.1954، أطروحة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة أبوبكر بلقايد، تلمسان، 2009.2008، ص 22 .

بعد هذا اللقاء سافرت مجموعة من التنظيم الثوري لألمانيا، أين تدربت على حرب العصابات في الفترة الممتدة من20 جوان إلى 15جويلية 1939، وكان على رأسها رشيد عمارة[1] إلى جانب قيادات فاعلة في التنظيم،[2] كما تلقوا وعودا بتقديم المساعدات العسكرية واللوجستيكيه لهم بعد اندلاع الحرب العالمية،[3] وقد اختلف المؤرخون حول هذه الخطوة؛ ما إذا كانت اجتهادا لتحقيق أهداف وطنية أم تمردا عن خط حزب الشعب؟ علما أن مصالي الحاج رفض هذا التعامل مع ألمانيا باعتبار التعاون مع المحور يضر بالقضية الوطنية، وأن الحرب العالمية ما هي إلا صراع بين الدول الاستعمارية فيما بينها[4].

أتبع مصالي رفضه بقرار الفصل من الحزب لتلك العناصر وبذلك تم إجهاض أول محاولة لتجسيد المشروع الثوري،[5] وقد عارض محمود عبدون[6] القرار برفضه لمنصب كاتب عام الذي رشحه له مصالي تضامنا مع المبعدين من الحزب، وطالب بضرورة الاستماع إليهم،[7] فهل يتحمل الحزب المسؤولية؟ أم أن القضية تتعلق بعدم جدية الطرف الألماني؟

إن الذين يؤيدون قرار مصالي يعتبرون ما قامت به عناصر اللجنة انحرافا خطيرا ألم بالحزب في غياب قيادته المسجونة بالحراش، والتي لم يمنعها ذلك من تصحيح الخطأ ومعاقبة المخالفين،[8] حيث قال مصالي ردا على لجنة الكارنا: "إن الشعب الجزائري غير مستعد بعد للقيام بالثورة وأن العمل المسلح لم ينضج بعد في أذهان الشعب، وأن أي تعاوم مع الالمان في هذا المجال يعد مستحيلا"[9] ولاحقا أيد بلقاسم راجف قرار مصالي بقوله "إنه كان على حق"[10] أما قداش فأرجع رفض هذه الخطوة الثورية إلى الشعار

---

[1] رشيد عمارة: من مواليد وادي الزناتي بقالمة، أحد مناضلي النجم، وحزب الشعب، أنظم إلى لجنة العمل الثوري 1939 شارك في الثورة الجزائرية وهو أحد مؤسسي الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين، أستشهد في 14 جويلية 1956، أنظر: عاشور شرقي، مرجع سابق، ص 244، وأيضا: Benjamin Stora, op.cit. pp 217.218

[2] بومديني محمد، الدعاية الالمانية في الجزائر وتأثيرها على فكرة العمل المسلح إبان الحرب العالمية الثانية 1945.1939 مجلة دراسات، مج 9، ع8، جويلية 2018، ص 73

[3] محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية، ج2، مرجع سابق، ص721

[4] عبد القادر جيلالي بلوفة، حركة الانتصار...، مرجع سابق، ص 14

[5] الطاهر جبيلي، المرجع السابق، ص23

[6] محمود عبدون: ولد في 1913 بدلس، إنخرط في صفوف حزب النجم عام 1936، ثم أصبح أمين مال حزب الشعب في 1938، ثم عضو اللجنة المركزية في 1944، التحق بالثورة في 1956، وأصبح أمين مال جبهة التحرير الوطني، للمزيد أنظر: Benjamin Stora, op.cit. pp 267.268.

[7] محمود عبدون، مرجع سابق، ص55

[8] محمد قنانش، ذكرياتي مع مشاهير الكفاح، دار القصبة للنشر، الجزائر،2007، ص58

[9] ابراهيم لونيسي، تجدد فكرة العمل المسلح في الجزائر إبان الحرب العالمية الثانية 1945.1939، مجلة مصادر، ع 4 المركز الوطني للدراسات والبحث في تاريخ الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954، الجزائر، 2001، ص 90

[10] محمد عباس، رواد الوطنية، مرجع سابق، ص 32

الذي تبناه الحزب "لامع المقاومة ولامع ألمانيا بل مع تحرير الجزائر"،[1]وما يمكن استنتاجه من هذا الاختلاف في الرؤى أن نشاط حزب الشعب تميز بموقفين متناقضين موقف القيادة الرافض لأي انتفاضة في تلك الظروف والمدعومة من الخارج، وموقف المناضلين الراديكاليين الداعي للثورة تحت أي غطاء[2].

إنصافا لمصالي فإن موقفه لم يكن سببا مباشرا لفشل اللجنة التي بقيت في حالة ركود منذ سبتمبر1939إلى غاية مارس1941، حيث عرض الألمان على عناصرها أن يقوموا بالتجسس لصالح دول المحور بمقابل تدفعه لهم، هذه الأخيرة التي عملت في البداية على استمالة الشعوب المستعمرة وإظهار مناهضتها للاستعمار، داعية إلى المساواة بينهم وبين الأقوياء ومن هذا المنطلق صورت النظام الفرنسي على انه نظام دكتاتوري، وحثت الشعوب التي تسلط عليها بمقاومته،[3] لكن ألمانيا أخلت بالاتفاق الذي نص في البداية على القيام بالعمل المسلح لإضعاف فرنسا عسكريا، وحصول الجزائر على الاستقلال،[4] وكم كانت خيبة الأمل كبيرة عندما اكتشفت اللجنة بعد ذلك مخطط تقسيم الجزائر بين إيطاليا وألمانيا[5].

يجب التأكيد هنا على أن المشروع الثوري لم يكن خيارا وحيدا ولا رسميا للحزب الذي نحى منحى العمل في إطار القوانين الفرنسية التي حل بموجبها، وقد شكل دخوله عهد السرية ثم قيام الحرب العالمية الثانية فرصة مواتية لتنفيذ المشروع، خاصة في ظل انشغال فرنسا بحربها ضد ألمانيا من جهة وانتعاش تجارة الأسلحة من جهة ثانية؛ حيث نشطت بشكل كبير شبكات التهريب على الحدود الجزائرية، وكان بالإمكان استغلال ذلك لتجميع وتخزين أكبر كمية من الأسلحة والذخيرة دون الاعتماد على ألمانيا التي خيبت رجاء الثوريين الجزائريين[6]

في سنة1941 وقع تمرد في الثكنة العسكرية لاميزون كاري (La Maison Carrée) بالحراش من طرف مجندين جزائريين استولوا من خلاله على أسلحة، لكن التمرد فشل وأعدم من قام به، وقد اتهمت عناصر من حزب الشعب بالتحريض على ذلك، وهم من لجنة العمل الثوري وتعتبر مثل هذه المحاولات

---

[1] المرجع نفسه، ص ص262.261

[2] عبد القادر جيلالي بلوفة، الحركة الاستقلالية ...، مرجع سابق، ص43

[3] أحمد الصاوي محمد، مأساة فرنسا، ط 4، دار المعارف، القاهرة، مصر،1980، ص 167.

[4] محمود عبدون، مرجع سابق، ص 64

[5] محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية، ج2، مرجع سابق، ص 827

[6] الطاهر جبيلي، مرجع السابق، ص 22

تعبيرا عن الروح الثورية لمجموعة من الشباب تأكدت من فشل النضال السياسي في تحقيق الاستقلال فاتجهت إلى البديل المتمثل في الكفاح المسلح.[1]

أما بخصوص المصير السياسي لتلك العناصر؛ فقد ذكر الشاذلي المكي[2] أن حسين لحول اتصل بمصالي بعد خروجه من السجن، بإقامته الجبرية بقصر الشلالة في أفريل 1944 من أجل عودة عناصر اللجنة إلى حزب الشعب،[3] لكن أحمد بودة فند ذلك وأكد أن إدارة الحزب ممثلة في شخصه، دباغين، مزغنة، مصطفاي بما فيها مكي هي من اتصلت بمصالي لذات الموضوع، وقد تم استدعاء عبدون الذي كان قد انسحب من الحزب تضامنا مع اعضاء اللجنة المبعدين ومحمد طالب، وقبلت عودتهما، بينما بقيت الشكوك تحوم حول حاج شرشالي وحسين عسلة الأول نظرا لمخالطاته السياسية والثاني لعلاقته بالمؤتمر الإسلامي، وفي نهاية المطاف تم قبولهما بضمانة من عبدون وطالب،[4] وقد استفاد الحزب بعودة العناصر الراديكالية إليه وذلك بتزايد نشاطه الثوري في الفترة المقبلة[5].

إن ما حدث صب في مصلحة الحفاظ على ديمومة إيديولوجية حزب الشعب، وكرس استمرار قيادة مصالي له، بحيث قطعت الطريق أمام الشباب الثوري في أن يأخذ السبق، وهكذا حافظت القيادة على الهدف (الاستقلال) لكنها فرطت في الوسيلة (لجنة الكارنا).

2.1- لجنة شباب بلكور(C.J.B) والإصرارعلى النهج الثوري

بعد فشل "لجنة العمل الثوري لشمال إفريقيا" في تحقيق أهدافها، واصلت مجموعة من مناضلي حزب الشعب المحسوبة على الجناح الثوري نشاطها، لكن هذه المرة ليس بالاعتماد علي القوى الخارجية، بل وجهوا جهودهم نحو الداخل في محاولة جديدة لبعث الكفاح المسلح ضد الاستعمار الفرنسي، فأسسوا تنظيما عسكريا جديدا عام 1942 حمل اسم "لجنة شباب بلكور" (C.J.B)[6] قادها محمد

---

[1] محمد الطيب العلوي، مرجع سابق، ص2016

[2] الشاذلي المكي: من مواليد 1918 بتبسة، درس في جامع الزيتونة بتونس، إنخرط في حزب الشعب 1938 وأصبح مسؤول فيدراليته بقسنطينة، ثم مثل حركة الانتصار في تونس منذ 1945، وفي لجنة تحرير المغرب العربي بالقاهرة 1948 وممثلها أيضا في الجامعة العربية، وبعد اندلاع الثورة 1954 مثل حزب الحركة الوطنية الجزائرية رفقة أحمد مزغنة، وأعتقل معه في جويلية 1955 من طرف السلطات المصرية على خلفية مواقفه المعادية لجبهة التحرير وأطلق سراحه بعد الاستقلال، أنظر: Benjamin Stora op.cit. p133

[3] محمد عباس، نداء الحق شهادات تاريخية، دار هومة ،2009، ص12.

[4] محمود عبدون، مرجع سابق، ص73

[5] عبد القادر جيلالي بلوفة، حركة الانتصار...، مرجع سابق، ص 15

[6] الطاهر جبيلي، مرجع سابق، ص23

بلوزداد[1] رفقة أحمد مهساس[2] ومحمد يوسفي[3]، حيث كانت في البداية عبارة عن مجموعة تجريبية فشل أعضاؤها في إقناع مصالي ومن معه في القيادة باعتمادها هيئة طليعية شبه عسكرية تابعة للحزب[4].

أصبح هذا التنظيم في فترة قصيرة ملجأ لكل السياسيين الفارين من البطش الاستعماري وتحول إلى هيكل عسكري قائم بذاته تمتع بقدرة التنظيم وبقواعد اتصال جيدة[5] مكنته من القيام بعدة عمليات سطو على الأسلحة؛ أشهرها تلك العملية الكبيرة والناجح، التي تم فيها الاستيلاء على كميات معتبرة من القنابل، الرشاشات وأسلحة خفيفة كانت على متن شاحنة أمريكية تابعة للحلفاء، قادها المناضل محمد خميسة رفقة العناصر الصدامية[6]على غرار مجموعة القصبة التي تأسست سنة 1944 مشكلة من شباب ثوري على رأسهم مصطفى بن بولعيد[7]، وتعتبر هذه الخطوات مرحلة حاسمة وجديدة في مسار النشاط الثوري ومحاولات جادة لتجسيد مشروع الكفاح المسلح[8].

نظرا لتوجهها الثوري الراديكالي المتصاعد، تم الاعتماد على لجنة بلكور كمنظمة وطنية تقوم بنشاطات سرية هدفها تحقيق الاستقلال،[9] وما زاد في قوتها أنها استطاعت التوغل داخل التنظيمات النقابية، الجمعيات الرياضية والموسيقية، وهكذا مدت نشاطها وتوسعت في عديد مناطق الوطن عبر

---

[1] محمد بلوزداد: ولد في 1924 بالجزائر العاصمة انخرط في حزب الشعب وشارك في مظاهرات 8 ماي وكان من المطلوبين لدي البوليس الفرنسي، قاد المنظمة الخاصة سنة 1947 وقبلها لجنة بلكور C.J.B قبل أن يتوفى بمرض سنة 1951 للمزيد انظر:Stora 270.271 Benjamin, op.cit. pp، انظر أيضا: أسيا تميم، مرجع سابق، ص117 ورشيد بن يوب، مرجع سابق، ص 119

[2] أحمد مهساس: من مواليد 1923 بالجزائر العاصمة، ألقى عليه القبض بعد حوادث ماي 1945، بعدها كلف بفرع قسنطينة عن حزب الشعب، يحسب على الجناح الثوري للمزيد انظر:Stora Benjamin, op.cit. p292

[3] محمد يوسفي: من مواليد الجزائر العاصمة، عضو قيادي في لجنة بلكور**والمنظمة الخاصة** واللجنة المركزية لحركة الانتصار حكم عليه بالسجن 6 سنوات وفي 1955 التحق بالثورة انظر:Stora Benjamin, op.cit. p 30 .

[4] رابح بلعيد، مرجع سابق، ص 95

[5] محمد يوسفي، الجزائر في ظل المسيرة النضالية، تر، الشريف بن دالي حسين، ط 2، تالة، الجزائر،2010 ص36

[6] المرجع نفسه، ص46

[7] مصطفى بن بوالعيد: من مواليد أريس بباتنة 1917، انخرط في حزب الشعب وحركة الانتصار حيث تولى منصب عضو اللجنة المركزية 1946، مسؤول المنظمة الخاصة في منطقة الاوراس، وخلال أزمة الحزب سنة 1953 وقف على الحياد حيث إنخرط في اللجنة الثورية للوحدة والعمل، وعندما فشلت في مسعاها التوفيقي شكل مع رفاقه مجموعة 22 التي فجرت الثورة للمزيد، انظر: آسيا تميم، مرجع سابق، ص ص 179.171، وأيضا: عاشور شرقي، مرجع سابق،68.67 وأيضا:Stora Benjamin, op.cit. p272.273 وأيضا: رشيد بن يوب، مرجع سابق، ص ص 122.121.

[8] عبد القادر جيلالي بلوفة، حركة الانتصار...، مرجع سابق، ص 35

[9] محمد يوسفي، المرجع السابق، ص35

خلايا أسستها لتجنيد مزيد من العناصر الراغبة في الثورة، إلى جانب جمع الأسلحة وتخزينها إلى حين اللحظة التي ينطلق فيها الكفاح المسلح[1].

بعد أحداث 8 ماي 1945 تم إعادة توزيع مهام القيادة؛ حيث كلف بلوزداد الذي حمل لقب "سي المسعود" بتنظيم القطاع القسنطيني، وكلف محمد يوسفي "سي محمد" بهيكلة القطاع الوهراني[2] ثم التحق بهم أحمد لغواطي[3] وأحمد بودة، وبذلك انضمت اللجنة لحزب الشعب[4]وقد أشرفت تلك القيادة على عدد من المنخرطين بلغ حوالي 600 عضو، ولضمان تكوين سياسي لعناصرها أصدرت اللجنة نشرة أسبوعية وجريدة شهرية تم الحصول على آلات طبعها من العملية التي قامت بها إحدى فرقها الصدامية ضد مطبعة فرنسية، وقد سلمت فيما بعد للحزب الذي خصصها لجريدته السرية (العمل)[5].

بالرغم من أن حزب الشعب كان في حالة حلول، ودخل نتيجة ذلك عهد السرية، إلا أن قيادته اعتبرت ما أقدمت عليه لجنة بلكور بالأمر الخطير؛ فقامت بحل هذا التنظيم وأحالت عناصره البارزة على مجلس التأديب بتهمة القيام بأعمال فردية دون العودة إلي الحزب، وعندما تم تقديم مقترح بإعادة تشكيل اللجنة بطريقة تكون فيها مستقلة عن الحزب لكي لا يتحمل هذا الأخير تبعات ما تقوم به من نشاط رفض المقترح جملة وتفصيلا، وما يمكن استخلاصه من خلال ما قامت به لجنة بلكور أنها أحدثت تغييرا فكريا داخل منظومة حزب الشعب باعتماد البديل الثوري،[6] ومن وجهة نظري الشخصية فإن مثل هذه التنظيمات الراديكالية هي التي مهدت للشباب الثوري طريقه نحو العمل المسلح، فقد تحولت بعد فترة وجيزة وبالضبط في الفاتح من نوفمبر1954 إلى قاطرة أمامية قاد عناصرها الشعب الجزائري من أجل استرجاع حريته وكرامته.

---

[1] لمجد ناصر، أحاديث مع مهساس، ط1، دار الخليل القاسمي، الجزائر، 2013، ص ص 28.27.

[2] محمد يوسفي، مرجع سابق، ص 38

[3] أحمد لغواطي: من مناضلي حزب الشعب وحركة الانتصار وعضو قيادي في المنظمة الخاصة، إلتحق بالثورة منذ اندلاعها عام 1954 ودخل السجن إلى غاية الاستقلال، انظر Stora Benjamin, op.cit. p 211

[4] لمجد ناصر، مرجع سابق، ص 25

[5] محمد يوسفي، مرجع السابق، ص 44

[6] لمجد ناصر، مرجع سابق، ص ص 30.28.

2- انتفاضة ماي ثورة أجهضت في المهد:

1.2- حزب الشعب حضر بالشعارات وغاب بالأهداف

تعتبر انتفاضة الثامن ماي 1945 منعرجا فارقا في الصراع ضد الاستعمار ومخاضا حقيقيا للتيار الاستقلالي حتى أنها وصفت بعبارة "ميلاد الحالة الثورية السابقة لانفجار الثورة"[1] حيث خرج الشعب الجزائري في مظاهرات سلمية في عديد مناطق الوطن احتفالا بنهاية الحرب العالمية ومطالبا بحقوقه،[2] وقد سبقت هذه الانتفاضة بأسبوع مظاهرات جرت في الفاتح ماي شارك فيها حوالي 10000 جزائري في وهران،8000 في قالمة، 5000 في سطيف،4500 في تبسة وأعداد أخرى مماثلة في بقية المدن[3] نظمها حزب الشعب الجزائري ورفع فيها المناضلون شعارات منها: "إطلاق سراح مصالي"، "استقلال الجزائر وشمال إفريقيا"[4]، "حانت ساعة الجهاد"،[5] وقد أسفرت عن استشهاد شخصين وجرح 23 آخرين[6].

لقد أعطى حزب الشعب بتلك الشعارات طابعا سياسيا للمظاهرات التي رفعها، حيث أراد البرهنة على قوته بين الأوساط الجماهيرية والتأكيد على شعبيته، وقد واصل الجزائريون تظاهرهم بإصرار وعزيمة لليوم الثالث خاصة في عنابة رغم القمع المسلط عليهم،[7] وهذا ما عبر عنه حسين آيت أحمد بقوله: "لا يمكن فصل أحداث أول ماي عن المنطق القمعي والديناميكية الثورية"،[8] وأكد ذلك أيضا محمد حربي عندما ذكر أنه منذ نهاية الحرب العالمية أصبحت مواقف القاعدة النضالية لحزب الشعب أكثر راديكالية لأن الوسائل السلمية لم تحقق الاستقلال ومعها بدأت التعبئة الشعبية للقيام بانتفاضة الفاتح ماي ثم تبعتها ثورة شعبية في الثامن ماي 1945 واجهتها فرنسا بقمع الآلاف من الجزائريين،[9] فالمسيرات الوطنية التي بدأت في أول ماي واستمرت إلى الثامن ماي وما بعده عبرت على أن التيار الاستقلالي كون أرضية صلبة لمباشرة العمل الثوري استكمالا لأشكال المقاومة الشاملة[10].

---

[1] عامر رخيلة، مرجع سابق، ص 12

[2] احمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، مرجع سابق، ص178

[3] عبد القادر خليفي، مرجع سابق، ص315

[4] يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري...، مرجع سابق، ص113

[5] Jean Balazuc, op.cit. p27

[6] Mahfoud Kaddache, Le8Mai1945, Ed, ANAP, Alger,2012, P29

[7] عامر رخيلة، مرجع السابق، ص ص57.56

[8] عبد القادر خليفي، مرجع سابق، ص316.

[9] محمد حربي الثورة الجزائرية، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، مرجع سابق، ص 12

[10] حزب جبهة التحرير الوطني، الطريق إلى نوفمبر كما يرويها المجاهدون، مج1، ج1، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1981، ص49

بخصوص ما جري من أحداث فقد ذكرت بعض المصادر الفرنسية أن المظاهرات تجددت يوم الثامن ماي في كل من سطيف والقبائل حيث بلغ عددها حوالي 10آلاف شخص نتج عنها مشادات، فاضطرت الشرطة إلى إطلاق النار، قتل على إثرها شاب كان يحمل الراية الجزائرية وأصيب آخر بجروح فانتقم المتظاهرون بقتل 30 أوربيا، وجرح 50 آخرين منهم رئيس بلدية، واتسعت أعمال الشغب إلى قالمة، جيجل وبجاية بمحاصرة مساكن وضيعات المعمرين وقتل حراس الغابات[1].

خلافا لما ذكرته تلك المصادر التي خففت من وطأة القمع المسلط على الجزائريين باتهامهم بالضلوع في ارتكاب جرائم ضد المستوطنين جاء تقرير الجنرال توبير(Toubert) الذي ترأس لجنة التحقيق في الأحداث - التي تم إيقاف - عملها حيث ذكر أمام مجلس الجمهورية في جلسة يوم 29 أوت 1947 ما يلي" إنه في تلك الفترة كانت هناك مجموعات من المعمرين ترى أنه من حقها أن تحاكم وتعدم"[2] أما المؤرخ فافرود (Charles Hanri Favrod) فقال:" روي كل من التقيت بهم في القاهرة وتونس وبون وروما وجنيف قصة أيام وليالي ماي الرهيب في إشارة لذلك القمع الوحشي المرتكب في حق الجزائريين"[3].

أما بالنسبة لعدد الضحايا فقد حصرتها بعض المصادر ما بين 15إلى 45 ألف شهيد[4] لكن السلطات الاستعمارية بعد أن واجهت تلك الانتفاضة بقصف بحري وجوي ومدفعية لمناطق المظاهرات وجلبت الألاف من اللفيف الأجنبي[5] (La Légion Étrangère) أعلنت عن مقتل 1500 فقط بالرغم من أن حجم العدة والعتاد المستعمل يؤكد أن عدد الضحايا بلغ أكثرمن40 ألف شهيد،[6] أما أجيرون(Charles Robert Ageron) فبعد أن أحصى 97 قتيلا أوروبيا من بينهم 78 مدنيا، شكك في الرقم الذي أعطاه الطرف الفرنسي بالنسبة للضحايا الجزائريين والمقدر ب 1500، كما رفض بشدة أن

[1] دومنيك فارال، معركة جبال النمامشة 1962.1954، تر، مسعود حاج مسعود، دار القصبة، الجزائر،2008، ص61

[2] كوليت وفرنسيس جونسون، مرجع سابق، ص79

[3] رابح بلعيد، مرجع سابق، ص ص 78.77

[4] Florence Beauge, Algérie Une Guerre Sans Gloire, Ed, Chihab, Alger,2006, pp27.28.

[5] اللفيف الأجنبي: هيئة عسكرية تأسست في الجزائر بأمر ملكي من لويس فليب الصادر في 10 مارس 1831، مقرها في سيدي بلعباس، مكونة من مرتزقة (40%ألمان و20% فرنسيين و12% طليان)، بلغ عددهم 20الف وذكرت مصادر أخرى عدد 37 ألف مرتزق مدربين على أعلى المستويات، استعملتهم فرنسا في عدة حروب (ثورة الريف وحرب الفيتنام) وضد الثورة الجزائرية، لكن جيش التحرير الحق بهم هزائم كبيرة، انظر: عاشور شرقي، مرجع سابق، ص298.

[6] دومنيك فارال، مرجع سابق، ص62

يكون العدد 45 ألف، كما أعلن عنه الطرف الجزائري لكنه اعترف في النهاية أن كل ذلك بحاجة إلى دراسة تاريخية وتدقيق فيما حدث[1].

في كل الأحوال فإن سقوط بضعة عشرات من القتلى والجرحى في صفوف المستوطنين لا يبرر البتة ذلك الإفراط في القمع من طرف الجيش الفرنسي واستعمال كل أنواع الأسلحة ضد المتظاهرين الذين سقط منهم الآلاف، ويدفعنا ذلك الى طرح التساؤل التالي هل مظاهرات الثامن ماي هي من تنظيم حزب الشعب أم حركة الأحباب أم كانت مؤامرة فرنسية؟

كل التحقيقات الأمنية الفرنسية لم تتوصل إلى أن الأحزاب الوطنية كانت وراء الانتفاضة وإذا كان الموقف الفرنسي الرسمي لم يشر إلى ضلوع حزب الشعب فإن الحزب الشيوعي الجزائري حمله المسؤولية من خلال البيان الذي أصدره والذي جاء فيه على الخصوص: "إن التحريض الذي يقوم به حزب الشعب الجزائري إنما يتلقى أوامره من برلين من هتلر...إن حزب الشعب الذي يتنامى في المحافظات الثلاث يدعوا إلى استقلال الجزائر وبناء المقاومة المسلحة الجزائرية زارعا البغضاء بين الجزائريين بتنظيم الاضطرابات"،[2]والاتهام نفسه وجه له من الإعلام الفرنسي؛ فجريدة ليبرتي (Liberté) حملت حزب الشعب مسؤولية الأحداث حيث كتبت بتاريخ 17 ماي 1945 تقول:" لا يوجد ثورة عربية بل مؤامرة فاشية" وحتى المستوطنون الذين انتظموا في مليشيات للتقتيل كانوا يرددون: "يسقط المحرضون الهتلريون" في إشارة إلى العناصر الراديكالية في حزب الشعب الجزائري[3].

في مقابل ذلك حمل مهساس أحباب البيان المسؤولية بقوله "إن مظاهرات 8 ماي 1945 كما نعرف نظمت تحت إشراف أحباب البيان والحرية"،[4] وهذا ما أكده رابح بيطاط[5] أيضا في شهادته عندما ذكر أن المظاهرات كانت من تنظيم أحزاب أحباب البيان بما فيها حزب الشعب وقد أعطيت الأوامر بمنطقة قسنطينة للمشاركة بطريقة سلمية دون حمل أي أدوات حتى لا يعتقد الاستعمار أنها ثورة

---

[1] Charles Robert Ageron, De l'Algérie Française à L'Algérie Algérienne, Ed, Bouchéne, Paris 2005, p 433

[2] عبد القادر خليفي، مرجع سابق ص315.

[3] Charles Robert Ageron, De l'Algérie Française ..., op. cit, p 434

[4] عامر رخيلة، مرجع سابق، ص62.

[5] رابح بيطاط: ولد بعين الكرمة بقسنطينة سنة 1925، ناضل في حزب الشعب وحركة الانتصار، ثم إنظم إلى المنظمة الخاصة 1948 وهو عضو في اللجنة الثورية للوحدة والعمل ومجموعة 22 التي فجرت الثورة الجزائرية 1954، وقائد المنطقة الرابعة(العاصمة)، أعتقل في مارس 1955 وحكم عليه بالسجن المؤبد وعين وزيرا في الحكومة المؤقتة 1958 وهو في السجن، للمزيد أنظر: عاشور شرقي، مرجع سابق، ص 103، وأيضا: Benjamin Stora, op.cit. pp324.325

مسلحة،[1] وأيد هذا الكلام كل من بودة وعبدون مستدلان باقتصار المظاهرات على شرق البلاد دون العاصمة ووهران، وقد عارضهما بن يوسف بن خدة[2] الذي أكد أن حزب الشعب وحده من دعا إلى الانتفاضة ونظمها، وأنه اتخذ من أحباب البيان غطاء سياسيا له حتى يجلب أكبر عدد ممكن من المتظاهرين،[3] وقد يكون لتأثير المجازر المرتكبة دور في تراجع الحزب حسب ما أشارت إليه بعض الأقلام[4].

رأي بن خدة دعمه محند آكلي الذي التحق بحزب الشعب عام 1944 وشارك في الانتفاضة؛ فقد روى أنه شاهد الراية الوطنية مرفوعة في ذلك اليوم في سطيف، وذكر بأن مظاهرات الفاتح ماي كانت مقدمة لانتفاضة الثامن منه، وأكد أن قيادة الحزب هي من أعطت توجيهاتها بحمل العلم، وقد شكل ذلك مفاجأة لأحباب البيان،[5] أما بخصوص المؤامرة الفرنسية فالداعمون لهذا الطرح يستندون إلى ما قاله السيد "أبو" (abbo) وهو شخصية استعمارية معروفة من أن تشويشات ستنفجر ويتحتم على الحكومة الفرنسية التراجع عن قرار السابع مارس 1944ومعناه أن القمع كان خطة مبيتة،[6] وهذا ما أكده أيضا فرحات عباس الذي أورد شهادة الدكتور سعدان الذي قال له كاربونال ليستراد (Carbonal Lisrade) - عين عامل عمالة - في شهر أفريل1945 بأن" حوادث ستقع وحزبا كبيرا سيحل"[7].

هناك اختلاف في الشهادات حول مسؤولية حزب الشعب الجزائري في المظاهرات مما يصعب الفصل في هذه المسألة،[8] لكن مع ذلك قد نستشف من تلك الأحداث وجود مظهرين للمشاركة،مظهر معلن يتمثل في انضواء المتظاهرين تحت غطاء حركة أحباب البيان رافعين شعارات النصر، ومظهر سري خاص بمناضلي حزب الشعب الذين تلقوا تعليمات بالانضمام للمسيرات مع رفع الأعلام والشعارات الوطنية ومن هؤلاء مسؤولون[9] جهويون[10].

---

[1] حزب جبهة التحريري الوطني، الطريق الى نوفمبر كما يرويها المجاهدون، مج1، ج3، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر،1981، ص6.

[2] بن يوسف بن خدة: ولد سنة 1920 بالبروقية (المدية)، انخرط في حزب الشعب ثم أصبح عضو اللجنة المركزية لحركة الانتصار والأمين العام لها، أثناء الازمة مع مصالي انحاز إلى المركزيين، التحق بالثورة عام 1955 وأصبح عضو لجنة التنسيق والتنفيذ ثم رئيس الحكومة المؤقتة 1961، للمزيد انظر:Benjamin Stora, op.cit. p 274

[3] بن يوسف بن خدة، مرجع سابق، ص ص 432.431

[4] جمال قنان، مرجع سابق، ص206.

[5] عامر رخيلة، مرجع سابق، ص70

[6] المرجع نفسه، ص61

[7] Farhet Abbas op.cit., P146

[8] عبد القادر خليفي، مرجع سابق ص 318

[9] المسؤولون الجهويين هم: الشاذلي المكي في قسنطينة وحامد روابحية في تيسة ومسعود بوقدوم في سكيكدة والحاج سعيد الشريف في العاصمة، أنظر محمد عباس، نداء الحق شهادات تاريخية، مرجع سابق، ص 13.

[10] محمد عباس، نداء الحق شهادات تاريخية، مرجع سابق، ص12.

أما فيما يخص المحصلة السياسية بعد تلك المجازر تم حل حركة أحباب البيان والحرية واعتقال رئيسها فرحات عباس ومن بقي من قيادات ومناضلي حزب الشعب ما مجموعهم 4560، وإصدار أحكام على1300؛ منها 99 بالإعدام، 64 بالسجن المؤبد، 329 بالأشغال الشاقة والبقية أحكام متفاوتة، [1]ولهول ما تم ارتكابه دون كاتب ياسين ما يلي: " في سطيف عام 1945 واجهت طبيعتي الإنسانية لأول مرة أبشع المناظر... ولم أنس أبدا الصدمة التي استشعرتها أمام المجزرة الوحشية... وهناك توطدت وطنيتي"،[2]وهكذا كرست مجازر ماي القطيعة مع النظام الاستعماري لدى الكثيرين، ورسخت قناعة المناضلين بالاختيار الثوري فتحولت الأهداف من المطالبة بالحقوق إلى المطالبة بالحرية،[3] بشهادة الشاذلي المكي الذي قال: "إن أحداث ماي وضحت الطريق للجميع"[4].

2.2- تعميم الثورة خطوة إلى الأمام وأخرى إلى الخلف

لقد وفرت الأحداث السياسية التي عاشتها الجزائر اثناء الحرب العالمية الثانية فرصة لتجسيد مشروع العمل المسلح على أرض الواقع حين عرض لمين دباغين رفقة قيادات ثورية أخرى على مصالي الحاج في أفريل 1945(قبل أحداث ماي) خطة تتلخص في تهريبه من السجن وتفجير الثورة مباشرة مع نهاية الحرب العالمية[5]، وقد أكد مصالي شخصيا ذلك حيث تم تكليف السيد بناي أوعلي[6] بتهريبه من السجن والتحاقه بمزرعة في سطيف لتشكيل حكومة وإعلان الثورة، لكن الشرطة الفرنسية تسرب لها الخبر فنقلته إلى القليعة[7] ثم نفته إلى برازافيل الكونغو يوم 23 أفريل 1945[8].

إلى جانب ذلك قد تعود أسباب الفشل إلى مراجعة مصالي لموقفه معتبرا الانتفاضة العامة بالمغامرة؛ علما انه عندما طرح عليه الموضوع أبدى تحفظه ثم وافق عليه فيما بعد أي منتصف أفريل وربما فعل ذلك مسايرة لاتجاه الأغلبية، وهناك سبب آخر وهو أنه كان من المفروض تهريبه في 20 أفريل لكن المكلف بالعملية لم يتصل به، ومصالي لم يقدم روايته حول الموضوع وقد يكون فشل الخطة مؤشر

---

[1] احمد توفيق المدني هذه هي الجزائر، مرجع سابق، ص179.

[2] رابح بلعيد، مرجع سابق، ص78

[3] عبد القادر جيلالي بلوفة، حركة الانتصار ....، مرجع سابق، ص 18

[4] محمد الأمين بلغيث، مرجع سابق، ص ص 200.199.

[5] محمد لحسن أزغيدي، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الجزائرية 1962.1956، دار هومة، الجزائر، 2009، ص65

[6] بناي واعلي: انخرط في حزب الشعب وأصبح مسؤول عن منطقة القبائل 1943 ثم عضو اللجنة المركزية لحركة الانتصار 1947 أقصي من الحزب بسبب الأزمة البربرية انظر:Stora Benjamin, op.cit. p275

[7] عمار بوحوش، مرجع سابق، ص 309

[8] أسيا تميم، مرجع سابق، ص97.

على أن مصالي لم يكن مقتنع بالثورة في هذا التوقيت[1] ولعدم توفر المعلومات تبقى عملية إفشال فرنسا لهذه الخطة محل بحث.

روي الأستاذ محمد حسين سليماني نقلا عن والده القيادي في تيار الاستقلال وأول من أسس خلية لحزب الشعب بمدينة المدية السيد حسين سليماني أنه كان على خلاف دائم مع مصالي بسبب موقف هذا الأخير المتخاذل تجاه القيام بعمل مباشر ضد الاستعمار ومما رواه له ذلك اللقاء الذي تم مع الزعيم رفقة سعد دحلب حيث ظلا طيلة ليلة كاملة بإقامته بقصر الشلالة يقنعانه بالثورة لكن دون جدوى حيث رفض رفضا قاطعا بذلك ثم علق قائلا:" أن مصالي كان يؤمن بالحل السلمي عوض الحل الثوري أي العنف الثوري ضد الفرنسيين[2].

أمام الإرادة الثورية للجماهير ورغم التقتيل الممنهج التي استمرت في المظاهرات أياما بعد المجازر أصدرت القيادة المؤقتة لحزب الشعب يوم 18ماي أمرا بتعميم الثورة وطنيا[3]، فقد ورد عن حسين آيت أحمد أن مسئول الحزب في منطقة القبائل أرزقي جمعة قال الجملة المصيرية:" قررت القيادة الانتفاضة العامة يوم23 ماي1945علي الساعة الصفر"[4]وتنفيذا للقرار تم تقسيم الجزائر إلى مناطق عسكرية[5] أسندت إلى قيادات ثورية [6].

إن مثل هذه الاجراءات التنظيمية هي التي تؤكد على أن هذا القرار الخطير والجريء في الوقت نفسه، لم يكن خطوة اعتباطية بل خطة منظمة وشاملة[7]، تم التخلي فيها عن الحل السياسي لصالح الكفاح المسلح لتغيير أوضاع الجزائريين وهي القضية التي ستكون لها تبعات سياسية على التيار

---

[1] محمد عباس، خصومات تاريخية، دار هومة، الجزائر،2010، ص ص31.30

[2]أحمد حسين سليماني، من زعامة الحركة الوطنية إلى معاداة الثورة، الشروق اليومي، ع4403، 10 جوان 2014، ص12

[3] Mahfoud Kaddache, Le8Mai1945, op.cit , p52

[4] Hocine Ait Ahmed, Mémoire d'un combattent, l'espritd'indèpendonce1942.1952, Ed. Barzekh, Alger, p36

[5] تمثلت في إشراف محمد بلوزداد على العاصمة وضواحيها ومحمد محفوظي وعبد الله فيلالي على منطقة الغرب ومسعود بوقادوم والشاذلي المكي على منطقة الشرق ومحمد بن مهل على منطقة الجنوب وكلف كل من علي جاليت بمنطقة القبائل والجيلالي الرقيمي بمنطقة شرشال وأحمد بودة بمنطقة الأربعاء وتابلاط، أنظر: محمد حسن زغيدي مرجع سابق، ص 79

[6] محمد لحسن زغيدي، مرجع سابق، ص 78

[7] زبير رشيد، انتفاضة 8 ماي1945 هل كانت من تدبير حزب الشعب أم مؤامرة كولونيالية، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة الشلف، العدد 13، جانفي2015، ص 103.

الاستقلالي فضلا عن تحميل الحزب مسؤولية الزج بالشعب في مظاهرات لم يجن منها إلا المجازر الني خلفت الكثير من الدماء والدموع[1].

لقد اختلفت مواقف العديد ممن عايشوا تلك الأحداث وحتى المؤرخين حول هذا القرار فالقيادي علي منجلي[2] نفي عن الحزب توجيه المناضلين للقيام بنشاط ثوري، وقال أن الثورة لا تقوم بالدفع بالجماهير نحو المظاهرات وليس معقولا أن يتهم الحزب بمحاولة تفجير الثورة على حد تعبيره [3]، بينما شوقي مصطفاي ذكر أن الانتفاضة العامة التي صدر بشأنها القرار لم تكن ثورة مثلما يدعيه البعض بل كانت عملية تمويه واسعة النطاق بهدف تشتيت جهود العدو الفرنسي وكان ممكن أن تتحول إلى ثورة وان القرار كان مدروسا وخضع للتصويت عكس ما يدعيه المؤرخ الفرنسي جلبرت مينى (Gilber Menier) في كتابه "تاريـــخ جبهة التحرير من الداخل" أين اعتبرها عمليات مرتجلة وفي غير وقتها[4]، أما عبدون فقد أعترف بأن القرار صدر فعلا وهذا من أجل تخفيف القمع عن منطقة الشرق[5].

بعد إصدار قرارها تعميم الانتفاضة المسلحة تراجعت اللجنة المديرة عن تنفيذه فشكل ذلك صدمة للمناضلين بعدما وعدتهم بالثورة[6]، حيث جاء في مذكرات الرائد في جيش التحرير محمد بوداود(سي منصور) أن قرار التراجع عن القيام بالثورة ليلة 23 ماي 1945 نزل عليهم كالصاعقة في منطقة دلس، ورغم خيبة الأمل إلا أنهم التزموا بالقرار ماعدا محمد بلونيس الذي انتقل إلى العمل الميداني في منطقة برج منايل أين قام بتخريب خطوط سكك الحديد هناك[7] كما أن القرار لم يكبح رغبة الجماهير المولعة بالحس الثوري من الاندفاع للقيام بأعمال فدائية في مدن سعيدة وشرشال، والتي واجهها الاحتلال بالقمع المفرط، ويفسر البعض تلك الأعمال بعدم تلقي الجماهير خبر التراجع عن تفجير الثورة[8] .

---

[1] عبد الوهاب بن خليف، مرجع سابق،129

[2] على منجلي: من مواليد 1922 بسكيكدة، أنظم لحزب الشعب ثم حركة الانتصار وأصبح مسؤول قسمتها بعزابة ونائبها من 1947إلى 1954 1954، التحق بالثورة في 1955وأصبح عضو في مجلس الولاية الثانية (الشمال القسنطيني) عين في المجلس الوطني للثورة 1959 ثم نائب بومدين في هيئة الأركان للمزيد أنظر: عاشور شرقي، مرجع سابق، ص 348

[3] حزب جبهة التحرير الوطني، الطريق إلى نوفمبر ...، مج1، ج1، مرجع سابق، ص 187

[4] بن يوسف بن خدة، مرجع سابق، ص ص 438.437

[5] محمود عبدون، مرجع سابق، ص 82

[6] محمد يوسفي، مرجع سابق، ص 119.

[7] محمد بوداود، أسلحة الحرية الجزائر حرب التحري: مذكرات وشهادات، تر، فخر الدين بلدي، الأكاديمية الجزائرية للوثائق والمصادر التاريخية، الجزائر،2016، ص 23.22

[8] محمد عباس، رواد الوطنية، مرجع سابق، ص84

فيما يخص هذا التراجع وما تسبب فيه من خلل وارتباك لدى القاعدة النضالية ذكر عبدون انه هو والحاج شرشالي من أعطيا الأمر المضاد بوقف تعميمها يوم 21ماي 1954 بعد أن تداولت الصحف الفرنسية خبر توقف الأحداث في القطاع القسنطيني، معنونه ذلك بحروف غليظة: "المتمردون يطلبون الأمان" وحسب اعتقاده مادام الوضع قد هدأ فلا بد من عدم تأجيجه مرة أخرى وقد استجابت للقرار المضاد عدة مناطق ماعدا منطقة القبائل التي لجا فيها بعض قيادات الحزب إلى الجبال[1].

إن ما يؤخذ على حزب الشعب أنه لم يوفر للمعركة شروطها من تنظيم وإعداد لوسائل النضال اللازمة واكتفى باستغلال الوضع السياسي التي كانت تعيشه الجزائر آنذاك بالإضافة إلى الحالة النفسية التي كان عليها المناضلين جراء المجازر المرتكبة في حق الشعب [2] وهذا ما أكده مصطفاي:" كنا نعتقد أن الاستقلال أصبح في متناولنا ويكفي القيام ببعض المناوشات لطي صفحة الاستعمار الفرنسي في الجزائر" هذه الكلمة يفسرها البعض بسوء تقدير للموقف آنذاك وحماس مفرط ممزوج باندفاع وتهور من القيادة التي كان يرأسها لمين دباغين[3].

لكن من وجهة نظر دباغين فقد بدت الاستعراضات والمظاهرات التي تقرر القيام بها كأسلوب لحمل سلطة الاحتلال على الاعتراف باستقلال الجزائر غير كافية، لذلك كان يتعين الانتقال إلى العمل المباشر خاصة في ظل توفر الأسلحة من التي تم الاستحواذ عليها من جيوش الحلفاء التي مرت بالجزائر أثناء الحرب العالمية[4]، وقد أدى تراجع القيادة إلى خيبة أمل كبيرة لدى المناضلين تسببت في حالة ارتباك في مواقف الحزب[5]، إلا أن مصطفاي عاد وبرر ذلك بالخوف من ارتكاب مزيد من المجازر بعد تسرب القرار للسلطات الاستعمارية[6].

لقد رد حربي على هذا التبرير بقوله:"إن قيادة الحزب المدفوعة بضغط قاعدة شابة ودينامية منتشية عرضت للخطر حركة الجماهير بتركها لها دون توجيه واضح ودقيق" ولعل ذلك ما دفع بقيادات

---

[1] محمود عبدون، مرجع سابق، ص82

[2] Mahfoud Khaddache, le 8Mai1945, op.cit , p55

[3] محمد عباس، نصر بلا ثمن، مرجع سابق، ص 44.

[4] هنري علاق، مذكرات جزائرية ذكريات الكفاح والآمال، تر، جناح مسعود، عبد السلام عزيزي، دار القصبة، الجزائر2007، ص145.

[5] محمد الطيب العلوي، مرجع سابق، ص296.

[6] محمد عباس، رواد الوطنية، مرجع سابق، ص306.

حزبية إلى أن يتذرعوا بان الإدارة الاستعمارية مطلعة على مشروع تعميم الثورة فقرروا التراجع عن الأمر الصادر بأمر آخر مضاد.[1]

لم يتوقف الأمر عند تخبط القيادة بل تعداه إلى حد الالتباس في تلك المواقف، من ذلك عتاب دباغين لمصالي بعد أحداث ماي قائلا :"هكذا أوقعت الجزائر في كارثة بسبب تعنتك وتطرفك " فأجابه مصالي بأنها الطريقة الوحيدة للثورة[2]، وفي الوقت نفسه اتهمت القيادة دباغين بالتصلب وحملته مسؤولية المجازر وفصل من الحزب بعد محاكمته غيابيا سنة 1949[3] وقد توصلت إلى نتيجة مفادها أن إمكانية تحول الانتفاضة إلى عمل مسلح كانت واردة بمعنى أن فرضية الثورة كانت حاضرة في أذهان القيادة آنذاك وإنما ترك الأمر لتطور الأحداث.

إن حالة الإحباط التي أصابت القواعد النضالية، لم يكن مردها فقط التراجع عن قرار تعميم الثورة، الذي اتخذته لجنة مؤقتة بل في تعامل القيادة الحقيقية لحركة الانتصار مع تلك الأزمة والذي تميز بنوع من التجاهل واللامبالاة ،رغم المجازر المرتكبة ضد الجزائريين وذلك بعدم تقييم الوضع السياسي أو تقديم نقد بناء في الفترة الممتدة ما بين 1936إلى غاية 1945 تستخلص منه السلبيات، مما ولد انطباعا سيئا لدى القواعد النضالية، على أن تلك الأحداث لم يتم تقييمها وقد بقيت مجهولة حتى بالنسبة لرئيس الحزب (مصالي) فتركت بذلك القيادة جذور الخلاف تتأصل وفي ظل غياب التشخيص غابت الحلول.[4] ومهما يكن فقد شكلت انتفاضة ماي الشعبية بداية لنهاية أسطورة الجزائر الفرنسية[5] ونواة لتعبئة ثورية انفجرت في الفاتح من نوفمبر عام 1954[6]

---

[1] محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، مرجع سابق، ص ص 38.37.

[2] محمد قنانش ذكرياتي مع مشاهير الكفاح، مرجع سابق، ص69.

[3] محمد يوسفي، مرجع سابق، ص119.

[4] محمد بكار، صراع جبهة التحرير الوطني والحركة الوطنية الجزائرية بعد انطلاق الثورة، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، جامعة سيدي بلعباس، العدد 7، رقم1، ص37

[5] Boucif Mekhaled, Chronique D'un Massacre 8 Mai 1945 (Sétif. Guelma. Kharrata), Ed, EDIF, ALger,2000, P228

[6] محمد الطيب العلوي، مرجع سابق، ص244

3- الكفاح المسلح خطوات التجسيد تتعثر:

3.1- المنظمة الخاصة (L'O.S) والإعداد للثورة:

لقد استطاعت القوى الثورية أن تتجاوز الآثار السلبية لمجازر ماي وتستأنف نضالها استعدادا للمواجهة المسلحة[1]، حيث وصفها محمد بوضياف[2] بـ "محطة الوعي بضرورة البحث ما وراء المطالبة البسيطة بالاستقلال" فشكلت تلك المجازر قطيعة مع المفاهيم القديمة للكفاح والتنظيم[3] وهذا ما عبر عنه فرحات عباس أيضا بقوله: "إن الشعب الجزائري الذي رأى رأي العين وحشية النظام الاستعماري...أنصت إلى نداءات أخرى أجدى وأنفع وأدرك بأن عنف الاستعمار الزاجر القاهر لا يقضي عليه إلا عنف الشعب المباشر المحرر"[4]

كل هذا بوجود جيل من الإطارات الوطنية عزم على تأسيس تنظيم طلائعي عسكري كخطوة أولى على صعيد العمل الثوري[5] وفقا لبرنامج حركة الانتصار الذي جاء فيه: "إلا أن حزب الشعب لم يكتف بالعمل القانوني ففي 16/15/ فيفري1947 عقد مؤتمرا قرر فيه إنشاء منظمة شبه عسكرية، المنظمة الخاصة (L'O.S) نواة جيش التحرير مستقبلا"[6] وهذا يؤكد أنها انبثقت كجناح عسكري للحزب[7] وامتدادا للجنة العمل الثوري من حيث هدفها المتمثل في الكفاح المسلح[8]، كما شكل تأسيسها نقطة تحول في تاريخ النضال الوطني ومسلكا جديدا في المسار النضالي أخرج المشروع الثوري دائرة التنظير إلى تبلور جدي في الأفكار وتطور نوعي من حيث الأداء والسلوك[9].

إن النجاح السريع للمنظمة الخاصة مرده إلى القدرة على التعبئة الشعبية عن طريق الاتصال المباشر بمختلف الفئات الشعبية بعيد عن الأجهزة الرسمية للحزب التي انشغلت بحرب المواقع وصراع

---

[1] جمال قنان، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر...ص207

[2] محمد بوضياف: ولد بالمسيلة في 1919 انخرط في حزب الشعب وعمره 17 سنة ارتقى في المسؤولية خاصة في عهد حركة الانتصار وظهر توجهه الثوري مع المنظمة الخاصة (عضو قيادة الأركان) وبعد إكتشافها عاش في السرية متنقلا بين فرنسا والجزائر، أسس اللجنة الثورية للوحدة والعمل في مارس 1953 وبعد فشلها في خل أزمة الحزب شكل مجموعة 22 التي فجرت الثورة 1954 أنظر: 187.186 Benjamin Stora, op.cit. pp326.327 وأسيا تميم مرجع سابق، ص ص 245.235، وعاشور شرقي، مرجع سابق، ص ص 93.92 وأيضا: رشيد بن يوب، مرجع سابق، ص135.

[3] محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية، ج2، مرجع سابق، ص969.

[4] فرحات عباس، مرجع سابق، ص156.

[5] محمد عباس، ثوار عظماء، دار هومة، الجزائر، 2009ص 290.

[6] رابح بلعيد، مرجع سابق، ص 146.

[7] نورالدين حاروش، مرجع سابق، ص 188.

[8] عامر رخيلة، مرجع سابق، ص113

[9] احمد مهساس، مرجع سابق، ص304

المصالح [1] وإلى ذلك عبر فرحات عباس مرة أخرى بقوله: "أسست منظمة خاصة شبه عسكرية ومتسترة كل التستر وكانت مهمتها إعداد الثورة ونفخ الروح الثورية، وفعلا أصبحت هذه الروح تخرج شيئا فشيئا من الطور النظري إلى الطور العملي إن جيلا لا يغره غرور الخطب والتصريحات ولا تنطلي عليه حيل الساسة والنزاعات، قام رجال جدد سئموا من الشرعية الاستعمارية لا ينتظرون منها شيئا، وأيقنوا بأن الكفاح المسلح كفيل وحده بدك أركان الاستعمار العتيق ،وتقويض نظام الاستغلال"[2].

من أجل هيكلة المنظمة الخاصة شكل الحزب لجنة رباعية تتكون من دباغين وبلوزداد وآيت احمد بوقادوم، حيث تم المصادقة في أكتوبر1947على اقتراحين: الأول تعيين مسؤول المنظمة والثاني تشكيل قيادة الاركان على ان يعقد اجتماع خاص للمنظمة في 13نوفمبر 1947 للتعارف والتنسيق[3] وقد عقد فعلا بمنزل بلوزداد الكائن بحي القبة بالعاصمة والذي تولى مهمة الرئاسة والإشراف علي قيادة الأركان المشكلة من الجيلالي الحاج نائبا عسكريا وآيت احمد مسؤولا عن جرجرة وأحمد بن بلة[4] عن وهران، وبوضياف عن قسنطينة ومحمد ماروك[5] عن العاصمة والرقيمي[6] عن متيجة، كما ضمت ما بين 1000 إلى 1500 عضو جلهم من حركة الانتصار[7] وقد عدلت القيادة مرتين حيث خلف آيت أحمد محمد بلوزداد الذي توفي بمرض عضال، وتولى أحمد بن بلة القيادة بعد إبعاد آيت احمد على خلفية الأزمة البربرية سنة1949[8]، كما سيأتي تفصيل ذلك في حينه.

قامت المنظمة الخاصة على مبدأ السرية والصرامة أين تم اختيار عناصرها بعناية فائقة فبعد اجتيازهم لعدة اختبارات، يشرعون في تلقي التدريب العسكري بجانبيه النظري والتطبيقي[9] بالإضافة إلى

---

[1] غازي حيدوسي، التحرير الناقص، تر، خليل احمد خليل، ط1، دار الطليعة للطباعة والنشر، لبنان،1997، ص6

[2] فرحات عباس، ليل الاستعمار، ص158.

[3] حسين آيت احمد، مرجع سابق، ص ص137.136.

[4] أحمد بن بلة: ولد في 1918 بمغنية(تلمسان) أنظم لحزب الشعب وحركة الانتصار وعضو قيادة أركان المنظمة الخاصة 1947 ورئيسها منذ 1949 إلى غاية اكتشافها سنة 1950 هرب من السجن سنة 1952 ولجأ إلى مصر، وهو عضو الوفد الخارجي ومن مفجري الثورة وأول رئيس جمهورية 1962 أنظر: عاشور شرقي، مرجع سابق، ص ص 67.66 وأيضا: رشيد بن يوب، مرجع سابق، ص ص 121.120

[5] محمد ماروك: من مواليد 1922 بمليانة انخرط في صفوف حزب الشعب سنة 1943 وحركة الانتصار 1946 وعضو قيادة الأركان في المنظمة الخاصة وبعد اكتشافها حكم عليه ب غيابيا بـ6 سنوات وعاش في السرية إلى أن هرب إلى فرنسا في 1953 بوثائق مزورة وبعد اندلاع الثورة عارضها مع بقية المصاليين وأصبح عضو المكتب السياسي لحزب الحركة الوطنية الجزائرية ومسؤول صحيفها "صوت الشعب" للمزيد انظر:Benjamin Stora, op.cit. pp212.214

[6] الجيلالي الرقيمي: من مواليد 1924 بالجزائر العاصمة انخرط في حزب الشعب وكلن ضمن هيئة أركان المنظمة الخاصة واحد المشاركين في عملية بريد وهران1949 ألقى عليه القبض بعد اكتشاف المنظمة 1950، للمزيد أنظر:Benjamin Stora, op.cit. p301

[7] عبد الوهاب بن خليف، مرجع سابق، ص 17

[8] محمد يوسفي، مرجع سابق، ص108.

[9] أحمد مهساس، مرجع سابق، ص305

التكوين السياسي والعقائدي[1] وقد وصف بوضياف ذلك بقوله:" كان تكوينا معنويا أكثر منه سياسيا فهو يتضمن دروس حول صفات المناضل الثوري حقوقه وواجباته ودوره ...الخ" فاستطاعت في ظرف عامين1949/1947 أن تصبح قوة عسكرية بتجنيد حوالي 2000عنصر،[2] كما جرى الاتفاق منذ البداية على أن يكون أعضاء المنظمة غير معروفين سياسيا لعدم تعريض الحزب لأي خطر محتمل[3].

لذلك تبدوا المنظمة الخاصة نظريا جهازا عسكريا مكملا للقيادة السياسية لحزب الشعب -حركة الانتصار- لكن في الواقع كان هناك تنافس بينهما حول من يسيطر على الحزب ثم سرعان ما تحول ذلك التنافس إلى خلاف على مسائل تنظيمية في خضم ما كانت تعانيه المنظمة كجهاز شبه عسكري من مشاكل بخصوص نقص الأسلحة والتجنيد وضعف التمويل، فقد كانت تتلقى ما قيمته 100الف فرنك فقط وهذا المبلغ لا يغطي احتياجاتها المادية[4].

لقد كتب حسين آيت أحمد بعد توليه القيادة تقريرا للجنة المركزية عن واقع المنظمة الخاصة قال فيه أن: "معنويات المناضلين مرتفعة جدا وهم متحمسون وفخورون لانتمائهم إلى نخبة اختيرت بدقة وهم يبذلون كل جهدهم لاستيعاب ما يلقونه برغبة نابعة من قلوبهم ... ينقصنا السلاح والمال، لا سلاح لنا ولا مال ونحن نواجه قوة عسكرية تتوفر على الأسلحة الحديثة وتتكون من جيش يتمتع بتقاليده وتجاربه"[5] وإلى جانب هذه المشكلة واجهت المنظمة مشكلة أخرى تتمثل في التنظيم والهيكلة وضرورة وضع استراتيجية للعمل الثوري[6].

لأن حل المشكلة الأولى مرتبط بما يتم توفيره من الأموال والأسلحة فقد دفع ذلك إلى القيام بعدة عمليات سطو وتهريب تم على إثرها تجميع حوالي 300 قطعة سلاح مع نهاية 1948[7].أما المشكلة الثانية فقد تم معالجتها بتفويج المناضلين ضمن خلايا وفرق موزعة على مناطق ونواحي، كما تم إنشاء شبكات دعم مثل "شبكة التواطؤ"(Réseau De Complicité) لاختيار الملاجئ وإعداد المخابئ و"شبكة

[1] محمد الطيب العلوي، نفسه287

[2] عامر رخيلة، مرجع سابق، ص117

[3] محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، ج2، مرجع سابق، ص1147

[4] محمد حربي، جبهة التحرير الوطني، الأسطورة والواقع، ص49

[5] محمد لحسن أزغيدي، مرجع سابق، ص52

[6] Hocine Ait Ahmed, op.cit .p99.

[7] مصطفي هشماوي، مرجع سابق، ص 62

الاتصالات"(Réseau De Transmission) التي اشترت أجهزة الاتصال السلكية واللاسلكية ودربت عناصر المنظمة الخاصة على استعمالها[1].

لقد أصبح نشاط المنظمة الخاصة عامل قلق للبعض من القيادة السياسية خاصة فيما يتعلق بالعمليات العسكرية التي قامت بها على غرار الهجوم عل مصنع الرخام في "فلفلة" بسكيكدة المتواجد به مخزن للمتفجرات بقيادة بوجمعة سويداني[2]،[3] بالإضافة إلى العملية الأخطر المتمثلة في السطو على بريد وهران ليلة 4 إلى5 أفريل 1949بإشراف من رئيس المنظمة أحمد بن بلة وموافقة حسين لحول مسؤول الربط مع الحزب؛ بهدف إنشاء خزينة خاصة تستقل بها المنظمة عن الحزب ماديا تمهيدا للشروع في الثورة، وفعلا تم الحصول على 3 مليون فرنك،[4] وهناك من ذكر أن المبلغ فاق 4 مليون وعن الدافع من وراء هذه العملية ذكر بلحاج بوشعيب[5] وهو أحد أفراد الهجوم أن الحاجة الى المال دفعت إلى ذلك في ظل عدم توفره في خزينة الحركة التي أنفقت على الانتخابات[6].

من تبعات تلك العملية قضية المناضل خياري عبد القادر المدعو "رحيم" والذي كان وراء اكتشاف المنظمة الخاصة في مارس 1950 فبعد تكليف ديدوش مراد[7] على رأس مجموعة لاختطاف خياري فشلت العملية لقلة الخبرة في هذا المجال وقد دفعه ذلك إلى اللجوء إلى الإدارة الاستعمارية واعترافه بأن حزب الشعب وحركة الانتصار لها جناح عسكري، فسخر محافظ الشرطة غريمالدي (Grimaldi) كل الإمكانات لإيقاف المختطفين[8] والذين لم ينج منهم إلا ديدوش مراد* بحكم اسمه المستعار وأمام الهلع التي

---

[1] محمد الطيب العلوي، مرجع سابق،288

[2] بوجمعة سويداني: من مواليد 1922 بقالمة انخرط في صفوف حزب الشعب مبكرا وشارك في مظاهرات 8 ماي 1945 بسكيكدة، كان مسؤولا في المنظمة الخاصة، وهو أحد أعضاء مجموعة 22 ونائب رابح بيطاط في المنطقة الرابعة، استشهد في16 افريل 1956، انظر: Stora Benjamin, op.cit. pp331.332، وأيضا: آسيا تميم، مرجع سابق، ص249

[3] محمد لحسن أزغيدي، مرجع سابق، ص52

[4] محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، ج2، مرجع سابق، ص1148

[5] بلحاج بوشعيب: واسمه المستعار" سي أحمد" من مواليد 1918بعين تيموشنت أنخرط في حزب الشعب سنة 1937 عين مسؤول عسكري في المنظمة الخاصة os ثم عضو مجموعة 22 التي فجرت الثورة، ألقى عليه القبض سنة 1955 إلى غاية الاستقلال أنظر: 326 Benjamin Stora, op.cit. p وعاشور شرقي، مرجع سابق، ص ص 61.60

[6] عامر رخيلة، مرجع سابق،118.

[7] ديدوش مراد: من مواليد 1922 بالجزائر العاصمة، أنخرط في حزب الشعب بعد 1945 أصبح عضو اللجنة المركزية لحركة الانتصار والمسؤول العسكري للمنظمة الخاصة في قسنطينة، هرب إلى فرنسا بعد اكتشاف المنظمة سنة 1950 ثم عاد على الجزائر وأنظم لمجموعة 22 قاد المنطقة الثانية، استشهد في جانفي 1955 انظر:Benjamin Stora, op.cit. pp 328.329 ، أنظر أيضا: محمد حربي، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، مرجع سابق، ص ص 190.189 وأيضا رشيد بن يوب، مرجع سابق، ص 149.

[8] المختطفين: هم محمد بن زعيم ومصطفي بن عودة وإبراهيم عجامي واحمد بلبلي وعبد الباقي بخوش، انظر عيسى كشيدة مهندسو الثورة، تر موسى اشرشور، منشورات الشهاب، 2003 ص 31.

أصاب فرنسا تم الاستنجاد بقائد الاستخبارات على مستوى العاصمة كوت (Cote) والكولونيل شوبن (Shopen) قائد مصلحة الاتصالات لشمال إفريقيا (جهاز استخباراتي) لكشف كل العناصر وقد أدى ذلك إلى القبض على مدبري عملية بريد وهران بن بلة ومن معه[1].

3.2- اجتماع زدين وقرار اللا حرب اللا حل:

في الأسبوع الأخير من ديسمبر1948 وحتى الأسبوع الأول من جانفي1949انعقد اجتماع زدين[2] بعين الدفلى (منطقة واقعة بوادي فضة والمحاطة بوادي الشلف) ضم قيادة حزب حركة الانتصار وأعضاء المنظمة الخاصة، استمرت فيه النقاشات يومين كاملين حول الاستراتيجية الثورية الواجب إتباعها ونظرا للظروف الأمنية تم قطع الاجتماع والتوجه لاستئنافه بالبليدة وهناك أثيرت المسالة الرئيسية التي طرحت للنقاش؛[3] وهي ضرورة إيجاد الوسائل والسبل الكفيلة بتجسيد أهداف الثورة[4]، وإلى جانب ذلك طرح التساؤل حول من يقود مرحلة الكفاح المسلح؟[5] ولأجل كل ذلك نوقشت ثلاث قضايا كل طرف فسرها حسب قناعته الأيديولوجية القضية الأولى تخص امتناع القيادة عن تزويد المنظمة بالإطارات والقضية الثانية حول الأموال المخصصة للمنظمة والمقدرة بـ 500000 فرنك بالإضافة إلى صعوبة اقتناء الأسلحة والقضية الثالثة توقيت بداية العمل المسلح[6].

إن أهم ما جاء في هذا الاجتماع تقرير آيت احمد، الذي اشتمل على أربعة أقسام:

- **القسم الأول**: قدم الكيفية التي يجب ان يكون عليها الكفاح المسلح.

- **القسم الثاني**: تحليل الوضع السياسي وشرح مأزق العمل السياسي.

- **القسم الثالث**: عرض للأهداف والإجراءات اللازمة للكفاح المسلح.

- **القسم الرابع**: إعداد رزنامة وتشكيل لجنة للإشراف على الكفاح المسلح[7].

---

[1] عيسى كشيدة، مرجع سابق، ص 32

[2] رابح بلعيد، مرجع سابق، ص98

[3] محمد يوسفي، مرجع سابق، ص116.

[4] عبد القادر جيلالي بلوفة، حركة الانتصار في عمالة وهران، مرجع سابق، ص ص 43.42

[5] محمد عباس، نصر بلا ثمن مرجع سابق، ص ص 49.48

[6] محمد يوسفي، المرجع السابق، ص117

[7] محمد الطيب العلوي، مرجع سابق، ص ص 290.

بالنسبة للقسم الأول: تناول الأشكال التي يجب أن تتخذها الثورة، فالتفوق العسكري لفرنسا يدفع إلى اعتماد حرب مقاومة بدل الانتفاضة المحكوم عليها بالفشل وخصص القسم الثاني لتحليل الوضع السياسي وكيف تحول الحزب إلى حركة إصلاحية تناضل في إطار الشرعية القانونية والذي كان على حساب الدعم المالي واللوجستيكي للمنظمة، وتطرق القسم الثالث؛ للشروط الواجب توفيرها من اجل التحضير للثورة والتي تتمثل في:

- إعادة تنظيم الحزب وتمركزه في الأرياف

- تهيئة الريف بتعميق الوعي الثوري لديه فهو من سيتحمل تبعات العمل المسلح

- القيام بعمل تحريضي لدا الرأي العام الفرنسي لفضح السياسة الاستعمارية

- تكثيف العمل الدبلوماسي لكسب التأييد الدولي

- تزويد المنظمة الخاصة بالمال والرجال والسلاح

أما الفصل الرابع: فنص على إنشاء لجنة لمراقبة تنفيذ قرارات الخاصة بالتحضير للثورة[1].

إن أهمية هذا التقرير تكمن في عدة نقاط بارزة، فبالإضافة إلى تقديمه تشريحا للواقع السياسي وتحليلا للوضع الدولي وأفاق الثورة في إطار محيطها المغاربي، حدد التقرير شكل الثورة واعتبرها حربا ثورية حقيقية مؤكدا على وطنية مشروعها، ونفي أي ارتباط له بالخارج[2] لكن بن يوسف بن خدة شكك في صحة التقرير المنسوب لآيت احمد مؤكدا أن مصالي أمر بحرق الوثائق التي كانت موجودة في الاجتماع بعد أن تناهى إلى سمعه تسرب خبر الاجتماع للشرطة الاستعمارية، وخوفا من وقوع تلك الوثائق الهامة بيدها طلب التخلص منها والمغادرة إلى البليدة لاستكمال جلسات الاجتماع ويسوق ما اعتبره اعترافا بالخطأ من محمد حربي لعرضه التقرير غير الأصلي في كتابه "أرشيف الثورة الجزائرية "[3].

أما حسين لحول أمين عام حركة الانتصار فقد نفى ما تردد حول من أن التقرير أشار إلى اكتمال الاستعدادات لتفجير الثورة، وقال أن مطالب قادة المنظمة الخاصة انحصرت في الدعم المادي والسماح لهم للقيام ببعض التجارب، ويري أن المتحمسين للعمل المسلح هم فئة قليلة ليس في وسعها جر الأكثرية

---

[1] حسين آيت أحمد، مرجع سابق، ص ص 173.172

[2] محمد الطيب العلوي، مرجع سابق، ص ص 291

[3] بن يوسف بن خدة، مرجع سابق، ص.194

من الشعب الذي مازال تحت صدمة مجازر ماي فضلا على أن المنظمة لم توضع على المحك ولم تختبر،[1] وأكد بن خدة أن لحول قدم تقريرا أوعز فيه بتكريس خيار العمل المسلح وضرورة تزويد المنظمة بالرجال والمال لاستكمال مهمتها في تفجير الثورة [2]وهذا ما جاء لاحقا في التقرير المقدم للمؤتمر الثاني في أفريل 1953:"...في ديسمبر1948 اجتمعت اللجنة المركزية لحزب الشعب-حركة الانتصار- بزدين الشلف وبعد تأكدها من محدودية العمل القانوني توصلت إلى إعطاء الأولوية للمنظمة الخاصة وتعزيز هذه الأخيرة بالمال والرجال"[3].

هذا الكلام فنده أحمد بوده المكلف بالإشراف على حزب الشعب عندما ذكر أن المجتمعين تفاجئوا بالتقرير الإيجابي الذي قدمه آيت أحمد، وأن القيادة وضعت بين خيارين إما البدء في العمل المسلح أوحل جناحها العسكري، لكنها تجاوزت الخيارين بقرار "اللاحرب واللاحل"؛ وهو قرار خاطئ أدى إلى تعطيل مشروعها الثوري،[4] ويقدم بن خدة مرة أخرى ملاحظاته بقوله أن: " التقرير تم المصادقة عليه بالإجماع ماعدا جمال دردور[5] طبيب الأسنان والنائب عن قسنطينة الذي رفض العمل الثوري، والى جانب ذلك امتنع مصالي عن التصويت لان ذلك يجعله "فوق اللمة"[6] الكلام نفسه أورده آيت أحمد في مذكراته من أن مشروع الكفاح المسلح حضي بموافقة الجميع ماعدا دردور ومصالي هذا الأخير الذي التزم الصمت ولم يفهم موقفه خاصة وأنه تكرر في الاجتماعات أنه كان يهدف من وراء ذلك لأن يكون محايدا، وان لا ينزل إلى مستوى المشاحنات والتجاذبات باعتباره الزعيم[7].

بالنسبة لمصالي فقد علل صمته بضرورة التريث، وأكثر من ذلك لم يتخذ موقفا واضحا وصريحا من الخلاف الذي نشب بين دعاة التعجيل بالكفاح ودعاة التأجيل له، هذا الموقف منه خيب أمل التيار الثوري بعد أن قدم آيت أحمد الحجج الكافية للبدء في الثورة فزادت حدة الصراع بين التيار الثوري وبين

---

[1] محمد عباس، رواد الوطنية، مرجع سابق، ص70

[2] بن يوسف بن خدة، مرجع سابق، ص.193.

[3] عبد الرحمن كيوان، المصادر الاولية لثورة أول نوفمبر1954، تر، أحمد شقرون، منشورات دحلب،2004، ص147

[4] محمد عباس، رواد الوطنية، مرجع سابق، ص198

[5] جمال دردور: من مواليد 1907 بعنابة بعد أن استكمل دراسته في طب الأسنان بباريس ألتحق بالعمل السياسي وأصبح عضو المكتب السياسي لحزب الشعب 1945 ولحركة أحباب البيان ونائب عن حركة الانتصار في انتخابات 1946 وعضوها في اللجنة المركزية 1947للمزيد انظر:Benjamin Stora, op.cit. pp 147.148

[6] حسين آيت أحمد، مرجع السابق، ص 175

[7] Hocine Ait Ahmed, op. cit,157

التيار الإصلاحي داخل حركة الانتصار،[1] خاصة إذا علمنا أن قيادة الحزب كانت قبل ذلك قد أعطت للمنظمة الأولوية في التحضير للثورة ثم تراجعت أثناء المؤتمر مما يدل على التململ والتخبط في مواقفها[2].

بن خدة من جهته عارض هذا الكلام معتقدا أن الظروف الداخلية لم تكن مهيأة لإعلان الثورة سنة 1950 فالأحزاب منقسمة والمناضلون عانوا من قمع مظاهرات ماي وعلى الصعيد الخارجي فالعمل المسلح لم يندلع بعد في تونس والمغرب والثورة المصرية لم تقم بعد لتقديم المساعدة[3] وبالرغم من موقف القيادة الحزبية التي لم تكن في مستوي طموحات الشعب وكل خطاباتها عن الحرية والاستقلال هي خطابات الهدف منها الاستعراض وكسب الشعبية، لكن ما يحسب عليها أيضا أنها أنشأت تنظيما عسكريا قويا مهد وعجل باندلاع الثورة[4].

حسب محمد يوسفي الذي كان مكلفا بالمصالح العامة في المنظمة الخاصة، فإن اللقاء انتهى دون اتفاق وقد علق قائلا: "لا ينبغي أن يكتفي قادة الحزب بإنشاء منظمة شبه عسكرية فقط دون استخدامها في عمل مسلح يحقق الاستقلال"،[5] لكن قيادة الحزب اعتبرت الإقدام على هذه الخطوة مغامرة[6]، وبذلك فوتت فرصة كبيرة لتفجير الثورة بحجة عدم توفر الظروف المادية والمعنوية داخليا والوضع الدولي غير ملائم لمثل هذا العمل، وقد شجب أحمد مهساس ذلك أيضا واعتبره تخلي عن المنظمة في الوقت الذي كان على الحزب أن يدفع نحو الثورة بعد أن استكملت مهمتها في توفير الأعضاء والأسلحة،[7] وبهذا التخبط في مواقف القيادة السياسية زادت الشكوك التي تحولت إلى تهم وأنجر الحزب إلى أزمات خطيرة بعد أن صعد الثوريون من لهجتهم لحمل الحزب على الشروع في الثورة كما كان منتظرا[8].

---

[1] لمجد ناصر، المرجع السابق، ص55.

[2] نورالدين حاروش، مرجع سابق، ص190

[3] محمد عباس، رواد الوطنية، مرجع سابق، ص101

[4] أحمد توفيق المدني، حياة كفاح ...، مرجع سابق، ص16

[5] محمد يوسفي، مرجع سابق، ص ص19.16

[6] حزب جبهة التحرير الوطني، الطريق إلى نوفمبر...، مج1، ج3، مرجع سابق، ص13

[7] سعاد يمينة شبوط، مرجع سابق، ص64

[8] محمد عباس، ثوار عظماء، مرجع سابق، ص147.

ثانيا: البرامج الإصلاحية سير في الطريق الخطأ

1- حزب الشعب حسابات وطنية وأخرى حزبية

1.1- حزب الشعب من المقاطعة إلى المشاركة

من أجل بعث نشاطه السياسي في إطار شرعي، شارك مصالي بحزبه في الانتخابات البلدية التي أجريت في 4 جويلية 1937 حيث حصل فيها على 372صوتا فقط وعلى الرغم من ذلك عبر موريس فيوليت لجريدة "صدى الجزائر" (L'echo d'Alger) عن تخوفه من نفوذ حزب الشعب[1] ما دفع بإدارته إلى تزوير انتخابات أفريل 1939التي عاود الحزب المشاركة فيها في السنة نفسها وتحصل مرشحوه على فوز ساحق، وهذا منعا من أن يتحول إلى القوة السياسية الأولى في البلاد،[2]وبعد مجازر ماي رفض حزب الشعب الذي كان ينشط في السرية انتخابات أكتوبر1945 رافع شعار سياسي في قالب ديني "من انتخب كفر"[3] علما أن قرار عدم المشاركة في الانتخابات تم في غياب مصالي الذي كان منفيا[4].

هناك من يري أن دخول حزب الشعب الانتخابات لم يكن المقصود منه الحصول على المقاعد بل من أجل الوصول إلى المنابر السياسية والإعلامية التي لم تكن متاحة له؛ بهدف مقارعة الأفكار والبرامج الداعمة للوجود الاستعماري في الجزائر من جهة ومن جهة ثانية إيصال الفكرة الوطنية ونشر الوعي السياسي بين الأوساط الجماهيرية في المدن والقرى وبذلك شكلت تلك المناسبة فرصة لنشر أفكاره،[5]وهناك من يعتقد أن مصالي وافق على دخول الانتخابات الفرنسية بغرض اختبار فكرة الاستقلال عن طريق صناديق الاقتراع لذلك عرض برنامج حزبه على الشعب الجزائري[6]وجاب أنحاء عديدة من الوطن بعد خروجه من السجن وهو مسكون بفكرة الاستقلال حسب ما جاء في إحدى الشهادات[7].

أما محفوظ قداش فقد رجح أن مصالي أراد ممارسة نشاطه السياسي بشكل شرعي سعيا منه لمهادنة الإدارة الاستعمارية وحتى لا يتهم مرة أخرى بالتطرف، ومن ملامح هذه المهادنة قبوله المشاركة في الانتخابات؛ بهدف إخراج حزب الشعب من السرية إلى الممارسة العلنية والتي ستمكن أيضا حسب فلسفة

---

[1] محمد قنانش، الحركة الاستقلالية في الجزائريين 1939.919، مرجع سابق، ص90

[2] عمار عمورة، موجز في تاريخ الجزائر، ط1، دار ريحانة، الجزائر،2002، ص180

[3] Jacques Jurquet , La Révolution National Algérienne et Le Parti Communiste Francais,T4 Ed, Le Monde En Marche, Marseille , France,1973,p80

[4] نور الدين حاروش، مرجع سابق، ص187

[5] محمد قنانش، الحركة الاستقلالية في الجزائريين 1939.919، مرجع سابق، ص ص 90.89.

[6] جوان غيليسبي، مرجع سابق، ص 87

[7] محمد بوداود، مرجع سابق، ص 11

مصالي الجديدة من حصول الجزائر على استقلالها بواسطة: "جمعية تأسيسية جزائرية سيدة ...وبانتخابها من قبل هيئة وحيدة (الشعب)عن طريق الاقتراع العام المباشر"، وستكون هذه الجمعية انبثاقا عن إرادة وطنية جزائرية، تمارس السيادة وترجمها في دستور يحدد أسس الدولة الجزائرية على النطاق الاقتصادي والاجتماعي،[1] وستتضح أكثر ملامح تلك المهادنة بتأسيس حركة الانتصار التي سيدخل بها الانتخابات كواجهة سياسية شرعية وعلنية[2]، كما سيأتي تفصيل ذلك لاحقا.

2- العمل السياسي الوحدوي بديل بلا نجاعة

1.2- بيان فيفري 1943 مطالب استقلالية بواجهة إصلاحية

أعطى نزول الحلفاء بشمال إفريقيا في نوفمبر1942والمرفق بالتصريح الأمريكي: "حقوق جميع الشعوب الكبيرة منها والصغيرة ستكون محترمة في العهد الجديد" أملا لدى شعوب المنطقة عموما والجزائريين خصوصا ومعه أنعشت الحياة السياسية[3] فأثناء الحرب العالمية الثانية أصدر فرحات عباس بيانا طالب فيه بمنح الجزائر استقلالا ذاتيا[4] ثم عقد اجتماع في منزل المحامي علي بومنجل[5] بالجزائر العاصمة بتاريخ 7/ 2/ 1943 لصياغة بيان وطني مشترك بين مختلف الأحزاب والتيارات الوطنية[6].

بينما ذكرت مصادر أخرى أن الاجتماع جري قبل ذلك أي في ديسمبر1942 بحضور ممثلين[7] عن كل الأطياف السياسية واتفقوا على نشر ميثاق جديد يتضمن مطالب باسم الشعب ضمنوه مايلي:

- إدانة الاستعمار فهو استغلال من شعب لشعب آخر ومصدر نزاع وحروب بين الدول - تطبيق حق تقرير المصير لجميع الشعوب الصغيرة والكبيرة - منح الجزائر دستور خاص بها يضمن حقوق الشعب[8].

---

[1] محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية، ج2، مرجع سابق، ص ص1016.1015

[2] نورالدين حاروش، مرجع سابق، ص 86

[3] عامر رخيلة، مرجع سابق، ص37

[4] دومنيك فارال، مرجع سابق، ص60.

[5] على بومنجل: من مواليد 1919 بغليزان درس الحقوق وتخرج محاميا في 1943، رافع لصالح اعتقلي الحركة الوطنية وهو عضو مؤسس للحركة الجزائرية للسلم والحركة العالمية للسلم شارك في صياغة بيان فيفري 1943 أغتيل علي يد الفرنسيين أثناء معركة الجزائر 1957، انظر: عاشور شرقي، مرجع سابق، ص ص 101.100.

[6] عبد القادر جيلالي بلوفة، الحركة الاستقلالية في عمالة وهران، مرجع سابق، ص 87

[7] وهم الدكتور بن جلول وفرحات عباس والدكتور تامزالي ومحمد الهادي حمام وغريس أحمد، والدكتور سعدان وقاضي عبد القادر والدكتور لمين دباغين وحسين عسلة والشيخ خيرالدين والعربي تبسي وتوفيق المدني، للمزيد أنظر: عبد الحميد زوزو سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1962.1830، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2007، ص ص 107.105.

[8] يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري...، مرجع سابق، ص ص 107.106

لقد شكلت هذه المطالب أرضية سياسية لبيان 10فيفري1943؛ الذي قسم إلى قسمين قسم حمل نقدا لاذعا للسياسة الاستعمارية وما خلفته من أضرار على الشعب الجزائري، والقسم الثاني جاء فيه جملة من المطالب لم يتم تحديد سقف زمني لتحقيقها هذه المطالب كانت مزيجا بين بنود استقلالية وأخرى إصلاحية[1] تمثلت فيما يلي:

- إدانة الاستعمار ووجوب القضاء عليه - حق تقرير المصير للشعوب الكبيرة والصغيرة - منح الجزائر دستور خاص بها - حرية جميع السكان والمساواة بينهم - اعتبار العربية لغة رسمية بعد الفرنسية - فصل الإسلام عن الدولة والحرية الدينية لكل السكان[2].

في26جوان1943 تم المصادقة على ملحق للبيان نص على مطالب عاجلة تتعلق بتحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي للجزائريين ومطالب آجلة؛ أهمها إقامة دولة جزائرية لها دستورها الذي يضعه مجلس تأسيسي منتخب بالاقتراع العام من طرف كل الجزائريين[3] وهي نفسها التي نادى بها حزب الشعب، حيث أكد فرحات عباس أنه لم يقدم على كتابة البيان إلا بعد استشارة دباغين وحسين عسلة وموافقة مصالي الحاج [4] لكن ما أغفله البيان هو أن يربط محتواه بمقومات الشخصية الوطنية التي كان الحزب دوما متمسك بها[5].

لقد أبرزت هذه المطالب تقاطعا في المصلحة الحزبية فمن جهة لم يكن في متناول حزب الشعب وهو محظور تبنيها علانية لذلك فضل أن تكون من خلال بيان مشترك، ومن جهة ثانية فالأحزاب كانت تخشى فشل البيان إذا عارض هذا الحزب محتواه، فرضخت لمطالبه وقد عبر دباغين عن ذلك بقوله " إن مبادرة البيان تعود إلى بعض مسئولي حزب الشعب الجزائري لكن قيادة الحزب فضلت في النهاية هذا الحل الإتفاقي"، ليتم تقديم البيان إلى الحلفاء ولحكومة شارل ديغول[6] (Charles De Gaulle) التي

---

[1] جمال قنان، مرجع سابق، ص ص 195.194.

[2] فرحات عباس، مرجع سابق، ص106

[3] المرجع نفسه، ص109

[4] زهير حديدان، مرجع سابق،139

[5] الامين شريط، مرجع سابق، ص 45

[6] شارل ديغول: ولد في 1890، التحق بالجيش الفرنسي، وتدرج في الرتب حتى وصل إلى رتبة جنرال بعد مشاركته في الحربين العالميتين وبعد انقلاب 13 ماي 1958 وصل إلى سدة الحكم على رأس الجمهورية الخامسة، إلى غاية 1969وتوفي في 1970، أنظر: عمر بوضربة، النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (سبتمبر1958، جانفي 1960) دار الحكمة، الجزائر،2012، ص24، وأيضا: عاشور شرقي، مرجع سابق، ص ص 172.171

اعتبرته صالحا كأرضية للإصلاحات، وقد شجع ذلك على بلورة مطالب أخرى على شكل "بيان مكمل" سلم لديغول في 10جوان1943[1].

إن مضمون البيان الجديد ملخصه تنفيذ المطالب على مرحلتين مرحلة للاستقلال الذاتي تليها مرحلة الاستقلال التام، ورغم أن ديغول أبدى تجاوبا مع البيان إلا أنه وبداية من شهر سبتمبر 1943 بدأ الرفض يطبع موقفه من خلال سلسلة الاعتقالات التي طالت القيادات والمناضلون وعلى رأسهم فرحات عباس بالإضافة إلى مرسوم 7مارس1944 الذي شكل تراجع صارخ عن تلك الوعود[2] التي سبق وأن قدمها للجزائريين في خطابه بقسنطينة يوم 1943/12/12 على شكل هيئة إصلاحات لتخفيف حالة الاحتقان الشعبي وإظهار فرنسا بمظهر الدولة الديمقراطية أمام الحلفاء.

أعقب ديغول تلك الإجراءات بتأسيس "لجنة إعداد برنامج الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية لصالح الفرنسيين المسلمين بالجزائر" في 1943/12/19، هذه اللجنة استقبلت ممثلي الأحزاب الوطنية، وقد بعث لها مصالي تصريحا من معتقله في "ريبال" بالشلالة بتاريخ 1944/1/7 بصفته الشخصية وليست الحزبية لأن حزبه كان محظورا دعا فيه إلى حل القضية الجزائرية في إطار المبادئ الاستقلالية[3].

في المجمل فإن صياغة بيان فيفري 1943 من طرف الجماعة الوطنية باختلاف توجهاتها يعتبر خطوة مهمة في تطور النضال السياسي في الجزائر حيث جاء في ثناياه: " إن الوقت قد فات على أن يقبل الجزائري بان يكون شيئا آخر، غير أن يكون جزائريا" كما عبر عن المطالب الوطنية من خلال السعي للحصول على حق تقرير المصير ومن أجل ذلك فالشعب " يقبل بجميع التضحيات وعلى السلطة المسؤولة أن تمنح هذا الشعب حريته "[4]، لكن من وجهة نظري لم يكن هذا البيان بديلا ناجعا مقارنة بطموحات حزب الشعب الجزائري الذي كان يتطلع إلى تحقيق الاستقلال.

[1] عامر رخيلة، مرجع سابق، ص42.

[2] جمال قنان، مرجع سابق، ص ص 197.196

[3] عامر رخيلة، مرجع سابق، ص ص 50.48

[4] جوان غيليسبي، مرجع سابق، ص 72.

2.2- الانضمام لأحباب البيان مكسب وخسارة

بعد أن تراجعت فرنسا عن وعودها المدرجة في خطاب ديغول بقسنطينة وقيامها بإجراءات تعسفية في حق الأحزاب الوطنية[1] ورفضها لبيان فيفري، أعلن فرحات عباس من مدينة سطيف[2] في مارس 1944 ميلاد تنظيم سياسي جديد أطلق عليه إسم "حركة أحباب البيان والحرية"[3] ويعتبر الإقدام على هذه الخطوة ردا من الأحزاب الوطنية على إصلاحات ديغول[4] التي فاضل فيها بين الجزائريين في منح الجنسية الفرنسية لذلك رأت فيه الجماعة الوطنية امتدادا لمشروع بلوم فيوليت[5].

بعد شهر وبالضبط في 14 أفريل تم إيداع القانون الأساسي للحركة وبرنامجها المستوحى من بيان 10فيفري 1943 لدى السلطات الفرنسية ،هذا البرنامج يهدف أساسا للعمل من أجل الاعتراف بالأمة الجزائرية، ومنح دستور لجمهورية مستقلة لكنها مرتبطة بفرنسا، ومناهضة للإمبريالية بحسب ما عبر عنه حزب الشعب والمنتخبون والعلماء المنضوين في هذا التجمع السياسي الموحد[6]، واستنادا للبيان تم الإقرار بحقوق جميع سكان الجزائر دون تمييز عرقي أو ديني،[7] لذلك آزر الشعب هذا التجمع السياسي وانخرط فيه بقوة حتى بلغت فروعه 150فرعا في مختلف أنحاء الوطن[8].

أما بخصوص انخراط حزب الشعب لأحباب البيان، فقد اشترط مصالي الحاج إضافة كلمة الحرية لكي ينظم حزبه إليها فتحولت من "أحباب البيان الجزائري" إلى "أحباب البيان والحرية" كما اشتمل برنامجها على المطالبة بالاستقلال، هذا المطلب المستوحى من برنامج حزب الشعب[9] وهذا ما ورد في المادة الرابعة من قانونها الأساسي الذي صادق عليه حزب الشعب باعتباره عضوا في الحركة ووافق على برنامجها، حيث نصت تلك المادة على: "ترويج فكرة إنشاء دولة جزائرية وتأسيس جمهورية مستقلة

---

[1] جمال قنان، مرجع سابق، ص198

[2] فرحات عباس، مرجع سابق، ص111

[3] أبوالقاسم سعدالله، خلاصة تاريخ الجزائر المقاومة والتحرر، مرجع سابق، ص 133

[4] يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري...، مرجع سابق، ص111

[5] محمد حربي، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، مرجع سابق، ص12

[6] محفوظ قداش، جزائر الجزائريين تاريخ الجزائر 1954/1830، تر، أحمد المعراجي، منشورات ANAP، الجزائر،2008، ص314

[7] احمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، مرجع سابق، ص ص 175.174

[8] جمال قنان، مرجع سابق، ص198.

[9] عامر رخيلة مرجع سابق، ص51

مترابطة بروابط فيدرالية مع جمهورية فرنسية جديدة مناوئة للاستعمار، وخلق روح التضامن بين الجزائريين والإسرائيليين والمسلمين والمسيحيين، وبث شعور المساواة ورغبة التعايش في السراء والضراء تلك الروح التي هي حسب اعتقاد الكثير أساس تكوين كل أمة"[1].

لقد ظهر جليا في برنامج أحباب البيان والحرية التوجه السياسي لحزب الشعب[2] من خلال "رفض الاستقلال بوصاية فرنسية، والمطالبة بجمعية تأسيسية منتخبة بالاقتراع العام من طرف جميع السكان دون تمييز"،[3] لكن حربي يرى أنه على الرغم من منح مصالي الحاج لقب "الزعيم الذي لا جدال فيه للشعب الجزائري" إلا أن دور الحزب تم تحجيمه بإسقاط مطلب الاستقلال التام الذي تحول إلى مطلب بالحكم ذاتي أي فدرالية مرتبطة بفرنسا[4].

على العكس من ذلك هناك من يرى أن لمصالي دوره البارز في بعث هذه الحركة واحتضانه لها بدليل رئاسته الشرفية لها،[5] وأن حزب الشعب لم يدرج مطلبه بالاستقلال التام مراعاة منه لمبادئ ومطالب الأحزاب الأخرى،[6] لذلك فضل صياغة مطالب جديدة ومشتركة فشهدت الحياة السياسية الوطنية تطورا نوعيا من خلال تكتل الجناح الاستقلالي بقيادة مصالي مع الجناح الاندماجي بقيادة فرحات عباس في جبهة واحدة تطالب بدولة جزائرية،[7] مما سبق نستطيع القول: إن اللقب الذي حصل عليه مصالي من أحباب البيان ورئاسته والذي جاء إرضاء له بعد تراجعه عن مطلب الاستقلال وقبوله بالحكم الذاتي يمكن أن يكون نوع من المقايضة التي تم فيها تحقيق إنجاز شخصي على حساب إنجاز وطني.

إلى جانب ما حققه مصالي على المستوى الشخصي، فقد استفاد حزب الشعب سياسيا بوجوده داخل حركة أحباب البيان والحرية حيث أصبحت الفكرة الاستقلالية والأيديولوجية الثورية مهيأة للانتشار؛ لأن الحركة وفرت له حرية النشاط والتجمع والتظاهر بين الجماهير التي حرم منها بقرار الحل،[8] وبالمقابل ورغم أن مطلب الاستقلال الذي ناد به حزب الشعب وسع من قاعدة أحباب البيان بوصول أعضائها إلى 500 ألف منخرط بشهادة أبي القاسم سعد الله الذي قال:" أنظم عددا كبيرا منهم من

---

[1] محمد الطيب العلوي، مرجع سابق، ص231

[2] محمد حربي، جبهة التحرير الاسطورة والواقع، مرجع سابق، ص33

[3] جمال قنان، مرجع سابق، ص 199

[4] محمد حربي، جبهة التحرير الاسطورة والواقع، مرجع سابق، ص37

[5] جمال قنان، مرجع سابق، ص 198

[6] يوسف مناصريه، مرجع سابق، ص101

[7] محمد حربي، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، مرجع سابق، ص12.

[8] محمد الطيب العلوي مرجع سابق، ص232

أعضاء حزب الشعب الجزائري سواء عن اقتناع بأهدافه أو عن جعله ستارا يحققون من ورائه أهدافهم".[1] إلا أن الحركة فشلت في مواجهة السياسة الاستعمارية وقد سبق ذلك الفشل تشكيل قيادة غير منسجمة في مواقفها بسبب اختلافاتها الفكرية وتعارض أيديولوجياتها[2].

يضاف إلى ذلك سبب آخر للفشل يتمثل في معارضة جناحها البورجوازي للحل الراديكالي ورفض الانفصال عن فرنسا؛[3] فالتناقضات الفكرية بين تمسك دعاة الإدماج بجمهورية مرتبطة بفرنسا وإصرار دعاة الاستقلال على حكومة وبرلمان جزائريين كان من نتائجها إعادة اعتقال مصالي يوم18 أفريل وسجنه في بوغاري ونقله إلى المنيعة ومن ثمة إلى برازافيل،[4] إلا أن ذلك لم يمنعه من تحويل أحباب البيان إلى منظمة جماهيرية تغطي على نشاط حزبه السري ولعل هذا ما دفع بديغول عن طريق الحاكم العام جورج كاترو[5] (Georges Catro) إلى رفض مطالبها ووضع فرحات عباس تحت الإقامة الجبرية.[6]

3- حركة الانتصار العمل في إطار الشرعية

3.1 - مؤتمر فيفري 1947 الجمع بين التناقضات

عقب مجازر ماي رأت مجموعة من القيادات المعتدلة التي تحكمت في مفاصل حزب الشعب أنه لابد من إخراجه إلى العلن وأن يكون ذلك في ثوب جديد حتى يستطيع أن ينافس في إطار الشرعية على كسب أصوات الجزائريين، وقد تأثر الحزب بصورة خطيرة من خلال تلك المجموعة بالدعاية الإصلاحية التي تبنتها أحزاب وطنية فأصبح المبدأ الثوري مهددا بالزوال، وعمقت السياسة الإصلاحية من الشرخ بين مناضلي التيار الاستقلالي[7].

حاول مصالي في البداية أن يكون محايدا في نزاع جناح عسلة الإصلاحي وجناح دباغين الثوري، حيث دعا إلى ضرورة الوحدة لمواجهة المشروع الاندماجي الذي تريد بعض الأحزاب الوطنية من فرنسا

---

[1] عامر رخيله، مرجع ن سابق،53

[2] احمد مهساس، مرجع سابق، ص 270

[3] محمد حربي، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، مرجع سابق، ص140

[4] عامر رخيلة، مرجع سابق، ص ص55.54.

[5] جورج كاترو: ولد في ليموج بفرنسا 1877، أرتقي في الرتب العسكرية إلى أن وصل إلى رتبة جنرال عين حاكما عاما على الجزائر (1944.1944) ثم خلف جاك سوستال سنة 1955 لمدة قصيرة، عاد بعدها إلى فرنسا، توفي في ديسمبر1969 بباريس، أنظر: عاشور شرقي، مرجع سابق، ص280

[6] محمد حربي، جبهة التحرير الاسطورة والواقع، مرجع سابق، ص33

[7] رابح بلعيد، مرجع سابق، ص ص 52.51

تطبيقه في الجزائر،[1] لكن بعد ميله للتيار الذي حبذ مهادنة فرنسا والنضال في إطار سياسي سلمي وجد معارضة قوية من الشباب الثوري[2].

من أجل رسم معالم المرحلة الجديدة اجتمعت قيادات حزب الشعب الجزائري [3] في أكتوبر 1946 حيث طرحت مسألتين المسألة الأولى: إنشاء حزب جديد يكون واجهة علنية و المسألة الثانية : المشاركة في الانتخابات[4] وبالنسبة للمسالة الأولى فكثير من مناضلي حزب الشعب كانوا رافضين العودة إلى الحياة الشرعية [5] أما المسألة الثانية فقد انقسم حولها الحاضرون إلى مؤيدين للمشاركة وعلى رأسهم مصالي حجتهم في ذلك أنها وسيلة من وسائل المقاومة، والمجالس النيابية أداة لإيصال مطالب الشعب وإلى رافضين في مقدمتهم حسين لحول، فالانتخاب بالنسبة لهم تعني التقيد بالقوانين ومن ثمة التخلي عن القضية الأساسية المتمثلة في الاستقلال[6].

في نهاية الاجتماع حصل إجماع حول مسألة الانتخابات احتراما لرغبة مصالي الحاج ، فأثناء المداولات كان هذا الأخير يسمع ولا يتكلم فاتضح للجميع رغبته في خوض الانتخابات فوافقوا على ذلك هذا الإجماع بني على أن الحزب لا يمكنه البقاء دائما في وضع سلبي فلا بد من عمل إيجابي لنشر فكرته بين الشعب، ومن هنا اعتبرت المشاركة عملا سياسيا تكتيكيا الهدف منه هو محاربة الاستعمار بأدواته وهذا لا يعني اقتناعا بمبدأ الانتخابات ولا تنازل عن مبدأ الاستقلال التام الذي سيعمل الحزب على تحقيقه من خلال نشاطه السري[7].

تلا هذا الاجتماع انعقاد ما اصطلح عليه بـ "ندوة الإطارات" في نهاية ديسمبر1946 بإقامة خاصة في غابة باينام بالقرب من بوزريعة بالجزائر العاصمة، وقد كان برنامج هذه الندوة هزيلا اقتصر على تدخلات بلاغية وخطب رنانة من مصالي وغيره، وحسب شهادة حسين آيت أحمد فإن المشاركين الذين كان عددهم حوالي خمسين مندوبا تم تعيينهم بصفة غامضة، وأكد أن وجوها جديدة حضرت الندوة على

---

[1] محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، مرجع سابق، ص ص 42

[2] عثماني مسعود، مرجع سابق، ص31

[3] الاجتماع ضم مصالي وحسين لحول ومحمد دباغين ومحمد بلوزداد وأحمد بودة وأحمد مزغنة ومحمد خيضر والسعيد عمراني وشوقي مصطفاي ومحمد شرشالي ومحمد طالب وحسين عسلة، انظر: نورالدين حاروش، مرجع سابق، ص186

[4] حميد عبد القادر، مرجع سابق، ص 117.

[5] الامين شريط، مرجع سابق، ص 75

[6] نورالدين حاروش، مرجع سابق، ص186

[7] عبد الرحمن بن ابراهيم بن العقون، مرجع سابق، ص411

غرار بن يوسف بن خدة وسعد دحلب والطيب بولحروف[1] وغابت أخرى معروفة أمثال محمد بوضياف وأحمد بن بلة،[2] وقد ساد التوتر من جديد بين الطرف الذي دعا للعمل في إطار القوانين (مصالي) وطرف آخر يدعو للعمل المسلح والذي أصبح يقوده عمر أو صديق[3] وعمار ولد حمودة[54].

بغرض إقناع المناضلين بأن الخط السياسي الجديد للحزب لا يتعارض مع الهدف الأساسي المتمثل في" الثورة والاستقلال "، قام مصالي بجولة عبر الوطن شملت ثلاثة لقاءات شعبية في الفترة الممتدة من 16 مارس إلى 4 أفريل 1947 في كل من قسنطينة وقالمة ووهران متحدي قرار منعه من عقد التجمعات كما واصل جولاته في منطقة القبائل ببجاية وتيزي وزو وبرج منايل وذراع الميزان وغيرها مرددا عبارة: "سنحصل على استقلالنا بالدم"[6].

بعد هذه الجولات انعقد المؤتمر الوطني يومي 15و16فيفري1947 بمصنع لبيع المشروبات بالعاصمة وهو ملك لأحد مناضلي الحزب، ومن البداية تعمق الانقسام[7] حيث ساد الشك والشعور بالخيبة واليأس وفقدان الأمل، ناهيك عن انعدام الأمن حيث قضى أعضاؤه فترة انعقاده متنقلين بين حي بوزريعة وحي بلكور بالجزائر العاصمة دون جدول أعمال يذكر والنقطة الوحيدة التي أثيرت هي الموقف من الانتخابات، فانقسم المؤتمرون إلى مجموعتين الأولى تريد الانتقال للعمل المسلح والثانية إصلاحية تعتقد في العمل الشرعي والسلمي[8].

---

[1] الطيب بولحروف: ولد بواد الزناتي 1923 من عائلة فقيرة، انخرط في العمل السياسي وهو في سن 15، أصبح من قيادات حزب الشعب والمنظمة الخاصة 1948 في عنابة وسكيكدة ودخل السجن بعد اكتشافها إلى غاية 1951انحاز للمركزيين ضد مصالي، وأنظم للثورة بعد اندلاعها وأصبح عضو لجنة التنسيق والتنفيذ، وعضو المجلس الوطني للثورة ووزير في الحكومة المؤقتة وعضو الوفد المفاوض في إيفيان، للمزيد أنظر:Benjamin Stora, op.cit. pp272.273

[2] حسين آيت أحمد، مرجع سابق، ص98.

عمار ولد حمودة: ولد بالقبائل الكبرى وانخرط في حزب الشعب مبكرا 1942، وكان من قيادات المنظمة الخاصة os في القبائل، طرد من الحزب على خلفية الأزمة البربرية 1949، استشهد 1956 بعد انضمامه للثورة، انظر:Benjamin Stora, op.cit. p300

[3] عمر أوصديق: من مواليد 1923 بعين الحمام (تيزي وزو) انخرط في حزب الشعب 1942 من أنصار العمل المسلح وعضو في ندوة الإطارات، ثم عضو اللجنة المركزية لحركة الانتصار 1947 ودخل السجن بعدها إلى غاية 1951وطرد من الحزب على خلفية الأزمة البربرية، أنظم لجبهة التحرير 1955وأصبح عضو في المجلس لوطني للثورة 1957 للمزيد أنظر: عاشور شرقي مرجع سابق، ص52، وآسيا تميم، مرجع سابق، ص 254، وStora Benjamin, op.cit. p301.

[4] عمار ولد حمودة: ولد بالقبائل الكبرى وانخرط في حزب الشعب مبكرا 1942، وكان من قيادات المنظمة الخاصة os في القبائل، طرد من الحزب على خلفية الأزمة البربرية 1949، استشهد 1956 بعد انضمامه للثورة، انظر:Benjamin Stora, op.cit. p300 .

[5] مصطفي هشماوي، مرجع سابق، ص54

[6] رابح بلعيد، مرجع سابق، ص ص 61.60

[7] لمجد ناصر، مرجع سابق، ص 46

[8] مصطفي هشماوي، مرجع سابق، ص55.

لعل ما عمق الخلاف هو اتهام الشاذلي المكي وشوقي مصطفاي من طرف المناضلين بدفع الشعب إلى الشارع والتخلي عنه مما أدى إلى وقوع مجازر الثامن ماي 1945،[1] وقد لخص مصالي ذلك بقوله: "تم عقد هذا المؤتمر في جو من الحذر وتصفية الحسابات ...كان الأمر يتعلق بدسائس وصراعات أجنحة وسباق إلى السلطة..."، وعلى الرغم من ذلك صدرت قرارات مهمة أبرزها المشاركة في الانتخابات بواقع (29مقابل 24 صوتا).

إن من أسباب الشقاق أيضا في هذا المؤتمر هو التحاق جيل من الشباب بالحزب حديثا له تصوره الخاص ومع وجود جيل قديم غاب عن الساحة السياسية لفترة طويلة بسبب الاعتقال والسجن ظهر الخلاف بينهما وكل ما فعله المؤتمر أنه أبان عن تلك الفجوة بينهما وهذا ما عبر عنه مصالي بقوله: " لما كنت قد بقيت بعيدا عن الحزب طيلة عشر سنوات ولم أعرف معظم القادة ووجدت نفسي معزولا عن كل شيء كنت أكرس جهدي للتعرف بشكل أفضل على القياديين وعلى المشكلات السياسية"،[2] فالجيل الجديد من الوطنيين المخلصين كان يتطلع إلى مستقبل وطني مشرق للجزائر المستقلة ويؤمن بالثورة وسيلة وحيدة بإنهاء الهيمنة الفرنسية على الجزائر قاطبة عكس مصالي الذي كان يؤمن بأسلوب المهادنة وسياسة التحاور والمجادلة إلى ما لا نهاية في المعركة السياسية ضد الفرنسيين[3].

قد تكون معارضة الجناح الثوري نابعة من تضييق مصدر اتخاذ القرار والميل إلى نوع من التسلط المركزي واتخاذ القرارات المناقضة لاتجاه الحزب[4] والمتمثلة في تبني رئيس الحزب لبرنامج الإصلاحيين[5] فخلال المؤتمر الأول وجه التيار الثوري نقدا لاذعا للقيادة السياسية على توجهها الإصلاحي الجديد وهذا دليل على تلك التفاعلات الخطيرة التي بدأت تطفوا على السطح جراء الشكل الذي ظهرت عليه حركة الانتصار والبرنامج السياسي الذي اعتمدته[6] مما أدى إلى فقدان الحركة لثقة المناضلين الثوريين الذين علقوا آمالا كبيرة على حركة الانتصار لاستكمال المسار الثوري لحزب الشعب فأصيبوا بخيبة أمل أدخلتهم في صراع مع دعاة الشرعية، وبعد عقم النضال السياسي بسبب التعنت الفرنسي تعزز موقفهم

[1] سعاد يمينة شبوط، مرجع سابق، ص 25
[2] مصطفي هشماوي، مرجع سابق، ص 58.56
[3] أحمد حسين سليماني، مرجع سابق، ص12
[4] ليليا بن صويلح، مرجع سابق،90
[5] محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، مرجع سابق، ص62.
[6] يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري...، مرجع سابق، ص121

الداعي للثورة فبرزت علامات الشقاق[1]، وتلا ذلك انقسام الحزب إلى جناحين جناح معتدل وآخر راديكالي هذا الأخير بدا عنصرا أساسيا في التنظيم الثوري بتحكمه في وسائل العمل المسلح[2].

من أجل إرضاء الجميع تم اعتماد مبدأ التوافق بالإبقاء على حزب الشعب تنظيما سريا أوكلت مهمته لأحمد بودة وعمر أوصديق واستحداث تنظيم عسكري قاده محمد بلوزداد عرف فيما بعد بالمنظمة الخاصة[3] وإنشاء حزب جديد كواجهة شرعية وعلنية بقيادة مصالي الحاج يتم الدخول به معترك الانتخابات هو الحركة من أجل الانتصار للحريات الديمقراطية ،[4] وبحسب فرحات عباس فإن فرنسا من هي اشترطت على مصالي ذلك أي تغيير إسم حزبه المحظور حتى تسمح له بالمشاركة،[5] وربما موافقته على هذا الحل هو من أجل الحفاظ على منصب رئيس الحزب[6].

قد يكون الدافع إلى تبني سياسة التوافق هو الخوف من تصدع التيار الاستقلالي، إلا أن ذلك التوافق قد أفرز هيكلا تنظيميا أكثر تعقيدا[7] بإصرار حسين لحول على موقفه القائل بأن الحزب لا يمكن أن ينشط في إطار علني لأنه حتما سيعتمد على السياسة الإصلاحية وعليه فالسرية هي الطريقة الوحيدة للحفاظ على الديناميكية الثورية، وقد سانده في ذلك دباغين وفي المقابل انحاز مصالي لفكرة المشروعية مما زاد في تأجيج الوضع حيث فاجأ بموقفه هذا اللجنة المركزية، وقد بذل معها جهدا كبيرا لإقناعها بأن مصلحة الحزب والشعب في ذلك.

إن القرار الذي خرج به المؤتمر لخصته إحدى أدبيات الحزب بقولها:"...ترتبط أشكال الصراع والتنظيم ارتباطا وثيقا بالظروف، يجب على أي حزب ثوري أن يسعى دائما إلى النضال المشروع الذي يريد العدو أن يحرمه منه على أن يكون مستعدا للعمل في الخفاء ويجب أن يكون التنسيق بين شكلي الصراع والتنظيم هو القاعدة لأنه يكفل استمرار العمل في سبيل تحرير الوطن"، وهذا معناه وجود تنظيم سياسي برأسين حزب الشعب وحركة الانتصار هذه الأخيرة التي حملت معها منذ ولادتها بذور الصراع بين مختلف الاتجاهات[8].

---

[1] عامر رخيلة، مرجع سابق، ص102

[2] رابح لونيسي، الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين، دار المعرفة، الجزائر،2000، ص 11

[3] محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، ج2، مرجع سابق، ص822

[4] عمار بوحوش، مرجع سابق، ص 309

[5] عامر رخيلة، مرجع سابق، ص90

[6] محمد حربي، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، مرجع سابق، ص55

[7] Jacques Jurquet , La Révolution National Algérienne …op.cit, p 149.

[8] رابح بلعيد، مرجع سابق، ص ص 52.51

لقد أظهر المؤتمر التأسيسي افتقار الحزب لخط سياسي واضح بسبب حرب المواقع والتكتلات التي تحكمت فيها المصالح الحزبية والشخصية الضيقة واتضح ذلك أكثر سنة 1949 بطغيان السياسة البرلمانية على نشاط الحركة التي بدت مشلولة أمام هذا التغير في سلوكها السياسي،[1] ومع نهاية المؤتمر الأول تشابكت الأزمة أكثر وبات الانقسام أمرا واقعا[2] بعد أن اقتنع الاتجاه الثوري أن الاستقلال لن يتحقق بالحلول السياسية، هذه القناعة كانت قد تشكلت عنده منذ أحداث ماي ورسخها ظهور حركة الانتصار التي رأوا فيها تكريسا للمشروع الإصلاحي لذلك أسسوا في غضون عام من تأسيس الحزب جناحا عسكريا عرف بالمنظمة الخاصة كأداة ثورية لتنفيذ مشروعهم المسلح[3].

3.2- المشاركة في الانتخابات شرخ يتعمق

ارتبط ظهور نشاط المعتدلين إلى العلن مع نشأة حركة الانتصار، فأثناء انعقاد مؤتمرها الأول كرس هؤلاء برنامجهم الإصلاحي ولا أدل من ذلك ما جاء في البيان الختامي الذي نص على أنه إذا لم يكن الهدف الأساسي هو تبني خيار الكفاح المسلح فإن المشاركة في الانتخابات ستفقد دلالتها لأنها لا تكفي لوحدها في تحقيق الاستقلال المنشود[4].

هذا الرأي دعمه أحمد محساس الذي أنكر أن تكون المشاركة في الانتخابات التشريعية لشهر نوفمبر 1946 تراجعا عن الخط الثوري للحزب، بل وظفت تلك المشاركة من أجل توسيع القاعدة النضالية وبالفوز الذي حققه محمد لمين دباغين ومحمد علي خيضر[5] وجمال دردور ومسعود بوقادوم وأحمد مزغنة في الانتخابات البلدية (أكتوبر1947) استطاع الحزب استحداث هيكل تنظيمي موازي للهيكل الاستعماري[6] لكن يجب القول أيضا: إنه منذ انتخابات 1946 أصبح ينظر للمشاركين في

---

[1] فاضلي إدريس، مرجع سابق، ص 56

[2] إبراهيم لونيسي، أزمة حزب الشعب الجزائري خلفياتها وأبعادها، مجلة مصادر،C.N.E.H. مج1، ع 2، 1999، ص 128

[3] Charles Robert Ageron, Genès de L'Algérie Algérienne, …, op.cit. p510.

[4] بن يوسف بن خدة، مرجع سابق، ص224.

[5] محمد علي خيضر: من مواليد 1923 بالجزائر العاصمة انخرط في صفوف حزب الشعب وأصبح نائبا عن حركة الانتصار1946 ثم عضو في المنظمة الخاصة 1948 اعتقل بعد اكتشافها، وأثناء أزمة الحركة انحاز إلى مصالي وحضر مندوبا في مؤتمر هورنو(جويلية1954) أنظم إلى حزب الحركة الوطنية الجزائرية وأشرف على فرقها الصدامية بالعاصمة واعتقل في سبتمبر1955 ومكث في السجن إلى غاية الاستقلال، أنظر: Stora Benjamin, op.cit. p201.

[6] لمجد ناصر، مرجع سابق، ص 42

الانتخابات على أنهم إصلاحيين واتهموا بالانحراف السياسي لأنهم أوهموا القاعدة بأن الاستقلال يأتي عن طريق الثورة التدريجية[1].

إن التباين في المواقف بخصوص الانتخابات قد زاد من حدة الخلافات،[2] فبعد أن كانت المقاطعة هي المبدأ السائد في مثل هذه المواعيد[3] أصبحت المشاركة أمرا مفروضا بقوة القرار الصادر عن المؤتمر التأسيسي مما شكل خطرا على القضية الوطنية لأن التشرذم أصبح واقعا ملموسا[4] هذا الواقع يمكن تصنيفه إلى مايلي: وجود اتجاهين، الأول انقسم علي نفسه بين مؤيد للسياسة الإصلاحية فضل العمل في إطار شرعي علني ممثل في حركة الانتصار ورافض لها اختبأ وراء نشاط سري من خلال حزب الشعب واتجاه ثاني فضل العمل الثوري فأنشأ المنظمة الخاصة مقدما نفسه بديلا للاتجاه الأول بجناحيه.

على العكس من ذلك صرح حسين آيت أحمد أنهم تفاجئوا بمشاركة الحزب فيها حيث قرءوا الخبر في جريدة "صدى الجزائر" التي نشرت قائمة لمرشحين دخلوا بشعار:" من أجل انتصار الحريات الديمقراطية" وأكد أن القرار أصابهم بالصدمة لأنهم لم يستشاروا فيه، وقد أوفده زملاؤه لكي "يضرب على الطاولة "ويطالب بتفسير للخط السياسي الجديد ومن جملة ما قاله مصالي أن عزام باشا نصحه بالتواجد في المجلس الفرنسي للتعريف بالقضية الجزائرية لدى الرأي العام الفرنسي والدولي.

بعد انتهاء اللقاء علق آيت أحمد قائلا: " وكان بديهيا أن الأوضاع الجزائرية لم يكن لها وزن يذكر في قرار مصالي فهو لا يملك نظرة منسجمة حول المستقبل السياسي للبلد وللحزب كل ما يهمه الآن هو أن يحرص على تحقيق انتصار في هذه المعركة التاريخية، قد تكون هناك تحفظات وحتى انتقادات، ولكن ما وزنها أمام سمعة هذا القائد الذي زادت في شعبيته المحاكمات والسجون والمنافي"،[5] وما زاد في حدة الخلاف وتطوره بين مصالي الحاج والتيار الثوري هو رفض قيادة المنظمة الخاصة إشراك عناصرها في العملية الانتخابية حيث تم استغلالهم من طرف قيادة الحزب في تأطير وتنظيم الحملة الانتخابية، وأكثر من ذلك تم ترشيح بعض قياداتها على غرار احمد بن بلة عن منطقة مغنية وعمار ولد حمودة عن منطقة عين الحمام فساءت العلاقة أكثر بين الطرفين[6].

---

[1] محمد حربي، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، مرجع سابق، ص 162.

[2] محمد العربي الزبيري، مرجع سابق، ص78.

[3] محمد عباس، نداء الحق شهادات حية، مرجع سابق، ص26.

[4] مريم صغير، مواقف الدول العربية من القضية الجزائرية 1954.1962، ط2، دار الحكمة، الجزائر، 2009، ص20.

[5] حسين آيت احمد، مرجع سابق، ص93

[6] محمد حربي، جبهة التحرير الأسطورة والواقع، مرجع سابق، ص 50

بهذا الوضع الذي أصبحت عليه حركة الانتصار، تعمق الخلاف أكثر داخل التيار الاستقلالي وزاد رفض الجيل الجديد من الشباب المفعم بالثورية لسياسة الجيل القديم من قيادات الحزب منذ أن تبنت سياسة المشاركة في الانتخابات[1]، ما دفع آيت أحمد إلى القول: " كنا في المؤتمر متفقين على أن مصالي رجل المرحلة التاريخية لن يكون رجل المرحلة الثورية "[2] وربما كان ذلك تخلى منه عن مشروع الكفاح المسلح أو على الأقل لم يعد من أولويات مصالي في تلك الفترة ففضل العمل بالوسائل السلمية والمشروعة.

أما من حيث الممارسة الانتخابية فقد تميزت مواقف حركة الانتصار بالارتباك، فبعد رفضت الدخول في انتخابات أكتوبر1946 شارك في انتخابات نوفمبر1946 وفازت بخمسة مقاعد برلمانية وشاركت أيضا في انتخابات أكتوبر1947، وعلى الرغم التزوير حصدت 110 بلدية وبعد إصدار دستور 1947 نظمت إنتخابات أفريل1948 شاركت فيها حركة الانتصار لكن إدارة الاحتلال زورتها وألقت القبض على35 من جملة 95 مرشحا فلم تفز إلا بـ 09 مقاعد ثم أعلنت الحركة عدم دخولها انتخابات التجديد النصفي لأعضاء المجلس التشريعي في فيفري1951 ثم عادت وشاركت في انتخابات 17 جوان 1951 وفازت بـ 04 مقاعد،[3] وبناء على ما سبق فإن مثل هذا الخبط في اتخاذ القرارات يكون إما لضغوط مارسها التيار الثوري على القيادة الحزبية ، أو نتيجة عدم اقتناع هذه الأخيرة بالحل الانتخابي وطريق الإصلاحات لتحقيق الاستقلال.

إن إدارة الاحتلال لم تكن ترغب في رؤية مرشحي الحركة مفاوضين محتملين لذلك حاولت منعهم من الفوز عن طريق منع التجمعات والتضييق والتفتيش والاختطاف والسجن باعتقال 32 مرشحا من أصل 59 فضلا عن التزوير ففي يوم التصويت كانت هناك مكاتب اقتراع سرية يديرها أوربيون ولم تحترم مواعيد الغلق والفتح بالإضافة إلى أن أوراق المرشحين لم تكن موجودة في بعض المكاتب وعدم السماح للمندوبين بمراقبة الصناديق التي كانت مملوءة بالأوراق المزورة،[4] وبهذه المشاركة اكتشفت قيادة الحزب محدودية آفاقها،[5] وأدى ذلك إلى تقزيم دور الجناح الإصلاحي بحصوله على مقاعد قليلة،[6] لكن وعلى

---

[1] يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري...، مرجع سابق، ص128

[2] Hocine Ait Ahmed, op.cit. p 96.

[3] يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري...، مرجع سابق، ص ص125.122

[4] محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، ج2، مرجع سابق، ص 1068

[5] محمد عباس، رواد الوطنية، مرجع سابق، ص 310

[6] محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، مرجع سابق، ص43.

العكس يرى مؤيدي هذا الجناح أن الحركة غدت برغم التزوير المنتصر الأكبر باستحواذها على مقاعد كبريات المدن فظهرت بذلك بمظهر الحزب الأول في البلاد[1].

إلى جانب القمع الذي طال حركة الانتصار أثناء الانتخابات، فإن تركيبة المجلس لم تكن ديمقراطية وهذا بتقسيم المقاعد مناصفة بين 1مليون مستوطن و9 مليون جزائري فضلا على أن الصلاحيات اقتصرت فقط في التصويت علي الميزانية أو القوانين الصادرة عن البرلمان الفرنسي،[2] وعلى الرغم من ذلك عاد دعاة الإصلاحية وتحكموا في الحزب من جديد[3] وبعد إجراء الانتخابات البلدية في أفريل 1953تحالفوا مع جاك شوفالي[4] (Jacques Chevalier) الذي اتفق مع النائب عبد الرحمن كيوان[5] على إبعاد القضايا السياسية عن المجلس البلدي وبذلك أصبحت القيادة محل اتهام،[6] وبحسب رأي حسين آيت أحمد فإن: " مواصلة النضال على الأرضية وبالأساليب التي اختارها الاستعمار وفي حدود الزمن الذي ضبطه يعني العدول عن كل استراتيجية مستقلة والتعرض لمناوراته ... فالحزب سينفصل عن الجماهير إذا هو لم يستجيب لحماسها ولما تنتظره منه، فالاستفاقة ستكون رهيبة إذا اتضح أنه حزب كبقية الأحزاب أضر به الزمن وغدا يبحث عن المناصب والامتيازات"[7].

---

[1] محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، ج2، مرجع سابق، ص1057

[2] عمر بوداود، من حزب الشعب الجزائري إلى جبهة التحرير الوطني مذكرات مناضل، تر، احمد بن محمد بكلي، دار القصبة للنشر، الجزائر،2007، ص202

[3] جمال قنان، مرجع سابق، ص187

[4] جاك شوفالي: زعيم الليبراليين ولد في 1911 بفرنسا تولى في البداية رئاسة بلدية الأبيار بالعاصمة ثم نائبا بالمجلس الفرنسي بالجزائر 1946 ثم انتحب رئيسا لبلدية الجزائر 1953، دافع عن أطروحة الجزائر الفرنسية وفي الوقت نفسه سعى لمشاركة الجزائريين في الحياة السياسية ولعب دور بارز في وقف عمليات التخريب التي مارستها منظمة الجيش السري OAS، اعتزل السياسة بعد الاستقلال وتوفي بالجزائر 1971، أنظر: عاشور شرقي، مرجع سابق، ص211.

[5] عبد الرحمن كيوان: من مواليد مدينة المدية، إنخرط في صفوف حزب الشعب في 1939 وبعد أن أصبح محاميا شغل منصب رئيس "منظمة طلبة الثانوي والمدارس المسلمين " وهذا منذ1949، ثم عضو اللجنة المركزية لحركة الانتصار وانتخب عضوا في بلدية الجزائر العاصمة ونائبا لرئيسها "جاك شوفالي" وهو أحد خصوم مصالي المركزيين لذلك فصله المصاليون في مؤتمر هورنو، إعتقلته السلطات الاستعمارية مع اندلاع الثورة، وقد حاول التفاوض مع فرنسا باسم المركزيين 1955 لكن جبهة التحرير رفضت، أصبح ممثل جبهة التحرير في العاصمة بلغراد في يوغسلافيا سابق وبعدها في روما عاصمة إيطاليا ثم ممثل الحكومة المؤقتة في الصين سنة 1961 وبعد الاستقلال اعتزل السياسة، أنظر: Benjamin Stora, op.ci p.288 وأيضا: محمد حربي الثورة الجزائرية سنوات المخاض، مرجع سابق، ص289

[6] محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، مرجع سابق، ص86.

[7] محمد حربي، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، مرجع سابق، ص163

3.3- الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها (F.A.D.R.L) ميلاد ميت

ضمت "جبهة الدفاع عن الحرية واحترامها" (F.A.D.R.L) حركة الانتصار وحزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري والحزب الشيوعي وجمعية العلماء وقد مثل مكتبها ممثلين عنهم[1] وهذا في الاجتماع الذي اختلف في تاريخه ما بين شهر جوان وشهر جويلية من سنة 1951 ويرجح أنها تأسست في الفاتح من أوت،[2] وفي التجمع الذي نظم بالملعب البلدي بالعاصمة خمسة أيام بعد ذلك أي في 5 أوت أعلن عن الغاية الأساسية من تشكيلها وهو القيام بعمل وطني مشترك.[3]

نص برنامج "الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها" على ما يلي:

- إلغاء الانتخابات التشريعية المزعومة التي جرت في 17جوان 1951

- احترام الحريات الأساسية، حرية الضمير والفكر والصحافة والاجتماع

- محاربة القمع بجميع أنواعه لتحرير المعتقلين السياسيين ولإبطال التدابير الاستثنائية الواقعة على مصالي الحاج[4]

يعتقد أن تزوير انتخابات جوان 1951 التي شاركت فيها حركة الانتصار هو الدافع من وراء مشاركة هذه الأخيرة في الجبهة الجزائرية وقد فسر التيار الثوري ذلك بالتنازل الذي خدم التيار الإصلاحي في غياب مصالي الحاج الذي أكد بأنها لا تستجيب لمتطلبات المرحلة[5] ولم يبن عليها أمالا كبيرة باعتبارها اتفاقا ضمنيا لا ترقى إلى تحقيق المطالب الوطنية فلا دوام لاتحاد يقوم على الحزبية إذا ما غمته التناقضات والخلافات رغم أنه اعتبر إنشاءها بالحدث السياسي البارز؛[6]علما أن من بين أسباب الخلاف

---

[1] ممثلي الأحزاب هم: عن الجمعية العربي التبسى والشيخ خيرالدين وعن حزب الشعب أحمد مزغنة ومصطفى فروخي وعن حزب فرحات عباس احمد فرنسيس وقدور ساطور وعن الشيوعيين احمد محمودي وبول كاباليرو، أنظر: عبد القادر جيلالي بلوفة، حركة الانتصار للحريات الديمقراطية 1954.1939 في عمالة وهران ص198، مرجع سابق، ص 130

[2] عامر رخيلة، مرجع سابق، ص130

[3] احمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، مرجع سابق، ص189

[4] عبد الحميد زوزو، الفكر السياسي للحركة الوطنية الجزائرية والثورة التحريرية، ج1، دار هومة، الجزائر، 2012 ص854

[5] محمد يوسفي، مرجع سابق، ص 183.

[6] عبد الحميد زوزو، الفكر السياسي للحركة الوطنية...، مرجع سابق، ص 753

داخلها وبالتالي عدم استمرارها رفض العلماء والاتحاد الديمقراطي القيام بإضراب لإطلاق سراح مصالي مثلما كانت حركة الانتصار تريد[1]

وقد يكون لموقف مصالي الحاج المتحفظ إزاء الجبهة الجزائرية علاقة برفض بقية أعضائها القيام بإضراب من أجله، ومهما يكن يبقي اللبس قائما حول متطلبات المرحلة التي برر بها مصالي موقفه تجاه الجبهة الجزائرية ما إذا كان يقصد الانتقال إلى العمل المسلح أم لا؟

حتى وإن لم تتوفر لدينا إجابة دقيقة على هذا السؤال، فقد أصبحت الجبهة عديمة الفائدة بعد أن فقد الشعب الأمل فيها من أجل تحقيق الاستقلال وهذا نتيجة الجمود الذي أصابها بسبب تعلق أعضائها بحبال الشرعية بحسب ما يرى دعاة الثورية؛[2] فعقم الجبهة الجزائرية نابع من أن اهتماماتها أقل من المبادئ والقضايا الوطنية الكبرى التي حملتها حركة الانتصار[3] ما دفع إلى فشلها لأن أطرافا داخل الحركة انعدمت فاعليتهم فيها،[4] بالإضافة إلى اختلاف التكتيك والعقيدة لدى الأحزاب المشاركة فيها،[5] ففرحات عباس يعتقد بالحلول الإصلاحية ومصالي الحاج يؤمن بالحل الثوري كما يعتقد مؤيدوه[6].

---

[1] عامر رخيلة، مرجع سابق، ص131

[2] محمد حربي، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، مرجع سابق، ص15

[3] خلادي بلهادي، مرجع سابق، ص 138

[4] عبد القادر جيلالي بلوفة، حركة الانتصار ...، مرجع سابق، ص197

[5] يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري ...، مرجع سابق، ص 126

[6] جوان غيلسبي، مرجع سابق، ص ص 96.95.

المبحث الثالث / صراع الأجيال داخل التيار الاستقلالي

قد تبدو من الوهلة الأولى لأي باحث أن الأزمات التي عاشتها مختلف الحركات الوطنية في العالم تدخل في إطار خلافات شهدت من خلالها اهتزازات واضطرابات إما بسبب صراعات فردية أو جماعية تغذت من مصالح سياسية تارة وطموحات شخصية تارة أخرى، وأدت في نهاية المطاف إلى انقسامها، لكن بالنسبة للتيار الاستقلالي في الجزائر بالإضافة إلى ما سبق نجد أن الخلافات التي عاشها قد أخذت أبعادا أيديولوجية من خلال دخول التيار الثوري على خط المواجهة سعيا لتجسيد مشروعه الذي كان بالنسبة له اختيار وحتمية لإخراج حركة الانتصار من المأزق الذي أصبحت عليه فماهي أبرز محطات هذا الصراع؟ وما تداعياته على مستقبل النضال السياسي في الجزائر؟

أولا: مصالي الحاج صدوع في البيت السياسي

1- دباغين في مواجهة مصالي

القطيعة الأيديولوجية التي أفرزها مؤتمر فيفري 1947 بتبنيه لثلاثة اتجاهات متناقضة أدى إلى ظهور ما يعرف بقضية دباغين التي فتحت المجال لصراع طويل ومرير بين قدماء الحزب (مصالي والموالين له) وبين الإطارات المثقفة والثورية الجديدة (دباغين والشباب الثوري)،[1] وتعتبر هذه القضية ذات الطابع السياسي الشق الأول في الأزمة التي شهدها الحزب حيث تنازع فيها جناحان على القيادة أحدهما إصلاحي مثلته جماعة العاصمة وعلى رأسها حسين عسلة الداعمة لمصالي والثاني راديكالي تزعمه محمد الأمين دباغين المدعوم من بقية جهات الوطن خاصة قسنطينة ووهران، وتفاقمت الأزمة إلى حد تبادل التهم فدباغين اتهم مصالي بالتخلي عن النهج الثوري واستغلال المنظمة الخاصة ومصالي اتهم دباغين بانتهاكه للوائح الحزب وقوانينه فكانت النتيجة إقالة أو استقالة هذا الأخير[2].

هناك من يصنف هذا الصراع على أنه صراع مناطق (مجموعة العاصمة ومجموعة قسنطينة ووهران) لكن آيت أحمد يرى عكس ذلك، فحسب اعتقاده أن أصل الخلاف لم يكن أساسه جغرافيا أو جهويا لأن المجموعة الأولى التي تزعمها عسلة والمشكلة من حسين لحول وعبد الحميد سيد علي[3] وسعيد

---

[1] سعاد يمينة شبوط، مرجع سابق، ص ص 29.31

[2] ابراهيم لونيسي، أزمة حزب الشعب الجزائري، مرجع سابق، ص ص 134.132.

[3] عبد الحميد سيد علي: من مواليد 1921 بالجزائر العاصمة انخرط في صفوف حزب الشعب منذ 1939 ثم عضو اللجنة المركزية لحركة الانتصار 1947 ومسؤول نقابي، كان ضد العناصر البربرية، واثناء ازمة حركة الانتصار 1953 اتخذ موقفا معرضا لمصالي فكلفه ذلك الطرد من الحزب في مؤتمر هورنو وبعد اندلاع الثورة دخل السجن مرتين (1955 و1956) وخرج منه بعد الاستقلال، أنظر: Benjamin Stora, op.cit. p302

عمراني[1] ومحمد بن مهل والتي سميت "جماعة القصبة" فيها لحول وهو من سكيكدة، والمجموعة الثانية التي يترأسها دباغين والمشكلة من أحمد بودة وعبد الله فيلالي[2] ومحمد بلوزداد والمعروفة بـ "جماعة بلكور" فيها فيلالي الذي كان يسكن في القصبة مما يدل أن الصراع كان على المصالح والمناصب وقد كثرت فيه التهم التي أضرت بالحزب وأساءت لقيادته على حد قول آيت أحمد[3].

لقد بدأت المشكلة تطفو على السطح منذ انعقاد المؤتمر الأول سنة 1947، فدباغين الذي شغل منصب أمين عام حزب الشعب في غياب مصالي الحاج المعتقل، لم يهضم قبول رئيس الحزب المشاركة في الانتخابات بعد خروجه من السجن،[4] وقبل ذلك كان الخلاف بين الرجلين حول كيفية الانتقال لمرحلة العمل المسلح، ومن جهته كان مصالي يعتقد بضرورة إعداد طليعة ثورية مسلحة لإسقاط سلطة الاحتلال ولن يتم ذلك إلا بالشروع في تكوين المناضلين، بينما دباغين كان يرى أنه يجب إثارة حالة من الهيجان بين الجماهير والقيام بأعمال استفزازية ضد المستوطنين تمهيدا للثورة، وقد وجدت نظرية مصالي طريقها للتطبيق فيما بعد بتأسيس المنظمة الخاصة ،[5] واعتبر ما يدعو إليه دباغين تمرد على سلطته واصفا ما حدث بالمشاحنات بين الإدارة وشباب الحزب من جهة ومن جهة أخرى" طوائف يتآمر بعضها على بعض" كما عبر عن ذلك بنص الكلمة[6].

إن ما يؤكد تشابك الأفكار السياسية بالمطامح الشخصية في تلك الخلافات ما حدث في اجتماع زدين (عين الدفلى) بين حسين لحول ولمين دباغين هذا الأخير الذي رفض سلطة اللجنة المركزية عليه باعتباره معينا من طرف المؤتمر، وأن لحول من أزاحه ليتولى المنصب فيما بعد وقد تولاه فعلا، كما أخذت هذه القضية بعدا أيديولوجيا على أساس أنه صراع بين مؤيدي العمل الثوري (الأمين دباغين) ومعارضيه (مصالي الحاج وحسين ولحول)[7].

---

[1] سعيد عمراني: أصله من منطقة القبائل، انخرط مبكرا في العمل السياسي من بوابة حزب الشعب، حيث كان أحد أعضاء ما يعرف بـ "جماعة القصبة" ومسؤول في فيدرالية العاصمة، وعضو اللجنة المركزية لحركة الانتصار وبعد اندلاع الثورة شغل عدة مناصب وزير في حكومة الرئيس بن بلة، أنظر Benjamin Stora, op.cit. p27 .

[2] عبد الله فيلالي: من مواليد القل 1913 عضو قيادي في حزب النجم منذ 1936، وعضو مؤسس لحزب الشعب 1937 ومسؤول الفيدرالية بوهران (1945.1943) عضو اللجنه المركزية لحركة الانتصار (1953.1947) وأحد أبرز قيادات حزب الحركة الوطنية الجزائرية (1957.1954) للمزيد أنظر Benjamin Stora, op.cit. pp 285.287 وايضا محمد حربي الثورة الجزائرية سنوات المخاض، مرجع سابق، ص 182.

[3] Hocine Ait Ahmed, op cit,86.87

[4] سعاد يمينة شبوط، مرجع سابق، ص ص31.29.

[5] محمد عباس، خصومات تاريخية، مرجع سابق، ص ص 29.28

[6] رابح بلعيد، مرجع سابق، ص81

[7] لمجد ناصر، مرجع سابق، ص55

هذا الطرح صرح به حامد روابحيه أحد أصدقاء دباغين والذي انسحب من حزب الشعب تضامنا معه، فقد روى أنه في لقاء زدين تساءل دباغين قائلا: "هل نحن نعمل للثورة أم لمجرد التوعية الوطنية؟" فأجابه مصالي الحاج أنه مع الثورة لكن بقيادته هو وليس غيره فرد عليه دباغين بأن طريق الانتخابات لا يؤدي للثورة واتهمه باستغلال المنظمة الخاصة في أغراض تأديبية بدل مساعدتها على تحقيق هدفها المتمثل في الكفاح المسلح،[1] ويعتقد فرحات عباس أن ذلك هو السبب المباشر الذي دفع دباغين إلى الاستقالة وحمل القيادة السياسية المسؤولية في تبعاتها الوخيمة على حركة الانتصار[2].

لقد حاكمت القيادة الأمين دباغين غيابيا بتهمة الانحراف بالحزب نحو العنف والتصلب في المواقف من خلال حوادث 8 ماي حينما شغل منصب الأمين العام وفصلته في ديسمبر سنة 1949[3] لكن مصالي الحاج عاد وطرح المشكلة على أنها مسألة انضباطية تمثلت في تخلي دباغين عن التزاماته المادية وسفره إلى الخارج دون إذن الحزب لذلك قام بإقصائه رغم أنه غير مقتنع حسب ما ذكر قنانش،[4] أما مهساس فيعتقد أن دباغين ذهب ضحية نظرته الشخصية لممارسة المسئولية وقد أخطأ لما استعان بالعناصر الإنفصالية (البربريين) وأخطأ أيضا عندما حاول فصل المنظمة الخاصة عن الحزب وذكر بأنه أدرك أخطاءه فيما بعد[5].

إن تطور الأحداث التي تلت هذه القضية لا تدل إطلاقا على أن ما جرى عبارة عن قضية شخص أخطأ فعوقب فمنذ خروج دباغين من الحزب ظهرت بوادر أزمة[6] فتحت باب الصراع على مصراعيه بين قدماء الحزب (مصالي وأتباعه) ومجموعة الشباب المثقف (بوضياف وجماعته) والذين أصبحوا خصما وندا لقيادتهم السياسية، ومما سبق يمكن اعتبار ما حدث بين دباغين ومصالي بأنه أول صدام على مستوى القيادة خدش تلك الهالة التي كانت محاطة بالزعيم، حيث أصبح بالإمكان نقد تصرفاته والاعتراض على مواقفه.

---

[1] محمد عباس، رواد الوطنية، مرجع سابق، ص287

[2] Farhet Abbas, Autopsie D'une Guerre L'aurore, Ed, Alger Livre, Alger,2011, p53.

[3] محمد يوسفي، مرجع سابق، ص119

[4] محمد قنانش، ذكرياتي مع مشاهير الكفاح، مرجع سابق، ص82

[5] أحمد مهساس، مرجع سابق، ص325

[6] فرحات عباس، ليل الاستعمار، مرجع سابق، ص160

2- العناصر البربرية متمردون أم ثوريون

تعتبر المسألة البربرية الشق الثاني لأزمة 1949 وهي ذات بعد جهوي له علاقة مباشرة بالهوية الوطنية، كما تعتبر قديمة قدم الاستعمار الذي استغل التنوع الثقافي واللغوي للجزائريين وقدم "أطروحته البربرية" بهدف تمزيق الوحدة الوطنية ولم ينجح، لكن عادت المسألة للظهور من جديد في1949 بالدعوة لـ"جزائر جزائرية" منفصلة عن محيطها العربي والإسلامي والتي خرجت من أوساط حركة الانتصار[1] فتقاطعت بذلك مع أهداف الاستعمار ومصالحه[2].

ذلك أنه في خضم المد الثوري الذي بلغ ذروته في تلك السنة، والذي حاول فيه التيار الثوري إخراج القيادة السياسية من النهج الإصلاحي الذي اتبعته منذ قبولها المشاركة في الانتخابات في هذا الوقت بالذات أعلنت عناصر بربرية الانشقاق بعد إقناع أغلبية أعضاء الفيدرالية بفرنسا للتصويت علي قرار يدافع عن الأطروحة البربرية، وعدم الاعتراف بالجزائر العربية الإسلامية (28 صوتا لصالح البربرية من أصل 32) وعلى رأس هؤلاء علي يحي[3] المدعو "رشيد"، وقد رد مصالي الحاج بإرسال مجموعات كومندوس لاسترجاع مقرات الحزب فوقعت عدة مشادات وصدامات دموية،[4] مما أسفر عن القيام بتصفية كبيرة داخل الحزب استهدفت جزءا من العناصر الراديكالية المتحمسة للعمل المسلح من أجل استرجاع السيادة الوطنية لذلك كانت سنة 1949 منعرج هام في تاريخ التيار الاستقلالي[5].

بالنسبة لأصل المشكلة، فإنها تعود إلى ذلك التغيير الجذري الذي قام به مصالي الحاج حين غير توجه النجم من اليسار الفرنسي إلى العالم العربي والإسلامي بمساندته للقضية الفلسطينية في تظاهرة جوان 1936 بباريس أين ندد بالصهيونية، فرفضت العناصر البربرية أن تكون الجزائر عربية،[6] لكن

---

[1] ابراهيم لونيسي، أزمة حزب الشعب الجزائري مرجع سابق، ص ص 135. 136

[2] يحي بوعزيز، الأيديولوجية السياسية للحركة الوطنية الجزائرية من خلال وثائق جزائرية، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر،1986، ص92.

[3] علي يحيى: المدعو رشيد من مواليد منطقة القبائل، نال تعليمه الثانوي في الجزائر العاصمة، وانخرط مبكرا في حزب الشعب 1946 ثم انتقل لدراسة المحاماة في باريس 1948وفي وقت قصير وصل إلى منصب عضو بفيدرالية فرنسا إلى غاية 1949 حيث فصل من الحزب على خلفية الأزمة البربرية، أنظر:Stora Benjamin, op.cit. p101

[4] حسين أيت أحمد، مرجع سابق، ص199

[5] محمد بوداود، أسلحة الحرية الجزائر حرب التحرير: مذكرات وشهادات، ص 32

[6] مصطفي هشماوي، مرجع سابق، ص63

محمد حربي أرجع المسألة البربرية إلى الخلاف بين مصالي ونائبه عماش[1] فالأول دعا إلى تشكيل برلمان جزائري منتخب إرضاء لحكومة الجبهة الشعبية والمؤتمر الإسلامي، والثاني تمسك بالاستقلال فساندته العناصر البربرية واعتبرت ما قام به مصالي بالأخطاء التكتيكية التي غيرت مسار حزب الشعب ولاحقا استغلت الموضوع وأعطته بعدا ثقافيا بإثارتها لمسألة الهوية[2].

هناك من يربط المسألة البربرية بفشل التجربة البرلمانية التي خاضتها حركة الانتصار سنة 1946 بسبب دسائس الإدارة الاستعمارية التي أفرغت دستور1947 من محتواه، أين ساد الخوف وانعدمت الثقة وأصيب الجميع بإحباط واستفحلت الاتهامات منها اتهام مصالي لعناصر المثقفة بالخيانة فكان من تبعات ذلك حدوث الأزمة[3] التي استغلها أيضا للتخلص من دباغين[4] ممثل الجناح الراديكالي داخل الحزب والذي عارض النهج الجديد لمصالي المتمثل في العمل في إطار سلمي وشرعي، وهذا ما عبر عنه دباغين نفسه حين قال لهم: "... لقد رميت في طريقكم قشرة موز فزلقتم عليها...فهذه الإدارة مجندة ضدي أساسا لهذا فإني الآن معزول ولا أستطيع مساعدتكم في محنتكم"[5].

إن طرح هذه المسالة من جديد وداخل التيار الاستقلالي اعتبرها الكثير ذات غرض سياسي كونها صنيعة استعمارية بهدف تشتيت التيار العروبي الإسلامي المناهض للسياسة الفرنسية في الجزائر، وعلى الرغم من تجاوزها بفعل ما تم اتخاذه من قرارات صارمة وجريئة؛[6] تمثلت في فصل العناصر البربرية وغلق جريدة "النجم الجزائري" المؤيدة لهم[7] إلا أنها قد طالت المشروع الثوري بإحداثها لشرخ عميق قسم القاعدة النضالية بين الناشطين الثوريين وبين القيادة السياسية[8]، وهذا ما أكده حسين آيت أحمد عندما ذكر أن الاستعمار هو المستفيد من إثارة النقاش والخلاف بين العروبيين والبربريين، وذكر أن أصل

---

[1] بالنسبة لعيماش (الرجل الثاني في الحزب) فمنذ استقالته إرتبط حزب الشعب بالمسيرة النضالية لمصالي وأصبح تنظيما مصاليا بحتا، حسب نورالدين ثنيو في كتابه إشكالية الدولة ...، مرجع سابق، ص 233، لكن محمد عباس أورد أسبابا أخرى لخلاف عيماش مع مصالي، أنظر: كتابه رواد الوطنية، من ص47إلى54.

[2] محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، مرجع سابق، ص62

[3] حميدي عبد القادر، مرجع سابق، ص 118

[4] Abderrahmane Bouchéne et des autre, Histoire De l'Algérie a La Période Coloniale 1830 /1962, Ed, la Découverte, paris, France, 2014, p 648

[5] رابح لونيسي، دعاة البربرية في مواجهة السلطة، دار المعرفة، الجزائر، 2002، ص 52

[6] محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية ...، ج2، مرجع سابق، ص1088.

[7] Gilbert Meynie, Histoire Intérieure de FLN 1954.1962, Ed, Casbah, Alger,2003, p96

[8] محفوظ قداش، تاريخ لحركة الوطنية...، ج2، مرجع سابق، ص1088.

الخلاف هو بين التيار الثوري والتيار الإصلاحي المدافع عن الانتهازية الانتخابية وقد أريد ضرب منطقة القبائل لأنها مأوى القوى الثورية فتم التخلص منهم ومن ثمة فالمسالة ذات بعد أيديولوجي[1].

مها يكن من أسباب الأزمة وبعيدا عما خطط له الاستعمار واحتمالية توظيفه لبعض العناصر البربرية، أو لرغبة هذه العناصر بدوافع شتى والتي لاقت مصيرها في نهاية المطاف بالإقصاء والإبعاد،[2] فإن ما يعاب على مصالي ارتكابه لخطأين، الخطأ الأول عند تجاهله الشكوى التي نقلها له بلقاسم راجف من أعضاء اتحادية فرنسا ضد عبد الله فيلالي أحد مقربيه والمسئول الأول عنها، فرد عليه قائلا "فيلالي يمثل القيادة في الاتحادية وهو لذلك دائما على حق سواء أصاب أم أخطأ" فاستغلت العناصر البربرية ذلك وسيطرت على الاتحادية،[3] أما الخطأ الثاني فهو إبعاد آيت أحمد من رئاسة المنظمة بعد اتهامه بالضلوع في هذه المسالة رغم إنكاره لذلك فساءت العلاقة أكثر بين مصالي الحاج والجناح الثوري[4].

بالنسبة لمصالي فقد ذكر أن نشاط فدرالية فرنسا تأثر كثيرا بغيابه في الفترة من أوت 1937 إلى أوت1946 (كان مسجونا) وبعد عودته بدأت الفدرالية تستعيد حيويتها، حيث تعاقب على تسييرها ابراهيم معيزة[5] إلى غاية أكتوبر1946 وواصل المهمة بدلا عنه حسين عسلة حتى شهر جانفي1947 ومن بعدهما عبد الله فيلالي فتعافت وأصبحت تؤدي مهامها بشكل صحيح وقد لاحظ هو شخصيا ذلك الانضباط في العمل والتسيير المحكم لها في عهد هؤلاء، لكنه اعترف في الوقت ذاته أن الأزمة البربرية 1949 استغرقت وقتا طويلا حتى تم القضاء عليها،[6] وفي شهر جويلية 1954 أكد مصالي مرة أخرى أن من بين أخطر ما تم مواجهته تلك الأزمة البربرية التي استمرت لمدة ثمانية عشر شهرا حتى تم القضاء على هذا العمل التخريبي والانقسامي داخل الحزب على حد قوله،[7] فمنذ سيطرة العناصر البربرية على

---

[1] حسين آيت احمد، مرجع سابق، ص20

[2] ابراهيم لونيسي، أزمة حزب الشعب الجزائري، مرجع سابق، ص137

[3] محمد عباس، رواد الوطنية، مرجع سابق، ص33

[4] سعاد يمينه شبوط، مرجع سابق، ص ص35.33

[5] إبراهيم معيزة: من مواليد سطيف، أنظم إلى حزب الشعب مبكرا استكمل دراسته في المحاماة بباريس سنة 1942 وفي 1946 تولى قيادة الفيدرالية بفرنسا، ثم عضو في اللجنة المركزية لحركة الانتصار توفي في حادث مرور 1947، أنظر: Stora Benjamin, op.cit. pp 292.293

[6] Jacques Simon, op.cit. p99.

[7] Mohamed Harbi, Les Archives De La Révolution Algérienne, Les éditions Jeune Afrique, Paris, France,1981, p75

الفيدرالية أصبحت علاقة هؤلاء بحركة الانتصار علاقة عداء أيديولوجي من خلال استبدال أطروحة "الجزائر العربية الإسلامية" بأطروحة" الجزائر الجزائرية"[1].

إن عمل فدرالية الحزب بفرنسا لا يمكن فصله عن السياق العام لنشاط الأجهزة الحزبية التي لم يكن أداءها منسجما مع الخط السياسي للحزب، ما شجع البربريون على الانفصال خاصة حالة الضعف والتخبط من القيادة حيال الكثير من القضايا فاستشعرت تلك العناصر عدم وجود تماسك داخل الحزب مما شجعها على إثارة المسألة، وهو ما تطلب اتخاذ إجراءات صارمة ضدهم، لكن ما يجب التأكيد عليه أن تلك الإجراءات أدت إلى استنزاف طاقات الحزب وهدر كوادره سواء ما تعلق بالطلبة الذين غادر جزءا منهم نحو التنظيمات اليسارية أو بعض العناصر الراديكالية التي وجدت نفسها معزولة عن أي نشاط ثوري أو سياسي[2].

صحيح أن حزب حركة الانتصار استطاع تجاوز المسالة البربرية سياسيا من خلال تنظيم فدرالية فرنسا لعدة مظاهرات أكبرها مظاهرة باريس التي حضرها حوالي أربعين ألف مناضل لوحدها مرددين شعار الاستقلال، أما في بقية المدن الأخرى فقد بلغ عددها إجمالا حوالي مائة ألف متظاهر[3] إلا أن الخلاف بين دعاة البربرية وقيادة الحزب استمر واشتد أكثر بعد اعتقال الشرطة الفرنسية لمعظم قادة منطقة القبائل وعلي رأسهم بناي واعلي وعمار ولد حمودة الأمر الذي غذي الشك وعمق التهم المتبادلة بين مصالي التي حمل المنشقون المسؤولية في زعزعة استقرار الحزب وبين العناصر البربرية ،التي اعتبرت الاعتقال قد صب في مصلحة "دعاة العروبية" لاعتقادهم أن أحد أعضاء الحزب كان وراء الوشاية بهم لدى السلطات الاستعمارية[4].

فيما يخص ضلوع آيت أحمد في المسألة ذكر محمود عبدون أن مصالي اجتمع سريا ببعض مسؤولي المناطق ولما تناول آيت أحمد الكلمة قال" لماذا تكلموننا عن العرب إننا لسنا كذلك نحن بربر وقد التزم مصالي الصمت تحاشيا لأي اضطراب،[5] ومن أجل حسم الموقف أرسلت القيادة كلا من حاج شرشالي والنائب محمد علي خيضر لاستفساره حول موقفه فكان جوابه ما يلي:" لا وجود لمؤامرة بربرية بل هناك استغلال مبالغ فيه لسلوكيات علي يحي بباريس" وأضاف "الأزمة ناتجة عن عجز الحزب في القيام بالتكفل

[1] Benjamin Stora, Histoire De L'Algérie Contemporaine 1830.1962, Edition, Casbah, Alger, 2004, p 115

[2] ابراهيم لونيسي، أزمة حزب الشعب الجزائري، مرجع سابق، ص ص 139.136

[3] بن يوسف بن خدة، مرجع سابق، ص243.

[4] حسين آيت أحمد، مرجع سابق، ص200

[5] محمود عبدون، مرجع سابق، ص ص91.90

ببصيرة وحكمة بمسألة الهوية الوطنية...إذا لم أقم أنا ورفاقي بطرح المطالب الثقافية واللغوية البربرية حتى لا نقوض المسار الثوري هذا لأننا نقبل أن تكون الجزائر عربية بدل أن تكون فرنسية ولاحظت بالمقابل أن هناك من يفضل الجزائر فرنسية على الجزائر البربرية"[1].

على الرغم من إنكار آيت أحمد علاقته بالعناصر البربرية إلا أن الشبهات استمرت حوله ما دفع إلى استبعاده من قيادة المنظمة الخاصة إلحاقه بمكتب القاهرة، وذكر بن خدة أنه لاحقا أعترف في كتابه "مذكرات مكافح "بالفشل في تحقيق المطالب البربرية مما يؤكد تبنيه لها سنة 1949[2] وفي رسالته التي بعث بها إلى رفاقه المسجونين (دعاة البربرية) حثهم بأن لا يعطوا لهذه الأزمة أكثر من حجمها وبقيام الثورة سنتجاوز تبعاتها وأنه طلب من مصالي ضرورة فتح حوار لرأب الصدع وإعادة منطقة القبائل إلى لحمتها الوطنية وقد كان جواب رفاقه: "الثورة انتهت لقد كنا الوحيدين الذين نؤمن بها، وكنا وحدنا الذين نريدها، كذبوا علينا وخدعونا"[3].

لقد انتهجت قيادة الحزب بعد حل هذه المسالة خط سياسي ارتكز على مبدأي المبدأ الأول: دحض الطرح العرقي الذي تبناه دعاة البربرية دون المساس بجوهر الثقافة الأمازيغية والمبدأ الثاني: استثارة المشاعر الوطنية لتعزيز التماسك المجتمعي إلا أن ذلك لم يكن كافيا لرأب الصدع، وفي هذا الصدد وحول تداعيات ذلك على مصداقية الحزب وقيادته يقول محمد حربي :"إن التطهير لم يستخدم فقط ضد كادرات هذه المنظمة بل ضد التحالف الراديكالي الأمين دباغين وآيت أحمد ومن معهم وأصبح مصالي زعيما مدعوما من الإصلاحيين الذين تبوؤوا مناصب في اللجنة المركزية بعد تصفيتها من العناصر البربرية"،[4] وهذا ما أكده أيضا آيت أحمد:" إن الأزمة البربرية هي إحدى الحيل التي افتعلها مصالي للتغطية على انتهاجه الطريق الشرعي[5].

[1] حسين آيت أحمد، مرجع سابق، ص2011

[2] بن يوسف بن خدة، مرجع سابق، ص ص248.247

[3] حسين آيت احمد، مرجع سابق، ص206.

[4] محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، مرجع سابق، ص66

[5] حسين آيت احمد، مرجع سابق، ص 199

3-المنظمة الخاصة إقصاء مزدوج وثمن باهض

منذ سنة 1949 دخلت حركة الانتصار في أزمة سياسية ذات وجهين: الوجه الأول تمثل في مغادرة قيادات فاعلة الحزب ونقصد بذلك قضية دباغين والمسألة البربرية الأمر الذي لم لم يخدم المشروع الثوري خاصة في شقه المتعلق بتجنيد وتعبئة كافة الطاقات استعدادا للكفاح المسلح، والوجه الثاني: يخص فتور العلاقة بين العناصر الثورية والقيادة الحزبية[1] فتسويفات هذه الأخيرة وطول مدة الانتظار ثم الجمود السياسي الذي أصاب الحزب انتهى كله باكتشاف المنظمة الخاصة[2] في 18 مارس1950[3] والذي نجم عنه صدع أدى إلى القطيعة بين التيار الثوري والتيار الإصلاحي[4].

من المهم أن نبين أصل تلك الخلافات التي بدأت بتهاوي المشاريع الاندماجية والإصلاحية وتبلور فكرة الإعداد للثورة كبديل للسياسية العقيمة التي ظلت قيادة الحزب عاكفة عليها ،حيث رفض مصالي الحاج تبني المشروع الثوري بحجة أن ذلك من شأنه جلب جنود اللفيف الأجنبي للجزائر مرة أخرى فنشب الخلاف بينه وبين الطلائع الثورية،[5] ويذكر أحمد بن بلة أن كل المحاولات للدفع نحو العمل المسلح باءت بالفشل "لأن المصاليين الذين أداروا ظهورهم للتاريخ لم يعودوا يحلمون إلا بالانتخابات"،[6] بينما أرجع لخضر بن طوبال[7] أسباب الخلاف إلي حالة الانسداد التي أصبحت عليها العلاقة بين قيادات المنظمة ومسيري الحزب الذين اتهموا بالتأخر في فكرة العمل المسلح عكس الشعب الذي كان متقدما فيها[8].

لقد أدى تفكيك المنظمة الخاصة إلى اعتقال 400 مناضل صدرت في حق 200 منهم أحكام بالسجن وصلت الى10سنوات،[9] ومن بقي خارج السجون عاشوا موزعين على مدن وهران وقسنطينة ومنطقة القبائل وفرنسا ودول أخرى.[10]

---

[1] جمال قنان، مرجع سابق، ص 220.

[2] شيخ بوشيخ، مرجع سابق، ص251.

[3] نورالدين حاروش، مرجع سابق، ص 193.

[4] محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، مرجع سابق، ص 84.

[5] عبد القادر يحياوي، مرجع سابق، ص88.

[6] روبير ميرل، مذكرات أحد بن بلة، كما أملاها على روبير ميرل، تر، العفيف الأخضر، دار الآداب، لبنان، ص95.

[7] لخضر بن طوبال: من مواليد 1923 بميلة ألقى عليه القبض بعد حل المنظمة الخاصة 1950، كان ضمن أعضاء اللجنة الثورية واحد القيادات مجموعة 22 وشاهم بشكل كبير في هجومات الشمال القسنطيني 1955 أصبح عضو المجلس الوطني المنبثق 1956 وعضو لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية 1957 ووزير في الحكومة المؤقتة 1958 للمزيد انظر: Benjamin Stora, Dictionnaire… op.cit. p324 وأيضا، وأيضا: رشيد بن يوب، مرجع سابق، ص 126.

[8] حزب جبهة التحرير الوطني، المرجع السابق، ص ص 39.38.

[9] عامر رخيلة، مرجع سابق، ص120.

[10] محمد العربي الزبيري، الثورة في عامها الأول، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر،1984، ص 79.

أما القيادات فاعتقل منهم بن بلة[1] وبعد فترة قصيرة فر من السجن[2] رفقة مهساس وزيغود يوسف[3] وعمار بن عودة[4] وظلت قيادة منطقة الأوراس التي قادها مصطفى بن بوالعيد حرة طليقة الى غاية الإعلان عن الثورة[5] والكلام نفسه عن قيادة القبائل وعلى رأسها كريم بلقاسم[6] [7]ولجأ كل من آيت أحمد ومحمد خيضر[8] إلى مصر أما بوضياف فأبعد إلى فرنسا في 1952 كإجراء عقابي، وبغية تحييده عن رفاقه[9] وبهذا التطور الدراماتيكي للأحداث تعطل المشروع الثوري إلى حين[10].

هناك من يرى أن اكتشاف المنظمة الخاصة يعود إلى عرقلة نشاطها والعمل على تجميدها وتصفيتها من طرف قيادة الحركة لحساسيات وحسابات داخلية، من ذلك ما ذكره محمد يوسفي من أن الحزب قام بحل خلايا المنظمة وتجريد عناصرها من الأسلحة، أما محمد بوضياف فيرى أن الحزب لم

[1] هنري علاق، مرجع سابق، ص166

[2] دومنيك فارال، مرجع سابق، ص 64

[3] زيغود يوسف: ولد في 1921 بسمندو، قسنطينة، انخرط في الكشافة الإسلامية ثم حزب الشعب، ثم انتخب نائبا بلديا عن حركة الانتصار، من مؤسسي المنظمة الخاصة 1947، هرب من السجن بعد اكتشافها وهو عضو مجموعة 22 عين نائب لديدوش مراد على المنطقة الثانية ثم قائدها بعد استشهاده، قاد هجومات الشمال القسنطيني التاريخية(أوت1955) حضر مؤتمر الصومام وبعد عودته استشهد في 1956 أنظر: محمد حربي، الثورة الجزائرية سنوات المخاض مرجع سابق ص 191.

[4] عمار بن عودة: المدعو "مصطفى" ولد في 1925 بعنابة، انخرط في حزب الشعب ثم أنظم للمنظمة الخاصة في 1948وبعد اكتشافها 1950 اعتقل وفر من السجن في 1952 وهو عضو مجموعة 22، حضر مؤتمر الصومام 1956 وفي القاهرة عين عضو مجلس الثورة الثاني 1957 ثم عين عضو في القيادة الشرقية، وبعدها في وزارة التسليح للحكومة المؤقتة 1958 كما شارك في مفاوضات إيفيان 1962 وبعد الاستقلال شغل منصب ملحق عسكري في ليبيا ثم سفيرا بمصر، أنظر: Benjamin Stora, Dictionnaire, op.cit. pp 222.223 وأيضا: عاشور شرقي، مرجع سابق، ص ص 77.76.

[5] عثماني مسعود، مرجع سابق، ص ص 32

[6] كريم بلقاسم: ولد في 1922 بإحدى قرى ذراع الميزان (تيزي وزو) إنظم لحزب الشعب في 1946 وأسس خلايا سرية في مسقط رأسه، حكم عليه بالإعدام وعاش منذ 1947 في الجبال واستطاع إلى غاية 1954تجنيد حوالي 500عنصر، أنحاز في البداية لمصالي وبعد ذلك إنظم لجماعة بوضياف مشكلا معهم مجموعة الستة وقاد العمليات الأولى التي صاحبت إندلاع الثورة في منطقة القبائل، ساهم في مؤتمر الصومام 1956 وأصبح عضو لجنة التنسيق والتسيق CCEوفي 1957 أ المسؤول العسكري الأول في الثورة ثم وزيرا للخارجية في الحكومة المؤقتة إلى غاية 1960، كلف بعدها بقيادة الوفد المفاوض في 1962،وبعد الاستقلال أصبح معارضا لنظام الحكم، قتل في ألمانيا سنة1970 في ظروف غامضة، اأظر: عاشور شرقي، مرجع سابق، ص ص 284.283، وآسيا تميم، مرجع سابق، ص ص 196.188

[7] فرحات عباس، مرجع سابق، 158

[8] محمد خيضر: ولد في 1912 ببسكرة انخرط في حزب النجم 1936 ثم حزب الشعب 1939 اعتقل في 1941 وبعد تأسيس حركة الانتصار 1946 أصبح عضو لجنتها المركزية وهو عضو مؤسس للمنظمة الخاصة وشارك في عملية بريد وهران، هرب إلى مصر بعد اكتشافها، انحاز لدعاة الثورة بعد ازمة الحزب 1953 ومثل جهة التحرير ضمن الوفد الخارجي ألقي عليه القبض في حادثة اختطاف طائرة الزعماء(أكتوبر1956) وبقي في السجن حتى وقف إطلاق النار(مارس1962) أنظر: وأسيا تميم، مرجع سابق، ص 146، ورشيد بن يوب، مرجع سابق، ص ص 148.147.

[9] عيسى كشيدة، مرجع سابق، ص 51

[10] Mohamed Lebjaoui, op.cit, p24

يحتط لإمكانية وقوع أحد أفرادها في أيدي الشرطة الفرنسية[1] وذهب أحمد مهساس أحد أبرز قيادات المنظمة إلى تحميل المسؤولية لمصالي وقيادته لأنهم هم من استحدثوا جناحا عسكريا وكان عليهم حمايته وعدم التفريط فيه باعتباره الآلة التي ستحرك الثورة، وقد تقاعسوا في تفجيرها على حد قوله[2].

بالمقابل أكد بن يوسف بن خدة أن القيادة السياسية تكفلت بالمعتقلين عن طريق نشاط "لجنة مساعدة ضحايا القمع" التي أسست في 1948؛ حيث تمت الاستعانة بمجموعة من المحامين للدفاع عن المساجين أبرزهم وعمار بن التومي[3] وضمنت أوسع دعاية وإشهارا لمحاكماتهم من خلال استدعاء شخصيات فرنسة مرموقة للإدلاء بشهاداتها منهم اندري مندوز[4] (Andre Mandoz) الأستاذ بجامعة الجزائر وتكفلت كذلك بالفارين سياسيا[5].

من جهته دافع مولاي مرباح[6] عن موقف مصالي مستشهدا بما قاله هذا الأخير: " كان لنا قلم فانكسر، لكن هذا الانكسار لا يمنعنا من الكتابة" وأضاف " كل حزب ثوري لا بد له من أداة ثورية" وذكر أنه إلى غاية 1953 ظل يفكر في كيفية إعادة تشكيلها، لأن في ذلك عودة للطريق الثوري المسطر في برنامج الحزب لمؤتمر 1947 والذي تم الانحراف عنه[7].

---

[1] عبد القادر جيلالي بلوفة، حركة الانتصار في عمالة وهران، مرجع سابق، ص 59.

[2] لمجد ناصر، مرجع سابق، ص65

[3] عمار بن التومي: من مواليد 1923 بقسنطينة انخرط في حزب الشعب منذ 1939 اشتغل محاميا، وهو أمين عام «لجنة دعم ضحايا القمع" التي أسستها حركة الانتصار في أفريل 1948 وبعد اندلاع الثورة 1954 نشط ضمن جماعة من المحامين للدفاع عن مناضلي الرأي من الوطنيين الجزائريين وبعد الاستقلال عين وزيرا للعدل وفي 1964 أقيل ووضع تحت الاقامة الجبرية، وبعد عام أي في 1965 أطلق سراحه فاعتزل السياسة وعاد لممارسة نشاطه الأصلي في المحاماة أنظر: Benjamin Stora, Dictionnaire, op.cit. p142

[4] اندري مندوز: صديق للثورة الجزائرية من مواليد 1916 درس اللاتينية وحياة القديس اوغستين بالإضافة إلى تخصصه في الصحافة عين في 1946 أستاذ مخاضر بكلية الآداب بجامعة الجزائر ومؤسس "لجنة العمل للمثقفين الجزائريين" التي ترأسها وأصدر في 1950 مجلة "مشاعل جزائرية" كتب للثورة الجزائرية ودافع عن القضية الوطنية وتعرض لتهديدات منظمة الجيش السري OAS، للمزيد أنظر: عاشور شرقي، مرجع سابق، ص ص 349.348

[5] بن يوسف بن خدة، مرجع سابق، ص ص 230.229

[6] مولاي مرباح: من مواليد 1913 بالبليدة ،أنظم لحزب الشعب وتقلد فيه عدة مسؤوليات وفي 1948 أصبح عضو اللجنة المركزية لحركة الانتصار، ثم الناطق الرسمي لمصالي في المؤتمر الثاني 1953، أقيل من منصبه في الحزب على خلفية أزمة 1953،انتخب في مؤتمر هورنو ضمن المكتب السياسي، وفي 2 نوفمبر 1954 أعتقل وبقي في السجن إلى غاية صيف 1955، غادر بعدها إلى فرنسا وأنظم إلى الحركة الوطنية الجزائرية وأصبح المسؤول الدولي لها ثم شغل منصب أمين عام حزب الشعب المعاد تأسيسه في 1962وبعد عودته إلى الجزائر اعتقل وبعد اطلاق سراحه اشتغل في المحاماة بالمدية أنظر: محمد حربي، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، مرجع سابق، ص 182 وأيضا: عاشور شرقي، مرجع سابق ص ص 323.322 وأيضا: Benjamin Stora, Dictionnaire, op.cit. pp 287.288

[7] محمد عباس، رواد الوطنية، مرجع سابق، ص348

بعض الكتابات تناولت المسألة على أنها صراع سياسي ففي الوقت الذي حقق قادة المنظمة إنجازا باهرا على صعيد الإعداد والتنظيم، أصيبت قيادة الحزب بعد الانتخابات بخيبة كبيرة نتيجة عدم لعبها لدور فعال ونشط، وبين النجاح والفشل تعطل انطلاق الثورة بسبب المماطلة والتسويف إلى أن تم اكتشافها، ولا يستبعد أن يكون لإحدى القيادات يد في ذلك وبخاصة إذا علمنا أن الحزب لم يكن قادرا على حلها أو الموافقة على القيام بالكفاح المسلح[1] وبخاصة أن تأسيس المنظمة جاء دون موافقة مصالي بحسب كتابات فرنسية[2].

هذا الكلام يتعارض مع موقف مصالي الحاج الذي قال عند تأسيس المنظمة: "إني موافق على إنشاء جناح عسكري يتولى تدريب المناضلين عسكريا وتكوينهم سياسيا وبذلك نكون قد هيأنا واستعجلنا جميع الوسائل من أجل تحرير البلاد"،[3] وحتى إن تم نيل رضا الزعيم في تشكيل هذه المنظمة إلا أن عناصرها فشلوا في إقناعه بأن الظرف أصبح مناسبا للبدء في العمل المسلح وهذه هي نقطة الخلاف الرئيسة بين جماعة بوضياف ومصالي[4].

لقد ذكر أحمد بن بلة أن محمد بلوزداد رئيس المنظمة الخاصة لم يكن يثق في نوايا قيادة الحزب بخصوص حرصها على الإعداد للثورة وتنفيذها لذلك، لذا أوصى رفقاءه وهو على فراش الموت سنة 1949 بأخذ الحيطة والحذر إزاء أي محاولة لإفشال المشروع وأوصاهم بالعمل على تجسيده مهما كلفهم ذلك[5] ولعل هذا نابع من شك بلوزداد في إمكانية مرافقة الحزب للمنظمة إلى أن تنجز مهمتها، وبحسب عبد الحميد مهري فإن المنظمة احتاطت لكل شيء ماعدا لإمكانية اكتشافها[6].

أما أحمد مهساس فيصف قضية اكتشاف المنظمة الخاصة بـ"الواقعة التافهة "؛[7] وهذا نظرا لبروز التيار الثوري كقوة من خلال مختلف الأنشطة التي قامت بها المنظمة الخاصة تحضيرا للثورة

---

[1] محمد العربي الزبيري، الثورة في عامها الأول، مرجع سابق، ص ص80.79

[2] بتريك إفينو، جون بلانشايس، حرب الجزائر ملف وشهادات، تر، بن داود سلامنية، ج1، دار الوعي للطباعة والنشر والتوزيع، رويبة، الجزائر، مرجع سابق، 2013، ص 44

[3] الطاهر جبيلي، مرجع سابق، ص29

[4] جوان غيليسبي، مرجع سابق، ص 98

[5] جمال قنان، مرجع سابق، ص 231.

[6] ابراهيم لونيسي، أزمة حزب الشعب الجزائري، مرجع سابق، ص ص 140.139

[7] عامر رخيلة، مرجع سابق، ص120

كتأطير الشباب الثوري وتكوينه سياسيا وعسكريا وتجميع الأسلحة وتعبئة الجماهير وتهيئته لدعم الثورة واحتضانها وقت اندلاعها[1].

قد تميزت المنظمة الخاصة بوجود جهاز منظم ودقيق في مهامه وسري في عمله ومؤمن في نشاطه وصارم وحازم في تعامله[2] هذا الجهاز وضع استراتيجية محكمة في اجتماع 13 نوفمبر1947 عرفت باسم "عنقود العنب"، جعلت الوصول إلى المنظمة أمرا مستحيلا وقد عبر عن ذلك بوضياف بقوله " إن الهياكل منغلقة تماما فيما بينها وكل مجموعة صغيرة تؤدي نشاطها بمعزل عن المجموعات الأخرى ولا صلة لها بها" وكل مجموعة لا تتعدى ثلاثة عناصر ولا يعرف أيا منهم إلا شخصا واحدا بالإضافة إلي مسؤوله المباشر، كما قسم التراب الوطني إلى أقاليم وكل إقليم إلى نواح وكل ناحية إلى قسمة خاضعة كلها لقيادة أركان وطنية[3] فمن أين للاحتلال أن يكشفها وهي التي اعتمدت على السرية التامة في نشاطها؟!

رواية حركة الانتصار حول اكتشاف المنظمة الخاصة تمت صياغتها على النحو الذي حملت فيه المسؤولية إلى قيادة المنظمة حيث جاء في أدبياتها أنه: " في شهر مارس كانت الحادثة التي وقعت بتبسة عمل تأديبي داخلي قامت به بعض عناصر المنظمة وراء الاعتقالات المتسلسلة التي بلغت في ظرف شهرين عدد ما يقارب 500، كما تم حجز أسلحة ومتفجرات ووثائق في نفس الوقت، لقد تم بالطبع تفكيك كل المنظمة الخاصة تقريبا باستثناء بعض المناطق الاوراس النمامشة والقبائل ومدينة الجزائر وجزء من منطقة وهران"[4] وهذا معناه أن الإجراء التأديبي ضد المدعو خياري الذي غادر المنظمة لأسباب يراها البعض شخصية وضح عدم تحكم قيادة المنظمة في زمام الأمور وقد ترتب عن المعالجة الخاطئة عواقب وخيمة ليس فقط على مناضلي حزب الشعب الذين تعرضوا للقمع بل وعلى القضية الوطنية حيث تأخر المشروع الثوري لسنوات أخرى،[5] ومن هنا تم تحميل قيادة المنظمة مسؤولية اكتشافها بسبب التعسف في استعمال السلطة ضمن ما عرف بـ "حادثة تبسة"[6].

لقد ذكرت بعض الكتابات أن إرهاصات الاكتشاف تعود إلى الحادثة الأولى التي وقعت في 15 ماي 1948 حين تم اعتقال ثلاثة طلبة (مناضلين في حركة الانتصار) وبحوزتهم وثائق سرية وكان ذلك بداية

---

[1] الغالي العربي، فرنسا والثورة الجزائرية 1954.1958دراسة في السياسة والممارسات، غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 37

[2] عامر رخيلة، مرجع سابق، ص115

[3] عيسى كشيدة، مرجع سابق، ص 35.

[4]عبد الرحمن كيوان، مرجع سابق، ص147

[5] خالفة معمري، عبان رمضان، تر، زينب زخروف، منشورات ثالة، الجزائر،2008، ص 92

[6] محمد مشاطي، مسار مناضل، تر، زينب قبي، مشورات الشهاب، باتنة ،2010،ص 49

لمعرفة سلطات الاحتلال بوجود تنظيم عسكري سري ومن بين هؤلاء محمد يزيد،[1] أما الحادثة الثانية فقد أشار إليها أحمد بن بلة عندما ذكر أن الشرطة الفرنسية حصلت على أحد أزرار الحقيبة التي كانت محملة بالنقود بعد عملية بريد وهران وأنه بتاريخ 6 أفريل 1949 تم اعتقال أحد المناضلين على خلفية وجود حقيبة دون مقبض بمنزل هذا الأخير ومنذ ذلك الوقت بدأت الاستخبارات الفرنسية تترصد عناصر المنظمة، ليتم بعد أيام قليلة وبالضبط في 12 أفريل اعتقال مناضل يدعى "فلوج مسكين" بتهمة إيواء مجموعات مسلحة وهي الحادثة الثالثة التي مهدت لاكتشاف المنظمة[2].

على العكس من ذلك يري دعاة العمل الثوري أن قبول مصالي وقيادته بإنشاء المنظمة الخاصة كان الغرض منه إسكات الجناح الراديكالي وقد أدى اكتشافها إلى انتصار الجناح المعتدل، بدليل أن مصالي فضل التضحية بها في نهاية المطاف للحفاظ على كيان الحزب[3] ووصل الأمر بالإصلاحيين إلى حد التشفي في المعتقلين[4]،هذا الرأي دعمه مهساس الذي أكد أن اكتشاف المنظمة قد أثلج صدور الإصلاحيين بقوله :" إن فكرة المؤامرة لم تخفف علينا إذ كان نصيبي خمس سنوات سجن... ونحن في السجن بلغنا أن بعض العناصر المعتدلة في الحزب اتخذت من اكتشاف المنظمة الخاصة ذريعة للتشهير بالجناح الثوري ومحاربته وبعد فترة من ذلك صدر قرار حل المنظمة فرأينا فيه تراجعا عن اختيارات مؤتمر 1947"[5].

إن عدم التوصل إلى نتائج فاصلة ودقيقة فيما يخص اكتشاف المنظمة الخاصة مرده بالأساس إلى ما ذكره عبد الحميد مهري[6] عن الطابع الخاص الذي تميزت به بقوله " ولا شك أن السرية التي اكتنفت

---

[1] محمد يزيد: ولد في 1923 بالبليدة، انخرط في حزب الشعب 1942 ثم انتقل إلى فرنسا وأصبح مسؤول الفرع الجامعي بباريس من 1945إلى1947 ثم عضو اللجنة المركزية عام 1948، دخل السجن لمدة عامين بتهمة حمل وثائق ممنوعة يعتبر من أبرز الشخصيات المركزية التي عارضت مصالي الحاج، التحق بالثورة بعد اندلاعها وأصبح ممثلها في هيئة الأمم المتحدة ثم عضو المجلس الوطني للثورة ووزيرا للإعلام في الحكومة المؤقتة 1958 وبعد الاستقلال شغل عدة مسؤوليات وتوفي في 2003، أنظر: Stora Benjamin, Dictionnaire… op.cit. pp 304.305

[2] عبد القادر جيلالي بلوفة، حركة الانتصار...، مرجع سابق، ص 58.57.

[3] عبد السلام عكاش، الحركة الوطنية في الصحافة الاستعمارية والجزائرية 1954.1945 دراسة تحليلية مقارناتية، أطروحة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ والآثار، جامعة قسنطينة2، 2017.2016 ص 427

[4] لمجد ناصر، مرجع سابق، ص58

[5] محمد عباس، ثوار عظماء، مرجع سابق، ص146

[6] عبد الحميد مهري: من مواليد 1926 بالحروش سكيكدة انخرط في حزب الشعب ثم حركة الانتصار وفي 1948 أصبح ممثل الحزب في تونس وبعد عودته إلى الجزائر في 1951 أنظم إلى اللجنة الإسلامية في حركة الانتصار إلى جانب قيادته لصحافة الحزب الناطقة بالعربية، وبعد مؤتمر أفريل 1953 أصبح عضو اللجنة المركزية، أعتقل في نوفمبر 1954 على خلفية اندلاع الثورة وأطلق سراحه في 1955 فلجأ إلى القاهرة ومن ثمة إلى دمشق كممثل دائم لجبهة التحرير، عين في المجلس الوطني للثورة ثم في لجنة التنسيق والتنفيذ 1957 ثم وزيرا في الحكومة المؤقتة الأولى 1958 والثانية 1960 ومديرا للمدرة العليا للأساتذة 1964 ووزيرا للإعلام 1970 وسفيرا بباريس 1984 وأمين عام جبهة التحرير 1988، أنظر: عاشور شرقي، مرجع سابق، ص 355.354، وأيضا Stora Benjamin, Dictionnaire…, op.cit. pp 293.294

كثيرا من الأحداث حالت دون تقديرها وتبيين تسلسلها والعلاقات التي تربطها ببعضها وليس هذا صحيحا فقط بالنسبة لمن حاولوا التعرف على هذه الأحداث من الخارج بل حتى الذين واكبوا هذه الأحداث من الداخل تختلف معرفتهم لها باختلاف موقعهم في سلم المسؤولية وموقفهم من زمن الحادث ومكانه"[1]، هذا الطابع الخاص هو الذي أوصل الإدارة الاستعمارية أيضا إلى طريق مسدود فيما يخص التحقيقات ببقاء عدد من العناصر دون اعتقال وسيأخذون على عاتقهم مسؤولية تفجير الثورة وقيادتها[2].

أم فيما يخص حل المنظمة الخاصة ففي فيفري1951 عقدت اللجنة المركزية اجتماعا لتقييم الوضع وتحديد المسؤوليات بعد اكتشاف المنظمة الخاصة ومن الملاحظات المهمة التي توصلت إليها اللجنة أن الخطأ الأول ارتكبته إدارة الحزب بالإبقاء على تنظيم عسكري وشروط العمل المسلح غير متوفرة بعد أما الخطأ الثاني فيعود لقيادة المنظمة بسبب تجنيدها غير المنتقي للمناضلين ما سبب في افتضاح أمرها (قضية عبد القادر خياري)[3]، وبناء على ما تم في الاجتماع شُكلت لجنة حزبية برئاسة مصالي الحاج تبنت القرارات التالية:

- الكفاح المسلح مبدأ لا تراجع عنه إلا أن شروط الانتقال إليه لم تكتمل بعد.

- تحميل قيادة المنظمة الخاصة مسؤولية اكتشافها بسبب الانتقاء العشوائي لعناصرها وعدم الحيطة والحذر أثناء القيام بنشاطاتهم.

- تجميد نشاط المنظمة الخاصة وإلحاق من بقي من عناصرها بالتنظيم السياسي للحزب[4].

مهما يكن من مسألة الاكتشاف المنظمة الخاصة، فالمشكلة تكمن بالأساس في طريقة معالجتها أين تم في نهاية المطاف حل المنظمة في فيفري1951[5] بعد أن كان العمل كله منصب حول هذه الأداة الثورية الوحيدة والكفيلة بتفجير العمل المسلح كما جري الاتفاق عليه يوم تأسيسها[6] وبهذا ساد الاعتقاد بأن الموافقة على تشكيلها كان بهدف امتصاص حماس الشباب الثوري ومجاراتهم خوفا من تصدع الحزب

---

[1] عمار نجار، مرجع سابق، ص45.

[2] عيسى كشيدة، مرجع سابق، ص35

[3]عبد الوهاب شلالي، المنظمة الخاصة ومؤامرة تبسة دراسة تاريخية موثقة، ط 1، البدر الساطع للطباعة والنشر، العلمة الجزائر،2016، ص ص 240.239

[4] بن يوسف بن خدة، مرجع سابق، ص ص 229.228

[5] نورالدين حاروش، مرجع سابق، ص 194

[6] جمال قنان، مرجع سابق، ص 221.

وبعد اكتشافها سنة 1950 زادت حجية الجناح المعتدل في أن العمل بالطرق السلمية هو السبيل الأنجع لتحقيق الاستقلال لذلك جرى التخلص من المنظمة سريعا وبقرار حزبي[1].

بالنسبة لمصالي الحاج فيعتقد أنه صادق علي قرار حل المنظمة أملا منه في إعادتها بعد التحضير لموعد الثورة واستكمال الاستعدادات البشرية والمادية فشكل ذلك من جهة نكسة لدعاة العمل المسلح ومن جهة ثانية حافز للجناح المعتدل الذي سيطر على الحزب وفرض أطروحته الإصلاحية وبذلك تم التنازل عن مبادئ الحزب[2] ما دفع بالبعض إلى اعتباره قرارا مدمرا لمشروع الثورة لذلك رفضته عناصرها[3]لاعتقادهم أن عدم الرضا على نشاطهم مرده إلى الرغبة في إيجاد حل سياسي[4] وبذلك وقعت القطيعة بينهم وبين قيادة الحزب[5].

من جهته برر رابح بيطاط[6] القرار بالعبء الذي أصبح تعيشه حركة الانتصار[7] ولعل ذلك ما دفع هذه الأخيرة إلى تبني فكرة المؤامرة وأن القضية صنيعة استعمارية، ثم أتبعت ذلك بدعاية إعلامية لصالح المعتقلين، وكل هذا للخروج من المأزق الذي وضعت فيه؛ فمن جهة لم تتخل عن المناضلين ومن جهة أخرى تجنبت إقحام الحزب في القضية[8] حتى وصل الأمر إلى تهديد المعتقلين بالطرد من الحزب[9] بعد أن طلبوا تهريبهم من السجن[10].

لقد عارض أعضاء المنظمة الخاصة فكرة المؤامرة لأنها تعبير واضح عن توجه إصلاحي ورفض صريح للتوجه الثوري الذي من أجله أسست الحزب جناحه العسكري، ما دفع بالفارين عدم تسليم

---

[1] سليمان الشيخ، الجزائر تحمل السلاح أو زمن اليقين، تر، محمد حافظ الجمالي، الدار المصرية اللبنانية،2003، ص350

[2] محمد عباس، خصومات تاريخية، ص ص 33.32

[3] محمد الصغير هلايلي، شاهد على الثورة في الأوراس، دار القدس العربي، وهران،2012، ص 58

[4] فتح الدين أزواو، المواجهة بين جبهة التحرير الوطني والحركة الوطنية الجزائرية لمصالي الحاج (1962/1954)، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، ع6، رقم10، ص55

[5] سعاد يمينة شبوط، مرجع سابق، ص35

[6] رابح بيطاط: ولد في 1925 في عين الكرمة بقسنطينة، انخرط في حزب الشعب ثم أنظم إلى المنظمة الخاصة وحكم عليه بعد اكتشافها 1950 بـ 5 سنوات سجن فعاش في السرية، ثم أصبح عضو في اللجنة الثورية للوحدة والعمل ثم مجموعة 22 التي فجرت الثورة وأشرف على المنطقة الرابعة(العاصمة) واعتقل في مارس 1955وحكم عليه بالمؤبد وبعد وقف إطلاق النار(1962) أطلق سراحه ،عين عضو في المجلس الوطني للثورة 1956 وعضو لجنة التنسيق والتنفيذ 1957 ووزيرا في الحكومة المؤقتة 1958 ثم نائب رئيس في الحكومة (1962.1963) ثم وزير(1965.1967) ورئيس المجلس الشعبي الوطني، أنظر: Stora Benjamin, Dictionnaire…, op.cit. pp 324.325،عاشور شرقي، مرجع سابق، ص 104 وأيضا رشيد بن يوب، مرجع سابق، ص139

[7] محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية ...، ج2، مرجع سابق، ص1147.

[8] حزب جبهة التحرير الوطني، الطريق الى نوفمبر كما يرويها المجاهدون، م1، ج3، مرجع سابق، ص11

[9] فاضلي إدريس، مرجع سابق، ص 55

[10] لمجد ناصر، مرجع سابق، ص58

أنفسهم كما طلب الحزب،[1] حيث ذكر عبد السلام حباشي[2] أنه: "بعد وقوع حادثة تبسة... قامت اللجنة المركزية ببذل مجهوداتها بإلزامنا بالاستسلام للحكومة الفرنسية "، وهذا ما أكده بن عوده بقوله إن "ضغوطا كثيرة قد سلطت على البعض من المناضلين لتسليم أنفسهم للشرطة الفرنسية ولكونهم رفضوا الرضوخ والإذعان لهذه الضغوط فقد التحقوا بالجبل "[3].

هذا ما ذهب إليه أيضا القيادي في الثورة علي كافي في مذكراته [4] عندما ذكر:" أن قيادة الحزب لم تجد في نهاية المطاف إلا التنكر لمولودها الشرعي المنظمة الخاصة التي كانت أهم وأجدى انجاز قام به الحزب متماشيا مع مبادئه التي انطلقت وتكرست منذ نجم شمال إفريقيا وكان هذا التنكر بدافع أسباب عديدة وكلها موهومة ومغلوطة"[5].

إن ما يدفع إلى القول أن طريقة التعامل مع ملف المنظمة الخاصة كان نابعا من الخط الإصلاحي الذي بدأ ينتهجه الحزب والذي اتضح أكثر سنة 1950؛ ذلك الموقف من القيادة الذي تميز بالتنكر لعناصر المنظمة والتحلل منهم وهم جزء لا يتجزأ من تركيبة الحزب هذا من جهة ومن جهة ثانية الممارسات السياسية، فالنضال بالوسائل الشرعية أثبتت الأحداث والوقائع عقمه بدليل الحصيلة الهزيلة فيما تحقق على مدار عقدين من الزمن مقارنة بحجم الطموحات والآمال الوطنية المنشودة،[6] ومن أهمها ايمان الإصلاحيين داخل الحزب بأن الحلول السياسية السلمية يمكن أن تأتي بالتغيير المنشود[7]

---

[1] جمال قنان، مرجع سابق، ص 229

[2] عبد السلام حباشي: من مواليد 1925 بعين مليلة، انخرط في حزب الشعب وحركة الانتصار، وأنظم إلى المنظمة الخاصة، وبعد اكتشافها التحق بالجبال، وأنظم للجنة الثورية ثم مجموعة 22، وبعد اندلاع الثورة الجزائرية، أعتقل إلى غاية 1962 أنظر عاشور شرقي، مرجع سابق، ص 143

[3] عامر رخيلة، مرجع سابق، ص 123

[4] على كافي: من مواليد 1928 بالحروش سكيكدة انخرط في حزب الشعب، ارتقى في المسؤولية حتى وصل إلى منصب مفتش عام للطلبة الجزائريين 1953، وكان على الحياد في أزمة حركة الانتصار، التحق بالثورة في الشمال القسنطيني وشارك عن قيادته في مؤتمر الصومام 1956 ثم أصبح قائدا للمنطقة الثانية 1957.1959، كما شارك في اجتماع العقداء العشرة بتونس لإعادة هيكلة الثورة، بعد الاستقلال اشتغل سفيرا إلى غاية 1980 ثم تولى قيادة منظمة المجاهدين في 1990 وأصبح عضو المجلس الأعلى 1992، ثم عاد لقيادة منظمة المجاهدين من 1994.1996 أنظر عاشور شرقي، مرجع سابق، ص ص 282.281 وأيضا , Stora Benjamin, Dictionnaire… op.cit. p152

[5] على كافي، مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946. 1962، دار القصبة للنشر الجزائر، 1999، ص37.

[6] جمال قنان، مرجع سابق، ص 228.

[7] François Malye, Benjamin Stora, François Mitterrand et La Guerre d'Algérie, Ed, Calmann-Lévy,2012, P 58

فوقع بحل المنظمة الخاصة أول شرخ بين الثوريين والمعتدلين حسب رأي بن بلة[1] وبخاصة أنه جرى الوعد من القيادة الحزبية بإعادة بعثها ريثما تمر الأزمة ولم توف بالوعد[2].

لقد قدم برنامج الحركة المنبثق عن مؤتمر 1953 قراءة لما حدث من خلال ما جاء في إحدى أدبياته: "على إثر اعتقال جل أعضاء قيادة أركان المنظمة الخاصة قررت اللجنة المركزية باحتفاظها بطبيعة الحال بمبدأ المنظمة الخاصة والقيام في الوقت المناسب بإعادة تنظيمها كما قررت اللجنة من جديد تحويل أعضاء المنظمة الخاصة الذين لم يعتقلوا إلى منظمة الحزب لا سيما على مستوى التأطير"[3] مبررا ذلك بتقرير اللجنة المركزية للمؤتمر نفسه، والذي قدم أبرز نقائص التيار الاستقلالي بصفة عامة منها عدم توضيح المذهب العام الذي يحدد صبغة الكفاح ووسائله والأهداف العقائدية النهائية ولم يحدد مفهوم الاستقلال في جوانبه المختلفة سواء العقائدية والسياسية أو الاقتصادية والاجتماعية[4].

مهما يكن من التبريرات المقدمة فإن حل المنظمة الخاصة هو تعبير واضح عن حالة مفرطة من الحذر أصابت القيادة السياسية[5] تبخر معها حلم الذين لم يطلهم بطش الاستعمار في إعادة تشكيل مجموعاتهم في جبال الأوراس وجرجرة والونشريس وجمع الأسلحة استعدادا للعمل المسلح لكن قيادة الحزب،[6] وهذا بشهادة أحد قياداتها وهو آيت أحمد الذي اعتبر قرار حل المنظمة تأخيرا لانطلاق الثورة[7].

بهذا الوضع الذي أصبحت عليه حركة الانتصار جاء تصريح بلعيد عبد السلام[8] رئيس الحكومة السابق الذي ذكر أن ما وصل إليه الحزب يأتي في سياق أزمات متتالية عصفت به كقضية دباغين والأزمة البربرية ثم المنظمة الخاصة والتي شكل اكتشافها ضربة قاسمة له لأنها وسيلته الوحيدة لتفجير الثورة وما آل إليه وضعها جرده من قوته فأصيب مصالي وقيادته بالارتباك،[9] وأيده مهساس في ذلك بقوله: "إن

---

[1] محمد عباس، نصر بلا ثمن مرجع سابق، ص49

[2] يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري ...، مرجع سابق، ص128

[3] عبد الرحمن كيوان، مرجع سابق، ص147

[4] يحي بوعزيز، الإيديولوجية السياسية للحركة الوطنية ...، مرجع سابق، ص19.

[5] خالفة معمري، مرجع سابق، ص 128

[6] الجيلالي صاري، محفوظ قداش، المقاومة السياسية 1900.1954(الطريق الإصلاحي والطريق الثوري)، تر، عبد القادر بن حراث، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر،1987، ص 101

[7] حسين آيت أحمد، مرجع سابق، ص223

[8] بلعيد عبد السلام: من مواليد 1928 بعين الكبيرة(سطيف) ناضل في حزب الشعب وحركة الانتصار وعضو مؤسس لجمعية الطلبة المسلمين لشمال إفريقيا ورئيسها منذ1951ون وعضو مؤسس للاتحاد العام للطلبة الجزائريين 1953عارض مصالي رفقة المركزيين، التحق بالثورة في 1955، تقلد عدة مسؤوليات أثناء الثورة وبعدها آخرها رئيس حكومة في 1992 لقب بـ"مهندس السياسية الصناعة الجزائرية"، للمزيد أنظر: رشيد بن يوب، مرجع سابق، ص 160

[9] محمد عباس، نداء الحق، مرجع سابق، ص80

الحزب في تصورنا كان أداة للثورة وليس غاية في حد ذاته" وأضاف: "كنا نود بناء المنظمة ولو كرمز لاستمرارية فكرة الثورة ونبهنا إدارة الحزب إلى ذلك لكنها لم تأخذ التنبيه بعين الاعتبار"[1].

لقد ساد الاعتقاد لدى الثوريين أن حل منظمتهم ما هي إلا محاولة من القيادة الحزبية للتخلص من مشروعهم لاعتقادها أن العمل في الشرعية من شانه تحقيق الاستقلال،[2] كما سمح قرار الحل وإبعاد النشطاء فرصة لتغلغل العناصر المعتدلة في أجهزة الحزب وتوجيهه وفق ميولها السياسية،[3] ووفق شهادة احمد مهساس فإن "الاتصال بين أعضاء المنظمة الخاصة وقيادة الحزب كانت شبه مقطوعة وكانت الشكوك تحوم إلى أن تأكد في مؤتمر أفريل 1953 أن القصد من وراء ذلك هو حرمان عناصر المنظمة من المشاركة كونهم مطاردين"[4].

ثانيا: قلعة النضال الوطني تهوي بأيدي أصحابها

1- مواطن الخلاف بين مصالي الحاج واللجنة المركزية

1.1- خلاف حول أولويات العمل السياسي

في سنة 1951 نشب خلاف داخل القيادة حول استراتيجية الحزب ففي الوقت الذي سعى فيه مصالي الحاج لكسب الدعم الخارجي لدى الدول العربية من أجل تدويل القضية الوطنية نجد اللجنة المركزية اتجهت إلى الداخل حيث دعت مختلف الأحزاب لتشكيل وحدة وطنية اعتقادا منها أن هذا المشروع سيؤدي إلى تجنيد كافة الطاقات وتسخير كل الإمكانيات من اجل تحقيق الاستقلال،[5] وهذا في إطار جبهة موحدة (تجمع وطني جزائري) فدخل بذلك الحزب في أزمة تطاحن وتشرذم سياسي فسرته بعض الاقلام على أنه سعي من الطرفين وراء المصالح شخصية والألقاب الجوفاء[6] ميزتها تلك التهم المتبادلة للتغطية على الهدف الأصلي المتمثل في "الحفاظ على السلطة الحزبية"،[7]ومع تطور الأحداث بدأ مصالي يفقد سيطرته على الحزب[8].

---

[1] محمد عباس، ثوار عظماء، مرجع سابق، ص ص 147-150.

[2] عامر رخيلة، مرجع سابق،123.

[3] Charles Robert Ageron, Genés de L'Algérie Algérienne, op.cit. P 510

[4] محمد عباس، ثوار عظماء، مرجع سابق، ص150

[5] بن يوسف بن خدة، مرجع سابق، ص325

[6] بشير بلاح، مرجع سابق، ص475

[7] محمد لحسن زغيدي، مرجع سابق، ص55

[8] شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، تر، عيسى عصفور، ط1، منشورات عويدات، لبنان،1982، ص157.

فيما يخص مسألة الدعم الخارجي، فقد جاء في شهادة مولاي مرباح أن مصالي أسر إليه في خريف 1951بأنه بلغ سن53 ولم يبق أمامه إلا العمل في غضون عشر سنوات لذلك قرر السفر إلى المشرق لتلقي الدعم للقضية الوطنية وفعلا كسب السعودية لصفه بمنحها له 4 ملايين فرنك، ثم زار مصر والجامعة العربية وتسلم من وفد القاهرة مبلغ 2 مليون فرنك[1] وقد أشاع أنصاره أن جولته كانت بغرض التحضير للثورة[2] لأنه طلب من بن خدة بعد عودته تحضير مجموعة من الشباب وإرسالها إلى القاهرة ليتلقوا تكوينا عسكريا، لكنه أُتهم بأنه فعل ذلك إنقاذا لشعبيته التي أصبحت على المحك نتيجة مشاركته في الانتخابات التي نظمتها فرنسا في الجزائر[3].

في تصريحه لجريدة الجزائر الحرة (L'Algérie Libre) في 24 سبتمبر1954قال: "بعد أداء واجباتي الدينية في الأراضي المقدسة توجهت إلى القاهرة وهناك كرست كل وقتي للتعريف بالقضية الجزائرية وشرح مختلف جوانبها سواء لقادة الجامعة العربية أو ممثلي الدول الإسلامية وأوضحت لهم تطلعات الشعب الجزائري العميقة وأصررت بشكل خاص على المساعدة"[4] لكنه في هذا التصريح لم يشر بوضوح لمسألة الكفاح المسلح.

لما قدم مصالي حصيلة نشاطه بالمشرق تجاهلت اللجنة المركزية الموضوع مما أدى به إلى الشعور باهتزاز مكانته الحزبية فتوجه إلى المناضلين عبر جولات وطنية قام بها وجه من خلالها نقد للمكتب السياسي،[5] وعن سفره إلى فرنسا ذكر أحمد بودة أن ذلك أصابهم بخيبة أمل لأنه قطع زيارته للمشرق والتي كانت ستتوج بعقد مؤتمر للإعلان عن الثورة[6]، وبالمقابل رفض مصالي مشروع الوحدة الوطنية الذي دعا إليه المركزيين واصفا إياه بالمساعي انهزامية للتراجع عن المبادئ الثورية مبررا ذلك بانضمام أحزاب إصلاحية على غرار حزب فرحات عباس[7].

---

[1] محمد عباس، رواد الوطنية مرجع سابق، ص242. 243.

[2] أسيا تميم، مرجع سابق، ص98

[3] مصطفي هشماوي، مرجع سابق، ص54

[4] Benjamin Stora, Messali Hadj..., op.cit. p209

[5] عمار هلال، أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصرة 1830.1962، ط 2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2016، ص ص 373.374

[6] محمد عباس، رواد الوطنية مرجع سابق، ص 90

[7] بن يوسف بن خدة، مرجع سابق، ص325.

1.2- خلاف حول الصلاحيات الحزبية

إن ما حدث بين مصالي الحاج والمركزيين لم يكن فقط خلافا ذا بعد سياسي يتعلق بطريقة عمل اختلف حولها الطرفان بل هو أعمق من ذلك كونه صراعا على الشرعية أو بمعنى أصح تضاد شرعيتين فاللجنة المركزية استمدت مشروعيتها من أجهزة الحزب وهياكله بينما الزعيم ارتكز على قاعدته الشعبية وبني شرعيته من تلك العلاقة بينه وبينها[1].

تعود بدايات الصدام بين هاتين الشرعيتين إلى اجتماع مارس 1950 الذي عقد في مزرعة المناضل مصطفى صحراوي بمنطقة الأربعاء، بسبب الخلاف حول طريقة تسيير الحزب فمصالي صاغ فكرة توسيع صلاحياته وطرحها على اللجنة المركزية التي رأت في ذلك تطبيق لمبدأ القيادة الفردية الذي يكرس الديكتاتورية والطغيان وهي كانت تسعى لتطبيق مبدأ القيادة الجماعية الذي حسب اعتقادها يضمن الحد الأدنى من التشاور، والتسيير الديمقراطي لكن مع ذلك فضل أعضاء اللجنة إرجاء مناقشة الموضوع إلى اجتماع آخر فخاب مسعى مصالي في الحصول على التفويض المطلق لتسيير الحزب[2].

انعقد المؤتمر الثاني في جو من الخلافات حول الاستراتيجية المتبعة والقضايا المتعلقة بالتسيير والتنظيم فضلا عن الصراعات الشخصية،[3] التي ازدادت حدة خاصة في غياب مصالي الموجود تحت الإقامة القصرية بفرنسا، وما أدى إلى تأزم الوضع أكثر تلك القرارات التي اعتبرت تكريسا لسلطة اللجنة المركزية وتهميشا لرئيس الحركة الذي قلصت صلاحياته وتمت تنحية مقربيه من المناصب الهامة، وبتفاقم الأزمة أصبحت الملامح الإيديولوجية لحركة الانتصار غير واضحة لضبابية المشهد السياسي، ما دفع برئيس الحزب إلى المطالبة بالسلطات كاملة[4] لأنه لم يهضم الطريقة الجديدة (مبدأ القيادة الجماعية) والتي يصبح فيها نشاطه محل مساءلة ومناقشة بعد أن كان مصدر الأوامر ودون تعقيب أو معارضة فاعتبر ذلك فسادا سياسيا لذلك طالب بمنحه التفويض المطلق لتقويم الحزب[5].

لقد رأى المركزيون أن ما يطلبه مصالي الحاج منافيا لمبادئ الديمقراطية وتعسفا في استعمال منصب رئيس الحزب لفرض عبادة الشخصية،[6] وهذا بنص تقرير لجنتهم التي جاء فيه: "وعلى الثوري

---

[1] محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، مرجع سابق، ص91

[2] بن يوسف بن خدة، مرجع سابق، ص 266

[3] خالفة معمري، مرجع سابق، ص 113

[4] Jacques Jurquet , La Révolution National Algérienne, op.cit, p332

[5] أحمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، مرجع سابق، ص190.

[6] مصطفى الأشرف، الأمة والمجتمع، تر، بن عيسى، دار القصبة للنشر، الجزائر،2007، ص147

والحالة هذه أن يهبط من برج نظرياته العاجي إلى جذور الحياة الواقعية ليستخلص منها نتائجه، وليتحقق عن طريقها من مبادئه في العمل"[1] كما اعتبروا أنه من غير المعقول اعتماد مبدأ القيادة الفردية في حزب ثوري[2]، وبديلا عن ذلك تبنوا مبدأ القياة الجماعية.

لقد أقام المركزيون الحجة على رئيسهم برسالته للمؤتمر الثاني سنة 1953، والتي جاء فيها: " أعترف أنه خلال حياتي النضالية ارتكبت أخطاء عديدة لكن كل خطأ منها كان لي درسا حقيقيا"،[3]ويعتقد محمد حربي أن التقرير الذي قدمته اللجنة المركزية قد ركزت فيه على المسائل الخاصة بالقانون الأساسي والنظام الداخلي الذي يعارض مطالب مصالي الحاج وأهمل تقريرها المسائل السياسية بينهما[4] وبمعنى أدق فالخلاف بين الطرفين كان ذو طابع سياسي ما أدى إلى نشوب أزمة حادة أفضت إلى انقسام حزب الحركة من أجل الانتصارللحريات الديمقراطية [5].

عند استعراضنا للمادة 17 من القانون الأساسي الذي صادق عليه المؤتمر الثاني 1953 للحزب نجدها قد نصت على أن: " المؤتمر هو الذي ينتخب مبدئيا جميع أعضاء اللجنة المركزية وفي مقدور المؤتمر أن يعين لأسباب خاصة لجنة يكون أعضاؤها قسما من اللجنة المركزية وهم يعينون بدورهم الأعضاء الآخرين فيها عن طريق الاختيار، وفي كلتا الحالتين فإن المؤتمر يحدد أعضاء اللجنة المركزية ويسمح لهاته أن تغير ذلك العدد إن اقتضى الأمر" ويعد هذا تكريسا للمحسوبية والمحاباة وتلاعبا بمقدرات الحزب حسب تحليل البعض[6].

الشيء نفسه بالنسبة للمادة 18: التي منحت المركزيين سلطات واسعة حيث جاء فيها أن: "اللجنة المركزية هي التشكيلة العليا في فترات ما بين المؤتمرات ومهمتها تنفيذ السياسة المحددة من طرف المؤتمر وإدارة جميع ألوان نشاط الحزب والإشراف على ماليته" كما قوت المادة 19 هذه السلطات عندما جعلت: "اللجنة المركزية مسؤولة أمام المؤتمر" فقط بمعنى أن رئيس الحزب لا يستطيع مساءلتها وفي الوقت نفسه قيدت سلطة الرئيس من خلال المادة 26 التي ألزمته:" السهر على تنفيذ مقررات اللجنة المركزية"[7].

---

[1] جوان غيليسبي، مرجع سابق، ص 100.

[2] Colette Et Francis Janson, op.cit. P145.

[3] عبد الرحمن كيوان، مرجع سابق، ص18.

[4]Mohamed Harbi, op.cit. p 66

[5] سعيد بورنان، شخصيات بارزة في كفاح الجزائر 1830.1962، أبرز قادة ثورة نوفمبر1954، ج3، ط2، دار الأمل الجزائر،2004، ص 12.

[6] جمال قنان، مرجع سابق، ص 230.

[7] عبد الحميد زوزو، المرجعيات التاريخية للدولة الجزائرية الحديثة (مؤسسات ومواثيق) دار هومة، الجزائر،2009، ص 232.231.

مما سبق توصلت إلى استنتاج مفاده أن مبدأ القيادة الجماعية الذي طالب به المركزيون أسيء استخدامه بهذه المواد التي فوضهم تفويضا مطلقا، ما دفع مصالي لاحقا للمطالبة بالتفويض نفسه (مطلب السلطات كاملة)، لأنه أصبح تحت رحمتهم، وبدورهم اتهموه بالسعي لتكريس مبدأ القيادة الفردية وبهذه الطريقة أصبح للمبدأين مضمون واحد ويؤديان إلى نفس النتيجة "سوء استعمال السلطة " والتي تخوف منها الجميع وعلى هذا الأساس فالصراع ما هو في حقيقته سوي صراع مكاسب حزبية كل طرف يريد تحقيقها على حساب الطرف الآخر.

1.3- خلاف حول إعادة تشكيل المنظمة الخاصة

إلى جانب ما ذكر سالفا يضاف إلى أسباب الخلاف قضية إعادة تشكيل المنظمة الخاصة فقد وجد الراديكاليون أنفسهم على الهامش، وفي ظل تراجع دورهم في الحزب صعد على حسابهم الجناح المعتدل وباشر أعضاء اللجنة المركزية تعاونا مباشرا مع الإدارة الفرنسية فيما يخص الانتخابات والنضال وفق الأطر القانونية، ما دفع برئيس الحزب إلى اتهامهم بالإصلاحية وبتحريف حركة الانتصار عن خطها الثوري[1] إلا أن هناك من يعتقد أن مصالي الحاج نفسه استغل هذه القضية لأغراضه السياسية ولم تكن لديه النية لإعلان الثورة[2] .

إذا كان اكتشاف المنظمة الخاصة قد خدم الجناح المعتدل، فإن ما قوى من نفوذه داخل الحزب هو إقدام مصالي الحاج على حلها ففسح المجال بذلك أمام الإصلاحيين للسيطرة على الحزب وفرض منطقهم المبني على العمل في نطاق الشرعية، ومن هؤلاء شوقي مصطفاي وعبد الرحمان كيوان اللذين قاما بفتح الأبواب أمام انخراط مناضلين جدد وتهميش الراديكاليين والسعي لعقد مؤتمر لتسطير برنامج الحزب ورسم خطه السياسي الجديد، وعقد تحالفات مع من سموا "المعمرين المستنيرين"[3].

مع مطلع عام1952 شكلت لجنة مصغرة مكونة من بوضياف والعربي بن مهيدي[4] وبن بولعيد وديدوش وقد وجدت منذ البداية صعوبة في عقد اجتماعاتها بصفة منتظمة لكنها استطاعت أن تخرج

---

[1] Charles Robert Ageron, Genès de L'Algérie Algérienne..., op.cit. P510

[2] بن يوسف بن خدة، مرجع سابق، ص327.

[3] محمد حربي، سنوات المخاض نفسه، ص55

[4] العربي بن مهيدي: من مواليد 1923 بعين مليلة انخرط في صفوف حزب الشعب وهو في سن العشرين وناضل في أحباب البيان 1943 وشارك في مظاهرات ماي 1945 وأصبح عضو بارز في المنظمة الخاصة 1947وبعد اكتشافها عاش في السرية، وخلال أزمة حركة الانتصار 1953 وقف على الحياد ثم انتقل إلى العمل ضمن اللجنة الثورية في مارس 1954 ثم عضو في مجموعة 22 التي حسمت الموقف لصالح تفجير الثورة، وأسندت له قيادة المنطقة الخامسة وأثناء انعقاد مؤتمر الصومام 1956 عين عضو لجنة التنسيق والتنفيذ ولعب دور كبير في معركة الجزائر 1957 التي ألقي فيها القبض عليه واستشهد تحت التعذيب ،أنظر آسيا تميم، مرجع سابق، ص ص 187.180،وأيضا عاشور شرقي، مرجع سابق، ص ص 78.77، محمد حربي، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، مرجع سابق، ص ص 188.187، أيضا رشيد بن يوب، مرجع سابق، ص 129، وعيسى كشيدة، مرجع سابق، ص ص 187.175.

بعدة قرارات أبرزها الاتفاق على إعادة تشكيل المنظمة الخاصة دون العودة للقيادة السياسية بدءا بتشكيل مجموعات في الشرق والوسط والغرب، ثم الاتصال بمنطقة القبائل بواسطة قائديها كريم بلقاسم وعمار أوعمران[1] لكنهما رفضا الفكرة[2]، وعلى الرغم من ذلك تواصل النشاط العسكري في بقية المناطق تحضيرا للثورة[3].

أما الانشغال الرئيسي الذي حاز اهتمام اللجنة فهو كيفية جر الجماهير نحو تبني فكرتها إلى جانب البحث عن الغطاء سياسي لمشروع الكفاح المسلح؛ هذا الانشغال شكل مسألة استراتيجية في عملها وتجسيدا لذلك قامت قيادات المنظمة بتحضير عناصر الدعم اللوجستيكي حيث تم تكليف بن بوالعيد بالإشراف على تخزين الأسلحة وإنشاء ورشة لتصنيع الأسلحة وقد وقع الاختيار على دوار الحجاج (باتنة) كما شكل سفر محمد بوضياف وديدوش مراد لفرنسا للإشراف على فيدرالية الحزب هناك فرصة سانحة للحصول على الأموال والأسلحة[4].

أثناء انعقاد المؤتمر الثاني للحركة، تم تهميش أعضاء المنظمة الخاصة لدواع أمنية بحجة توخي الخذر والحيطة حفاظا على الحزب وعلى الرغم من ذلك تمكن بن عبد المالك رمضان[5] من طرح قضية المنظمة على طاولة النقاش[6] حيث تقدم إلى جانب بوضياف وبن مهيدي بطلب إعادة تشكيل المنظمة الخاصة لكن الاقتراح رفض،[7] وبحسب شهادة عيسى كشيدة فقد تم في نهاية المطاف انتزاع الموافقة بإعادتها تحت اسم: "البركة"،[8] ولعل ذلك الرفض مرده إلى تغيير استراتيجية الحزب أثناء المؤتمر الذي نهج

---

[1] عمار أو عمران: ولد في 1919 بالقبائل، انخرط في حزب الشعب وبعد مجازر ماي عاش مطاردا من البوليس الفرنسي من 1947 إلى 1953وحكم عليه بالإعدام وبعد أن انحاز إلى مصالي تراجع وأنظم إلى جماعة بوضياف لتفجير الثورة حيث شغل منصب نائب لكريم بالقاسم في المنطقة الثالثة ثم قائدا للولاية الرابعة 1956 إلى جانب عضويته في المجلس الوطني للثورة 1962.1956 ثم ممثلا لجبهة التحرير بتركيا وبعد الاستقلال اعتزل العمل السياسي إلى ان توفي في 1992،أنظر: عاشور شرقي، مرجع سابق، ص ص 54.53، وأيضا: Stora Benjamin, Dictionnaire…op.cit. pp 182.183

[2] عيسى كشيدة، مرجع سابق، ص ص 11

[3] محمد لحسن الزغيدي، مرجع سابق، ص 53.

[4] عيسى كشيدة، مرجع سابق، ص ص 13.12

[5] بن عبد المالك رمضان: ولد بقسنطينة 1928، أنظم إلى المنظمة الخاصة في 1948 ثم مجموعة 22 التاريخية وعين نائبا للعربي بن مهيدي في المنطقة الخامسة وقام ليلة الفاتح من نوفمبر1954 بهجوم مسلح على مركز الدرك بمستغانم وفي 4 نوفمبر1954 استشهد كأول قائد عسكري، للمزيد أنظر: بشير بلاح، مرجع سابق، ص ص 525.524

[6] صالح بلحاج، تاريخ الثورة الجزائرية صانعوا أول نوفمبر 1954المواجهات الصغري في المواجهات الكبرى، دار الكتاب الجزائر، 2010، ص 102

[7] عبد العزيز واعلي، أحداث ووقائع في تاريخ ثورة التحرير بالولاية الثالثة، دار الجزائر للكتب، الجزائر،2011، ص181.

[8] عيسى كشيدة، مرجع سابق، ص 14

القائمون عليه نهجا جديدا نحو الإصلاحية والعمل وفق القوانين الفرنسية[1] أو لعدم التزام العناصر الثورية بقرار الحل حيث تم الإبقاء على الأسلحة والوثائق وغيرها من مستلزمات المنظمة الخاصة.

هذا الإجراء أكده محمد بوضياف بقوله: "إن السؤال الذي كان يدور في أذهاننا خاصة بن بوالعيد وابن مهيدي وديدوش وأنا شخصيا هو ما العمل؟ قررنا الانتظار مع وضع الأسلحة وكذا مصلحة الهوية وصناديق المراسلات، كما تم اتخاذ قرار آخر وهو عدم إدماج بعض العناصر الأمنية في المنظمة السياسية"،[2] وفيما يخص طرح مسألة المنظمة الخاصة على المؤتمرين فأعتقد أن مرد ذلك إما رغبة من عناصرها في عدم إشراك القيادة السياسية أو لإقامة الحجة عليها، لذلك تم التوجه للمؤتمر باعتباره أعلى هيئة في الحزب.

أما بالنسبة لموقف مصالي من المنظمة الخاصة باعتبارها مشروعا ثوريا ففي رسالته للمؤتمرين قال "إن أمامنا مهام كثيرة لا مناص منها للمضي في نضالنا، ومن هذه الأمور أن نكون حزبا قويا يسوده النظام وأن نثقف الشعب الجزائري حتى يتمكن أن يلعب دوره في مختلف الظروف، وأن نبرهن عن حقيقة وجود حزبنا في الداخل والخارج وأن نلفت اهتمام الرأي العام العالمي بروحنا النضالية التي تبدو كل يوم وأن نخطط سياسة مقررة وثابتة، وأن نعرف كيف نحسن استغلال جميع الأوراق الرابحة في أيدينا في الداخل والخارج وأن نملك منظمة طيبة وصحافة صالحة وممثلين أكفاء في البلاد الأجنبية". وهذا معناه التركيز على العمل السياسي والدبلوماسي فقط،[3] لكن عدم طرحه لمسألة الكفاح المسلح في المؤتمر الثاني لا تعني البتة تخليه عن المشروع فقد يكون ذلك لاعتبارات أمنية واستراتيجية خاصة به، ومن هنا يعتقد البعض أن القول بعكس ذلك فيه تجن على شخصه ومواقفه السياسية في تلك الفترة[4].

لقد أوكل المؤتمر مسألة المنظمة الخاصة للجنة يشرف عليها رئيس الحزب شخصيا وتضم كلا من لحول وبن خدة وبن بولعيد،[5] حيث ذكرت بعض المصادر أن مصالي طلب من آيت أحمد في لقاء سري جمعهما بإقامته بشانتلي Chantilly إعداد خطة لإعادة تشكيل المنظمة تمهيدا لبعث مشروع العمل المسلح لأن في ذلك حسب وجهة نظره مخرجا من أزمة الحزب وحل للقضية الوطنية،[6] وعكس ذلك ما ذكره بن خدة من أنه تم في جويلية 1953 إنشاء اللجنة مكونة من خمسة أعضاء هم الأربعة المذكورون

[1] عمار هلال، مرجع سابق، ص 276.

[2] ابراهيم لونيسي، أزمة حزب الشعب الجزائري خلفياتها وأبعادها، مرجع سابق، ص ص 142.141.

[3] جوان غيليسبي، مرجع سابق، ص ص 146.145.

[4] خالفة معمري، مرجع سابق، ص 113.

[5] نورالدين حاروش، مرجع سابق، ص196.

[6] محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، مرجع سابق، ص 83.

سالفا بالإضافة إلى محمد داخلي،[1] وقد شرعت في عملها في غياب الرئيس الذي كان تحت الإقامة الجبرية في نيور(Niort) بتوزيع المهام على النحو التالي بن بوالعيد يتولى الأوراس وداخلي يتولى الجناح السياسي وتكليف لحول بالسفر إلى فرنسا لدعوة بوضياف وديدوش للعودة للجزائر وأنه سافر هو شخصيا إلى مصالي لأخذ موافقته لكنه لم يرفض ولم يقبل بتشكيل هذه اللجنة[2].

إن مسألة إعادة تشكيل المنظمة الخاصة لم تشر إليها لائحة الحزب في مؤتمرها الثاني وهذا أمر طبيعي لأن الموضوع يتطلب السرية وأن يتم القيام به بعيدا عن أعين الشرطة الاستعمارية، لكن ما يمكن تسجيله هنا أن هذا القرار بقي حبرا على ورق، وأكثر من ذلك فالقيادة انقسمت على نفسها والأزمة استفحلت داخل الحزب، وقد أصيبت عناصر المنظمة الخاصة بخيبة أمل كبيرة وهم الذين كانت آمالهم معلقة على المؤتمر من أجل بعث المشروع الثوري من جديد فتفاجئوا باعتماد المشروع الإصلاحي للعمل في إطار القوانين الفرنسية[3] فالمؤتمر لم يعالج الأسباب الحقيقية للازمة ولم يتخذ جملة القرارات الثورية لتصحيح الأوضاع بل أصر على الاستمرار في العمل السلمي حفاظا على شرعية الحزب[4].

صحيح أن ملف المنظمة الخاصة قد حفظ لكن الخلاف بخصوص مستقبل حركة الانتصار استمر حول كيفية إحياء مشروع الكفاح المسلح[5] وستجد عناصر المنظمة الخاصة لاحقا الفرصة سانحة للحسم بعيدا عن الحزب[6] ومن وجهة نظر هؤلاء فإن القيام بذلك لم يكن فقط كوسيلة لتحقيق الاستقلال لكن أيضا كان الطريقة المثلى لتجاوز الشقاق الحاصل في صفوف التيار الاستقلالي، فقد جاءت هذه الدعوة في فترة تمزق وشقاق داخل حركة الانتصار منذ أن تبنى مصالي مطلب الانتخابات وكان ضد من يعارض ذلك وقد استعان الإصلاحيون به لتحقيق هدفهم المتمثل في منع أي إعداد جدي للثورة[7] ومنه فإن عدم القيام بأي خطوة إيجابية تجاه الثوريين يمكن أن يكون قد انطوى عن عدم وجود إرادة حقيقية في القيام بالكفاح المسلح على الأقل في ذلك الوقت وبالتالي غاب المشروع وغابت معه أداة تنفيذه ونقصد بذلك المنظمة الخاصة.

---

[1] محمد داخلي: ناضل في صفوف حزب الشعب منذ الحرب العالمية الثانية 1939، ثم أصبح عضو الجنة المركزية لحركة الانتصار 1947، عضو مؤسس للجنة الثورية للوحدة والعمل(مارس1954) ألقي عليه القبض مع اندلاع الثورة كان مساعدا لرابح بيطاط في المنطقة الرابعة، أنظرو Stora Benjamin, Dictionnaire…, op.cit. p282

[2] محمد عباس، رواد الوطنية، مرجع سابق، ص ص 102.101.

[3] جمال قنان، مرجع سابق، ص ص231.230

[4] عيسى كشيدة، مرجع سابق، ص59

[5] محمد حربي، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، مرجع سابق، ص ص 55.54

[6] عامر رخيلة، مرجع سابق، ص101.

[7] محمد حربي، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، مرجع سابق، ص163

رغم تمزقهم وتشتتهم بعد حل المنظمة الخاصة إلا أن عناصرها كانوا أكثر وضوحا في مواقفهم من المركزيين والمصاليين، فمنذ استفحال الأزمة بين الطرفين اختاروا طريقهم المتمثل في العمل المسلح خاصة بعد خيبة أملهم وأمل الكثير من المناضلين وهم يرون قيادتهم تتخبط في صراع مصالح غذته الدسائس والمؤامرات،[1] لكن بالمقابل انعكست أزمة الحزب سلبا على المنظمة فلاحقا ستنقسم قيادتها بين تنظيمين مناوئين لبعضهما، التنظيم الأول يتمثل في جبهة التحرير الوطني التي أسسها بوضياف، بن بلة، آيت أحمد وغيرهم والتنظيم الثاني الحركة الوطنية الجزائرية التي ضمت محمد ماروك، شعيب تيشوار[2]، علي بوعجاجة[3] وآخرين[4].

2- المواجهة السياسية بين المصاليين والمركزيين

2.1- توظيف الخطاب الثوري قناعة أم مناورة

بموجب قرارات مؤتمر أفريل 1953 أصبح مصالي الحاج رئيسا شرفيا وحسين لحول رئيس فعلي[5]،ومن خلال تعديل القانون الأساسي في المؤتمر الثاني تمت إزاحة الموالين لمصالي من الحزب ما دفع بالرئيس إلى إعلان الحرب على أعضاء اللجنة المركزية[6] وبذلك انقسم الحزب إلى جناحين؛ جناح مصالي يمثله أحمد مزغنة ومولاي مرباح وعبد الله فيلالي وعيسى عبدلي[7]، وجناح المركزيين يمثله كل من حسين لحول وعبد الرحمن كيوان وأحمد بوده وسيد علي عبد الحميد بقيادة بن يوسف بن خده،[8] الذي انتخب أمينا عاما في شهر ماي وقام بتشكيل قيادة للحزب أقصى فيها المحسوبون على مصالي مزغنة ومرباح[9].

---

[1] Jacques Jurquet, La Révolution National...op cit, p333.

[2] شعيب تيشوار: من مواليد تلمسان ناضل في حزب الشعب ثم انخرط في المنظمة الخاصة 1948 وبعد اكتشافها 1950 ألقى عليه القبض وخرج من السجن في 1954، انحاز إلى مصالي ضد المركزين وأصبح عضو المجلس الوطني للثورة المنبثق عن مؤتمر هورنو(جويلية1954)، كما انخرط في حزب الحركة الوطنية وألقي عليه القبض مرة أخرى في 1956 إلى غاية 1959، أغتيل في افريل 1962 بتلمسان، أظر Stora Benjamin, Dictionnaire…op.cit. p318

[3] علي بوعجاجة: من مواليد عنابة انخرط في حزب الشعب ثم التحق بالمنظمة الخاصة 1947 وقف إلى جانب مصالي ضد المركزين، وبعد اندلاع الثورة شكل فرق صدامية بالقطاع الوهراني تابعة للحركة الوطنية الجزائرية وفي 1955 ألقي عليه القبض وحكم عليه بالأشغال الشاقة لـ10 سنوات، أنظر: Stora Benjamin, Dictionnaire…,op. cit.pp144.145

[4] محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، مرجع سابق، ص69

[5] Ahmed Hannache, op.cit. p 92

[6] عيسى كشيدة، مرجع سابق، ص60

[7] عيسى عبدلي: من مواليد 1902 بسيدي العربي (تلمسان) شغل منصب عضو في المكتب السياسي لحركة الانتصار (امين مال) 1947 وعضو "جمعية ضحايا العنف" التابعة للحزب، واثناء اندلاع الثورة 1954 كان ضمن القيادة العسكرية لحزب حركة MNA التي استقال منها في 1961، أنظر:Stora Benjamin, Dictionnaire,,op.cit. pp 309.310

[8] عيسى كشيدة، مرجع سابق، ص61

[9] ابراهيم لونيسي، مصالي الحاج في مواجهة جبهة التحرير الوطني خلال الثورة التحريرية، دار هومة، الجزائر،2009 ص 30.

لاحقا أعترف بن خدة أنه أخطأ بإبعادهما وأن قراره كان يفتقر للواقعية السياسية، وأشار إلى أن هذا الخطأ استغله مصالي في اتهامهم بتصفية القيادات القديمة من الحزب مما زاد في تأجيج الصراع الذي سيتجه نحو القطيعة[1]علما أن البعض أرجع بداية الخلاف إلى سنة 1952 خلال اللقاء الذي جمع وفد حركة الانتصار بمبعوثي عبد الكريم الخطابي من أجل مغربة الكفاح المسلح، فطلب منهما بن خدة التنسيق مع محمد خيضر وآيت أحمد واستبعد الشاذلي المكي المحسوب على مصالي[2].

لقد عبر مصالي الحاج منذ البداية عن رفضه المطلق للقرارات، ودعا اللجنة المركزية للاستقالة، هذه الأخيرة دعت إلى عقد مؤتمر استثنائي للبث في مسألة النزاع القائم بينهما وبعثت بلجنة لمحاورته مشكلة من مصطفى بن بو العيد والعربي بن مهيدي وحسين لحول ومحمد يزيد لكن مصالي اشترط قبل أي حوار خضوع المركزيين لقوانين الحزب ولسلطته باعتباره الرئيس،[3] ثم وجه نداء إلى المناضلين في 28ديسمبر1953 ذكر فيه أنه ناضل منذ ثلاث سنوات في صمت من أجل حماية الحزب من الانزلاق نحو المغامرة والتخلي عن المبادئ الثورية التي أنشئ على أساسها، والذي أصبح يعيش حالة من الجمود السياسي غابت معها المواقف الواضحة والصريحة.

واصل مصالي حديثه عن دماء الجزائريين التي سفكت في ساحة الأمة بباريس يوم 14 جويلية سنة 1953، والتي تدل حسبه على سياسة عدم الاكتراث التي أصبح ينتهجها هؤلاء وأن نشاط الحزب اقتصر فقط على الانتخابات والسعي وراء المناصب والمكاسب التي أدت إلى انتشار البيروقراطية داخل هياكله وأجهزته،[4] كما اتهم خصومه بتغييب الحزب عمدا على الساحة السياسية المحلية وحتى الإقليمية والدوليه،[5] بدليل عدم استغلال القائمين عليها لفرصة عقد هيئة الأمم لدورتها بباريس سنة 1951 حيث قال: " وقد بعثت برسالتين (اللجنة المركزية) من أجل التحضير لعقد لقاءات مع مختلف الوفود خاصة العربية والإسلامية لكسب دعمهم لقضيتنا الوطنية لكن دون جدوى[6].

استغل مصالي أحداث 14جويلية التي أطلقت فيها الشرطة الفرنسية النار على مظاهرات عمالية لجزائريين بباريس ووجه نداء للشعب الجزائري، ضمنه موقفه الرافض لبقاء الاستعمار في الجزائر ودعا

---

[1] بن يوسف بن خدة، مرجع سابق، ص316

[2] بلقاسم بولغيتي، المشروع الثوري للجنة تحرير المغرب العربي وتنسيق وحدة الكفاح المغاربي (1956.1948)، مجلة عصور جديدة، جامعة وهران 1، ع 22.21، ماي2016، ص.328.

[3] Ahmed Hannache, op.cit. pp 92. 93

[4] Jacques Simon, op.cit. pp 88.89

[5] Mohamed Harbi, op.cit. p52.

[6] Jacques Simon, op.cit. p100

الطبقة العمالية لأن تكون في الصفوف الأمامية لقيادة الجماهير نحو الحرية والاستقلال،[1] كما أكد في أكثر من مناسبة أن خصومه من المركزيين يقومون بخدمة أجندة من أسماهم بالمستعمرين الجدد[2] (جاك شوفالي وأتباعه)، ففي رسالة أخرى بتاريخ 11مارس1954 هاجمهم متهما إياهم باللامبالاة، مذكرا من جديد بموقف المركزيين المتخاذل والموسوم بالصمت والمساومة على المقاعد الانتخابية خدمة لمصالحهم الشخصية، وأنه لما طالب بتصحيح أوضاع الحزب تم تهميشه فمنذ سنتين وهو في عزلة سياسية وأنه ممنوع من ممارسة صلاحياته ولا يؤخذ برأيه.

لقد صور مصالي الصراع بينه وبين المركزيين على أنه صراع بين دعاة العمل المسلح ودعاة العمل السياسي فاقتنع المناضلون بذلك،[3] وظهر بتبنيه للطرح الثوري أمامهم بمظهر قائد مشروع الكفاح الوطني المسلح، وأضيف هذا المكسب لتاريخه النضالي لكن في الوقت نفسه أعطاه مزيدا من التصلب وطغيان النزعة الفردية وعبادة الشخصية،[4] ويتضح ذلك في الشرط الذي وضعه والمتمثل في ضرورة اعتراف المكتب السياسي واللجنة المركزية بأنهما ضلا الطريق وانحرفا عن النهج الثوري وانزلقا نحو الإصلاحية، وبرفض هذا الشرط من خصومه تكرس انشقاق الحزب نهائيا[5].

عن هذا الانشقاق تحدث تقرير للسفارة الأسترالية في باريس تم من خلاله رصد الحالة السياسية في الجزائر حيث أشار إلى حدوث انقسام داخل حركة الانتصار سنة 1950 بين مصالي الحاج وأعضاء اللجنة المركزية الذين عارضوا سياسة الامتناع التي تبناها رئيس الحزب مفضلين التعاون مع الإدارة الاستعمارية لتأمين إصلاحات فورية، ورجح التقرير أن يكون ذلك سببا مباشرا في الانقسام الفعلي الذي حصل في 1954 باعتقاد كل طرف أنه هو من يمثل حركة الانتصار الحقيقية[6].

---

[1] Ibid. p 55

[2] أجندة المستعمرين الجدد تقوم على وجوب أعادة النظر في الممارسات الاستعمارية للحفاظ على الوجود الفرنسي بالجزائر للمزيد يرجى الإطلاع على كتاب رابح بلعيد، الحركة الوطنية الجزائرية، ص ص 133.131

[3] عمار نجار، مرجع سابق، ص29

[4] عمر بوداود، مرجع سابق، ص203.

[5] محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الاسطورة والواقع، مرجع سابق، ص93

[6] National Archive of Australia, A 1838/167/2/1, Dipartment of External Affairs Canberra Description of the Algérien Current Notes, vol 25, N0 9, December 1955. pp 114. 116.

2.2- إقحام القاعدة النضالية ورقة رابحة

من أجل استرجاع ما اعتبره حقوقا هضمت منه أعلن مصالي الحاج في الرسالة نفسها (11مارس 1954) عن قيام مجموعة من المناضلين المخلصين بإنشاء "لجنة الإنقاذ العام" لرص صفوف القاعدة النضالية من أجل تصحيح الأوضاع وانتشال الحزب من أيادي المغامرين البيروقراطيين على حد تعبيره وقد بارك شخصيا هذا المسعى ودعا جموع المناضلين للالتفاف حول هذه اللجنة[1] حيث أسفرت هذه الخطوة عن سحب الثقة من المكتب السياسي وأمينه العام بن خدة، هذا الأخير استسلم لتلك القرارات عندما وصلت نسبتها إلى 90% من الفروع الحزبية في الفترة من 20إلى 27 مارس1954[2].

اعتبرت اللجنة المركزية إقدام مصالي على تشكيل "لجنة الإنقاذ العام" بالعمل التخريبي والانقسامي، حيث ردت عليه في جريدة الأمة الجزائرية بتاريخ 3/9/ 1954 بقولها:" قام مصالي بتأنيب القيادة على أنها لجات إلى الإصلاح بدل الثورة ...إنه ضد العمل النظري الذي يرمي إلى تأسيس مذهب مضبوط يسمح ببداية الكفاح على أسس علمية وعقلانية " كما فسر المركزيون الأزمة على أنها: "مواجهة بين تصورهم المطابق لمبادئ الثورة" وتصوره الرجعي،[3] معارضين سياسته التقليدية المتمثلة في رفع الشعارات وإطلاق التظاهرات في وقت اشتدت فيه الحركات الثورية في أغلب أنحاء العالم[4].

لقد جاء في أحد منشورات "لجنة الإنقاذ العام" على لسان مصالي الحاج :" أيها العزيز إن الحالة التي وصل إليها حزبنا العتيد ... هي الركود والفوضى أوجبت عليا عدم السكوت إلى أبعد من هذا ... ولقد عملت كل ما في طاقتي مدة طويلة وفي سرية تامة عسى أن يرجع المسؤولون عن غيهم ولكن الروح التي استحكمت فيهم وهي روح الديوانية البيروقراطية التامة والركون الفظيع إلى الراحة والرفاهية جعلت منهم شتاتا أنكروا كل حق للرئيس واستخفوا بالمناضلين إلى حد بعيد "[5].

بدورهم فند المركزيون على لسان أمينهم العام السابق بن خدة تلك الاتهامات معتبرين قضية التعاون مع الاستعمار لا أساس لها من الصحة وأن كل ما يقومون به منتخبي الحزب يدخل في إطار تسيير المجالس البلدية خدمة للجزائريين، وذكر أنه ليس من المصلحة أن يتم تعطيل عمل هذه المجالس،[6] علما

---

[1] Mohamed Harbi, op.cit. pp 53.54

[2] Jacques Simon, op.cit. pp97.98.

[3] Colette Et Francis Janson, op.cit. pp145.146

[4] جوان غلبسي، ثورة الجزائر، ترجمة عبد الرحمن صدقي ابو طالب، الدار المصرية، القاهرة ،1966 ص 111.

[5] ابراهيم لونيسي، مصالي الحاج في مواجهة جبهة التحرير...، مرجع سابق، ص33.

[6] بن يوسف بن خدة، مرجع سابق، ص323.

أن رئيس بلدية الجزائر العاصمة (جاك شوفالي) هو من أقنع منتخبي حزب حركة الانتصار بالتعاون من خلال تسيير شؤون البلدية[1].

أمام هذه الوضعية التي استقطب فيها مصالي القاعدة النضالية لم تجد اللجنة المركزية أمامها من حل إلا منحه صلاحية التحضير للمؤتمر الاستثنائي، وقد تم ذلك في اجتماع اللجنة الذي انعقد بين 27 و28مارس 1954 لكن مصالي تجاهل القرار واستغل ذلك الضعف من المركزيين، وأسس هيئة مؤقتة كلفها بالتحضير للمؤتمر ثم أذاع بيان قال فيه: إن المؤتمر لن ينعقد إلا بعد تطهير الحزب ممن وصفهم بالمشاغبين والمشوشين[2].

في شهر جوان 1954 امتدح مصالي في رسالة له "لجنة الإنقاذ العام" على العمل الجبار الذي قامت به في توعية المناضلين بإشراف ومتابعة منه شخصيا لتصحيح مسار الحزب وحول الأموال التي منحت له لتغطية نفقات الحزب والمؤتمر أكد تلقيه مبلغ 5 ملايين فرنك أنفق منها من 2 إلى3 ملايين على الديون وجزء آخر خصص لدفع رواتب ثلاثة أشهر للإطارات الحزبية مسبقا بطلب من بن خدة، وذلك من أجل تعجيزه وإفشال مهمته وإلحاق الأذى به، وأكد في رسالته تلك أن الموعد النهائي لعقد المؤتمر سيكون 15 جويلية 1954 وأنه كلف مولاي مرباح بإدارة حركة الانتصار وعقد المؤتمر إلى جانب عبد الله فيلالي وأحمد مزغنة ومحمد ممشاوي[3] وعبدلي[4].

لقد بعث مرباح برسالة لمصالي الحاج بتاريخ 10ماي1954 يؤكد له فيها أن تفويض المركزين له بعقد المؤتمر الاستثنائي للحزب قبل 15 جويليه ما هو إلا تكتيك سياسي ومناورة منهم لربح الوقت فقد منعوا أموال الحزب من أن تصل إلى رئيسه تعطيلا لعقد المؤتمر، كما أنهم يحاولون أيضا ثني المناضلين عن تأييده بكل الوسائل بما فيها استعمال القوة ضدهم.[5]

---

[1] شارل روبير أجيرون، مرجع سابق، ص157.

[2] يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري، مرجع سابق، ص ص.130.

[3] محمد ممشاوي: من مواليد 1917 بتلمسان، إنخرط في نجم أفريقيا 1936 ثم حزب الشعب 1938 ولنشاطه الكثيف اعتقل في 1939 وحكم عليه بـ6أشهر سجن ،ثم اعتقل ثانية أثناء الحرب العالمية 1941 وحكم عليه بـ 6 سنوات سجن أخرى،و20 سنة ممنوع من حقوقه المدنية، ووضع تحت الإقامة الجبرية في البروقية، وفي 1946 أسقطت عليه جميع الاحكام فأصبح عضو اللجنة المركزية لحركة الانتصار وأسقطت عضويته على خلفية مساندته لمصالي الحاج، وفي مؤتمر هورنو 1954 عين عضو في المكتب السياسي الجديد ثم مسؤول حزب الحركة الوطنية الجزائرية في القطاع الوهراني وأعتقل في ديسمبر 1954 على خلفية اندلاع الثورة وأطلق سراحه في ديسمبر 1958 ليستانف نشاطه السياسي مع مصالي الحاج أنظر Stora Benjamin, Dictionnaire…,op.cit. pp 294.295

[4] Jacques Simon, op.cit. pp 97.98

[5] Mohamed Harbi, op.cit. pp 62.63.

رد المركزيون على تلك الاتهامات بتأكيدهم على أن مصالي هو من يعرقل بكل قوة عن طريق اللجنة التي شكلها عمل أجهزة الحزب وأن نشاطهم يدخل في إطار التمرد على شرعية المؤسسات والهياكل الحزبية باستعمال العنف كالاستيلاء على مقرات الحزب والسطو على أمواله وتجميدها وأنها أرسلت وفدا له بإقامته في نيور لمناقشة المسائل التنظيمية فأخذ الأموال ورفض الاستماع للوفد،[1] واعتبارا لكل ذلك عقدوا اجتماعا لهم يومي22 و23 ماي1954[2] أدانوا فيه التعدي الصارخ على قوانين الحزب [3]وانتهى اجتماعهم بسحب قرار التفويض من الرئيس[4]، مؤكدين سعيه إلى تصفيتهم، وتعيين مندوبين يضمن بهم صدور القرارات لصالحه[5].

بالنسبة للجنة الإنقاذ ومسألة إنزال مصالي أزمة القيادة إلى القاعدة جاء في وثيقة سرية للخارجية البريطانية أنه نابع من إدراكه لخطورة الفكر الإصلاحي الذي سيؤدي بالحزب إلى الإفلاس بالنظر إلى حجم الرفض الشعبي لهذا التوجه الجديد من المركزيين، ولأنه لم يجد حلا للخلافات القائمة ففضل استعمال هذه الورقة [6]علما أتباع مصالي كانوا معظمهم من الطبقة الشغيلة وأغلبهم عاملين في فرنسا، وقد مثل بالنسبة لهم التيار الثوري بينما مثل حسين لحول التيار الإصلاحي عند مؤيديه وأكثريتهم من الطبقة المتوسطة والمثقفة والمتواجدة في الجزائر[7].

بعد حوالي شهر وبالضبط يومي 27 و28 جوان 1954 استدعى مصالي الحاج اللجنة المركزية للاجتماع وأبلغ أعضاءها أنه سحب الثقة منهم، وأن حضورهم المؤتمر سيكون بصفتهم مناضلين فقط،[8] وهذا ردا على ما أشيع من مغالطات سياسية حول مصالي الذي أبدت القواعد النضالية تجاهه تضامن كبير بعد تلك الرسالة التي بعث بها لهم في 25 فيفري 1954 والتي أثرت سلبا على المركزيين الذين فقدوا قواعدهم لصالح رئيس الحزب[9].

فشل حركة الانتصار في تخطي أزمتها، اختزلها عبد الحميد مهري في أمرين الأمر الأول: "عجز الحزب عن مواجهة الحالة التي نشأت في داخله عن موجات القمع وتورطه في سياسة الاشتراك في

[1] Mohamed Harbi, op.cit. p 68.69

[2] محمد العربي الزبيري، الثورة في عامها الأول، مرجع سابق، ص195

[3]Mohamed Harbi, op.cit. pp 71.72

[4] يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري...، مرجع سابق، ص 131

[5] Mohamed Harbi, op.cit. pp 70.71.

[6] F.O. 413.99 Correspondance Recpecting North-West Africa Algeria: Need For a Approach, Confidential, JR 10317/59. N^{0}4, Part1, Jan 1957, p14

[7] NAA, 167/2/2, Parti1, Ibid. p 116

[8] محمد العربي زبيري، الثورة في عامها الأول، مرجع سابق، ص195

[9] Mohamed Harbi, op.cit. p72.

الانتخابات، وقصر نشاطه على ميادين هامشية، كانت لها أهمية نسبية عندما كانت تشكل غطاء وسترا للعمل الرئيسي وهو التهيئة للكفاح المسلح فأحدث كل هذا بلبلة في صفوف المناضلين الذين كانوا يشعرون بزيف هذه الوضعية ... التي أخفتها سنوات الحماس" والأمر الثاني: فيتمثل في "عجز الحزب عن استغلال فشل سياسة الحلول الجزئية والإصلاحية وعدم قيامه في الوقت المناسب بمبادرات تحمل دعاة هذه الحلول لاستخلاص نتائج هذا الفشل، وتفتح الباب لتجمع جماهيري حول شعارات تكون في مستوى الأحداث وتشكل قاعدة لتوحيد القوى لخوض معركة التحرير"[1].

لاحقا قدم الوفد الخارجي برئاسة محمد خيضر تقريرا حلل فيه الأزمة تحليلا موضوعيا حيث جاء فيه ما يلي: "إن سنة 1954 كانت بالنسبة للحزب سنة أزمة داخلية نجمت عن نزاع قام بين اللجنة المركزية ومصالي الحاج ... وسبب هذا النزاع القائم في رئاسة الحزب عائدا إلى تباين في التفكير وأساليب الإدارة، وكنا بين أمرين إما التسيير الجماعي وإما السلطة المطلقة لمصالي الحاج ...إن انفجار الأزمة أثار في أوساط المناضلين مجادلات حول المشاكل السياسية الأساسية وبالخصوص حول سبل الكفاح ووسائله وحول الظروف المواتية للخروج من الكفاح السياسي إلى الكفاح المسلح، واستمرت هذه الأزمة إلى نوفمبر1954"[2] أين برز التناقض الكبير بين المشروع الوطني الراديكالي الذي يطالب بانتزاع الاستقلال عن طريق السلاح وبين المشروع الإصلاحي الذي ينتظر من السلطة الاستعمارية منح الشعب حقوقه السياسية بالوسائل القانونية والسلمية[3].

[1] محمد الطيب العلوي، مرجع سابق، ص ص 299.298

[2] فرحات عباس، مرجع سابق، ص161

[3] سليمان الشيخ، مرجع سابق، ص 65.

3: القطيعة السياسية وفك الارتباط الحزبي

3-1- مؤتمر هورنو الإقصاء للمركزيين

أمام إصرار مصالي الحاج على موقفه الرافض للتفاهم مع المركزيين، عقد مؤتمره بين 13و15 جويلية 1954[1] في هورنو (Hornu) ببلجيكا بقاعة الماجيستك، وهو لقاء استثنائي شارك فيه حوالي 380 مندوبا بطلب من مصالي[2] إلى جانب الطلبة والعمال وأعضاء في الكشافة وتم تغييب المركزيين[3]وهناك من ذكر قاعة سينما ستار(Star) بينما أكد رابح بلعيد على انعقاده في سينما لابرير(La Praire)، من أجل "إدانة الانحراف السياسي" وتقويم الحزب على حد قول رئيسه؛ بعد أن وصل الخلاف مرحلة خطيرة[4].

افتتحت الجلسات بتلك الرسالة التي بعث بها مصالي الحاج إلى المؤتمرين، أوضح فيها أن المشروع الاستعماري الجديد وجد طريقه نحو تبني المركزيين لأرضية إصلاحية استمر تعبيدها منذ تولي جاك شوفالي 1950 منصب رئيس بلدية الجزائر العاصمة إلى غاية 1953 انحرفت بالحزب عن مطالبه الوطنية وأغرقته في مستنقع الانتهازية وخدمة المصالح الشخصية وطالب بضرورة إنقاذ الحزب من المشاريع الإصلاحية والابتعاد به عن المغامرات والحلول الخيالية ووجوب تبني سياسة واقعية انطلاقا من مشروع ثوري وطني حقيقي يحقق للشعب مطلبه في الاستقلال،[5] وقال أيضا إن تدويل القضية الجزائرية مرهون باتباع سياسية ثورية في الداخل أي أنه ربط بين النشاط الدبلوماسي والنشاط المسلح بحسب تحليل بنجامين ستورا[6].

بناء على تقرير مصالي إلى مؤتمر هورنو والذي أعاد فيه التذكير بأخطاء اللجنة المركزية واتهامه لأعضائها مجددا بالتخلي عن الخط الثوري والدفع بالحزب في أحضان الأحزاب الإصلاحية والدخول في الانتخابات بلا مبدأ، وتحميلهم مسؤولية ما آلت إليه المنظمة الخاصة التي خربوها عمدا، طالب المؤتمرون الشعب الجزائري بانتزاع استقلاله في أقرب الآجال عن طريق الكفاح المسلح، معتبرين مؤتمر هورنو امتدادا لبرنامج حزب النجم[7] علما أن ما جاء من اتهام للمركزيين لم ينفه شوفالي الذي ذكر سنة 1958 أن ميثاقا شفويا تم بينه النائب كيوان الذي اتفق معه على ضرورة إبعاد كل أسباب الجدل

---

[1] حزب جبهة التحرير الوطني، الطريق إلى نوفمبر...، مج1، ج1، مرجع سابق، ص88

[2] ياسين بن جيلاني، مصالي الحاج والوجه الآخر للتاريخ، جريدة المحور، الجزائر، ع 764، 25مارس2015، ص19

[3] Valette Jacques, Laguerre d'Algérie des Messalistes ,1954.1962, Ed, L'Harmattan , Paris, 2001, p24.

[4] رابح بلعيد، مرجع سابق، ص200

[5] Mohamed Harbi, op.cit. pp 86.88

[6] Benjamin Stora, Messali Hadj 1898.1974, op.cit. p217.

[7] بنجامين ستورا، مرجع سابق، ص 213.212

والشقاق أي عدم إدخال السياسة والمواقف الحزبية في العمل والالتزام بالمشروع الاجتماعي والاقتصادي للمجلس من أجل الهدف المنشود والمتمثل في بناء مدينة الجزائر العاصمة[1].

يجب القول أيضا: أن مصالي الحاج هو أول من دعا وشجع على الانتخابات، فما أباحه لنفسه في مؤتمر الحركة الأول (فيفري 1947) حرمه على غيره في مؤتمر هورنو (جويلية 1954) وبناء على ذلك فمصالي باعتباره رئيس الحزب أراد توظيف ورقة العمل المسلح لكسب القاعدة الشعبية المتعطشة للفعل الثوري وبذلك يعيد الاعتبار لسمعته التي خدشتها الأزمة مع المركزيين.

أسفرت أشغال المؤتمر على تنصيب مصالي الحاج رئيسا مدى الحياة،[2] ومنحه السلطة المطلقة،[3]وفصل أعضاء بارزون في اللجنة المركزية وهم حسين لحول وبن يوسف بن خدة وعبد الرحمن كيوان وأحمد بودة ومصطفى فروخي[4] ومحمد يزيد وسيد علي عبد الحميد[5] وهذا بعد أن تم انتخاب مكتب سياسي جديد لحركة الانتصار[6] وإنشاء "المجلس الوطني للثورة" (C.N.R) من أجل تحضير الكفاح المسلح بالجزائر كما أوصى مصالي بذلك [7].

نتيجة لهذه القرارات المصيرية أطلق عليه المصاليون تسمية "المؤتمر الاستثنائي لحركة انتصار الحريات الديمقراطية"،[8] وفعلا كان استثنائيا حتى في جلساته التي تميزت بنوع من الخشونة والعنف في المناقشات والتعصب لرئيس الحزب بحسب رواية إبراهيم بن العقون الذي كان حاضرا هناك،[9] أين حصلت مشادات بين أنصار مصالي ومعارضيه ولم يستطع مصطفى بن بو العيد الذي كان حاضرا في جلسات المؤتمر أن يحصل على تفاهم مع المصاليين فقال لهم: " من لنا فليتبعنا ومن علينا فليتركنا" بحسب ما جاء من معلومات[10].

---

[1] رابح بلعيد، مرجع سابق، ص ص 135.134.

[2] بن يوسف بن خدة، مرجع سابق، ص 344

[3] Favord Charles Harni, La Révolution Algérienne, Ed, Dahleb, Alger, 2008, p 294

[4] مصطفى فروخي: من مواليد مليانة، انخرط في حزب الشعب 1942 ثم أصبح عضو اللجنة المركزية لحركة الانتصار 1944 ووقف ضد مصالي مع بقية المركزيين، سجن على خلفية اندلاع الثورة وبقي في السجن إلى غاية أفريل 1955، إنتقل إلى فرنسا ومنها إلى تونس وفي 1958 شغل منصب موظف سامي لدى وزير الداخلية في الحكومة المؤقتة ثم ممثل جبهة التحرير في الصين 1960 وتوفي في حادث سقوط طائرة بالقرب من العاصمة كييف بأوكرانيا رفقة أفراد عائلته، للمزيد أنظر Stora Benjamin, Dictionnaire…,op.cit. pp283.284

[5] عامر رخيلة، مرجع سابق،155.

[6] حزب جبهة التحرير الوطني، الطريق إلى نوفمبر كما يرويها المجاهدون، مج1، ج2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1981، ص39

[7] Jacques Simon, op.cit. p56

[8] مولود قاسم نايت بلقاسم ردود الفعل الأولية داخليا وخارجيا على غرة نوفمبر أو بعض مآثر فاتح نوفمبر، دار الأمةالجزائر،2007ص57

[9] إبراهيم لونيسي، مصالي الحاج في مواجهة جبهة التحرير الوطني، مرجع سابق، ص35.

[10] عمار ملاح، قادة جيش التحرير الوطني الولاية الاولى، ج2، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر،2009، ص255.

بالنسبة للبيان الختامي فقد خصص الجزء الأول منه لاستعراض أسباب الأزمة والتي من بينها تعاون الجناح الإصلاحي داخل الحركة مع الإدارة الفرنسية لتمرير مشروعها الاستعماري الجديد الذي تغلغل داخل الحزب إلى غاية الانتخابات البلدية لسنة1953، واعتبر البيان المشاركة فيها عار على هؤلاء لأن الإصلاحيين أخذوا على عاتقهم تدمير الحزب من الداخل بتنازلهم على القضية الجوهرية (الاستقلال) لصالح حفنة من المشاريع الاجتماعية والاقتصادية، وذكر أيضا أن سكوت عبد الرحمن كيوان وسيد علي عبد الحميد على أحداث 14 جويلية 1953 بباريس التي ذهبت ضحيتها خمسة جزائريين هو شكل من أشكال هذا التعاون،[1] لذلك نص البيان على أن: " مؤتمر هورنو قرر إتباع سياسة فعالة ونشيطة ومتزنة تؤدي إلى الرفع من شأن الحزب وتقوية مركزه" بحسب ما أوردته جريدة الجزائر الحرة L'Algérie (Libre) بتاريخ 16 أوت 1954[2].

أما الجزء الثاني من البيان فخصص للحلول والتي من أهمها ضرورة إعادة الحركة إلى خطها الذي رسم في برنامج النجم وحزب الشعب، والعمل على توحيد الجهود من أجل القيام بفعل وطني وتعميمه ليصبح عمل مشترك لكل شمال إفريقيا،[3] كما انتهى المؤتمر بإعلان القرارات المعتدلة وإخفاء المتشددة والخطيرة كقرار طرد قيادات اللجنة المركزية،[4] وقرار آخر يتعلق إنشاء المجلس الوطني للثورة (C.N.R) والاتفاق على تفجير الثورة في جانفي 1955 مثلما أشاع المصاليون عن مؤتمر هورنو[5].

ذكر بنجامين ستورا أن تاريخ 15نوفمبر1954 وضع كآخر أجل للقيام بالعمل المسلح وأكد أن القرار جاء بناء على تقرير مصالي والذي جاء فيه "هل ثمة حاجة لتبيان هدفنا أمام أعضاء المؤتمر والمناضلين؟ هل من الضروري أن نذكر أننا نستهدف الثورة التي سوف تحرر بلدنا"،[6] كما أكد البيان الختامي أن المؤتمرين عازمون على إشعال فتيل الثورة وأنهم يضعوا كل ثقتهم في رئيس الحزب ليتحول العزم إلى حقيقة، لكن البيان نفسه لم يضع تصورا واضحا للموضوع وحث على ضرورة إيجاد السبل الكفيلة بتدويل القضية الوطنية[7].

---

[1]Jacques Simon, op.cit. pp 107.108.

[2] جوان غيليسبي، الجزائر الثائرة، مرجع سابق، ص 100.

[3] Jacques Simon, op.cit. p 56

[4] رابح بلعيد، مرجع سابق، ص 201.

[5] بلقاسم لقمان، هذه بعض الحقائق التاريخية حول اندلاع ثورة نوفمبر، جريدة الاتحاد، الجزائر، ع 714، 2014/11/2، ص3.

[6] رابح بلعيد، مرجع سابق، ص 201.

[7] محمد العربي الزبيري، الثورة في عامها الأول، مرجع سابق، ص198.

إن من بين المآخذ على مؤتمر هورنو ما يتعلق أولا بموقف مصالي الذي استطاع عن طريق اعتماده الطرح الراديكالي الانتصار على خصومه المركزيين علما أنه لم يقدم بخصوص طرحه هذا أي برنامج واضح مثله مثل المركزيين وقد اكتفى بتاريخه النضالي ومواقفه السياسية السابقة في استمالة القاعدة إلا أن هذا لم يدم طويلا حيث اجتمع الثوريون من جديد[1] واستطاعوا القيام بالعمل المسلح بدلا من "المجلس الوطني للثورة " التابع للمصاليين[2].

تبريرا لموقف المصاليين يعتقد البعض أن المؤتمر لم يحدد تاريخا لإعلان الثورة لأن مصالي كان يرغب في تطهير الحزب أولا،[3] وهذا ما أكده مرباح بقوله: " كنا بعيدين عن قرار الثورة لأننا كنا منشغلين بمعالجة أزمة الحزب وتوابعها"، وعن دور المجلس قال:" كنا نتحدث عن التكوين السياسي لتنشيط الحركة ولم نكن نتحدث بصيغة التكوين الثوري"[4] وفي ذلك تقزيم لدور المجلس الذي لم يحمل من الثورة إلا اسمها ثم إن الضبابية التي تميزت بها مقررات هورنو بشأن القيام بالثورة قد يكون مرده إلى غياب الجرأة في الطرح والطريقة في التنفيذ رغم وضوح الهدف المتمثل في الاستقلال بحسب ما يري الباحث.

2-3- مؤتمر الجزائر الإطاحة بالمصاليين

انعقد مؤتمر المركزيين الذي جاء كرد فعل على مؤتمر المصاليين[5] في الفترة من 13إلى 16 أوت 1954[6] بالجزائر العاصمة،[7] حيث أطلقوا عليه اسم "المؤتمر الاستثنائي الحقيقي لحركة انتصار الحريات الديمقراطية" خرجت منه هيئة سميت باللجنة المركزية، وفي اليوم الثاني تم إقصاء رئيس الحزب ومن معه من القيادات ولم ينتظروا إلى نهاية المؤتمر[8] هذا الإقصاء تمثل في تجريد مصالي ومزغنة ومرباح من كل الوظائف.

لم يتوقف الأمر عند هذا الحد بل تم إلغاء منصب الرئيس ككل من الحزب[9] بالإضافة إلى التنديد باجتماع بلجيكا الموصوف بالمؤتمر حسب ما ورد في البيان الختامي، والذي لم يكن لمصالي الحق في عقده

---

[1] محمد حربي، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، مرجع سابق، ص 56.

[2] Jacques Simon, op.cit. p57

[3] رابح بلعيد، مرجع سابق، ص 201.

[4] محمد عباس، رواد الوطنية، مرجع سابق، ص 351.

[5] الامين شريط، مرجع سابق، ص 76

[6] بوعلام بن حمودة، الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر معالمها الأساسية، دار النعمان، الجزائر،2012، ص146.

[7] احمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، مرجع سابق، ص 191.

[8] مولود قاسم نايت بلقاسم، مرجع سابق، ص57.

[9] F.O. 413.99, JR 10317/î9. N^{0}4, Part1, Ibid. Jan 1957, p14.

طبقا للائحة الصادرة عن الحزب بتاريخ 27 جوان 1954: " دون ارتكاب عمل انشقاقي واضح"، وإلى جانب ذلك صدر قرار بالإفراج عن أموال الحزب ومنح اللجنة المركزية صلاحية تنظيم الحزب على أساس المبادئ التالية : المركزية الديمقراطية والقيادة الجماعية على جميع المستويات[1].

من الناحية القانونية استند المركزيون في عدم اعترافهم بمؤتمر هورنو بما نصت عليه المادة 12من القانون الأساسي لجزب المصادق عليه في مؤتمر أفريل 1953: " المؤتمر هو التشكيلة العليا للحزب وهو ينعقد مرة كل سنتين اللهم إلا في الحالات الاستثنائية ويمكن ان يدعى المؤتمر لعقد اجتماع غير عادي من طرف اللجنة المركزية بالأغلبية المطلقة"[2] ويرى هؤلاء أن رئيس الحزب لم يكن يرغب في عقد مؤتمر ديمقراطي بل مؤتمرا مصاليا رفض فيه الامتثال لقرارات اللجنة المركزية، وقام بعقده استثنائيا وهو اجتماع اخرج المصاليين أنفسهم من الحزب[3] واصفين إياه بـ"مؤتمر هورنو الانفصالي"[4].

إعلاميا قدمت جريدة "الشعب الجزائري"(ظهر أول عدد لها في خريف 1954) وجهة نظر المركزيين القائلة بأن:" اللجنة المركزية تعتقد من الناحية الأولى أن السيطرة الشخصية لا تتفق مع مبادئ الحزب الثوري ومن الناحية الثانية أن الوضع لا يسمح بإعطاء جميع السلطات إلى رجل واحد "، وأن: "إتهام أعضائها بالإصلاحية ليس في الحقيقة إلا الواقعية الثورية"[5].

أما سياسيا فقد عقد المركزيون ندوة للإطارات يوم 10جويلية 1954 بمقر جمعية الكشافة تم الاتفاق فيها على تشكيل لجنة تتحاور مع مصالي لتحقيق ثلاث أهداف هي: إقناع مصالي بعدم عقد مؤتمره الذي لا يكرس إلا التفرقة ، العمل بشتى الوسائل للحفاظ على وحدة الحزب والاتصال بالمناضلين وإبلاغهم بعدم استعمال العنف الذي بدأت تظهر بوادره.[6]

كما حاول المركزيون مرارا في عدة لقاءات إقناع بوضياف وجماعته بضرورة عقد مؤتمر لمناهضة المصاليين لكن الطلب قوبل بالرفض فحدثت القطيعة بينهم وبين اللجنة الثورية[7] وفي لقاء آخر تم تنظيمه في مدينة بيرن (Berne) بسويسرا في جويلية 1954 جمع بين عناصر من المنظمة الخاصة ومبعوثين من

---

[1] عبد الرحمن كيوان، مرجع سابق، ص 162.

[2] عبد الحميد زوزو، المرجعيات التاريخية للدولة الجزائرية الحديثة، مرجع سابق، ص 229.

[3] كوليت، فرنسيس جونسون، مرجع سابق، ص146.

[4] بن يوسف بن خدة، مرجع سابق، ص345

[5] جوان غيليسبي، الجزائر الثائرة، مرجع سابق، ص 100

[6] عبد الرحمن بن العقون، مرجع سابق، ص 411

[7] محمد حربي، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، مرجع سابق، ص 62

اللجنة المركزية وبحضور وفد القاهرة تمحور النقاش حول فكرة عقد المركزيين لمؤتمر يردون فيه علي مؤتمر المصاليين بهورنو[1].

بمثل هذه المواقف المتشددة كرس مصالي الحاج وأتباعه الانقسام في هورنو وعمقته اللجنة المركزية عندما عقد أعضاءها مؤتمرهم بالجزائر العاصمة، والذي صرح بشأنه القيادي المركزي رمضان بوشبوبة[2] في 15جويلية 1954 قائلا: " إن اللجنة الثورية للوحدة والعمل(سيتم التطرق إليها في الفصل الثاني) كانت تنشد توحيد النزاعات لكن المصليين أرادوا غير ذلك وعليه فلم يعد هناك وجود للجنة الثورية وعلينا بدورنا أن ندعو إلى مؤتمر"[3] وفي شهادته حول الموضوع ذكر علي كافي أنه من أجل كسب القاعدة النضالية دُفع بالجميع إلى الدعوة لعقد مؤتمرات توضيحية سواء ما تعلق بالمركزيين أو المصاليين أو أعضاء اللجنة الثورية للوحدة والعمل[4].

لقد جاء في تقرير اللجنة المركزية في مؤتمرها المنعقد بالعاصمة ما يلي: " إن مصالي ضد مبدأ الاتحاد نفسه لماذا؟ إن مصالي لا يحب الاتحاد لأسباب شخصية بحتة فهو يخشى أن ينزل التحالف مع الحركات الأخرى بشخصيته إلى مستوى ثانوي، كما يخشى أن ينازعه بعض الجزائريين في لقبه" الزعيم الوطني" فاهتمامه الوحيد هو استمراره في شغل المكانة الأولى في الساحة الجزائرية إلى الأبد"[5]، كما رفضوا الاتهامات الموجهة ضدهم[6].

كما ردوا على مصالي بخصوص تعاونهم مع جاك شوفالي، بتأكيدهم على أنه مطابق لقرارات المؤتمر الثاني،[7] وأنه كان تعاونا واضحا وعلنيا وشفافا وبرروا سكوتهم على أحداث باريس على أنهم لم يكونوا في وضع مريح يتيح لهم الاحتجاج، وأن ذلك يتجاوز نطاق الصلاحيات المخولة لهم كأعضاء في مجلس بلدية العاصمة،[8] حيث جاء في العدد الأول لصحيفة الأمة بتاريخ 3سبتمبر1954:" إن مؤتمر حركة انتصار الحريات الديمقراطية المنعقد أيام 13 و14 و15 و16 أوت 1954 بالجزائر وبعد الاستماع إلى تقرير

[1] عيسى كشيدة، مرجع سابق، ص 21.

[2] رمضان بوشبوبة: شغل منصب مراقب عام في حركة الانتصار 1953، من مؤسسي اللجنة الثورية للوحدة والعمل (مارس 1954)، كما أشرف على صحيفتها "الوطني" انخرط في الثورة الجزائرية وأصبح أحد مسؤوليها في فرنسا سنة (1962.1956) وبعد الاستقلال عين محافظ جبهة التحرير في الشلف، أنظر Stora Benjamin, Dictionnaire…,,op.cit. p 105

[3] محمد حربي، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، مرجع سابق، ص63

[4] علي كافي، مرجع سابق، ص38.

[5] رابح بلعيد، مرجع سابق، ص 14.

[6] محمد لحسن زغيدي، مرجع سابق، ص 54.

[7] أحمد مهساس، مرجع سابق، ص367.

[8] رابح بلعيد، مرجع سابق، ص135.

المركزية ومناقشته قد اتخذ القرارات التالية ...التنديد بعمل مصالي...رفض الاتهام بالانحراف الإصلاحي والانتهازي الذي وجهه مصالي[1].

لقد فسر فرحات عباس الصراع على أنه خلاف تم الفصل باختيار المصاليين لمبدأ القيادة الفردية والمركزيين لمبدأ القيادة الجماعية[2]، فأدى ذلك إلى وجود حزب برأسين دفع بأتباعهما شهري سبتمبر وأكتوبر إلى التنازع مستعملين العصي والسكاكين، كما أججت المنابر الإعلامية الصراع باستعمال جريدة الأمة الجزائرية (La Nation Algérienne) من طرف المركزيين والمصاليون لجريدة "الجزائر الحرة" فضلا عن البيانات الصادرة باسم حركة الانتصار بحسب ما تناولته بعض مصادر[3].

هذه الحالة لخصها العقيد شوان (Schoen) الذي كان يرأس جهاز الاستعلامات العامة في مقدمة نشرته للحاكم العام ليونارد (Léonard) بتاريخ 17 اوت 1954 بقوله: "إن انشقاق حركة انتصار الحريات الديمقراطية يبدوا نهائيا، فقد وقع الانفصال بين الطرفين ولكل واحد لجنته المركزية وهما يتبادلان التهديد بالوصول إلى استعمال الأيدي، [4]... إن كتلة مصالي وهي بروليتارية أكثر وأقرب لانشغالات المناضلين، يمكن أن تتغلب رغم البراعة السياسية لأنصار لحول"[5] وبعيدا عن صراع الطرفين فإن أزمة حركة الانتصار مكنت من تحرير القوي الثورية الكامنة داخل هذا الحزب وظهورها في تنظيم جديد هو جبهة التحرير الوطني التي ستأخذ على عاتقها تجسيد مشروع الكفاح المسلح[6].

[1] خالفة معمري، مرجع سابق، ص125.

[2] Farhet Abbas, La Nuit colonial, op.cit, P 201

[3] مولود قاسم نايت بلقاسم، مرجع سابق، ص40.

[4] بنجامين ستورا، مرجع سابق، ص214

[5] ياسين بن جيلالي، كتابة تاريخ الجزائر في ظل الجزائر الجديدة، جريدة الموعد، الجزائر، ع2723، مارس 2020 ص17

[6] بتريك إفينو، جون بلانشايس، مرجع سابق، ص72.

الفصل الثاني

الحركة الوطنية الجزائرية (M.N.A) وأبرزمشاهدها السياسية

المبحث الأول/ العمل الوطني بمنحى الثورة التحريرية

لقد وقعت الكثير من الأحداث السياسية في الفترة الممتدة من 1945 إلى 1954 صبت كلها في إطار تجذير العمل المسلح ،الذي أصبح الرهان عليه كبيرا لإخراج الجزائر من الوضعية السياسية المعقدة التي أصبحت عليها، خاصة في ظل الاعتماد على برامج سياسية وإصلاحية استنزفت خلالها أحزاب التيار الاستقلالي الكثير من الجهد والوقت خاصة في عهد حركة الانتصار التي عجلت أزمتها بسقوط تلك البرامج، وأضحت الثورة السبيل الوحيد والأوحد لاسترجاع السيادة الوطنية، ومن ثمة زادت حظوظ النشطاء الثوريين في تحويل الحلم إلى حقيقة وتجسيد مشروعهم الذي لاقى عقبات وصعوبات جمة ليس من الاستعمار وبقية التيارات الوطنية الأخرى فحسب بل ومن رفقاء النضال لحسابات سياسية وأخرى شخصية فكيف تخطى الثوريون ذلك.

أولا: أزمة حركة الانتصار الخروج من النفق

1- اللجنة الثورية للوحدة والعمل (C.R.U.A) بين سندان ومطرقة

1.1- العلاقة مع المركزيين تقاطع مصالح

أمام تفاقم الأزمة بين المصاليين والمركزيين شكل وفد حركة الانتصار للحريات الديمقراطية بالقاهرة هيئة سماها " لجنة السلام" عرضت على طرفي الصراع الصلح، حيث قامت بزيارة مصالي الحاج في نيور (Niort) بفرنسا يوم 13 جوان 1954، أين تم الاتفاق معه على عقد لقاء جامع لكل الأطراف، وقد جرى بالفعل في27جوان1954 وانتهى بالفشل نظرا لتعصب كل طرف لرأيه فالمصاليون رأوا ضرورة الذهاب إلى مؤتمر استثنائي يفصل في المسائل الخلافية بينما رأى المركزيون إمكانية علاج ذلك بلقاء مباشر بين الطرفين دون الحاجة إلى عقد المؤتمر غير العادي،[1] فما هو موقف قدماء المنظمة الخاصة؟

إن البحث في موضوع اللجنة الثورية للوحدة والعمل(C.R.U.A) يبدو صعبا من الوهلة الأولى فالمصادر التاريخية المتوفرة لدينا لا تتعدى بضعة شهادات، من أمثال محمد بوضياف وعبد الحميد مهري وحسين لحول ورابح بيطاط وبن يوسف بن خدة وأمحمد يزيد لا تتوفر حتى الآن وثائق أرشيفية حسب اطلاعي يتم الاستناد عليها في استعراض حيثيات تأسيس اللجنة ومختلف أنشطتها، وما يصعب من مهمة البحث أكثر في هذا الموضوع هو قصر عمرها والذي لا يتجاوز ثلاثة أشهر من 23 مارس 1954

[1] مومن العمري، مرجع سابق، ص 243.

تاريخ التأسيس إلى 25 جوان 1954 تاريخ نهايتها باجتماع مجموعة 22[1] وما توفر من معلومات جاء فيها أنه بالانقسام الحاصل بين المصاليين والمركزيين فضلت العناصر الثورية تشكيل جناحا ثالثا يكون بعيدا عن التوجه السياسي للجناحين المتصارعين هذا الجناح تبلور ضمن تنظيم سياسي جديد أطلق عليه إسم اللجنة الثورية للوحدة والعمل،[2] التي أسسها بوضياف [3].

لقد أرادها محمد بوضياف أن تكون شبيهة بالمنظمة الخاصة في خطها ومشروعها السياسي خاصة بعد أن سيطر الإصلاحيين على أجهزة الحزب وهياكله[4] لذلك يعد ظهور اللجنة الثورية حتمية فرضتها التطورات الحاصلة في النضال الوطني والذي تجسد بهيمنة الطرح الثوري على جميع الأطروحات التي كانت موجودة على الساحة السياسية،[5] وهذا ما أكده رابح بيطاط بقوله:"... وفي الحقيقة هذه المنظمة وجدت وهذا لا يخفيه أحد ويجب أن نذكره وجدت هذه المنظمة لكسب الوقت لكي نستعد للعمل الثوري الذي اندلع 1954"، وعلى أهمية هذا الكلام إلا أن هناك من يعتبر أن اللجنة الثورية تنظيم مرحلي أُسس بأهداف مرحلية وليس لنشاطها علاقة مباشرة بالتحضير للثورة.[6]

من بين المسائل المطروحة للنقاش مسألة المؤسسين الحقيقيين للجنة حول ما إذا كانوا من قدماء المنظمة الخاصة؟ أم من المركزيين؟ وإن كان الشائع أن اتفاقا جري بين الطرفين انتهى بتشكيل رباعية أسست التنظيم وهم محمد بوضياف مسؤول فدرالية حركة الانتصار بفرنسا ومصطفى بن بوالعيد عضو اللجنة المركزية وكليهما من قادة المنظمة الخاصة أيضا بالإضافة أيضا إلى بشير داخلي عضو اللجنة المركزية ورمضان بوشبوبة المراقب العام لحركة الانتصار،[7] لكن محمد مشاطي أكد في شهادته أن الفضل في إنشاء اللجنة الثورية يعود لحسين لحول الذي تضمر من الوضع الذي آل إليه الحزب فاستدعى بوضياف من فرنسا وطلب منه إعادة إحياء المنظمة الخاصة استعدادا لتفجير الثورة سواء بمصالي أو

---

[1] عبد النور خيثر، تطور الهيئات القيادية للثورة التحريرية 1962.1954، أطروحة دكتوراه في التاريخ المعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2006.2005، ص ص 81.80

[2] Charles Robert Ageron, Genès de L'Algérie Algérienne..., op.cit. p511

[3] عيسى كشيدة، مرجع سابق، ص 64

[4] Philippe Gaillard, L’alliance La Guerre d'Algérie Du Général Bellounis (1957.1958), Ed L'harmattan, Paris, 2009, p21.

[5] الغالي الغربي، فرنسا والثورة الجزائرية 1958.1954، دراسة في السياسات والممارسات، غرناطة للنشر، الجزائر، 2009، ص 78.

[6] شيخ بوشيخي، مرجع سابق، ص 258

[7] Mohamed Teguia, L'Algérie En Guerre, Office Des Publication Universitaires, Alger,1988, P 91.

بدونه فكان تأسيس اللجنة لتحل محل المنظمة،[1] بدليل الدعم المالي والإعلامي الذي حظيت به اللجنة من طرف لحول[2] وهو ما يدفعنا إلى أن نتساءل عن حقيقة دور المركزيين فيها؟

قبل الإجابة يجب القول: بأن اللجنة الثورية سعت في البداية إلى إعادة توحيد الحزب وإشراك الجميع سواء قيادة أو مناضلين في مشروع الثورة،[3] وتعبيرا عن ذلك تم إصدار صحيفة الوطني (Le Patriote)[4] التي أعلنتها صراحة: "إن الموقف الذي ينبغي عليكم أن تتبنوه معنا يتمثل في عقد مؤتمر ذي سيادة يجعل من حزبنا أداة ثورية حقيقية تعجل بتحطيم الاستعمار الفرنسي الغاشم بالتنسيق مع إخواننا في تونس والمغرب الأقصى"[5].

أصرت إلى جانب ذلك اللجنة الثورية على الذهاب إلى الكفاح المسلح، بشروطه المتمثلة في البدء في الاستعدادات وتحديد موعدا لذلك،[6] وعلى العكس من ذلك ذكر رابح بلعيد أن جاك شوفالي(Jacque Chevallier) والعقيد شون(Schoen) كانا على علم بلقاء الراشيدية (المدرسة التي تم فيها اللقاء الأول بين أعضاء اللجنة)، وأنهما تركاها عمدا تستمر في عملها لكي تدمر الحزب[7] رغم أن الهدف المعلن هو ذلك الذي ذكره بوضياف: "إعادة لم شمل الحزب وإنهاء الأزمة" [8] لكن هل هناك أهداف أخرى لم يتم البوح بها ؟ والجواب على هذا السؤال يتطلب البحث بشكل أعمق في الموضوع خاصة إذا علمنا أن صراعا أخر فتح بين مصالي وبوضياف بعد تأسيس اللجنة، فما دور بوضياف ولحول في ذلك؟

إن تقرب المركزيين من الثوريين عبر اللجنة الثورية وتمويلها من طرف حسين لحول الذي خُصص له عمودا بصحيفتها "الوطني" كان هدفهم من ذلك إبعاد تهمة الإصلاحية التي ألصقها بهم مصالي، هذه التهمة قد تُفضي إلى تخلي القاعدة النضالية عنهم، أما فيما يخص الثوريين فحسب بوضياف فان داخلي المدعو "سي بشير" هو من عرض عليه التحالف بين عناصر المنظمة الخاصة والأعضاء المداومين في

---

[1] محمد مشاطي، مرجع سابق، ص 63

[2] عبد النور خيثر، مرجع سابق، ص ص 82.81

[3] Charles Robert Ageron, Genès de L'Algérie Algérienne,... op.cit. p 511

[4] Jacques Jurquet, La Révolution National...op.cit. p 367.

[5] ابراهيم لونيسي، الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني خلال الثورة التحريرية،1962.1954، دار هومة الجزائر،2015، ص 9

[6] Mohamed Harbi, Gilbert Meynier, Le FLN Documents et Histoire (1954.1962), Ed, Casbah Alger,2004, p30

[7] رابح بلعيد، مرجع سابق، ص188

[8] Jacques Jurquet, op.cit. p 367

الحزب بهدف المحافظة على وحدة القاعدة النضالية ويقول عيسى كشيدة إنه لم يكن متحمس للموضوع لكن بوضياف رد عليه بأنها الوسيلة الوحيدة للاستحواذ على القاعدة[1].

بمثل هذه الشهادات يكون الهدف الحقيقي لبوضياف منذ تأسيس اللجنة الثورية كان يتمثل في إعادة توحيد الحزب، واختيار قيادة ثورية لمباشرة العمل المسلح بعد تحييد القاعدة النضالية في صراع المركزيين والمصاليين[2] لذلك يبدو تحالف الثوريين والمركزيين (اللجنة الثورية) ظرفيا لأنه لم يستمر سوى ثلاثة أشهر فقط [3].

كانت بقية العناصر الثورية هي الأخرى رافضة لتشكيل اللجنة بمعية أعضاء مركزيين مما دفع بالعربي بن مهيدي إلى شرح هذه القضية والدفاع عن بوضياف بقوله: "هذا المكسب المحقق لا يعطي ثماره خارج هياكل الحزب لهذا السبب علينا أن نتغلغل داخل الهياكل لشرح وتحليل موقفنا كحياديين فنحن نفتقد للوسائل المادية والمالية ولا تتوفر علي تجهيزات ولا على مقرات ومن الضروري التغلغل في عمق المنظمة من أجل تجذير أفكارنا في أوساط القاعدة وهناك أيضا عمل تحسيسي وتحريضي يجب القيام به"، وقد اقتنع الحاضرون بما قاله بن مهيدي وفعلا تم استغلال إمكانات الحزب في إصدار جريدة الوطني التي نشرت أفكار المحايدين واقتنعت غالبية المناضلين الذين أيدوا اللجنة الثورية في البداية على أنها أصبحت تمثل جناحا ثالثا يشق طريقه نحو العمل المسلح[4].

حول الموضوع ذاته قال بوضياف في مقابلة مع صحيفة لوموند (Le Monde) بتاريخ 2 نوفمبر1962: "حين تأسست اللجنة الثورية للوحدة والعمل في مارس1954 لم يكن الأمر يتعلق بتأسيس اتجاه سياسي جديد بل استحوذت على أذهاننا فكرة واحدة وهي ضرورة بذل أقصى ما نستطيع للحفاظ على وحدة حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية وتخليصه من البيروقراطية وحالة الضعف التي آل إليها..." وفيما يخص وجود بعض المركزيين في اللجنة والهدف من ذلك قال:" لم يكن في مقدورنا أن

---

[1] عيسى كشيدة، مرجع سابق، ص17.

[2] Mahfoud Kaddache, Djilali Sari ,L'Algérie Pérennité Et Résistances (1830.1962), Ed, Office Publications Universitaires, Alger ;2009, p122

[3] محمد عباس، نصر بلا ثمن، مرجع سابق، ص 56

[4] عيسى كشيدة، مرجع سابق، ص ص 66.64.

نحبط بمفردنا ديكتاتورية مصالي بل كان لزاما علينا أن نستعين ببعض المركزيين لأنهم هم الذين يتحكمون في الواقع في الأعضاء المداومين في المنظمة الخاصة"[1].

من هنا توحدت جهود لحول وبوضياف لعقد مؤتمر جامع، يحقق هدف المركزيين في الحد من طموحات وصلاحيات مصالي الحاج، وهدف قدماء المنظمة الخاصة في تجسيد مشروعهم المسلح،[2] لكن هذا يدفعنا إلى التساؤل حول ما إذا كانت اللجنة الثورية فعلا محايدة؟ وهل نجحت أم فشلت في مهمتها؟

مما سبق لا يمكننا الجزم بحياد اللجنة الثورية ذلك أن طريقة تشكيلها وأهدافها المتناقضة حولتها إلى حلقة رئيسية في الصراع بين المصاليين والمركزيين ورغم أن وجودها قد أدى إلى إيضاح العملية الثورية لكن في الوقت نفسه ظلت الكثير من جوانبها غامضة ومجهولة[3] بسبب عدم التطابق في أهدافها فالظاهر فيها تمثل في دعوة المناضلين لالتزام الحياد إزاء صراع الطرفين والسعي لفرض فكرة عقد مؤتمر وحدوي لإنقاذ الحزب من التصدع وتمكينه من أداء دوره الطلائعي،[4] أما الخفي منها فقد تنازع فيها بوضياف ولحول القاعدة النضالية فالأول أراد تهيئتها للثورة والثاني يريد إبعادها عن مصالي،[5] وهذا باعتراف بوضياف الذي قال: "إن وجود المركزيين في اللجنة الثورية للوحدة والعمل لم يكن له أي هدف آخر سوى عرقلة المذهب المصالي تحت غطاء الحياد"[6].

إن ما يؤكد تطور موقف الثوريين هو ذلك الحوار الذي أجراه المؤرخ بتريك إفينو مع رابح بيطاط بتاريخ 12جويلية 1988 فقد ذكر له هذا الأخير أن تركيبة اللجنة الثورية تكونت من مجموعة كبيرة من المحايدين بالإضافة إلى عناصر من اللجنة المركزية وكان الهدف المسطر هو التقريب وجهات النظر بين الطرفين المتصارعين، وأن أعضاء اللجنة من الموالين للمركزيين حاولوا مرارا وتكرارا إقناع المحايدين بوجهة نظرهم لكن دون جدوى.

يضيف بيطاط أنه نتيجة للنوايا السيئة والأفكار الهدامة التي كانت تطرح في الحوارات والنقاشات التي تمت فقد انصبت جهود المحايدين في ضرورة الاستقلال بتنظيم جديد يتولى تفجير الثورة، هذا

---

[1] بن يوسف بن خدة، مرجع سابق، ص 582

[2] محمد حربي، جبهة التحرير الوطني، الأسطورة والواقع، مرجع سابق، ص90

[3] عيسى كشيدة، مرجع سابق، ص16

[4] بن يوسف بن خدة، مرجع سابق، ص335

[5] صالح فركوس، تاريخ الجزائر من ما قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال، دار العلوم، عنابة ،2005، ص 352

[6] رابح بلعيد، مرجع سابق، ص186.

التنظيم الذي يجب أن يعمل على لم شمل كل المناضلين دون إقصاء لأي طرف لأن في ذلك دعم قوي للمشروع الثوري الذي لم تكن الإمكانات المادية والبشرية متاحة لتجسيده فتم التوجه للقاعدة النضالية لتعويض ذلك النقص[1].

لقد كادت اللجنة الثورية في خضم هذا التجاذب أن تغرق في مستنقع الصراع، حيث سعى بوضياف للتقرب من المركزين نتيجة الاعتداءات التي تعرض لها من المصاليين سواء في فرنسا أو الجزائر حسب ما صرح به أحمد مهساس، أما المركزيون فقد حاولوا احتواء اللجنة مستغلين العداء الذي كان يكنه بوضياف لمصالي، وأمام خطورة الوضع الذي قد يعمق حالة الشقاق وبضغط من عناصر المنظمة الخاصة أمثال العربي بن مهيدي وديدوش مراد ومهساس رأي كل من محمد بوضياف ومصطفى بن بوالعيد ضرورة تصحيح مسار اللجنة من خلال إبعاد المركزيين عنها والقيام بخطوات عملية في اتجاه التحضير للثورة[2] وبذلك فشلت ولم تعد تحمل الهدف المتمثل في إنهاء أزمة الحزب التي استفحلت وطال أمدها،[3] وفي الوقت نفسه نجحت في أن أصبحت تحمل مشروعا بطموحات ثورية أرادت من خلاله مجابهة عنف الاستعمار بعنف الثورة[4].

لقد علق عمار أوزقان[5] (Le Meilleur Combat) قائلا:" إن اللجنة الثورية للوحدة والعمل...لم تبق انعكاسا لأي اتجاه أو لأي حزب أو لأي وطنية خاصة، ولكنها تعد المترجم الحقيقي للوطنية المتجذرة التي تتماشى مع روح المجتمع كله"[6] وهذا دليل على أنها تمتعت بعد التخلص من المركزيين باستقلالية كاملة في اتخاذ قرار الانتقال للعمل المسلح والتعجيل بالثورة رغم الضغوطات التي مارسها، حسين لحول الذي كان مع قضية التأجيل لضمان مشاركة أوسع وتحضير أفضل فتحولت اللجنة الثورية من وسيلة

---

[1] بتريك إفينو، جون بلانشايس، مرجع سابق، ص176

[2] ابراهيم لونيسي، الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني خلال الثورة التحريرية، مرجع سابق، ص ص 13.11

[3] محمد العربي الزبيري وآخرون، كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية 1962.1954، سلسلة المشاريع الوطنية للبحث منشورات المركز الوطني للبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954، الجزائر،2007، ص23

[4] عثماني مسعود، مرجع سابق، ص ص34.33.

[5] عمر أوزقان: من مواليد 1918 بالجزائر العاصمة، عمل في بريد الجزائر وهناك أنشأ فرع نقابي وفي 1930 أنظم إلى الشبيبة الشيوعية حيث أسس نشرية سرية أسماها "عين البريد والمواصلات"L'oeil de PPT، وفي 1934 أصبح كاتبا لفرع الحزب الشيوعي بالعاصمة ثم تولى رئاسة تحرير صحيفة "الكفاح الاجتماعي" La Lutte Social وفي 1936 أنتخب عضوا في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الفرنسي ثم أمين عام الحزب الشيوعي الجزائري، أنظم للثورة في 1955 وهو من حرر وثيقة الصومام1956، دخل السجن وبعد الاستقلال عين وزيرا للفلاحة، عرف بعدائه الشديد لمصالي الحاج أنظر: رشيد بن يوب، مرجع سابق، ص 109 وأيضا: , Benjamin Stora Dictionnaire…, op.cit,pp349.350

[6] عبد المجيد عمراني، جون بول سارتر والثورة الجزائرية، مكتبة مدبولي، الجزائر، د ت، ص 42

إصلاحية إلى أداة ثورية[1] أحيت مشروع المنظمة الخاصة من جديد بل وأصبحت امتدادا لها،[2] لكن إذا كان الثوريون قد تخلصوا من المركزيين وأنقذوا مشروعهم الثوري فكيف هو الحال مع المصاليين؟

2-1-: العلاقة مع المصاليين عداء فاضح

منذ تأسيسها دخلت اللجنة الثورية في صراع مع المصاليين فالأعداد الستة من صحيفتها "الوطني" حملت هجوما عنيفا على مصالي الحاج ونقدا صارخا لفكرة عبادة الشخصية فتحولت بذلك بحسب بعض الكتابات إلى خصم ثالث مال للمركزيين ضد المصاليين[3] ونتيجة لذلك نشب خلاف بين بوضياف من جهة ومهساس وبن بلة من جهة ثانية حول توجه اللجنة المنحاز للمركزيين والمعادي لرئيس الحزب ولسان حالها (الصحيفة) يدل على ذلك وكان المأمول والمتفق عليه بينها التزام أقصى درجات الحياد[4].

لعل هذا ما عزز حكم المصاليين الرافض لعمل اللجنة الثورية هو التوقيت الذي ظهرت فيه اللجنة (23مارس 1954) أي أسبوع بعد تشكيل مصالي الحاج لما أطلق عليه "لجنة الإنقاذ العام"(11مارس)[5] وخمسة أيام بعد تفويض المركزيين رئيس الحزب لعقد المؤتمر(28 مارس)[6] لأنهم كانوا في هذا التوقيت عاجزين عن مواجهة ضغط مصالي عليهم بعد استمالته للقاعدة فتنازلوا له وأعطوه مبلغا من المال[7].

على هذا الأساس يبدو موقف مصالي الرافض للجنة الثورية هذا ما يبرره وبخاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار استغلال لحول لمنبر صحيفتها لمهاجمته فضلا عن وجود عنصرين مركزيين فيها (داخلي وبوشبوبة)، لذلك اعتبرها مناورة ضده وحتى بوضياف لم ينف هذه التهمة أو الشبهة فحسب تقديره لم يكن من الممكن في ذلك الوقت التصريح بحقيقة وجود اللجنة والمتمثل في الدفع من خلالها نحو العمل المسلح لسببين مهمين السبب الأول كسبهم للمركزيين ولو مؤقتا بعد أن خسروا المصاليين والسبب الثاني

---

[1] بن يوسف بن خدة، مرجع سابق، ص343

[2] عيسى كشيدة مرجع سابق، ص17

[3] Charles Robert Ageron, Genès de L'Algérie Algérienne,... op.cit. 511

[4] Daho Djerbal, L'organisation Spécial De La Fédération De France Du FLN (histoire de la Lutte armée du FLN en France 1956.1962), Ed, Chiheb, Alger ,2012, pp27.

[5] عبد النور خيثر، مرجع سابق، ص 88

[6] محمد حربي، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، مرجع سابق، ص58

[7] Mohamed Boudiaf : La préparation du premier Novembre1954, avec l'aide : Aissa Boudiaf, Dar Noaman, Ed, Alger,2011, p 47.48

الاستفادة قدر المستطاع من إمكانات الحزب المختلفة لتحقيق هدفهم، وبذلك يعتبر عداء مصالي للجنة الثورية منطقيا لأنه نابع من تخوفه من أن يؤدي ذلك لترجيح كفة المركزيين عليه[1].

عندما تفطن المصاليون للتحضيرات التي يقوم بها الثوريون استعدادا للثورة حاولوا في البداية استمالة بوضياف وجماعته، فبعثوا إليهم بوسطاء لاحتوائهم والقبول بالدخول تحت عباءة "الزعيم" ولما باءت محاولتهم بالفشل لجؤوا إلى استعمال العنف مع من كان يطلق عليهم سياسيا بالمحايدين، حين وقع أخطر اعتداء على بوضياف ورابح بيطاط وكشيدة ومراد بوقشورة[2] في شارع الديوان (Rue du divant) قرب جامع كتشاوة بالجزائر العاصمة من طرف فرقة فدائية مصالية يقودها المدعو" باسطا أرزقي"[3] وكانت الإصابات متفاوتة ما بين بسيطة وبالغة بفعل العصي التي استعملت ضدهم، فبوضياف كانت إصابته خفيفة لاحتمائه بكراس وطاولات المقهى ورابح بيطاط أصيب في صدره وكشيدة أغمي عليه، مبررهم في ذلك أن المعتدى عليهم سرقوا آلة طباعة من الحزب وقد علق هذا الأخير على ذلك بقوله: " وكأن كل ميراث حزب الشعب وحركة الانتصار هي ملك للجناح المصالي وحده"[4].

حسب اعتقاد كشيدة فإن مبرر الاعتداء واه وأن ما حدث ما هو إلا جزء من حملة عدوانية بدليل ما كتبه مولاي مرباح الممثل الشخصي لمصالي في رسالته المؤرخة بتاريخ 10ماي 1954 والتي جاء فيها: "البارحة فقط قام مناضلون من القصبة في حركة عفوية بمهاجمة بعض أنصار القياديين الذين يشتبه في أنهم أصحاب الجريدة التي تكلمنا عنها(الوطني) ولقد تلقوا على ما يبدوا درسا لن ينسوه ... فقد أخذ إسماعيل(أحد الأسماء المستعارة لبوضياف) ما يستحق...لكن المعركة لم تنته بعد حسب ما بلغني والمهم أنها صنعت الحدث هنا..."، وأمام هذا الاعتداء جاء الرد سريعا وعنيفا من طرف بوشبوبة الذي قاد فرقة

---

[1] ابراهيم لونيسي، الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني خلال الثورة التحريرية، مرجع سابق، ص 12.

[2] مراد بوقشورة: من مواليد 1922، ناضل في الكشافة الإسلامية منذ 1942،التحق بحزب الشعب 1944 ثم بالمنظمة الخاصة 1947 وتولى من خلالها منصبا قياديا، كما أنظم إلى اللجنة الثورية للوحدة والعمل في مارس 1954 وجعل من بيته مقرا لاجتماعاتها وكذا اجتماعات مجموعة 22 وبعد الفاتح من نوفمبر ألقي عليه القبض وبخروجه من السجن استأنف نشاطه الثوري ،حيث شارك في معركة الجزائر1957 وساهم في إعادة هيكلة الولاية الرابعة وبعد الاستقلال اعتزل العمل السياسي إلى حين وفاته في 15أكتوبر1991، للمزيد أنظر: عيسى كشيدة، مرجع سابق، ص ص 193.189.

[3] باسطا أرزقي: ولد بالعاصمة، أنظم مبكرا لحزب الشعب ثم حركة الانتصار، إنحاز إلى مصالي في أزمة الحزب 1953 وعين في مؤتمر هورنو عضو المجلس الوطني للثورة (C.N.R)، سافر إلى القاهرة مع مزعنة للدفاع عن المصالية لكن محمد خيضر استماله فأنظم للثورة بعد اندلاعها، أنظر:Benjamin Stora, , Dictionnaire…, op.cit,p.310

[4] عيسى كشيدة، مرجع سابق، ص 77.

كومندوس بأعضاء من المنظمة الخاصة وهاجم المصاليين في مقر حزب حركة الانتصار بساحة شارتر(عمار القامة حاليا)[1].

منذ حادثة الاعتداء على محمد بوضياف ورفاقه غيرت اللجنة الثورية للوحدة والعمل من طابعها السلمي التصالحي وأصبحت أكثر راديكالية، فقد توجه هذا الأخير إلى تجميع قدماء المنظمة الخاصة وهم على التوالي رابح بيطاط والعربي بن مهيدي وديدوش مراد وزيغود يوسف ومصطفى بن بوالعيد وبن عبد المالك رمضان وعبد الحفيظ بوصوف[2] وبشير شيحاني[3] ولخضر بن طوبال ومصطفى بن عودة إلى جانب أعضاء الوفد الخارجي[4] وقد ساعدهم في ذلك احتدام الصراع بين المصاليين والمركزيين الذي صب في مصلحتهم بأن أصبحوا أكثر تلاحما وتحولوا من محايدين يسعون إلى إصلاح ذات البين إلى ثوريين يريدون مباشرة العمل المسلح[5].

وجهت اللجنة الثورية بعد ذلك نداء للمناضلين جاء فيه أن:" الخلاف الذي نشأ مع مصالي أحدث تشوشا كبيرا بين جميع المناضلين، فقد وجدنا المناضل تتقاذفه قوتان ناحية مصالي الذي قضي كل حياته في الحركة وناحية الإدارة التي تتركب من رجال أعطوا الحجج على مقدار تضحيتهم وإخلاصهم...فمصالي والإدارة كلاهما لا يقدران على التخلص من الانتقاد...حينئذ فواجب المناضل إذا أراد المحافظة على وحدة حركته، لا يتشيع لأية كتلة... فمسئوليتنا كبيرة أمام الأمة وأمام الحركة، فلنكن جديرين بهذه المسئولية فنسهر على وحدة الحركة التي هي أول شرط لقوتنا، فشعبنا يتألم منتظرا منا شيئا آخر غير النزاع

---

[1] عيسى كشيدة، مرجع سابق، ص 78

[2] عبد الحفيظ بوصوف: ولد في 1926 بميلة، ناضل في صفوف حزب الشعب وحركة الانتصار، كما كان عضو في اللجنة الثورية 1954وبتفجيرالثورة شغل منصب نائب للعربي بن مهيدي على منطقة وهران، قائد للولاية الخامسة 1956 برتبة عقيد، عضو المجلس الوطني للثورة (C.N.R.A) ثم وزير الاتصالات العامة في الحكومة المؤقتة 1958 وبعدها وزيرا للتسليح، ينسب له تأسيس جهاز المخابرات والاستعلامات خلال الثورة وبعد الاستقلال اعتزل العمل السياسي والإداري، توفي في 1982، أنظر: آسيا تميم، مرجع سابق، ص 52، ورشيد بن يوب، مرجع سابق، ص 134

[3] بشير شيحاني: من مواليد 1929 بالخروب قسنطينة، التحق بحركة الانتصار في 1946 حيث كان مسؤول القسمة ثم الدائرة بالخروب عام 1952 وقد حضر مؤتمر المركزيين بالعاصمة (اوت1954) وأثناء تفجير الثورة كان نائبا لبن بوالعيد في الأوراس، أغتيل في ظروف غامضة، للمزيد انظر: عاشور شرفي، مرجع سابق، ص ص 213.212 وحول حادثة الاغتيال أنظر: محمد العربي مداسي، مغربلوا الرمال، (الاوراس النمامشة 1959.1954)، تر، صلاح الدين الأخضري الأكاديمية الجزائرية لتبادل الوثائق والمصادر التاريخية، الجزائر، ص ص 162.150

[4] بن يوسف بن خدة، جذور أول نوفمبر1954، ص 338

[5] عيسى كشيدة مرجع سابق، ص17.

الداخلي"،[1] هذا الكلام والذي يوحي بصراع أجيال لخصه أيضا فرحات عباس بقوله: "النزاع الذي تمخض عن اللجنة الثورية ما هو إلا نزاع بين التقليد والتجديد نزاع قام بين وطنية الشعارات والكلام العقيم ووطنية العمل السريع والناجع"[2].

إذا أمكن لنا تقييم مسيرة اللجنة الثورية القصيرة والحافلة في الوقت نفسه بالأحداث فلم تنشأ في البداية كطرف ثالث إلى جانب طرفي الصراع المتنازعين على السلطة إنما انبثقت كهيكل تابع لحركة الانتصار مهمته تحقيق الوحدة من جديد وحل الأزمة،[3] لكن اعترضتها الكثير من المشاكل أولا مع المركزيين الذين أرادوها على مقاسهم وثانيا مع المصاليين الرافضين لوجودها، ما أدى إلى تفككها في نهاية المطاف بعد الخلاف الذي وقع بين محمد بوضياف وبشير داخلي شهر ماي 1954 على خلفية اكتشاف هذا الأخير لشبكة كانت تنشط داخلها بإيعاز من أعضاء المنظمة الخاصة ما أدى به إلى اعتبار أن اللجنة قد حادت عن هدفها وعندما استفسر كشيدة بوضياف عن إمكانية إيجاد حل لهذا المشكل رد هذا الأخير عليه بالقول:" لا توجد أدنى إمكانية علينا التفكير في صيغة أخرى".

عُوضت فعلا اللجنة الثورية بمجموعة 22 التي التقى أعضاؤها في شهر جوان 1954 لإيجاد أرضية للعمل الثوري المشترك، وقبل ذلك جرى الاتصال بوفد القاهرة وأخطرت المجموعة في لقائها بأن الوفد على أتم الاستعداد لتقديم يد المساعدة حسب ما أورده محمد بوشعيب، ليتم حل اللجنة في 1954/7/20[4] وبهذا تبلورت فكرة العمل الثوري الذي أصبح تجسيدها قاب قوسين بالنسبة للتيار الثوري[5] وهذا في الوقت الذي استفحلت فيه الأزمة ودفع انشقاق الحزب بكل طرف إلى عقد مؤتمره[6].

---

[1] عبد الرحمن بن ابراهيم بن العقون، الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر1945.1954، ج3، ط 3 منشورات السائحي، الجزائر،2010، ص50.

[2] فرحات عباس، ليل الاستعمار، مرجع سابق، ص 162.

[3] الأمين شريط، مرجع سابق، ص ص 83.82.

[4] عامر رخلية، مرجع سابق، ص157.

[5] محمد حربي، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، مرجع سابق، ص63.

[6] عبد الحفيظ أمقران الحسيني، مذكرات من مسيرة النضال والجهاد، دار الأمة، الجزائر،2010، ص 34.

2- مجموعة الاثنين والعشرين (22) مصالي الغائب الحاضر

ظهرت مجموعة الاثنين والعشرين (22) في 3 جوان 1954 كبديل عن اللجنة الثورية[1] بعد فشل هذه الأخيرة في تحقيق أهدافها واشتداد أزمة حركة الانتصار،[2] ويعود الفضل لبوضياف رفقة بن بوالعيد وبن مهيدي وديدوش وبيطاط في تجميع شخصيات المجموعة والتي تعتبر في حد ذاتها خطوة جريئة وخطيرة لأنها شكلت رهانا حقيقيا لمباشرة العمل المسلح، ومن أجل تحقيق ذلك بادر بوضياف بالعديد من الاجتماعات تمهيدا للقاء المجموعة المزمع عقده وإنجاحه مهما كانت الظروف[3].

لقد سعى قدماء المنظمة الخاصة إلى العمل بعيدا عن طرفي الصراع اللذين تسببا في أزمة حركة الانتصار التي أصابت المشروع الوطني بالشلل[4] ورأوا في ذلك فرصة لتحقيق هدفين أساسيين: الهدف الأول هو التخلص من سيطرة القيادات الكلاسيكية والهدف الثاني يتمثل في إعادة توحيد القوى الثورية للبدء الفوري في العمل المسلح، [5]على أن النجاح في هذه المهمة متوقف بالنسبة لهم عند الإجابة على التساؤل التالي: هل يجب الشروع في العمل المسلح مباشرة ؟ أم يمكن تأجيله إلى ظرف موات[6]؟

بعد أن ارتسمت محاور الاستراتيجية المستقبلية للنضال في ذهن بوضياف ومن معه والتي اعتبرها بن طوبال في غاية الأهمية من أجل عدم فقدان ثقة المناضلين كما فقدها المصاليون والمركزيون[7] ويبدوا أن أصحاب المبادرة أرادوا توحيد العمل مع بقية الرفقاء ولأن معظمهم كان في السجن أو مبعد وقع الاختيار علي الشخصيات التالية: سويداني بوجمعة زيغود يوسف، عمار بن عودة، بن عبد المالك رمضان، عبدالحفيظ بوصوف، مشاطي محمد بوعلي سعيد[8]، سليمان ملاح[9]، باجي مختار[10]، بوعجاج

---

[1] Philippe Gaillard, op.cit. p 21

[2] Jacques Jurquet, op cit, p 67

[3] نفيسة بن دويدة، ميلاد جبهة التحرير الوطني 1954 إشكالات الراهن وتحديات المأمول، مجلة الناصرية للدراسات الاجتماعية والتاريخية، جامعة معسكر، مج8، ع1، جوان2017، ص105

[4] Ferhat Abbas, L'indépendance Confisquée, Ed, Flammarion, Paris, 1984, p29

[5] محمد عباس، نصر بلا ثمن، مرجع سابق، ص 56

[6] صادقي مخلوف، وقفة تذكير بتاريخ ثورة التحرير، ط1، مطبعة الرويغي الاغواط ،2012، ص8.

[7] حزب جبهة التحرير الوطني، الطريق إلى نوفمبر ...، مج،1، ج3، مرجع سابق، ص 41

[8] بوعلي سعيد: الملقب (لموطا) من مواليد قسنطينة، إنخرط في حزب الشعب 1945 وفي أزمة حركة الانتصار اختار الانضمام للجنة الثورية ثم مجموعة 22، لم يشارك في العمليات الأولى للثورة، ألقي عليه القبض ثم أطلق سراحه ليستشهد في إحدى معارك جيش التحرير الوطني، أنظر:Stora Benjamin, Dictionnaire…op.cit. p p 325.326

[9] سليمان ملاح: ولد بقسنطينة، ناضل في حزب الشعب وحركة الانتصار، لتحق بمجموعة 22 وأستشهد بعد اندلاع الثورة، أنظر: Benjamin Stora , Dictionnaire…, op.cit. p 331وبشير ملاح، مرجع سابق، ص 516

[10] باجي مختار: ولد في 1919 بعنابة، من قيادات المنظمة الخاصة 1947 ثم اللجنة الثورية 1954 ومجموعة 22 وأحد قادة المنطقة الثانية، أستشهد في 1954/11/19، أنظر عاشور شرقي، مرجع سابق، ص ص 58.57

زبير[1]، مرزوقي محمد[2] عثمان بلوزداد[3]، دريش الياس[4]، العمودي عبدالقادر[5]، حباشي عبد السلام، بلحاج بوشعيب ولخضر بن طوبال بالإضافة إلى محمد بوضياف، مصطفى بن بوالعيد، العربي بن مهيدي ديدوش مراد، رابح بيطاط [6]ومعظمهم من المنظمة الخاصة[7].

جرى اللقاء في كلوصالمبي (Clos Salembier) حي المدنية حاليا[8] في 24 جوان 1954 في منزل المناضل الياس دريش وهذا رفضا لحالة الجمود التي طبعت الحياة السياسية،[9] أين ترأس الجلسة مصطفى بين بوالعيد بحضور أعضاء المجموعة وغاب عن الاجتماع ممثلوا منطقة القبائل[10] وقد تأسف بوضياف في الكلمة التي تناولها على هذا الغياب وحسب ما ذكر فإنهم ما زالوا تحت سيطرة المصاليين،[11] وهذا ما ذهب إليه أيضا بيطاط لكن عمار بن عودة فند بعد ذلك هذا الادعاء وقال لو أن المنطقة كانت مصالية لما كان ثوار جرجرة مع جبهة التحرير لاحقا؛ ومن المرجح أن يكون سبب هذا التأخر من قادة القبائل هو انتظار إعلان مصالي للثورة ولما خاب ظنهم التحقوا بالمجموعة[12].

اختلف المؤرخون حول تاريخ لقاء المجموعة بين من يرجح شهر جوان ومن يؤكد على شهر جويلية وهذا نظرا لاختلاف شهادة السياسيين ممن صنعوا الحدث أو عايشوه، حيث فند رابح بلعيد تاريخ بداية جوان الذي أورده بوضياف مستشهدا بكلام المؤرخ إيف كوريه (Yves Corriere) الذي قال:" أؤكد مرة أخرى تاريخ 25 جويلية 1954 ذلك أنه وبناء على بعض التقارير الناقصة أو غير الكافية هناك من ذكر

---

[1] بوعجاج الزبير: من مواليد المدية، ناضل في حزب الشعب، التحق باللجنة الثورية ثم مجموعة 22 شارك في اندلاع الثورة وسجن على إثرها إلى غاية الاستقلال، واصل نشاطه السياسي بعد ذلك، أنظر: عاشور شرقي، مرجع سابق، ص94

[2] مرزوق محمد: ولد في حي بلكور بالعاصمة 1926، ناضل في حزب الشعب وحركة الانتصار، عضو في مجموعة 22، أعتقل على خلفية العملية التي استهدف بها الإذاعة الفرنسية بالعاصمة ليلة تفجير الثورة بعد الاستقلال أنتخب عضو في اللجنة المركزية لجبهة التحرير الوطني، أنظر:Benjamin Stora, Dictionnaire…, op.cit. p 331

[3] عثمان بلوزداد: ولد بالعاصمة في 1929 من قيادات المنظمة الخاصة 1947، عضو مجموعة 22، أحد مفجري الثورة أعتقل في 1954/11/7 وبعد الاستقلال لم يمارس أي نشاط سياسي، أنظر عاشور شرقي، مرجع سابق، ص 64

[4] دريش الياس: من مواليد حي المدنية (صالومبي) بالعاصمة ناضل في حزب الشعب، حركة الانتصار وفي مجموعة 22، خصص منزله لاجتماعات قادة الثورة، أنظر: Benjamin Stora, , Dictionnaire… op.cit. p 328

[5] لعمودي عبد القادر: من مواليد قسنطينة ناضل في حزب الشعب وحركة الانتصار وبعد أزمة 1953 إنظم إلى مجموعة 22 ممثلا عن قسنطينة لكنه لم يكن من مفجري الثورة، أنظر: Benjamin Stora, Dictionnaire…, op.cit. p 330

[6] مبرور سليمان، مرجع سابق ص 46

[7] صادقي مخلوف، مرجع السابق، ص 8.

[8] عبد الحفيظ أمقران الحسيني، مرجع سابق، ص35

[9] عثماني مسعود، مرجع سابق، ص 34

[10] Farhet Abbas, Autopsie D'une Guerre L'aurore, op.cit. p51

[11] عيسى كشيدة، مرجع سابق، ص 72

[12] بن يوسف بن خدة، مرجع سابق، ص339

أن اللقاء تم في 10جويلية في عمارة بحي أول ماي دون أن يذكروا الأشخاص الذين اشتركوا في هذا الاجتماع الهام وتعتبر تقارير الاستعلامات العامة هي مصدر هذه الأخطاء"[1] ويعد هذا اتهاما صريحا للسلطات الاستعمارية أكثر منه تفنيدا لما ذكره بوضياف.

فيما يخص جدول الأعمال تمت مناقشة المسائل التالية : تقييم نشاط المنظمة الخاصة وأزمة الحزب بأسبابها العميقة وموقف أعضاء اللجنة الثورية من منها وأخيرا الوضع السياسي في الجارتين تونس والمغرب الأقصى بحيث انتهى تقرير مصطفى بن بوالعيد إلى ما يلي" نحن قدماء المنظمة الخاصة يجب علينا اليوم أن نقرر من أجل المستقبل" كما خلص إلى ضرورة التعجيل بالثورة لأن الاستعدادات في الأوراس متقدمة أما تقرير ديدوش فجاء فيه: "إن الشعب أشبه بعصف يابس لا ينتظر سوى النار ليشتعل، يجب إلقاء عود الثقاب أيها الإخوة"[2] وعلى الرغم من الاتفاق على مسألة العمل المسلح إلا أن هناك من أبدى التحفظ من التعجيل به[3].

لقد حسم سويداني الخلاف بقوله: "هل نحن ثوريون؟ نعم أم لا؟ ماذا ننتظر إذا كنا صادقين مع أنفسنا" [4] ولكي يزيل بن مهيدي أي تخوف قال: "أعلنوا الثورة وألقوا بها للشارع فسوف يتبناها عشرة ملايين جزائري" وبذلك حسم اللقاء بقرار تفجير الثورة[5] وهذا بموجب ما نصت عليه لائحة الاجتماع التي جاء فيها: " إن اندلاع الثورة المسلحة هو الوسيلة الوحيدة لتجاوز الصراعات الداخلية وتحرير الجزائر" فكان هذا القرار أول خطوة باتجاه العمل المسلح والمرجعية المؤسسة لجبهة التحرير الوطني[6] التي شكل بالنسبة لها لقاء جوان مؤتمرها التأسيسي، ومجموعة 22 جمعيتها التأسيسية[7].

في اللقاء نفسه تم انتخاب منسق المجموعة وبعد فرز الأصوات أبلغ بن بوالعيد بوضياف بأنه هو من فاز بالمنصب، وبدوره قام هذا الأخير وفي سرية تامة باختيار مساعديه الذين عرفوا بمجموعة الخمسة[8] وهم بن بولعيد وبن مهيدي وديدوش وبيطاط أوكلت لهم مهمة تحديد موعد تفجير الثورة،[9]

[1] رابح بلعيد، مرجع سابق، ص203.

[2] محمد العربي زبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، مرجع سابق، ص 60

[3] نفيسة بن دويدة، مرجع سابق، ص107

[4] محمد الطيب العلوي، مرجع سابق، ص301

[5] ابراهيم لونيسي، الصراع السياسي داخل جبهة التحرير ...، مرجع سابق، ص ص 15.14

[6] نفيسة بن دويدة، مرجع سابق، ص 104

[7] سعاد يمينة شبوط، مرجع سابق، ص55

[8] عيسى كشيدة، مرجع سابق، ص73

[9] عبد الحفيظ أمقران الحسيني، مرجع سابق، ص35.

وبخصوص اختيار بوضياف يري حربي أن الذي وقع ليس انتخابا بل تعيين لها وفق مبدأ الانتقاء والتزكية مثلما كان معمولا به في حزب الشعب وحركة الانتصار ثم أورد الاختلاف في الروايات بهذا الخصوص فمشاطي قال إن الاختيار كان محصورا بين بن بوالعيد وبوضياف وقد تم اختيار هذا الأخير، أما بوضياف فيرى أن الحاضرين طالبوا باختيار شخص واحد وقع عليه هو ومهمة بن بوالعيد كانت فرز الأصوات فقط، ويعتبر العقيد الطاهر الزبيري العملية بغير الديمقراطية تمت في أجواء مشبوهة وأن الاختيار وقع على بن بوالعيد بواقع سبعة عشر صوتا مقابل أربعة لبوضياف[1].

من بين المشاكل التي واجهت المجموعة الامتعاض من الطريقة التي تم بها اختيار القيادة التي أرادها البعض أن تكون أكثر ديمقراطية بإشراك القاعدة النضالية والاعتراض على نتيجة الاقتراع التي أفرزت بوضياف منسقا للمجموعة[2] فوصفوا ذلك الاختيار بالمهزلة[3] ونقصد بذلك وفد قسنطينة المكون من غراس عبد الرحمن[4]، مشاطي محمد، حباشي عبد السلام، بوعلي سعيد وسيلمان ملاح الذين طالبو بعقد اجتماع استثنائي من أجل اختيار قيادة من شخصيات معروفة تكون أكثر تمثيلا للمناطق الجغرافية وضمانا للتغطية السياسية وتحديد الدور العسكري في بنية المنظمة المزمع تشكيلها وإحصاء الوسائل البشرية والمادية.

تم رفض انعقاد هذا الاجتماع من طرف محمد بوضياف لأن مخرجات اللقاء الأول للمجموعة قد تمت باتفاق الجميع وطلب من غراس الانضمام للقيادة فرفض لأنه اعتبر ذلك شراء لذمته، وبعد اندلاع الثورة التحريرية تشتت وفد قسنطينة فغراس ومشاطي انتقلوا للعمل في الفدرالية بفرنسا وحباشى ألقي القبض عليه وبوعلي وملاح استشهدا[5].

بالإضافة إلى ذلك فإن الموقف من مصالي كان القضية الأبرز في هذه المشكلة حسب ما أورده حربي فجماعة قسنطينة أرادت أن يكون الجميع على مسافة واحدة من طرفي الصراع لتخوفهم من هيمنة المركزيين على مجموعتهم متهمين في الوقت ذاته بوضياف بالانحياز لهم، هذا الأخير الذي لم يعجبه الإبقاء

---

[1] محمد حربي، الثورة الجزائرية سنوات المخاض مرجع سابق، ص59.

[2] عثماني مسعود، مرجع سابق، ص 35.

[3] محمد حربي، الثورة الجزائرية سنوات المخاض مرجع سابق، ص60.

[4] غراس عبد الرحمن: ولد في 1921 بقسنطينة، ناضل في حزب الشعب ثم حركة الانتصار، أظم للمنظمة الخاصة 1947، وبعد اكتشافها 1950 هرب إلى فرنسا، دعم اللجنة الثورية 1954، وأصبح في 1955أحد قيادات فيدرالية جهة التحرير بفرنسا إلى غاية اعتقاله في 1956، أطلق سراحه بعد الاستقلال وعين عضو محافظة جهة التحرير بقسنطينة أنظر: Benjamin Stora,,Dictionnaire… op.cit. p 109

[5] عيسى كشيدة، مرجع سابق، ص ص 75.74.

على العناصر المصالية ومنهم مزغنة بقسنطينة حيث ذكر مشاطي أن بوضياف وصفه بـ "المصالي" فرد عليه باستمرار علاقته بالمركزيين،[1] هذا الخلاف في اعتقادي يفند ما ذهب إليه البعض من أن المجموعة كانت متجانسة فكريا بدليل أن جماعة قسنطينة لم يعد لها تأثير بعد اندلاع الثورة.

لقد اعترضت مجموعة 22 الكثير من الصعوبات على غرار ما حدث مع وفد قسنطينة ومشاكل أخرى منها الالتحاق المتأخر لقادة منطقة القبائل والذي تم في خريف 1954 وهناك مشكل التمويل بالمال الذي حل نسبيا بمساهمات بعض ميسوري الحال من الثوريين ومشكل كيفية الحصول على الدعم الخارجي من مصر، وقد أدى ذلك إلى تموقع الثوريين كجناح ثالث انصبت جهوده حول المناضلين بدل القيادة (اللجنة المركزية ومصالي)؛[2] رهانه في ذلك على عاملين العامل الداخلي المتمثل في الشعب الذي تشبع بفكرة الوطنية والاستقلال والعامل الخارجي هو دعم مصر وهذا ما أكده بن بلة في لقاء سويسرا (جويلية 1954) من أن القاهرة تشترط في دعمها البدء بالثورة[3].

بالرغم مما أُثير ويُثار حول نشاط مجموعة 22 يمكن القول بأنها كانت بسيطة في شكلها عميقة في مضمونها فقد تميزت لقاءاتها بجو من حرية التعبير لم تشهدها الأحزاب السياسية الأخرى فضلا عن القرارات الجريئة التي تم اتخاذها، والروح العالية التي أبداها المجتمعون التي تنم عن إحساس كبير بالمسؤولية الملقاة على عاتقهم،[4] وما ساعد في نجاح الانطلاقة الأولى للثورة ذلك الانسجام الفكري والمواقف الموحدة بين أعضاء المجموعة مشكلين كتلة محايدة ومستقلة عن طرفي الصراع[5].

بخصوص طرفي الصراع (المصاليون والمركزيون) هناك من يؤكد أنهما لم يشعرا بالتمرد الهادئ من حولهما والتقدم الذي أحرزه قدماء المنظمة الخاصة فيما يخص تجسيد مشروعهم ساحبين بذلك البساط من تحت أرجل الطرفين المتنازعين اللذين شغلتهما تصفية الحسابات عما يجري من حولهما من تحضير للثورة قادته مجموعة الاثنين والعشرين وعلى رأسها بن بولعيد وبوضياف وديدوش وبن مهيدي وغيرهم من مهندسي ثورة الفاتح من نوفمبر[6].

---

[1] محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، مرجع سابق، ص95

[2] نفيسة بن دويدة مرجع سابق، ص 111

[3] سعاد يمينة شبوط، مرجع سابق، ص 59

[4] ابراهيم لونيسي، الصراع السياسي داخل جبهة التحرير...، مرجع سابق، ص ص 15.14.

[5] زيدان زبيحة، جبهة التحرير الوطني جذور الازمة (FLN)، دار الهدي، عين مليلة، الجزائر، 2009، ص80

[6] محمد بوداود، مرجع سابق، ص ص 42.41

3 - مجموعة التسعة (6+3) والطريق الثالث

قبل الحديث عن نشاط هذه مجموعة التسعة من المهم التذكير أن قدماء المنظمة الخاصة كانوا كلهم متفقين حول العمل المباشر لكنهم مختلفون في تحليل الأزمة، فمثلا ثوار القبائل حملوا المسؤولية للجنة المركزية بينما جماعة بوضياف اتهموا مصالي الحاج بافتعال الأزمة وهناك وفد القاهرة وهم من التزموا الحياد، ومن سوء حظ مصالي أن الذين قاموا بلم شتات التيار الثوري هم المعادون له ونقصد محمد بوضياف وديدوش مراد ومن معهم، وهم أنفسهم المتسامحون مع أعضاء اللجنة المركزية (على غرار مصطفى بن بوالعيد)[1].

لأجل توحيد الرؤى والجهود باشر هؤلاء التحضيرات حيث ورد عن محمد بوضياف قوله: " في اليوم الثاني اتصلت ببن بوالعيد وديدوش وبن مهيدي وبيطاط الذين ساهموا في كل الأعمال التمهيدية من أجل إنشاء اللجنة المكلفة بتطبيق قرار الاثنين والعشرين"[2]، وفي 7 جويلية 1954 كان لقاء بوضياف مع أحمد بن بلة في سويسرا والذي أسفر عن انضمام وفد القاهرة [3] ووعده بن بلة بدعم مصر [4] بعد أن أقنع قيادتها بجدية التحضيرات التي تجري في الجزائر لتفجير الثورة [5]ولاحقا ستعرف بمجموعة التسعة[6].

أما بالنسبة لمنطقة القبائل فخلال أزمة حركة الانتصار كانت الأقرب إلى مصالي الحاج وذلك لادعاء هذا الأخير أنه يعمل من أجل الثورة، كما أبدت بعض التحفظ من قادة المنظمة اللجنة الثورية لعلاقتهم التكتيكية مع المركزيين،[7] وسعيا لكسبها عقد بن بولعيد لقاء مع كريم بلقاسم في مقهى "العريش" بالعاصمة وقد أنضم لهما بوضياف لكن دون جدوى، ولقاء ثاني عقد عند المناضل "نذير قصاب" وفشل كسابقه أما اللقاء الثالث فقد كلل بالنجاح،[8] ووقع الاختيار على كريم بدل أوعمران ليكون ضمن ما اصطلح عليه بجماعة الستة[9].

---

[1] محمد حربي، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، مرجع سابق، ص58

[2] محمد العربي الزبير، تاريخ الجزائر المعاصر، ج1، مرجع سابق، ص61.

[3] Mahfoud Kaddache , Djillali Sari ,L'Algérie Pérennité Et Résistances, op.cit. p125

[4] محفوظ قداش، جيلالي صاري، الجزائر صمود ومقاومات، مرجع سابق، ص 144

[5] محمد عباس، نصر بلا ثمن، مرجع سابق، ص 85

[6] محمد العربي الزبيري وآخرون، كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية 1954.1962، سلسلة المشاريع الوطنية للبحث، ط.خ منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007، ص 24

[7] محمد عباس، ثوار عظماء، مرجع سابق، ص99

[8] محمد الصغير هلايلي، مرجع سابق، ص 61

[9] سليمان الشيخ، مرجع سابق، 2003 ص 84

لأهمية هذا اللقاء وخطورته نورد شهادة كشيدة الذي ذكر أنه التقى جماعة بوضياف شهر أوت 1954 عشية لقائهم بقادة القبائل وكان القلق باديا عليهم فسأل بن مهيدي ما إذا كان اللقاء وراء عصبيتهم؟ فأجابه قائلا: "نحن نعرف بأنهم مصاليون وسنقنعهم بالطريق الثالث" ثم أوضح له سبب ما هم فيه والذي يعود إلى الخطر المحدق بهم لأن أتباع مصالي تلقوا أوامرا من مولاي مرباح بتصفية الخارجين عن القانون وبما أن القبائل أوفدت ممثلا عنها وهو محمد زعموم في مؤتمر هورنو فإنهم المقصودون بذلك الإجراء[1].

بعد حسم مشكلة القيادة انعقد اجتماع الستة في منزل عيسى كشيدة بحي بربروس بالجزائر العاصمة تم فيه مناقشة النقاط التالية:

- جمع قدماء المنظمة الخاصة في تنظيم جديد

- بعث تنظيم عسكري جديد على غرار المنظمة الخاصة

- التدريب على المتفجرات وصنع القنابل.

تلا ذلك اجتماع 10اكتوبر1954 في منزل المناضل مراد بوقشورة في حي "الابوانت' بالعاصمة الذي قسمت فيه الجزائر إلى خمس مناطق عسكرية وجرى الاتفاق على تعميم الثورة في كامل الوطن، أما اللقاء الأخير الذي تم في 23 من نفس الشهر فقد أتفق فيه على أن تكون القيادة جماعية،[2]أعطيت فيه تسمية جديدة للحركة الثورية والتي عرفت بجبهة التحرير الوطني(F.L.N)[3]كتنظيم سياسي وتشكيل جيش التحرير الوطني (A.L.N) كتنظيم عسكري،[4] وحددت ليلة 31 أكتوبر إلى الفاتح نوفمبر موعدا لاندلاع الثورة،[5] والاتفاق على توجيه نداء للرأي العام الوطني والدولي(بيان نوفمبر) للتعريف بالثورة .[6]

فيما يخص المناطق عسكرية وتعيين مسؤوليها فقد تمت هيكلتها على النحو التالي: - المنطقة الأولى (الأوراس):مصطفي بن بولعيد ونائبه بشير شيحاني - المنطقة الثانية (الشمال القسنطيني): ديدوش مراد

---

[1] عيسى كشيدة، مرجع سابق، ص 81.

[2] محمد لحسن أزغيدي، مرجع سابق، ص 67

[3] محمد بوضياف، مرجع سابق، ص 68

[4] Jacques Jurquet , op cit,P3.67

[5]Abderrahmane Bouchéne et des autre, op. cit. p 652.

[6] عمر تابليت، القاعدة الشرقية نشأتها ودورها في الامداد وحرب الاستنزاف، ط1، دار الألمعية، فسنطينه،2011، ص25

ونائبه زيغود يوسف - المنطقة الثالثة (القبائل): كريم بلقاسم ونائبه عمر أو عمران - المنطقة الرابعة (العاصمة وضواحيها): رابح بيطاط ونائبه بوجمعة سويداني - المنطقة الخامسة (وهران) العربي بن مهيدي ونائبه عبد الحفيظ بوصوف[1] - تكليف محمد بوضياف منسقا بين الداخل والخارج أي مع وفد القاهرة [2].

بعض الكتابات أشارت إلى أن المناطق الثورية لم تكن خمسة بل ستة بإضافة الصحراء منطقة سادسة بقيادة الحاج العربي الهاشمي لكن بوضياف أكد أن وجودها غداة اندلاع الثورة كان على الورق فقط أي أنها لم تكن موجودة على أرض الواقع، ويكون هذا الأخير قد كلف الحاج العربي والذي اختلفت بشأنه أيضا المصادر حيث أشارت إليه بعدة أسماء له منها بلحاج مختار، الحاج عرابي، سليمان الوهراني وسليمان لاجودان، ولظروف غامضة عاد من الصحراء إلى الجزائر العاصمة[3].

نظرا لكونها غير معروفة فقد بحثت مجموعة الست عن شخصية وطنية تستطيع من بواسطتها كسب ثقة الشعب ودعمه للثورة، وقد جرى ذلك حتى قبل ظهور مجموعة الاثنين والعشرين حسب شهادة بيطاط،[4] وأكده الرائد عمار ملاح،[5]وحول الموضوع ذاته علق بوضياف قائلا:" النقطة الأولى التي واجهتنا هي أن الستة معروفة قليلا أو كثيرا داخل التنظيم الحزبي وغالبا بأسماء مستعارة وغير معروفين تماما لدى الرأي العام الجزائري وكذا على المسرح العالمي" وأضاف"... وفي اعتقادنا أن تفجير الثورة لا يمكن أن ينجح إلا باشتراك أو مساهمة الجماهير واللجوء إلى أسماء معروفة أو على الأقل لها عنوان"[6].

في البداية تمت استمالة مصالي الذي رفض[7] فقال بوضياف:" أدركنا بعد وقت قصير بأن مصالي على عكس ما كنا ننتظر منه كانت له أفكار بسيطة جدا عن الثورة التي يزعم أنه يريد أن يقوم بها"،[8] كما قدموا العرض لعبد الحميد مهري ومولود قاسم لكنها رفضاه[9] وقبل ذلك تم الاتصال بالمركزيين لكن رد

---

[1] زهير إحديدان، المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية 1954.1962، ط1، مؤسسة إحدادن للتوزيع والنشر، الجزائر،2007 ص ص 12.11.

[2] Mohamed Lebjaoui, op.cit. p.12.

[3] محمد الأمين بلغيث، تاريخ الجزائر المعاصر (دراسات ووثائق) ط 4، البصائر الجديدة، الجزائر،2013، ص 229

[4] حزب جبهة التحرير الوطني، مرجع سابق، ص15.

[5] عمار ملاح، مرجع سابق، ص68.

[6] محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، ج1، مرجع سابق، ص 64.

[7] محمد عباس، ثوار عظماء، مرجع سابق، ص 47.

[8] محمد بوضياف، مرجع سابق، ص 39.

[9] عيسى كشيدة، مرجع سابق، ص 75.

الأمين العام لحول جاء مخيبا حيث فضل التريث لعدم ملاءمة الظروف ثم وقع الاختيار على دباغين لقيادة جبهة التحرير وثورتها[1].

نظرا لنزاهته وكفاءته السياسية ولأنه كان بعيدا عن الصراع داخل الحركة فقد لقيه كل من بوضياف وبن بوالعيد وديدوش في سانت ارنو (Saint Arnaud) مدينة العلمة حاليا لكن دباغين اعتذر بعد أن بارك الخطوة وقال لهم أضع فيكم الثقة كاملة، وبعد فشل الاتصال بمختلف الشخصيات علق بوضياف مرة أخرى قائلا: "هذه الاتصالات علمتنا أن لا شيء ينتظر من الرجل السياسي في ذلك العهد"[2] أما بن بوالعيد فقال:" انتظروا حتى تزج بكم فرنسا في السجون"،[3] الأمر الذي أجبر مجموعة التسعة على دخول غمار الثورة دون أي غطاء سياسي من الموجودين على الساحة الوطنية[4] معتمدة مبدأالقيادة الجماعية بدل مبدأ القيادة الفردية[5].

بالعودة إلى النداء الذي عزمت جماعة بوضياف على توجيه الرأي العام في الداخل والخارج أو ما يعرف ببيان نوفمبر فقد حدد الأسباب التي دفعت نحو العمل المسلح بحيث ورد فيه المقتطف التالي: "...إن حركتنا الوطنية قد وجدت نفسها محطمة نتيجة لسنوات طويلة من الجمود والروتين...إن المرحلة خطيرة ... رأت مجموعة من الشباب المسؤولين والمناضلين الواعين ... إن الوقت قد حان لإخراج الحركة الوطنية من المأزق ... لدفعها إلى المعركة الحقيقية الثورية...نوضح بأننا مستقلون عن الطرفين الذين يتنازعان السلطة"[6].

يضيف بيان نوفمبر:" إن حركتنا قد وضعت المصلحة الوطنية فوق كل الاعتبارات التافهة والمغلوطة لقضية الأشخاص والسمعة، لذلك فهي موجهة فقط ضد الاستعمار..."،[7] فالحالة الكارثية التي وصل إليه الوضع السياسي نتيجة الأزمة وما خلفته من صراع أنهك القوى الوطنية ودفع ببعض الشباب إلى الانتصار لصالح القضية الوطنية[8].

---

[1] نفيسة بن دويدة، مرجع سابق، ص106.

[2] محمد لحسن أزغيدي، مرجع سابق، ص65

[3] محمد عباس، خصومات تاريخية، مرجع سابق، ص 91

[4] Farhet Abbas, Autopsie D'une Guerre L'aurore, op.cit. p52

[5] سليمان الشيخ، مرجع سابق، ص 84.

[6] صالح فركوس، مرجع سابق، ص 430.

[7] Les Textes Fondamentaux De La Révolution, op.cit. p11.

[8] يوسف قاسمي، قراءة فكرية وسياسية في بيان أول نوفمبر1954، الملتقى الدولي حول الثورة التحريرية الكبرى، 1954 1962 دراسة قانونية وسياسية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، ماي 2012، ص 14.

ورد في شهادة بلحاج بوشعيب (سي أحمد) أنه رد على مبعوث المركزيين قائلا: " منذ خمس سنوات لم يهتم بنا أحد ...نحن لا نعترف بأحد ... كل ما نطلبه هو الاتصال بسي الطيب (بوضياف) مسؤولنا السابق" وبعد ذلك التقى بوشعيب ببوضياف الذي قال له: " إن ورقتنا الأخيرة يمكن أن نلعبها اليوم وأشقاؤنا في تونس والمغرب يناضلون بحد السلاح والمؤسف أن هناك من يتناحر من أجل قيادة الحزب، بدل الاتحاد في سبيل الكفاح المسلح إن هذا الحزب قد انتهى ...علينا أن نخوض غمار الكفاح المسلح "فكان جواب بوشعيب: "نحن معك لخوض الكفاح المسلح إن كان هذا قصدك وإلا فالأفضل أن تتركنا لحالنا، نحن نرفض أن نكون كبش فداء لا للمصاليين ولا للمركزيين" وبعد هذا اللقاء كون مع سويداني حوالي 20 فوجا مسلحا ويعترف بوشعيب أن ذلك تم بالتظاهر أنهما في خدمة مصالي[1].

4- جبهة التحرير الوطني (F.L.N) قطيعة أم استمرارية

قبل الخوض في موضوع جبهة التحرير الوطني يجب أن نوضح بأن التيار الاستقلالي كان يعيش في وضع سياسي كارثي، فحركة الانتصار التي علق عليها الشعب آماله في النضال من أجل تحقيق الاستقلال تحولت في صائفة 1954 إلى حلبة صراع بين مختلف القوي بداخلها، قياداتها استسلمت لمصالحها الشخصية وأطماعها السياسية وجند كل طرف إمكانات الحزب المادية والبشرية للنيل من الطرف الآخر تارة بعبارات السب والشتم والتخوين وتارة أخري باستعمال العصي والسكاكين على مرآي من الشعب الذي أصيب بخيبة أمل من كل ذلك وفي هذا الوضع المأساوي انبثقت جبهة التحرير الوطني[2].

لقد حققت جبهة التحرير طموحات الشعب في الوحدة والعمل حيث جاء في بيان نوفمبر ما يلي: " نوضح بأننا مستقلون، عن الطرفين اللذين يتنازعان السلطة، إن حركتنا قد وضعت المصلحة الوطنية فوق كل الاعتبارات ... فهي موجهة فقط ضد الاستعمار الذي هو العدو الوحيد الأعمى الذي رفض أمام وسائل الكفاح السلمية، أن يمنح أدنى حرية."[3]

أمام هذه الوضعية الصعبة الذي أصبح عليها النضال الوطني، رأى القادة التاريخيين ضرورة أن تبنى استراتيجيتهم على خلق جهاز سياسي يتولى مهمة شرح مضمون الثورة وأهدافها لكسب تأييد واحتضان الشعب لها، هذا الجهاز تمثل في جبهة التحرير الوطني[4] التي أكدت بعض الكتابات بشأنها أنها

---

[1] محمد عباس، ثوار عظماء، مرجع سابق، ص250

[2] جمال قنان، مرجع سابق، ص ص 210.209.

[3] عامر رخيلة، مرجع سابق، ص136

[4] صالح فركوس، مرجع سابق، ص380

ولدت بواد ملوية بمغنية الحدودية في أوت 1954 خلال نقاش دار بين بوضياف بن مهيدي،[1] ورسميا وردت تسميتها في بيان أول نوفمبر1954 فكان ذلك بمثابة الإعلان عن ميلاد تنظيم سياسي جديد لا يمت لجناحي الصراع (المركزيين والمصاليين) بأي صلة ومتجاوزا به كل خلاف من شأنه أن يعطل مسيرة الكفاح المسلح الذي رسمت له غايته الأساسية والمتمثلة في استرجاع السيادة الوطنية[2].

يعتبر هذا التوجه الجديد في حد ذاته تغييرا جذريا في المعادلة مع الاستعمار فبدل أن يكون المجلس التأسيسي الذي دعا إليه حزب الشعب- حركة الانتصار- هو الممثل الوحيد لمطالب الشعب أصبحت جبهة التحرير، [3] أما الهدف من وراء تسميتها (جبهة التحرير الوطني) فهو وضع جميع الأحزاب والشخصيات أمام مسؤوليتها التاريخية فإما الانضمام للثورة أو معارضتها[4] فجبهة التحرير تنظيم وطني ثوري يهدف إلى تغيير واقع الجزائريين مشتتا جراء الاستعمار إلى واقع جديد منسجم وموحد بحسب ما ورد من كتابات[5].

إن ميلاد جبهة التحرير كحركة سياسية وعسكرية بأهداف ثورية وضعت الأحزاب الوطنية في حرج خاصة حركة الانتصار بجناحيها (المصاليين والمركزيين) لأن قاعدتهم النضالية سحبت منهم حيث وجهت نداء للشعب جاء فيه: "إننا ندعوك لتبارك هذه الوثيقة وواجبك هو أن تنظم إليها لإنقاذ بلادنا والعمل على ان نسترجع له حريته، إن جبهة التحرير هي جبهتك وانتصارها هو انتصارك"،[6] فوضعت بذلك نفسها فوق كل الأحزاب والتنظيمات حيث دعت إلى الانخراط فيها دون قيد أو شرط معلنة القطيعة مع الاستعمار(قطيعة خارجية) ومع الأحزاب (قطيعة داخلية)[7] ومنها حزب الشعب، حيث يؤكد محمد حربي أن القطيعة بينهما بدأت يوم أن قرر مصالي وقيادته المشاركة في الانتخابات تحت غطاء حركة الانتصار ومنذ ذلك الوقت بدأ قادة المنظمة الخاصة البحث عن شرعية جديدة إلى أن وجدوها في جبهة التحرير الوطني وعن طريق الكفاح المسلح[8].

---

[1] محمد عباس، نصر بلا ثمن الثورة، مرجع سابق، ص 66

[2] محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر 1954.1962، ج2، اتحاد الكتاب العرب، سوريا،1999، ص 45

[3] محمد حربي، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، مرجع سابق، ص 66.

[4] صالح فركوس، مرجع سابق، ص383

[5] أحسن بومالي، إستراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى 1954.1956، منشورات المتحف الوطني، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر،1985 ص 49.

[6] عامر رخيلة، مرجع سابق ص135

[7] Slimane Chikh, op cit, pp 271.272

[8] محمد حربي، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، مرجع سابق، ص155

من المهم ونحن نتحدث عن جبهة التحرير أن نتعرف على قادتها فأصولهم من الريف الجزائري مستواهم الثقافي لا يتعدى المرحلة الثانوية وكانت لهم علاقات اجتماعية مع كل أطياف الشعب (عمال فلاحين بورجوازيين)، شكلوا بمواقفهم جناحا راديكاليا داخل التيار الاستقلالي، اكتسبوا خبرة عسكرية في الثكنات الفرنسية وثقافة سياسية بحكم نضالهم في حزب الشعب - حركة الانتصار- وطوروا من قدراتهم التكتيكية بانتمائهم للمنظمة الخاصة ثم تقدموا للعمل المسلح بعد أن تأكدوا من فشل المشاريع السياسية الإصلاحية[1] مع الإشارة إلى أن قادة الثورة بعد أن هيئوا أنفسهم لقيادة جيش التحرير وجدوا أنفسهم قادة سياسيين لجبهة التحرير نتيجة تخاذل المركزيين والمصاليين[2]فأعلنت القطيعة مع حزب الشعب وحركة الانتصار التي تجاوزتهما الى فترة المقاومة المسلحة التي اعتبرتها امتدادا لها[3].

أما فيما يخص طبيعة جبهة التحرير فهناك من يعتبرها حركة سياسية جديدة لأنها تختلف في ممارساتها عن بقية الأحزاب،[4]وحتى داخل التيار الاستقلالي لطابعها الراديكالي[5] وهذه الجدية هي نتاج تطور النضال الوطني[6] وهناك من يرى أنها لم تأت بمشروع جديد فأفكارها الثورية مستوحاة من أدبيات التيار الاستقلالي، وكل ما فعلته أنها أحيت هذا المشروع وأخرجته من حالة الجمود التي طبعت نشاط حركة الانتصار[7] وبمعنى آخر فهي امتداد لحزب الشعب الجزائري- حركة الانتصار- باعتبار من أسسوها قد تشبعوا بأيديولوجية وأفكار وممارسات هذين الحزبين وهذا ما يطرحه محمد حربي عندما يري بأنها إعادة للماضي بطريقة انتقائية فرضتها الحاجة إلى الشرعية التاريخية وليس كما يسوقه مؤسسوها من أن حركتهم هي حركة جديدة، وأن الصراع داخل التيار الاستقلالي (جبهة التحرير الوطني وحزب الشعب وحركة الانتصار) هو صراع أملته التطلعات المشتركة فوحدة الأهداف حولت التقارب بينهم إلى تنافر[8].

صحيح أن الكثير من الشعارات التي جاءت بها جبهة التحرير مستقاة من برامج أحزاب التيار الاستقلالي ومنها شعار: "بالشعب ومن أجل الشعب" الموجود في الصفحة الرئيسية لجريدة المجاهد لسان حال جبهة التحرير وهو نفسه الذي حملته صحيفة الجزائر الحرة الناطقة باسم حركة الانتصار، والذي

[1] سليمان الشيخ، مرجع سابق، ص ص 87.86.
[2] محمد حربي، الثورة الجزائرية سنوات المخاض مرجع سابق، ص63.
[3] محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر 1962.1954، ج2، مرجع سابق، ص 230.
[4] مصطفي الاشرف، مرجع سابق، ص 132.
[5] بن يوسف بن خدة، مرجع سابق، ص37.
[6] غازي حيدوسي، مرجع سابق، ص6.
[7] براهيم لونيسي، الصراع السياسي داخل جبهة التحرير...، مرجع سابق، ص 29.
[8] محمد حربي الثورة الجزائرية سنوات المخاض، مرجع سابق، ص 154.

يبدو من الوهلة الأولى تكرار أو استمرار لنفس النهج وشكلا هو كذلك، لكن في المضمون هو تغيير نوعي بفعل الثورة التحريرية التي غيرت في مفاهيم وأساليب النضال الوطني[1].

ورد في أدبيات الثورة أن:" جبهة التحرير ليست إعادة لحركة الانتصار...إن جبهة التحرير عبارة عن تجمع الطاقات السليمة في الشعب الجزائري[2]... إن حركة الانتصار كانت تعتقد أن تحرير الجزائر عمل حزبي وهذا خطأ وجبهة التحرير تؤكد أن تحرير الجزائر هو عمل يشارك فيه جميع الجزائريين، لا جزء واحد منه مهما كانت قيمته"[3]، لكن وعلى الرغم من الاختلاف في المنهج والأسلوب يجب القول أيضا بأن ثورة نوفمبر هي تتويج لمسار نضالي طويل بدأ مع مصالي في النجم ثم حزب الشعب وأخيرا حركة الانتصار هذا النضال منحته جبهة التحرير انتصارا حاسما بتحقيق الاستقلال[4].

في هذا الإطار يؤكد محمد العربي الزبيري أن جبهة التحرير هي البنت الشرعية لنجم شمال إفريقيا فالأيديولوجية هي نفسها التي تمت مراجعتها في مؤتمرات حزب الشعب ومن بعده حركة الانتصار وأن المشروع الثوري الذي جسدته الجبهة هو نفسه مشروع النجم والمتمثل أساسا في القضاء على الاستعمار وتحقيق الاستقلال[5] ويقدم بن خدة تحليلا أعمق عندما يتطرق إلى المبادئ التي ورثتها الجبهة عن تلك الأحزاب والمتمثلة في أربعة مبادئ أساسية هي الاستقلال والكفاح المسلح والتنظيم الجماهيري وروح التضحية وهي كلها مكملة لبعضها البعض فالاستقلال لن يتحقق إلا بالكفاح المسلح وهذا الأخير لا بد له من تضحية والتضحية لن تتم دون تنظيم ووعي سياسي،[6] كما كان أمام الجزائريين أسلوبين المقاومة المسلحة والنضال السياسي وقد تم اختيار الأسلوب الثاني فبرزت إلى الوجود أيديولوجية ثورية وطنية مرتكزة على أربعة أسس: المبادئ والأهداف والأساليب والوسائل[7].

بالإضافة إلى هذا فقد سعت الجبهة إلى تحقيق برنامج قائم على تطهير الحركة الثورية من آثار الفساد والاتجاهات المعتدلة التي أخرت بأطروحاتها الإصلاحية اندلاع الثورة،[8] واستطاعت بذلك أن

---

[1] Slimane Chikh, op.cit. p357

[2] خالفة معمري، مرجع سابق، ص 251.

[3] فضيل الورتلاني، الجزائر الثائرة، دار الهدي للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر،2007، ص86.

[4] محمد عباس، خصومات تاريخية، مرجع سابق، ص 42.

[5] محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر 1962.1954، ج2، مرجع سابق، ص 232.

[6] بن يوسف بن خدة، مرجع سابق، ص39.

[7] أحسن بومالي، مرجع سابق، ص ص 35.34.

[8] أحمد الرفاعي، قضية الجزائر والتضامن العربي، دار الفكر، مصر،2007، ص 23.

تتغلب على أعتى الأحزاب السياسية هذه الأخيرة ذابت واضمحلت في هذه الحركة الفتية المطالبة بالحرية والاستقلال وهكذا توسعت الثورة لتشمل كل أطياف الشعب وتعم كامل التراب الوطني[1].

لقد أكدت أدبيات الثورة أيضا وبشكل قطعي بأن هذا التنظيم الجديد (الجبهة) هو تجمع للقوي الحرة وليس ملتقى للأحزاب المتنافرة، وأن المهمة الأساسية له هو الكفاح المسلح من أجل تحقيق الاستقلال، فكل من يريد المساهمة في تحقيق هذا الهدف عليه أن ينظم دون قيد أو شرط وان يتجرد من كل انتماء سياسي انخرط فيه من قبل،[2] حيث طلبت من الأحزاب أن تحل نفسها وأن يلتحق أعضاؤها بالثورة فرادى متخلية عن فكرة توحيد الجناحين المتصارعين داخل حركة الانتصار وهذا ما أكده بيان نوفمبر: "نحن نؤكد بهذا الصدد أننا مستقلون عن الجانبين اللذين يتنازعان النفوذ والسيادة الحزبية"[3] "...إن حركتنا قد وضعت المصلحة الوطنية فوق كل الاعتبارات التافهة والمغلوطة لقضية الأشخاص والسمعة لذلك فهي موجهة فقط ضد الاستعمار الذي هو العدو الوحيد الأعمى الذي رفض أمام وسائل الكفاح السلمية أن يمنح أدنى حرية"،[4] وبهذا يتأكد موقف الحياد الذي تبنته قيادة الثورة من الصراع الدائر بين المصاليين والمركزيين كما حددت قضيتها الأساسية وهدفها المتمثل في القضاء على الاستعمار والذي يصب بالأساس في المصلحة الوطنية[5].

هذا الطرح يختلف كليا عن طرح المركزيين الذي يقول بوحدة وطنية مبنية على المساواة بين كل الأحزاب الوطنية وبعيدا عن طرح المصاليين الذين كانوا يريدون تحقيق الوحدة عن طريق التعبئة الشعبية التي تمكنهم من فرض هيمنتهم على كل الأحزاب،[6] وحتى وإن اعتبر البعض أن هذا التوجه من الجبهة هو احتكار سياسي فإن مرده إلي فشل التجارب الوحدوية السابقة سواء ما تعلق بالمؤتمر الاسلامي أو أحباب البيان أو الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها لذلك تم الاتفاق على تصفية الأحزاب القديمة ومجابهة من يرفض الالتحاق بها،هذا الموقف جسده كريم بلقاسم لما قال للقائد المصالي وعلان

---

[1] عبد المجيد عمراني، جون بول سارتر والثورة الجزائرية، مكتبة مدبولي، الجزائر، 2008، ص 46.

[2] جمال قنان، مرجع سابق، ص 256.

[3] أحسن بومالي، مرجع سابق، ص 37.

[4] زيدان زبيحة، جبهة التحرير الوطني جذور الأزمة (FLN)، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر،2009، ص 82.

[5] أحسن بومالي، مرجع سابق، ص38.

[6] محمد حربي، الثورة الجزائرية سنوات المخاض مرجع سابق، ص 66.

عبد القادر[1] :"ستكون الحرب"[2] علما أن الذين لم يلتحقوا بالثورة ليسوا بالضرورة معادين لها فتجارب الثورات الأخرى دلت على أن الانتقال من مرحلة إلى أخرى يمر عبر صراعات وتمزقات[3].

إن خلع ثوب الحزبية يأتي تفاديا لكل صراع محتمل وهذا ما أشار إليه بيان نوفمبر صراحة[4]:"...لكي نتجنب كل الأخطاء الممكنة، نفتح باب الكفاح لجميع الوطنيين الجزائريين من جميع الطبقات الاجتماعية، ومن كل الأحزاب والحركات الجزائرية الصرفة، ليتمكنوا من خوض معركة التحرير دون أي اعتبار آخر"[5] فهي بذلك تنظيم سياسي ثوري رحب بانضمام كل الوطنيين وفي نفس الوقت ليست تكتلا لمجموعة أحزاب تضامنت فيما بينها وتنازلت لبعضا البعض فبنص بيان نوفمبر هي:"...تجميع كل القوي وتأطيرها من أجل إخراج المستعمر"[6]هذا الطرح عزز لدى الجبهة مبدأ الفرز الوطني فأصبح هناك أربعة أصناف في المجتمع مناضلو الجبهة ومناصريها ،الحياديون عنها والعملاء ضدها[7].

بمثل هذه الفلسفة حافظت جبهة التحرير الوطني على وحدتها وتماسكها طيلة فترة الحرب(1962.1954) وغدت التنظيم الوطني الوحيد الذي يمثل الإرادة الشعبية،[8] وفرضت على الجميع الوحدة لتحقيق الهدف المنشود المتمثل في الاستقلال،[9] هذا في الوقت الذي يتهمها الخصوم بجر الشعب إلى المجزرة بسبب أنانيتهم[10]، وهذا الاتهام لا يرتكز على أسباب وأسس صحيحة فما قام به هؤلاء ثورة تحريرية حققت في نهاية المطاف هدفها المتمثل في الاستقلال.

---

[1] وعلان عبد القادر: من مواليد 1928 بالعاصمة ناضل في حزب الشعب وحركة الانتصار ثم عين عضو في المكتب السياسي للحركة الوطنية الجزائرية في 1954، أنظر: Benjamin Stora, Dictionnaire…, op.cit. p 217

[2] محمد حربي، جبهة التحرير الاسطورة والواقع، مرجع سابق، ص126.

[3] محمد حربي، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، مرجع سالق، ص73.

[4] أحسن بومالي، مرجع سابق، ص39.

[5] عامر رخيلة، مرجع سابق، ص140.

[6] Les Textes Fondamentaux De La Révolution, op.cit. p11.

[7] أحسن بومالي، مرجع سابق، ص59.

[8] صلاح العقاد، الجزائر المعاصرة، محاضرات ألقاها الدكتور صلاح العقاد على طلبة قسم الدراسات التاريخية والجغرافية مكتبة الإسكندرية، مصر، 1964.1963، ص 75.

[9] بتريك إيفنو، جون بلانشايس، حرب الجزائر، ملف وشهادات، تر، بن داود سلامنية، ج2، دار الوعي للطباعة والنشر والتوزيع، الرويبة، الجزائر، 2013، ص ص349.348.

[10] محمد حربي، سنوات المخاض نفسه، ص64.

هذا يدفعنا للحديث أيضا على التركيبة البشرية لجبهة التحرير والتي ضمت في صفوفها كل الأطياف والشرائح الاجتماعية أن غالبيتها كانت من الفلاحين والعمال وهذا هو سر قوتها[1] فقد شكلت هذه الفئة الرصيد البشري للجبهة وأعطت لتمركزها في الريف بعدا جغرافيا واجتماعيا بالإضافة إلى التجار والطلبة والمثقفين سواء من اليسار أو من اليمين وقد أرادت بذلك تحقيق اتحاد كامل كما جاء في وثيقة الصومام 1956: "الاتحاد الروحي والسياسي للشعب الجزائري الذي التحم وتوطد في الكفاح المسلح قد أصبح اليوم حقيقة تاريخية" وتضيف: "إن وجود جبهة تحرير وطني قوية لها عروق بعيدة في كافة طبقات الشعب فهو ضمان من الضمانات الضرورية"،[2]هذا مع التأكيد على أن الريف ظل منبع العمل المسلح ومصدره، ومن أجل إبعاده عن الثورة حاولت فرنسا انتزاع صفة الدين الإسلامي عن جبهة التحرير حتى لا يجند أهاليه في صفوفها كما سعت إلى تشويه الدور الوطني للريف الذي احتضن الثورة على أنه انتفض لتفشي الطبقية والحرمان والبؤس والحقيقة عكس ذلك فبن بوالعيد وديدوش وهما من أبناء الريف كانا ميسوري الحال[3].

أما فيما يخص طريقة التسيير الذي سارت عليه فلأن جبهة التحرير أُعتبرت أيقونة الشعب والمجسد لآماله فقد أريد لها ألا تكون خاضعة لقائد واحد يطفئ شعلتها بتوجهه الكاريزماتي أو تكون مرتبطة باسمه فيخلد هو بينما تضمحل هي، [4] لذلك تم اعتماد مبدأ القيادة الجماعية؛ هذا المبدأ الذي يرى فيه محمد حربي أنه لم يكن في إطار الاستفادة من تجربة حركة الانتصار أو تفاديا لأزمة محتملة بل اعتماد اللامركزية التسيير هو من أجل المحافظة على ميزان القوة الذي كان موجودا بين أعضاء القيادة، وقد استدل بهذا الطرح من خلال ما ذكره محساس: "كان كل واحد يشعر بضرورة إيجاد توازن بين مختلف الأنشطة ومختلف الأشخاص والمحافظة عليه، وكانت القيادة الجماعية هي الحل الذي يفرض نفسه للحد من نزعة المسيرين إلى لانفراد بالسلطة والبيروقراطية "عكس ما يدعيه بوضياف من أن اتساع المساحة صعب اتخاذ قرار بالتسيير المركزي[5].

[1] أحمد الرفاعي، قضية الجزائر والتضامن العربي، دار الفكر، مصر،2007، ص 24.

[2] عامر رخيلة، مرجع سابق، ص143.

[3] محمد الطيب العلوي، مرجع سابق، ص117

[4] ناجية حمدي، إرث الاستعمار الفرنسي والثورة التحريرية على الحياة السياسية الجزائرية 1962.1978، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، جامعة باتنة 1، ع9، جويلية2016، ص163

[5] محمد حربي، الثورة الجزائرية سنوات المخاض مرجع سابق، ص ص 69.68.

بهذا لم تكن نشأة جبهة التحرير ردة فعل عفوية نتيجة الأزمة التي عاشتها حركة الانتصار رغم ما للأزمة من دور في التعجيل بظهورها، بل يعتبر بعثها حدثا استراتيجيا كان الهدف منه القطيعة مع كل الممارسات البالية أي تقويم مسار النضال وتصحيحه بما يحقق الاستقلال ويؤسس لبناء الدولة الوطنية، كما أن وجودها لم يكن وليد اللحظة، فهي ذات عمق نضالي يمتد إلى عهد المقاومة الشعبية،[1] وهي تتويج لانتفاضات عارمة كان كانت آخرها انتفاضة 8 ماي1945،[2]ولها أيديولوجيتها المستمدة من جذورها التاريخية منذ ما قبل الاحتلال والتي تؤكد على وجود أمة لها فكرها الرافض لأي غزو أجنبي ومستمدة مقاومته من شخصيتها العربية والإسلامية مشكلة بذلك خطر على الوجود الأوروبي في الجزائر[3].

من كل هذا فإن الجميع أحرج في اللحظة الحاسمة بالسؤال الذي تم طرحه حول من يقود الكفاح المسلح؟ ففي الوقت الذي كان يرى فيه البعض أن المرحلة جديدة تتطلب رجال جدد أصر البعض على أن من قاد النضال الوطني هم من سيقود الكفاح المسلح في إشارة للزعيم الوطني مصالي الحاج،[4] لكن بتطور الأحداث غدت جبهة التحرير المؤتمن الوحيد على تحقيق الهدف الذي ضحى من أجله الشعب والمتمثل في الاستقلال ووريثة رصيد الوطنية الذي تشكل من النضالات الطويلة في مختلف الميادين لشرفاء الجزائر[5] وبهذا مثلت استمرارية طبيعية وتاريخية لأحزاب التيار الاستقلالي حيث ورثت عنها المبادئ والشعارات الثورية والعمق الشعبي وحتى طاقاتهما البشرية[6].

---

[1] جمال قنان، مرجع سابق، ص 210.

[2] محمد العربي الزبيري، المؤامرة الكبرى أو إجهاض ثورة، ط2، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر،1990، ص9

[3] أحسن بومالي، مرجع سابق، ص 33

[4] محمد عباس، نصر بلا ثمن الثورة، ص ص 48.47

[5] بن يوسف بن خدة، مرجع سابق، ص350

[6] شيخ بوشيخي، مرجع سابق، ص 247

ثانيا: العمل المسلح.. مشروع وطني بحسابات سياسية

1- موقف المحايدين جرأة و إقدام

شهدت سنة 1954 تطور دراماتيكي لأزمة حركة الانتصار بفعل الانشقاق الذي نجم عنه ظهور كل من المركزيين والمصاليين[1] وأدى إلى انقسام أكبر حزب سياسي في الجزائر وتشرذم المناضلين وسرع في تفجير الثورة من قبل مجموعة من الشباب المتحمس لها[2] تلك الثورة التي اعتقد بشأنها الإصلاحيون في التيار الاستقلالي أن الشعب لم يكن مهيأ لها فلا الاستعداد ولا الحرية في اختيار الوسيلة لتحقيق الاستقلال كانت متوفرة خاصة في ظل حالة القلق والاضطراب التي عاشتها الجماهير نتيجة تلك الأزمة[3].

هؤلاء الشباب هم قدماء المنظمة الخاصة والذين ظهروا في خضم ذلك الصراع كطرف ثالث عرفوا لاحقا بالمحايدين وعلى رأسهم بوضياف، بن بوالعيد، ديدوش، بن مهيدي وبطاط ففكرة الحياد تبلورت لديهم في الرسالة التي حملها بوضياف عند عودته إلى الجزائر في11مارس 1954 والتي أطلق عليها إسم: "نداء الحكمة" وقعتها أبرز الشخصيات أمثال راجف بلقاسم ومحساس وبن حبيلس عبد المالك[4] يدعون فيها إلى الحياد الإيجابي والعمل على توحيد الجهود كرؤية جماعية لتجاوز الأزمة، وإلى تشكيل تيار محايد قوي من صفوف المناضلين يلزم طرفي الصراع إلى الاحتكام لمؤتمر استثنائي يكون سيد وفاصل[5].

بعد فترة أصبح موقف بمحمد بوضياف يعبر عن رؤية خاصة به تختلف نوعا ما عما طرحه في البداية مع رفاقه "نداء الحكمة" بتبنيه فكرة الحياد الفعال أي عدم الدخول في الصراع مع أي من الأطراف والعمل على تجميد النشاطات السياسية للحزب من خلال الامتناع عن تسليم الاشتراكات لدفع طرفي الصراع إلى عقد مؤتمر وحدوي يكرس العمل المسلح، خاصة وأن الظروف الخارجية مهيأة باندلاع الثورة في كل من تونس والمغرب والفيتنام[6].

---

[1] عمار قليل، ملحمة الجزائر الجديدة، ج1، ط1، دار البعث، الجزائر، 1991، ص176

[2] شيخ بوشيخي، مرجع سابق، ص 256.

[3] محمد حربي، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، مرجع سابق، ص31

[4] بن حبيلس عبد المالك: من مواليد قسنطينة، درس المحاماة، ناضل في حزب الشعب وحركة الانتصار ورئيس تحرير صحيفة فدراليتها بفرنسا 1948، ثم عضو لجنتها المركزية، أنظم للثورة في 1955 وتولى تمثيلها في كل من سوريا واليابان ثم مسؤول علاقاتها الخارجية وبعد الاستقلال شغل منصب سكرتير عام وزارة الخارجية ثم سفير الجزائر في تونس واليابان ووزيرا للعدل ثم أمين عام الرئاسة، أنظر:
Benjamin Stora, Dictionnaire…, op.cit. p 104

[5] محمد عباس، نصر بلا ثمن الثورة، ص 57

[6] عيسى كشيدة، مرجع سابق ص 62.

لعل ما شجع بوضياف على التفكير في هذه الخطوة الخطيرة والجريئة أي الكفاح المسلح أنه بعد عمل سياسي في ظل الشرعية الاستعمارية دام قرابة ثلث قرن لم يحقق التيار الاستقلالي أي مطلب ولم ينتزع من فرنسا أي تنازل لصالح الجزائر، فلم يبق من حل سوى اللجوء إلى العمل الثوري تحقيقا لمبدأ ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة[1] ففتح بذلك المجال أمام العناصر الثورية لتجسيد مشروعهم، والذي سعى هو أي بوضياف لبعثه منتصف شهر سبتمبر1952[2]علما أن رؤية هذا الأخير في البداية حسب ما روي عنه كشيدة انطلقت من العمل على جهتين، جهة سياسية يتم تفعيلها عن طريق حركة الانتصار لتوعية المناضلين، وجهة عسكرية يتم من خلالها التحضير للثورة عن طريق الحزب ويتم اختيار قيادة ثورية لها من أعضاء المنظمة الخاصة،[3] لكن مع استمرار الصراع الذي أصبح على أشده تحول موقف الثوريين الحياديين إلى التحضير للثورة بعيدا عن طرفي الصراع[4].

إن مسألة الحياد والوقوف على مسافة واحدة من طرفي الصراع لم تكن بالمطلق، لأن بوضياف لم يستطع الحفاظ على توازن موقفه، فدخل مع جماعته على خط الأزمة كطرف ثالث من خلال تحميل مصالي الحاج المسؤولية في تعريض وحدة الحزب إلى التمزق لما أنزل هذا الأخير الصراع إلى القاعدة، وفي هذا يقول بوضياف: "...وفي الأخير كان هذا الحزب حزبنا وقد ضحينا بالكثير من أجل أن يوجد، وكنا نشعر بأن مصالي مستعد لتحطيم كل شيء من أجل استعادة سلطته"[5].

ما يؤكد هذا الموقف من محمد بوضياف أنه بعد فترة قصيرة من عودته للجزائر تحول إلى خصم لمصالي حيث عمل طوال الوقت على إقناع المناضلين بأن هذا الأخير لا يريد القيام بالثورة وأنه يدعي قيامه بذلك بعد تطهير الحزب، وأكد بوضياف أن مجيئه للجزائر الهدف منه إعادة العناصر الضالة إلى طريق الصواب (يقصد من أنضم إلى مصالي) لكن في حقيقة الأمر كان يسعى لإبعاد عناصر المنظمة الخاصة عن القيادة السياسية للحزب[6].

لم يختلف موقف مهساس عن موقف بوضياف فقد حمل أيضا رئيس الحزب المسؤولية فيما آل إليه الوضع موضحا رأيه بشيء من التحليل؛ فهو يرى أن مصالي لم يستغل المكانة التي تبوأها في الأوساط

---

[1] عمار هلال، مرجع سابق، ط 2، ص 277

[2] بلقاسم بولغيتي، مرجع سابق، ص 329

[3] عيسى كشيدة، مرجع سابق، ص 68

[4] عبد العزيز وعلي، مرجع سابق، ص15

[5] محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، مرجع سابق، ص90

[6] صالح فركوس، مرجع سابق، ص350.

الشعبية من أجل رسم خط سياسي واضح يحقق للشعب أهدافه وقال عنه بأن:" تصوره للثورة لم يكن يتعدى حدود الإثارة التي تجاوزتها الأحداث" وأضاف: "لا يكفي أن تكون الحركة ثورية بفضل إلتزام مناضليها وحسن تنظيمها وصحة أهدافها بل لابد أن يكون علي رأسها جهاز إداري ذي قناعة ثورية راسخة قادر على اتخاذ القرارات السليمة خلال كل مراحل الكفاح"،[1] وبهذا الطرح منهم يكون الثوريون قد عملوا من البداية على تهميش قيادات حركة الانتصار أمثال مصالي ولحول وكيوان ومزغنة ومولاي مرباح وغيرهم سعيا منهم لبناء شرعيتهم[2].

لم يكن رفض بوضياف وجماعته للخط السياسي الذي انتهجه مصالي الحاج وليد أزمة حركة الانتصار فقط فالخلفية التاريخية كانت حاضرة بقوة في الصراع الذي سيحتدم بينها ذلك أنه منذ أحداث الثامن ماي كان ينظر للزعيم على أنه صاحب فكر متحجر ومتشبث بنظرة أحادية ومولع بعبادة الشخصية هذه النظرة تأكدت في الإحباط الشديد الذي أصاب بن بولعيد ورفاقه،[3] حيث رفض مصالي قرارات مجموعة22 (القيام بالثورة) كما رفض الاعتراف بشرعيتها وأصر علي أن يتم ذلك في مؤتمر شامل فكانت القطيعة بينه وبين التيار الثوري حتى قال فيه بن بوالعيد :" سي الحاج انتهى إن ما سمعته منه لا يمت إلى الحكمة ولا إلى العقل ولا إلى المصلحة العامة للوطن والحزب"[4].

أمام الوضعية الخطيرة التي أصبح عليها الحزب حملت بعض الكتابات المسؤولية لطرفي الصراع (المصاليين والمركزيين) معللة ذلك بعدم الحسم في الخط السياسي لحركة الانتصار، حيث ظهر برنامجين برنامج مصالي الشعبوي (الاعتماد على التعبئة الشعبية) وبرنامج اللجنة المركزية الرامي إلى توحيد أجهزة الحزب وهكذا بقيت الأمور عالقة دون حل[5] ومنه فإن الأزمة التي ظهرت سنة 1953 لم تكن وليدة اللحظة بل أزمة تجذرت بفعل تراكمات سابقة مردها إلى تلك المعالجة السطحية والخاطئة التي اعتمدتها القيادة (المشاركة في الانتخابات) بدل مباشرتها للحلول العميقة والمباشرة (العمل المسلح) والذي هو الهدف الأساسي من وجود التيار الاستقلالي وتميزه عن بقية التيارات الوطنية الأخرى وبذلك تحولت مسألة الكفاح المسلح بين المركزيين والمصاليين إلى محل تجاذب واستقطاب لكسب التيار الثوري من جهة والقاعدة النضالية من جهة أخرى.

---

[1] احمد محساس، مرجع سابق، ص327

[2] ابراهيم لونيسي، مصالي الحاج في مواجهة جبهة التحرير، مرجع سابق، ص7

[3] المرجع نفسه، ص49

[4] عثماني مسعود، مرجع سابق، ص 84.

[5] محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، مرجع سابق، ص 82

بالنسبة للثوريين فبعد فشل اللجنة الثورية في التوفيق بين المصاليين والمركزيين اتجهت عناصرها نحو التحضير سرا للقيام بعمل مباشر باعتباره السبيل الوحيد لوقف المواجهات التي زادت حدتها بين طرفي النزاع[1] ومن أجل بلورة هذا العمل بدأ كل من بوضياف وديدوش بتجميع عناصر المنظمة الخاصة [2] الموجودة في الخارج حيث إلتقيا بعثة القاهرة (بن بلة وخيضر وآيت احمد) بداية من ماي 1954 للإسراع في تفجير الثورة التحريرية [3].

بشأن هذه الخطوة يرى محمد حربي أنها جاءت في خضم انهزام المركزيين على يد المصاليين وبسقوط الحاجز الإصلاحي تحررت العقول من الممارسات البالية التي غلب عليها التراشق بالتهم إلى جانب السب والشتم الذي أفقد القيادة التقليدية مكانتها فاسحة المجال أمام قيادة جديدة أكثر جدية وصرامة في اتخاذ القرارات المصيرية، حولت انتصار المصالين على المركزيين إلى هزيمة[4] لكن بقراءة أخرى فالقضية ليست في من حصل على شرف السبق في الإعلان عن الثورة لأن ذلك أدى إلى الاستعجال الذي أفقد الثورة تماسكها المطلوب والمتمثل في الوحدة السياسية والعسكرية[5].

في السياق نفسه فإن مبادرة الاستفتاء التي قام بها محمود بوزوزو[6] مدير جريدة المنار حول إمكانية إحداث ائتلاف من الأحزاب الوطنية لدعم مشروع الكفاح المسلح الذي رحب به أعضاء المنظمة الخاصة، قد لقي معارضة ورفض من قيادة حركة الانتصار حيث صرح له بن بوالعيد بانزعاج الحزب من هذا التصرف نظرا للآراء المعبر عنها والتي توضح مدى الاختلاف الفكري حول هذا الموضوع، كما شكلت ضرورة التفاف الطبقة السياسية والجماهير الشعبية الشغل الشاغل للتيار الثوري لذلك دعا إلى ضرورة الانخراط في تكتل موحد (جبهة التحرير) لتجاوز الانقسام الذي خلفته أزمة المصاليين والمركزيين وتبعات ذلك على النشاط السياسي الوطني الذي أخر حتما إيجاد حل للقضية الوطنية[7].

---

[1] Abdelhafid Amokrane el Hassani, Mémoires de Combat, Ed dar El Oumma, Alger,2012, p 32
[2] Mahfoud Bennnoune, Aliel-Kanz, La Hasard Et L'histoire, Ed, ENAG, Alger, 1990, p 54
[3] نورالدين حاروش، مرجع سابق، ص 212
[4] محمد حربي، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، مرجع سابق، ص158
[5] عمار نجار، مرجع سابق، ص179.
[6] محمود بوزوزو: ولد بضواحي بجاية، أستاذ لغة عربية وكاتب، التحق بحزب الشعب ثم حركة الانتصار، وفي 1951 تولى رئاسة تحرير صحيفة المنار، إتخذ موقف لصالح مصالي الحاج في أزمة الحزب 1953 وبعد اندلاع الثورة 1954 هاجر إلى سويسرا مفضلا الاستقرار هناك، أنظر:Benjamin Stora, Dictionnaire…, op.cit. p 172
[7] عيسى كشيدة، مرجع سابق، ص ص 12.11

من أجل وضع طرفي الصراع مرة أخرى أمام مسؤولياتهم السياسية والتاريخية قدمت العناصر الثورية استبيانا للمركزيين والمصاليين يحتوي على ثلاث أسئلة: هل أنتم متفقون معنا على الكفاح المسلح؟ إن كنتم متفقين ماذا تجعلون رهن إشارته؟ إن شن هذا الكفاح دون مساهمتكم ماذا سيكون موقفكم؟[1] الاستبيان قدمه كريم بلقاسم وعمار أوعمران[2] (سيأتي تفصيل ذلك عند استعراض مواقف الأطراف الأخرى)، ولعل ما دفع إلى تقديم هذه الأسئلة أن القادة التاريخيين كانوا بين أمرين الأمر الأول: الرغبة في تصفية حساباتهم القديمة مع خصومهم السياسيين والأمر الثاني: هو الخوف من أن ينظر إليهم كمغامرين مبتذلين،[3] فإلى أي مدى كانت نوايا الثوريين صادقة في تقديم هذا الاستبيان؟

إن البحث عن جواب حاسم حول هذه القضية تبدو من الصعوبة بمكان، لكن ما أورده الأستاذ الحسين بن الميلي في شهادته قد يقرب لنا المشهد فيما حدث آنذاك، حيث روى أنه التقي ديدوش مراد في منزل عيسى كشيدة في حي القصبة بالعاصمة، قدم له تصورا لحل الخلاف مع مصالي وطلب منه تبنيه ونقله إلى بوضياف، وملخص ذلك التصور هو أن مصالي يري أن الثورة قد آن أوانها لكنه يريد الحفاظ على زعامته والثوريين بحاجة لغطاء السياسي ولا يوجد أفضل من الزعيم، وفي حالة وقوع انحراف ثوري منه فإنه من السهل التخلص منه واتهام فرنسا وبذلك يضمن الثوريون بقاء قاعدته إلى جانبهم.

أوضح بن الميلي أيضا لبوضياف أن تبني مبدأ القيادة الجماعية في هذا الوقت في غير صالح الثورة، فعلى المدى القريب يؤدي إلى التخلص من مصالى وهذا صحيح لكن على المدى البعيد سيفتح أبواب صراعات أخرى على الزعامة، لكن بوضياف رفض المقترح وقال سنسبق مصالي الحاج في الإعلان عن الثورة وبذلك نتخلص من زعامته الفردية ونكرس مبدأ القيادة الجماعية[4]وهناك من فسر رفض بوضياف لمقترح ديدوش لأن مصالي من أشد خصومه السياسيين ولاحقا سيعمل على تصفيته بعد اندلاع الثورة[5] ومما سبق يمكن تصنيف الخلاف بين بوضياف ومصالي على أنه خلاف في إطار صراع الأجيال[6].

قد يكون موقف بوضياف هذا نابع من العلاقة السيئة بينه ومصالي والتي يرى بشأنها حربي أنها ليست نابعة من كرهه لسلطته الأبوية فقط بل لأمور شخصية أخرى؛ فبوضياف لا يفرق بين شخصية

---

[1] فرحات عباس، مرجع سابق، ص165

[2] نورالدين حاروش، مرجع سابق، ص 216

[3] محمد حربي، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، مرجع سابق، ص153.

[4] عمار نجار، مرجع سابق، ص ص 41.40

[5] إبراهيم لونيسي، مصالي في مواجهة جبهة التحرير الوطني، مرجع سابق، ص 51

[6] Charles Robert Ageron, De l'Algérie Françaises …, op.cit. 502

مصالي ووظيفته التي كان يعبر من خلالها عن رغبة الشعب في التخلص من الاستعمار،[1] وبذلك لعبت الخلافات الشخصية دورا في تغذية الصراع القائم بين التيار الثوري والتيار السياسي داخل الحركة والذي تعود جذوره إلى تأسيس المنظمة الخاصة حيث توترت العلاقة بين بوضياف ومصالي بسبب تعيين هذا الأخير لمحمد بلوزداد على رأس المنظمة، فقد جاء في شهادة المناضل محمد عجايمي أن بوضياف زاره في بيته وكان غاضبا من هذا التعيين وتلفظ بكلام سيء في حق الزعيم، كما توعد بتحطيم الحزب لأنه لم يوضع على رأس المنظمة، هذه القصة أوردها رابح بلعيد، هذا الأخير لم يؤكدها ولم ينفها[2].

لاحقا أكد مصالي الحاج هذا الخلاف مع محمد بوضياف وجماعته فقد ذكر في خطابه الذي ألقاه بمناسبة إحياء الذكرى الثلاثون لتأسيس حزب الشعب الجزائري يوم 11مارس 1968 بباريس ما يلي: " لهذا أقول لكم إن بوصوف وبوضياف وبن بلة نفسه لم يحضروا المؤتمر الذي كونا فيه المنظمة الخاصة، الذي حضر نحن نقول الحق وإن كنا لا نحب هؤلاء الأشخاص هو خيضر وآيت أحمد في المؤتمر الذي قمنا به في15 فيفري 1947 لنتقدم للثورة ليس بالورق والسياسة، بل بالأسلحة واليوم يقولون إن بن بلة أسس المنظمة الخاصة"[3].

لعل ما زاد في تدهور العلاقة بين مصالي وبوضياف أن هذا الأخير أخذ بالرأي القائل بأنه إذا لم توافق القيادة التقليدية يجب تجاوزها في الإعلان عن الثورة، وقد رأى عند عودته من فرنسا في ربيع 1954 أن تحقيق ذلك يمر حتما عبر تحرير القاعدة النضالية من تبعيتها لمصالي تحت غطاء إبقاء المناضلين على الحياد وفق ما جاء في" نداء الحكمة" ومع استفحال الأزمة اختمرت الفكرة وتطورت عبر اللجنة الثورية ثم جبهة التحرير الوطني[4].

هذا ما دفع المصاليين إلى تأكيد التهمة على زعماء اللجنة الثورية (بوضياف وبن بوالعيد وديدوش وبن مهيدي) بأنهم حضروا اجتماع بيرن(Berne) بسويسرا من أجل إفشال اللقاء حتى يفوت بوضياف على مصالي السبق في إعلان الثورة، علما أن اللقاء كان باقتراح من محمد خيضر لإنهاء الخلافات بين المركزيين والمصاليين وكان يفترض فيه حضور حسين لحول ومحمد يزيد وعبد الله فيلالي وأحمد مزغنة وخيضر وبن بلة كوسطاء، ومما يوحي بوجود خلاف هو ذلك التضارب حول تاريخ انعقاد هذا الاجتماع فبوضياف

[1] محمد حربي، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، مرجع سابق، ص157.

[2] رابح بلعيد، مرجع سابق، ص 203

[3] عمار نجار، مرجع سابق، ص 71

[4] محمد عباس، خصومات تاريخية، مرجع سابق، ص 48.

يقول انعقد في 7جويلية 1954 ورسالة الحركة الوطنية المؤرخة في 31 جانفي 1955 والتي بعثت بها إلى وفد القاهرة تقول إنه انعقد يوم 29 جويلية[1].

هناك من يعتقد أن محمد بوضياف بذكره لهذا التاريخ إنما أراد أن يؤكد التهمة على المصاليين بأنهم ذهبوا إلى مؤتمر هورنو لتكريس الانقسام ليس إلا، بينما المصاليين أرادوا من خلال التاريخ الذي ذكروه أن يظهروا أن مؤتمرهم لم يكن انقساميا بدليل حضورهم اجتماع بيرن (Berne) بسويسرا ، لكن حتى وإن سلمنا بهذا الطرح فقد أخفوا القرارات المتشددة التي خرج بها مؤتمرهم (فصل أعضاء اللجنة المركزية) إلى حين ما يسفر عنه لقاء بيرن .

بخصوص حيثيات هذا اللقاء فقد ذكر بن خدة -الذي قدم رؤية المركزين- بأنه تم في صائفة 1954(دون تحديد اليوم والشهر) بحضور كل من بوضياف وبن بولعيد وخيضر وبن بلة من جهة ولحول ويزيد من جهة ثانية، (لم يأت على ذكر المصاليين)، حيث وقع اتفاق على التحاق المركزين بوفد القاهرة لإعداد "ملف الجزائر" تمهيدا لعرضه على هيئة الأمم المتحدة، كما تم الاتفاق على تخلي اللجنة المركزية عن عقد مؤتمرها المناهض لمؤتمر المصاليين بهونو تفاديا لمزيد من الشقاق، لكن أغلبية المركزيين رفضوا الاتفاق وأصروا على المؤتمر للحصول على الشرعية ولم يمنع ذلك من تقديمهم لمساعدات مالية لقدماء المنظمة الخاصة تحضيرا للعمل المسلح[2].

بالمقابل فالذين يؤيدون وجهة نظر المصاليين اتهموا جماعة بوضياف بالتنكر لما جاء في اجتماع بيرن، حيث تم الاتفاق على تزويد أعضاء الحزب (حركة الانتصار) بوثائق السفر إلى القاهرة لإعلام أعضاء الجامعة العربية عن بداية الثورة التي لن تقوم حسب الاتفاق إلا بعد تهريب مصالي الحاج من مقر إقامته الجبرية بفرنسا باعتباره الزعيم الوطني الأوحد والمخول بقيادتها هذا من جهة ومن جهة ثانية أن لا يتم الإعلان عن قيام الثورة إلا بعد إعلام قيادة الحزب لتأخذ احتياطاتها في حماية المناضلين من القمع الحتمي من فرنسا ضدهم[3].

---

[1] رابح بلعيد، مرجع سابق، ص205

[2] بن يوسف بن خدة، مرجع سابق، ص340.

[3] رابح بلعيد، موقف مصالي الحاج من الثورة التحريرية، مجلة دراسات في العلوم لإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر2، ع 4، 2003 2004 ص 83

2-موقف المركزيين تريث و انتظار

لقد حاولت مجموعة 22 من خلال اجتماع بيرن استمالة أعضاء اللجنة المركزية حيث تم الاتفاق بين جماعة بوضياف وجماعة لحول على النقاط التالية: حل اللجنة المركزية ومغادرة القيادات نحو الخارج ووضع أموال الحزب في خدمة الكفاح المسلح، وحسب قداش فقد انطوى هذا الاتفاق على سوء فهم فما اعتبرته اللجنة المركزية مجرد اقتراحات كان بالنسبة لمجموعة 22 قرارات،[1] حيث جاء في شهادة بوضياف أن لحول أجابهما بعد ذلك الاتفاق الذي تم بينهما بعد مدة بـ:" إن الأمر لم يكن يتعلق قط بقرارات ولكن باقتراحات تعرض على اللجنة المركزية" ثم علق بوضياف قائلا :"هذه الإرتدادة لم تدهشنا كثيرا لأننا منذ زمن بعيد كنا على علم بهؤلاء الأشخاص وبطرائقهم الملتوية"[2].

مهما يكن من سوء الفهم الذي حدث بين بوضياف ولحول فمحصلة اللقاء هو رفض المركزيين في الداخل كما في الخارج (سويسرا) حل لجنتهم والانضمام لمجموعة 22 تحضيرا للثورة، كما عارضوا التخلي عن الإعداد لمؤتمرهم المنعقد في أوت 1954 ورفضوا تسليم الأموال لشراء الأسلحة تمهيدا للبدء في العمل المسلح، وأكثر من ذلك حاولوا عرقلة مجموعة الستة بالطعن فيها وتحريض القواعد النضالية بعدم أتباعها،[3] ويأتي هذا الإصرار من المركزيين في الوقت الذي أكد فيه الطيب بولحروف أنه أثناء انعقاد مؤتمرهم بالعاصمة في أوت 1954 كان: "الإحساس السائد حينئذ أن من يطلق الرصاصة الأولى سيكتب له الفوز بقيادة الثورة دون منازع"[4].

استنادا لما سبق لا يمكن فهم طبيعة الخلاف حول مشروع الثورة بين المركزيين والثوريين دون العودة إلى بعض الوقائع التاريخية التي كانت حاضرة بين الطرفين، فالعناصر الثورية كانت ترى أن أعضاء اللجنة المركزية تخلوا عن منظمتهم الخاصة وسلكوا طريق الليبرالية الإصلاحية حيث تحالفوا مع شوفالي فأدى ذلك إلى الشقاق بينهما،[5] أما المركزيون فالثوريون عندهم قد تمردوا عن القيادة ويدفعون بالجميع نحو عملية انتحارية بتبنيهم للحل الراديكالي[6].

---

[1] محفوظ قداش، جيلالي صاري، الجزائر صمود ومقاومات، مرجع سابق، ص 145

[2] محمد بوضياف، مرجع سابق، ص 54

[3] شيخ بوشيخي، مرجع سابق، ص 259.

[4] محمد عباس، نصر بلا ثمن الثورة، ص 63

[5] محمد يوسفي، مرجع سابق ص 195

[6] محمد حربي، جهة التحرير الأسطورة والواقع، مرجع سابق، ص96

هذا الموقف تغير بعد اشتداد الأزمة مع مصالي الحاج ، حيث سعى المركزيون إلى التقرب من الجناح الراديكالي لكسب تأييده ولو بشكل مؤقت وقد ظهر ذلك التأييد في تقريرهم شهرديسمبر1953 (إعادة تشكيل المنظمة الخاصة)،[1] كما اتضحت ملامح هذا التقرب أيضا وبشكل لافت للانتباه في السعي لتبني المشروع الثوري حيث تم الاتفاق في مؤتمر العاصمة (أوت 1954) على ضرورة خلق ظروف ملائمة لكفاح مسلح ناجح وفعال لبلوغ أهداف الشعب الجزائري المتمثلة في العيش الكريم بالقضاء على الاستعمار وبناء دولة وطنية مستقلة[2].

لقد برز الخلاف مرة أخرى وبشكل أكثر حدة بين المركزيين والثوريين داخل اللجنة الثورية حول تاريخ اندلاع الثورة وحسب تحليل البعض يعتبر هذا هو الخلاف الأساسي والوحيد الذي تسبب في القطيعة، بعد أن رفض بوضياف في مناسبتين طلب أحمد بودة بتأجيل موعد الثورة لمدة معينة[3] ثم عاود لحول تقديم الطلب بتأجيل الإعلان عن الثورة لمدة شهرين أو ثلاثة أشهر بحجة إعطائهم الوقت لإعداد المناضلين واختيار قيادة ثورية لكن مجموعة 22 اعتبرت ذلك موقفا متصلبا تجاه القيام بعمل مباشر[4] وهذا ما أكده راجف بقوله: " كانت فكرة الثورة المسلحة تختمر بذهن بوضياف فاستفاد من مسؤوليته تلك (رئاسة فدرالية فرنسا) لفرز العناصر الثورية، وبكل نزاهة لم نكن نحن كواحد من قادة الحزب يومئذ نفكر في الثورة وكان الرأي السائد أن الوقت لم يحن بعد"[5].

لم يتوقف الخلاف عند هذا الحد حيث ساءت العلاقة وتعمق الشرخ أكثر بين الطرفين بعد زيارة لحول إلى قسنطينة هذه الزيارة التي اعتبرها البعض أنها تمت في حذر شديد لأن الهدف منها كان تأليب قيادات الشرق على مجموعة الستة في محاولة لأجل إجهاض موعد تفجير الثورة في الفاتح من نوفمبر ولم يكن معلوما لأحد، وقد نجح لحول في استمالة البعض منهم حيث قال أن جماعة بوضياف تعمل على:" قيادة الشعب إلى المجزرة... ونحن أيضا نناصر النضال ولكن ينبغي أيضا الانتظار" وقد فشل بوضياف في منع هذا التصدع لأنه وصل إلى قسنطينة متأخر[6].

---

[1] Mohamed Harbi, op. cit .pp 66

[2] Abderrahmane Kiouane: Moments du mouvement national =textes et position, Ed, Dahlab Algérie, 2009, p321

[3] نورالدين حاروش، مرجع سابق، ص 213.

[4] ابراهيم لونيسي، مصالي في مواجهة جبهة التحرير، مرجع سابق، ص 8

[5] محمد عباس، رواد الوطنية، مرجع سابق، ص 34

[6] رابح بلعيد، الحركة الوطنية الجزائرية، مرجع سابق، ص 222

لو سلمنا بهذه الرواية فإن المركزيين يكونون قد لعبوا دورا حاسما في تأجيج مشكلة وفد قسنطينة مع مجموعة الستة بيد أن السبب المباشر في ظهورها هو الموقف من مصالي حسب ما أورده حربي والذي تطرقنا إليه عند حديثنا عن مجموعة 22.

تأكد بشكل واضح موقف المركزيين في ردهم على منشور الاستفتاء الذي وزعه القادة التاريخيون (ذكر محتواه سالفا) فكان جوابهم نعم لكن ليس الآن،[1] وتذهب بعض المصادر إلى أن المركزيين حاولوا في البداية إقناع مجموعة الاثنين والعشرين بالعدول عن تفجير الثورة خوفا من تكرار مأساة الثامن ماي 1945،[2] ودفاعا عن موقفهم هذا نظم حسين لحول لقاءا بالبليدة مع الفلاحين والعمال وقد حضره محمد بوضياف فقال :"هؤلاء الرجال يريدون أن يدفعوكم إلى مغامرة لا خلاص منها، إن الاندفاع في هذه المغامرة دون سلاح ولا سند جنون، إنكم بذلك تمضون إلى حتفكم ... ثم من يثبت لنا أن هذا ليس هدف هؤلاء الرجال وأنهم ليسوا من مثيري الفتنة "، فرد بوضياف قائلا: " اسمعوني جميعا إن الثورة سوف تقوم بكم أو دونكم معكم أو ضدكم إنه أمر لا مفر منه، الآلة تسير ولا يمكن أن يوقفها شيء...سوف نقوم بالثورة ...ولو بقرود الشفة"[3].

قد تكون مناوئة المركزيين للثوريين لاعتقاد منهم أن ما يقومون به مغامرة قد تؤدي لكارثة[4] حتى أن أحدهم علق قائلا :" ليس بعلب السردين سنحرر الجزائر" - نظرا لقلة الإمكانات-[5] لكن توضيحا لموقف المركزيين فقد قال حسين لحول إنه لم يكن يتفق مع بوضياف في التعجيل بالثورة فالتريث يتيح فرصا أفضل للنجاح[6]،أما بن خدة فقد ذكر أن اللجنة المركزية كانت تريد إرجاء تفجير الثورة لعدة أشهر حتى يتم بناء قاعدة وطنية صلبة وموحدة واختيار قيادة ثورية مشتركة،[7] وقد حاول كل عمار بن عودة وبن طوبال وزيغود يوسف ومصطفى بن بو العيد إقناع المركزيين لكنهم رفضوا فعلق زيغود لاحقا بعد اندلاع الثورة بقوله: " لم يلتحقوا بالثورة بعد اندلاعها بل ظلوا في ديارهم في انتظار العدو الذي زج بهم في

---

[1] Farhat Abbas, La Nuit Colonial…op.cit. pp205.206

[2] الطاهر الزبيري، نصف قرن من الكفاح مذكرات قائد أركان جزائري، تح، مصطفى دالع، ط1، الشروق للإعلام والنشر الجزائر، 2011، ص7.

[3] رابح بلعيد، الحركة الوطنية الجزائرية، مرجع سابق، ص 223

[4] سعاد يمينة شبوط، مرجع سابق، ص 59

[5] عيسى كشيدة، مرجع سابق، ص 21

[6] محمد عباس، رواد الوطنية، ص75

[7] بتريك إفينو، جون بلانشايس، حرب الجزائر ملف وشهادات، ج1، مرجع سابق، ص67

السجون"، وهذا وفقا لما جاء في شهادة العربي الميلي الذي كان ضابطا في جيش التحرير برتبة رائد في المنطقة الثانية (الشمال القسنطيني)[1].

لقد تأكد موقف المركزيين مرة أخرى في اللقاء الذي تم بين بن بوالعيد وحسين لحول هذا الأخير لم يعارض اندلاع الثورة لكنه اشترط ملاءمة الظروف لذلك، وقدم 500 ألف فرنك من مجموع 6 ملايين طلبتها قيادة الثورة منه،[2] وبحسب رواية العقيد الطاهر الزبيري فإن بن بوالعيد عندما طلب من المكتب السياسي لحركة الانتصار الذي كان يسيطر عليه المركزيون أموالا من أجل القيام بالعمل المسلح منح 500ألف فرنك رماها على الأرض وقال لهم "أبخمسمائة فرنك تفجرون الثورة"،[3] بينما ذكر عيسى كشيدة أنه عندما التقى بن بوالعيد قال له هذا الأخير:" إنها لمفاجأة سارة فالإخوان موافقون على الكفاح المسلح وأكثر من ذلك أعطونا مليون فرنك للإسراع في التحضيرات"،[4] أما لحول فأعلن عن مبلغ 3 ملايين معترفا أنهم وعدوا الثوريين بتسليم مبلغ 7 ملايين فرنك 2 مليون للوفد الخارجي و5 ملايين لشراء الأسلحة ونظرا لأوضاع الحزب المالية لم يتم تقديمها كلها[5].

لعل ما تسبب في اتهام لحول بالسعي إلى إفشال مشروع الثورة هو تقليص المبلغ الذي وعد بتقديمه إلى جماعة بوضياف في اجتماع بيرن حيث نزل المبلغ إلى 1مليون وقدمه على دفعتين لبن بوالعيد الذي رد عليه مرة أخرى:" هذه صدقة، هذا المبلغ التافه دليل على أنكم لستم من أنصار النضال"[6] فتكرست القطيعة بين الطرفين والتي أشار إليها بوشعيب حين قال: " اتصلت بمعية ديدوش مراد بحسين لحول حيث عقد اجتماع بمنطقة أولاد يعيش (البليدة) وطلبنا منه تزويدنا بالمال من خزانة الحزب لكنه رفض متعللا بضرورة انتظار ما تسفر عنه الأزمة ومن ثمة اعتمدنا على أنفسنا"[7].

لم تتوقف جهود المركزيين لوقف تفجير الثورة على التعبئة في الداخل فقط بل أوفدوا إلى القاهرة كلا من لحول ويزيد لإقناع وفد حركة الانتصار هناك بتأجيل الإعلان عنها فالأولوية عندهم هي تدويل

[1] حزب جبهة التحرير الوطني، الطريق إلى نوفمبر، مج1، ج3، مرجع سابق، ص 92.
[2] محمد حربي، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، مرجع سابق، ص63
[3] الطاهر الزبيري، مرجع سابق، ص 8
[4] عيسى كشيدة، مرجع سابق، ص19
[5] محمد عباس رواد الوطنية، مرجع سابق، ص 74
[6] رابح بلعيد، الحركة الوطنية الجزائرية، مرجع سابق، ص 227
[7] عبد الوهاب بن خليف، مرجع سابق، ص 184.

القضية الوطنية هذا من جهة،[1] ومن جهة ثانية دراسة الضمانات التي سيقدمها جمال عبد الناصر لإنجاحها وعند وصولهما يوم 29 اكتوبر1954 لم يتبق على تفجير الثورة سوى يومين[2] فتفاجئوا باندلاعها وهما هناك[3].

على الرغم من أن حسين لحول وجه نداء من إذاعة صوت العرب للشعب الجزائري للالتحاق بالثورة إلا أن ذلك لم يشفع له وتم تحييده لمعارضته التدخل المصري الذي لخصه بقوله " إذا كنتم ثوريين فالثورة تقتضي ألا يتم الاتصال بالجهات الأخرى من طرف شخص واحد (يقصد بن بلة) فلا بد من شخصين أو ثلاثة والاتصال مع هذه الجهات ينبغي ألا يبنى على المصالح الخاصة"، والأكثر من ذلك اتهم وفد القاهرة بأنه هو من أبعد اللجنة الثورية عن المركزيين،[4] وتعليقا على دور مصر قال أحدهم: " القدر في القاهرة والمجمر في الجزائر"[5].

مع اندلاع الثورة أوفد المركزيون شخصيات منهم ضمن وفد مشترك مع بقية الأحزاب إلى باريس لشرح القضية الوطنية وبعد الاعتقال والقمع الذي طالهم واصلوا نشاطهم السياسي بإرسال البرقيات يحتجون فيها على استعمال العنف ضد الجزائريين ويؤكدون أن المشكل سياسي ويجب أن يحل بالحوار، ولما فقدوا الأمل التحقوا بالثورة مفضلين الخيار الثوري وبذلك زال طرفا مهما معارضا للثوريين في حركة الانتصار وهم المركزيون[6].

3 - موقف المصاليين توجس وإحجام

لقد غيرت أزمة حركة الانتصار في سلم أولويات مصالي الحاج بنقل دائرة الاهتمام من إعادة الأداة الثورية إلى إنقاذ الحزب،[7] فمنذ أن تبلورت فكرة العمل المسلح مطلع الخمسينيات سار الزعيم في اتجاه تجذير حزبه سياسيا ودبلوماسيا فقط بدل التحضير للقيام بالثورة بدليل تلك الأوامر التي أعطاها في 2 أوت 1954 للمكتب السياسي الجديد المنبثق عن مؤتمر هورنو بتشكيل لجنة أمنية لحماية ممتلكات

---

[1] محمد حربي، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، مرجع سابق، ص38

[2] Abderrahmane Kiouane, les Débuts d'une Diplomatie de Guerre (1956.1962) Ed, Dahlab, Alger,2009, p1

[3] Daho Djerbal ,op.cit. p21

[4] محمد عباس، رواد الوطنية، مرجع سابق، ص 75

[5] المقولة نسبها محمد حربي، لبعد المالك بن حبيلس في كتابه حياة تحدي وصمود، مذكرات سياسية 1962.1945، تر عبد العزيز بوب كبير، علي قسايسية، دار القصبة، الجزائر،2004، ص 147

[6] أحسن بومالي، مرجع سابق، ص 274

[7] محمد عباس، خصومات تاريخية، مرجع سابق، ص ص 35.34.

ومناضلي الحزب والقيام بمساع تكون كفيلة بتدويل القضية الوطنية استنادا لوعد جلالة الملك بن سعود بإثارتها[1] وطرحها على لجنة الوصاية الأممية شهري سبتمبر وأكتوبر1954، بالإضافة إلى إرسال وفد لمصر لكسب دعم القاهرة وكل هذا في إطار خطة إخراج المسالة الجزائرية إلى العلن[2].

هذا التوجه من مصالي الحاج مبني على فكرة أن الوقت لم يحن بعد لتفجير الثورة وبالتالي عدم القيام بها أو تأييد من يريد ذلك،[3] علما أن مؤتمر هورنو أقر بـ " أن المؤتمرين عازمون على إشعال فتيلة الثورة التحريرية وهم يضعون كل ثقتهم في رئيس الحزب ليتحول العزم إلى حقيقة"، لكن عمليا فإن التعليمات لم تكن واضحة فقد أوصت بإعداد مخطط عمل يساعد على تدويل المشكل الجزائري وإنشاء مصالح لتسيير الحزب[4].

لم يكن هذا هو السبب الوحيد في موقف مصالي الحاج فالرسالة التي بعث بها قبل ذلك إلى مؤتمر أفريل 1953 وكذا نداءه للمناضلين في ربيع 1954 بتكوين لجان إنقاذ داخل الحزب بعد سحب ثقته من اللجنة المركزية كل هذا رجح فرضية أن مصالي لم يكن يولي اهتماما للمشروع الثوري على الرغم من معارضته لتوجه الجناح المعتدل داخل حركة الانتصار ورفضه فكرة العمل السلمي في تلك الفترة،[5] أو يكون موقفه هذا نابع من جهل منه بمخطط تفجير الثورة من قبل قدماء المنظمة الخاصة واعتقاده بأن المركزيين وراء ذلك[6].

تأكيدا لهذا الكلام روى زيغود يوسف على لسان مصالي قوله: " قبل أن نحارب الفرنسيين ينبغي أن نحارب المركزيين[7] فمصالي من حيث لا يدري وبطريقه غير مباشرة خدم الثوريين بأن أزاح من طريقهم المركزيين الذين كانوا يسعون وراء حل سياسي وسلمي مع سلطة الاحتلال حين اتهمهم بالإصلاحية والتواطؤ مع النزعة الاستعمارية الجديدة التي يمثلها جاك شوفالي، فانتفضت القاعدة النضالية ضدهم

---

[1] محمد حربي، جبهة التحري الأسطورة والواقع، مرجع سابق، ص127

[2] Jacques Simon, op.cit. p113

[3] عمار بوحوش، مرجع سابق، ص 309

[4] محمد العربي زبيري، الثورة الجزائرية في عامها الاول، مرجع سابق، ص 198

[5] جمال قنان، مرجع سابق، ص 230.

[6] محمد عباس، نصر بلا ثمن الثورة، مرجع سابق، ص 405.

[7] حزب جبهة التحرير الوطني، الطريق إلى نوفمبر، مج1، ج3، مرجع سابق، ص 92.

وبذلك أصبح الظرف مناسبا أمام دعاة العمل المسلح لتنفيذ مشروعهم خاصة وأنهم لم يكن باستطاعتهم الوقوف في وجه الجناح المركزي الرافض لاندلاع الثورة لعدم ملاءة وضعهم لذلك (حل المنظمة الخاصة)[1].

إن ما يؤكد إصرار مصالي على عدم تفجير الثورة قبل القضاء على خصومه من المركزيين[2] هو وصول مبعوثه وناطقه الرسمي عبد الله فيلالي من فرنسا إلى الجزائر في ماي 1954 والذي حاول إقناع بوضياف في لقائه معه بالانضمام إلى المصاليين واعدا إياه بوضع كل الإمكانات تحت تصرفه بعد تطهير الحزب، فرد عليه بوضياف قائلا :"عندما يفقد المرء إيمانه تسقط روحه بين يدي الشيطان، القطار سينطلق لا تبقون على الرصيف أو لا تعطلون الإقلاع"،[3] هذا الموقف الحازم من بوضياف يدفعنا إلى محاولة معرفة دوافع مصالي من وراء رفضه لإعلان الثورة باسمه أو دعم مجموعة 22 التي تريد القيام بها.

انطلاقا من رؤية مصالي الحاج الخاصة نحو الكفاح المسلح جاء رد أتباعه على استبيان الثوريين[4] رافضي الإجابة على أسئلتهم[5] أو مناقشة القضية معهم لأن في ذلك تعد على صلاحيات الزعيم[6] مؤكدين أنه " لن يتم الشروع في أي عمل دون موافقته، فمصالي هو وحده من يقود الثورة ويحدد انطلاقتها"[7] وهذا بنص جواب أحد أبرز القادة المصالين على السؤال الذي طرحه عليه عمار أوعمران هذا الأخير ذكر تفاصيل اللقاء الذي ما جرى بينهما بالجزائر العاصمة حول موافقة مصالي على الشروع في العمل المسلح قائلا: " ... التقيت مع أولبصير العربي[8] في شارع الأخوة المعدومين (بولنياك سابقا) فقلت له: ما رأيك في الهجوم بالأسلحة على الأعداء؟ فقال: هل شاورت الشيخ (مصالي) فقلت: إننا لا نستشيره فهو في السجن فإذا كنتم تحبون المشاركة فعلى بركة الله، فقال: لا بد من استشارة الشيخ"[9].

---

[1] محمد حربي، جبهة التحرير الأسطورة والواقع، مرجع سابق، ص108

[2] الطاهر الزبيري، مرجع سابق، ص7

[3] عيسى كشيدة، مرجع سابق، ص86

[4] Farhat Abbas, La Nuit Colonial…op.cit. pp 205.206

[5] عيسى كشيدة، مرجع سابق، ص20

[6] نورالدين حاروش، مرجع سابق، ص 213.

[7] Farhet Abbas, Autopsie …op.cit. p52.

[8] العربي أولبصير: من مواليد 1918 بتازمالت (القبائل)، إنخرط في حزب الشعب 1943، ثم في المنظمة 1947 واعتقل بعد اكتشافها 1950، عين عضو المجلس الوطني للثورة CNR 1954 ثم عضو المكتب السياسي لحزب الحركة الوطنية (M.N.A)، إختفى بالمغرب في 1955، أنظر: Benjamin Stora, Dictionnaire…, op.cit. pp 316.317

[9] عبد العزيز واعلي، مرجع سابق، ص 17

أما الموقف الثاني فجاء من مصالي نفسه فخلال اللقاء الذي جمعه بمصطفي بن بوالعيد بمقر إقامة بنيور(Niort) في فرنسا[1] بينما ذكر إيف كورييه أن اللقاء تم في صابل دولون (Sable D'Olonne)[2] اقترح عليه بحكم نضاله الطويل أن يتزعم الثورة[3] مخاطبا إياه: "يا سيد الحاج أنا جئت من عند الجماعة التي ترجوك أن لا تكسر قاعدة الحزب ووحدته ونحن نضمن لك الشروع في الكفاح المسلح "[4].

بخصوص هذا اللقاء أورد كشيدة بعض تفاصيله منها إعطاء بن بولعيد لمصالي ضمانات بتبني قدماء المنظمة الخاصة للثورة دون سواهم مؤكدا على ضرورة تجاوز الأزمة من خلال القيام بعمل مباشر ثم نقل عنه حرفيا قوله:" قضيت تقريبا نهارا كاملا مع مصالي ولجأت إلى استعمال كل الحجج الممكنة دون جدوى، استمع إلى مصالي مطولا وبتأن، كان دائما يردد علي نفس الجواب: "كل هذا شيء جيد لكن قبل هذا يجب أن أطهر البيت" ثم خاطب بن بولعيد جماعته قائلا:" أقسم لكم بأن سي الحاج موش راجل" دون أن يعلموا حقيقة ما دار بينهما،[5] وأردف قائلا أيضا أن مصالي: "لا يريد الثورة"[6].

موقف مصالي الحاج لم ينته عند الرفض بل وصل حد التهديد لرفقاء مصطفى بن بوالعيد حيث صرح مولاي مرباح على لسانه بقوله: "إذا انطلقتم بفكرتكم واندلعت الثورة فسوف تثيرون الشعب ضدكم ونقول له إنكم لصوص"[7] وقد يكون موقفه هذا برغبة منه في قيادة الثورة أو لتخوف ممن يريد تفجير الثورة لمحدودية قدراتهم باعتبارهم مجهولين لدي القاعدة وقلة إمكانياتهم المادية خاصة الأسلحة ويضاف إلى هذا التخوف عدم ثقته في قدماء المنظمة الخاصة لارتباطهم بالمركزيين (اللجنة الثورية) حسب قراءته للمشهد السياسي،[8]علما أن هؤلاء استعانوا بالمركزيين لتلقي المساعدات المالية والتقنية المادية من أجل التحضير للثورة[9].

هناك سبب آخر ورد في بعض الكتابات يفسر موقف مصالي فما أبداه من تصلب هو في حد ذاته رفض لمناضلين خرجوا عن طاعته وتمردوا عليه وأخلوا بالاتفاق الذي أبرم في سويسرا 1954 بين وفد

---

[1] محمد عباس، ثوار عظماء، مرجع سابق، ص 47

[2] Yves Courriere, La guerre d'Algérie, Les fils de La Toussaint, Ed, Rahma, Alger,1992, p114

[3] مسعود عثماني، الثورة التحريرية أمام الرهان الأصعب، دار الهدي، الجزائر،2013، ص137

[4] عمار بوحوش، مرجع سابق، ص40.

[5] عيسى كشيدة، مرجع سابق، ص20

[6] Yves Courriere, op.cit. p114.

[7] الطاهر سعيدان، القاعدة الشرقية قلب الثورة النابض، ط1، دار الأمة، الجزائر،2001، ص26

[8] محمد العربي الزبيري، الثورة الجزائرية في عامها الاول، مرجع سابق، ص199

[9] Mahfoud Kaddache, Djilali Sari, op.cit. p123

اللجنة الثورية وممثليه لأن لا يتم الإعلان عن الثورة إلا بعد أن يتم تهريبه من منفاه بفرنسا،[1] والملاحظ من خلال كل هذا أن الخلفية التاريخية لاتزال قائمة بين الطرفين فمصالي لم ينس وقوف اللجنة الثورية للوحدة والعمل إلى جانب المركزيين وقدماء المنظمة الخاصة بدورهم لم يغفروا لمصالي حل منظمتهم والتخلي عنهم وعدم رد الاعتبار لهم[2].

هناك من يعتبر أن مصالي لم يكن ضد الثورة بل تريث فقط في تفجيرها لتأثره بأحداث ماي 1945 وخوفه من سقوط ضحايا آخرين، حيث فضل انتظار نتائج الإصلاحات فكانت النتيجة تفجير الثورة بدونه[3] وقد أكد هو ذلك لما رد على استفتاء الثوريين له بقوله:" عليكم أن تثقوا بي"[4] ولما أراد كريم بلقاسم أن يستوضح رد عليه مرباح بأن مصالي مع الثورة لكن ليس قبل جانفي 1955 واتهم اللجنة الثورية بأنها صنيعة المركزيين وطلب منه قطع علاقته بها فخاب ظن كريم[5]، ودفعه ذلك إلى الانضمام للجناح الثوري[6].

إن ما يجب التأكيد عليه أن الخلاف بين مصالي الحاج ومفجري الثورة لم يكن بالأساس حول توقيت اندلاع العمل المسلح ، مثلما جاء في شهادة محمد زروالي[7] الذي ذكر أنه استقبل من طرف الرئيس بن بلة في قصر الشعب وقال له مجاملة: " كنا نريد تفجير الثورة باسم الحاج لكننا للأسف اختلفنا في اليوم" بل هو أعمق من ذلك، [8] فبن طوبال يرى أن مصالي الحاج أخطأ واجتهد ولم يصب بحكم الحصار المفروض فوقائع الأحداث لم تصله كما هي في الواقع[9].

بالمقابل نفى المصاليون هذا الكلام مؤكدين أن الشيء الوحيد الذي لم يشارك فيه زعيمهم هو تحديد موعد الثورة رغم تصريحه في صائفة 1954 أنه حان الوقت للانتقال للعمل المسلح،[10] فمصالي

---

[1] عمار نجار، مرجع سابق، ص337

[2] محمد العربي الزبيري وآخرون، كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية، مرجع سابق، ص43.

[3] حميدي عبد القادر، مرجع سابق، ص134

[4] محمد عباس، اغتيال...حلم أحاديث مع بوضياف، دار هومة، الجزائر،2009، ص39.

[5] محمد حربي، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، مرجع سابق، ص 63

[6] عبد الرحمن كيوان، مرجع سابق، مرجع سابق، ص 154

[7] محمد زروالي: من مواليد 1921 ببني ثور(ورقلة)، انخرط في حزب الشعب مبكرا (16سنة) ونظرا لنشاطه الثوري خلال الح ع 2 في منطقة القبائل أعتقل في 1945 وقضى مدة متنقلا بين السجون إلى غاية 1952، إلتحق بمصالي في المنفى وبعد الاستقلال عاد إلى الجزائر، أنظر:
Benjamin Stora, Dictionnaire…, op.cit. p 187

[8] محمد عباس، نداء الحق، شهادات تاريخية، مرجع سابق، ص 52

[9] عمار نجار، مرجع سابق، ص35

[10] المرجع نفسه، ص 27

هو من بدأه لما وضع لبنته الأولى وأوصله إلى المرحلة النهائية بتحول الفكرة إلى قرار ثم إلى عمل ثوري حقيقي جسده بوضياف ورفاقه[1] واعتبارا لكل ما سبق هل إستعد المصاليون عمليا لتفجير الثورة؟

في البداية يجب التذكير أن مصالي الحاج في عز امتعاض القاعدة النضالية ومن أجل امتصاص غضب أتباعه وتبديد حيرتهم بشأن إمكانية القيام بعمل ثوري مباشر، وجه خطابا في صائفة 1954 طالبا فيه بضرورة إحياء الماضي الثوري للحزب وترجمته على أرض الواقع وأن تكون الأنشطة جميعها تجسيدا للإرادة الشعبية وحث على أن يكون الانضباط هو القوة الرئيسية لحركتهم وأن يتم التمسك بالمبادئ الثورية والحكمة السياسية[2] ولعل مثل هذه التصريحات ما دفعت بالثوريين إلى الاعتقاد بأن مصالي مع الثورة خاصة عندما ردد مرارا عبارة:" لقد تجاوزتنا الأحداث في تونس والمغرب "لكنه في الوقت نفسه أعطى الأولوية لتطهير الحزب واختيار قيادة جديدة[3].

أما بخصوص السؤال فالإجابة عليه تأتينا من المصاليين أنفسهم، فمولاي مرباح (أمين عام الحركة الوطنية) قال تعليقا على ما جاء في مؤتمر هورنو:" كنا يومئذ منشغلين بالأزمة ومضاعفاتها...ولم نكن نفكر لهذا السبب في قرار الثورة " ورغم ما في هذا الكلام من نزاهة فإنه وبحسب رأي البعض يؤشر على أن اهتمام مصالي الحاج كان منصبا حول إعادة الحزب لبرنامجه الثوري المنبثق عن مؤتمر 1947[4].

في سياق متصل تأتي شهادتان في غاية الأهمية الشهادة الأولى: من علي بوعجاجة المسؤول المصالي عن منطقة وهران لتنفي أي استعداد من جانبهم للثورة ، فإلى غاية نوفمبر1954 لم يتم دراسة القيام بعمل مسلح حسب ما ذكر والشهادة الثانية من محمد علي خيضر مسئول المجموعات القتالية المصالية في العاصمة سنة 1955الذي أورد تفاصيل حديثه مع مولاي مرباح قبل اندلاع الثورة بقوله :"أعلنت له أني نافذ الصبر لرؤية الحزب بغير خط سلوكه وفقا لما تقرر في مؤتمر هونو وينتقل إلى العمل، فأعلمني أن الحزب في وضع مالي صعب وأن من الضروري الانتظار وقد انتظرت قرابة الشهرين"،[5] كما التقى مرباح في مناسبة أخرى فقال له علي خيضر بصريح العبارة وبلهجة فيها تضمر:" علينا أن نستعد للعمل فلم يعد

---

[1] محمد عباس، نصر بلا ثمن، مرجع سابق، ص 15.

[2] Jacques Simon, op.cit., p 112

[3] عمار بوحوش، تحول المنظمة الخاصة الى جبهة التحرير الوطني، مجلة الذاكرة، مجلة الدراسات التاريخية للمقاومة والثورة، المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر،1995، ع2، ص40

[4] محمد عباس، خصومات تاريخية، مرجع سابق، ص36.

[5] محمد حربي، جبهة التحرير الأسطورة والواقع، مرجع سابق، ص127.

يجدي غير السلاح فإما أن تقرروا العمل أو دعوا المناضلين يعودون إلى الحياة العادية والرضوخ إلى الأمر الواقع الاستعماري"[1].

في الطرف المقابل (الثوريين) شهادة لمحمد الصالح سرار وهو أحد مجاهدي الولاية الأولى وكان قبل ذلك قد انخرط في صفوف حركة الانتصار سنة 1952 بفرنسا، تؤكد أن المصاليين لم يكونوا على استعداد لتفجير الثورة حيث ذكر أنه في 18 أفريل 1954 انعقد اجتماع برئاسة أحمد بودة بمزرعة في شمال مدينة روبي (Roubaix) بفرنسا حضرها 200 مندوب عن النواحي والقسمات من أجل تدارس إمكانية القيام بالثورة.

بعد افتتاح الجلسة قال أحمد بودة:" لقد كلفنا أحد مقربي مصالي بمحاورته في موضوع الثورة فاتصل به مرتان فكانت النتيجة أن مصالي رفض الفكرة لأنه يعتقد بأنه لا فائدة من القتال ولا يقبل أن يموت أبناء الوطن دون فائدة بقوله (يموتو بلاش) وهذا معناه أنه كان خائفا أو اختل عقله أو خان الوطن"، ثم ذكر المجاهد سرار أن بعد هذا الكلام وقعت مشادات عنيفة بين مؤيدي مصالي ومعارضيه إلى حد التشابك بالأيدي والكراسي والزجاج فسالت الدماء ومنذ ذلك التاريخ بدأ الخلاف بين الثوريين والمصاليين واشتد فيما بعد[2].

روى أيضا عبد الحفيظ أمقران[3] أنه بعد عودته من فرنسا نهاية سبتمبر1954 استعد الكثير من عناصر المنظمة الخاصة عبر الوطن للعمل المسلح وبقي مناضلو حوض الصومام ينتظرون الأوامر من مسؤول الحزب السيد العربي أو لبصير الساكن بتازمالت دون جدوى، وعلموا بعد ذلك أنه أعلن ولاءه لمصالي ولم يعترف بقيادة الثورة وقد فوت بذلك على المنطقة شرف المشاركة في عمليات الليلة الأولى للثورة وبعد مدة اتصلوا بمجاهدي جرجرة الذين أبلغوهم بأن الثورة لها قيادة جديدة وأنه لا جدوى من انتظار مصالي وبعد اتصالات بين القادة وتنسيق بينهم اندلعت الثورة في منطقة الصومام ببجاية ناحية بني معوش وبني ورثلان وبني يعلى حتى حدود سطيف.[4]

[1] محمد عباس، رواد الوطنية، مرجع سابق، ص 373

[2] عمار ملاح، مرجع سابق، ص ص 255.254.

[3] عبد الحفيظ أمقران: من مواليد 1926 بسطيف، ناضل في حزب الشعب وحركة الانتصار، اخرط في الثورة التحريرية مبكرا، وبعد الاستقلال شغل منصب وزير الشؤون الدينية، أنظر: رشيد بن يوب، مرجع سابق، ص 109.

[4] عبد الحفيظ أمقران الحسني، مرجع سابق، ص36.

إن ما يدعم هذه الشهادة تلك المعلومات الأكثر تفصيلا والتي قدمها أحمد أوفاضل (الرائد أحميي) في جيش التحرير الوطني الذي قال:"... جاءنا العربي أولبصير إلى (الانثنين أوثرونا) ببني أمعوش دائرة صدوق ليترأس اجتماعا في قرية (إغيل واضو) ببني ورثيلان بتاريخ 1954/8/18 في منزل يحي طواهري وقد حضر الاجتماع جماعة من المناضلين وبعد دراسة الوضع في المنطقة طلب منا أربعة مناضلين للتطوع في العمل المسلح ... ثم قال لنا: استعدوا للعمل فإن الثورة ستندلع أما تاريخ تفجيرها فلم يعلم به أحد وكان هذا الاجتماع آخر لقاء مع مسؤول الدائرة، وعند اندلاع الثورة في نوفمبر لم يتصل بنا أولبصير وبقينا حيارى ننتظر".

يرى حسين آيت أحمد ان مسألة الثورة قد ارتبطت بقناعات شخصية بقوله:" في الواقع لا هو(يقصد مصالي) ولا قادة الحزب الآخرين كانوا مستعدين للالتحاق بالجبال لأسباب مرتبطة أكثر ببحبوحة العيش التي ألفوها، مقابل المخاطر المحدقة والمحتملة للمقاومة"،[1] أما بن بلة فقال" لقد كنا ننتظر على أحر من الجمر ولكن مصالي كان غارقا إلى الذقن في مستنقعات الجمود ...إن جناحي المغرب كان ينتفضان أما جسد الطائر الكبير فقد ظل هامدا" وقال أيضا أن:" كل المحاولات للدفع بالمصاليين نحو العمل المسلح قد باءت بالفشل" ويضيف " لأن المصاليين الذين أداروا ظهورهم للتاريخ لم يعودوا يحلمون إلا بالانتخابات"[2].

مهما يكن من الأسباب فإن الغالب عليها أن مصالي رغم إيمانه بفكرة العمل المسلح إلا أنه فضل العمل بالحل السلمي الدبلوماسي إلى آخر لحظة،[3] كما فضل تقويم الحزب على البدء في العمل المسلح[4] فضلا عن استهانته بالتيار المحايد فمؤتمر هورنو اعتبر بوضياف وجماعته أداة في يد المركزيين[5] بالإضافة إلى مناوئة أتباعه لهم [6] ففتح بذلك ثغرة استغلها الثوريون وسطروا برنامجهم الذي عادوا به إلى واجهة الأحداث بقوة وبأكثر مصداقية من غيرهم وهذا ما أكده بن خدة عندما قال: "كانت الجزائر برميلا من

---

[1] حسين آيت أحمد، مرجع سابق، ص247.

[2] روبير ميرل، مرجع سابق، ص 95.

[3] Gilbert Meynier , op.cit. p 126.

[4] محمد حربي، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، مرجع سابق، ص38.

[5] محمد عباس، خصومات تاريخية، مرجع سابق، ص 45.

[6] سعاد يمينة شبوط، مرجع سابق، ص59.

البارود وكانت اللجنة الثورية للوحدة والعمل هي الفتيل في حين فقدت اللجنة المركزية مثلها مثل المصالين السيطرة على الحركة"[1] يقصد اندلاع ثورة الفاتح نوفمبر.

لقد تم تحميل المسؤولية كاملة للمصاليين والمركزيين في تخلي حزب حركة الانتصار عن المشروع الثوري[2] وبحسب سليمان الشيخ فإنهما لم يكونا قادرين على الحسم في قضية الكفاح المسلح على الرغم من أن المصاليين كانوا أقرب إلى ذلك لكنهم ربطوها بإنهاء أزمة الحزب وهكذا وقعوا في دائرة التأجيل والتسويف مثلهم مثل المركزيين الذين تحججوا بالظروف غير المواتية للقيام بالثورة،[3] فضلا عن إيمانهما بسياسة الإصلاحات مع الاستعمار[4] ورافضان في الوقت نفسه أن يقوم طرف ثالث بالثورة ولأن تفجيرها لم تكن أيضا من أولوياتهم[5].

لأن كل من المركزيين والمصاليين كانوا يرون بأن الكفاح المسلح مرتبط بثلاثة عوامل أساسية: مساهمة الشعب، وفرة الإمكانات، ملاءمة الوضع الدولي وكلها عوامل لم تتوفر بعد،[6] لم يفلح حزبهم حركة الانتصار في الظهور بالمظهر الحزب الثوري لعجز قيادته عن اتخاذ القرار بالثورة فأدرك المناضلون أنها حركة ثورية مزعومة[7] لكن بن خدة ينكر هذا الكلام ففكرة الاستقلال لديه ولدت من رحم التيار الاستقلالي وحركة الانتصار هي من حملت على عاتقها تجسيدها عن طريق العنف الثوري[8].

يجب القول: إنه حتى وإن ولد المشروع الثوري من رحم التيار الاستقلالي إلا أن اعتبار الثورة من صنع حركة الانتصار هي مغالطة سياسية لان من فجر الثورة طرف ثالث (النشطاء الثوريون) انفصل عن طرفي الصراع (المصاليون والمركزيون).

بهذا الخصوص قدم محمد حربي تحليلا حمل واقع ما حدث حيث يقول:" منذ اندلاع الثورة ولفترة ما ظل الاعتقاد أن اللجنة الثورية للوحدة والعمل هي التي فجرت الثورة ومن رحمها ولدت جبهة التحرير...فالمركزيون ساعدتهم الفكرة في تسجيل حضورهم في الثورة منذ مارس 1954 كطرف له الفضل

---

[1] نورالدين حاروش، مرجع سابق، ص 216.

[2] محمد حربي، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، مرجع سابق، ص 64.

[3] Slimane Cheikh, op cit, p77.

[4] فضيل الورتلاني، الجزائر الثائرة، دار الهدي للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر،2007، ص88

[5] بشير بلاح، مرجع سابق، ص476

[6] محمد لحسن زغيدي، مرجع سابق، ص55

[7] محمد يوسفي، مرجع سابق، ص197.

[8] بن يوسف بن خدة، مرجع سابق، ص100

الأكبر في اندلاعها والمصاليون لم يقدروا الموقف حق التقدير فرغم علمهم بوجود نشاط ثوري، إلا أن موقفهم شابه نوع من اللامبالاة لاعتقادهم أن اللجنة الثورية أفقها محدود بسبب ضعف المركزيين ...أما الثوريون الذين فجروا الثورة فقد تكتموا على الحقيقة التي مفادها أن اللجنة انتهت عمليا باجتماع مجموعة الاثنين والعشرون في جوان 1954 من أجل استقطاب القاعدة النضالية لحركة الانتصار التي هم بحاجة إليها لمد الثورة بما تحتاجه من طاقات بشرية وإمكانيات مادية"[1].

[1] محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، مرجع سابق، ص107.

المبحث الثاني/ مخاض ثورة من رحم الخلاف المصالي الجهوي

واجه قادة جبهة التحرير الوطني الكثير الاتهامات التي طالت توجهاتهم وأهدافهم وشككت في مقدرتهم على الصمود وبخاصة وهم غير معروفين بين السياسيين الجزائريين وليس لهم باع طويل في النضال الوطني، وما زاد في حالة التوجس هو التكتم الذي مارسه هؤلاء غداة تفجيرهم للثورة التحريرية ما أدى إلى حالة من الغموض بين الأوساط الشعبية وحتى لدى الطبقة السياسية، وبزوال تلك الحالة انضمت معظم الشخصيات السياسية للثورة إما لأهداف وطنية أو لأغراض شخصية، ومهما يكون من الأمر فإن ما يحسب على تلك الشخصيات أنها فضلت دعم الثورة والوقوف إلى جانب قيادتها باستثناء المصاليين الذين جاهروا بمصالي الحاج زعيما للثورة، فاتحين المجال أمام التأويلات والقراءات السياسية المختلفة بين مؤيد لأطروحتهم ورافض لها.

أولا: بدائل المصاليين الثورية والسياسية

1- المجلس الوطني للثورة (C.N.R) حبر على ورق

جاء في خطاب مصالي الحاج يوم 2 أوت 1954 لأعضاء المجلس الوطني للثورة (C.N.R) المنبثق عن مؤتمر هورنو:" إني أوصي أعضاء "المجلس الوطني الثوري بالعمل المنهجي والتحليل والعمل بالنظام والانضباط" ويواصل قوله: "وحيث إن العمل مسطر فينبغي تجنب كل انتشاء واندفاع وديماغوجية لنعمل فقط بالمبادئ الثورية وبالحكمة السياسية والدراسة الجدية لجميع القضايا قبل الشروع فيها" ويضيف": وذلك أن المبادئ الثورية هي نقيض الديماغوجية وعكس الفرار إلى الأمام والمزايدة لأن الثورة لا تقوم في يوم معين بالذات...بل هي نتيجة نشاط كبير وأحيانا يتطلب قيامها عدة أجيال".[1]

بناء على هذا يُعتقد أنه في مؤتمر المصاليين ببلجيكا تم استبدال اللجنة المركزية للحركة من أجل الانتصار للحريات الديمقراطية بمجلس وطني للثورة المشكل سياسيا من أتباع مصالي فقط واجتماعيا من صغار التجار والفلاحين إلى جانب العمال بتعداد بلغ ثلاثين عضوا أبرزهم العربي أولبصير بسطة أرزقي عبد الله حباشي،[2] علال ملزي،[3] أما أعضاء المكتب السياسي والذين هم بدورهم أعضاء في المجلس فهم مصالي الحاج أحمد مزغنة مولاي مرباح، عبد الله فيلالي، محمد المشاوي[4].

---

[1] حزب جبهة التحرير الوطني، الطريق إلى نوفمبر كما يرويها المجاهدون، مج1، ج2، مرجع سابق، ص ص46.45.

[2] عبد الله حباشي: من مواليد الحراش بالجزائر العاصمة، إنخرط في حركة الانتصار ثم أنظم في 1947 إلى جناحها العسكري (المنظمة الخاصة)، وخلال أزمة الحزب انحاز إلى مصالي الحاج، وفي جويلية 1954 عين عضو في المجلس الوطني للثورة (C.N.R) التابع للمصاليين، أنظر:Benjamin Stora, Dictionnaire, op.cit. p 314

[3] علال ملزي: من مواليد 1920 بحي الأبيار بالعاصمة إخرط في حزب الشعب 1942، عضو المجلس الوطني للثورة (C.N.R) 1954، دخل السجن في 1956 وأطلق سراحه، أنظر: Benjamin Stora, Dictionnaire, op.cit. p315

[4] محمد حربي، جبهة التحرير الأسطورة والواقع، مرجع سابق، ص ص 100.99

ما تجدر الإشارة إليه أن أعضاء المكتب السياسي المنبثقين عن هذا المؤتمر هم نفسهم أعضاء مكتب الحركة الوطنية وبعد اعتقال أمينها العام(مرباح) أعيد توزيع المهام، فالعربي أولبصير كلف بالعلاقات مع القبائل بالإضافة إلى شراء الأسلحة من المغرب، بخصوص عبد القادر وعلان فقد تولى العلاقات مع فرنسا ومختار زيتوني كلف بالجانب المالي ومصطفى محمد بالعمل المسلح،[1]أما جغرافيا فقد تواجدت الحركة الوطنية الجزائرية محليا في العاصمة ووهران والقبائل والجنوب وخارجيا في فرنسا وبلجيكا على الخصوص وهذه المناطق هي التي كانت إلى جانب مصالي في صراعه مع المركزيين[2].

لقد ورد في التقرير السري لمصلحة الربط للشمال الإفريقي (S.L.N.A) التي حلت محل مركز الاستعلامات والدراسات (C.I.E) أن الحركة حاولت التواجد بقوة في قسنطينة مع اندلاع الثورة [3]ويدخل نشاطها هذا ضمن استراتيجية الحفاظ على ولاء القاعدة للزعيم وقد تعدى هذا العمل الدعائي الجزائر إلى فرنسا والعواصم الأوروبية[4] أين تم الترويج لذلك بين المهاجرين الجزائريين[5] وشاع بين المناضلين هناك على لسانها بأن مصالي هو زعيم الثورة[6] ومحمد بلونيس قائد جيشها المسمى الجيش الوطني للشعب الجزائري(A.N.P.A) [7].

2- الحركة الوطنية الجزائرية (M.N.A) البديل الغامض

عند البحث في موضوع الحركة الوطنية الجزائرية (M.N.A) يجد الباحث نفسه عاجزا في إيجاد إجابة دقيقة وجازمة للسؤال التالي: متى أُسس هذا الحزب؟ فالمهتمون بذلك سواء أكانوا جزائريين أم فرنسيين ساقوا العديد من التواريخ كل حسب قناعته ومما توفر لديه من معطيات ففي الوقت الذي ربط فيه علي هارون ظهورها بانعقاد مؤتمر هورنو (Hornu) ببلجيكا شهر جويلية 1954 أين تم فيه تحديد اسمها[8] نجد أجيرون يعتقد بأن مصالي أرجى تأسيس حزبه الجديد إلى ما بعد المؤتمر[9]وهناك من

[1] المرجع نفسه، ص129

[2] محمد العربي الزبيري وآخرون، كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية، مرجع سابق، ص243

[3] محمد بكار، مرجع سابق، ص40.

[4] فتح الدين آزواو، مرجع سابق، ص 58.

[5] علي كافي، مرجع سابق، ص57

[6] لمياء بوقريوة، تطور الثورة التحريرية الجزائرية والاستراتيجية الفرنسية للقضاء عليها1958.1959، دار الهدي الجزائر،2013، ص 13

[7] محمد العربي الزبيري، الثورة الجزائرية في عامها الاول، مرجع سابق، ص 198

[8]Ali Haroun: Messali de l’ENA au MNA،reflexions Messali Hadj 1898-1998 parcours et Témoignages Ed, casbah ،، Alger, 2006, p 29.

[9] Charles Robert Ageron, De l'Algérie Française. ..., op.cit. p449

حدد تاريخ الثاني من نوفمبر1954 أي بعد اندلاع الثورة مباشرة،[1] أما محمد تقية فذكر أن مصالي أسسها في 6 نوفمبر 1954 كحزب منافس لجبهة التحرير وبديل عنها[2] سعي من خلالها لاختطاف مبادرة تفجير الثورة من أصحابها[3] وهذا ما شجع أنصاره على تبني الثورة فيما بعد،[4] ورجح محمد العربي الزبيري تاريخ 22ديسمبر1954أي بعد حل حركة الانتصار لأن مصالي متعود على إنشاء حزب جديد كلما حُلّ حزبه القديم[5] وهذا ما ذهب إليه أيضا حربي عندما ذكر أن الحركة أسست بعد حل حركة الانتصار وذكر تحديدا شهر ديسمبر[6] والتاريخ نفسه أورده ستورا الذي أكد أن مصالي أسسها نهاية 1954[7].

إن تحديد تاريخ إنشاء الحركة الوطنية هو من يقودنا للإجابة على السؤال الأهم وهو: لماذا أسس مصالي هذا الحزب؟ هل لأجل أن يكون بديلا عن حركة الانتصار؟ أم لكي يصبح تنظيما منافسا ومعاديا لجبهة التحرير؟ ويعتقد الباحث أن الإجابة تتطلب عرض الوقائع وتحليلها لعلنا نصل في النهاية إلى إجابة شافية بخصوص هذا الموضوع، علما أن الشيء اللافت للنظر أنه وعلى اختلاف الكتابات التاريخية إلا أن معظمها حصر تاريخ تأسيس الحركة الوطنية بين شهري نوفمبر وديسمبر من عام 1954، وهناك من ذهب إلى أبعد من ذلك وذكر تاريخ مارس1955 (قد يكون ذلك ربطا بنشاط الحركة عسكريا).

الشيء الملاحظ أيضا أنه بعد مؤتمر هورنو الذي تم فيه إنشاء مكتب سياسي جديد ومجلس وطني للثورة لم يعد الحديث في كتابات المصاليين إلا عن حزبهم الجديد،[8]حيث ذكر مولاي مرباح (أمين عام الحركة) أنهم استأنفوا نشاطهم باسم حزب الحركة بصفة علنية من خلال سلسلة الاجتماعات العلنية أهمها اجتماع دار الشعب، النادي المدني سابقا يوم 1 أكتوبر1954 حيث رُفع العلم الوطني وخطب فيه سبعة شخصيات خصص للتضامن مع الشعبين التونسي والمغربي[9] لكن المؤكد أن تنظيمهم هذا لم يظهر على مسرح الأحداث إلا بعد ميلاد جبهة التحرير الوطني التي فجرت الثورة[10].

---

[1] مسعود عثماني، الثورة الجزائرية أمام الرهان الصعب، مرجع سابق، ص136

[2] Mohamed Teguia, op. cit. p 172

[3] عبد الملك بوعريوة، محاولات الصلح بين جبهة التحري الوطني والحركة المصالية 1954.1962، مجلة رفوف، جامعة احمد دراية، ادرار، الجزائر مج 9، ع1،2021، ص 397

[4] محمد عباس، نصر بلا ثمن، مرجع سابق، ص 405.

[5] محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر 1954.1962، ج2، مرجع سابق، ص 12.

[6] محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، مرجع سابق، ص129

[7] Laila Ben Ammar Ben Mansour, Ferhat Abbas L'injustice, Ed, Alger LivreEdition,2010, p34

[8] محمد العربي الزبيري، الثورة الجزائرية في عامها الاول، مرجع سابق، ص 195.

[9] محمد عباس، رواد الوطنية، مرجع سابق، ص 351.

[10] محمد العربي الزبيري، الثورة الجزائرية في عامها الأول، مرجع سابق، ص 196.

ساد الاعتقاد لدى الكثير من أنصار الثورة أن الحركة الوطنية أسسها مصالي كرد فعل عبر من خلالها عن رفضه الانضمام إلى جبهة التحرير[1] وتحولت في غضون ذلك إلى تنظيم سياسي معادي لها[2] ففي الوقت الذي أعلنت فيه الجبهة عن اندلاع الثورة ألبس مصالي حركة الانتصار ثوبا جديدا هو الحركة الوطنية الجزائرية[3] التي أصبحت منافسا لها بدليل أنها أنشأت جناحا عسكريا هو الجيش الوطني للشعب الجزائري (A.N.P.A) الذي دخل في صراع مع جيش التحرير الوطني (A.L.N) فاستفاد الاستعمار من ذلك بشكل كبير،[4]ما أدى إلى اتهام المصاليين بالتواطؤ وخيانة القضية الوطنية[5].

بعيدا عن مثل هذا التشدد في المواقف فقد اعتبر أبو القاسم سعدالله أن إنشاء مصالي للحركة لتنافس الجبهة قد شكل خطرا حقيقيا على الثورة في مرحلتها الأولى فالقيادة غير معروفة وعدد المجاهدين قليل والأسلحة غير متوفرة والاعتراف الدولي ما زال بعيد المنال[6].

إن ما تم التطرق إليه سالفا لا ينفي أن الحركة الوطنية الجزائرية جاءت على أنقاض حركة الانتصار بدليل أن التسمية لم تأت اعتباطا بل تم اختيارها من طرف مصالي الحاج بعناية لما لها من وقع في نفوس الجزائريين فكلمة الحركة الوطنية ارتبطت في أذهانهم بتلك النضالات والتضحيات التي قدمها النجم وحزب الشعب وحركة الانتصار هذه الأحزاب التي كانت تعرف أيضا باسم الحركة الوطنية[7].

إذا سلمنا بأن الحركة الوطنية هي بديل عن حركة الانتصار[8] وأن ظهورها جاء عقب حل هذه الأخيرة في الخامس من نوفمبر1954[9] فهذا لا ينفي أيضا كون مصالي أسسها بعد رفض الاعتراف بجبهة التحرير والانضمام لثورتها[10] والأكيد من كل هذا أن تفجير الثورة لم يكن مصاليا وبظهور جبهة التحرير كواجهة سياسية للثورة التحريرية انفجر صراع متعدد الأوجه بينها وبين الحركة الوطنية الجزائرية[11].

---

[1] شارل روبير أجيرون، مرجع سابق، ص 162.

[2] عبد المجيد عمراني، مرجع سابق، ص 46.

[3] Alister Horne, Histoire De La Guerre D'Algérie, Ed, Dahlab, Alger,2007, p153.

[4] صلاح العقاد، مرجع سابق، ص77.

[5] نورالدين حاروش، مرجع سابق، ص 226.

[6] أبوالقاسم سعدالله، خلاصة تاريخ الجزائر، مرجع سابق، ص 167.

[7] محمد العربي زبيري، الثورة الجزائرية في عامها الاول، مرجع سابق، ص 196

[8] محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، مرجع سابق، ص129.

[9] محمد العربي الزبيري وآخرون، كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية، مرجع سابق، ص37

[10] عامر رخيلة، مرجع سابق، ص 138.

[11] خالفة معمري، مرجع سابق، ص 170.

مهما يكن الدافع الحقيقي وراء ظهور الحركة الوطنية الجزائرية فالأكيد أنه بعد تفجير الثورة مباشرة سارع مصالي إلى تأسيس هذا الحزب رفقة قيادات الجيل القديم للتيار الاستقلالي وقد ضمت الحركة إلى جانب مصالي الحاج قيادات بارزة في حزب الشعب وحركة الانتصار من أمثال أحمد مزغنة، مولاي مرباح، عبد الله فيلالي، العربي اولبصير وبسطا أرزقي المعروفين بولائهم لمصالي وهذا بشهادة فرحات عباس[1] وهم أيضا من دعاة العمل المسلح بحسب ما كان يتردد في أدبياتهم وقد ترجموا ذلك عمليا بتشكيل "المجلس الوطني للثورة"[2].

أما عن المناضلين فاشتملت الحركة على التجار والحرفيين والعمال والفلاحين وقليل منهم المثقف ارتبطوا أيديولوجيا بأفكار زعيمهم مصالي الحاج، أصولهم ريفية تمدنوا باستقرارهم في الحضائر الكبرى على غرار العاصمة ووهران وقسنطينة وتلمسان[3] وهم الصف الثاني لحركة الانتصار[4] وقد شكلوا بحزبهم الجديد إلى جانب جبهة التحرير الوطني توأما خرج من رحم التيار الاستقلالي لكن نقطة الخلاف الأساسية بينهما تكمن في كون الجبهويين قد آمنوا أكثر من غيرهم بضرورة التعجيل بالثورة فتمردوا على القيادة التقليدية بينما المصاليون عاشوا في كنفها[5].

هذا الكلام تأكد في الحديث الصحفي الذي أدلى به مصالي في مارس1959 حين اعتبر الحركة الوطنية امتداد لبرنامج النجم وحزب الشعب وحركة الانتصار والذي يهدف إلى استقلال الجزائر وبناء جمهورية ديمقراطية تحقق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للشعب الجزائري وتعمل من أجل وحدة المغرب العربي،[6] ولن يتحقق ذلك إلا من خلال حصول الشعب الجزائري على حقه في تقرير المصير وإجراء انتخابات نزيهة وشفافة يختار من خلالها الشعب ممثليه (جمعية وطنية) وتأسيس دولة ديمقراطية اشتراكية،[7] مؤكدا ذلك في مقابلة أخرى مع جريدة صوت الشمال (Voix de Nord) بتاريخ 20/19 مارس1961 قال فيها :" إن الخط الذي رسم للحركة الوطنية الجزائرية هو نفسه خط نجم شمال إفريقيا وحزب الشعب وحركة الانتصار، والمتمثل في المطالبة بالاستقلال عبر" اتفاق سلام شامل"[8].

---

[1] Ferhat Abbas, L'indépendance Confisquée, Ed, Flammarion, Paris, 1984, p30.

[2] ابراهيم لونيسي، تحولات الحركة المصالية وتفسيرها، مرجع سابق، ص ص130.128.

[3] Valette Jacques, op.cit .p26.

[4] أحسن بومالي، مرجع سابق، ص 274.

[5] محمد العربي زبيري، الثورة الجزائرية في عامها الاول، مرجع سابق، ص 197.

[6] Jacques Simon, op.cit. pp 234.235

[7] A.O.M. Boite N°G.G.A.40 G/ 138, projet de M.N.A, 3 Mai 1955

[8] Jacques Simon, op.cit. P277

من أجل الوصول إلى هذا المبتغى سطر حزب الحركة الوطنية الجزائرية لنفسه مسارين المسار الأول: البحث عن حل سلمي تفاوضي مع فرنسا والمسار الثاني: المواجهة المسلحة مع جبهة التحرير الوطني التي اعتبرتها مغتصبة للثورة ومنتزعة لحقها في تمثيل الشعب الجزائري[1] وتحقيق مطلبها المتمثل في الاستقلال وهو المطلب نفسه الذي حملته جبهة التحرير وعلى الرغم من وحدة الهدف الذي شكل عاملا مشتركا بين قادة الثورة والقيادة المصالية وحمل الطرفين لأيديولوجية وطنية واحدة إلا أنهم اختلفوا في الوسيلة فقليل من كان يؤمن بالكفاح المسلح[2].

هناك من قدم تفسيرا آخر مفاده أنه إذا كان تأسيس الحركة الوطنية هو استمرار للتيار الثوري فإنه من المغالطة القول بأن مصالي كان ضد العمل الثوري وعليه فالحركة كانت معادية لكل من يريد القيام بالعمل المسلح خارج عباءة الزعيم ومنه فهي ليست ضد الثورة بل ضد جبهة التحرير،[3] لذ سعى إلى إدماج أنصار الثورة في مساره السياسي الذي بدأه منذ في 1926[4]وفي هذا يقول حربي: "إن التقديم التاريخي والعقائدي والاجتماعي المتعلق بالحركة الوطنية إنما هو في العديد من الاعتبارات مختارات من التزييف والمغالطات فصفحات كاملة من التاريخ إما أنها أزيلت أو أطعمت للصمت ومناضلون وحركات سياسية لم ينظر لها وفق مكانتها التي لعبتها في فترة ما بل حسب ما انتهت إليه"[5].

ساد الاعتقاد لدى المصاليين غداة نشأة حركتهم أنها في غضون عدة أشهر ستتخطى جبهة التحرير وتتحكم في المشهد العسكري والسياسي للجزائر لكن بدخولها في صراع طويل ومرير وعلى جميع الأصعدة مع الجبهة حطم آمالها وبدد طموحاتها،[6] وفي المقابل فإن هذا الصراع جعل الكثير من أنصار جبهة التحرير يعتبرونها الحركة الوطنية مناوئة لهم وهذا الحكم عليها لم يقتصر على أنصار الثورة فقط بل حتى المستعمرين فقد أكد المقيم العام في الجزائر روبير لاكوست (Robert Lacoste)[7] ذلك عندما قال:" إن الحركة الوطنية الجزائرية إنما تعمل لإضعاف جبهة التحرير الوطني ليس إلا"[8].

---

[1] Slimane Chikh, op cit, p294

[2] سليمان الشيخ، مرجع سابق، ص87

[3] عمار نجار، مرجع سابق، ص337

[4] حميدي عبد القادر، مرجع سابق، ص 134.

[5] كمال بوقصة، مرجع سابق، ص 21

[6] محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، مرجع سابق، ص129

[7] روبير لا كوست: ولد في 1898 بدوردونيه بفرنسا، عين في 1944 وزيرا لدى حكومة ديغول 1944 ثم وزيرا مقيما للجزائر في حكومة غي موليه 1956، ارتكب الكثير من أعمال القتل، أنظر عاشور شرقي، مرجع سابق، ص288

[8] عثماني مسعود، مصطفي بن بوالعيد، أحداث ومواقف، مرجع سابق، ص141

البعض ذهب أبعد من ذلك باتهام مصالي بأنه أراد بحزبه الجديد المناوئ لجبهة التحرير إظهار الشعب الجزائري على أنه مشتت وغير متماسك عكس ما تدعيه الجبهة بأن الشعب موحد خلفها[1] وأنه بتأسيسه لحركته فتح المجال أمام فرنسا لتطبيق سياسة فرق تسد[2] ضربا للوحدة الوطنية ومغالطة للرأي العام الإقليمي والدولي بالترويج لفكرة انقسام الشعب الجزائري[3]حتى أن شارل روبير أجيرون وصف صراع الحركة الوطنية مع جبهة التحرير بالحرب الأهلية،[4] ولعل هذا ما دفع بالجبهة إلى تصفية الموالين للحركة عن آخرهم[5] متجاوزة كل الصعوبات وفي النهاية خرجت منتصرة على الاستعمار بالدرجة الأولى وعلى مصالي الحاج بدرجة ثانية وهذا بشهادة القادة الفرنسيين أنفسهم[6].

ثانيا: مصالي الحاج عين على الثورة وأخرى على فرنسا

1- الفاتح نوفمبر قيام ثورة وسقوط زعيم

1.1- الجهويون في قفص الاتهام

تجنبا لما شاع على لسان إحدى الصحف الفرنسية من أنه :"خلال ليلة الأحد إلى الاثنين انتقل إلى العمل الجهاز الذي أنشئ منذ ثلاثة أشهر من قبل الجناح المتطرف لحزب الشعب"، كما أجمعت كل الصحف الفرنسية على أن مصالي الحاج هو من فجر الثورة[7] فدفعه ذلك إلى وصف ما حدث ليلة الفاتح من نوفمبر بقوله:" لا يمكن وضع حد لهذه الانفجارات التي ليست في الحقيقة سوى يائسة"[8].

إن تصريح مصالي هذا يحمل في طياته عدم اعتراف بالثورة التحريرية فهل مرد ذلك لاعتقاده أن جبهة التحرير تحالفت مع خصومه المركزيين؟ أم لأنه رفض أن يكون تحت قيادة شباب تعلموا أبجديات النضال منه؟ أم لأنه رأى أن ثمار جهوده قطفها غيره؟ أو كونه كان جاهلا بالواقع السياسي الجديد (نضج

---

[1] نورالدين حاروش، مرجع سابق، ص227

[2] محمد عباس، مصالي الحاج الوطني الثائر بين..غاندي ..وهوشي منه، دار هومة، الجزائر، 2011، ص127.

[3] يحي بوعزيز، الاتهامات المتبادلة بين مصالي الحاج واللجنة المركزية وجبهة التحرير 1946.1962، دار هومة الجزائر،2009، ص110

[4] Laila Ben Ammar Ben Mansour, op.cit. p35

[5] Paul Aussaresses, Services Spéciaux Algérie 1955.1957, Ed, Perrin, Paris, France, 2001, p101

[6]ناجية حمدي، مرجع سابق، ص 161.

[7] حميدي عبد القادر، فرحات عباس رجل الجمهورية، دار المعرفة، الجزائر،2007، ص133

[8] عمار قليل، مرجع سابق، ص227.

فكرة الثورة) بسبب تغييبه من طرف الاحتلال لسنوات عديدة سجنا ونفيا؟ أم لأن حركته رفضت حل نفسها كما طلبت جبهة التحرير ذلك من التنظيمات السياسية الأخرى[1]؟

لا يمكن فهم طبيعة الصراع بين جناح مصالي الحاج وجبهة التحرير دون العودة إلى بداية الخلاف الذي ظهر مع اللجنة الثورية (C.R.U.A) وتركيبتها، حيث اتهم المصاليون المركزيين بأن الغرض من وجودهم فيها هو منع مصالي من التحرك لإعلان الثورة،[2] ولاحقا عبر مصالي عن موقفه في البيان الذي بعثه لمكتبه السياسي شهر أوت 1956 واصفا فيه اللجنة الثورية بأنها: " تنظيم معاد ومتمرد عن الحزب ورئيسه وأنها تشكلت من الانتهازيين والبيروقراطيين وبقايا المنظمة الخاصة الذين تواطؤوا من أجل نشر الفوضى بين صفوف المناضلين وعلى رأس هؤلاء بوضياف ووفد القاهرة "[3].

كما ردت الحركة الوطنية على تصريح قيادة جبهة التحرير من أن مصالي ليس له أي دور في قيام الثورة وأن انضمامه للثورة يجب أن يكون بشكل فردي برسالة مؤرخة في 31 جانفي 1955 موجهة من قبل مكتبها السياسي إلى الوفد الخارجي بالقاهرة أدانت ما اعتبرته: " دورا حقيرا يقوم به الأعضاء الانتهازيون لتحويل الثورة ومأساة الشعب الجزائري لصالحهم بواسطة حملة دعائية ضدها "وأنهم أي أعضاء الوفد:" كانوا على علم بمؤتمر الحزب في جويلية 1954 الذي سعى إلى تحويل النضال إلى عمل مباشر ولا أحد يجرؤ أن يتهم الحزب بتخلفه عن القيام بالثورة واللجنة الثورية عملت كل ما في وسعها لعرقلة الحزب ومنعه من إعلان الثورة والدليل على ذلك أن أحداث نوفمبر كانت مفاجئة[4].

تفصيلا لما سبق فقد ألقت أزمة حركة الانتصار بضلالها على الثورة منذ اندلاعها وكانت حاضرة بقوة في موقف المصاليين الذين اتهموا المركزيين بمحاولة إجهاض مشروعهم المسلح لما أقدموا على القيام بعمليات عسكرية ليلة الفاتح من نوفمبر،[5] ولم يكن ذلك هو الدافع الوحيد وراء هذا الموقف منهم

---

[1] أسيا تميم، مرجع سابق، ص ص100.99

[2] محمد حربي الثورة الجزائرية سنوات المخاض، مرجع سابق، ص ص 59.58.

[3] براهيم لونيسي، الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني، مرجع سابق، ص 12

[4] رابح بلعيد، موقف مصالي الحاج من الثورة التحريرية، مرجع سابق، ص 83.

[5] رابح لونيسي، تحولات الحركة المصالية وتفسيرها، الملتقي الوطني حول استراتيجية الثورة في مواجهة الحركات المناوئة البليدة، 2005/04/25/24،، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر،2005ص ص 130.128

فمصالي لم يهضم أيضا فكرة القيام بأي عمل وطني من دونه وهو الذي كان تحت الإقامة الجبرية في صابل دولون (Sables D’Olonne) بفرنسا أثناء اندلاع الثورة أي أنه كان بعيدا عن تطور الأحداث في الجزائر[1].

إن تفجير الثورة في اليوم المحدد لها هو تجاهل صارخ لسلطته الأبوية التي مارسها على المناضلين لسنوات طويلة كل ذلك يفسر ردة فعله الرافضة لمشروع الثورة الذي تبناه قدماء المنظمة الخاصة باعتباره تعديا على حق من حقوقه[2] ثم إن رفض الثورة التي قام بها هؤلاء نابع من تخوف مصالي من أن يقوم مناضلون مجهولون بإمكانات بسيطة إلى جر البلاد إلى وضع لن تستطيع التحكم فيه فيما بعد[3] ومن ثمة لم يشأ الانضمام للذين تحدوا سلطته، وهؤلاء بدورهم رفضوا أن يفسحوا له الطريق لأنهم لم يتحملوا أساليبه التقليدية واعتبر في نظرهم رجلا مناوئا وخائنا للثورة[4].

من زاوية أخرى حمّلت بعض الأقلام المسؤولية لبوضياف الذي تعمد عدم الإصلاح بين المصاليين والمركزيين خوفا من أن يسبقه مصالي لإعلان الثورة؛[5] فجملة الشكوك التي انتابت هذا الأخير حول حقيقة اللجنة الثورية ودور قدماء المنظمة الخاصة فيها هي التي تفسر عدم اقتناع مصالي بمشروع العمل المسلح ضد الاستعمار الذي قدمه له مصطفى بن بوالعيد،[6] ولعل التهمة بانحياز الثوريين للمركزيين هي من كانت وراء تأخر انضمام منطقة القبائل للثورة حيث فشل اللقاء الأول الذي جمع بوضياف وبن بوالعيد بقادة منطقة القبائل كريم بلقاسم وعمر اوعمران في 8 مارس1954[7].

لكن يجب القول أيضا: أن التهديد والتوبيخ الذي ناله كريم بلقاسم من مولاي مرباح بعد أن عرض عليه استفتاء مجموعة الاثنين والعشرين كان من دوافع منطقة القبائل إلى الانضمام للثوريين[8] لكن هل كل هذا كان ليبرر موقف مصالي الحاج من الثورة التحريرية؟

---

[1] Bendjamin Stora, Messali Hadj, Pionnier de Nationalisme Algérien, (1898.1974), Ed, Le Harmattan: Paris,p256.

[2] Slimane Chikh, op. cit. p293

[3] محمد العربي الزبيري، الثورة الجزائرية في عامها الاول، مرجع سابق، ص 199.

[4] ناجية حمدي، مرجع سابق، ص 161.

[5] الطاهر حليسي، حوار ساخن مع الدكتور رابح بلعيد، هكذا خطفت جبهة التحرير الثورة من مصالي، جريدة الشروق اليومي، الجزائر، ج3، ع147، .2001/4/30، ص 5 .

[6] عيسى كشيدة، مرجع سابق، ص 18.

[7] محمد حربي، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، مرجع سابق، ص59

[8] محمد الصغير هلايلي، مرجع سابق، ص 61.

لقد رد مصالي على قرار تفجير الثورة بقوله:" لقد تحملتم مسئولياتكم، أما أنا والذي اتصلتم به اللحظة الأخيرة، فليس بإمكاني أن أبدي أي التزام، سأرى لاحقا"؛[1] فنظرة مصالي هذه اعتمد فيها على فكرتين الأولى أن الثورة لن تقوم إلا من خلاله وبموافقته لذلك رأى فيما أقدمت عليه اللجنة الثورية خروجا عن طاعته والثانية أن الثورة هي عمل جماهيري يستوجب أن تنظمه وتوجهه قيادة مركزية،[2] متجاهلا بذلك بيان نوفمبر الذي حسم القضية لصالح جبهة التحرير حيث اعتبرها الموجه للأمة والمحرك للثورة لكن مصالي لم يتفهم دعوة الجبهة ونداءها للثورة فعاش عند اللحظة الحاسمة على الهامش، خارج السياق الثوري لأنه انتصر لنفسه على حساب قضيته الوطنية بحسب ما يراه خصومه[3].

2.1- ثورة نحو الانطلاق وزعيم في الانتظار

بالعودة إلى خطاب مصالي الموجه من مقر إقامته بنيور(Niort) في 2 أوت 1954 إلى المكتب السياسي الجديد المنبثق عن مؤتمر هورنو فإنه لم يحمل أي جديد فيما يخص القيام بعمل مباشر حسب ما يعتقد الرافضون لتوجهات مصالي، هذا الأخير ضمن خطابه جملة من التوصيات بخصوص طرق وأساليب العمل التي يجب أن يكون عليها حركته والعلاقة بين مختلف أجهزة الحزب التي شهدها ومن التوصيات التي أكد عليها هي عدم التعدي على صلاحيات رئيس الحزب بشكل كامل ومطلق بالإضافة إلى إعادة النظر في الممارسة الانتخابية بما يتوافق والمبادئ الثورية للحزب والعمل من أجل تحقيق مطالب الشعب متجاهلا الحديث عن الاستعداد للثورة،[4] وفي قراءة متأنية لخطاب مصالي فإن مضمون كلماته حملت تكريسا لمبدأ القيادة الفردية وعبادة الشخصية وعبرت في الوقت ذاته عن التمسك بالخط الانتخابي الذي يتعارض مع الخط الثوري والأحداث التي عاشها التيار الاستقلالي أكدت أنه لا يمكن للمبادئ الثورية أن تلتقي مع السياسة الإصلاحية.

دفاعا عن رؤيتهم السياسية حاجّ المصاليون خصومهم برسالة مصالي السابقة إلى المجلس الوطني للثورة(C.N.R) والتي أكد فيها على ضرورة أن يتحمل أعضاءه المسؤولية في قيادة مسيرة الشعب الثورية بعد أن تم القضاء على كل الممارسات السلبية للجنة المركزية التي حل محلها المجلس موكلا له مهمة ترجمة الماضي الثوري إلى واقع ملموس، وتلبية دعوة رئيسه في وضع استراتيجية عمل تكون جديرة

---

[1] حميد عبد القادر، دروب التاريخ مقالات في تاريخ الحركة الوطنية وثورة نوفمبر1954، دار القصبة للنشر، الجزائر،2007، ص26

[2] بنجامين ستورا، مرجع سابق، ص100

[3] يوسف قاسمي، قراءة فكرية وسياسية في بيان أول نوفمبر 1954، الملتقى الدولي حول الثورة التحريرية الكبرى 1962.1954، جامعة 8 ماي 1945، قالمة ،3/2 ماي 2012، ص 24.

[4] Mohamed Harbi, op. cit, pp 92.93.

بالتطلعات الشعبية وفق الأطر السياسية والدبلوماسية،[1] ومما يلاحظ أيضا على رسالة مصالي الحاج تلك خلوها من أي إشارة إلى الكفاح المسلح أو الوسائل الثورية على الرغم من أن الرسالة موجهة إلى مجلس ذي طابع ثوري.

عكس هذا الكلام أكد بنجامين ستورا في كتابه "مصالي الحاج" أن هذا الأخير قرر إعلان الثورة يوم 15 نوفمبر1954 على أكثر تقدير لكن قرار إبعاده من نيور إلى صابل دولون" بتاريخ 20سبتمبر1954 أدى إلى تأجيل البدء في العمل المسلح إلى غاية جانفي 1955 وكان من أسباب تغيير إقامة مصالي ما لاحظه وزير الداخلية الفرنسي فرانسوان ميتران[2] (François Mitterrand) من تحركات وزيارات مكثفة عليه في تلك الفترة[3].

كما ذكرت جريدة الجزائر(Le Journal d'Alger) في 6 نوفمبير1954 أن: " مصالي الحاج قرر في جوان القيام بعمل مباشر" وهذا استنادا لتقريره الذي بعث به إلى مؤتمر هونو في جويلية1954[4] وكانت قد كتبت قبل ذلك بيوم أي في 5 نوفمبر تقول: "مصالي الحاج ذلك الدكتاتور العجوز الذي يريد إنهاء عهده في بركة من الدماء حتى يحافظ على سمعته وهو بين المناضلين"[5]وبناء على ذلك أقدمت الإدارة الاستعمارية على تغيير إقامته بالإضافة إلى اعتقال مولاي مرباح أقرب المقربين له[6].

صحيفة "الجزائر الحرة" التابعة للمصاليين ردت على لسان حزب الحركة الوطنية الجزائرية في اليوم نفسه أي 5 نوفمبر1954 ببيان اعتبرت فيه الثورة أحداثا مماثلة لما وقع في تونس والمغرب[7] وفي يوم 8 نوفمبر 1954 صرح مصالي لوكالة فرانس بيريس (A.F.P) واصفا ما يحدث في الجزائر بالانفجار وقال إن أسبابه متعددة سياسية واجتماعية واقتصادية تتعلق كلها بالممارسات الاستعمارية الخاطئة والمجحفة في حق الشعب الجزائري[8].

---

[1] Mohamed Harbi, op.cit. p 95

[2] فرنسوان ميتران: ولد في 1916، تقلد عدة حقائب وزارية في الجمهورية الرابعة، عارض الجمهورية الخامسة، تولى حكم فرنسا لفترتين 1981 إلى 1988 باسم الحزب الاشتراكي الفرنسي، توفي في 1996، للمزيد أنظر: الشبكة العنكبوتية على الرابط ar wikipidia.org://https15.00 على الساعة 2021/12/25 أطلع عليه بتاريخ،

[3] زيدان زبيحة، مرجع سابق، ص 78

[4] Bendjamin Stora, Messali Hadj … op.cit. p230.

[5] محمد حربي، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، مرجع سابق، ص 30

[6] محمد العربي الزبيري وآخرون، كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية، مرجع سابق، ص 41

[7] حزب جبهة التحرير الوطني، الطريق إلى نوفمبر ...، مج1، ج2، مرجع سابق، ص ص 61.60

[8] Jacques Simon, op.cit. p115

يرى مؤيدو مصالي الحاج أن مثل هذا الموقف لم يتخذه الزعيم بشكل رسمي وعلني إلا بعد أسبوع من اندلاع الأحداث (الثورة) وذلك إلى أن تسنى له تقيم الوضع بدقة،[1] كما أن تصريحه هذا لا يدين عمل جبهة التحرير بل يحمل المسؤولية لفرنسا في إثارة الأحداث بقوله: "وعندما نضع حدا لهذا النظام بإعطاء المطامح الوطنية حقها، فإننا نضع حدا لهذه الانفجارات التي لا تمثل في الواقع إلا ردود فعل إنسانية وأعمال صادرة عن اليأس"[2].

على الرغم من أن كلام مصالي قد حمل اعترافا بواقع الثورة والذي أقره أيضا حزب الحركة الوطنية بعد ثلاثة أشهر من اندلاع الثورة بما جاء في إحدى أدبياتها: " ومن العبث تجاهل الأسباب العميقة التي تكمن من جهة في تجاهل الدوافع الحقيقية التي تقدم نفس القضية سواء في الجزائر أوفي المغرب أو في تونس وكذا تكمن في سياسة العنف والضغط والمصادمة بكل شراسة للطموحات الحقيقية لشعب شمال إفريقيا"، إلا أنها أي الحركة لم تعترف بها كثورة بحسب ما جاء في صحيفتها وما صدر من رئيسها.

بداهة هو موقف سلبي من الحركة الوطنية إزاء من فجر الثورة التحريرية[3] ما أدى إلى الاعتقاد بأن المصالية مدعومة ماديا ومعنويا من الاستعمار، وهذا ما فسره البعض بالطابع الاستعجالي لمهمة جبهة التحرير والمتمثلة في ضرورة تعبئة الجماهير للقضاء على الاحتلال في أسرع وقت[4] وبخاصة وأن الأحزاب التي انخرطت في الثورة متأخرة اعتبرت جبهة التحرير أن مواقف انتهازية وراء انضمامها[5].

إن رفض الاعتراف بثورة الفاتح من نوفمبر أو بالانضمام إليها يعتبر موقف نهائي من مصالي الذي لقي من خلاله معارضة شديدة من أنصار الجبهة [6] وحول موقفه هذا يذكر ستورا أنه كان على مصالي أن يختار بين أمرين إما أن يتبرأ من أحداث الفاتح من نوفمبر أو يهرب من فرنسا ويلتحق بوفد القاهرة ويعلن تأييده لذلك لكنه اختار حلا ثالثا هو عدم الاعتراف بعمل من خرج عن عباءته وهو بذلك لم يكن ضد إعلان الثورة من أجل الاستقلال لكنه كان ضد من فجرها لأنهم لم ينضووا تحت قيادته وهذا ما دفعه لتأسيس الحركة الوطنية الجزائرية لتكون منافسا لجبهة التحرير الوطني[7].

[1] بنجامين ستورا، مرجع سابق، ص 128

[2] Slimane Chikh, op. cit, p 293.

[3] محمد العربي الزبيري، الثورة الجزائرية في عامها الأول، مرجع سابق، ص 203

[4] أحسن بومالي، مرجع سابق، ص ص 53.52.

[5] محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر 1962.1954، ج2، مرجع سابق، ص9.

[6] احمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، مرجع سابق، ص205.

[7] إبراهيم لونيسي، مصالي في مواجهة جبهة التحرير الوطني، مرجع سابق، ص 58.

في موقف مناقض اعتبر مصالي الحاج ثورة الفاتح من نوفمبر حلقة من حلقات النضال والمقاومة للشعب الجزائري[1] وهو بذلك لم يعارض اندلاعها بل اعتبرها نتيجة حتمية لتضحيات الشعب وحصيلة طبيعية لكفاح التيار الاستقلالي[2] وحتى الذين يربطون تأسيس حزب الحركة الوطنية باندلاع الثورة التحريرية فقط يؤكدون أن غرض مصالي من ذلك كان احتواء الثورة داخل تنظيمه الجديد[3]، وقد يكون في اعتقاده أيضا أن عملية اندماج ممكنة مع مفجري الثورة لكن عندما عرضت عليه الرئاسة الشرفية للثورة وجبهة التحرير رفض[4] .

يُعتقد أيضا أن مصالي لم يفاجأ باندلاع الثورة [5] بدليل المعلومات التي كانت تصله من المناضلين حول عمل مسلح وشيك من طرف النشطاء الثوريين فلم يأخذ ذلك بشكل جدي كما أن القيادات المصالية منذ مؤتمر هورنو لم تقم بخطوات عملية كإنشاء هيئة أركان أو تنظيم صفوف المناضلين استعدادا للثورة وعندما اندلعت دونهم اصطفوا سريعا وانخرطوا في الصراع ضد جبهة التحرير مكونين مجموعات صدام[6] وهذا بحسب التفسير القائل إن نظرة مصالي للكفاح المسلح تحكمت فيها فكرتين الفكرة الأولى أن الثورة لن تقوم إلا بموافقته وإشرافه لذلك اعتبر ما تقدمت به جماعة بوضياف: "مشروعا جنونيا محكوما عليه بالإخفاق" والفكرة الثانية اعتقاده الراسخ بأن الثورة عمل جماهيري[7].

إن ما يعزز هذا التفسير هو تصريح عمار أزقان الذي قال: " إن هذا الموقف المتذبذب كان يقود إلى زرع الشك في يقين النصر وفي قدرة جبهة التحرير الوطني على تفادي خطر المغامرة، وبما أن حسن التخطيط كان حكرا عليها فكل محاولة محكوم عليها بالفشل فالثورة فن لا يتقنه إلا الأعضاء...هنا يُدق ناقوس الخطر في وجه كل من يتجرأ على لمس ما ليس له دون ترخيص مسبق "،[8] ومما سبق يمكن القول أن مصالي في كلتا الحالتين كان يستخف بمن كانوا يريدون تفجير الثورة.

بالمقابل يمكن لنا أن نسوق بعض الشواهد التي تؤكد بأن مصالي لم يكن على علم بالتحضير للثورة أو اندلاعها، بداية بأعضاء اللجنة الثورية الذين زكوا خمسة وانضمام كريم لهم فأصبحوا ستة والوفد

---

[1] Bendjamin Stora, op.cit. p232.

[2] عمار نجار، مرجع سابق، ص129.

[3] زيدان زبيحة، مرجع سابق، ص 82.

[4] فاضلي إدريس، مرجع سابق، ص 84.

[5] محمد حربي، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، مرجع سابق، ص 34 .

[6] محمد حربي، جبهة التحرير الأسطورة والواقع، مرجع سابق، ص 128

[7] مومن العمري، مرجع سابق، ص ص 347.346.

[8] عمار أوزقان، الجهاد الأفضل، تر، ميشال سطوف وآخرون، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2005، ص 16.

الخارجي فتحولوا إلى مجموعة التسعة، بدليل إرسال عبد الله فيلالي وأحمد مزغنة إلى جانب الشاذلي المكي الموجود بالقاهرة لإبلاغ الحكومة المصرية والجامعة العربية والأمير ولجنة المغرب العربي بقرارات مؤتمر هورنو وموعد اندلاع الثورة وبحث سبل الدعم العربي والإسلامي للجزائر، فعلم من خلال مبعوثيه بمساندة عبد الناصر لبن بلة (إعداده زعيما مستقبليا) [1]وأخيرا تفاجأ باندلاع الثورة في نوفمبر حيث أبلغهم محمد خيضر هاتفيا بذلك فقال فيلالي: "إنه يوم أغر في تاريخ الجزائر"[2].

يفسر البعض ردة فعل مصالي الحاج على تفاجئه بتفجير الثورة التحريرية بحث أنصاره على تنظيم العمل المسلح في منطقة القبائل وهذا لكي يغطي على ضعفه أمام الشعب [3] ثم محاولته بعد ذلك استقطاب وتبني العملية الثورية من خلال فتح قنوات للحوار مع قادة الجبهة حتى يجد موضع قدم له في القيادة لكن دون جدوى[4].

من جهة أخرى فالذين فجروا الثورة أصبحوا أندادا لمصالي خاصة بعد أن جاهروه العداء بوصفهم إياه: "الزعيم المتسلط والعنيد والأناني" وقد أدركوا أنه لن يغفر تمردهم عليه[5] وفعلا لم يهضم مصالي فكرة ما حدث فرفض الاعتراف بهم ولم يتوقف عند هذا الحد فالرسالة التي بعث بها إلى المكتب السياسي للحركة الوطنية في شهر أوت1956 حملت عدة تساؤلات حول حقيقة جبهة التحرير وبرنامجها السياسي وخطها الثوري والشخصيات التي تمثلها وموقفها من الأحزاب السياسية، ثم أجاب فيها على أن الجبهة تنظيم يشتمل على كل التناقضات والمواقف المرتبكة وأنها تجمع سياسي لكل المستبعدين والمطرودين من حركة الانتصار، وكذا دعاة الإصلاحية والأحزاب الصغيرة التي لا تمثيل لها[6] وقد دفعه ذلك لتأسيس الحركة الوطنية لتكون خصما لجبهة التحرير[7].

في السياق نفسه يعتقد حربي أن مصالي أخطأ سياسيا في تقدير الموقف عندما اعتبر أن جبهة التحرير مجموعة من المطرودين من حزبه بقوله :" إصطف بن بلة وشركاه ليس دون مراوغة مع المركزيين" وأخضعوا الحزب لأوامر عبد الناصر" وأكثر من ذلك اعتبرها تكرارا للمؤتمر الإسلامي، وينم موقفه هذا

[1] رابح بلعيد، الحركة الوطنية الجزائرية، مرجع سابق، ص 233.

[2] محمد حربي، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، مرجع سابق، ص43.

[3] نور الدين حاروش، مرجع سابق، ص227.

[4] علي كافي، مرجع سابق، ص57.

[5] مصطفى هشماوي، مرجع سابق، ص 70.

[6] Mohamed Harbi, op. cit. p 129

[7] ابراهيم لونيسي، مصالي في مواجهة جبهة التحرير، مرجع سابق، ص 58

على أن نظرته ما زالت حبيسة الماضي متقوقع حول تجربته الذي عاشها ولم يطرأ أي تطور في مواقفه السياسية التي لم تتماشي مع التحولات التي تشهدها الساحة الوطنية بحسب ما ساقه الكاتب[1].

على العكس من ذلك فالذين يناصرون مصالي يؤيدون موقفه بحجة لو أن الذين أسسوا جبهة التحرير هم تشكيلات سياسية لأمكن لنا القول أن رفض مصالي الانضمام إليها هو خروج عن الإجماع الوطني لكن مؤسسيها هم بعض المناضلين بنص بيان نوفمبر:" جماعة من مناضلي حزب الشعب" فاعتبر مصالي ذلك خروجا على طاعته وعليه فهو لم يحارب الثورة الجزائرية بل حارب من أبعدوه عنها[2].

تدقيقا لموقف مصالي يمكن لنا الاستعانة بما طرحه كلا من بتريك إفينو وجون بلانشايس حول الأسباب التي حالت دون أن يكون مصالي مؤسس الوطنية الثورية وزعيم التيار الاستقلالي من بين الأسماء التي فجرت الثورة؟ وقد أرجعا ذلك إلى سببين؛ السبب الأول حتمي فُرض عليه نتيجة سنوات من الاعتقال والإبعاد التي عاشها ولمدة لا تقل عن خمس عشرة سنة قضاها بين سجن ومنفي وإقامة جبرية فحالت بينه وبين الثورة والسبب الثاني اختياري يتحمل فيه المسئولية مصالي نفسه حيث أحاط نفسه بهالة من التعظيم وحب الذات جعلته لا يتعرف على حدود إمكانياته وكفاءته فضيع بذلك بوصلته السياسية[3].

من كل هذا فإن المفارقة العجيبة فيما حدث أن مصالي الحاج الرجل الوطني الراديكالي والثوري الذي بح صوته بنداءات الاستقلال والثورة طيلة مسيرته النضالية التي امتدت لثلاثة عقود من الزمن يجد نفسه عند اللحظة الحاسمة خارج السياق الثوري[4] وشكل برفضه الانضمام للثورة خسارة سياسية كبيرة خدشت في خاتمة حياته صورته كرمز وطني[5].

لكن على الرغم من ذلك لا يمكن الإنكار أن مصالي رسم معالم الطريق الثوري للجزائر من خلال ما كان يردده من شروط :" حزب ثوري، شعب جاهز للثورة، أداة ثورية" (طليعة مسلحة) لإطلاق الشرارة الأولى للكفاح المسلح من أجل استرجاع السيادة الوطنية،[6] ولعل ما قام به من جهود باتجاه تحقيق ذلك الهدف المنشود "الاستقلال" هو ما دفع بن بلة بعد سنوات طويلة من القطيعة بينه وبين مصالي إلى

---

[1] محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، مرجع سابق، ص 134

[2] عمار نجار، مرجع سابق، ص 176.

[3] بتريك إفينو، جون بلانشايس، حرب الجزائر، ج1، ص ص 43.42

[4] يوسف قاسمي، مرجع سابق، ص 24

[5] عمار عمورة، مرجع سابق، ص 185

[6] محمد عباس، نصر بلا ثمن مرجع سابق، ص 36

الاعتراف بما قدمه هذا الأخير؛ ففي شهادة له من سويسرا عام 1990 للدكتور منصور بن لرنب والتي نشرت في الصحافة الوطنية في عام 2000 قال:" يا ليتني أستطيع أن أرسم حدودا لعبقرية مصالي الحاج والجهاز العسكري الذي بناه وبقي يشرف عليه إلى غاية اندلاع ثورة 1نوفمبر1954 إن مصالي الحاج ليس بأب الحركة الوطنية الجزائرية فحسب بل أب الحركة المغاربية ككل"[1].

2- مصاليون يرتدون ثوب الثورة

1.2- الشجب والتنديد سلاح المواجهة ضد الاستعمار

لقد فُهم صراع مصالي مع المركزيين على أنه مظهر من مظاهر المقاومة الجماهيرية للمشروع الإصلاحي داخل حركة الانتصار، لكن تخبط المصاليين وعدم توفيرهم الشروط الموضوعية للقضاء على الاستعمار(الهدف موجود والأداة مفقودة) فسح المجال أمام التيار الثوري الذي هيأ السبل لتفجير الثورة باسم جبهة التحرير الوطني[2] حيث اتجهت الطلائع الثورية بعد خيبة أملها إلى حسم المسألة عن طريق إدخال القاعدة النضالية في بوتقة الكفاح المسلح تجاوزا لأزمة حركة الانتصار[3] وإنقاذا لجهود اللجنة الثورية التي فشلت في توحيد الحزب ولم يبق بذلك أمام بوضياف وجماعته من طريق إلا طريق الثورة الذي سلكوه لوحدهم دون ما الاعتماد عل طرفي الصراع،[4] فكيف رد المصاليون على ذلك؟

استنادا لتصريح مصالي الحاج بأنه وأتباعه يريدون "تغذية الثورة" انطلاقا من عدم تنكرهم لقيامها لأنها تدخل في صميم نضالاتهم داخل حركة الانتصار، لكنهم في مقابل ذلك كانوا حريصين على أن لا تخرج قيادتها لغيرهم فالمكتب السياسي لحركتهم اعتبر الثورة نضالا شرعيا وطالب بإيجاد حل لقضايا الشمال الافريقي،[5] هذا الموقف نابع من الاعتقاد بان مصالي الوحيد المخول بالثورة طبقا لقرارات هورنو: " إن المؤتمرين عازمون على إشعال فتيلة الثورة التحريرية وهم يضعون كل ثقتهم في رئيس الحزب ليتحول العزم إلى حقيقة"[6].

لذلك فمنذ اليوم الثاني لاندلاع الثورة حاول المصاليون احتواءها والترويج بأن من قام بتلك الأحداث هم المركزيون الذين فشلوا في اليوم الأول أما الثورة الحقيقية فقد بدأتها الحركة الوطنية

---

[1] ياسين بن جيلالي، كتابة التاريخ في ظل الجزائر الجديدة، جريدة الموعد اليومي، ع 2723، الجزائر، 11 مارس 2020 ص17.

[2] محمد حربي، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، مرجع سابق، ص 173

[3] جمال قنان، مرجع سابق، ص 222

[4] Daho Djerbal, op.cit. pp 20.21

[5] محمد حربي، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، مرجع سابق، ص43

[6] محمد العربي الزبيري، الثورة الجزائرية في عامها الاول، مرجع سابق، ص 198.

الجزائرية،[1] وهذا ما أكده مصالي من خلال بيانه إلى الشعب الفرنسي طالبا منه وضع حد للسياسة الاستعمارية التي تنتهجها حكومته،[2]وندد بالاستعمار ونهب الأراضي وتهميش اللغة العربية ومحاربة الدين الإسلامي ودعا إلى وجوب مد يد الأخوة للجزائريين كما تعهد فيه بالعمل من أجل بناء علاقات صداقة بين العمال الفرنسيين والعمال الجزائريين مع إرساء قواعد للتعاون والتضامن بين الطرفين[3].

بعد أسبوع من اندلاع الثورة التحريرية شجب مصالي الحاج في تصريح له من إقامته بصابل دولون بفرنسا الانتهاكات التي يتعرض لها المناضلون من عمليات مداهمة وخطف واعتقال وقال إنهم نالوا نصيبهم من القمع الذي يتعارض مع قوانين الدولة الفرنسية، ثم ساق مثالا عن ذلك بالسيد مولاي مرباح (أمين عام الحركة الوطنية) الذي اختطف مع قيادات حزبية أخرى ولا يعرف مصيرهم إلى حد الساعة التي قدم فيها تصريحه هذا.

في معرض حديثه هذا أرجع مصالي التفجيرات التي تحدث في الجزائر إلى السياسة الفرنسية التي تجاهلت الحقائق الموجودة في الواقع حيث أصبح الشعب يعيش أوضاعا اجتماعية واقتصادية وثقافية وسياسية مزرية، من ذلك الفقر والأوبئة والجهل ومصادرة الحقوق والممتلكات وكل ذلك تحت وطأة القمع والرعب الذي تستعمله الإدارة الاستعمارية كسلاح باستمرار، ودعا إلى ضرورة إيجاد حل عادل وسلمي للمشكلة الجزائرية حفاظا على علاقات الصداقة بين الشعبين الفرنسي والجزائري ومن أجل تحقيق السلام والحرية والتقدم والازدهار لكلا البلدين،[4] فظهر بذلك بمظهر قائد الثورة والمتحدث باسم الشعب الجزائري لكن إذا كان مصالي وراء تفجير الثورة فلماذا لم يحاكم على ذلك من قبل السلطات الفرنسية؟

في ذكرى الاحتلال (5 جويلية 1955) وزعت الحركة الوطنية منشورا تضمن سردا للغزو الفرنسي ورفض الجزائريين لسياسة الإلحاق وطلبت من الشعب الوقوف إلى جانب من أسمتهم بمحاربي التحرير،[5]ثم وجهت رسالة أخرى في 20 جويلية إلى الجمعية الوطنية الفرنسية بمناسبة مصادقة نوابها على مخطط السياسة العامة في الجزائر؛ كشفت فيها حقيقة قانون الطوارئ الذي صادقوا عليه في مارس 1955 والذي تحول إلى أداة قمع وإبادة للشعب ممنهجة ومقننة من ذلك إقامة المحتشدات في المناطق

[1] مسعود عثماني، الثورة التحريرية أمام الرهان الأصعب، مرجع سابق، ص 112

[2] محمد العربي الزبيري وآخرون، كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية، مرجع سابق، ص41

[3] عمار قليل، مرجع سابق، ص227

[4] Jacques Simon, op.cit. pp 119.121.

[5] محمد بكار، مرجع سابق، ص 5

الأكثر جفافا وانتشارا للأفاعي والعقارب وتكوين مليشيات تقوم بعمليات التقتيل تحت طائلة قانون المسؤولية الاجتماعية.

هذا القانون حسب الحركة الوطنية لم يسلم منه حتى الأطفال والنساء ناهيك عن المحاكم العسكرية التي أصدرت أحكام الإعدام ونفذتها بأقل الإجراءات وإلى جانب ذلك إنشاء مراكز التعذيب التي تحولت إلى مذابح ضد من تم اعتقالهم من الأهالي الذين صودرت ممتلكاتهم وأحرقت قراهم، وطالبت النواب الفرنسيون بمراجعة مواقفهم فالقمع والتعسف ليس طريقا لحل للمشكلة الجزائرية ولا يمكن ثني الإرادة الشعبية في السعي لتحقيق آمالها وتطلعاتها في الحرية والاستقلال والعيش الكريم.

كما طالب مصالي أثناء فتح البرلمان الفرنسي لأبواب النقاش حول الجزائر منذ اندلاع الثورة النواب الفرنسيين بتسليط الضوء على سياسة القمع التي تنتهجها حكومتهم ضد الشعب الجزائر،[1] وفي مقابل ذلك شكك عبان رمضان[2] في مواقف مصالي إزاء فرنسا ففي إحدى مراسلاته لمناضلي الجبهة كتب يقول: عن الإدارة الاستعمارية "فهي تسعى بواسطة عباس وكيوان ومصالي لتوقيف حركة جيش التحرير الوطني بمنح بعض الإصلاحات السياسية" في إشارة منه للقاءات السرية التي عقدها السلطة الاستعمارية،[3] من ذلك لقاء سوستيل[4] (Jacques Soustelle) مع فرحات عباس وقبله ممثله منتاي رئيس الديوان العسكري للحاكم مع الشيخ خير الدين عن جمعية المسلمين واحمد فرنسيس[5] عن الاتحاد الديمقراطي

[1] Jacques Simon, op.cit. pp 115- 126

[2] عبان رمضان: من مواليد 1920 بالأربعاء ناث إيراثن (تيزووزو)، إلتحق بحزب الشعب في 1943 ثم حركة الانتصار في 1946 والمنظمة الخاصة في 1947 ودخل السجن على خلفية اكتشافها 1950 إلى غاية 1955، تاريخ التحاقه بجبهة التحرير ويعود إليه الفضل في تنظيم المنطقة الرابعة بعد اعتقال قائدها رابح بيطاط، كما لعب دور بارز في انضمام شخصيات وطنية إلى الثورة وعلى رأسها فرحات عباس، يعتبر مهندس مؤتمر الصومام وقد فتح بالقرارات التي خرج بها في هذا المؤتمر باب الصراع مع قيادات الداخل والخارج ما أدى إلى اغتياله في نهاية 1957، أنظر: رشيد بن يوب مرجع سابق، ص 159، وأيضا: آسيا تميم، مرجع سابق، ص ص 209.208.

[3] مسعود عثماني، الأوراس مهد الثورة، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر،2014، ص 274

[4] جاك سوستيل: ولد في 1912 بمدينة مونبيلي بفرنسا، مثقف يساري تحالف مع ديغول في 1940 ونصب محافظا وطنيا للإعلام 1942 ثم مديرا عاما للمخابرات ومحاربة التجسس في الجزائر من 1943 إلى 1945، وبعدها وزير مكلف بالحكومات المؤقتة، ونائبا منتخبا 1951 ثم حاكم عام للجزائر 1955، أنشأ المصالح الإدارية السرية SAS للقضاء على الثورة الجزائرية، عين وزيرا للإعلام في حكومة ديغول 1958، ثم وزيرا مكلف بالمقاطعات الصحراوية 1959 وفي 1960 لجأ إلى إيطاليا وفي 1968 عاد إلى فرنسا وتوفي فيها، أنظر: عاشور شرقي، مرجع سابق، ص ص197.196.

[5] أحمد فرنسيس: من مواليد 1910 بغليزان، تحصل على شهادة طبيب بفرنسا 1938، عاد إلى الجزائر في 1939 وأسس مع فرحات عباس حركة أحباب البيان والحرية، دخل السجن بعد أحداث ماي وفي 1946، كما ساهم في تأسيس الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، إلتحق بالثورة وأصبح عضو المجلس الوطني للثورة الجزائرية (C.N.R.A)، عين ضمن وفد الجبهة إلى أمريكا اللاتينية ثم وزيرا للاقتصاد والمالية في الحكومة المؤقتة 1958، ثم عضو الوفد المفاوض في 1961 ووزيرا للمالية في حكومة بن بلة، توفي في 1968، أنظر: رشيد بن يوب، مرجع سابق، ص 167.

والحاج شرشالي عن المركزين وعبد القادر أوعجواج[1] عن المصاليين، تلك المناورات التي أيقظت مخاوف الجهويين في أن تخلق فرنسا قوة ثالثة تجهض بها الثورة[2] وقد أكد حربي هذه اللقاءات التي تمت بين فيفري ومارس 1955 حين انتقل مونتاي إلى السجن لمقابلة كيوان وبن خدة، تمهيدا للقائهما بالحاكم العام سوستيل في 28 مارس 1955[3].

أكد مصالي الحاج في أحد اللقاءات التي تمت معه ما روج له حزبه (الحركة الوطنية) عندما قال:" بمجرد الإعلان عن أحداث أول نوفمبر تعززت الرقابة المفروضة على شخصي بشكل خطير"[4] ثم أضاف:"... وضعوني تحت نظام سري لمنعي من الاتصال الخارجي"[5]وقد زاد على هذا التصريح بقوله:" لقد قلنا ذلك في وقت سابق ونكرره اليوم إنه بإنهاء هذا النظام والاستجابة لطموحات شعبنا يمكن وضع حد لهذه الانفجارات التي ليست في الحقيقة إلا أعمالا يائسة وهنا يكمن العلاج"[6].

فعلا فأثناء اندلاع الثورة كان مصالي تحت الإقامة الجبرية في سابل دولون وفي 6 افريل1955 نقل للعيش في مدينة أنغوليم (Angoulême) بنفس إجراءات الحجر وفي 23 ماي1956 تم نقله إلى بال إسلي Belle-Isle وهي قرية على المحيط الأطلسي،[7] وقد بعث المصاليون قبل ذلك برسالة لوزير الداخلية الفرنسي فرنسوا ميتران صادرة عن جريدة "الجزائر الحرة"، في عددها 126 بتاريخ 15 أكتوبر1954 طالبوه من خلالها بإطلاق زعيمهم مصالي الحاج بعبارات واضحة وصريحة: "هذا الزعيم الجزائري الكبير الحاج أحمد مصالي الرمز الحي للمقاومة الجزائرية والكفاح من أجل الاستقلال"[8].

---

[1] أوعجواج عبد القادر: من مواليد 1916 بغليزان أشتغل محاميا بالعاصمة منذ 1939 وفي 1946، إنخرط في حركة الانتصار وأصبح رئيس "منظمة الدفاع عن ضحايا القمع" وأثناء أزمة 1953، إنحاز إلى مصالي الحاج وبعد الاستقلال عاد إلى الجزائر ليشتعل من جديد في سلك المحاماة، أنظر:Stora Benjamin, Dictionnaire…, op.cit. p24

[2] خالفة معمري، مرجع سابق، ص ص 230.229.

[3] Mohamed Harbi, op. cit, pp105.106

[4] زيدان زبيحة، مرجع سابق، ص87

[5] عمار قليل، مرجع سابق، ص227.

[6] ابراهيم لونيسي، مصالي في مواجهة جبهة التحرير...، مرجع سابق، ص57

[7] Benjamin Stora, Missali Hadj, op.cit. pp 256.257

[8] حزب جبهة التحرير الوطني، الطريق إلى نوفمبر...، مج1، ج2، مرجع سابق، ص63

2.2- ضبابية المشهد الثوري الخاسر والمستفيد:

لقد شكل تفجير الثورة التحريرية ذهولا لدى مختلف الأوساط الشعبية والحزبية وحتى الاستعمارية[1] ما دفع بمصالي إلى إعادة تجميع مناضليه الذين أنشأ بهم تنظيمه الجديد الحركة الوطنية الجزائرية والتي أعلن من خلالها عدم اعترافه بشرعية الجبهة ولا بتوقيت ما قامت به،[2] ثم دفع بأتباعه إلى إيهام الجماهير الجزائرية بأنهم صانعو الثورة فشكلوا بموقفهم هذا حالة من الغموض عند الرأي العام الفرنسي[3] أين ذكرت الجريدة الفرنسية "لوموند" (Le Monde) أنه بعد اندلاع الثورة بيوم واحد استطاع مصالي في الجزائر كما في فرنسا أن يفوز بقيادة أولئك الرجال الذين يفضلون العمل الثوري متجاوزا بذلك المركزين واعتبرت أن ذلك مغامرة من حزب حركة الانتصار[4].

لم تسلم من حالة الغموض هذه حتى القيادات الحزبية الوطنية ففي 26 ماي 1955 عقد لقاء بين عبان وفرحات عباس في منزل هذا الأخير وقد طلب منه الانضمام للثورة وكان فرحات يعتقد أن مصالي من يقودها ولما علم بالحقيقة دُهش من أن الثورة لا يوجد فيها مصاليون وإلى غاية تاريخ 26 ماي1955 كان يجزم بان مصالي هو صانعها[5] لكن هناك من يرى أن جبهة التحرير استغلت حالة الغموض واللبس التي ساد فيها الاعتقاد بأن مصالي قائد الثورة في التخلص منه وضم قاعدته النضالية في الجزائر[6].

يضاف إلى ذلك ما حدث في المفاوضات المارطونية التي جمعت بين عبان رمضان وكريم بلقاسم عن جبهة التحرير من جهة وبين مختار زيتوني[7] عن الحركة الوطنية في الفترة ما بين جانفي إلى مارس 1955 والتي فهم المصاليون محتواها خطأ حيث ظنوا أن دعوة جبهة التحرير لتوحيد الصفوف سببها ضعف وفقدان السيطرة على الوضع ميدانيا خاصة لما عرض عليهم إمكانية قيادة الثورة جماعيا فاشترطوا الاعتراف كتابيا بأن مصالي الحاج هو من فجر الثورة ويقودها، لذلك دعا كريم بلقاسم في

---

[1] يوسف قاسي، مرجع سابق، ص10

[2] Charles Robert Ageron, Genés de L'Algérie Algérienne …, op.cit. p514

[3] محمد العربي الزبيري وآخرون، كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية، مرجع سابق، ص ص 243.242

[4] Bendjamin Stora, Messali Hadj..., op.cit. p231.

[5] حمدي عبد القادر، مرجع سابق، ص 141

[6] بتريك إيفنو، جون بلانشايس، حرب الجزائر، ج2، ص169.

[7] مختارزيتوني: من مواليد 1920 بقصر الشلالة، إنحاز إلى مصالي في أزمة حركة الانتصار وهو من الشخصيات البارزة في مؤتمر هورنوا المنعقد في جويلية 1954، وبعد اندلاع الثورة أصبح عضو المكتب السياسي للحركة الوطنية الجزائرية (M.N.A)، فاوض كريم بلقاسم من أجل ضم منطقة القبائل للمصاليين وسلمه مبلغ من المال، أعتقل في مرتين الأولى في 18 فيفري 1955 والثانية في 12 أوت 1957 وفيها حكم عليه بالأشغال الشاقة وأطلق سراحه بعد إتفاقية إيفيان في مارس 1962، أنظر: Benjamin, Dictionnaire…, op.cit. Stora p224

اجتماع "يسر" الذي انعقد في 10أكتوبر1955 - من أجل التحضير للاحتفال بالذكرى الأولى لثورة الفاتح من نوفمبر- إلى التصدي للمصاليين[1].

بالنسبة للحركة الوطنية فقد استغلت عدم كشف قادة الثورة عن أسمائهم لأنهم غير معروفين سياسيا ومطلوبين من الإدارة الاستعمارية[2]، وأعلنت أنها هي من تقود الكفاح وأن جبهة التحرير الوطني تريد وأده[3] وقد ساعدها في ذلك عدم الترويج الكافي لبيان نوفمبر وبعد انتشاره اتضحت الروية للكثير حيث تضمن تعريفا بالتنظيم السياسي الذي قام بالعمل المسلح ونقصد بذلك جبهة التحرير باعتبارها حركة ثورية جديدة لا علاقة بكل من طرفي الصراع المصاليين والمركزيين داخل حركة الانتصار[4].

الموقف نفسه خدم قادة الجبهة في التخلص من المركزيين والمصاليين[5] فبالإضافة إلى تعمد جبهة التحرير التعتيم عن قيادتها بهدف تشتيت جهود الاستعمار وضمان انطلاق الثورة واستمرارها،[6]نجد رفاق بوضياف قرروا أيضا التستر عن أنفسهم حتى لا يتهموا بالعمالة ولأنهم غير معروفين لدى الشعب من جهة ولكي يتهم مصالي بالثورة وتصعد الجبهة على حساب حركة الانتصار سياسيا من جهة ثانية[7] والتي زالت فعلا شرعيتها وتم التخلص من هيمنتها بمساعدة السلطات الاستعمارية[8].

جاء في أحد التقارير السرية للسفارة الأسترالية في باريس أن عمليات ليلة الفاتح نوفمبر 1954 والتي بلغت ما بين 60 إلى 70 هجوما مسلحا بالإضافة إلى عمليات التخريب وإشعال الحرائق في مناطق عدة من الجزائر(الاوراس والعاصمة ووهران) كانت منظمة ومخطط لها ما دفع بالسلطات الفرنسية إلى الاعتقاد أن حركة الانتصار وراءها فقامت بحلها في 5 نوفمبر1954 واعتقال معظم قادتها ومناضليها وذكر التقرير أن الحركة التي تم حلها أنشئت بعد حضر حزب الشعب سنة 1939 وكانت تطالب باستقلال الجزائر مما جعل الشكوك تحوم حولها [9].

---

[1] خالفة معمري، مرجع سابق، ص ص 242.241

[2] عمار قليل، مرجع سابق، ص227.

[3] سعدي بزيان، دور الطبقة العاملة ...، مرجع سابق، ص26

[4] محمد عباس، نصر بلا ثمن الثورة، مرجع سابق، ص 80

[5] ابراهيم لونيسي، الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني ...، مرجع سابق، ص 22

[6] احمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، مرجع سابق، ص195

[7] رابح بلعيد، موقف مصالي الحاج من الثورة التحريرية، مرجع سابق، ص81

[8] أحسن بومالي، مرجع سابق، ص 273

[9] NAA, A 1838/167/2/1, Parti 1, Description of the Algérien Current Notes, vol) 25), N^0 9 1956. p 115.

تجليا لموقف جبهة التحرير فقد جاء في شهادة بن بلة الذي قال: " كنا نعلق على غرة نوفمبر نتيجتين إحداهما عظيمة الأهمية وبعيدة المدى، هي جعل الشعب الجزائري برمته يلتف حول عمل شنته أقلية نشيطة والنتيجة الثانية كانت تعود لخطا متوقع من الخصم ولقد ارتكبها كما كنا نأمل وحصلنا منها على ربح عظيم، لم نكن في الواقع نجهل أنه في حالة ضربة قاصمة لن تتأخر الحكومة الفرنسية عن حل حركة الانتصار وسجن مسؤوليها وذلك بكل ارتياحنا ما فعلته وهكذا خلصتنا من ساسة دساسين عملنا بالبلبلة التي كانوا يشيعونها في أفكار الجماهير وبفضل الخصم أصبحت جبهة التحرير الوطني التي أسستها المنظمة الخاصة في غرة نوفمبر هي القوى السياسية الوحيدة للجزائر"[1].

قد يكون ما أقدمت عليه الحكومة الفرنسية من حل لحركة الانتصار[2] وسجن قادتها رغم علمها بأن هؤلاء لا علاقة لهم بتفجير الثورة[3] بالخطأ الفادح الذي ارتكبه وزير داخليتها ميتران [4] الذي حمل حركة الانتصار المسؤولية لأنها وفرت العناصر المتطرفة التي قامت بالعمل المسلح وهي بذلك متورطة في أحداث الفاتح من نوفمبر؛[5] والملاحظ على برنامج حركة الانتصار أن كل البيانات الصادرة عنهما إلى غاية اندلاع الثورة كانت تتكلم صراحة عن الاستقلال، لكن فيما صدر عنهما بعد ذلك هو خلو بياناتهم من تلك الكلمة أين تم الاكتفاء فقط بعبارة "المطامح المشروعة" دون توضيح أو شرح لمضمونها ولم يُؤت على ذكر الحرية أو الدولة أو السيادة[6].

أمام ضبابية المشهد الذي لم يكن فيه واضحا أن جبهة التحرير هي التي تقود الثورة لجهل فرنسا بعناصرها، لم تجد هذه الأخيرة أمامها سوى المصاليين والمركزيين لذلك قامت في 5 نوفمبر1954 بمصادرة جريدتيهما "الجزائر الحرة" و"الأمة الجزائرية"[7] وفي 6 نوفمبر باعتقال 2000 مناضل ضمن عملية "البرتقال المر" (Orange amère)[8] معظمهم من حركة الانتصار مثلما صرح به بن خدة[9] وأكده كشيدة الذي ذكر أنه عندما ألقى عليه القبض التقى مع معتقلين آخرين أمثال مولاي مرباح الذراع

---

[1] روبير ميرل، مرجع سابق، ص97.

[2] Charles Robert Ageron, De l'Algérie Française..., op.cit. p 443

[3] شارل روبير أجيرون، مرجع سابق، ص 162

[4] François Malye, Benjamin Stora, op.cit. P76

[5] محمد حربي، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، مرجع سابق، ص 28

[6] حزب جبهة التحرير الوطني، الطريق إلى نوفمبر..، مج1، ج2، مرجع سابق ص63.

[7] حزب جبهة التحرير الوطني، الطريق إلى نوفمبر كما يرويها المجاهدون، مج1، ج2، مرجع سابق ص65

[8] Philippe Gaillard, op.cit. p 38

[9] بتريك إفينو، جون بلانشايس، حرب الجزائر، ج1، مرجع سابق، ص66

الأيمن لمصالي الحاج ومع بعض المركزيين[1] فخدم ذلك جبهة التحرير الوطني بالتخلص من المناوئين وتزويد الثورة بمناضلين جدد[2].

يبدو أن لا أحد فهم حقيقة ما حدث بما فيهم وزير الداخلية فرونسوا ميتران الأمر الذي دفع بقائد الأركان الجنرال بيير نيكولاي (Pierre Nicolaï) للقيام بجولة لمنطقة الأوراس في إطار البحث عن المفجرين الحقيقيين للثورة التحريرية وقد خلص في تقريره لرئيس الحكومة منديس إلى أنه: " ليس هناك شك في أن مبادرة حركة أول نوفمبر كانت بسبب مجموعة العمل المستقلة التي أعلن عن تشكيلها قبل بضعة أسابيع هذه المجموعة التي يديرها بن بلة من القاهرة ... وعناصرها من قدماء المنظمة الخاصة التابعة لحزب الشعب وحركة الانتصار والذين أرادوا بلورة الجهود المبعثرة والمنقسمة في حركة جديدة موحدة للقيام بعمل غير قانوني"[3].

تبريرا لما أقدمت عليه سلطة الاحتلال صرح رئيس الحكومة منديس فرانس في نهاية سنة 1954 قائلا: " لقد حللنا حزب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية وشنت الشرطة حملة واسعة من الاعتقالات لأعضاء هذه الحركة وقادتها في الجزائر وفرنسا نفسها لأننا متأكدون الآن من أنها إذا لم تكن لها المسؤولية المباشرة في التمرد فهي على الأقل صاحبة القيادة الأيديولوجية فيه، إذ هي التي زودته بالعناصر الأكثر تعصبا"[4].

في هذا الصدد كتبت جريدة لوموند بقلم محررها بيير ألبان ميشال Michel)(Pierre Alban ما يلي: " قد يقول المرء إن العمليات ليس لها الطابع المصالي حيث لم يتبعها على ما يبدو تحركات جماهيرية وتمردات وانتفاضات ولم تسجل أية هيجانات مشبوهة"[5] وقد دفع ذلك المؤرخ أندري روسي (André Rousset) إلى اعتبار قرار الحل صحيح وطبيعي لأن هذا الحزب كان يطالب بالاستقلال، لكن بالمقابل شتت هذا القرار المناضلين الذين لم يتم اعتقالهم فانضموا لجبهة التحرير التي سيطرت على الأرض واحتلت كل المواقع [6] بعد أن دعت صراحة غداة اندلاع الثورة إلى مقاطعة كل من المركزيين والمصاليين[1].

---

[1] عيسى كشيدة، مرجع سابق، ص 107

[2] محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر 1954.1962، ج 2، مرجع سابق، ص17.

[3] François Malye, Benjamin Stora, op.cit. pp 75.76

[4] براهمة بلوزاع، نظرة على الجزائريين 1947و1962 من خلال كتابات الجزائريين في الصحافة التونسية (الزهرة، الاسبوع الصباح نموذجا)، ط1، دار كوكب العلوم، الجزائر،2015، ص 108.

[5] محمد حربي الثورة الجزائرية سنوات المخاض، مرجع سابق، ص 23

[6] François Malye, Benjamin Stora, op.cit. p76

هناك من يعتقد أن السلطات الاستعمارية قصدت بعمليات قمع المصاليين وعلى رأس هؤلاء أمين عام الحركة الوطنية مولاي مرباح الذي تم اعتقاله وهي تعلم أنهم ليسوا هم من فجر الثورة بدليل أن مدير إدارة الأمن السيد فوجور(Fogor) كان متأكدا منذ أفريل1954 أن شيء ما يدبر حيث وصلته تقارير عن وجود مراكز تدريب لمجموعات من شمال إفريقيا بالقاهرة، كما أكد تقرير الاستعلامات الفرنسية الصادر بتاريخ 23اكتوبر1954: "بأن كل شيء يدبر بالقاهرة وان الرئيس هو بن بله العضو السابق في المنظمة الخاصة"[2].

بدوره وصف الوزير ميتران ما حدث بقوله: "وراء التمرد توجد اللجنة الثورية للوحدة والعمل وهي منظمة تأسست في 23 مارس1954 من قبل ستة رجال أرادوا أن يتم تصويرهم قبل انطلاق الحدث، في اليوم السابق قام محمد بوضياف ومصطفى بن بوالعيد ومراد ديدوش والعربي بن مهيدي وكريم بلقاسم ورابح بيطاط بفتح باب مصور من الجزائر العاصمة يضعون بدلة وربطة عنق فقط من أجل أخذ صورة رديئة بالأبيض والأسود، أصبحت أسطورة في الجزائر وتخلد معا الرجال الستة الذين سيبدءون الحرب الجزائرية وفي نفس الوقت يستعد آيت أحمد وبن بلة وخيضر للتأمين في القاهرة"،[3] هذه المعلومات وردت أيضا في الأرشيف الأسترالي كملف سري جاء فيه أن الذي قاد عمليات ليلة الفاتح نوفمبر منظمة تعرف باللجنة الثورية للوحدة والعمل وقد بدأتها بمنطقة الاوراس وتوسعت إلى قسنطينة والقبائل الكبرى حيث ساد الاعتقاد ان ذلك جاء بمباركة من مصالي الحاج[4].

بمثل هذه الأخبار والتصريحات بدأت تتبلور مواقف مصالي الحاج باتجاه تدعيم الثورة بالموالين له، فقد بعث برسالة في الرابع من نوفمبر 1954أي أربعة أيام بعد اندلاع الثورة يدعو فيها أتباعه إلى الالتحاق بركبها،[5]هذا على الرغم من عدم الإفصاح عن موقفه في اليوم الأول من اندلاعها (زعامته للثورة) والذي لا يعود لوضعه تحت الإقامة الجبرية فقط بل لانتظاره تطور الأحداث؛ علما أنه كان أمام حلين إما رفض الثورة أو الالتحاق بالقاهرة للتنسيق مع الوفد لكنه فضل تبني الثورة وخطفها من أصحابها وهو

---

[1] Jacques Simon, op.cit. ,p250.

[2] محمد حربي، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، مرجع سابق، ص 28.

[3] Francois Malye, Benjamin Stora, op.cit. p71

[4] NAA, A 1838/167/2/2, Dipartment of External Affairs Canberra Description of the Algérien Current Notes, pp 118.119

[5] محمد العربي الزبيري وآخرون، كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية، مرجع سابق، ص41

بهذا لم يكن ضد إعلان الثورة بل ضد من أعلنها وأن تندلع بعيدا عنه ودون علمه وبواسطة شباب محسوبون عليه عصوه ولم يمتثلوا لأوامره [1].

لكن لا يجب على من يريد رد الاعتبار لشخصية وطنية مثل مصالي الحاج أن ينجر للنيل من مؤسسي جبهة التحرير فقضية الثورة أعمق من كونها قضية نخبة تمردت على قائدها، بل تعبير عن توفر إرادة جماعية في التغيير[2] ثم أن عدم اعتراف مصالي بالجبهة هو في حد ذاته تنكر للثورة التي قادها من فضل عدم الانضواء تحت رايته ثم أن رفضه لهم سواء لاعتقاده أن من ورائها هم المركزيون أو شباب لا ثقة له فيهم يعتبر رفضا واحدا[3].

إن تبني الثورة من مصالي الحاج رأى فيه خصومه محاولة منه للسطو عليها وخطفها من أصحابها وهذا وفقا للتعليمات التي وجهها لمرباح بالجزائر والتي مفادها: "لا تسألوا عمن وراء الثورة، واصلوا غمار الكفاح، حاولوا أن تسيطروا على الحركة"[4] ما دفع بعبان في رسالته المؤرخة في 29 فيفري 1956 إلى اتهامه صراحة بالتعاون مع فرنسا وقال إنه أصبح جزء من خطة فرنسا للقضاء على جبهة التحرير من خلال محاصرتها من طرف الحركة الوطنية كمرحلة أولى ثم تمكين هذه الأخيرة من ركوب الثورة وقيادتها كمرحلة ثانية وأخيرة[5].

لقد اعتبر مصالي الحاج أن تفجير الثورة الجزائرية من دونه: "إهانة ما بعدها إهانة " ولأن ذلك قد هز كيانه بشدة تحولت قراراته إلى قرارات عشوائية وانفعالية فبعد حرمانه من إشعال فتيل الثورة سعى بكل الوسائل للترويج بأنه هو زعيمها وصانعها[6]، وقد ارتكب بذلك خطأ تكتيكي أوقعه فيه الاغترار بقاعدته الشعبية العريضة التي تغلب بها على المركزيين فشجعه ذلك لانتزاع الثورة من أصحابها حسب تحليل خصومه السياسيين[7].

---

[1] سعاد يمينة شبوط، مرجع سابق، ص 67.

[2] عبد النور خيثر، مرجع سابق، ص 85

[3] Charles Robert Ageron, De l'Algérie Française ..., op.cit., p502.

[4] ابراهيم لونيسي، الجناح العسكري للحركة الوطنية حقيقة وأهداف، الملتقى الوطني حول استراتيجية الثورة في مواجهة الحركات المناوئة، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر،2007، ص35

[5] محمد عباس، نصر بلا ثمن، مرجع سابق، ص 410

[6] خالفة معمري، مرجع سابق، ص 171

[7] محمد عباس، خصومات تاريخية، مرجع سابق، ص 43.

يضاف إلى ذلك رغبة الزعيم في استثمار رصيده النضالي وشعبيته في الجزائر وفرنسا[1] ثم استغلاله لثقة المناضلين فيه والتي دفعتهم إلى الالتحاق بالثورة دون أن يميزوا بين الحركة والجبهة التي كانت مجهولة بالنسبة لهم،[2] وقد عبر عمار أوزقان عن ذلك بقوله:" في تلك الفترة هناك غموض سياسي كان مروجا وسط جزء هام من الرأي العام، لم نكن نميز جيدا بين الجبهة والحركة اللتين راح كلاهما يدعي بتبعية جيش التحرير الوطني"[3].

جاء أيضا في مذكرات الرائد محمد بوداود أن غداة اندلاع الثورة كانت الأخبار تتضارب حول من قام بها فتارة ينسب هذا العمل لمصالي وتارة لحسين لحول وأنهم بحثوا عن الحقيقة وهم يؤمنون في قرارة أنفسهم أنه لا أحد من الطرفين له علاقة بما يحدث من عمليات مسلحة إلى غاية اليوم الذي علموا فيه بأن ما يجري:" ليس من صنع المصاليين ولا المركزيين وإنما عمل منظمة أخرى تسمى بجبهة التحرير الوطني" ثم علق بوداود قائلا: " لقد فاجأنا الخبر، وبقينا نتساءل عن هذه الجبهة ومن يقف وراءها؟ لم نكن نعرف سوى أن شباب المنظمة السرية تجاوزوا الأوامر واختاروا صوت البارود"[4].

رغم علمه مسبقا أن الثورة قد اندلعت من خارج أتباعه إلا أن مصالي أصر على اختراقها لكن بعد ذلك ظهرت عوامل داخلية وخارجية أفشلت خطته تمثلت في حيوية قيادة الثورة التي استقطبت أعدادا معتبرة من المناضلين بالإضافة إلى قدرة عبان رمضان في استقطاب الأحزاب الوطنية وكسب الوفد الخارجي لدعم الحكومة المصرية[5].

لقد صعد مصالي الحاج من حدة الصراع مع مفجري الثورة حين بعث برسالة إلى رئيس مجلس وزراء سوريا بتاريخ 10مارس1957 قال فيها: " فإننا نفهم بأن جبهة التحرير الوطني قد فشلت في إشعال فتيلة الثورة إذ ولدت وماتت في يوم واحد"[6] فالذين يتهمون مصالي بمحاولة السطو على الثورة واختطافها يحيلونه على الرسالة نفسها بأن "هجوم اللجنة الثورية دام يوما واحدا لكن المطرودين فشلوا في الاستحواذ على الحركة الوطنية الجزائرية والتي كانت أسرع للعمل عندما أعطت الأوامر لمناضليها في2

---

[1] عمار قليل، مرجع سابق، ص 226

[2] رابح لونيسي، تحولات الحركة المصالية وتفسيرها، مرجع سابق، ص153

[3] عمار أوزقان، مرجع سابق، ص 154.

[4] محمد بوداود، مرجع سابق، ص ص 43.42

[5] محمد عباس، خصومات تاريخية، مرجع سابق، ص 49.

[6] محمد العربي الزبيري، الثورة في عامها الأول، مرجع سابق، ص ص197.196

نوفمبر 1954بدخول المعركة وفتح مرحلة جديدة للثورة دون تأخير"[1] كما حملت الرسالة عبارة : "إن الثورة بقيادة مصالي"[2].

تبني المصاليين للثورة اشتملت أيضا على تلك المناشير التي اتخذت طابعا رسميا باسم الحركة الوطنية الجزائرية وجيش التحرير الوطني والموجهة للسلطات الاستعمارية سواء في الجزائر أو في فرنسا مبررين قيام الشعب بالثورة بهدف تحقيق مطالبه التي عجز لسنوات طويلة من النضال السياسي في تحقيقها، وتعتبر في نظر هؤلاء وسيلة لإحلال السلم بين الشعبين الجزائري والفرنسي بعد تحقيق الاستقلال والقضاء على الاستعمار والإمبريالية ملتفين حول زعيمهم مصالي الحاج الذي قضى ثلاثين سنة من عمره يناضل من أجل الوطنية الجزائرية وبات ما ناضل من أجله قاب قوسين أو أدنى من التحقيق[3].

إن ما يلاحظ على بيانات المصالين ومناشيرهم أنها جاءت باسم الجناح العسكري لجبهة التحرير الوطني ويعتقد الباحث أن في ذلك مغالطة متعمدة للرأي العام الوطني والفرنسي وحتى الدولي بقيادة الكفاح المسلح من طرف المصاليين ومحاولة خطفه من أصحابه.

بمثل هذا الترويج من المصاليين صبت شهادة المؤرخ يحى بوعزيز التي جاء فيها أنه أثناء تواجده بتونس (كان عضو في جمعية الطلبة الجزائريين التابعة لحركة الانتصار) وقعت أحداث الفاتح من نوفمبر وقد ساد الاعتقاد أن من فجر الثورة هو حزب الشعب[4] ويكون مصالي بذلك قد قام بدعاية إعلامية كبيرة لإقناع العالم بأن حركته هي من تقود الثورة ومن ذلك ما جاء في العدد الأول من جريدة "صوت الشعب" الصادر في 1ديسمبر عام 1954من عناوين مثل: "عهد الحرية" و"بيان مصالي الحاج" " اضطهادات بوليسية" وفي الصفحة الرابعة مقال بعنوان: " الجزائر في كفاح من أجل الاستقلال".

هناك من يعتقد أن محاولة تبني مصالي للعمل المسلح لم يكن بغرض خطفه من أصحابه كما صور البعض ذلك، بل من أجل حماية الثورة الوليدة بإعادة احتضان أبنائه من عناصر اللجنة الثورية وضمان التفاف الشعب حول الثورة التحريرية هذا من جهة،[5] ومن جهة ثانية فإن تأسيس الحركة الوطنية لم يكن لمنافسة جبهة التحرير بل جاءت بديلا عن حركة الانتصار المحلة من طرف فرنسا في 5

---

[1] فتح الدين بن أزواو، مرجع سابق، ص 58

[2] مسعود عثماني، الأوراس مهد الثورة، مرجع سابق، ص229.

[3] منشور الحركة الوطنية الجزائرية MNA وجيش التحرير الوطني ALN، على الرابط:
http://www.evee.eu. /obj/tract_mna_aln_algériens_28_avril_1956_fr

[4] يحي بوعزيز، رحلة في فضاء العمر أو مذكرات العمر، ج1، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 140.

[5] رابح بلعيد، موقف مصالي الحاج من الثورة التحريرية، مرجع سابق، ص ص 82.81.

نوفمبر 1954[1] ففي أحد اللقاءات صرح لصحيفة لوموند الفرنسية بتاريخ 29 جانفي 1959 أن مشكلة قادة جبهة التحرير أنهم بعيدون عن الشعب ولا يدركون طموحات الجماهير الجزائرية ولما سئل على أنه هو أيضا بعيد عن الجماهير لأنه مسجون قال إنه دائم التواصل مع المناضلين والنشطاء السياسيين.[2]

على هذا الأساس فأصل الخلاف سياسي تمحور حول الأحقية بقيادة الثورة وليس حول مبدأ الثورة بدليل تنديد الحركة الوطنية الجزائرية بالمجازر التي ارتكبتها فرنسا عقب هجومات الشمال القسنطيني[3] 20 أوت 1955وأصدرت منشورا بعنوان "الشباب الفرنسي" للتعريف بالقضية الوطنية،[4]وبعد مرور يومين على مظاهرات 11ديسمبر1960 أصدرت بيانا آخر أعلنت فيه رفضها واستنكارها الشديد للانتهاكات الاستعمارية ضد المتظاهرين السلميين، وقالت أنها لا ترغب في رؤية مجازر 8 ماي مرة أخرى وتساءلت عن مشروع ديغول حول تقرير المصير(سيأتي تفصيله لاحقا) ما إن بقيت له فرصة للنجاح بعد سقوط شهداء في هذه المظاهرات ودعت إلى ضرورة الجلوس لطاولة المفاوضات من أجل إنهاء حالة الحرب وبناء جمهورية جزائرية ديمقراطية [5].

صحيحا أن العمل الثوري كان تتويجا لعمل وطني شاق جزء منه ساهم فيه مصالي الحاج بأفكاره الوطنية وتضحياته الجسيمة،[6] لكن فيما يخص الثورة الفاتح من نوفمبر فلم يكن له أي دور في اندلاعها أو في العمليات العسكرية التي انطلقت في الأوراس والقبائل[7] هذا من جهة ومن جهة ثانية ففيما يخص مواقفه قد لفها الكثير من الغموض والضبابية ، فمن جهة ينكر شرعية جبهة التحرير ومن جهة ثانية يؤيد ما قامت به وكأنه أراد عزل مفجري الثورة برفع الغطاء الشعبي عنهم لكن في كل الأحوال فإن الوقائع التاريخية تؤكد أن الثورة لم تكن من تخطيطه، فمصالي توقع حدوثها لكنه لم يساهم في تفجيرها.

---

[1] F.O. 413.97, Riview of Events in Algéria For The Quarter Ending June 1955, JF10 13/7 N^{0}7 Part4, Jan. Dec 1955, p21.
[2] Jacques Simon, op.cit. p228

[3] نور الدين حاروش، مرجع سابق، ص227

[4] محمد بكار، مرجع سابق، ص 42

[5] Jacques Simon, op.cit. p270.

[6] محمد عباس، خصومات تاريخية، مرجع سابق، ص 42

[7] Gilbert Meynier, op.cit. p 448.

المبحث الثالث: صراع الحركة الوطنية مع جبهة التحرير جرح الثورة الدامي

شاب الثورة التحريرية الموجهة أساسيا ضد الاستعمار الكثير من الأحداث المأساوية بسبب خلاف الإخوة الأشقاء في التيار الاستقلالي ممثلا في الحركة الوطنية وجبهة التحرير والذي سال حبره على صفحات جرائد وصحف أدارت رحى تلك المواجهات السياسية التي تحولت سريعا بفعل التشدد في المواقف من صراع سلمي إلى أشكال مختلفة من العنف اللفظي وحتى المادي سواء على أرض الوطن أو في المهاجر، ذهب ضحيته الآلاف من الجزائريين الأبرياء وخدم في الوقت ذاته الاستعمار الفرنسي الذي طعن في الثورة الجزائرية وشكك في أهليتها وأهدافها الوطنية ما جعل نجاحها في كثير من الأوقات على المحك فماهي أشكال الصراع بين المصاليين والجبهويين؟

أولا: على أرض الوطن قضية واحدة بجهود مشتتة

1- الحرب الناعمة بين المصاليين والجبهويين

1.1- البيانات السياسية دعاية وتشهير

بدأ هذا النوع من الحرب مبكرا في وسائل الإعلام بين الحركة الوطنية وجبهة التحرير حيث قام أحد قادة الحركة وهو "مختار زيتوني" بتوزيع منشور شهر ديسمبر1954 يتهم من خلاله جبهة التحرير بأنها مجموعة من الخونة وينتقد سياستها،[1] فردت جبهة التحرير على ذلك بوصف غريمتها السياسية بأنها "حركة المصالية" واعتبرت عناصرها متواطئة مع فرنسا وأشاعت عنها لدى الكثير بأنها مناوئة للثورة الجزائرية، فدافع مصالي عن حزبه بقوله إنه امتداد للتيار الاستقلالي وقد أنشأه بعد عملية التطهير التي قام بها وأدت إلى التخلص من عملاء فرنسا والذين هم ضد العمل الثوري على حد تعبيره، واعترف أن حركته ليست موجهة ضد الثورة بل ضد الجبهة[2] فردت هذه الأخيرة مرة أخرى بمنشور اعتبرت فيه الاستقلال قضية الجميع وليست موقوفة على طرف واحد في إشارة إلى المصاليين الذين اعتقدوا أن مصالي المخول بتفجيرها والقادر على قيادتها[3].

دافعت الحركة الوطنية عن نفسها وعن رئيسها بمنشور جاء فيه: "... كل حياة الحركة الوطنية الجزائرية وكل حياة رئيسها المحترم مصالي الحاج إنما هما مستمدان من كل نكران الذات ومن المشقات والتضحيات كهذه التي نتحملها اليوم مختارين في حياتها، ومن خلالها أوصلا الشعب الجزائري إلى حمل

[1] سعدي بزيان، صفحات من تاريخ الصراع الدموي بين جبهة التحرير وحركة مصالي الحاج في فرنسا، المرحلة الانتقالية للثورة الجزائرية من19مارس إلى سبتمبر1962، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1995، ص210

[2] رابح لونيسي، تحولات الحركة المصالية وتفسيرها، مرجع سابق، ص ص 130.127.

[3] سعد بزيان، صفحات من تاريخ الصراع ....، مرجع سابق، ص211

السلاح بكل شرف حريته، هذا الذي لا يجب أن ننساه وبعد خيبة أصحاب الوطنية الكاذبة في جبهة التحرير الوطني القائمة على الشهوات والطرب والتعري والمصالح الساقطة، أصبحت الوحدة اليوم أكثر لزوما من كل زمان حول الحركة الوطنية الجزائرية ورئيسها المحترم مصالي الحاج ..." [1].

بحلول ربيع 1955 تجددت المواجهة الإعلامية بين الطرفين حيث أثارت قضية الاعتداء على مَحالّ بني مزاب في العاصمة وبعض المدن والدعوة إلى مقاطعتهم اقتصاديا عبر مناشير وزعت على الجزائريين في حينها معارك سياسية وإعلامية طاحنة بين من اعتبرها مشكلة بين الوطنيين وغير الوطنيين، وبين من أعطها بعدا طائفيا وحمل الأكثرية مسؤولية اضطهاد أقلية، وبين من صنفها اقتصاديا في إطار مؤامرة من الشركات الأجنبية المدعومة لضرب الاقتصاد الجزائري[2] حيث دعت الحركة الوطنية الجزائرية إلى مقاطعة تجار الذهب من الإباضيين لرفضهم تمويل حركتهم وبدأت أعمال العنف تطالهم[3] وتطال غيرهم، استعمل فيها المصاليون التهديد والابتزاز مع المواطنين لجمع الأموال عن طريق دفع الاشتراكات وفرض الضرائب ما دفع ببعض التجار إلى الهروب من مساكنهم وقراهم مثلما حدث مع تجار سيدي عيسى (المسيلة) الذين لجئوا إلى مدينة البويرة[4].

لعل الغموض حول حقيقة من فجر الثورة هو من أدى إلى حدوث العديد من التجاوزات في حق التجار المزابيين الذين عانوا من قمع الحركة الوطنية والتي قامت عناصرها بعمليات إجرامية ضدهم [5] انطلاقا من الحقد عليهم كونهم الأكثر ثراء من بقية الجزائريين مثلما عبرت عن ذلك بعض الأقلام وغذته تلك الإشاعات التي روجت لها مصادر إعلامية فرنسية على أنهم ليسوا جزائريين[6] وكان من نتائج ذلك اتصال عبان رمضان بالشيخ بيوض،[7] هذا اللقاء مهد إلى انضمام المزابيين لجبهة التحرير [8] التي تمت تبرئتها

---

[1] جمعة بن زروال، الحركات الجزائرية المضادة للثورة التحريرية 1962.1954، أطروحة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والإسلامية، قسم التاريخ، جامعة باتنة 1، 2012.2011، ص 153

[2] براهمة بلوزاع، مرجع سابق، ص 99

[3] سعاد يمينة شبوط، مرجع سابق، ص 78.

[4] جمعة زروال، مرجع سابق، ص 140

[5] مصطفي هشماوي، مرجع سابق، ص 68

[6] خالفة معمري، مرجع سابق، ص 304

[7] الشيخ بيوض: من مواليد 1899 بالقرارة في بني مزاب أكمل تعليمه في المشرق العربي، وعاد ليبدأ نشاطه الإصلاحي من بوابة جمعية العلماء التي ساهم في تأسيسها عام 1931 ثم أصبح ناطقا باسم الجماعة الإباضية وإليه يعود الفضل في الإصلاح بين الإباضيين والجزائريين عقب اندلاع الثورة، توفي في 1981، أنظر: عاشور شرقي، مرجع سابق، ص 104

[8] ليلى تيتة، تطور الرأي العام الجزائري إزاء الثورة التحريرية 1962.1954، أطروحة دكتوراه العلوم، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، قسم العلوم الإنسانية، فرع تاريخ،2013.2012، ص 111.110

من تلك الاعتداءات وبالمقابل اتهم المصاليون بإثارة هذه الفتنة، كما تمت تبرئة الإباضيين من أي فعل يخل بشرفهم الوطني[1].

في مطلع صائفة 1955 وتحديدا في شهر جوان وجه عبان تحذيرا شديد اللهجة وبنبرة أكثر حدة للمصاليين بلغت أقصاها باتهام لمصالي بالخيانة واعتباره العدو الذي يجب القضاء عليه مثلما جاء في بيان 15 سبتمبر1955:" لقد سبق أن كان كاسرا وحدة الحركة الوطنية، وهو اليوم مساعد الاستعمار في صراعه ضد القوى المقاتلة"[2]وبهذا فالجناح الثوري كان محقا في التمرد عليه بعد أن تجاوزته الأحداث بالسجن والنفي بحسب ما تطرقت إليه بعض الكتابات محملة مصالي مسؤولية مواقفه التي جعلت الجبهة تحكم عليه بالخيانة[3].

مهما يكن من صحة هذا الاتهام أو بطلانه فالأكيد أنه كان وسيلة لإضعاف مصالي سياسيا والطعن في مصداقيته أمام الشعب الجزائري،[4] بدليل قول عبان رمضان للشيخ الحسين بن الميلي: " سوف نتصرف بطريقة تجعله يشك في وطنيته"،[5]وفي مناسبة أخرى قال أيضا " كل المصالين يجب تصفيتهم دون محاكمة"،[6] وما يجب الإشارة إليه في هذه المسألة أن بعض المصادر ذكرت أنه إلى غاية فيفري 1955(تاريخ التحاق عبان بالثورة) كانت جبهة التحرير عاجزة عن مواجهة الحركة الوطنية سياسيا لافتقارها وجود إطارات تستطيع إدارة المعركة وبمجيء عبان الشخصية السياسية المثقفة لم يعد باستطاعة المصاليين تقديم أنفسهم للرأي العام على أنهم هم من يقودون الثورة الجزائرية[7].

[1] براهمة بلوزاع، مرجع السابق، ص 100
[2] محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، مرجع سابق، ص 131
[3] محمد عباس، خصومات تاريخية، مرجع سابق، ص 41.
[4] محمد حربي، الثورة سنوات المخاض، مرجع سابق، ص 151
[5] ابراهيم لونيسي، مصالي في مواجهة جبهة التحرير الوطني، مرجع سابق، ص 71
[6] Amar Ouzegane , Le Meilleur Combat, Ed, ANAP,Alger,2006, p87
[7] محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، مرجع سابق، ص 130.

2.1: الخطابات الشعبوية تكريس للانقسام

موازاة مع هذه المواجهة الإعلامية اتجهت الحركة الوطنية إلى استقطاب مختلف الفئات الشعبية ففي شهر افريل1955 وبمناسبة قدوم شهر رمضان وزعت الحركة منشورا حمل عنوان: "رمضان والجزائر في حزن" دعت فيه الجزائريين إلى تطبيق الشريعة الإسلامية وعدم نسيان إخوانهم المجاهدين، ومما جاء في المنشور تحديدا:"حرب من أجل استقلال الجزائر ومحاربو جيش التحرير الوطني يضعون ثقتهم فيك (أي في الشعب) إن المهمة الكبيرة والهامة التي يقومون بها بشجاعة وفخر هي أيضا خاصة بك".

قبل ذلك بشهر أي في مارس كانت الحركة الوطنية قد استهلت نشاطها السياسي ببعث رسائل تهنئة وزعتها على شخصيات من الشرق الجزائري بمناسبة إحياء ذكرى تأسيس حزب الشعب وتوزيع نسخ من جريدة "صوت الشعب" التي ظهرت في الشهر نفسه ومما تناولته: " اليوم نحن نعلن أن الشعب الجزائري يملك وسيلة تحرره، يبقي لنا أن نعمل على أن نقوي كفاحنا وتنظيمنا..."[1] مستغلة حماس الجزائريين للثورة فروجت لفكرة إن مصالي قائدها مستغلة مكانته المرموقة بين أوساط الشعب وقامت بجمع أموال كثيرة وصلت إلى الملايين[2].

تلت الحركة الوطنية ذلك بنشرة أخرى في شهر ماي دعت فيها إلى مقاطعة المؤسسات الأوروبية (التبغ والكحول)[3] وسلطت عقوبات على مروجيها[4] والإجراء نفسه اتخذته جبهة التحرير ففي 15 جوان 1955 أصدرت بيانا دعت فيه الجماهير إلى مقاطعة تلك المواد معتبرة أن ذلك من شأنه إلحاق خسائر فادحة بالاقتصاد الإمبريالي في الجزائر، وأكدت أن المقاطعة الاقتصادية هي موقف من الشعب يؤكد فيه للرأي العام العالمي عن نضجه ويعبر له من خلاله عن وحدته وتضامنه وعن إيمانه بقضيته التي يسعى من خلال ممثله الوحيد والشرعي (الجبهة) لإيجاد حل عادل لها[5] وهو في الوقت ذاته حماية للثورة وتصفية كل ما قد يضر بها من قريب أو بعيد[6].

[1] أحسن بومالي، مرجع سابق، ص 271

[2] بتريك إيفنو، جون بلانشايس، حرب الجزائر، ج2، ص 170

[3] مصطفى هشماوي، مرجع سابق، ص68

[4] سعاد يمينة شبوط، مرجع سابق، ص 77

[5] Mohamed Harbi, op. cit. p105

[6] خالفة معمري، مرجع سابق، ص 232

صحيح أن مثل هذه المواقف من الطرفين تؤكد أن كلا من الحركة الوطنية وجبهة التحرير قد قاومتا الآفات الاجتماعية من منطلقات دينية وأخلاقية كونهما يلتقيان في الهدف نفسه والمتمثل في استقلال الجزائر[1]إلا أن الملاحظ هو اختلافهما في الطريقة والأسلوب فالمصاليون اتهموا الجبهويين بتفتحهم على الأحزاب والتيارات الإصلاحية وعدم توسيع النشاط العسكري إلى فرنسا،[2] علما أن الجبهة واجهت غداة اندلاع الثورة موقفا متحفظا وشبه عدائي من الأحزاب التي شعرت بخطر اكتساح هذه الأخيرة للساحة الوطنية[3].

على الرغم من ذلك ردت جبهة التحرير على الحركة الوطنية بأنها ضد الإقصاء والتهميش وأن المصلحة الوطنية تهم الجميع وليس طرفا بعينه، ولاحقا تم نقل العمليات العسكرية إلى التراب الفرنسي لما وجدت الجبهة أن الوقت حان لإشراك الجالية المهاجرة هناك في الثورة من منطلق أن الكل معني بتصفية الاستعمار وتحرير الوطن[4].

في الذكرى الأولى لاندلاع الثورة (1نوفمبر1955) وجه مصالي الحاج برقية للشعب الجزائري ندد من خلالها بالقمع المسلط عليه وموجها في الوقت ذاته سهامه ضد المركزيين والجبهويين واصفا إياهم بالمغامرين،[5] ثم أتبع حزبه ذلك بمنشور في ديسمبر1955 وزع في كل من العاصمة والبليدة ووهران حمل عنوان "سلة السرطانات" اعتبرت فيه قيادة جبهة التحرير مجموعة من الخونة[6] والمطرودين من الحزب كابن يوسف بن خدة، ومحمد الأمين دباغين[7].

---

[1] بوعلام بن حمودة، المرجع السابق، ص 241

[2] سعدي بزيان، صفحات من تاريخ الصراع...، مرجع سابق، ص 209

[3] محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، مرجع سابق، ص 130.

[4] سعدي بزيان، صفحات من تاريخ الصراع...، المرجع السابق، ص210

[5] بوعلام بن حمودة، الثورة الجزائرية، ثورة أول نوفمبر معالمها الأساسية، دار النعمان، الجزائر،2012، ص 242

[6] سعاد يمينة شبوط، مرجع سابق، ص 76

[7] حميد عبد القادر دروب التاريخ، مرجع سابق، ص27

2- الانزلاق نحو العنف حتمية واختيار

بالنسبة لتطور الخلاف بين الطرفين ففي البداية رفض المصاليون مقترح الجبهويين للالتحاق بهم مفضلين معاداتهم ومواجهتهم،[1] ثم غيروا من تكتيكهم سعيا منهم إلى تحقيق وحدة على قدم المساواة معهم، إلا أن التشنج في العلاقة عاد من جديد فبعد أن صرح المكتب السياسي للحركة في فيفري 1956 بقوله:" ليس هدف الحركة الوطنية الجزائرية توجيه جهودها...ضد حركة شقيقة...الوضع يجعل من الضروري تحقيق وحدة وطنية... وإن مواصلة العمل ضد الوحدة جريمة ضد الوطن"، رفضت جبهة التحرير اليد الممدودة من الحركة الوطنية بقولها "الخونة لا يجري التحالف معهم بل صرعهم"[2].

اتجهت جبهة التحرير بعد ذلك إلى اتخاذ مواقف أكثر تطرفا إزاء اتباع مصالي الحاج ، من ذلك فرض قيود على من يلتحق منهم بالثورة كدفع الاشتراكات المالية بأثر رجعي أي منذ اندلاعها، وقد أحبط ذلك معنويات المصاليين وثبط عزيمة من يريد الانضمام للثورة ما دفع بالجبهة إلى تغيير استراتيجيتها بحيث اقتصرت شروطها على القيادات فقط والتي حملتها مسؤولية ما حدث، وبالمقابل امتاز موقفها إزاء المناضلين البسطاء بالليونة معتبرة إياهم مخدوعين ومغرر بهم فكانت النتيجة انضمام أعداد كبيرة منهم لجيش التحرير الوطني[3].

بدورها سعت الحركة الوطنية إلى القضاء على جبهة التحرير حيث استغلت فرصة انشغال هذه الأخيرة بتأسيس قواعدها في القرى والمدن وقامت ببعض العمليات لزرع البلبلة بين الأوساط الشعبية التي من شأنها التشكيك في أهداف الثورة،[4] كما خاضت العديد من الصراعات حتى الدموية وفي جميع المجالات ضد الجبهة سواء في الجزائر أو في فرنسا وهذا من خلال المعاقل التي أسستها على غرار جيش بلونيس، ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد حيث تباهت حتى بإبادة الجبهويين حسب ما ذكر بن خدة[5].

أمام ما قامت به الحركة الوطنية من أعمال قتل زاد حقد قيادة الثورة في الداخل على مصالي وأتباعه بل وأصبح مفضوحا للعيان من ذلك ما جاء في رسالة عبان سالفة الذكر(1955/9/15) من

---

[1] عمار قليل، مرجع سابق، ص228

[2] محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، مرجع سابق، ص 131.

[3] Slimane Chikh, op. cit,296

[4] أحسن بومالي، مرجع سابق ص 275

[5] بن يوسف بن خدة، مرجع سابق، ص 328

عبارات حادة وقرارات حاسمة على سبيل الذكر:"...إعدام بعض قادة المصاليين الذين يعلنون صباح مساء أن مصالي هو الذي يقود الثورة ... "[1].

تطبيقا لتلك القرارات أعدت جبهة التحرير قوائم بأسماء القيادات المصالية لتصفيتهم جسديا في إطار المعاملة بالمثل[2] فاعتقلت 46 مسؤولا منهم في أكتوبر1955 أرسلوا إلى سجن خاص في وهران، وبذلك فقدت الحركة الوطنية قوتها في الجزائر[3] لكنها بقيت معارضا شرسا للجبهة في فرنسا نتيجة نفوذها الكبير هناك،[4] وعن تطور تلك المواجهة بين الطرفين ذكر محمد ماروك الذي كان مسؤولا في الحركة الوطنية بأنه صراع بدأ بالكلام ثم أخذ منحى إعلامي ليتطور فيما بعد ويصبح صراعا دمويا وهذا في الفترة ما بين 1957/1955[5].

توضيحا لما آلت إليه العلاقة بين الحركة والجبهة يقول عمار أوزقان:" إن الحركة الوطنية الجزائرية (M.N.A) التي تأسست غداة انشقاق الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية والتي وجدت نفسها أمام ضخامة الثورة المسلحة المندلعة في الفاتح نوفمبر1954 انقلبت سريعا من موقف الحذر إلى موقف العداء الخاسئ ثم إلى عداء معلن عنه"،[6] بينما ذكر يحى بوعزيز أنه سنة 1956 علم الطلبة الجزائريين في تونس بوجود خلاف بين جبهة التحرير ومصالي وأن هذا الأخير متهم بالخيانة لعدم مساندته للثورة[7].

مما سبق يمكن القول إن الرغبة ذاتها توفرت لدى جبهة التحرير لإزاحة الحركة الوطنية من طريقها ما دفعها بعد عامين تقريبا من الحرب الاعلامية إلى الدعوة وبشكل رسمي في مؤتمر الصومام 20 أوت 1956 إلى تصفية المصاليين: " إن سيكولوجية مصالي قريبة من القناعة المجنونة لِدِيك الحكاية الذي لا يكتفي بملاحظة طلوع الفجر بل يعلن على الملأ أنه هو الذي جعل الشمس تطلع "... "إن الشمس تشرق من غير أن يكون للديك يد في ذلك كما أن الثورة تنتصر من غير أن يكون لمصالي في ذلك أي فضل"[8].

---

[1] محمد عباس، نصر بلا ثمن، مرجع سابق، ص 408

[2] أحسن بومالي، مرجع سابق، ص 278

[3] Bendjamin Stora, Messali Hadj, op.cit. p239.

[4] سليمان الشيخ، مرجع سابق، ص 92.

[5] سعدي بزيان، صفحات من تاريخ الصراع ...، مرجع سابق، ص211.

[6] عمار أوزقان، مرجع سابق، ص17

[7] يحي بوعزيز، رحلة في فضاء العمر أو مذكرات العمر، مرجع سابق، ص ص 149.148.

[8] سعاد يمينة شبوط، مرجع سابق، ص 84.

بعد مؤتمر الصومام قام عبان المعروف بعدائه الشديد لمصالي حسب ما ذكر حربي[1] ببعث رسالة ثانية إلى الوفد الخارجي قال فيها أنه تقرر إعدام بعض القادة المصاليين الذين يدعون أن مصالي من يقود الثورة، وأكد أن هذا القرار يسري حتى على زعيمهم إذا ما رخصت له فرنسا بدخول الجزائر ووصفه بقوله:" مصالي ما زال يشكل عقبة كبرى...إنه قادر على كل شيء "[2] وقد رد عليه محمد خيضر بتاريخ 19 أكتوبر1956 بقوله: "إن تحفظنا ناجم عن تجنب استعراض خلافاتنا التي لا تخدم غير أعدائنا[3].

لعل ما دفع إلى إصدار مثل هذا القرار(التصفية) من قادة جبهة التحرير هو الخوف من أن يخطف مصالي الحاج الثورة منهم وبخاصة وهو يتمتع بشعبية عريضة ويحظى بدعم دولي مما أجج الصراع بين حزبه الحركة الوطنية وبين خصومه الجبهويين لذلك صاحب قرار التصفية حملة تشهير الكبيرة ضده أُتهم خلالها بالخيانة والعمالة لفرنسا[4].

هذه التهمة حمّل فيها رابح بلعيد المسؤولية لمحمد بوضياف بتسخيره لأقلام فرنسية للنيل من سمعة الزعيم ففي 1955 أصدر كوليت وجونسون كتابهما "الجزائر خارج القانون" لكي يثبتا خيانة مصالي الحاج للثورة وقالا إنه دمية بيد الاستعمار معتمدين على مقابلات أجرياها مع عبان رمضان وعمار وأوعمران واعتبر بلعيد أن ما روجا له هذين المؤرخين يدخل في إطار خلق فئة مثقفة موالية للاستعمار وهذا ما حذر منه مصالي شخصيا بأن:" الاستعمار الجديد الذي يمثله جاك شوفالي عمدة مدينة الجزائر أخطر بكثير من الاستعمار التقليدي"[5].

لقد اتجه الطرفان بتدهور العلاقة بينهما إلى القطيعة السياسية؛ فجبهة التحرير الوطني شكلت العديد من التنظيمات التابعة لها للوقوف في وجه الحركة الوطنية وشل نشاطاتها المعادية له سواء في الجزائر أو في فرنسا،[6] حيث أعلنت الجبهة إضرابا لمدة ثمانية أيام من 28 جانفي إلى 4 فيفري 1957 وبالمقابل اكتفت الحركة الوطنية الجزائرية بإعلان إضراب ليوم واحد فقط 29/ 1/1957 ويعتقد البعض أن إقدام الحركة الوطنية على هذه الخطوة المحتشمة لعدم الثقة في إمكانية تجنيد قواعدها لمدة

---

[1] Ali Haroun, Messali de l’ENA au MNA…op.cit. p 31.

[2] محمد عباس، ديغول والجزائر، دار هومة، الجزائر،2007، ص 310

[3] محمد عباس، المرجع نفسه، ص 314

[4] ابراهيم لونيسي، الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني خلال الثورة التحريرية 1954.1962، دار هومة، الجزائر،2015، ص56

[5] رابح بلعيد، موقف مصالي الحاج من الثورة التحريرية، مرجع سابق، ص 84

[6] عبد المجيد عمراني، مرجع سابق، ص47.

طويلة، ثم لكسر إضراب جبهة التحرير ولو كانت متأكدة من قدراتها في التعبئة الشعبية لاختارت أياما أخرى غير التي حددتها غريمتها الجبهة[1].

تعليقا على إضراب الثمانية أيام أصدر المكتب السياسي للحركة الوطنية في بداية 1958 بيانا سياسيا أوضح فيه أن جبهة التحرير أرادت من خلاله تحقيق هدفين الأول إظهار قوتها السياسية أمام فرنسا والرأي العام العالمي والثاني تعويض خسارتها باعتقال زعمائها الخمسة، وترى الحركة الوطنية حسب بيانها أن الجبهة فشلت في ذلك فشلا ذريعا لما أعلنت عنه شهرا قبل ذلك فأعطت للسلطات الاستعمارية الفرصة حيث استعدت هذه الأخيرة وهيأت الظروف لإفشاله، وفسرت سبب الفشل لطول مدة الإضراب فضلا عن توسيعه ليشمل الجزائر وفرنسا.

اعتبر المكتب السياسي في بيانه أن الإضراب ما هو إلا مغامرة لم تشأ الحركة الوطنية القيام بها حتى تتفادى خسارة سياسية فادحة مثلما حدث لجبهة التحرير، لذلك اكتفت بيوم واحد فقط لأن الحركة ترعى مصالح الشعب عكس الجبهة التي كبدته خسائر جسيمة عندما أرغمت سلطات الاحتلال بتحطيم واجهات أصحاب المحال المضربين فضلا على إنهاك التجار بالإضرابات العديدة والمتواصلة ففقدت بذلك مساندتهم لها خاصة بعد أن وعدتهم بالتعويض ولم تف بوعودها[2].

ما جاء في بيان الحركة الوطنية فندته الوقائع على الأرض ففي الوقت الذي اعترفت فيه السلطات الاستعمارية بأن نسبة نجاح إضراب الحركة الوطنية بلغ 40% سجل إضراب جبهة التحرير في أيامه الأولى نسبة 75% ليصل بعدها إلى 80% وقد دلت هذه الإحصائيات على الحجم الحقيقي للطرفين وبرهنت بذلك على القوة الجماهيرية التي أصبحت تتمتع بها الجبهة داخل الجزائر وخارجها في مقابل إنحصار المد المصالي مقارنة بالسنوات الأولى للثورة التحريرية بحسب تحليل البعض[3].

ردت جبهة التحرير باتهام الحركة الوطنية التي وصفتها بأنها ليست فقط نتاج غرور مصالي وتصلب مواقفه بل هي إحدى أدوات الاستعمار ضد الثورة؛ حيث حظيت بدعم من والإعلام واليساريين وحتى السلطة بفرنسا[4] التي وظفتها لضرب جبهة التحرير والقضاء على الثورة،[1]بناء على ما صرح جاك سوستيل

---

[1] جيلالي تكران، من مظاهر الصراع بين جبهة التحرير الوطني والحركة المصالية في فرنسا 1959.1957، مجلة الناصرية للدراسات الاجتماعية والتاريخية، جامعة معسكر، مج 10، ع 2، ديسمبر 2019، ص 567

[2] Mohamed Harbi, op. cit .pp 143.144.

[3] جيلالي تكران، مرجع سابق، ص 567

[4] Slimane Chikh, op cit,295

الحاكم العام في نوفمبر 1955 لمبعوثه لويس ماسينون(Louis Massignon) قائلا: "مصالي ورقتي الأخيرة"[2]وقد رد ستورا على فرانسيس وكوليت جونسون عندما اتهما مصالي بالعمالة لفرنسا مستشهدا بتصريح السيد ماسينون الذي نفى بسخط هذه المقولة واعتبرها تصريحا مسموما[3].

فيما يخص علاقة المصاليين بالشيوعيين فقد ذكرت كتابات أن حركتهم لقيت دعم التيار اليساري التروتسكي الفرنسي دبلوماسيا من خلال جهود شخصياته السياسية لدى الحكومات والهيئات ومن هؤلاء بيار لومبار(Pierre Lambert) وأندري فيرات (André Ferrat) وكلود جيرار(Claude Gérard) وموريس كالافال (Maurice Clavel) الذي طلب من رئيس الحكومة الفرنسي غي موليه فتح باب الحوار مع الحركة الوطنية الجزائرية، كما التقى جون روس (Jean Rous) بسفيري تونس والمغرب في باريس في جانفي 1959 من أجل دعم الحركة الوطنية في بلدان المغرب العربي، أما إعلاميا فقد دأبت الصحف الشيوعية على نشر خطابات مصالي الحاج ومن بينها صحيفة فرانس سوار (France Soir) باريس جورنال (Paris Journal) وجريدة الحقيقة (La vérité) فضلا عن الدعم المالي للصحف والفروع النقابية المصالية في فرنسا وبقية الدول الأوروبيه[4].

إن ما عمق الشكوك حول مواقف الحركة الوطنية هو اعتماد السلطات الاستعمارية على أسلوب الإغراء مع مناضلي الحركة للحصول منهم على المعلومات، وفي مقابل ذلك تركت لهم هامشا من الحرية في التنقل والتحرك،[5] وقد استغل هؤلاء مراكزهم فخدموا مصالحهم بجمع الأموال والتنقل بين الدول الأوروبية باسم الشعب الجزائري وبالمقابل تحولوا إلى أداة طيعة في يد المخابرات الفرنسية التي استغلت وجودهم على الأراضي الفرنسية وقامت عن طريقهم بضرب الثورة التحريرية مثلما أشارت إليه أقلام[6].

في هذا الصدد يقول أوزقان: "... وإن كان بعض الوطنيين قد اعتبروا أن هذه الخيانة مجرد مصارعة بين إخوة أعداء يكافح كل منهما على حدة ولكنهما يشتركان في العدو المستعمر فإنها قد أضحت اليوم في أعين كل الجزائريين خيانة علنية ومقصودة ..."[7].

---

[1] أحسن بومالي، مرجع سابق، ص275

[2] Colette Francis Jeanson, L'Algérie Hors La Loi, Ed, Anap, Alger, 2006, p 311

[3] Benjamin Stora, Missali Hadj, op.cit. p261

[4] جمعة زروال، مرجع سابق، ص ص 155.154.

[5] بتريك إفينو، جون بلانشايس، حرب الجزائر ملف وشهادات، ج 1، مرجع سابق، ص 44

[6] جمعة زروال، مرجع سابق، ص 198

[7] عمار أوزقان، مرجع سابق، ص 17

عكس هذا الكلام ذكر محمد حربي أن الحركة الوطنية تلقت ضربات قوية من الجيش الفرنسي سنة 1955 وتزعزعت ولم تستطع المحافظة علي استقرارها ففي جوان 1955تم توقيف عبد الله فيلالي والنائب محمد خيضر والعربي فركول[1] في سبتمبر ومحمد قوفال[2] وعلي بوعجاجة[3] ومحمد زيتوني في ديسمبر ومحمد رافة[4] سنة 1956[5]، وقد أكد ذلك الابراهيمي الذي أوضح أنه لما نقل إلى سجن لاسانتي (La Sante) في 5 نوفمبر 1957 لاحظ وجود مسجونين من قادة الحركة المصالية في الطابق العلوي وكانوا مفصولين عنهم[6] لكن مصادر فرنسية ذكرت أن السلطات الاستعمارية لما تأكدت أنه لا علاقة لهؤلاء بما يحدث من عمليات عسكرية ضد جيشها ومصالحها أطلقت سراحهم[7].

في محاولة لإعطاء مصداقية لوجودها قالت الحركة الوطنية أن مناضليها من المعتقلين يجاهرون بانتمائهم لها عكس معتقلي جبهة التحرير الذين يتنكرون لها خوفا من العقاب مستشهدة باعترافات قادتها الميدانين بانتمائهم لها بعد القبض عليه من أمثال مختار زيتوني، رافة محمد، محمد علي خيضر مصطفى بن محمد، لعجال عمار، بلمين لونيس ومحمد فركول، وقالت إن تنكر المعتقلين لجبهة التحرير ينبع من ازدواجية في المواقف ودليل على عدم نضج سياسي وحملت قيادة الجبهة المسؤولية في ذلك[8].

قالت الحركة الوطنية أيضا إنه أثناء محاكمة مختار زيتوني في 12 أوت 1957 سأله القاضي عن موقفه إزاء الأقلية الأوروبية التي تعيش في الجزائر فردد ما قاله مصالي منذ 23عاما: "نحن أعداء أساسيون لجميع مثيري كراهية بدافع الاختلافات في الدين واللغة وما إلى ذلك"[9]وبعد محاكمة القيادات

---

[1] العربي فركول: من مواليد 1924 بناحية قرقور بسطيف، ناضل في حركة الانتصار، إنحاز لمصالي ضد المركزيين أعتقل في 1956 بـ 10سنوات أشغال شاقة، أنظر: Stora Benjamin, Dictionnaire, op.cit. p175

[2] محمد قوفال: ولد في قصر البخاري بالمدية ناضل في حزب الشعب وحركة الانتصار ثم المنظمة الخاصة، أصبح عضو المجلس الوطني للثورة (C.N.R)، أثناء اندلاع الثورة أسس الفرقة الصدامية " الفدائيون" تابعة لحركة (M.N.A) في وهران وفي 1955 دخل السجن، أنظر: Stora Benjamin, Dictionnaire, op.cit. p314

[3] علي بوعجاجة: من مواليد عنابة ناضل في حزب الشعب وحركة الانتصار، عضو المنظمة الخاصة، أنظم إلى مصالي الحاج في أزمة 1953 وبعد اندلاع الثورة أسس فرقة صدامية في وهران تابعة للمصاليين، وفي 1955 ألقي عليه القبض وفي 1957 أدين بـ 10سنوات، أنظر: Stora Benjamin, Dictionnaire, op.cit. pp 144.145

[4] محمد رافة: ولد في 1921 بالعاصمة، ناضل في حزب الشعب ثم حزب الحركة الوطنية، أسس في 1955 فرق صدامية، دخل السجن في 1956 وخرج منه في 1962، أنظر: Stora Benjamin, Dictionnaire, op.cit. p118

[5] محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، مرجع سابق، ص141.

[6] أحمد طالب الابراهيمي، مذكرات جزائري، مرجع سابق، ص 125

[7] جوان غيليسبي، مرجع سابق، ص 100

[8] M.N.A, Bulletin d'information et de Programme de M.N.A, N^{0}1, Militants M.N.A en Avant les tribunaux, 12/10/1957, p5

[9] Ibid, p 6

المصالية بتاريخ 12 أوت 1957 صدر حكما بالإعدام ضد بلمين لونيس وحكما بالأشغال الشاقة في حق مختار زيتوني ومصطفى بن محمد وحكما بـ 20 سنة سجن كانت من نصيب محمد لعجال و10 سنوات في حق العربي فركول[1].

يرى المؤرخ بيير مونتاجون (Pierre Montagon) أن المصاليين تورطوا في صراعات داخلية ولم يشاركوا في الإعداد للثورة،[2] وعليه فخلافهم لم يكن مع الثورة بل مع من فجرها أي جبهة التحرير الوطني لأنهم لا يرون قيام العمل المسلح دونهم[3] أما بنجامين ستورا فقد اعتبر أن نشاط الحركة الوطنية قد اقتصر في بدايته على الخوض في المسائل الشائكة وذِكرها لأنصاف الحقائق حسب ما كان ينشر في "صوت الشعب" لسان حالها[4].

إن القول بقبول مصالي الحاج للثورة ورفضه لمن قام بها يمكن التسليم به في حالة ما إذا ما اعتبرنا بأنه قد اختار العمل المسلح طريقا وحيدا لتحقيق الاستقلال ومضى في تجسيد ذلك، وما عدا ذلك لا يمكن فصل الثورة عن قيادتها وعندما لا يعترف مصالي بجبهة التحرير فهو بذلك لا يعترف بثورة نوفمبر وهذا ما صرح به فعلا عندما قال بأنها أي الثورة ولدت وماتت في يوم واحد.

في الوقت الذي بدأت فيه التشكيلات السياسية تنظم للثورة تباعا بدءا بالمركزيين أواخر عام 1955 وجمعية العلماء أوائل عام 1956 وفرحات عباس شهر أفريل من العام نفسه كانت الحركة الوطنية تخوض صراعا دمويا ضد جبهة التحرير حول قيادة الثورة[5] وما يعاب على مصالي الحاج من خصومه أنه لم ينضم للثورة ولو فعل ذلك لجنب الجزائر إراقة دماء أبنائها بعضهم لبعض ووفر الجهد والوقت الذي استهلك في ذلك الصراع وبانضمام مختلف الأحزاب للثورة بالإضافة إلى تواجد المركزيين في لجنة التنسيق والتنفيذ تم تكريس مبدأ تكوين جبهة موحدة مثلما جاء في بيان نوفمبر1954[6].

لكن يجب القول أيضا: إن الوحدة الثورية التي تبنتها جبهة التحرير وضمنت من خلالها انخراط مختلف التيارات السياسية والمشاركة في الثورة باسمها، لاعتقادها أن معركة التحرير معركة كل الجزائريين وضرورة حشد كل الطاقات تحقيقا لذلك، هذه الرؤية لم تشمل المصاليين الذين لقوا على

---

[1] Ibid, p 8

[2] Laila Ben Ammar Ben Mansour, Ferhat Abbas L'injustice, Ed, Alger LivreEdition,2010, p35.

[3] ابراهيم لونيسي، تحولات الحركة المصالية وتفسيرها، مرجع سابق، ص ص 130.128

[4] بنجامين ستورا، مصالي الحاج، مرجع سابق، ص 231

[5] زيدان زبيحة، مرجع سابق، ص89

[6] عمر بوداود، مرجع سابق، ص 201.

الصعيد السياسي مجابهة قوية وموقفا عدائيا إقصائيا من جانب الجهاز التنفيذي للثورة (C.E.E) خاصة رئيسها عبان الذي رأى أنه لا مجال لقبولهم بعد دخول حركتهم في صدام دموي مع الجبهة فلم يعد هناك فرصة لانضمام مصالي للثورة[1].

خلاصة لما سبق فإن كلا من جبهة التحرير والحركة الوطنية قد خرجتا من رحم حزب الشعب - حركة الانتصار- وكان لهما نفس الهدف ألا وهو الاستقلال وفي الوقت نفسه نشأتا في خضم الأزمة التي نشبت بين مصالي واللجنة المركزية، كما أنهما تصارعتا على زعامة الثورة بصراع مكشوف بدأته الحركة الوطنية وانخرطت فيه جبهة التحرير استنادا لقول محمد ماروك أحد القيادات المصالية: " كان التصلب حتى أفريل 1956 من جانب الحركة الوطنية الجزائرية وبعد هذا التاريخ ستبادلها جبهة التحرير الوطني بالمثل"[2] ومن هنا يمكن التأكيد على أن العنف بين الحركة والجبهة ظهر في غياب الحلول السياسية [3].

ثانيا: فرنسا الولاية السابعة معركة داخل معركة

1- المصاليون المهاجرون تاريخ حافل بالمواجهات

تاريخيا استطاعت حركة الانتصار التغلغل داخل أوساط المهاجرين مستغلة العمق النضالي للتيار الاستقلالي، ورغم الانشقاقات في صفوفها إلا أن عدد منتسبيها بلغ عام 1954حوالي 700 منخرطا[4] وقد ذكر مصالي أن نشاط فدرالية الحزب تأثر سلبا بغيابه (سجن من أوت 1937 إلى أوت 1946) فقد كان بعيدا عن المشهد السياسي سواء في الجزائر أو في فرنسا وبعد عودته بدأت الفدرالية تستعيد حيويتها حيث تعاقب على تسييرها إبراهيم معيزة إلى غاية أكتوبر1946 وواصل المهمة بدلا منه حسين عسلة حتى شهر جانفي1947 ومن بعدهما عبد الله فيلالي، فتعافت كليا وأدت مهامها بشكل صحيح وقد لاحظ هو شخصيا ذلك الانضباط في العمل والتسيير المحكم لها في عهد هؤلاء.

أوضح مصالي الحاج أيضا أنه منذ أوت 1951 بدأت علامات البيروقراطية تظهر على نشاط الفدرالية وهذا في فترة ترأسها من طرف محمد يزيد المحسوب على المركزيين هذا النشاط أصابها بالشلل نتيجة سياسة عدم الاكتراث بدليل تفويت القائمين علي الفدرالية فرصة عقد هيئة الأمم لدورتها بباريس 1951للتعريف بالقضية الجزائرية وقال إنه بعث برسالتين من أجل التحضير لعقد لقاءات مع مختلف

[1] Daho Djerbal, op.cit. p28

[2] محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، مرجع سابق، ص 142

[3] Sylvie Thénault , Histoire De La Guerre D'indépendance Algérienne, Ed, El Maarifa, Alger 2010, p 85.

[4] بتريك إيفنو، جون بلانشايس، حرب الجزائرملف وشهادات، ج2، مرجع سابق، ص169.

الوفود خاصة العربية والإسلامية لكسب دعمهم للقضية الوطنية لكن دون جدوى،[1] ما دفعه إلى حل فيدرالية الحزب في مارس 1954 والملاحظ أنه باستثناء بعض قياداتها من المركزيين على غرار محمد يزيد أنظمت البقية لمصالي الحاج[2].

من جهتها ردت اللجنة المركزية على اتهامات مصالي الحاج لها مؤكدة أنه يعرقل بكل قوة وعن طريق الموالين له عمل أجهزة الحزب بما فيها فدرالية فرنسا التي سعى للسيطرة عليها وتوظيفها خدمة لمصالحه وفيما يخص الجانب التنظيمي ذكرت اللجنة أنها أرسلت وفدا لمصالي في إقامته بنيور فأخذ الأموال منهم ورفض الاستماع لهم[3].

ذكر محمد البجاوي[4] أحد رؤساء فدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا، أن المهاجرين كانوا تابعين لمصالي الحاج قبل تأسيس جبهة التحرير، لما كان له من مكانة على الساحة الوطنية، ثم أسس الحركة الوطنية للوقوف في وجه جبهة التحرير وبذلك سيطر أنصاره على معظم المدن خاصة في شمال فرنسا الذي تحول إلى معقل حصين لها، وأصبحت الجبهة بالنسبة للمصاليين العدو رقم واحد ومن ثمة وجب القضاء على مناصريها بكل قوة[5].

بحسب مصادر عديدة فقد استطاعت الحركة الوطنية خلال الأشهر الأولى لاندلاع الثورة أن تكون قاعدة عريضة[6] فاكتسبت بذلك الزخم البشري ديناميكية وثقلا سياسيا كبيرا عوضت به ضعفها في الجزائر أين عجزت على فرض نفسها لمزاحمة الجبهة لها[7] ولكونها لم تستطع المحافظة على تواجدها السياسي في الجزائر نقلت هياكلها وأجهزتها إلى فرنسا مستغلة تواجد رئيسها (مصالي) وجهل الجالية

---

[1] Jacques Simon, op.cit, p99

[2] Guy Pervillé, les étudiants Algériens de l'université Française (1880-1962), éditions, CNRS Paris, 1984, p141.

[3] Mohamed Harbi, op. cit, p 68.

[4] محمد البجاوي: من مواليد 1926 بالجزائر العاصمة، إلتحق بالثورة منذ اندلاعها، ساهم في تأسيس الإتحاد العام للعمال الجزائريين (فيفري 1956)، شارك في مؤتمر الصومام، عضو المجلس الوطني للثورة الجزائرية (C.N.R.A) أعاد تنظيم فيدرالية جبهة التحرير بفرنسا، دخل السجن من 1957إلى 1962 أنظر رشيد بن يوب، مرجع سابق، ص 170.

[5] سعدي بزيان، دور الطبقة العاملة...، مرجع سابق، ص30.

[6] محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، ج2، مرجع سابق، ص36

[7] ابراهيم لونيسي، مصالي في مواجهة جبهة التحرير، ص 75

الجزائرية بحقيقة من يقود الثورة فقامت بتجنيد المهاجرين وجمع الأموال منهم ومد نفوذها على عدة مناطق من التراب الفرنسي[1].

بلغ عدد مناضلي الحركة الوطنية بفرنسا 8000 مناضل منهم 5000 في منطقة الشمال و1200 في منطقة السار شرقا و1000 في ضاحية باريس والجنوب[2] موزعين على هيكل هرمي يشتمل على ولايات (Willayas)، دوائر(Régions) مناطق (Secteurs) قسمات (Sections)، أفواج (Groupes)، وخلايا (Cellules)[3].

على الرغم من انحصارها في الجزائر تحولت الحركة الوطنية الجزائرية إلى معارض شرس لجبهة التحرير الوطني بفرنسا[4] حيث سارع المصاليون إلى تبني الثورة اعتمادا على شعبيتهم العريضة هناك وبتحريض من مصالي الذي قال لهم في 4 نوفمبر 1954:"لا تسألوا عمن فجر الثورة حاولوا ركوب الموجة والسيطرة على قاطرة الحركة"،[5] لذلك عمل أتباعه بشكل كبير على توسيع قواعدهم النضالية في أوساط المهاجرين حتى فاق عددهم 8000 مناضل[6]وذكرت مصادر تحديدا 10آلاف مناضل عام 1956 من أصل 200ألف مهاجر جزائري[7].

في مقابل ذلك وجدت جبهة التحرير في الأشهر الأولى من اندلاع الثورة صعوبات كبيرة في كسب التأييد الجماهيري[8] بحيث لم يتعد أعضاء فيدراليتها عند تشكيلها 100 شخص بحسب ما تم إحصاؤه[9] بدليل ما صرح به القيادي محمد أمير عيسى[10] حول ما حدث له شخصيا بقوله: "ولكنني عندما وقع

---

[1] أحسن بومالي، مرجع سابق، ص ص 276.275

[2] Daho Djerbal, op cit. p37.

[3] Archive Diplomatique Courneuve Vincennes: Afrique Levant, Algérie (1953.1959), Boite N^{O} 26, le MNA L'étrange et en Interpole, L'encadrements de Militants M.N.A en France,

[4] سليمان الشيخ، مرجع سابق، ص92

[5] محمد عباس، نصر بلا ثمن، مرجع سابق، ص 79

[6] A.O.M. Boite N°81F/119, Implantation de M.N.A en Métropole, juin1956, p4

[7] Éveno Patrick, planchais jean, Dossier et Témoignages de la guerre d'Algérie, Ed, la phomic Alger 1990.p261.

[8] بتريك إيفنو، جون بلانشايس، حرب الجزائر ملف وشهادات، ج2، ص170

[9] Guy Pervillé, op.cit. p141

[10] محمد أمير بن عيسى ولد في 1926 بسيدي بلعباس استكمل دراسته في الطب بفرنسا حيث انخرط في مكتب منظمة الطلبة المسلمين لشمال إفريقيا التابع لحركة الانتصار بباريس ضد المركزيين ثم أصبح رئيسا لها (1952.1951)، إنحاز إلى مصالي في أزمة 1953 وأصبح عضو مكتب اتحاد الطلبة الجزائريين (1955.1954) ثم التحق بالطاقم الطبي لجبهة التحرير بالمغرب 1957 وبعد الاستقلال تولى منصب مدير الصحة العسكرية، ثم سكرتير عام الرئاسة وفي 1979 عضو المكتب السياسي لجبهة التحرير ورئيس لجنة الشؤون الاجتماعية، أنظر Stora Benjamin, op.cit. p102

الانشقاق كنت مع جماعة مصالي لأنه كان يمثل بالنسبة لنا القاعدة وبالنسبة لجميع المناضلين يمثل الاستقلال...لم تكن عندي ميول نحو عبادة الأشخاص، وأعتقد أني خدعت كبقية المناضلين"[1].

لم يتوقف الأمر عند هذا الحد فعلى مدار ثلاث سنوات الأولى من الثورة التحريرية فشلت جبهة التحرير في استمالة جزء من المهاجرين إليها خاصة فئة الشيوخ لولائها لمصالي الحاج نظرا لعدم معرفة هؤلاء بحقيقة الصراع سواء بينه وبين المركزيين منذ سنة 1953 أو بينه وبين الجبهويين بعد ذلك، وقد واصلت هذه الفئة نضالها في صفوف الحركة الوطنية وهذا ما جعل الأمر في غاية التعقيد والصعوبة في كيفية إقناع هؤلاء بأن الجبهة هي من فجرت الثورة وأكثر من ذلك فإن تأثير مصالي عليهم جعلهم يواجهون الثورة بوعي ودون وعي.

لئن كانت فئة كبار السن مع مصالي لعدم اطلاعها على حقيقة الوضع فإن طبقة المثقفين والأطباء والطلبة والتجار بدأوا في الانحياز تدريجيا لجبهة التحرير لاطلاعهم على حقيقة الأوضاع خاصة عن طريق الصحافة،[2] فالقضية الأساسية بالنسبة للجبهة في كسب الطبقة المثقفة كانت تفنيد ادعاءات الحركة الوطنية التي نشرتها بين أوساط المهاجرين والتي مفادها أن الجبهة تابعة للمركزيين أي أنها ضد مصالي وأن ما قاموا به من عمل مسلح في الفاتح نوفمبر 1954 لم يدم سوى يوم واحد، وأن الحركة الوطنية استطاعت في اليوم الثاني الإمساك بزمام الأمور وتدشين مرحلة الثورة انطلاقا من الأوراس، وبالمقابل حاول الجبهويون دفع التهمة عليهم وإظهار أن تنظيمهم جديد وكيان مستقل عن طرفي الصراع، ورغم أن الحركة كانت تدرك أن الوضع على الأرض يسير عكس ما تدعيه إلا أنها كانت تسعى لكسب معركة المهاجرين في فرنسا بالدرجة الأولى وبأي ثمن[3].

واصل مصالي معركته الإعلامية أيضا ضد جبهة التحرير حيث وجه في هذا لإطار نداء للشعب الجزائري أدان من خلاله سياسة الجبهة في فرنسا متهما إياها بإثارة الإرهاب هناك والذي سيؤثر حسبه على العلاقات الجيدة التي تجمع العمال الجزائريين بأصدقائهم الفرنسيين وأن من شأن تلك السياسة أن

---

[1] توفيق برنوا، فيدرالية جبهة التحرير بفرنسا المهمة المزدوجة (بين تفعيل العمل الثوري ومواجهة الحركة الميصالية، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، جامعة معسكر، مج 17، ع1، جويلية 2021، ص 995.

[2] عمر بوداود، مرجع سابق، ص ص 104.103.

[3] محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، مرجع سابق، ص135

تعطل بناء جزائر ديمقراطية على حد تعبيره[1] لذلك ظلت الجالية الجزائرية المهاجرة والتي رحبت بالثورة لعدة أشهر تعتقد أن مصالي هو قائدها.

لقد استغرقت جبهة التحرير وقتا كبيرا لإقناع هؤلاء بأنها صاحبة السبق في الثورة، وأن مصالي ليس له علاقة بالكفاح المسلح الذي انطلق في الفاتح من نوفمبر عام 1954[2] وأعطت الأوامر للقائمين على النشاط الإعلامي لنفي أي علاقة بين الثورة ومصالي؛ حيث ذكر أحمد طالب الإبراهيمي[3] أن العديد من الرسائل تلقوها بهذا الشأن من كريم واوعمران[4] وتنفيذا لذلك ردت الفيدرالية بمقال ذكرت فيه أن الحركة الوطنية تعمدت مغالطة الجالية الجزائرية حول من يقود الكفاح المسلح في الجزائر بادعائها أن مصالي الحاج وراء ذلك[5].

2- الجالية الجزائرية تحسم موقفها لصالح الثورة:

إن المهمة التي ذهب من أجلها محمد بوضياف إلى فرنسا والمتمثلة في جلب الأسلحة للثورة واجه من أجل تنفيذها عقبتين؛ العقبة الأولى صعوبة إقناع الدول العربية بتمرير الأسلحة من أوربا إلى الجزائر عن طريق أراضيها لجهلها بما يحدث على أنه ثورة تحريرية أما العقبة الثانية فتمثلت في عدم القدرة على استغلال إمكانات حركة الانتصار هناك لسيطرة المصاليين عليها، لذلك أجل بوضياف عملية جلب الأسلحة واهتم بتأطير المناضلين،[6] كما راح ينشط بين المهاجرين لتوعيتهم وبث الروح الثورية بين أوساطهم وقد نجح إلى حد بعيد في تجنيد هؤلاء لصالح الثورة من خلال هيكلة وتنظيم مختلف فروعها[7] حيث استطاع في وقت قياسي أن يكون للجبهة حضور لافت ومع الوقت ستصبح أقوى[8].

بدأ ميزان القوة يميل لصالح جبهة التحرير من خلال توافد العديد من رسائل المناضلين والنشطاء الثوريين من الأوراس والقبائل وحتى من مصر على المهاجرين تفند إدعاء الحركة الوطنية بتبنيها للثورة وأن تنظيما جديدا من يقودها اصطلح على تسميته بـ "جبهة التحرير الوطني" وقد ساعد ذلك بوضياف على

---

[1] Jacques Simon, op.cit. p118

[2] Charles Robert Ageron, Genès de L'Algérie Algérienne …, op.cit. p 515.

[3] أحمد طالب الإبراهيمي: من مواليد 1932 بسطيف، درس الطب في باريس وناضل سياسيا في حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري ثم ترأس منظمة الطلبة المسلمين لشمال إفريقيا وبعد اندلاع الثورة إلتحق بفيدرالية جبهة التحرير بفرنسا في 1956 واعتقل في 1957 إلى غاية 1961 ثم عين ممثلا للحكومة المؤقتة في القاهرة وبعد الاستقلال اشتغل أستاذ في الطب، للمزيد أنظر: رشيد يوب، مرجع سابق، 106

[4] أحمد طالب الابراهيمي، مذكرات جزائري، مرجع سابق، ص 105

[5] Résistance Algérienne, Edetion2, numéro15, Décombre1956, p2.

[6] محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر 1962.1954، ج2، مرجع سابق، ص 13

[7] محمد العربي الزبيري، الثورة الجزائرية في عامها الأول، مرجع سابق، ص 125

[8] محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر 1962.1954، ج2، مرجع سابق، ص 14.

ربط اتصالات ببعض القيادات ونظم معها اجتماعا أسفر عن تكليف مراد طربوش[1] بلم شمل المناضلين المناهضين للحركة الوطنية،[2] ورجحت مصادر أن ذلك اللقاء قد تم في لوكسمبورغ أواخر 1954[3] أما النواة الأولى للفيدرالية فقد ضمت كلا من طربوش، مهساس، محمد زروقي[4]، محمد العربي ماضي[5] عبد الرحمن غراس وأحمددوم[6] ويعود الفضل لبوضياف[7] في تأسيس فيدرالية بفرنسا[8].

بعد أن كلف بوضياف طربوش بتشكيل فروع لجبهة التحرير بفرنسا تكون تابعة للفدرالية شكلت بهم هذه الأخيرة تنظيمين الأول: مهمته سياسية أشرف عليه كل من غراس ومشاطي والثاني: مكلف بالجانب العسكري بقيادة أحمد الدوم، لكن السلطات الاستعمارية وضعت حدا لنشاطات هؤلاء فآثرت الجبهة تجميد كل القرارات الخاصة بتأطير المهاجرين مؤقتا لكن جهودها في مواجهة الحركة الوطنية لم تتوقف باعتبار هذه الأخيرة مصدر للمعلومات التي تصل إلى الشرطة الفرنسية عن تحركات مناضليها بحسب ما روجت له عناصرها.

بتكليف من عبان رمضان تمت إعادة تشكيل الفيدرالية؛ حيث طلب من قيادتها تكثيف عمليات التجنيد للثورة في صفوف المهاجرين والقيام بنشاط دبلوماسي في الخارج لكسب دعم الدول وكذا التركيز على التوعية الإعلامية لما لها من أثر في صناعة رأي عام مساند للثورة داخل فرنسا وخارجها، تم إصدار "المقاومة الجزائرية"(La Résistance Algérienne)[9].

---

[1] مراد طربوش: من أبرز مناضلي حركة الانتصار وأحد مسؤوليها بفرنسا منذ 1951، ساند بوضياف في توجهاته السياسية وهومن ساهم في تأسيس فيدرالية جبهة التحرير بفرنسا وأول مسؤول عنها، دخل السجن في 1955 وأطلق سراحه في 1961 عارض نظام بن بلة وتوفي في ظروف غامضة،Stora Benjamin, Dictionnaire, op.cit. p118.

[2] سعدي بزيان، دور الطبقة العاملة ...، مرجع سابق، ص26

[3] محمد العربي الزبيري كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية، مرجع سابق، ص131 أنظر أيضا سعد بزيان، دور الطبقة العملة...، مرجع سابق، ص34.

[4] محمد زروقي: من مواليد 1925 بالعاصمة ناضل في حزب الشعب وحركة الانتصار، إنتقل إلى فرنسا في 1948 وواصل نشاطه السياسي هناك، وأصبح من قيادات فيدرالية جبهة التحرير، أنظر عاشور شرقي، مرجع سابق، ص 189

[5] محمد العربي ماضي: من مواليد 1928، كان مسؤول التنظيم الطلابي التابع لحركة الانتصار بالجزائر 1953 ثم عضو "منظمة الدفاع عن ضحايا القمع"، وبعد اندلاع الثورة واصل نشاطه ضمن فيدرالية جبهة التحرير بفرنسا، أعتقل في منتصف 1955 وبقي في السجن إلى غاية 1958، واستشهد بعد ذلك، أنظر: Stora Benjamin, op.cit. p112.

[6] أحمد الدوم: ناضل في حزب الشعب وحركة الانتصار منذ 1945، هاجر إلى فرنسا في 1950، إلتحق بالثورة بعد اندلاعها وأصبح من قيادات فيدرالية جبهة التحرير هناك، أنظر: عاشور شرقي، مرجع سابق، ص 169

[7] Daho, Djerbal, op. cit, pp24.26

[8] أحمد صاري شخصيات وقضايا من تاريخ الجزائر المعاصر، المطبعة العربية، غرداية، الجزائر،2004، ص156.

[9] سعدي بزيان، دور الطبقة العاملة...، مرجع سابق، ص ص27.26

لمواجهة جبهة التحرير أصدرت الحركة الوطنية قوانين صارمة من ذلك التزام المناضل بدفع الاشتراكات المالية وأن يطبق كل قرارات الحزب مهما كان نوعها ويمنع حمل كل منشور يتعارض مع برنامج الحزب أو قوانينه وتوجهاته وهي جبر أكثر منها قوانين التزام[1] وفي تقرير لأحدى قيادات الفدرالية بفرنسا المدعو عمار العدلاني[2] ذكر فيه أن الحركة الوطنية اعتمدت على برنامج أكثر صرامة فالمصاليون بالأمس تحكموا في مناضليهم بالتنظيم واليوم يتحكمون فيهم بالتهديد والترهيب وهذا حتى تبقى قواعدهم مستقرة فكل عنصر يريد المغادرة يقتل فورا[3] ولعل ذلك ما صعب من مهمة الفدرالية الأساسية والمتمثلة في تخليص الجالية الوطنية من نفوذ الحركة كمرحلة أولى[4]ثم في مرحلة ثانية إعادة هيكلتها معتمدة على نفس المخزون البشري للتيار الاستقلالي[5].

عكس ما جاء في تصريح العدلاني فقد ذكر تقريرا لسفارة أستراليا بباريس أن مظاهره كبيرة شهدتها العاصمة باريس بتاريخ 9 مارس 1956؛ حيث عمت المسيرات معظم الشوارع وجاء في التقرير أن الحركة الوطنية التابعة لمصالي الحاج وهي تنظيم سري وراء تلك المظاهرة التي دعا زعيمها مصالي في اليوم نفسه إلى القيام بإضراب فاستجاب له أكثر من 3000 عامل جزائري وقد تخللت تلك المسيرات أعمالا انتقامية من مناضلين روعوا السكان بالسكاكين ما دفع بالشرطة الفرنسية إلى استعمال العنف وقد شوهد من المتظاهرين من كان يرمي بنفسه من أعلى جسر نهر السين على ارتفاع 50 مترا، كما أكد التقرير أن الدافع وراء تلك المظاهرات والإضراب هو دعم ما وصفهم بالمتمردين في الجزائر،[6] و ما يمكن ملاحظته من خلال ما ورد في هذا التقرير أن ضبابية المشهد حول من فجر الثورة استمر لعامين أُخلطت فيه أوراق المهاجرين فوقفوا مع مصالي ظنا منهم أنه من يقودها.

[1] جمعة زروال، مرجع سابق، ص 140.

[2] عمار العدلاني، ولد في 1925 بتيزي وزو، هاجر إلى بلجيكا، إخرط في حزب الشعب ثم حركة الانتصار التي تولى تمثيلها هناك، وقف ضد مصالي الحاج في أزمة 1953 وبعد اندلاع الثورة أصبح من قيادا فيدرالية جبهة التحرير بفرنسا (1955.1957) بعدها عين عضو المجلس الوطني للثورة الجزائرية (C.N.R.A) وهو أحد منظمي مظاهرات 17 أكتوبر 1961 بباريس، توفي في سنة2000، أنظر: عاشور شرقي، مرجع سابق، ص 239

[3] إبراهيم لونيسي، مصالي الحاج في مواجهة جبهة التحرير الوطني، مرجع سابق، ص 64

[4] عمر تابليت، إتحادية فرنسا لجبهة التحرير الوطني (الولاية السابعة 1959)، منشورات ثالة، الجزائر، 2014، ص8

[5] لمجد ناصر، مرجع سابق، ص 77

[6] NAA, A1838, 167/2/2, Part1, Franch Norht Africa, Riot in Paris, Attacks With knive, Mars 1956, p 37.

لأجل إنهاء الخلاف حول مسألة تبني الثورة بينها وبين الحركة الوطنية أعادت جبهة التحرير تجميع المهاجرين من العناصر المعادية للمصاليين[1] الموجودين في المنطقة الشرقية في كل من فورباش (Forbache)، سوشو(Sochaux) وميلهوز(Mulhouse) لكن العملية بقيت جد متواضعة، حيث ذكر إيف كوريير أن عدد مناضلي الجبهة في فرنسا سنة 1955 لم يتجاوز 2000 مناضل، ونزل حربي بالعدد إلى عدد 200عنصر فقط،[2] لكن مع مرور الوقت بدأت الجبهة تتقوى نتيجة التحاق سكان الشمال القسنطيني بها بعد هجرتهم إلى فرنسا مع بداية عام 1956[3] حتى بلغ عدد مناضليها 8000 منخرط [4].

بعد فترة أخذت لجنة التنسيق والتنظيم التابعة للفدرالية في العمل على تأطير الجالية المهاجرة ولأجل ذلك أسست فرقا أطلق عليها اسم "الطائرة" لمراقبة نشاط المصاليين ومتابعة عمل أجهزتها والاتصال بمختلف الفئات المهاجرة أيام عطلة نهاية الأسبوع وبقية العطل الأخرى لكسب الدعم البشري والمادي للثورة حيث انصب الجهد بالدرجة الأولى على الذين لا ينتمون للحركة الوطنية الجزائرية[5].

لقد اتضح أكثر الاهتمام بالطبقة العاملة في أرضية الصومام (1956/8/20) التي جاء فيها ما يلي" يعتبر الجزائريون المهاجرون في فرنسا رأسمالا ثمينا بالنسبة لعددهم وطابعهم الذي يمتازون به من الفتوة وحب الكفاح، وإن مهمة جبهة التحرير هي تعبئة هذه القوي الكبيرة" فتم تدريجيا تأطير هذه الفئة ودمجها في الكفاح المسلح وسط صعوبات جمة فمن جهة السياسة القمعية للسلطات الفرنسية ومن جهة ثانية الحركة الوطنية المناوئة لجبهة التحرير[6] لذلك جاء المؤتمر ليكرس عمل الفدرالية حيث سطر لها هدفين الهدف الأول تزويد جيش التحرير بما تمتلكه من مخزون البشري بفرنسا وبقية الدول الأوروبية وذلك عبر تونس والمغرب حيث توجد معسكرات التدريب والهدف الثاني مواصلة استئصال عناصر الحركة الوطنية الجزائرية في المهجر وخاصة فرنسا[7].

في بداية الأمر كان نشاط الفدرالية ضعيفا نظرا لعددها الضئيل فقد أدارت المعركة السياسية بميزان غير متكافئ في القوة مع الحركة الوطنية، وفي هذا الصدد ذكر موسي قبايلي وهو أحد الطلبة الذين

---

[1] سعاد يمينة شبوط، المرجع السابق، ص80

[2] محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، مرجع سابق، ص133.

[3] بتريك إيفنو، جون بلانشايس، حرب الجزائر ملف وشهادات، ج2، مرجع سابق، ص170

[4] عمر تابليت، اتحادية فرنسا لجبهة التحرير ....، المرجع السابق، ص13

[5] عمر بوداود، مرجع سابق،104

[6] سعد بزيان، دور الطبقة العاملة...، مرجع سابق، ص25.

[7] محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر 1962.1954، ج2، مرجع سابق، ص ص 70.69.

التحقوا مبكرا بالخلايا السرية للفدرالية أن التضييق عليهم كان كبيرا من الأمن الفرنسي ومن العناصر المصالية، وأنهم تغلبوا على فارق القوة بينهم بفضل نشاطهم الدؤوب في مناطق عدة من فرنسا.

ذكر أيضا أن ذلك النشاط بدأ بتأسيس تنظيم قوي وصلب ثم توعية المهاجرين انطلاقا من المقاهي والفنادق وشيئا فشيئا توسعوا ميدانيا على حساب المصاليين وكان سلاحهم في تلك الشجاعة والصبر خاصة وأن رد فعل خصومهم مال إلى العنف الجسدي بإرغام المهاجرين على دفع الأموال نضير عضويتهم أو مواجهة الموت وأضاف أن ما صعب الأمر على الجميع هو قتل الجزائري لأخيه الجزائري[1].

إذا كانت بعض الكتابات قد ذكرت أن القيادة الأولى لفدرالية جبهة التحرير التي شكلها بوضياف وأشرف عليها طربوش[2] لم تنجح بشكل كبير في مهمتها المتمثلة في تأطير الجالية إلا أنه بإطلاق السلطات الاستعمارية سراح قيادات حركة الانتصار في الفترة من 6 إلى 13 ماي 1955 والتحاق معظمها بالفدرالية تعززت قوة هذه الأخيرة وزاد نشاطها،[3] كما يجب الإشارة أيضا أنه في الفترة نفسها مرت الجبهة بظروف صعبة هناك تمثلت في سجن قياداتها في الوقت الذي سيطرت فيه الحركة الوطنية على الوضع في فرنسا بتأطيرها غالبية المهاجرين وهذا منذ اندلاع الثورة وإلى غاية سنة1957[4].

الوضعية الصعبة التي عاشتها جبهة التحرير الوطني في فرنسا دفعت إلى استحداث ثلاثة تغييرات على هرم الفيدرالية[5] وهذا من أجل التكفل بالمهاجرين وفضح السياسة القمعية للاستعمار في الجزائر أمام الرأي العام الفرنسي وكذا التصدي لمخططات الشرطة الفرنسية التي نجحت في اعتقال العديد من القيادات، [6] وتدريجيا وسعت الجبهة نشاطها على كامل التراب الفرنسي ضمن شبكة من اللجان التابعة لفيدراليتها بفرنسا مكونة من خمسة إلى ستة أشخاص متخصصة في التنظيم والدعاية وجمع الأموال

---

[1] Daho Djerbal, op cit, p38

[2] محمد العربي الزبير وآخرون كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية، مرجع سابق، ص131

[3] Daho Djerbal, op cit, p29.

[4] لزهر بديدة، فدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا (إشكالية التأسيس وتطور الهيكلة)، مجلة البحوث والدراسات، جامعة الوادي، مج 8، ع 1، 1/1/2011، ص269.

[5] هرم الفيدرالية تغير على النحو التالي: في الفترة الممتدة من 1954إلى1956 تولى المهمة كل من مراد طربوش بمساعدة بن سالم نورالدين، دوم أحمد ،غراس عبد الرحمن، الصالح الونشي، ماضي محمد السويسي عبد الكريم، وأحمد طالب الإبراهيمي وبعد القاء القبض على جزء منهم تم تشكيل قيادة جديدة عام 1956؛ تألفت من محمد لبجاوي إلى جانب بوعزيز سعيد، الطيب بولحروف، أحمد بومنجل، عدلاني عمار، منجي حسين، سوسي عبد الكريم، أحمد طالب ،بن صيام يوسف حسين المهداوي، وسعيد مبارك ،وفي منتصف1957 تغيرت القيادة للمرة الثالثة؛ حيث تولاها عمر بوداود بالإضافة إلى بوعزيز ،علي هارون، محمد حربي قروج مسعود ،عدلاني، منجي حسين واستمرت إلى غاية تحقيق الاستقلال، للمزيد أنظر: سعدي بزيان، دور الطبقة العاملة...، مرجع سابق، ص 31 وأيضا عمار بوحوش، مرجع سابق، ص546.

[6] سعدي بزيان، دور الطبقة العاملة...، مرجع سابق، ص 32

والاشتراكات والقيام بنشاط اجتماعي و تكوين مجموعات صدام، كما قسمت فرنسا إلى ست ولايات وكل ولاية إلى مناطق وكل منطقة إلى نواح[1].

لقد حوت الخلية الواحدة على عدد من العناصر تراوحت ما بين 6 إلى 7 أفراد والفوج من 15إلى 20عنصروضمت القسمة أو المنطقة ما بين5200 إلى 8000 مناضل والولاية ما بين 25000 إلى30000 عضو،[2] أما جغرافيا فقد شملت على الولاية الأولى باريس المركز والولاية الثانية باريس وضواحيها والولاية الثالثة مركز الألب وعاصمته ليون ويضاف إليهم في الجنوب مرسيليا وبروفانس وما يحيط بهما، ومثيلتها في الشرق الالزاس واللورين وأخرى في شمال ليل والمناطق التى تليها أما بقية الدول الأوروبية كبلجيكا واسبانيا وإيطاليا وألمانيا وغيرها فهي قواعد خفية للتمويل الثورة عبر تونس والمغرب بالرجال والسلاح والأموال والأدوية[3].

ذكر عمر بوداود[4] (أحد أبرز رؤساء الفدرالية) أنه تم تنظيم هؤلاء المهاجرين في خلايا تم تكوينها تحت أنظار المصاليين لكن بتخطيط من الفيدرالية؛ بحيث يتم اقتراح قيادة الخلية من طرف مناضلين مندسين في صفوفهم تابعين للجبهة ثم طعم تلك الخلايا بمناضلين جدد من المهاجرين وقد كسبت تلك الخلايا ثقة هؤلاء فأصبحوا يدفعون اشتراكاتهم لهذه اللجان وبنجاح العملية تم تعميم نشاط الفدرالية على كامل التراب الفرنسي[5].

بدأ نفوذ المصاليين يتقلص تدريجيا إلى أن فقدوا السيطرة على الكثير من معاقلهم في فرنسا ماعدا بعض مدن الشمال مثل توركوان (Tourcoing) وبادكالي(Pas de Calais) وليل (Lille) ودونا (Duna) وروبي (Roubaix)، وفي باريس لم يعد لهم وجود إلا في بعض ضواحيها كأرجنتاي(Argenteuil) ومونتاري (Montreuil) وقد تعدى إلى ألمانيا وبلجيكا وسويسرا،[6] وتوضيحا للأمر أصدرت الفدرالية بيانا حمل رقم

---

[1] بن يوسف بن خدة، مرجع سابق، ص 284

[2] سعدي بزيان، دور الطبقة العاملة...، مرجع سابق، ص 32.

[3] Slimane Chikh, op cit, p 241.

[4] عمر بوداود: من مواليد 1924 بمنطقة تيقزيرت بالقبائل، ناضل في حزب الشعب وحركة الانتصار، إنخرط في المنظمة الخاصة 1947 وأصبح أحد مسؤوليها ثم اعتقل في 1949 وخرج من السجن في 1951 ومن ثمة هاجر إلى فرنسا وخلال أزمة 1953 اتخذ موقفا معارضا لمصالي الحاج ثم التحق بجبهة التحرير مع اندلاع الثورة التحريرية 1954وقاد فيدرالية الجبهة عام 1957، عين في 1959 عضو في المجلس الوطني للثورة الجزائرية (C.N.R.A) وبعد الاستقلال أنتخب نائبا عن جبهة التحرير وعضو لجنتها المركزية، أنظر: Benjamin, Stora Dictionnaire… op.cit. pp 170.171.

[5] عمر بوداود، مرجع سابق، ص ص108.105

[6] سعدي بزيان، دور الطبقة العاملة...، مرجع سابق، ص33

7 تؤكد فيه الفشل الذريع الذي ألحقته بالحركة الوطنية فيما يخص استقطابها للجالية الجزائرية وأنها قامت بعمل جبار في مجال التوعية واعتماد الحوار في إقناع هؤلاء بأن الجبهة من تقود الكفاح[1].

لقد وصل عدد مناضلي جبهة التحرير الوطني ما بين 10 إلى 15 ألفا وهو بالتقريب نفس عدد مناضلي الحركة الوطنية ومع نهاية عام1957 أي في شهر ديسمبر تفوقت الجبهة حيث ارتفع العدد ليصل إلى 345136 مناضلا بما في ذلك مناضلي بلجيكا وألمانيا البالغ عددهم 878 عضوا[2]،وبحلول عام 1958أصبحت معظم الجالية مهيكلة في الفيدرالية؛[3]حيث قارب الرقم هناك مجموع المهاجرين البالغ عددهم 400 ألف مهاجر[4] ومن10الى 12ألف في بلجيكا ومثلهم في المانيا وحوالي2000 في سويسرا ويعد ذلك انتصار كبيرا على الحركة الوطنية الجزائرية التي وقفت بالمرصاد لجبهة التحرير،[5] ولعل ما أدى إلى ميل كفة الجبهة حسب اعتقاد البعض هو صمت مصالي على تعاون بلونيس مع فرنسا منذ ماي 1957 وإنشاء الحكومة المؤقتة في سبتمبر 1958[6] الأمر الذي أدى بالسلطات الاستعمارية إلى القيام بحملات قمع وصلت ذروتها في 17 أكتوبر1961،[7]وعلى الرغم من انضمام المصاليين في منطقة (Lyon) للثورة إلا أن الحركة الوطنية بقيت متجذرة في مناطق أخرى[8] كالعاصمة باريس[9] فكيف أدار المصاليون معركتهم ضد الجبهويين في فرنسا؟

3- مأساة.. دماء جزائرية على أرض فرنسية

أكدت الوثائق الخاصة بالحركة الوطنية أن المواجهات المسلحة مع جبهة التحرير فجرتها "قضية طربوش" الذي ألقت السلطات الفرنسية القبض عليه في 1956 وكان مصالي قد كلف محاميه بالدفاع عن معتقلي حركة انتصار مهما كانت انتماءاتهم ففوجئ المحامي باعتراف طربوش بتخطيطه لاغتيال الزعيم[10]، علما أن قرار التصفية كان قد صدر في أفريل 1955 بعد مجيء عبان على رأس قيادة الثورة

---

[1] Résistance Algérienne, Edition2, numéro17, janveir1957, p5.

[2] عمر تابليت، اتحادية فرنسا لجبهة التحرير...، مرجع سابق، ص13

[3] عمر بوداود، مرجع سابق، ص108.

[4] لزهر بديدة، مرجع سابق، ص269

[5] الطاهر جبلي، مرجع سابق، ص280.

[6] أحمد صاري، مرجع سابق، ص137

[7] بتريك إيفنو، جون بلانشايس، حرب الجزائر ملف وشهادات، ج2، مرجع سابق، ص167

[8] المرجع نفسه، ص172

[9] محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، مرجع سابق، ص136

[10] محمد العربي زبيري، الثورة الجزائرية في عامها الاول، مرجع سابق، ص ص202.201.

وعقد لأجل ذلك اجتماع في سويسرا وكرد فعل منه أعطى مصالي الأمر بالاستعداد للمواجهة ومن حينها بدأ الطرفان يسيران في اتجاهين متعاكسين ولن يلتقيا إلا من خلال صراع دموي مرير[1].

لقد تساءل محمد خيضر من خلال الرسالة التي بعث بها في 15 فيفري 1956 إلى عبان رمضان عن الاقتتال الدائر في فرنسا وأضاف "من وراء تصعيد العمليات ضد مواطنينا؟ هل هم المصاليون؟ وكيف تعتزمون مواجهة الموقف"، فكان الرد من عبان في رسالته المؤرخة في 29 فيفري 1956بقوله:" لقد أمرنا بإعدام كل مصالي واع دون محاكمة"[2] أما محساس فبعد أن قرر المصاليون إعدامه حملهم مسؤولية العنف المدفوعة إليه حركتهم باستشعارها لخطر الجبهة التي بدأت في سحب البساط من تحتها على حد قوله[3] وبهذا لجأ المصاليون للعنف ورد الجبهويين بالمثل[4] وقد اعتبر البجاوي أن هذا أخطر قرار تم اتخاذه وأنه كان ضده نظرا لتداعياته السلبية على القضية الوطنية[5].

عندما تطرق كلا من إفينو وجون بلانشايس لقضية العنف بين الجزائريين توصلا إلى نتيجة مفادها؛ في الجزائر بدأته جبهة التحرير أما في فرنسا فالمبادر هي الحركة الوطنية، فكل طرف أدار الصراع في ميدانه وتوظيفا لقوته أراد إضعاف الطرف الآخر[6] لكن يجب الإشارة إلى أن الصراع الدموي في فرنسا بين أبناء التيار الاستقلالي لم يبدأ باندلاع الثورة بل سبقتها تلك الأزمة التي ظهرت بشكل أكثر حدة في سنتي 1953 و1954 بين المركزيين والمصاليين .

[1] Bendjamin Stora, Messali Hadj, op.cit. p 239.

[2] محمد عباس، نصر بلا ثمن، مرجع سابق، ص 410.

[3] لمجد ناصر، مرجع سابق، ص 76

[4] محمد العربي الزبيري، الثورة الجزائرية في عامها الاول، ص 199

[5] سعدي بزيان، دور الطبقة العاملة...، مرجع سابق، ص 32

[6] بتريك إيفنو، جون بلانشايس، حرب الجزائر ملف وشهادات، ج2، مرجع سابق، ص171.

انعكست تلك الأزمة سلبا على نشاط فدرالية حركة الانتصار بين قادتها التابعين للجنة المركزية وهم موسي بولكروة[1] ومحمد بن مهل ومحمد يزيد وإلى جانب هؤلاء نجد الطيب بولحروف[2] وزين العابدين مونجي[3] والمناضلين المؤيدين لرئيس الحزب مصالي الحاج[4].

بالإضافة للصراع بين المصاليين والمركزيين داخل الفدرالية فإنه منذ سنة 1953 بدأت ملامح صراع آخر تلوح في الأفق بتلك النقاشات الحادة التي دارت حول فكرة تعجيل أو تأجيل العمل المسلح ففي لقاء تم بين بن ببوالعيد وديدوش من جهة وبولحروف مسعود قروج[5] من جهة ثانية ففي أحد اللقاءات قال بن بوالعيد نحن سنتحرك لتفجير الثورة وستعتقلون[6] وانتم قابعون في أماكنكم، وبعد انعقاد مؤتمر المصاليين بهورنو ومؤتمر المركزين في بلكور بالعاصمة انضم من بقي من مناضلي الفدرالية لمصالي وبقيت قيادتها فقط تابعة للمركزيين علما أن قواعد الفدرالية كانت قد انضمت إلى مصالي قبل هذا التاريخ أي في الفترة ما بين جانفي وفيفري سنة 1954 بعد إعلانه تشكيل لجنة الإنقاذ العام باستثناء عدد قليل من المناضلين في مدن ليون وسوشو ومارسيليا[7].

باندلاع الثورة انتقل الصراع على الفدرالية بشكل واضح وعلني بين الحركة الوطنية وجبهة التحرير؛ أين دخلت قيادة الثورة بما فيها وفد القاهرة على خط المواجهة وكانت مهمة هؤلاء صعبة في

---

[1] موسى بولكروة: ولد في 1913 بسكيكدة، استكمل دراسته الجامعية بفرنسا وهناك انخرط في حزب نجم شمال إفريقيا 1934، ثم واصل نشاطه السياسي بعد عودته من خلال حزب الشعب 1937، بعدها أصبح عضو اللجنة المركزية لحركة الانتصار منذ 1947، أعتقل مع بقية قيادات ومناضلي حركة الانتصار، بعد اندلاع الثورة ثم أطلق سراحه، اعتزل السياسة وفضل العيش في فرنسا بعد الاستقلال، أنظر Stora Benjamin, Dictionnaire…, op.cit. pp 278.279.

[2] الطيب بولحروف: ولد في 1923 بواد الزناتي (قالمة) اخرط في حزب الشعب في 1942، ثم المنظمة الخاصة 1947 وقف ضد مصالي الحاج أثناء أزمة حركة الانتصار، التحق بالثورة بعد اندلاعها وأصبح من قيادات فيدرالية جبهة التحرير بفرنسا إلى غاية 1957، ثم عين بعدها ضمن وفد الحكومة المؤقتة 1958 بالعاصمة روما، كما عين ضمن وفد إيفيان الأولى 1961 وبعد الاستقلال تولى منصب سفير في عدة عواصم أوربية، أنظر: رشيد بن يوب، مرجع سابق، ص 136

[3] زين العابدين مونجي: ولد في 1925 بالجزائر العاصمة، ناضل في حزب الشعب ثم حركة الانتصار التي كان من قيادات فيدراليتها بفرنسا ثم عضو لجنتها المركزية في 1953، وبعد اندلاع الثورة أصبح من قيادات فيدرالية جبهة التحرير بفرنسا منذ 1956، أعتقل في 1958وأطلق سراحه في 1961 وبعد الاستقلال اشتغل في وزارة الخارجية ثم عين سفيرا في باماكو(مالي)، أنظر: Benjamin Stora, Dictionnaire… op.cit. p300

[4] Daho Djerbal, op.cit. p19.

[5] مسعود قروج: ولد بسكيكدة، عضو اللجنة المركزية لحركة الانتصار1953، التحق بالثورة ثم أصبح مسؤولها في منطقة نيور Niort ثم في الفيدرالية وأخيرا في المغرب، أنظر:Benjamin Stora, Dictionnaire… op.cit. pp 170.171

[6] هذا الكلام نسبه ملزي علال المدعو صالح لبوضياف الذي قال "سنفجر الثورة وستسجنون" معلقا بأنه سرق الثورة من مصالي، للمزيد أنظر: شهادته على الرابط الإلكتروني: https://l.facebook.com/l.php?u=https%3A%2F%2F

[7] Daho Djerbal, op.cit. pp20 .21.

فرنسا خاصة مع حالة التردد لبعض الشخصيات الوطنية في الانضمام للثورة[1] وبداية من عام 1955 بدأ التفكير في تأطير الجالية الجزائرية عن طريق أول نواة تشكلت من التيار الثوري الرافض لقرارات هورنو أمثال محمد مرار[2]، أحمد دوم، محمد بن مهل، الطيب بولحروف، ديدوش مراد ومحمد يزيد[3].

من المعلوم أن المشكلة في المهجر لم تكن بالأساس حول فكرة الثورة في حد ذاتها لأن معظم المهاجرين كانوا من مؤيديها لكن المشكلة تمثلت في أن حوالي 10آلاف مناضل كانوا يعتقدون جازمين أن مصالي هو مفجر الثورة لذلك كان هناك عملا كبيرا ينتظر بوضياف في فرنسا لإقناع هؤلاء يعكس ما يروج له وقد وجد الحل في السيطرة على الفدرالية التي كان مناضلوها في قبضة المصاليين وبقيت قيادتها التابعة للمركزيين معزولة[4].

قضية الهيكلة والتنظيم لم يكن بالأمر السهل على الفدرالية بفرنسا في غياب التنسيق بينها وبين قيادة جبهة التحرير سواء داخل الجزائر أو خارجها لعرقلة الاستعمار لذلك، هذا من جهة ومن جهة ثانية مناوئة الحركة الوطنية [5] حيث شهدت العاصمة باريس مشادات في شهر ماي 1958 بتأثير من منشورات "العامل الجزائري" التابعة للجبهة و"صوت الشعب" التابعة للحركة[6] وماعدا ذلك فالعلاقة بين الطرفين ظلت سلمية إلى غاية نهاية عام1955 مع تسجيل حالات نقاش وسجال بمقاهي المصاليين .

منذ سنة 1956 تحولت العلاقة بين الحركة والجبهة إلى حرب مدنية حقيقية بداية باغتيال أحد المناضلين الجبهويين في ربيع 1956 حيث ذكرت مصادر أن الفدرالية فضلت عدم الرد تفاديا لفتح جبهتين (فرنسا والحركة) لكن المناضلين هددوا بالامتناع عن دفع اشتراكاتهم للثورة إذا لم يسمح لهم بتشكيل مجموعات مسلحة وقد انتظروا إلي غاية خريف 1956 حين وافقت القيادة على طلبهم[7] وبذلك أصبح رد الفدرالية منظم بعد أن كان عفويا[8].

---

[1] Daho Djerbal, op.cit. pp 24.25.

[2] محمد مرار: ناضل في صفوف حركة الانتصار إلى أن تولى في 1953 مسؤولية الحزب في إحدى المقاطعات الفرنسية ثم انخرط في الثورة وأصبح من قيادات الفدرالية 1955، أنظر Stora Benjamin, Dictionnaire… op.cit. p 114

[3] سعدي بزيان، دور الطبقة العاملة...، مرجع سابق، ص34.

[4] Daho Djerbal, op. cit. p22

[5] محمد العربي الزبيري وآخرون، كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية، مرجع سابق، ص25

[6] محمد بكار، مرجع سابق، ص40.

[7] بتريك إيفنو، جون بلانشايس، حرب الجزائر، ملف وشهادات، ج2، مرجع سابق، ص171.

[8] محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، مرجع سابق، ص140

إن موافقة لجنة التنسيق والتنفيذ (CEE) على مواجهة العنف بالعنف كانت قد تقررت في مؤتمر الصومام الذي خصص جزء منه لمحاكمة المصاليين [1] كما جاءت أيضا نتيجة شكاوى المناضلين للفيدرالية برئاسة الصالح لوانشي[2] والتي كانت تصل إليها تباعا حول الإرهاب الذي كان يمارس عليهم، فما كان على هذه الأخيرة - التي ظلت لفترة تعمل على تهدئة الأوضاع- إلا تطبيق القرارات الصادرة من اللجنة بإعطائها الأمر لتشكيل فرق صدام وتزويدها بالأسلحة من اشتراكات المهاجرين لتصفية المصاليين[3] بأية طريقة كانت حتى ولو تطلب ذلك تزويدهم بعناصر من جيش التحرير يتم إرسالهم من الجزائر إلى فرنسا،[4] وهذا ردا على مصالي الذي فتح أبواب الصراع ضدهم بحسب ما يدعون[5].

هذا الكلام تؤكده أيضا شهادة مولود أوراغي أحد عناصر الفرق الصدامية لفدرالية جبهة التحرير والتي جاء فيها أنه في نهاية سنة 1956 عقد اجتماع تم التأكيد فيه على تجنب إراقة دم الجزائريين لكن بعد أسبوع وقعت هجمات مسلحة من المجموعات المصالية ضد العشرات من العمال الذين سقطوا ضحايا في منطقة فيرميني (Firminy) بين مدينة ليون وسان إتيان (Saint-Etienne) وهذه لم تكن العملية الأولى التي قاموا بها.

أضاف الشاهد أنه خلال الفترة الممتدة من 1955 إلى نهاية 1956 كانت عمليات المداهمة من من عناصر الحركة الوطنية للمقاهي تتم بشكل ممنهج ومتواصل على طول الطريق الممتد عبر المناطق نفسها،كما كانت سنة 1957 أكثر صعوبة من خلال ما تعرض له المناضلون من إطلاق النار عليهم مباشرة أو اختطافهم ثم قتلهم، لكن الفدرالية واجهت ذلك وسيطرت على الوضع ما دفع بالمصاليين إلى المغادرة نحو مدن الشمال الفرنسي[6].

هناك وثيقة فرنسية مؤرخة في 18 جانفي 1956 كشفت أن الحركة الوطنية في شمال فرنسا رفعت من وتيرة العنف ضد جبهة التحرير مما يؤكد أنها بدأته قبل ذلك أي في سنة 1955 وفي مقابل ذلك

---

[1] ابراهيم لونيسي، مصالي في مواجهة جبهة التحرير الوطني، مرجع سابق، ص 75.

[2] صالح لوانشي: ولد بمنطقة القبائل، انخرط مبكرا في حزب الشعب، كما عين عضو اللجنة المركزية لحركة الانتصار، ثم عضو المجلس الوطني للثورة الجزائرية (C.N.R.A) 1956، أعتقل في 1957 على خلفية نشاطه في فيدرالية الجبهة 1957 وبعد الاستقلال عين في عدة وظائف، أنظر: Stora Benjamin, Dictionnaire… op.cit. p291.

[3] محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، مرجع سابق، ص136

[4] بن يوسف بن خدة، مرجع سابق، ص ص 535.534

[5] زهير إحدادن، المختصر في تاريخ الثورة...، مرجع سابق، ص43.

[6] Daho Djerbal, op.cit. pp 40.42

أحجمت جبهة التحرير عن الرد إلى غاية جانفي 1957 حيث سمحت لمناضليها بالدفاع عن أنفسهم بعد أن تأكدت من ضلوع الحركة الوطنية في تلك العمليات التي طالت عناصرها[1].

من جهته يرى حربي أن الفيدرالية لم تبذل الجهد الكافي لتهدئة الأوضاع ويتهمها بإفشال اجتماع الهدنة الذي عقده عضو المكتب السياسي للحركة وممثل مصالي فيلالي مع عمر بوداود رئيس الفدرالية لكن هذا الأخير فند هذه المزاعم مؤكدا على أنه وافق على اللقاء لكن الاجتماع لم يتم لأسباب هو يجهلها، وذكر أيضا أن الفيدرالية قررت في خريف 1957 الدخول في هدنة لمدة شهر تعبيرا عن حسن النوايا وقد عارض مسؤول التنظيم آنذاك عبدلي ذلك خوفا من خروج المناضلين عن طاعة الجبهة إذا ما استمرت الاغتيالات من جانب المصاليين وقد حُلّ الإشكال بالاتفاق على العودة مباشرة للعنف إذا لم يلتزم المصاليون بذلك وبعد مدة تراوحت من شهرين إلى ثلاثة أشهر اعترف شناف ابراهيم وهو قيادي بالفيدرالية في اجتماع تقيمي لعملية الهدنة أن الاغتيالات طالت عديد الإطارات[2].

ليس من الصعوبة بمكان إذا ما ربطنا بين لجوء الحركة الوطنية للعنف وبين رفضها تبني أي طرف ماعدا مصالي للثورة وأكثر من ذلك فقد عجل أيضا بالصدام مع جبهة التحرير والذي كان يزداد حدة وشراسة كلما أنضم عددا من المهاجرين للجبهة لأن في ذلك نقص في تعدادها وضعف في قوتها، وقد خلفت تلك الشراسة دماء كثيرة خاصة في1957.[3]

جاء على لسان إحدى قيادات الحركة الوطنية أحمد نصبة[4] ولقبه "القلاوي" بأن مصالي منذ جويلية 1956 اتخذ موقفا عنيفا وأمر بقتل إطارات الجبهة فتمت تصفية 82 منهم"[5]ومن بقي منهم عان من خطر الاستعمار وخطرهم في آن واحد،[6] ولمواجهة ذلك أنشأت الفدرالية مجموعات صدام لكي

---

[1] توفيق برنوا، مرجع سابق، ص996.

[2] عمر بوداود، مرجع سابق، ص ص 113.112

[3] المرجع نفسه، ص111.

[4] أحمد نصبة: من مواليد 1929 بقمار واد سوف، انخرط في حركة الانتصار، عين في مؤتمر هورنو عضو المجلس الوطني للثورة (C.N.R) ثم مسؤول الحركة الوطنية (M.N.A) بفرنسا، اعترف بالحكومة المؤقتة 1958 وأيدته في ذلك قيادات مصالية أخرى ما دفع إلى اتهامه بالخيانة وفي 22 أكتوبر 1958 تم اغتياله برصاص مجهول ويرجح أن تكون الحركة الوطنية هي من قامت بذلك، أنظر: Benjamin, Stora Dictionnaire… op.cit. p316.

[5] محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، مرجع سابق، ص136.

[6] سعدي بزيان، دور الطبقة العاملة...، مرجع سابق، ص 26.

تتصدي لأعمال القمع التي تقوم بها السلطات الاستعمارية وكذا مواجهة عمليات العنف التي تمارسها الحركة الوطنية [1]من خلال عنف مماثل فكانت الحصيلة من جد ثقيلة من القتلى بين الإخوة الأشقاء[2].

على الرغم من أن أطرافا أرادت إبعاد شبهة العنف عن جبهة التحرير الوطني في صراعها مع الحركة الوطنية الجزائرية إلا أن عمر سعداوي أحد عناصر الفدرالية أكد أن الفرق الصدامية التي أنشأتها هذه الأخيرة لم تكن فقط منعا لشرب الخمر وحمل المهاجرين على الانخراط في الجبهة بل لمواجهة العنف الذي مارسه المصاليون ضدهم،[3] ويمكن القول بشيء من التحفظ إن مثل هذه الشهادات هي إدانة لكل من الحركة الوطنية وجبهة التحرير على حد سواء ليس فقط في استعمال العنف بينهما، بل وفي ممارسته ضد الجزائريين في الداخل والخارج.

لقد دفع هذا الوضع الخطير بمصالي الحاج إلى إصدار أمرا بإيقاف عمليات القتل حيث كلف عبد الله فيلالي بنزع سلاح مقاتليه[4] كما وجه نداء لوضع حد للاقتتال الدائر بين الجبهة والحركة هذه الأخيرة وجهت أيضا يوم 24 ديسمبر 1956 نداء للشعب الفرنسي بالضغط على حكومته لتضع حدا للحرب في الجزائر وقد فُهم من هذا النداء أنه محاولة لكسب تعاطف الفرنسيين وفي الوقت نفسه مغالطة الرأي العام الوطني حين أشارت بصريح العبارة إلى تصميم الشعب الجزائري على مواصلة الكفاح حتى النصر وراء جيش التحرير الوطني وحركته الوطنية وقائدها مصالى الذي يُعتقد بشأنه أيضا أنه لم يبذل جهدا ملموسا لوقف العنف [5].

إلى جانب ذلك كانت اعتقالات الشرطة الفرنسة قد بلغت 30 ألف معتقل أي حوالي 12% من المهاجرين[6] علما أن جبهة التحرير رفعت شعارا: "من ليس مع الثورة فهو ضدها" وطبقت ذلك على الأحزاب والشخصيات،[7] وفي اعتقاد الباحث أنه لا يمكن بأي حال من الأحوال تجاهل ما لهذا الشعار من تداعيات وتأثير دفع بالمصاليين لحمل السلاح ومواجهة سخط ونقمة جبهة التحرير عليهم بالعنف.

[1] عمر بوداود، مرجع سابق، ص108

[2] محمد العربي الزبيري، الثورة الجزائرية في عامها الاول، مرجع سابق، ص199.

[3] Daho Djerbal, op.cit. p39

[4] مصطفى هشماوي، مرجع سابق، ص 69.

[5] بوعلام حمودة، مرجع سابق، ص 242

[6] سعدي بزيان، دور الطبقة العاملة...، مرجع سابق، ص35

[7] محمد حربي، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، مرجع سابق، ص52

يُتّهم حزب الحركة الوطنية أيضا باستغلال تعاطف المهاجرين مع مصالي في جمع الأموال منهم وشراء الذمم لتكوين فرق مسلحة للقيام بعمليات التقتيل التي طالت مناضلي الجبهة في محاولة لتصفيتها في فرنسا وليس لضرب المصالح الفرنسية هناك،[1] وقد أشارت مصادر إلى خطورة الوضع في ظل صراع اكتنفه اللبس والغموض لدي المهاجرون حول من يقود الثورة[2] لكن بالمقابل هناك من حمل الطرفين المسؤولية فالمهاجرون الجزائريون كانوا في دوامة الصراع بين المصاليين والجبهويين بإلزامهم دفع الاشتراكات للطرفين وإلا تعرضوا للتصفية الجسدية فعاشوا بين نارين نار العوز الذي حرمهم من الأهل والوطن ونار العنف الدموي الذي دفعوا ثمنه وهم ليسوا طرفا ولا سبب من أسبابه[3].

بهدف إنهاء حالة والارتباك لدى الجالية وجهت جبهة التحرير الوطني هذا النداء: "... إن فيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا توجه إليكم اليوم نداء صريحا تذكركم فيه بطريق الواجب الوطني، إننا نعلم أنه ما يزال مناضلين نزهاء ضللهم الديماغوجيون قادة (M.N.A) ... ولا يجب أن تخافوا من الآن من كومندوس الحركة الوطنية الجزائرية، اتصلوا بمناضلينا حيثما كان ذلك ممكنا لكم، فإنهم يساعدونكم في العثور على طريق الثورة التحريرية"،[4] و لعل ما ساهم في حسم الجالية الجزائرية لموقفها لصالح جبهة التحرير أن حصيلة نشاط فيدراليتها إلى غاية نهاية 27 أوت 1958 وقوع 58 عملية تخريب 242 هجوما ضد 131 مراكز عسكرية ومنشآت اقتصادية خلف خسائر بشرية قدرت 32 قتيلا 118 جريحا بالإضافة إلى الخسائر المادية لفرنسا[5].

بمثل هذا التصدي للاستعمار استطاعت جبهة التحرير في وقت قياسي قلب الطاولة على الحركة الوطنية وقد تطور العنف بينهما حتى لم يعد بالإمكان توقيفه،[6]ما دفع بمصالي إلى مهادنة الجبهة ويرجح أن يكون السبب هو خوفه من أن يتحالف أنصاره مع فرنسا مثلما فعل بلونيس بدليل أن هذا الأخير

---

[1] أحسن بومالي، مرجع سابق، ص 276.

[2] بن يوسف بن خدة، مرجع سابق، ص328

[3] محمد يعيش، المهاجرون الجزائريون بفرنسا بين الحركة المصالية وفيدرالية جبهة التحرير الوطني، مجلة البحوث التاريخية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، مج 2، ع 1، 2018/02/12، ص207.

[4] علي هارون، الولاية السابعة حرب التحرير داخل التراب الفرنسي، تر، صادق عماري، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2006، ص ص 345.344

[5] محمد العربي الزبيري وآخرون، كتاب مرجعي عن الثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص132

[6] بتريك إيفنو، جون بلانشايس، حرب الجزائر ملف الجزائر، ج2، مرجع سابق، ص171.

تحالف مع الاستعمار في صائفة 1957 فأجبر إلى دعوة الجبهة لمصالحة وطنية حيث صدر الأمر بوقف القتال في خريف تلك السنة[1].

كان في اعتقاد مصالي أن الأمر سهل بخصوص استرضاء خصومه الجبهويين لكن الرد الدموي منهم دفعه إلى المطالبة بإعادة هيكلة المجموعات القتالية وتسليحها فأربك أولئك المناضلين الذين تخبطوا بين جهود المصالحة وظروف المواجهة، ولم تلق توجيهات الزعيم الصدى المطلوب خاصة لدى شباب الحركة ماعدا الجيل القديم أمثال محمد ماروك ومولاي مرباح وبدا مصالي ضعيفا ومعزولا عن الواقع الذي أصبح لصالح الجبهة[2] خاصة بعد انضمام مسؤولين في بلجيكا وشمال شرق فرنسا للفدرالية، ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد فقد أصدروا بيانا يرمون فيه الحركة بالخيانة والعمالة من خلال ادعاءاتهم أن اتصالات تمت بين قيادتها والحكومة الفرنسية بتاريخ 29 جانفي 1959[3].

مع ذلك كان هناك مشروع قرار من فدرالية الجبهة لوقف الهجمات المسلحة فجاءت أصوات أعضاء المكتب متساوية، وبما أن صوت الأمين العام للفدرالية مرجح فقد صوت بوداود ضد القرار فلم يطبق[4] وبدل من إعطاء فرصة للجهود الرامية للتهدئة والمصالحة التي شهدتها الأشهر الأخيرة من سنة 1957 احتدم الصراع الذي تميز سنة 1958 بسلسلة من اغتيالات واسعة وذات نوعية في صفوف المصاليين[5] الذين مروا في الفترة من سبتمبر إلى أكتوبر1957 بأيام سوداء نتيجة لفقدانهم معظم القيادات السياسية والنقابية بدءا بأحمد سماش[6] أمين فرع الاتحاد النقابي للعمال الجزائريين[7](USTA) بباريس في20 سبتمبر وبعده بأربعة أيام اغتيل محمد ماروك ثم عبد الله فيلالي عضو المكتب السياسي

[1] مصطفى هشماوي، مرجع سابق، ص 70

[2] Benjamin Stora, Missali Hadj, op.cit. p270.

[3] إبراهيم لونيسي، مصالي الحاج في مواجهة جبهة التحرير الوطني، مرجع سابق، ص 74

[4] محمد حربي، حياة تحدي وصمود، مرجع سابق، ص226

[5] محمد حربي، جبهة التحرير الوطني لأسطورة والواقع، مرجع سابق، ص 137.

[6] أحمد الشماس: ولد في مغنية بتلمسان، من قدماء النقابيين الجزائريين وعضو فيدرالية حركة الانتصار بفرنسا، ثم مسؤول النقابة المصالية (U.S.T.A) في باريس، أعلنت "صحيفة العامل الجزائري" التابعة مصرعه على يد مجموعة صدام تابعة لجبهة التحرير الوطني، أنظر:Benjamin Stora, Dictionnaire op.cit. pp117.118

[7] الإتحاد النقابي للعمال الجزائريين (U.S.T.A): نقابة مصالية تأسست في 2/16 /1956 وأمينها العام رمضان محمد، في جانفي 1957 صدرت صحيفتا " صوت العامل الجزائري"، دخل الإتحاد النقابي مع الإتحاد العام للعمال الجزائريين التابع لجبهة التحرير في صراع طويل، للمزيد أنظر: عاشور شرقي، مرجع سابق، ص ص 27.26.

للحركة والأمين المساعد للنقابة في 7 أكتوبر وأيام قليلة بعدها اغتيل الأمين العام للنقابة محمد بخات[1] [2] كما قتل المسؤول النقابي سعيد ملولي[3] وقد برر البعض عمليات التصفية التي قامت بها جبهة التحرير في حق هؤلاء باعتبارهم مارسوا قبل ذلك القتل ضد مناضلي الجبهة وفقا لقاعدة الجزاء من جنس العمل[4].

لقد اهتزت الحركة الوطنية الجزائرية كثيرا لموت هؤلاء خاصة عبد الله فيلالي الذي سقط بأربع رصاصات أصابته في ظهره وعندما سئل في المستشفى عن قاتله قال "إنه رجل فقير لو عرفني لما ضربني أسامحه ليس هو المسؤول" أما مصالي فقال في كلمة مقتضبة "أفضل طريقة للانتقام لأحمد بخاة ورفاقه هو مواصلة النضال من أجل تحرير الشعب الجزائري من من البؤس والظلامية ...دعونا نقسم اليمين من أجل تحرير حقيقي للجزائر"[5].

فيما يخص مسؤولية جبهة التحرير جاء في شهادة عمر بوداود أن لجنة التنسيق والتنفيذ لم تطلب تصفية كل القيادات المصالية وبرر ما وقع من قتل في صفوفهم بالدفاع عن النفس وأضاف أن فرنسا بذلت جهدا كبيرا لدعمهم ضد جبهة التحرير[6] وهذا ما جاء على لسان بعض المصادر الفرنسية التي أكدت أن الحركة الوطنية تواطأت مع الشرطة في فرنسا ما دفع بجبهة التحرير إلى تصفية عناصرها في الفترة من 1955 إلى 1957معتبرتها قوة عميلة للاستعمار،[7] وشجبا على ما أقدمت عليه الجبهة قال مولود فرعون:" في انتظار الحصول على الحق في الحياة كرجال أحرار، فإننا حصلنا على الحق في الموت كخونة[8].

علما أن سلسلة الاغتيالات من طرف جبهة التحرير لم تتوقف عند هذا الحد؛ حيث أُتهمت جبهة بمحاولة التخلص من مصالي عندما هاجمته مجموعة صدامية في 17 سبتمبر 1959 وهو في نزهة مع

---

[1] أحمد بخات: من مواليد 1930 بحركة الانتصار في 1951 ثم هاجر إلى فرنسا، وخلال أزمة 1953 إنحاز لمصالي وفي مؤتمر هورنو(جويلية 1954) عين عضو المجلس الوطني للثورة CNR، ثم عضو في الحركة الوطنية (M.N.A) وفي 1957 أنتخب أمين عام النقابة المصالية USTA،وقد اتهم المصاليون جبهة التحرير باغتياله، أنظر:Benjamin Stora Dictinnaire, op.cit. p310

[2] Haroun Ali, La 7e wilaya la guerre de F.L.N en France 1954- 1962, Casba éditions, Alger 2005, p257.

[3] سعيد ملولي: هاجر إلى فرنسا، اشتغل عامل في إحدى مناجم الحديد، وهناك إنخرط سياسيا في صفوف حركة الانتصار، وبعد اندلاع الثورة أنظم إلى حزب الحركة الوطنية وأصبح مسؤول الفرع النقابي المصالي USTA في شركة رونو (Renaut)، أغتيل من طرف عناصر الجبهة، أنظر: Stora Benjamin, Dictionnaire, op.cit. p313.

[4] يحي بوعزيز، الاتهامات المتبادلة ...، مرجع سابق، ص 161

[5] Benjamin Stora, Messali Hadj 1898.1974, p265.266.

[6] عمر بوداود، مرجع سابق، ص 112

[7] جوان غيلسبي، الجزائر الثائرة، مرجع سابق، ص 155

[8] محمد حربي، حياة تحدي وصمود، مرجع سابق، ص 226

حراسه قرب مسكنه بضاحية هامو(Hameau) بمنطقة اللواز (Loise) بفرنسا فسقط حارسه المدعو على جودي ونجا هو[1].

لقد نفت فيدرالية الجبهة عملية الاغتيال هذه في بلاغ بتاريخ 20 سبتمبر (أي بعد ثلاثة أيام) وقالت إن الصحف الفرنسية امتنعت عن نشره ومما جاء فيه: " إن جبهة التحرير التي لم تخش في أي وقت من الأوقات تحمل مسؤولياتها في كل عمل تقوم به طبقا لأهدافها الثورية، تعلن أنها بعيدة كل البعد عن حادث 17 سبتمبر ولهذا فإننا لا نشك أن إطلاق النار في تجاه مصالي كان مجرد عملية استفزازية أو رواية مسرحية أو تصفية حسابات بين الحفنة الأخيرة من أتباع زعيم شانتيي"[2].

هذا النفي من جبهة التحرير فندته بعض الكتابات التي أشارت إلى أن محاولة اغتيال مصالي أثارت ردود فعل رافضة حتى داخل أوساط جبهة التحرير والحكومة المؤقتة؛ فالعملية لو تمت كانت ستثير انقسام لدى الشعب بين من يعتبره خائنا نال جزاءه ومن يصنفه شهيد لان الرجل ما زالت مكانته كأب للوطنية الجزائرية في نفوس الكثير من الجزائريين[3].

لا ينبغي ونحن نتحدث عن عنف الجزائريين تجاهل مناورات فرنسا في ضرب الأشقاء ببعضهم البعض وتأجيج الصراع بين الحركة الوطنية وجبهة التحرير، فهي السبب الرئيسي في حدة الصدام بينهما بمفاضلتها لطرف على حساب الطرف الآخر أي السكوت عن أعمال العنف التي تقوم بها العناصر المصالية وبالمقابل ملاحقة المنتمين لجبهة التحرير، وفي كل الأحوال كانت مصلحتها تقتضي إطالة امد الصراع بين الإخوة الفرقاء لذلك لم ترغب في انتصار أحدهما،[4] بينما يعتقد أحمد طالب الإبراهيمي أن فرنسا حتى إذا لم تدعم طرفا على طرف مباشرة فالأكيد أنها المستفيد الأكبر من الصراع بينهما[5].

بهذا الخصوص ذكر فرحات عباس أن فرنسا سعت من وراء هذا الصراع إلى إضعاف الثورة الجزائرية تمهيدا للانتصار عليها وان صراع الحركة الوطنية وجبهة التحرير لقي استحسانا وترحيبا من سلطات الاحتلال على حد قوله،[6] وقد ساعدتها حالة الغموض الذي صاحبت اندلاع الثورة في تشويه

---

[1] رابح بلعيد، موقف مصالي الحاج من الثورة التحريرية، مرجع سابق، ص 86.

[2] جريدة المجاهد، ع 52، ج5،2/10/1959 ص 2.

[3]Abderrahmane Bouchéne et des autre, op.cit. p 781

[4] سعدي بن زيان، دور الطبقة العاملة ...، مرجع سابق، ص 27

[5] أحمد طالب الابراهيمي، مرجع سابق، ص 104

[6] Ferhat Abbas , L’indépendance Confisquée, Ed, Flammarion, Paris, 1984, p30.

القضية الجزائرية كقضية عادلة تستهدف تصفية الاستعمار فقامت بجر المصاليين والجهويين لصراعات هامشية لتشويه مقاصد الكفاح المسلح في الجزائر بحسب ما تناولته أقلام[1].

إتهام الحركة الوطنية بالتعاون مع الاستعمار أصدرت بشأنه فيدرالية جبهة التحرير نصا صريحا جاء فيه "أن جميع الاغتيالات المنسوبة إلى حركة مصالي إنما هي من فعل العصابة المعروفة باليد الحمراء"،[2] كما اتهمت الفيدرالية من خلال صحيفة "المقاومة الجزائرية "الشرطة الفرنسية بأنها تتغاضى عن أعمال اللصوصية التي يقوم بها المصاليون في حق الجزائريين هناك وأن الاغتيالات تطال يوميا إطارات ومناضلي الجبهة، وهي عمليات ممنهجة ومتفق عليها بين الحركة المصالية والحكومة الفرنسية وبتحريض وتواطؤ من هذه الأخيرة[3].

فيما يخص علاقة المصاليين بالشيوعيين فقد ذكر بن يوسف بن خدة أن الأممية الشيوعية الرابعة التي تأسست على يد تروتسكي[4] سنة 1938 كانت مساندة للحركة الوطنية وأنها حاولت اختراق فدرالية حركة الانتصار من قبل وهذا بحكم العلاقات التي كانت تجمع مصالي ببعض أعضائها ومن هؤلاء بيار لومبير (Pierre Lombier) الذي أصبح عضو اللجنة المركزية للمنظمة الشيوعية الدولية أحد التنظيمات التابعة التروتسكية الأممية[5].

إن ما يدفع للشك بخصوص هذه العلاقة أن عمليات التقتيل التي ارتكبتها الحركة لم تلق أي شجب من صحف اليسار فقد جاء في أحد التعليقات من الجبهة ما يلي: "مقتل مناضلي جبهة التحرير لم ينتزع أي دموع من الصحافة اليسارية"،[6] بينما نفى مكتب الحركة الوطنية في ميونيخ بألمانيا هذا الكلام مؤكدا أن الحركة الوطنية هي معادية بشكل أساسي للشيوعية وتعارض الديكتاتور المصري عبد الناصر (حليف الاتحاد السوفياتي)[7].

بحسب ما تم تناوله من مصادر أرشيفية فإن جريدة صوت الشعب (La voix du Peuple) لسان حال المصايين ناطقة باللغة الفرنسية والتي تأسست وصدر أول عدد لها في ديسمبر 1954 كانت تطبع في

---

[1] محمد عباس، نصر بلا ثمن الثورة، مرجع سابق، ص 404

[2] محمد عباس، خصومات تاريخية، مرجع سابق، ص 44.

[3] Résistance Algérienne, Edetion2, numéro15, op.cit., p2

[4] ليون تروتسكي أحد رفقاء لينين، أسس الأممية الشيوعية الرابعة لتقف في وجه الأممية الثالثة التي هيمن عليها ستالين ومن المبادئ التروتسكية اعتماد العنف والإرهاب لتغذية الثورات العالمية، أنظر: بن يوسف بن خدة، مرجع سابق ص ص 285.283

[5] بن يوسف بن خدة، مرجع سابق، ص284

[6] Charles Robert Ageron, De l'Algérie Française …, op. cit. p 499.

[7] M.N.A, Bulletin, N3, A 426 376, Nov1959.

مطبعة فونك (FUNK) في ساري بريك (Sarrebruk) بباريس التابعة للتروتسكيين، وقد دأبت على نشر كل خطب مصالي مع وضع إحدى صوره كما تم توجيه نشاطها لمهاجمة جبهة التحرير متهمة إياها بالتبعية لمصر وموسكو، وأمام ما حققته هذه الأخيرة من انتصارات في مختلف المجالات بدأت الجريدة تضعف حيث قلت مداخيلها ما بين 1959 و1960 إلى أن تم بيع عتادها في المزاد العلني[1].

لأن الصراع بمثل هذه التهم المتبادلة أخد بعدا إيديولوجيا ذكر محمد حربي أن :" جبهة التحرير ناصرها الليبراليون الفرنسيون في صراعها ضد الحركة الوطنية دعما لتوجهها اللائكي والعلماني في مقابل توجه مصالي العربي الإسلامي"[2].

إن حدة الصراع ودمويته الذي خاضته الحركة الوطنية وجبهة التحرير بين أوساط المهاجرين[3] لم يتوقف الحديث عنه على ما يبدو عند الصحافة المتحزبة (اليمين واليسار) فقد كان الفرنسيون على اطلاع بحيثياتها من خلال إعلامهم الرسمي الذي أورده بعناوين مثيرة وتفاصيل دقيقة؛ ولئن دل ذلك على متابعة للصراع واهتمام بأحداثه وتغطيتها فإن المدهش أن كبريات الصحف مثل لوموند (Le Monde) لوفيغارو (Le Figaro) وباريس برس (Paris- Press) وغيرها ضخمت ما قامت به جبهة التحرير من أعمال وتنعتها بالمذابح واصفة مناضليها بالإرهابيين والقتلة، بينما قللت وأحيانا تجاهلت ما قامت به الحركة الوطنية من عمليات تقتيل والأكثر من ذلك ألبستها ثوت الضحية بحسب مصادر فرنسية[4].

الدعم الفرنسي للمصاليين تأكد مرة أخرى على لسان الصحافة الفرنسية،[5] التي علقت إحدى مجلاتها والموسومة إسم(Science et Vie) في عدد خاص بتاريخ الجزائر 1954-1962عن الاقتتال الدائر بين الحركة الوطنية وجبهة التحرير بمنشور جاء فيه على الخصوص: " كان خطأ كبير من الفرنسيين ربط انتفاضة 1954 بالمصاليين... ثم الوقوف إلى جانب الحركة الوطنية الجزائرية M.N.A"[6].

رسميا جاء في تقرير للشرطة الفرنسية ما يلي :" فإن الأوساط الجزائرية قبلت بغالبيتها هذا التأثير من جانب الحركة الوطنية وجبهة التحرير، أو خضعت له حسب الحالات؛ هكذا فإن الاستعداد النفسي

[1] جمعة زروال، مرجع سابق، ص ص 174.173

[2] رابح بلعيد، موقف مصالي الحاج من الثورة التحريرية، مرجع سابق، ص 84

[3] محمد العربي الزبيري وآخرون، كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية.، مرجع سابق، ص 134.

[4] Charles Robert Ageron, De l’Algérie Française..., op.cit. pp495.496

[5] Slimane Chikh, op cit, p 294

[6] توفيق برنوا، مرجع سابق، ص 998.

لدى الجزائريين هو، بحيث أصبحت التعبئة المادية الراهنة ممكنة جدا"[1] كما أحصت أحد تقارير لويس جوكس[2] (Louis Joxe) الوزير الفرنسي المكلف بالمستعمرات في 13جانفي 1962 عدد القتلى بين الطرفين لسنة 1956 فقط 76 قتيلا و510 جريح ليرتفع الرقم سنة1957 ويصبح 817 قتيلا بالإضافة إلى عدد من المصابين بلغ 3088جريحا[3].

أما وسائل الإعلام ففي 1956 أحصت إجمالا ما بين 11672عملية (3927قتيل و7745جريح) سجلت فيها باريس لوحدها حوالي 1139 قتيل وبين 11767عملية (3889 قتيل و7678 جريح) في حين قدمت جريدة لوموند حصيلة 13300 عملية خلفت 4300 قتيلا و9000 جريحا؛ وما يلفت الانتباه أن عدد ما سقط من الفرنسيين في فرنسا جراء الثورة لا يتعدى 20% من إجمالي ما سقط بين المهاجرين حسب ما أوردته ذات الجريدة، وبحسب تقديرات أخرى فإن العدد وصل إلى 10 آلاف قتيل و23 ألف جريح[4] بينما ذكرت مصادر جزائرية أنه دون احتساب ضحايا بلجيكا وسويسرا[5] بلغت الحصيلة النهائية للصراع 12 ألف اعتداء و4 آلاف قتيل[6] و20 آلاف جريح[7].

نتيجة للوضعية التي آلت إليها الحركة الوطنية بفقدانها السيطرة على مواقعها تدريجيا من تاريخ 20 مارس إلى20 أفريل1958 لصالح جبهة التحرير، بعث مصالي بتقرير مطول إلى إطارات حزبه في 29 أفريل جاء فيه على الخصوص:" قبل هذا الوقت كنا على يقين أننا أقوى من جبهة التحرير، حقيقة في فرنسا كنا الأقوى والأكثر تنظيما ونتمتع بمزيد من الهيبة وبثقة عمال شمال إفريقيا، لكن كل هذا لم يعد موجودا اليوم"[8] واعترف في رسالته تلك بأن الجزائريين خارج فرنسا وبلجيكا رفضوا الانضمام لهم وأن الطلبة اختاروا جبهة التحرير[9] وبذلك خفت حدة الصراع خاصة الأشهر الأخيرة لسنة 1959[10].

---

[1] محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، مرجع سابق، ص137

[2] لويس جوكس: ولد في 1901 بدورلاران (فرنسا) عين سفير ثم وزير ورئيس الوفد الفرنسي المفاوض في إيفيان وهو الذي وقع على اتفاقية وقف إطلاق النار (1962/3/18)، توفي في 1991، أنظر: عاشور شرقي، مرجع سابق، ص 131

[3] Daho Djerbal, op.cit. p 43

[4] Charles Robert Ageron, De l'Algérie Française …, op.cit. pp 497.498

[5] سعدي بزيان، صفحات من تاريخ الصراع ...، مرجع سابق، ص211

[6] عمر تابليت، اتحادية فرنسا ...، مرجع سابق، ص8، وأيضا: Abderrahmane Bouchéne …, op.cit, p 784

[7] محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، مرجع سابق، ص 139.

[8] Benjamin Stora, Missali Hadj, op.cit. p 269

[9] ابراهيم لونيسى، مصالي الحاج في مواجهة جبهة التحرير الوطني، مرجع سابق، ص242

[10] محمد العربي الزبيري وآخرون، كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية، مرجع سابق ص134

أوضح مصالي كذلك أن حزبه فقد الكثير من التنظيم والنشاط بموت قياداته وخسر السيطرة على مناطق مهمة من التراب الفرنسي خاصة منطقة باريس الذي اعتبرها مفتاح القوة وطالب بضرورة إعادة هيكلة الحزب في ظل انخفاض عدد المنخرطين وتقلص حجم عائداته من الأموال واعترف أن حزبه فقير لا يعتمد إلا على مساهمات الطبقة العمالية البروليتارية، كما حمل المسؤولية للقائمين عليه لأنهم لم يأخذوا كامل احتياطاتهم ولم يحذروا مناضليهم لما طلب في 1 سبتمبر1957من الجزائريين وضع حد لصراعاتهم الدموية[1].

من أجل إنقاذ الحزب حدد مصالي الحاج شروطا اعتبرها أساسية لأجل عودة الحركة الوطنية لنشاطها المعهود الشرط الأول إعطاء المناصب القيادية لذوي الكفاءات العالية والشرط الثاني وجوب تغطية المناطق ذات التمثيل الضعيف والشرط الثالث إعطاء الأولوية لمنطقة باريس والشرط الرابع إعادة الانتشار في كامل التراب الفرنسي والشرط الخامس التمدد خارج فرنسا أي في الدول الأوروبية الأخرى لأن هناك آلاف المهاجرين ما زالوا دون تأطير وعلى حزبه الحركة الوطنية اغتنام الفرصة للتقرب من الطلبة الجزائريين كشرط سادس من أجل تصحيح أوضاعها على الرغم من أنه اعترف بصعوبة المهمة في ظل إحكام الجبهة سيطرتها في فرنسا[2].

منذ عام 1958 تجذرت فدرالية جبهة التحرير بين أوساط المهاجرين ولم يعد للحركة الوطنية ذلك التأثير والزخم السياسي الذي تمتعت به من قبل، وبالرغم من اطلاق سراح رئيسها مصالي في جانفي1959 إلا أنه لم يتمكن من إعادة هيكلة وتنظيم الحزب من جديد[3] وتدريجيا خسرت الحركة رهانها السياسي أمام الجبهة ليس فقط في فرنسا بل في أوربا ككل وهذا بعدد من أطرتهم الفدرالية الذين كانوا في تزايد مستمر، ففي الفترة الممتدة من ديسمبر1958إلى جويلية 1959 ارتفع عدد مناضليها من 100 ألف منخرط إلى130ألف مقسمين على فرنسا وبلجيكا وألمانيا يضاف إليهم 4 آلاف امرأة متطوعة استنادا لإحصائيات محلية[4].

يعود السبب في انحصار الحركة الوطنية إلى نشاط جبهة التحرير الذي كان موجها بالأساس لضرب أهداف إقتصاديه وأخرى عسكرية داخل التراب الفرنسي خاصة منذ 24 أوت 1958؛ فالعمليات العسكرية التي نفذها فدائيو جيش التحرير فوق التراب الفرنسي أحرجت الحركة الوطنية أمام مناضليها

[1] Jacques Simon, op.cit. pp185.187.
[2] Jacques Simon, Ibid. pp 188.189.
[3] Abderrahmane Bouchéne et des autre, op.cit., p 781
[4] محمد العربي الزبيري وآخرون، كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية، مرجع سابق، ص131

الذين طالبوها بالاقتداء بجبهة التحرير لكن القيادة المصالية رفضت ذلك بحجة وجود اتصالات مع الجانب الفرنسي لحل القضية الجزائرية[1].

في اجتماع ضم قيادات مصالية من بلجيكا وفرنسا من27 إلى 29 جانفي 1959 عبروا عن موقفهم إزاء ما حدث من صراع بين حزبهم وجبهة التحرير بتقرير جاء فيه: " ... في الوقت الذي دخلت فيه جبهة التحرير الوطني العمل المباشر في فرنسا وهاجمت مستودعات البترول والثكنات ومراكز البوليس وفي الوقت الذي كان مواطنونا يتعرضون فيه لأفظع أنواع التعذيب يقينا نحن مكتوفو...كل الخلايا وكل الأقسام كانت تعرب عن رغبتها الحارة في المساهمة في عمل كانت له نتائج مهمة سواء في فرنسا أو في الخارج أو بالنسبة لارتفاع معنويات شعبنا"[2].

ذكر التقرير أيضا أنه: "... في فرنسا كانت أغلبية الجالية الجزائرية سنة 1954 منظمة تحت لواء الحركة المصالية ثم انتهت أخيرا إلى التخلي عنا بصفة شبه اجتماعية فلم يعد لحركتنا وجود عملي في مناطق باريس وبروطانيا والوسط والجنوب الغربي والجنوب من فرنسا ولم يبق لمنظمتنا في الشهر الماضي سوى بعض الخلايا في الشمال والشرق فهل يمكن أن نظن أن كل من تركونا قد خانوا الوطن الجزائري"[3].

بعد فترة كسبت جبهة التحرير ثقة المناضلين المصالين خاصة وهم يرون أن نشاط حركتهم بدل أن يوجه ضد الاستعمار أصبح موجها فقط ضد الجبهة هذه الحقيقة دفعت بهم إلى الانضمام للثورة تدريجيا، ولم يتوقف الحال عند المناضلين بل امتد إلى قيادات مصالية حيث قدم العضو البارز أحمد نصبة (الغلاوي) أرشيف الحركة واشتراكات المناضلين للثورة،[4] وقال: "ما حدث لي أمر مريع فلقد أمضيت الحرب وأنا أقاتل جزائريين"[5].

من أبرز المسؤولين المصاليين السياسيين الذين التحقوا بجبهة التحرير الوطني إلى جانب مسؤول التنظيم في الحركة أحمد نصبة (القلاوي) نجد عضو المكتب السياسي أحمد مصباح، عليان بوجمعة مسؤول إقليمي في شمال فرنسا، دويشير رمضان مسؤول ببلجيكا، بن الهادي مولود مسؤول بمنطقة روبي الفرنسية، رباحي محمد مسؤول في منطقة تونفيل الفرنسية وخالد يوسف مسؤول في منطقة داوواي

---

[1] محمد عباس، نصر بلا ثمن الثورة، مرجع سابق، ص 802.

[2] جريدة المجاهد، ع 37، 1959/2/25 ص 8.

[3] جريدة المجاهد، ع 37، ص 9

[4] عمر بوداود، مرجع سابق، ص114

[5] محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، مرجع سابق، ص136.

الفرنسية، بابا علي مسؤول بشرق فرنسا، سيشي سعيد مسوؤلا في منطقة باريس وحميدوش مختار مسؤول في منطقة السار الألمانية[1].

ذكر حربي أنه بعد عودة القلاوي من الجزائر إلى فرنسا اغتاله المصاليون،[2] وبحسب ما جاء أيضا في شهادة على هارون أنه بعد التحاق بعض قيادات ومناضلي الحركة الوطنية بجبهة التحرير أمر مصالي بتصفيتهم وقد شرع في تنفيذ ذلك بكل من منطقتي السار(Sarre) وكولون (Cologne) بألمانيا وأيضا في فرنسا وبلجيكا وفعلا بدأت سلسلة الاغتيالات في جوان 1959 بتصفية مختار دايد مسؤول قسمة في مونس (Mons) ببلجيكا وعلي منصور مسؤول في قسمة ليل Lille وفي جويلية قتل بلقاسم بسطاوي مسؤولا في قسمة فالنسيان (Valenciennes) وعمار آيت يحي عن منطقة باريس وهو مناضل قديم في حزب الشعب وفي أوت قتل المناضل على لقبش من منطقة روبي (Roubaix)[3].

خلاصة لما سبق فقد تعدى الصراع بين الحركة الوطنية وجبهة التحرير حدود الوطن إلى معقل الاستعمار هناك بفرنسا، فبدلا من توحيد الجهود لضرب مصالحه على أرضه تحولت العاصمة باريس وبقية المدن إلى حرب شوارع بين الفرق الصدامية التي أنشاها الطرفان خصيصا لهذا الغرض، كلف الوطن خسائر بشرية ومادية كان يمكن تفاديها والاستفادة منها بعد الاستقلال لولا التعصب الأيديولوجي والتعنت السياسي فضلا عن الرغبة الجامحة من أجل الانتصار للذات، الأمر الذي جعل المنتصر والخاسر في كفة ميزان واحدة والاستعمار الرابح الأكبر من وراء ذلك، سواء بدعم مباشر لأحدهما كما روج له خصوم الطرفين أو بتغذية الصراع على حين غفلة من الجانبين لإطالة أمده كما يدعيه من يفترض فيهما حسن النية وبراءة المقصد فيما يخص القضية الوطنية.

---

[1] جمعة زروال، مرجع سابق، ص 187

[2] محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، مرجع سابق، ص136.

[3] Ali Haroun, La 7eme Willaya, op. cit. pp 272.274.

الفصل الثالث

سلاح الحركة الوطنية الجزائرية (M.N.A) تاريخ من الدماء

المبحث الأول/ الزج المسلح استلاب ثوري ببعد شعبوي

عاشت الحركة الوطنية الجزائرية (M.N.A) منذ الأيام الأولى لاندلاع الثورة التحريرية حالة من الطوارئ أدت بها إلى استنفار كل قواعدها النضالية داخل الجزائر وخارجها سعيا منها للعب دور أساسي تضمن به بروزها كحزب بديل عن جبهة التحرير الوطني التي خطفت منها الأضواء عندما تصدرت المشهد الثوري، وأمام هذا الوضع سارعت الحركة إلى تحشيد عناصرها، وفي لحظة عجز فيها الجميع على إيجاد حل سياسي أو صيغة للتفاهم والتحالف ضد الاستعمار كان السلاح المصالي في مواجهة السلاح الجبهوي وفي الوقت الذي كانت فيه المواجهة جزائرية فرنسية صاحب ذلك مواجهة جزائرية جزائرية تكبد فيها أبناء التيار الواحد(التيار الاستقلالي) خسائر كبيرة في الأرواح أثرت على النسيج الاجتماعي الوطني، فلماذا لم ينسحب المصاليون من المشهد حقنا لدماء الجزائريين؟ هل لأنهم أصحاب حق أُغتصب؟ أم يريدون اغتصاب ما ليس لهم فيه حق؟

أولا: استعدادات عسكرية لدخول غمار الثورة

1- الفرق الصدامية ألغام على الطريق

منذ اندلاع الثورة التحريرية لم يكن مصالي الحاج يرغب في أن يري الكفاح المسلح في الجزائر يتطور من دون أن يكون له يد فيه، لذلك أرسل في نهاية 1954 مبعوثين له من فرنسا وبلجيكا إلى منطقة القبائل للتنسيق مع محمد بلونيس[1] من أجل تشكيل مجموعات مسلحة تكون تابعة لحزبه الحركة الوطنية الجزائرية[2]حيث جاء في إحدى الشهادات لمجاهدين عايشوا الأحداث أن العديد من المصاليين المهيكلين في صفوف الحركة قد أطاعوا مصالي طاعة عمياء ليس فقط في عدم الانضمام لصفوف جيش التحرير الوطني بل وفي الانخراط في العنف ضد جبهة التحرير[3].

مع بداية 1955 وبالضبط في شهر فيفري ظهر التوجه العسكري للحركة الوطنية حيث تم تأسيس منظمة الفدائيين بإشراف العربي أولبصير بمساعدة كل من مختار زيتوني وعمر الزبيري وآيت قاسي على ومصطفى بن عرفة وقد تعززت هذه المنظمة بقدوم أفواج المصاليين وعلى رأسهم فركول العربي

[1] محمد بلونيس من مواليد 1912 بالقبائل الكبرى تحول من مناضل سياسي إلى قائد عسكري، ارتبط اسمه بالاستعمار الذي تعاون معه من أجل القضاء على جبهة التحرير قتل من طرف الجيش الفرنسي في جويلية 1958، للمزيد أنظر: عاشور شرقي، مرجع سابق، ص ص 65.64

[2] Philippe Gaillard, op.ci. p 38.

[3] جودي أتومي، مرجع سابق، ص 32

ودلام بوجمعة وكانت المهمة الأساسية لهؤلاء تتمثل في تصفية قيادات الجبهة ودعوة مناضليها للالتحاق بالحركة،[1] التي حاولت التواجد بقوة في منطقة القبائل المعروفة من قبل بولائها لمصالي[2] ومن ثمة تم التحول سريعا من مراكز تواجد تلك عناصر هناك إلى كل من الأربعاء ورويبة ودوار دريس وبوقاري والأخضرية (البويرة) وسيدي عيسى (المسيلة) والونشريس (الشلف)، كما تواجدت بين حدود الولايتين الثالثة والرابعة ثم الرابعة والسادسة للقيام بعمليات عسكرية ضد جيش التحرير[3].

في جوان1955 تم تأسيس العديد من الأفواج العسكرية المصالية منها فوج بدوار بن عبدو وكوريت شمال جرجرة وفوج بدوار الريش قرب البويرة وفوج بدوار إيرارازن بالقرب من أزفرون وفوج بدوار قرقور بذراع الميزان بالإضافة إلى أفواج مماثلة في سطيف وبرج بوعريريج وسوق اهراس وفي النصف الأول من شهر جوان تعززت تلك الأفواج بقدوم 1421 من المصاليين المهاجرين، ثم التحق بهم في النصف الثاني أكثر من 323 عنصرا[4].

لأجل التغلب على جبهة التحرير كونت الحركة الوطنية وحدات عسكرية حيث توزع المصاليون في مناطق تيزي وزو وعزازقة والبويرة وجرجرة بقيادة محمد بلونيس،[5]هذا الأخير الذي يعتقد أنه أخذ في الاستعدادات العسكرية رفقة كل من بشير مسلي وحامد العياشي منذ 1948 وهذا من خلال السطو على المراكز الفرنسية والشاحنات للحصول على الأسلحة[6] فالمصاليون الذين أسسوا مجموعات مسلحة باسم الحركة الوطنية كانوا في الأصل من قيادات وإطارات المنظمة الخاصة[7].

بهدف تثبيت أقدامه على الأرض جمع بلونيس بدوره منذ أوائل 1955 المئات من الجنود مدججين بعدد هائل من قطع السلاح[8] ووفق ما جاء في تقرير مختار زيتوني المؤرخ في ديسمبر1955 فقد كان بحوزته 1200 بندقية و40 ألف رصاصة،[9] لكن مصادر أخرى قللت من قيمة تلك الأسلحة واصفة إياها

[1] ليلى تيته، مرجع سابق، ص 16

[2] Alister Horne, op.cit. p 141

[3] محمد صايكي، مرجع سابق، ص 40

[4] ليلى تيته، المرجع السابق، ص 16

[5] يحي بوعزيز، الثورة في الولاية الثالثة 1954.1962، ط1، دار الأمة، الجزائر،2004، ص 40.

[6] Khaled Marzouk, Messali Hadj, Edition Dar el Othmania, Telemcen,1990, p 181.

[7] محمد العربي الزبيري، قراءة في كتاب عبد الناصر وثورة الجزائر، مرجع سابق، ص52.

[8] محمد العربي الزبيري، الثورة في عامها الاول، مرجع سابق، ص198

[9] محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، مرجع سابق، ص343

بالبسيطة والمشكلة من بنادق صيد وأسلحة أخرى كانت مخزنة منذ سنوات أي بعد الحرب العالمية الثانية تم تهريبها من دول الجوار[1].

تم تقسيم هؤلاء العناصر إلى فوجين وهذا بمساعدة المدعو سي رابح في دوار "حيرز" شمال مدينة البويرة ودوار "بني يعلا" وقرية "قنزات" غرب منطقة بوقاعة بسطيف[2]حيث شرعت تلك العناصر في تلقي الدعم اللوجستيكي لمواجهة جبهة التحرير حفاظا على مكانة مصالي كزعيم وطني[3] ومن خلال هذه الاستعدادات برزت خطورة الحركة كقوة مضادة مشكلة صعوبات جمة لجيش التحرير الوطني[4].

على خلاف المنطقة الأولى والثانية التي انطلقت فيهما الثورة بقوة عانت جبهة التحرير الكثير في المنطقة الثالثة بتواجد المصاليين لذلك فضلت القيام بنشاط توعوي هدفه الأساسي كسب مناضلي حركة الانتصار لصفها تمهيدا لمجابهة الحركة الوطنية[5] خاصة أنها لم تكن معروفة بين الأوساط الشعبية هناك لذلك سعت للتواجد بقوة في الأرياف والمناطق الجبلية للتميز عن منافستها الحركة الوطنية وزعيمها مصالي الحاج المتفوق عليها بشعبيته الواسعة في المدن وقد دخلت الجبهة بعد ذلك في صراع شرس مع الحركة أدى بحياة الكثير من المناضلين جراء المواجهات المسلحة وعمليات التطهير بين جيش التحرير الوطني التابع لها والمجموعات المصالية التي حولها بلونيس إلى ما يعرف بجيش التحرير للشعب الجزائري خاصة في منطقة القبائل وذلك منذ مطلع سنة 1955[6].

بخصوص هذا الموضوع اعترف بيان المكتب السياسي للحركة الوطنية أنه إلى غاية 1956 لم تستطع حركتهم تثبيت أقدامها على أرض الواقع في ظل وجود جبهة التحرير، ما أدى إلى سقوط العديد من المصالين كضحايا لعنف جبهة التحرير الوطني،[7] بينما كشف تقرير سري صادر عن مصالح الاستعلامات الفرنسية أن مصالي هو من دخل في صراع شرعية مع جبهة التحرير بعد أن تجاوزته الأحداث باندلاع الثورة لذلك عمل حزبه الحركة الوطنية على إعادة الانتشار في كامل مناطق الجزائر[8].

---

[1] Philippe Gairrard , op.cit. p40

[2] سعاد يمينة شبوط، مرجع سابق، ص 92

[3] Ahmed Hannache, La Longue marche de L'Algérie Combattante, 1830.1962, Ed, Dahlab Alger, 1990, p114

[4] أحسن بومالي، استراتيجية الثورة الجزائرية...مرجع سابق، ص 276.

[5] محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، ج2، مرجع سابق، ص ص 32.31.

[6] Francois -Xavier Hautreux, op.cit. pp 43.44

[7] جمعة زروال، مرجع سابق، ص 177

[8] NAA, A1838, 167/2/1Part1, Franch Norht Frica- Algeria, Ibid. p 15

في السياق نفسه رأت مصادر جزائرية وأجنبية عديدة أن كلا من الحركة الوطنية وجبهة التحرير حملتا الهدف نفسه والمتمثل في تحقيق الاستقلال لكن الخطوة الاستباقية من الجبهة بإعلانها الثورة دفع بالحركة في البداية إلى محاولة احتوائها والسيطرة عليها وفي ظل تمدد الثورة في أنحاء عديدة من الوطن وبشكل أخص منطقة القبائل الذي اتضح بعد فترة خطها الجبهوي، اتخذ الصراع طابع العنف الدموي وذلك منذ جويلية 1956[1].

2- الفروع العسكرية حرب مو اقع في الأرياف والمدن

من بين ما أشاعه المصاليون حول استعداداتهم العسكرية أن حزبهم (الحركة الوطنية الجزائرية) أسس فروعا مسلحة بناء عل توصيات مؤتمر هورنو في مناطق تلمسان وجيالة والفلاوسين تحت قيادة سي العربي هانيدو وشعيب تشوار ومصطفى لازوني حيث تم نشر 600 عنصر وأعداد مماثلة في جنوب الجزائر ومجموعات أخرى تم تشكيلها بمنطقة القبائل في المركز الحضرية والقطاع القسنطيني وأخرى في قصر البخاري وقصر الشلالة وملوزة بالمسيلة وتيارت وكلها تحت قيادة بلونيس،[2]كما عينت الحركة على رأس فصائلها بالعاصمة الصادق الريحاني قائدا عسكريا وكل من مصطفى بن محمد ومحمد على خيضر[3]

بمثل هذه الاستعدادات بدأ ظهور الحركة الوطنية في الجزائر وذلك منذ سنة 1955 فبعد أن تمركزت بعناصرها المسلحة في مدن ساحلية وأخرى داخلية أين أسست عدة فروع هناك، استهلت نشاطها بمنافسة جبهة التحرير من خلال توزيع المناشير والدعاية لمصالى الحاج بأنه هو الذي أنشأ جيش التحرير، أما عن نشاطها الميداني فتمثل في بعض القرارات التي تمنع تعاطي الكحول والتبغ على الجزائريين وكل من لا يستجيب لهذه القرارات سيتعرض لعقوبات[4] وهذا طبقا للتوصية التي جاء بها بيان المكتب السياسي بضرورة استعمال الترهيب مع الذين يفضلون شرب الخمر على دفع الاشتراكات[5].

ذكرت بعض الكتابات أنه إلى جانب ما تم الترويج له من طرف المصاليين كانت هناك محاولات للسيطرة على المناطق الجبلية والريفية من طرف الفرق المصالية هدفها أحيانا خلخلة قوة جيش التحرير في هذه المناطق ومزاحمته وأحيانا أخرى المساومة عليها[6] فالمصاليون نصبوا منذ البداية العداء لجبهة

---

[1]Abderrahmane Bouchéne et des autre, op.cit. p 746.

[2] Khaled Marzouk, op.cit. p181

[3] محمد عباس، نصر بلا ثمن، مرجع سابق، ص 407

[4] يحي بوعزيز، الاتهامات المتبادلة...، مرجع سابق، ص 116

[5]M.N.A, Bulletin d'information du Programme du MNA, N[0]1, Sur les Principe de Mouvement National Algérien Entretien Avec Chef National, 12/10/1957, pp 1.4

[6] جمال قنان، مرجع سابق، ص 262.

التحرير وقد استغلوا فرصة انشغال جيشها بإقامة قواعده العسكرية في الأرياف والمدن وقاموا ببعض النشاطات التي كانوا يهدفون من ورائها إلى زرع البلبلة في أوساط الجماهير بالتشكيك في أهداف الثورة من جهة ومن جهة أخرى محاولة تبني الثورة وانتزاعها من أصحابها من ذلك تضلبيل المهاجرين العائدين والذين أرادوا الالتحاق بالثورة بأن مصالي الحاج هو من يقودها[1].

لقد جاء في شهادة محمد صايكي النقيب في جيش التحرير الوطني عن المنطقة الرابعة أن منطقتهم (سور الغزلان) كانت تعج بالمصاليين إلى الدرجة التي أصبحت فيها عملية الاتصال بالجبهة بالأمر غير الهين وأضاف أنه نتيجة لذلك بدأت جماعته منذ جانفي 1956 تستشعر صعوبة العمل الثوري وخطورته[2] كما أورد بعضا ممن عايش الأحداث في منطقة القبائل أن المصاليين تظاهروا بالكفاح من أجل الاستقلال لكنهم لم يواجهوا قط جيش الاحتلال وأن جهودهم انصبت لرصد مجاهدي جيش التحرير[3] وبقصد إنهاء حالة الشك حول من فجر الثورة خاصة بتبنيها من طرف المصاليين، كان أنصار الجبهة في منطقة العاصمة يستظهرون بطاقة عليها صورة أوعمران[4] ومعهم عدد من المجاهدين الملثمين حاملين لافتات مكتوب عليها: "جبهة التحرير الوطني" و"جيش التحرير الوطني"[5].

استكمالا لاستعداداتها العسكرية تركزت المجموعات المصالية الأولى في المناطق التي لا تتواجد بها عناصر جيش التحرير الوطني مثل عزازقة شمال مقاطعة قسنطينة وتاملت بمرتفعات الصومام وفي ضواحي العاصمة في بني مسوس والشراقة وأولاد فايت وبئر توتة بالإضافة إلى الجنوب (الصحراء)[6] واستكمالا لذلك حولت الحركة الوطنية في شهر جويلية 1955 العديد من مراكزها إلى فروع العسكرية نشرتها في أنحاء عديدة تمثلت فيما يلي:

* فرع العاصمة يمثلانه مصطفى بن عرفة وخليفة بن عمار * فرع وهران يشرف عليه كل من محمد بوراس، محمد كنزالي * فرع معسكر يمثله بن سوكال * فرع تلمسان يمثله كل من مصطفي حسين وولد

---

[1] أحسن بومالي، إستراتيجية الثورة الجزائرية ...، مرجع سابق، ص ص،275.274.

[2] محمد صايكي، مرجع سابق، ص29

[3] جودي أتومي، مرجع سابق، ص 32

[4] أوعمران خلف رابح بيطاط مؤقتا على رأس المنطقة الرابعة بعد اعتقال هذا الأخير في 16 مارس 1955، أنظر: محمد عباس، نصر بلا ثمن، مرجع سابق، ص 130.

[5] المرجع نفسه، ص 131.

[6] ليلى تيته، مرجع سابق، ص116.

مقدم * فرع قسنطينة يشرف عليه بابا سليمان * فرع بالقبائل يمثله محمد بلونيس * فرع مغنية يمثله عياد وفرع سيق يمثله مصطفي بن عمار[1].

جرى الاعتقاد أيضا أن الاستعدادات العسكرية للحركة الوطنية كانت بهدف تثبيت أقدامها على الأرض من جهة والتشكيك في قدرة الجبهة على قيادة الثورة من جهة ثانية وقد دفع ذلك الحركة إلى تجميع الأسلحة بغرض الانتقال للعمل المسلح ليلة 2 أكتوبر 1955 لكن مصالح الاستعلامات الفرنسية أجهضت العملية ما دفع باتهام المصاليين للجهويين بالتواطؤ مع الشرطة الفرنسية[2].

زادت مصادر أخرى على ذلك بذكرها معلومات وردت في رسالة مؤرخة في 21 ديسمبر1955 نسبتها لمسؤول سياسي في الحركة الوطنية بعث بها إلى أحد قادتهم العسكريين والذي خاطبه باسم " بوبكر" يؤكد له فيها أن هناك أعدادا من مجاهدي جبهة التحرير يلتحقون يوميا بجيشهم الذي بلغ 600 جندي مجهزين بـ 1200 قطعة سلاح و70 لف خرطوش مؤكدا على ضرورة تقديم الدعم البشري والمادي لعناصرهم المتواجدة بمنطقة البويرة جرجرة وأولاد جلال وبوسعادة ومروانة وجبال بوطالب بسطيف لكنه اعترف في الرسالة ذاتها بأن تلك العناصر في حالة مزرية نتيجة نقص الغذاء والملابس والأدوية[3].

ثانيا: صراع الشرعية على الثورة يمتد إلى السلاح

1- نزاع الولاء في المنطقة الثالثة

1.1- القبائل قيادة جهوية وقاعدة مصالية

لقد جاء في إحدى الكتابات الخاصة بالتاريخ الوطني أنه بعد أسبوع من اندلاع الثورة توجهت قيادات مصالية لمنطقة القبائل للتفاوض من أجل انضمامها للحركة الوطنية حيث عقد الحاج علي رزقي (مبعوث مصالي) لقاءا مع كريم بلقاسم ونائبه عمر أوعمران في دوار "كوريات" بتاريخ 16 انوفمبر1954 وقد قدم لهما عرضا تمثل في القيام بالثورة باسم مصالي الحاج مقابل تلقي الدعم والمساندة، فلجأ كريم إلى المراوغة بقوله إن المسألة سياسية وهو رجل عسكري لا يستطيع البث في القضية[4] ونظرا للصعوبات

[1]Mohamed Yousfi, op.cit. pp141.142.

[2] محمد العربي الزبيري، الثورة في عامها الأول، مرجع سابق، ص 202.

[3]Mohamed Harbi, op.cit. 120.121 .

[4] عبد الملك بوعريوة، مرجع سابق، ص 398

التي واجهها ماديا طلب من رزقي إعانة مالية قدرت بـ 2 مليون فرنك فرنسي،[1] تسلمها من مختار زيتوني أمين صندوق الحركة الوطنية بعد شهر أي في ديسمبر بشرط أن يقود الثورة باسم المصاليين.

كما ذكرت "صوت الشعب" الناطقة باسم الحركة أن اللقاءات بين الطرفين لم تنقطع فبتاريخ فيفري1955 التقت قيادة القبائل وذكرت بالتحديد كريم بلقاسم بالعربي أولبصير مسؤول العلاقات مع منطقة القبائل من أجل اقتناء الأسلحة من المغرب[2] وأضافت كتابات أخرى أن مصالي اجتهد في البحث عن مصادر لاقتناء السلاح عبر شبكات تهريب من أوروبا واتصل بعبد الكريم الخطابي في الريف المغربي من أجل التنسيق المشترك والحصول على الدعم منه، لكن كريم بلقاسم رد عليه بأنه لا داعي لجمع الأسلحة لأن منطقة القبائل في ثورة دائمة منذ سبع سنوات وهي تسعى لتعميمها على كامل التراب الوطني[3].

أما أحمد مزغنة فقد أكد أن مصالي سمح باستخلاص 10% من المبلغ المخصص لصفقة الأسلحة لتغطية تكاليف الثورة في منطقة القبائل[4] وبالمقابل تم تبرير موقف كريم الذي ظل يتظاهر بالولاء لمصالي كون أغلبية مناضلي منطقته ساندوه في أزمته ضد المركزيين وإن الخطة اقتضت جر مناضليه للعمل المسلح باستعمال ورقة المصالية [5].

لم يقتصر الدعم لمنطقة القبائل على الجانب المادي فقط، بل حاولت الحركة الوطنية احتواء المنطقة من خلال أتباعها المتواجدين في الجزائر وفرنسا حين توافد هناك عدد لا بأس به من المهاجرين الذين لبوا نداء مصالي باختراق الثورة واحتوائها،[6] بالإضافة إلى القيام بالدعاية لصالحه[7] من ذلك تلك الرسالة التي نسبتها جريدة صوت الشعب (La voix du peuple) المصالية في عددها رقم 6 الصادر بتاريخ 2/16 /1955 تحت عنوان:" من الوطني كريم بلقاسم " ندد فيها بالقمع الذي تتعرض له

---

[1] محمد حربي، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، مرجع سابق، ص 44

[2] Philippe Gaillard, op.cit. p37

[3] يحي بوعزيز، الثورة في الولاية الثالثة، مرجع سابق، ص35.

[4] محمد حربي، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، مرجع سابق، ص 69

[5] محمد عباس، نصر بلا ثمن، مرجع سابق، ص 80.

[6] المرجع نفسه، ص 179

[7] يحي بوعزيز، الثورة في الولاية الثالثة، مرجع سابق، ص 40

منطقته[1]ما أدى بالكثير إلى الاعتقاد بأنه مازال مواليا لمصالي الحاج وكانوا يجهلون علاقته بجبهة التحرير فزاحمها المصاليون هناك[2].

استنادا لذلك كتبت الصحيفة نفسها (صوت الشعب) في شهر مارس 1955 ما يلي: "اليوم في الأوراس كما في القبائل يرفع أبناء مصالي بفخر راية الحرية والتحرير، مصالي فخور بأبنائه، إنه يحييهم وستكون الأمة ممولهم"[3] وفي عنوان آخر كتبت العبارة التالية: " أبناء مصالي هم الذين يقومون بالكفاح في الأوراس وفي منطقة القبائل"[4].

أما بخصوص الرسالة التي نشرها كريم بلقاسم في صحيفة صوت الشعب والتي أعلن فيها عزمه القوي على مواصلة الكفاح المسلح، فبحسب اعتقاد البعض استغلتها الحركة الوطنية للترويج بأن قيادة القبائل مع مصالي أي مغالطة الرأي العام مبررين ذلك بالضائقة المالية التي كان يعاني منها الكفاح في منطقة القبائل فأراد كريم بلقاسم مقايضة رسالته تلك بالمال الذي سيحصل عليه من المصاليين ويرجح أن يكون ذلك مستبعدا لأن الأموال تسلهما في نهاية 1954 ورسالة جاءت بعد ذلك أي في أوائل 1955 مما جرى الاعتقاد أن كريم حافظ على تلك العلاقة مع بالمصاليين اعتبارا من أنه مالم تحدث القطيعة مع المصاليين سيستمر تدفقهم على جبهة التحرير وأنه راهن على تلك العلاقة أيضا سعيا لانضمام المصاليين الراديكاليين منهم للثورة التحريرية[5].

إلى غاية سنة 1957 ظلت الحركة الوطنية ورئيسها يروجان الأخبار لاحتواء منطقتي القبائل والاوراس ولا أدل على ذلك من رسالتهما إلى رئيس مجلس وزراء سوريا سالفة الذكر والتي جاء فيها: "إن الثورة بقيادة مصالي قد تمركزت في الأوراس وفي منطقة القبائل حيث يوجد مسؤولان عرفا بوفائهما وولائهما للزعيم وهما مصطفى بن بوالعيد وكريم بالقاسم"[6]

قد يكون كلام مصالي الحاج في هذا الشق صحيح باعتبار بن بوالعيد وكريم كانا من أخلص المناضلين للحكة الانتصار ورئيسها لكن يجب التذكير أيضا أن ذلك كان قبل أن يكتشفا بأن الأحداث قد

---

[1] Bendjamin Stora ,Messali Hadj,p237

[2] محمد حربي الثورة الجزائرية سنوات المخاض، مرجع سابق، ص72.

[3] أحسن بومالي، إستراتيجية الثورة...، مرجع سابق، ص 271

[4] فضيل الورتلاني، مرجع سابق، ص88.

[5] عبد الملك بوعريوة، مرجع سابق، ص 399

[6] محمد العربي زبيري، الثورة الجزائرية في عامها الاول، مرجع سابق، ص 196

تجاوزته فانفصلا عنه وكانا معا من مؤسسي جبهة التحرير كبديل لأحزاب التيار الاستقلالي (النجم، حزب الشعب وحركة الانتصار)[1].

من جهته أنكر أوعمران ما جاء على لسان المصاليين ففي حديثه عن تلك اللقاءات التي حضرها وشبهها بحوار الصم، قال أن كريم بلقاسم طلب من مصالي الانضمام للثورة وأكد أن أي حوار خارج هذا الإطار لا فائدة ولا طائل منه،[2] أما فرحات عباس فذكر أن كريم تظاهر في البداية بقبول العرض لكن بعد ذلك تم اكتشاف انتمائه لجبهة التحرير فانظم من كان من مناضلي حركة الانتصار في القبائل إلى حزب مصالي الجديد "الحركة الوطنية الجزائرية"[3] لكن البرقية التي بعث بها المسؤول السياسي في الحركة الوطنية المدعو بوزيد إلى أحد القائد العسكري سالفة الذكر حملت أيضا اتهاما صريحا لقيادة القبائل بارتكاب جرائم في حق المصالين وسرقة أموال حزبهم[4].

في مقابل ذلك هناك من فند هذه التهم وذكر أن كريم بلقاسم لجأ لذلك انطلاقا من رؤية خاصة به مفادها انه طالما استمرت علاقته مع المصاليين فلن يشكلوا مجموعاتهم المسلحة وستستفيد جبهة التحرير من تدفق المناضلين إليها سواء تعلق الأمر بالمركزيين أو المصاليين وبخاصة إذا علمنا أن الثورة في بدايتها كانت تعاني من ضعف كبير من الجانب البشري وتنفيذا لذلك التقي بالقيادي المصالي محمد علي خيضر عند ياسف سعدي في 1955 وقد حاول استمالته لكنه فشل[5].

هذا الكلام تؤكده أيضا شهادة عبد الحميد مهري أحد قيادات جبهة التحرير والذي قال بأن:"... الاتفاق بين القادة ومنهم كريم وأوعمران على الخصوص أن يتركوا القاعدة على اعتقادها السياسي، بأن مصالي الحاج هو الذي أعلن الثورة، وأن لا يمسونها إلا بالتدريج...وهكذا كانت القاعدة مصالية والقيادة جهوية على الأقل في منطقة القبائل..."[6].

هناك من يرى أن النقص الفادح الذي كانت تعاني منه منطقة القبائل هو الذي دفع بالقائدين كريم واوعمران إلى استعمال ورقة مصالي لجر المناضلين الموالين له للعمل المسلح هناك وذلك من خلال التظاهر لفترة بولائهما للزعيم فضمنا بذلك التحاق أعداد لا بأس بها من المصالين بالثورة التحريرية، لكن

---

[1] المرجع نفسه، ص 197.

[2] Philippe Gaillard, op.cit, p38.

[3] Farhet Abbas, Autopsie…, op.cit. p 63

[4] Mohamed Harbi, op.cit. p 121.

[5] محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، مرجع سابق، ص 130

[6] عبد الملك بوعريوة، مرجع سابق، ص 398.

بالمقابل ساهم ذلك أيضا في تبني الحركة الوطنية الجزائرية للثورة التحريرية والذي صب في مصلحة رئيسها مصالي الحاج[1].

بالنسبة لاستفادة الطرفين من الوضع في منطقة القبائل يمكن القول بأن ادعاء الحركة الوطنية الجزائرية بتفجير العمل المسلح هناك كان إيجابيا للثورة التحريرية حيث صب في مصلحتها لأنه أدى إلى التحاق أعداد كبيرة بها دون أن يميزوا بين الحركة الوطنية وجبهة التحرير وهذا ما حدث فعلا في منطقة القبائل واستغله كريم بلقاسم (حالة الغموض) عندما لم يفصح في البداية عن حقيقة انتمائه السياسي فاعتقد الكثير خلال العام الأول من الثورة أنه مازال مصاليا و قد يكون اتخاذه لهذا الموقف منعا منه للبلبلة التي قد تشق صف المجاهدين وتعود بالسلب على جبهة التحريرالوطني .

تطور الأحداث بدأ بحلول ربيع 1955 حين احتدم الصراع بين الحركة الوطنية وجبهة التحرير والذي تحول إلى حرب دعاية نتيجة ما أشاعه المصاليون بين أهالي منطقة القبائل من أن الثورة قام بها مصالي[2] وحسب حربي فإن محمد غوفال أحد قيادات الحركة قال: " لقد أعطي لنا الأمر في شهر جوان 1955 باقتناء الأسلحة وتحضير المفرقعات قصد الشروع في العمل المباشر"، أما إيف كوريير فقد نقل عن أوعمران معلومات مفادها أن كريم بلقاسم علم أن المصاليين تمركزوا بقوة في منطقته وإنهم متواجدون في فرقة مكونة من حوالي 30 مقاتل بدوار بني بوعدو (قرية صغيرة في تيزي وزو) وهناك مجموعة أخرى مكونة من 500 مقاتل بناحية قنزات (قرية بمنطقة بوقاعة بسطيف)، يشرف على الفرقة الأولى قائد يدعى سي رابح بينما يقود المجموعة الثانية محمد بن لونيس نفسه[3].

لقد ظل الاعتقاد سائدا بعد اندلاع الثورة ولفترة ليست بالقصيرة عند عموم المجاهدين ممن كان تحت قيادة كريم بلقاسم بأن هذا الأخير من القادة العسكريين للحركة الوطنية باستثناء المقربين منه الذين هم على اطلاع بانضمامه لجبهة التحرير،[4] لكن بداية من ربيع 1956 كسبت قيادة الثورة في القبائل رهان الشعب حيث أصبح كريم بلقاسم يحظى بتأييد الجميع[5] والجدير بالذكر أن مثل هذا الادعاء بالانتماء للمصالية قد طال منطقة القبائل برمتها ومن أحد القادة التاريخيين ألا وهو رابح بيطاط ما دفع

[1] محمد عباس، نصر بلا ثمن الثورة، مرجع سابق، ص 80.

[2] سعاد يمينة شبوط، مرجع سابق، ص 75

[3] محمد العربي الزبيري، الثورة في عامها الأول، مرجع سابق، ص 202.

[4] محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، مرجع سابق، ص 94

[5] محمد عباس، نصر بلا ثمن الثورة، مرجع سابق، ص 179.

بعمار بن عودة إلى تفنيد ذلك مؤكدا أنه لو حدث ذلك لكان الثوار في جرجرة مع مصالي اثناء اندلاع الثورة وليس مع جبهة التحرير وجيشها الوطني[1].

إن ما رسخ هذا الاعتقاد كون مؤتمر المصاليين بهورنو لم يتخذ إجراءات ضد قادة القبائل (كريم أوعمران) وبقيت الاتصالات بهما جارية إلى ما بعد الثورة ،[2] لكن صحيفة المقاومة الجزائرية (Résistance Algérienne) التابعة لجبهة التحرير الوطني نفت ادعاءات مصالي الحاج بولاء قادة القبائل له مستشهدة بكلام عمر أوعمران الذي وصف علاقة فرنسا بمصالي بقوله: "إن الحكومة الفرنسية ليست سخيفة حتى تطلق أسد السرك" كما اتهمت الصحيفة الحركة الوطنية بتلقي الدعم المادي والسياسي من طرف سلطة الاحتلال للضرب الثورة الجزائرية[3].

الجدير بالذكر أيضا أن الحركة الوطنية سعت إلى آخر لحظة لاحتواء جبهة التحرير أملا في قيادة الثورة باسمها في منطقة القبائل، وفي الوقت ذاته ظل كريم يراوغ في القيادات المصالية أملا في انضمام قاعدتها لجبهة التحرير،[4] إلى أن بعث مصالي في 1956 برسالة إلى المكتب السياسي للحركة يتهم فيها الوفد الخارجي بالتواطؤ مع المركزيين وتأليب قيادة القبائل ضده وضد أتباعه وقال أن جبهة التحرير ارتكبت جرائم ضد هؤلاء وضرب بمثال عنهم مقتل مناضلي الحركة بوجريدة عمار ومحمد الماحي،[5] وفي هذا السياق جاءت شهادة سليمان دهيليس المساعد العسكري لعبان رمضان لتفيد بأن الجبهة في الولاية الثالثة هي صاحبة المبادرة في الصدمات المسلحة مع الحركة الوطنية[6].

تبريرا لعمليات جبهة التحرير ضد المصاليين كتب أوعمران مقالا بجريدة المجاهد حمل عنوان: "مصالي مضاد للثورة وخائن للوطن" اتهمه فيها بعمالته لفرنسا وفضح ادعائه بقيادته لجيش التحرير وزعامته للثورة مستشهدا بمقولة جاك سوستيل: "إن مصالي هو اللعبة الأخيرة التي بقيت بيدي" كما اتهمه أيضا بإصداره حكم الإعدام على كريم بلقاسم واصفا في الأخير مصالي بأسد السرك الذي أبقته فرنسا في قفصه،[7] وبالمقابل أصدر بلونيس جريدة خاصة بجيش الحركة بعد تشكيله وهي عبارة عن نشريه حملت إسم "الحقائق"، وجهت خصيصا لمهاجمة جبهة التحرير والسخرية من إطاراتها وتقزيم ما

---

[1] حزب جبهة التحرير الوطني، الطريق إلى نوفمبر ...، مج1، ج3، مرجع سابق، ص61.

[2] Bendjamin Stora, Messali Hadj, op.cit. p238

[3] Résistance Algérienne, Ed 2, $N^0$15, op.cit. p2

[4] محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، مرجع سابق، ص130.

[5] Mohamed Harbi, op. cit, p 129

[6] محمد عباس، خصومات تاريخية، مرجع سابق، ص 44.

[7] جريدة المجاهد، ع 2 ،1956/7/1، ص25

يقوم به جيشها من أعمال فدائية كتلك الرسومات الكاريكاتورية المسيئة لقادة الولاية الثالثة (كريم وأوعمران) والتشكيك في قضية جميلة بوحيرد واعتبار محاكمتها بالمهزلة.[1]

2.1- مواجهات دموية وأشلاء على الطريق

بإصرار جبهة التحرير على انضمام مصالي للثورة وإصرار الحركة الوطنية على العمل بشكل مستقل[2] أصبح الصدام واقعا لا مفر منه بين الطرفين فعندما وصلت لكريم بلقاسم معلومات حول قيام بلونيس بتكوين مجموعة مسلحة في المنطقة تحضيرا لإعلان الكفاح المسلح بالمنطقة[3]، وقعت العديد من المعارك خلال شهري جانفي وفيفري 1955 منها معركة إيغيل جابر شمال منطقة الأصنام، فقد فيها المصاليون 12 عنصرا، وبعدها بأيام قليلة فقدوا 35 عنصرا آخر في معركة شمال منطقة بشلول ومع بداية أفريل استجمع بلونيس عناصره التي كان عددها في البداية حوالي 200عنصر ليدخل بها في مواجهات عنيفة مع جيش المنطقة الثالثة وكل هذا على مرأى من القوات الفرنسية التي كانت تراقب الوضع عن كثب وتنتظر ما ستسفر عليه تلك الأحداث[4].

إن اهتمام السلطات الاستعمارية لم يقتصر على هذه الفترة فقط، بل تابعت بدقة بالغة تطور الصراع بكل مراحله بين الحركة والجبهة وأكثر من ذلك سعت بكل الطرق إلى تذكيته وهذا ما أشار إليه تقرير مصالحها الأمنية بالمنطقة الثالثة في الفترة من أكتوبر1955 إلى ماي 1956 والذي جاء فيه على الخصوص: " يستحق الحقد الذي يكنه قادة جبهة التحرير لقادة الحركة الوطنية اهتمامنا لأنه يمكن أن نحتاج إليه لصب الزيت على النار"[5].

بعدها برزت الحركة الوطنية كقوة مضادة لجبهة التحرير في غرب جبال جرجرة حيث أعاقت إلى حد ما ولفترة محدودة سيطرة جيش التحرير هناك، والذي حاول في البداية تجنب المواجهة مع عناصرها التي كانت بقيادة محمد بلونيس والدخول معهم في مفاوضات لكسبهم ومواجهة جيش الاحتلال سويا[6] فضلا عن حقن دماء الجزائريين فعقد لقاء بين وفد جبهة التحرير بقيادة سي محمد بوقرة ووفد عن

---

[1] جمعة زروال، الأطروحة، مرجع سابق، ص 174

[2] عبد الملك بوعريوة، مرجع سابق، ص 402

[3] محمد عباس، نصر بلا ثمن، مرجع سابق، ص 408.

[4] Ahmed Hannache, op.cit. p117.

[5] محمد عباس، نصر بلا ثمن، مرجع سابق، ص اص 408.407

[6] أحسن بومالي، استراتيجية الثورة الجزائرية...، مرجع سابق، ص 276

الحركة في جويلية 1955 للتنسيق المشترك تحت لواء الجبهة لكن المصاليين رفضوا ذلك، مثلما جاء في تقرير الولاية الثالثة المقدم إلى الملتقى الجهوي لكتابة تاريخ الثورة المنعقد بتيزي وزو يومي 7و8 فيفري1985[1]، ويعتقد الباحث أن رفض هؤلاء قد يكون نابعا من إدراكهم أن الجهويين يريدون احتواءهم فالتنسيق يكون على قدم المساواة وليس بخضوع طرف للآخر.

تفصيلا لما أسفر عنه ذلك اللقاء، جاء في شهادة عمر أوعمران أنه تم الاتصال بلونيس للالتحاق بالثورة لكنه كان يراوغ ويخادع، وقام بتشكيل عدة أفواج عسكرية في جبال حيرز وسيدي عيسى وواد الجنان والأغواط؛ مما دفع إلى الدخول معه في مواجهات عدة أولها في منطقة سور الغزلان حيث تم القبض على عناصر من أولاد جلال وبوسعادة والجلفة كان قد خدعهم بادعائه أنه يحارب اليهود في منطقة القبائل ودعاهم للانضمام إليه وعددهم 40 جنديا وقد تم العفو عنهم باعتبارهم مغررا بهم[2].

هناك من ذكر أن بلونيس استغل حالة الغموض حول من فجر الثورة بالمنطقة لعدم قيام القيادة بتبليغ المناضلين بوجود جبهة التحرير بديلا عن حركة الانتصار[3] وتوسع حيث كان يطمح لضم جيش التحرير لقيادته[4] فشن كريم بلقاسم حربا طاحنة ضد مقاتليه بعد أن هيأ منطقته عسكريا وتنظيميا فارتفع عدد جنوده من 200 إلى 1500 جندي[5].

لقد أُعطي لجيش التحرير الوطني الحق في التصدي للعناصر المسلحة التابعة للحركة الوطنية عندما رفض قائدها العسكري أي تقارب وبهذا يكون كريم بلقاسم قد أبرأ ذمته تفاديا لسفك دماء الجزائريين،[6] لكن في مقابل هذا الكلام أكدت أرملة بلونيس السيدة زينب إن اتفاقا قد تم مع قيادة القبائل نص على عدم تعرض أي طرف للآخر ليتفرغ كل منهما لمحاربة الجيش الفرنسي ولتأكيد الاتفاق تم تبادل 10 من المسلحين وقد أقدمت جبهة التحرير على قتل 5 منهم فتم بذلك نقض الاتفاق وكان من تبعات ذلك اندلاع المواجهات[7].

---

[1] إبراهيم لونيسي، مصالي الحاج في مواجهة جبهة التحرير الوطني، مرجع سابق، ص 82.

[2] حزب جبهة التحرير، مرجع سابق، مج1، ج3، ص 81.

[3] سعاد يمينة شبوط، مرجع سابق، ص 91

[4] مصطفى هشماوي، مرجع سابق، ص68

[5] بتريك إفينو، جون بلانشايس، حرب الجزائر، ج1، مرجع سابق، ص 341

[6] عمار قليل، مرجع سابق، ص48

[7] عبد الغني بلقيروس، برنامج لقاء خاص، السيدة زينب أرملة بلونيس، قناة الحياة الجزائرية، 2019/8/17، على الرابط الإلكتروني: https://youtu.be/wVudEpwqDrE، أطلع عليه بتاريخ 2020/6/9، على الساعة 13

المواجهات اندلعت مع بداية مارس 1955 في كل من البويرة، ذراع الميزان، عين بسام صدوق، بني عدو، قرقور وقينزات وهذا على مرأى من الجيش الفرنسي الذي حسب حربي كان ينتظر نهاية المواجهة لينقض على المنتصر،[1] كما وقع صدام مسلح آخر في شهر أكتوبر1955 حيث تحدث تقرير فدرالية جبهة التحرير بفرنسا الصادر في 2 أوت 1959 عن وقوع هجوم بتاريخ 10 أكتوبر1955 من طرف جيش التحرير ضد 20 جنديا من العناصر المصالية المسلحة بدوار حيزر ضواحي البويرة وتم القضاء عليهم وبحسب ما ورد من البعض فتلك الصدامات جاءت بعد فشل كل محاولات الصلح نتيجة رفض بلونيس الانضمام للثورة تحت مضلة جبهة التحرير[2].

واصل جيش التحرير حربه ضد المصاليين حيث أعطى كريم بلقاسم في منتصف شهر اكتوبر1955 الأوامر لمساعده سليمان دهيليس[3] المدعو سي الصادق لملاحقة المصاليين[4] المتواجدين بين البويرة وبني وسيف في بني بوعدو حيث تعرض جزء منهم للقتل والإعدام والأسر، ومن جرجرة تقهقر المصاليون إلى جبل ثيلي في بني يعلى شرق وادي الصومام بالقبائل الصغرى[5] ومن أجل تطهير المنطقة نهائيا قاد حملة على معقل رابح البرادي مساعدي بلونيس المتمركز مع حوالي 30 عنصرا في منطقة ذراع الميزان أين تم مهاجمتهم فجرا في مغارة كانوا يبيتون فيها وقد قتل عدد منهم وفر آخرين بملابسهم الداخلية ليحتموا بسكان القرى المجاورة وبعد تجريد من ألقي عليه القبض من السلاح تم إطلاق سراح بعضهم وبخصوص رابح البرادي فبعد تظاهره بالانضمام لجبهة التحرير فر باتجاه الجنوب[6].

كما وقعت معارك أخرى دامت عدة شهور بقيادة عميروش الذي سخر حوالي 800 مجاهد تحت إمرة عبد الرحمن ميرة وفضالي أحمد المدعو حميمي ورابح البوندااوي وكان الجيش الفرنسي على اطلاع بها أيضا[7] حيث ذكر تقرير فرنسي صادر عن المكتب الثاني في 1956 عن استغلالهم للوضع من أجل تأجيج

---

[1] محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، مرجع سابق، ص132.

[2] إبراهيم لونيسي، مصالي الحاج في مواجهة جبهة التحرير الوطني، مرجع سابق، ص 83.

[3] الصادق دهيليس: من مواليد 1920 بتيزي وزو، بعد اندلاع الثورة قاد كتيبة بالمنطقة الثالثة عين قائدا الولاية الرابعة برتبة عقيد في 1957، اعتزل في عهد بومدين، انظر عاشور شرقي، مرجع سابق، ص ص 168.167.

[4] محمد عباس، نصر بلا ثمن، مرجع سابق، ص 408

[5] يحي بوعزيز، الثورة في الولاية الثالثة، مرجع سابق، ص 40

[6] Philippe Gairrard , op.cit. p41

[7] سعاد يمينة شبوط، مرجع سابق، ص 94.

الصراع بين الطرفين، وذكر أن المواجهات التي امتدت بين 1955 و1956 في المنطقة الثالثة أسفرت عن خسائر لكلا الجانبين[1].

هذه الأحداث أكدتها شهادة عمار أوعمران التي نقلها على لسانه المؤرخ إيف كوريار بقوله: " لقد علم كريم بلقاسم أن الجيش الوطني للشعب الجزائري قد تمركز بقوة في منطقته وأنه متواجد في فرقة مكونة من حوالي ثلاثين مقاتلا في بدوار بني بوعدوا وفي مجموعة أخري مكونة من 500 مقاتل بناحية قنزات ويشرف على الفرقة الأولى قائد يدعى سي رابح بينما يقود المجموعة الثانية بلونيس نفسه وفي مستهل جوان أصدر كريم بلقاسم أوامره إلى القائد دهيليس لتنظيف دوار بني عدو، في حين أسند مهمة القضاء على مجموعة قنزات إلى ذلك الذي سيعرف فيما بعد باسم العقيد عميروش "[2].

هذه التعليمات الصادرة من كريم بلقاسم جاءت للحيلولة دون تحقيق الأهداف التي سطرها بلونيس لعناصره والمتمثلة في مواجهة جيش التحرير وقطع الاتصال بين جيشها ومنطقة القبائل وبين جيشها ومنطقة الجزائر العاصمة فضلا عن مواجهة جيش الاحتلال[3].

رغم الاستمرار في مطاردة بلونيس وأتباعه إلى نواحي مشدالة وحيزر والمسدود وآيت لعزيز بالبويرة في صيف 1955 وإرغامهم على التراجع،[4] إلا أن المعارك لم تتوقف طيلة سنة 1956 والتي من أشهرها تلك التي وقعت في منطقة زمورة بتاريخ 29 جانفي 1956 قادها من جانب جيش التحرير كل من عبد الرحمان أوميرة ومحمد بوقرة اللذان قاما بمباغتة المصالين فقتلوا 70 وأسروا 7 واستسلام 15 آخرين وكلهم من قوات بلونيس، كما قتل وجرح عناصر من جيش التحرير وبعد هذه المعركة التقى سي بوقرة وسي عبد الرحمان بكريم بلقاسم وعمر أوعمران ومحمدي السعيد(سي ناصر) في قرية سليم بضواحي بوسعادة للتخطيط حول كيفية مواجهة جيش بلونيس الذي فرت عناصر منه إلى هناك[5].

---

[1] إبراهيم لونيسي، مصالي الحاج في مواجهة جبهة التحرير الوطني، مرجع سابق، ص 85.

[2] محمد العربي الزبيري، الثورة في عامها الأول، مرجع سابق، ص 202

[3] جمعة زروال، مرجع سابق، ص 175

[4] سعاد يمينة شبوط، مرجع سابق، ص95.

[5] إبراهيم لونيسي، مصالي الحاج في مواجهة جبهة التحرير ...، مرجع سابق، ص ص 85.84.

واصل كريم بلقاسم حصد عديد الانتصارات ضد قوات بلونيس بتكليف القائد عميروش[1] الذي اعتمد على عنصر المفاجأة حين هاجم معسكر المصاليين الموجود على بعد 5 كلم من دوار قنزات ما أدى إلى وقوع معركة دامت 48 ساعة تم من خلالها القضاء على العديد من العناصر التابعة للحركة الوطنية وهذا على مرأى ومسمع الجيش الفرنسي ما دفع ببلونيس إلى الفرار جنوبا وهناك التقى براح البرادي وبذلك أستطاع جيش التحرير بسط سيطرته على كامل المنطقة الممتدة من البويرة إلى سيدي عيش بالبليدة بين المنطقتين الثالثة والرابعة[2].

حسب ما ذكر أجيرون(Ageron) فقد تكبدت قوات بلونيس خسائر كبيرة في الأرواح من ذلك القضاء على 20 مصاليا ذبحا يوم 11 مارس1956[3]على الطريق المحاذي لقرية صدوق بالقرب من وادي الصومام وهي منطقة تابعة للعقيد عميروش وبعد سبعة أيام أي في 20 مارس اكتشفت مجموعة أخرى مكونة من 15 شخصا قتلوا الطريقة نفسها في المنطقة ذاتها وقد أعلن جيش التحرير الوطني أن هؤلاء تابعين لمصالي الحاج الذي مزق الوحدة الوطنية وناهض من حمل السلاح وقاوم الثورة التحريرية التي تسعى لتحقيق الاستقلال.

هذا الكلام أكده أيضا تقرير مكتب الاستعلامات الفرنسي بمنطقة تيزو وزو الذي أحصى 18 شخصا و15 آخرين تم التخلص منهم ذبحا في الفترة من 13 إلى 20 مارس 1956 وذكر التقرير أن الشرطة الفرنسية اكتشفت جثثهم بمحاذاة الطريق المؤدية لدوار صدوق وهذه المنطقة تخضع لسيطرة العقيد عميروش وفي نفس الفترة تمت تصفية 16 من عناصر الحركة الوطنية في منطقة البويرة[4]وبالمقابل أُتهمت الحركة الوطنية بإعدام 20 من عناصرها في مارس 1956 بذراع الميزان لمحاولتهم الالتحاق بجبهة التحرير[5].

---

[1] عميروش آيت حمودة، يلقب بملك الجبل من مواليد 1929 بتاسفت ضواحي تيزي وزو، ناضل في حزب الشعب وحركة الانتصار وعضو المنظمة الخاصة، شارك في اندلاع الثورة، مسؤول ناحية الصومام، تولى مهمة تطهيرها من المصاليين أصبح قائد الولاية الثالثة برتبة عقيد1957، استشهد بجبل ثامر ببوسعادة في 1959/3/29رفقة العقيد سي الحواس، للمزيد أنظر: رشيد بن يوب، مرجع سابق، ص 112.

[2] Philippe Gairrard, op.cit. pp 41.42

[3] Charles Robert Ageron, Genès de L'Algérie..., op.cit. p589.

[4] Philippe Gairrard, op.cit. p 43.44

[5] جمعة زروال، مرجع سابق، ص 178

وقعت مواجهات أخرى في جويلية 1956 بمنطقة غار لحنش بجبل مقنين ببرج أخريص في بداية جويلية 1956[1]أسفرت عن مقتل عدد من العناصر المصالية وأسر 9 منهم واغتنام 8 قطع من السلاح، وفي الأسبوع ذاته تجددت المواجهات في منطقة سور الغزلان أين قتل أحد المصاليين وتم تعقب البقية إلى جبل ديرة، حيث لقي عدد منهم حتفه هناك[2] أما البقية فجزء منهم التحق بالثورة والجزء الآخر طرد وبذلك وطدت الجبهة قواتها بالمنطقة الثالثة[3] فانسحب بلونيس ومن بقي معه من جنود باتجاه جنوب وشرق جبال جرجرة قبل أن تتم محاصرته من جديد وقتل 16 منهم[4].

بعد القضاء على المجموعات المصالية التي كانت متمركزة بالقبايل قام بلونيس بإعادة تنظيم قواته فاتجه ومن بقي معه من المقاتلين صوب الجنوب[5] في مناطق البروقية، سور الغزلان، سيدي عيسى، عين لحجل،[6] بني يلمان، المسيلة وبوسعادة إلى غاية جبل بوكحيل بالجلفة وبذلك تم تصفيتهم من منطقة القبائل[7] ومن هناك سيعيد بلونيس تجميع عناصره تحت قيادته ضمن ما سيعرف بـ "الجيش الوطني للشعب الجزائري" (A.N.P.A) التابع للحركة الوطنية الجزائرية بمساعدة الجيش الفرنسي لتبدأ خيوط المؤامرة ضد الجبهة وجيشها[8].

من كل هذا فإن الصراع بين الحركة الوطنية وجبهة التحرير تضرر منه الكثير من الأهالي والأبرياء الذين ذهبوا ضحية الاعتقاد الصحيح أو الخاطئ بانتمائهم للجبهة أو الحركة من ذلك ما وقع في دوار "تيفراتين" المحاذية لوادي أميزور بتراب الولاية الثالثة بتاريخ 13إلى 14 أفريل 1956على يد القائد عميروش الذي لم يتردد في تسليط عقوبة جماعية ذهب ضحيتها 500 شخص من الرجال والنساء والأطفال[9] لاعتقاده بانتمائهم للمصالي وزادوا عن ذلك بتعاونهم مع الاستعمار حسب ما وجه لهم من اتهام.

---

1 إبراهيم لونيسي، مصالي الحاج في مواجهة جبهة التحرير ....، مرجع سابق، ص84.

2 وزارة المجاهدين، الملتقى الوطني حول استراتيجية الثورة في مواجهة الحركات المناوئة، المنعقد بالبليدة يومي 25/24 أفريل 2005، الجزائر، 2007، ص 54

3 محمد العربي الزبيري، الثورة في عامها الاول، مرجع سابق، ص198

4 Philippe Gaillard, op.cit. p 44

5 محمد العربي الزبيري، الثورة في عامها الاول، مرجع سابق، ص203

6 سعاد يمينة شبوط، مرجع سابق، ص95

7 جودي أتومي، مرجع سابق، ص ص 33.32.

8 الهادي درواز، الولاية السادسة التاريخية تنظيم ووقائع 1954 1962، دار هومة، الجزائر، 2009، ص119

9 Abderrahmane Bouchéne et des autre, op.cit. p 726

هذا الاتهام جاء بنص الرواية التي تقول إن أحد أعيان المنطقة من عائلة أورابح استطاع إقناع بعض السكان باستلام الأسلحة في إطار "مخطط الدفاع الذاتي الذي روج له المقيم العام روبير لاكوست فوقعت المجزرة التي عرفت باسم: " ليالي الصومام الحمراء" [1]بالإضافة إلى مجزرة أخرى وقعت في بني يلمان ليلة 28 ماي 1957 بضحاياها الأكثر من 300 شخص[2] (كما سيأتي تفصيل ذلك)، ومهما يكن فقد خلف قتال الإخوة الجزائريين لبعضهم البعض مآس وآلام أعاقت وحدة النضال الشعبي ضد الاستعمار[3].

2- الأوراس ادعاءات بالمصالية تطال قيادتها

أول اجتماع عُقد بمنطقة الأوراس تحضيرا للثورة جاء بعد أسبوع من إنشاء اللجنة الثورية للوحدة والعمل أي في 30 مارس 1954 ويكون بذلك بن بوالعيد قد سبق قرار مجموعة الإثنين والعشرون في 24 جوان 1954 بتفجير الثورة وقد حضر الاجتماع قيادات الأوراس ما عدا فرع باتنة الذي أعلن ولاءه لمصالي،[4] كما جاء في شهادة أحد مجاهدي المنطقة الأولى أن تمرد بن بولعيد على مصالي جاء على خلفية رفض هذا الأخير للعمل المسلح.

لقد حاول بن بوالعيد جعل مصالي يتبنى الثورة عندما عرض عليه مقترحا بذلك، لكنه قطع له كل أمل بقوله " الثورة التي لم أقررها أنا فهي ثورة باطلة[5]، ولما عاد أصر على خوض عمار الكفاح المسلح، فساندته في موقفه ثلاثة أقسام من أصل سبعة موجودة في الأوراس أعلنت تمردها على مصالي قسم أريس الذي يشرف عليه عاجل عجول وقسم خنشلة والذي يمثله عباس لغرور وقسم يقع بين باتنة وأريس بقيادة الطاهر النويشي[6].

لعل مثل هذه الأخبار القادمة من منطقة الأوراس هي من دفعت زعيم الحركة الوطنية إلى القول في رسالته لرئيس وزراء سوريا وهي نفسها التي نسبها حربي إلى المكتب السياسي للحركة الوطنية وجناحها العسكري والتي تؤكد فيها أن الثورة: " ... فجرها مصالي دون استكمال الاستعدادات اللازمة ...هي الآن متأججة في أكبر معقل لها بمنطقة الأوراس"[7].

[1] محمد عباس، نصر بلا ثمن الثورة، ص ص 181.179

[2] Abderrahmane Bouchéne et des autre, op.cit. p 726

[3] جوان غيلسبي، مرجع سابق، ص 155.

[4] مسعود عثماني، الأوراس مهد الثورة، مرجع سابق، ص 235

[5] محمد الصغير هلايلي، مرجع سابق، ص 62.

[6] المرجع نفسه، ص ص 38.37.

[7] Mohamed Harbi, op.cit. p134

في السياق نفسه تأتي برقية المدعو بوزيد (سبق التطرق إليها) والتي ضمنها تحية من مصالي للشعب الجزائري عامة وقيادة ومجاهدي وأهالي منطقة الأوراس وخص بالذكر بن بوالعيد والحاج لخضر[1] وسي الحسين ومحمد الشريف في إشارة إلى وجود علاقة تربط هؤلاء بمصالي وأكد على لسانه أن الأوراس منطقة عسكرية تابعة للحركة الوطنية

لكي يعطي مصداقية لبرقيته تلك استشهد المدعو بوزيد برسالة ادعى أن بن بوالعيد بعث بها إلى مصالي، استعرض من خلالها ظروف هروبه من سجن الكدية بقسنطينة وتفاصيل رحلته من هناك إلى غاية وصوله إلى الأوراس وأكد أنه سيصدر لاحقا بيانا سياسيا يتحدث فيه عن مصالي وبيان عسكري باسم جيشها يكشف من خلالهما عن موقفه وذكر أيضا أن الحركة الوطنية وجهت للقائد الحاج لخضر عدة دعوات لكنها لم تتلق منه أي اتصال[2].

في 8 جويلية 1955 وزعت الحركة الوطنية الجزائرية منشورا بعنوان: "حكم على المناضل الكبير مصطفى بن بوالعيد بالإعدام" رفضت فيه بشدة هذا الحكم الصادر في حقه وحق أحمد بوشمالة وأُرفق المنشور بقصاصة تملأ وتمضى من القارئ إلى رئيس فرنسا اعتراضا على الحكم[3] وعندما ذهب ضحية انفجار مذياع لغمته المخابرات الفرنسية في 27 /1956/3 رفضت الحركة الوطنية التي حاولت في جوان 1955 استمالته إلى صفها تصديق هذه الرواية واتهمت جبهة التحرير بقتله[4] لأنه تمسك بالخط الثوري والسياسي لمصالي الحاج ورفض التخلي عن الحركة الوطنية مستنكرة بشدة ما حدث له معتبرة إياه من أبرز قادتها العسكريين[5].

قد يكون الادعاء بأن مصطفى بن بولعيد هو من يقود الثورة باسم مصالي كون هذا الأخير لم يكن مطلعا بالحقائق على أرض الواقع بعد أن فضل بن بوالعيد العمل بعيدا عنه لما اقتنع بأنه لا يريد تفجير الثورة على الأقل في الوقت الذي حدد لها من طرف لجنة الستة كما أن هذا الادعاء يمكن أن يكون هدفه بالأساس إيهام الشعب أن مصالي هو مفجر الثورة وبالتالي سحب البساط من تحت أرجل قادة الجبهة فيما يخص العمل المسلح وبخاصة إذا علمنا الثقل الكبير الذي تمثله منطقة الأوراس في الثورة الجزائرية.

---

[1] الحاج لخضر: محمد الطاهر عبيد، من مواليد 1916بعين توتة (باتنة) شارك رفقة بن بوالعيد في تفجير الثورة بالأوراس أصبح قائد الولاية الأولى برتبة عقيد في منتصف 1958، توفي 1998، أنظر، رشيد بن يوب، مرجع سابق، ص 161.

[2] Mohamed Harbi, Ibid. pp 121 .122

[3] محمد بكار، مرجع سابق، ص41

[4] Philippe Gaillard, op.cit. p48

[5] M.N.A, Bulletin d'Information et de Propagande du MNA, N^{0}1, Pourquoi le Tintamarre Diplomatiques de F. Abbas et de ses Larbins, 12.10.1956, p 13.

واصلت الحركة الوطنية بعد ذلك نشاطها الدعائي باستنكارها لعملية اغتيال قائد الاوراس وفق بيانها الصادر بتاريخ 20 جوان 1958: "مصطفى بن بوالعيد أحد أكبر المسؤولين في الحركة الوطنية، واحد القادة العسكريين لجيش التحرير الوطني حكم عليه من طرف المحاكم الفرنسية بالإعدام لعدة مرات وقد نجحت الحركة الوطنية في تهريبه من السجن بفضل قواتها المسلحة، لكن في 27 مارس 1956 اغتالوه من كلفتهم جبهة التحرير بقتله".

يرى بنجامين ستورا أن مصالية مصطفى بن بوالعيد لا يمكن الجزم بها، كما لا يمكن التأكيد من أن هناك علاقة ربطت بينه وبين مصالي الحاج أثناء الثورة،[1] كما شككت كتابات أخرى في أن يكون بن بوالعيد من أبرز مسؤولي الحركة الوطنية وأحد قادة جيشها أو القبول باتهام الجبهة وتحميلها مسؤولية اغتياله[2] هذه الأخيرة كذبت عن طريق صحيفة المقاومة الجزائرية تكذيبا قطعيا لكل هذه الادعاءات وأكدت أن بن بوالعيد هو أحد قادة جيش التحرير الوطني وعضو مجلسها الوطني للثورة(C.N.R.A) [3].

يضاف إلى هذا التأكيد على أن بن بوالعيد لم تربطه علاقة انتماء بالحركة الوطنية ما روي من شهادات من أنه في ظل أزمة السلاح التي كانت تعاني منها الثورة التحريرية حاول بن بوالعيد التواجد في منطقتي الوادي وبسكرة لتأمين دخول الأسلحة من تونس وليبيا حسب الوعد الذي أخذه بن بلة من السلطات المصرية وقد انتقل قائد الأوراس بنفسه إلى الجنوب في شهر ديسمبر، لكن خيانة الشخص الذي كان معول عليه في عملية تهريب الأسلحة بانضمامه إلى الحركة المصالية حالت دون ذلك فرجع بن بوالعيد خالي الوفاض[4].

3- الشمال القسنطيني حسم مبكروخيبة فرنسية

اعتمدت الحركة الوطنية في هذه المنطقة قبل البدء في نشاطها المسلح الذي تزامن مع اندلاع الثورة على تقنية حزب الشعب في المحافظة على الولاء للقاعدة النضالية فدعت عبر المناشير والبيانات إلى مقاطعة الخمر والتبغ،[5] قامت بها عناصرها المسلحة بغرض زرع البلبلة بين أوساط الشعب في محاولة لتبني الثورة وانتزاعها من أصحابها كالقيام بالاعتداء على التجار الإباضيين الذين كانوا يقدمون الإعانات

---

[1] Bendjamin Stora , Messali Hadj, op.cit. p238

[2] سعاد يمينة شبوط، مرجع سابق، ص 75.

[3] Résistance Algérienne, Ed, 2, N^{0}15, op.cit. p2.

[4] محمد عباس، نصر بلا ثمن الثورة، مرجع سابق، ص 100.

[5] محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، مرجع سابق، ص129.

المالية لجبهة التحرير ويرفضون تقديمها للمصاليين، بالإضافة إلى اغتيال بعض الجزائريين الذين كانوا يشتغلون في مراكز الأمن الفرنسي من أجل إيهام الشعب بأن الحركة هي من فجرت الثورة[1].

العمليات العسكرية بدأها حزب الحركة الوطنية من سكيكدة حين أقدمت مجموعة صدامية تابعة لها باغتيال الشرطي الجزائري شنوفي في ديسمبر1954 وقد اعتبر ديدوش مراد المسئول عن المنطقة ذلك بالعمل التخريبي المضاد للثورة حيث قام بتفكيك معظمها[2] فأنظم العدد الأكبر منها طواعية للثورة بينما تمت تصفية آخرين[3].

على الرغم من ذلك واصلت الحركة الوطنية نشاطها المعادي للثورة حسب تعبير لخضر بن طوبال الذي ذكر أن ثلاثة من عناصرها توغلوا داخل جيش التحرير بمنطقة الشمال القسنطيني بعد استشهاد ديدوش في 5 جانفي 1955 بهدف تخريب الثورة من الداخل بعد الفشل في تبنيها وخطفها من أصحابها حيث سعوا لاغتيال قادة المنطقة الثانية مدعين أنهم مطاردين من الجيش الفرنسي لكن قيادة الجبهة كشفتهم،[4] وقد تم تنفيذ حكم الإعدام فيهم بعد أن تم كشفهم والتعرف عليهم[5].

بعد مؤتمر الصومام أوكلت مهمة مكافحة المصاليين الذين كانوا يريدون تنظيم أنفسهم شمال شرق البلاد وفي الجنوب إلى لجنة التنسيق والتنفيذ (C.C.E) باعتبارها قيادة وطنية حسب ما جاء في شهادة أحد أعضائها وهو بن يوسف بن خدة؛ الذي أقر بصعوبة المهمة التي قاموا بها إلى غاية فيفري 1957[6] إلا أنها لم تكن مستحيلة فبعد أن تمكن جيش التحرير الوطني من بسط نفوذه الذي امتد إلى غاية الحدود التونسية لم تستطع الحركة الوطنية توسيع نشاطها هناك،[7] وفي تقرير للأمن العسكري الفرنسي حول الوضع في المنطقة الثانية تم إعداده في جانفي 1956 جاء فيه على الخصوص إنه: " لا ينبغي أن ننتظر كثيرا في الوقت الراهن من التنازع بين الجبهة والحركة"[8].

---

[1] أحسن بومالي، إستراتيجية الثورة الجزائرية...، مرجع سابق، ص 275.

[2] محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، مرجع سابق، ص129

[3] محمد حربي الثورة الجزائرية سنوات المخاض، مرجع سابق، ص72.

[4] إبراهيم لونيسي، الجناح العسكري للحركة الوطنية الجزائرية...، مرجع سابق، ص ص 38.37

[5] إبراهيم لونيسي، مصالي الحاج في مواجهة جبهة التحرير الوطني، مرجع سابق، ص 79

[6] محمد عباس، رواد الوطنية، مرجع سابق، 107.

[7] محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، مرجع سابق، ص133

[8] محمد عباس، نصر بلا ثمن الثورة، مرجع سابق، ص 409

4- العاصمة وضواحيها قتال إلى الساعة الأخيرة

لقد استهلت الحركة الوطنية الجزائرية نشاطاتها الأولية في المنطقة الرابعة بما قامت به مجموعاتها المسلحة أيضا من عمليات تضليل ودعاية مضادة لجبهة التحرير الوطني وجمع للأموال والاشتراكات وتجنيد الأفراد والترويج بأن الثورة مصالية وأن الجبهويين عناصر شيوعية موالية للخارج وكان من نتائج ذلك انخراط الجهات الجنوبية من المنطقة في الحركة الوطنية وهذه المناطق هي سور الغزلان، جبل الصاح، الكاف الأخضر، جبل ديرة، وجبل بوقعدون[1] بالإضافة إلى العاصمة وضواحيها في بني مسوس، الشراقة، أولا د فايت وبئر توتة[2].

تواجد المصاليين في هذه المناطق كان قويا مما سبب للجبهة العديد من الصعوبات والعراقيل[3]خاصة بعد أن تولى محمد بلونيس القيادة؛ حيث قام باقتناء الأسلحة وتوزيع المهام على أفراد قواته معتبرا العاصمة منطقة عسكرية تابعة له[4] وقد أدى تمركز قواته في المناطق الاستراتيجية والذي صب في خدمة جيش الاحتلال إلى منع وصول الإمداد البشري واللوجستيكي لجيش التحرير الذي أضطر لمواجهة الفرنسيين والمصاليين معا[5].

بنشاطها المسلح شكلت الحركة الوطنية خطورة كبيرة على المنطقة الرابعة ما دفع إلى وقوع العديد من الاشتباكات بين عناصرهم المسلحة وجيش التحرير الوطني؛[6]خاصة في العاصمة أين صدر الحكم بإعدام المصاليين بعد أن فرض المدعو ريحاني أمين خزينة الحركة ضريبة إجبارية على التجار المزابيين[7] وفي مقابل ذلك أقدمت الجماعات المصالية المسلحة بذبح 11 مجاهدا في إحدى المعارك بمنطقة قصر البخاري ولم يحترموا الأعراف ولا المواثيق المتعلقة بمعاملة الأسرى بحسب ما ذكر الرائد لخضر بورقعة[8].

ذكر محمود عبدون في شهادته أنه إلى غاية 1956 لا أحد يستطيع أن يؤكد أو يجزم بمن قام بتلك العمليات المسلحة في العاصمة ضد أهداف استعمارية لأن كلا من جبهة التحرير والحركة الوطنية رفعتا شعار الكفاح المقدس ضد الاستعمار، كما وزعت الحركة الوطنية مناشير تمنع فيها الجزائريين من

---

[1] سعاد يمينة شبوط، مرجع سابق، ص 92.

[2] محمد حربي الثورة الجزائرية سنوات المخاض، مرجع سابق، ص72.

[3] محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، مرجع سابق، ص133.

[4] مومن العمري، مرجع ساق، ص ص 349.348.

[5] لخضر بورقعة، مرجع سابق، ص 85.

[6] أحسن بومالي، إستراتيجية الثورة ...، مرجع سابق، ص 277.

[7] خالفة معمري، مرجع سابق، ص 242.

[8] لخضر بورقعة، مرجع سابق، ص 85.

العمل في الإدارة الفرنسية.[1] والكلام نفسه ردده القيادي المصالي حمود قرطال الذي بأن اعترف أن المشهد الثوري تميز بالضبابية لأن كل من الحركة الوطنية وجبهة التحرير كانا يقومان بالعمليات المسلحة ضد أهداف فرنسية ما أخلط الامر على المناضلين حول من يقود الثورة في المنطقة الرابعة[2].

أمام هذه الوضعية أعلنت قيادة المنطقة الرابعة في أكتوبر1956 الحرب على الحركة الوطنية لتي حاولت مزاحمة جبهة التحرير في العاصمة وضواحيها[3] ودفعها إلى القيام بعملية تطهير واسعة ضد عناصرها انطلاقا من العاصمة وعلى كامل تراب المنطقة الرابعة خاضت فيها حرب طويلة إلى درجة أن عبان رمضان قال في عناد المصاليين: " كلما قتلناهم كلما زادوا تمسكا بالمصالية"، وقد يفسر ذلك مدى ارتباط المصاليين بأفكار زعيمهم الذي كان يقدم لهم على أنه رائد الوطنية الجزائرية[4].

الصراع بين الحركة الوطنية وجبهة التحرير كان قويا في المنطقة ميزته تلك العمليات النوعية التي طالت قيادات مصالية على يد جيش التحرير بداية باغتيال النقابي المدعو ريحاني في ديسمبر 1955[5] والمناضل أوغني محمد المدعو" فراشة" صاحب مقهى في 9 أفريل 1956، كما أغتيل مسؤولو الحركة جريدة عمار ومهدي محمد أحد في 26 أفريل 1956[6] حتى أن تقارير فرنسية أكدت بأن:" الصراع أشتد في العاصمة بين الجبهويين والمصاليين بمعدل 9عمليات في كل 40 ساعة أي تقريبا من 4 إلى 5 عمليات يوميا أسفرت عن عدة اغتيالات في صفوف الطرفين"[7].

كما اتهمت الحركة الوطنية جبهة التحرير بارتكاب جرائم ضد أتباعها حيث ذكرت في بيان لها أن اكتشاف ما يعرف بـ "قضية مصطفى بن ونيشي" أثارت ضجة كبيرة بما تناقلته الصحف والجرائد الفرنسية عن النشاط الإجرامي لهذا الشخص الذي يعتبر من القادة الميدانيين لجبهة التحرير، حيث خصص مزرعته الكائنة بإحدى ضواحي الجزائر العاصمة إلى ساحة للإعدامات ومقبرة جماعية لمناضليها الذين تم اكتشاف جثثهم بالعشرات، كما تأسفت الحركة للحكم القضائي الصادر في حقه والذي لم يتجاوز 5 سنوات متهمة مرة أخرة جبهة التحرير بالتواطؤ مع ما أسمتهم بالمستعمرين الجدد وعلى رأسهم

---

[1] محمود عبدون، مرجع سابق، ص 125.

[2] عبد الغني بلقيروس، برنامج موعد مع الذاكرة، السيد حمود قرطال، قناة الحياة الجزائرية 2019/11/27، على الرابط الإلكتروني https://youtu.be/eaZnvmrmVD، أطلع عليها في 2221/1/11، على الساعة 16

[3] محمد عباس، نصر بلا ثمن الثورة، مرجع سابق، ص 179.

[4] خالفة معمري، مرجع سابق، ص 243.

[5] محمد عباس، نصر بلا ثمن الثورة، مرجع سابق، ص 128.

[6] Benjamin Stora, Messali Hadj , op.cit. pp262.263

[7] جمعة زروال، مرجع سابق، ص ص 180.179.

رئيس بلدية الجزائر العاصمة جاك شوفالي الذي صرح بشأن تلك القضية بأنها فعل معزول وهذا لتبرئة جبهة التحرير بحسب ما زعمت الحركة الوطنية[1].

لقد بدأت التحولات المهمة لأفواج الحركة الوطنية المسلحة عندما بدأ بلونيس مرحلة طويلة من الصراع الدموي ضد جيش التحرير[2] خاصة لما سطرت الحركة لمقاتليها هدفا أساسيا تمثل في تصفية العناصر الجبهوية في الجزائر العاصمة [3] ومن أجل ذلك اندلعت مواجهات عنيفة امتدت فيها المعارك على كامل تراب المنطقة خاصة بين العفرون وموزاية (البليدة حاليا) بسبب قتل مجموعة مصالية لأربعة مناضلين من الجبهة اثنان سياسيان واثنان عضوي اتصال[4] وقد رد جيشها باغتيال 18 من المصاليين بما فيهم قائدهم ومن نجا منهم غادر جبل سيدي رابح ودوار "تالوين" وبذلك تنفس سكان المنطقة الصعداء نتيجة ما عانوه من تصرفات أوليك مثلما تناولته بعض الأقلام.

نشاط عناصر بلونيس المعادي لجبهة التحرير تواصل بالمنطقة الرابعة حيث لم يتم تصفية معظمهم إلا بعد مؤتمر الصومام 1956[5]وهذا باعتراف رجال الجبهة أنفسهم ومن هؤلاء الرائد لخضر بورقعة الذي قال: " كانوا أكثر تنظيماً وتجربة من الشباب الذين فجروا ثورة أول نوفمبر...فهم الذين سبقونا إلى صعود الجبال، وقبل انعقاد مؤتمر الصومام كانوا قد أحكموا انتشارهم على أرض الميدان، كما كانت لهم خبرة سياسية، وذكاء فائق في ربط العلاقات مع أفراد الشعب....")[6].

هذا الكلام لا ينفي عن المنطقة الرابعة امتلاكها لهياكل تنظيمية سياسية وعسكرية قوية واجهت بها كل الحركات المناوئة وعلى رأسهم المصاليين خاصة بدخول محمد بلونيس خط المواجهة معها(بعد طرده من منطقة القبائل)[7] فقد استطاع جيش التحرير تضييق الخناق على هؤلاء ومطاردتهم من جهة سيدي عيسى باتجاه الصحراء،[8] كما نجح عبان رمضان في الحصول على القنابل التي كانت بحوزة

---

[1] M.N.A, Bulletin d'Information du MNA, N^{0}8, Le Proche de Benouenniche, 13/3/1956, p 4.

[2] سعاد يمينة شبوط، مرجع سابق، ص 90

[3] جمعة زروال، مرجع سابق، ص 144.

[4] Philippe Gaillard, op.cit. p 48

[5] أحسن بومالي، إستراتيجية الثورة الجزائرية...، مرجع سابق، ص 276.

[6] لخضر بورقعة، مرجع سابق، ص10.

[7] أحمد عصماني، دور الولاية الرابعة في دعم الولاية السادسة 1959.1956، مجلة مدارات تاريخية، مج 3، ع 2، جوان 2021، ص 189.

[8] محمد صايكي، مرجع سابق، ص 41.

المصاليين التابعين للقيادي سعيد بوجرودي في منطقة بوفاريك جنوب غرب الجزائر العاصمة[1] وبذلك تم تذليل الصعوبات التي لخصها عبان في رسالته إلى محمد خيضر المؤرخة في 20 سبتمبر 1955 عندما كتب يقول: " مصالي والأسلحة من أكبر المشاكل التي تواجهنا"[2].

من المعارك الضارية بين الطرفين تلك التي وقعت في شهر جويلية 1955 بمنطقة جبل سيدي رابح وسقوط 18 مصاليا ورغم الخسائر الكبيرة للطرفين[3] إلا أن نشاط المصاليين المسلح تواصل من خلال ما عرف بـ "حادثة الغدر" والتي ذهب ضحيتها 35 مجاهدا من الولاية الرابعة، حيث جاء في شهادته أن المغدور بهم اتصلوا في خريف 1956 بالمصاليين من أجل إقناعهم بالعمل سويا ضد الجيش الفرنسي فكان نصيبهم القتل ماعدا شخصا واحدا نجا وأخبر القيادة بذلك،[4]هذا في الوقت الذي كانت فيه الحركة الوطنية تدعي بأنها تقوم بالعمليات الفدائية في المدن والعمليات العسكرية في الجبال حسب بن خدة[5].

بتراجع قوات محمد بلونيس وتقهقرها إلى الجنوب، لجأت الحركة الوطنية إلى الاستعانة بالمهاجرين الجزائريين خاصة الموجودين بفرنسا، الأمر الذي دفع بمحمد خيضر إلى كتابة رسالة إلى عبان رمضان (قيادة الداخل) في 15 فيفري 1956 يتساءل فيها عن عودة هؤلاء إلى الجزائر لدعم الحركة في مواجهة جبهة التحرير فكان جواب هذا الأخير أي عبان هو أن:" ... العناصر المصالية ما تزال تتوافد من فرنسا...عناصر الجبهة تواصل يوميا محاصرتهم وتجريدهم من سلاحهم"[6]حيث شهدت المنطقة معارك دامية بين الطرفين ذهب ضحيتها العديد من الجزائريين وكان من المفروض أن توجه هذه الضربات الموجعة للمستعمر الجاثم على خيرات البلاد وأرزاق العباد[7].

نشاط الحركة الوطنية المسلح ضد الولاية الرابعة استمر إلى ما بعد مقتل بلونيس في جويلية 1957 وهذا بشهادة أيضا بورقعة والتي جاء فيها إنه إلى غاية شهر فيفري 1962 أي شهر قبل وقف

---

[1] محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، ص130.

[2] محمد عباس، نصر بلا ثمن الثورة، ص 408.

[3] سعاد يمينة شبوط، مرجع سابق، ص 95.

[4] إبراهيم لونيسي، مصالي الحاج في مواجهة جبهة التحرير الوطني، مرجع سابق، ص 82.

[5] نورالدين حاروش، مرجع سابق، ص 274.

[6] محمد عباس، نصر بلا ثمن الثورة، مرجع سابق، ص 180.

[7] عمار قليل، مرجع سابق، ص 49.

أطلاق النار وقع اشتباك مع فلول بلونيس في المنطقة الواقعة بين "البرين" و"عين الحجل" فكانت الحصيلة سقوط ثلاثة من الجبهة وعدد غير قليل من المصاليين الذين أسر منهم أيضا 25 عنصر[1].

5- القطاع الوهراني الحرب خدعة

واجهت جبهة التحرير صعوبات كبيرة في المنطقة الخامسة من حيث الإمداد بالأسلحة وعن تلك الصعوبات ذكر محمد بوضياف أنه عندما التقى بالعربي بن مهيدي قائد المنطقة في وادي ملوية على الحدود الجزائرية المغربية قال له هذا الأخير بإلحاح:" السلاح السلاح وإلا اختنقنا"[2]؛ وهذا نظرا للحصار الذي ضربه الجيش الفرنسي على المنطقة فما كان من قيادة الجبهة إلا الاستعانة بالجزائريين المقيمين في المغرب في جمع الأسلحة والذخيرة وتنظيم عمليات عبور بها من منطقتي الناضور ووجدة باتجاه الغزوات ومغنية وتلمسان على الحدود الشمالية الغربية[3].

أما فيما يخص المصاليين فغداة اندلاع الثورة مالت كفة القوة في البداية لصالحهم لأن حركتهم مدت عدة فروع لها انطلاقا من وهران وتلمسان ووصولا إلى الحدود المغربية مرورا بجبال لعمور فشكل ذلك عائقا أمام جيش التحرير لبسط سيطرته على المنطقة[4]حيث واجه مجموعات قتالية منظمة ومهيكلة مثلما أوضح ذلك أحد قادتهم وهو علي بوعجاجة الذي قال: " قررت تنظيم المجموعات عسكريا لإرضاء مناضلينا الذين كانوا ينتقدون طرائقنا السابقة، أنا الذي أسست حلف اليمين على القرآن، وأقسمت بالوفاء أمام المجموعات"[5].

من أجل كسر شوكة المصاليين في الولاية الخامسة صدرت الأوامر من الرائد المدعو سي مراد بطرد الجماعات المصالية من جبل عمور وتتبع آثارهم بالجنوب الشرقي وصولا لمنطقة ميزاب لتأمين الاتصال بتونس من تلك الجهة[6] وإلى جانب ذلك اعتمدت جبهة التحرير على حرب الكمائن عندما قامت عناصرها باغتيال مسؤوليها واللجوء أيضا إلى الخديعة مثلما ذكر حربي حيث تم دعوة القيادات المصالية في المنطقة للاجتماع بغرض مناقشة موضوع وحدة الكفاح المسلح وفي الطريق تم تصفية العديد منهم.

---

[1] لخضر بورقعة، مرجع سابق، ص،14

[2] أحسن بومالي، أدوات التجنيد والتعبئة الجماهيرية أثناء الثورة التحريرية 1962.12954، دار المعرفة، الجزائر،2010، ص ص 212.211

[3] الطاهر جبلي، الإمداد بالسلاح خلال الثورة الجزائرية 1962.1954، دار الأمة، الجزائر، 2014، ص 184.

[4] محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، مرجع سابق، ص 132.

[5] محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، مرجع سابق، ص129.

[6] Philippe Gaillard, op.cit. p51.

من الذين تم تصفيتهم مسؤول منطقة مغنية المدعو عباد بالإضافة إلى حصار مصطفى ومولاي الشريف ومعصم بومدين واختطاف العربي أولبصير في مراكش والذي بقي مصيره مجهولا إلى ما بعد الثورة، وبهذا سيطرت الجبهة على الفروع المصالية وأعادت ترتيب أوضاع المنطقة الخامسة[1] وقد أقرت بذلك مصالح الأمن الفرنسية التي رفعت تقريرا أوائل 1956 إلى السلطات الاستعمارية حول الوضع في المنطقة الخامسة ذكرت فيه بأن الحركة الوطنية: "انتهت عمليا بعمالة وهران ابتداء من نوفمبر 1955"[2].

إجمالا يمكن القول بأن: جيش التحرير الوطني استطاع إحراز العديد من الانتصارات على العناصر المصالية حيث ألحق عديد الهزائم بها[3] وقد لخص عبان رمضان في رسالته المؤرخة في 16 مارس 1955 الوضع على الأرض على النحو التالي:

- في المنطقة الأولى أقنع بن بوالعيد المصاليين هناك للالتحاق بالثورة

- في المنطقة الثانية ظهرت أفواج من المصاليين فوضع حد لجزء منها وأدمج الباقي

- في المنطقة الثالثة نجحت القيادة في إقناع بعض المصاليين وفشلت مع آخرين

- في المنطقة الرابعة قامت جماعة من المصاليين بعمليات محدودة وقد تم توقيفهم

- في المنطقة الخامسة تم التعامل مع المصاليين بالقوة بعد رفضهم الالتحاق بالثورة[4].

بالمقابل قالت الحركة الوطنية في بيان لها أن احتفالات كبيرة عمت فرنسا وأوروبا وكامل الجزائر وذكرت بالتحديد الأوراس والحضنة والشمال القسنطيني وأولاد نايل والقطاع الوهراني يوم 11 مارس إحياء لذكرى تأسيس حزب الشعب الجزائري حيث عبرت الجماهير عن ولائها لزعيم الوطن مصالي الحاج وحزبه الذي طالب بالحرية والاستقلال منذ 21 عام(1958.1937) وقالت أيضا أن أمين عام الحركة مولاي مرباح عقد بالمناسبة مؤتمرا صحفيا بالعاصمة روما ذكر فيه أن مصالي تلقى مئات رسائل التهنئة وهي دليل على أن حزبه مازالت تتصدر المشهد السياسي في الجزائر بفضل ما تحويه من هيكلة وتنظيم[5].

---

[1] محمد حربي جبهة التحرير الأسطورة والواقع، مرجع سابق، ص ص 133.132.

[2] محمد عباس، نصر بلا ثمن، مرجع سابق، ص 409.

[3] محمد العربي الزبيري، الثورة في عامها الاول، مرجع سابق، ص199.

[4] بوعلام بن حمودة، مرجع سابق، ص252.

[5] M.N.A, Bulletin d'information du MNA, A Rome Déclaration de Molay Merbah Secrétaire Général de M.N.A, N⁰ 9, 20/30/1956, p 4.

مما سبق يمكن القول بأن ما ميز نشاط الحركة الوطنية الجزائرية في بداية اندلاع الثورة التحريرية هي تلك العشوائية في انطلاقتها العسكرية، فقيادتها تريد الالتحاق بالثورة وركوبها في أسرع وقت، ومرد ذلك قد يعود إلى عنصر المفاجأة في تفجيرها، هذا العنصر أربك خطط المصاليين وأحدث تخبطا في نشاطهم الذي كان رد فعل أكثر منه فعل.

المبحث الثاني/ إمكانات في قوام المعركة حرب مباشرة ضد جيش التحرير الوطني

لقد دفع الصراع ضد جبهة التحرير الوطني بالحركة الوطنية الجزائرية إلى تشكيل جناح عسكري سرعان ما تحول من مجموعات صدام صغيرة إلى جيش منظم له أطره وهياكله حمل اسم" الجيش الوطني للشعب الجزائري" (A.N.P.A) وعلى مدار سنوات من مسيرة هذا الجيش سجلت الكثير من علامات الاستفهام عن نشاطه العسكري الذي كان موجها بالأساس ضد جيش التحرير الوطني (A.L.N) ما يدفعنا إلى التساؤل عن الدور الحقيقي لهذا الجيش أثناء الثورة التحريرية؟

أولا: الهيكل العسكري للحركة الوطنية تطورات ميدانية

1- اختياربلونيس رهان عسكري بتبعات سياسية

بدأت تظهر ملامح الجناح العسكري للحركة الوطنية كجيش مكون منذ مطلع 1955 مكونا من مجموعات قتالية تواجدت على حدود الولاية الثالثة والرابعة[1] وقد احتضن سكان هاتين المنطقتين عناصره وقدموا له كافة أشكال الدعم والمساندة، لاسيما وأنهم كانوا من أنصار مصالي الحاج أثناء الأزمة التي شهدها حزبه (حركة انتصار) وبعد تأسيس الحركة الوطنية الجزائرية انضموا إليها ودعموا جناحها العسكري الذي قاده محمد بلونيس[2].

أما النواة الأولى لجيش المصاليين فقد تشكلت على يد العربي أولبصير و مختار زيتوني بالعاصمة وكانت عبارة عن مجموعات صغيرة حملت أسم "منظمة الفدائيين" (سبق الحديث عنها) ويعتقد أن الحركة الوطنية تأخرت في تشكيل جيشها كذراع عسكري لها لانشغالها بكسب التأييد الداخلي والخارجي[3]، ونتيجة لنشاطه المعادي لجيش التحرير حمّلت بعض الأقلام مصالي الحاج المسؤولية في سقوط تلك الأعداد الهائلة من الضحايا بين الطرفين لأنه كان يهدف من وراء تأسيسه إلى انتزاع راية الكفاح المسلح من جبهة التحرير الوطني[4].

هذا الكلام أكده اعتراف الحركة الوطنية في رسالتها إلى رئيس المجلس الوطني السوري (سبق التطرق إليها) على لسان مكتبها السياسي الذي أقر بأن مصالي أعطى الأوامر لجناحها العسكري (جيش الشعب الجزائري) بتصفية جبهة التحرير وجيشها بعد أن أصبحا يشكلان تهديدا مباشرا على مناضلي

[1] محمد عباس، نصر بلا ثمن، مرجع سابق، ص 407.
[2] جمعة زروال، مرجع سابق، ص 67.
[3] سعاد يمينة شبوط، مرجع سابق، ص 89.
[4] يحي بوعزيز مصالي في مواجهة جبهة التحرير...مرجع سابق، ص111.

حزبه وعلى الشعب الجزائري، واصفة ما يقوم به الجهويون بالأعمال التخريبية التي أضرت بسمعة الثورة الجزائرية التي يقودها الزعيم وبقضية الشعب العادلة لذلك "تخوض المجموعات المصالية معارك دامية لاجتثاث العناصر الجهوية"[1].

في مقابل ذلك اعتبرت جبهة التحرير أن إنشاء الحركة الوطنية لجناح عسكري يدخل ضمن استراتيجية الاستعمار للقضاء على الثورة بتفجيرها من الداخل مستعملة مصالي كورقة رابحة مثلما أقر بذلك الحاكم العام جاك سوستيل في نوفمبر1955،[2] خاصة بعد أن سجلت علامات استفهام كثيرة على نشاط هذا الجيش عندما كانت وحداته بقيادة محمد بلونيس تنطلق من ثكنات الجيش الفرنسي ولهذه المسألة أبعادها الخطيرة على القضية الوطنية[3].

إن ما يدفع إلى الشك حول الدور الحقيقي لبلونيس هي تلك العمليات العسكرية التي قادتها تلك الأفواج التي شكلتها الحركة الوطنية بمنطقة جرجرة من أجل محاربة جيش التحرير الوطني حيث تمركزت قوات المصاليين في جهات البويرة وذراع الميزان وبعد تصدي كريم بلقاسم ومساعد الصادق دهيليس تراجعت إلى جبال البيبان شرقا بين زمورة وبني ورتلان وبوقاعة فطاردها عميروش والرائد حميمي فانسحبت إلى الهضاب العليا جنوبا وتمركز في أولاد ثاير وبني يلمان لجمع الأنصار من جديد[4].

أمام ضغط الولاية الثالثة والرابعة ومجموعات جيش التحرير الوطني بالجنوب تقهقر بلونيس إلى منطقة بني بلمان وملوزة بالمسيلة حيث ارتكب جيش التحرير في ماي 1957 عمليات قتل واسعة هناك[5] وتواصل النشاط المعاد للجبهة من طرف بلونيس في البليدة والجلفة والمدية (الولاية الرابعة)،[6]عكس المنطقة الخامسة الذي كان فيها المصاليون أقل تسليحا فتشتتوا بسبب مطاردة جيش التحرير لهم حيث تمكن في أفريل 1956من طردهم من جبال عمور وصولا إلى بني ميزاب في الجنوب الشرقي لتأمين دخول الأسلحة من الحدود التونسية[7].

[1] Mohamed Harbi, op. cit.135

[2] المنظمة الوطنية للمجاهدين، تقارير الولاية السادسة، مج1، الملتقى الجهوي الثاني لكتابة تاريخ ثورة نوفمبر1954، بسكرة 6/5 فيفري 1985، ص28.

[3] بوعلام بن حمودة، مرجع سابق، ص 252.

[4] يحي بوعزيز، الثورة في الولاية الثالثة، مرجع سابق، ص 143.

[5] سعاد يمينة شبوط، مرجع سابق، ص ص 99.98.

[6] عبد الوهاب بن خليف، مرجع سابق، ص189.

[7] Philippe Gaillard, op.cit. p 50

بدورها ومن أجل القضاء على كل المكونات القومية والوطنية الأخرى حفاظا على مكانتها الريادية دخلت جبهة التحرير في صراع دموي مع الحركة الوطنية[1] وعلى وقع الهزائم المتتالية لهذه الأخيرة والتي امتدت من 1955 إلى 1957 اضطرت عناصرها إلى مغادرة الولاية الثالثة والولاية الرابعة والتوجه إلى الولاية السادسة التي أعلن منها بلونيس في 1957 نفسه جنرالا بعد تعاونه مع فرنسا[2] وأصبح الجيش الذي أسسه مصالي ليكون جناحا عسكريا لحركته يحمل اسم "جيش بلونيس"[3].

بحسب رأي علي هارون الذي كان عضوا بفيدرالية جبهة التحرير في فرنسا يكون مصالي الحاج قد ارتكب خطأ قاتلا لما أسس جيشا تحت مضلة حزبه، ثم ارتكب هذا الجيش بقيادة بلونيس وعلى مسمع منه عدة مجازر في حق الجبهويين مما أدى إلى إضعاف الثورة وهذا الخطأ منه هو يتحمل فيه وزر الدماء التي سالت بسبب أنانيته وسكوته على تلك الجرائم التي لم يحرك لها ساكن وقد ختم المتحدث كلامه بقوله:" ظلام الحركة الوطنية عتم على نور النجم"[4].

إن ما يجب قوله بعد استعراضنا لبعض الوقائع على الأرض أنه في خضم الثورة ضد الاستعمار كانت هناك حربا أخرى بين أبناء التيار الوطني الاستقلالي فالجيش الوطني للشعب الجزائري الموالي للحركة الوطنية الجزائرية كان في مواجهة جيش التحرير الوطني التابع لجبهة التحرير الوطني وقد استمرت المواجهات لسنوات ميزها من جانب المصاليين تلك المساعدات التي تلقاها محمد بلونيس من الجيش الفرنسي، فكيف لقائد وطني أسس جيشا لانتزاع استقلال بلاده كما يرى ذلك مؤيدوه أن يقبل بالمساعدات التي يقدمها له الجيش الذي اغتصب هذا الاستقلال؟

هناك بعض المؤشرات التي قد تساعدنا في فهم وتحليل جوانب من شخصية بلونيس فهو من أصول أمازيغية ولد ببرج منايل،[5] ونشأ في بيئة محافظة بالقبائل الكبرى وكانت عائلته ثرية نالت السمعة الطيبة بين سكان المنطقة وبقية أنحاء الوطن جراء إيوائها لعابري السبيل واحتضانها طلبة العلم والتكفل

---

[1] بتريك إفينو، جون بلانشايس، حرب الجزائر، ج1، مرجع سابق، ص 334

[2] ابراهيم لونيسي، مصالي الحاج في مواجهة جبهة التحرير، مرجع سابق، ص ص86.85

[3] مومن العمري، مرجع سابق، ص ص 349.348.

[4] Ali Haroun, Messali de l'ENA au MNA،réflexions Messali Hadj 1898-1974 parcours et Témoignages Edition casbah ،Alger ،2006.

[5] Francois -Xavier Hautreux, op.cit .p 12

بالمحتاجين والمعوزين،[1] وضع عائلته هذا سهل عليه من جهة الالتحاق بالمدارس الفرنسية[2] ومن جهة إحراز مكانة اجتماعية حيث أصبح من أعيان منطقة القبائل ومن ملاك الأرضي.

التحق محمد بلونيس بالجيش الفرنسي في 1939 وتقلد رتبة رقيب،[3] ثم ناضل في حزب الشعب بحي بلكور بالعاصمة منذ 1942 وعرف عنه الشجاعة والطموح وبعد تقسيم القبائل الى منطقتين تولى قيادة المنطقة السفلى منها رفقة هاشمي حمود وعمر بوداود، أما المنطقة العليا فأوكلت لكل من بناي واعلي رفقة أيت احمد وولد حمودة وعمر أوصديق آيت مدري[4] دخل السجن بعد أحداث ماي 1945[5] وأثناء ذلك ربط علاقات وطيدة مع رئيس البلدية الفرنسي الذي كان دائم التردد عليه وهذا ما لاحظه عليه زملاءه في السجن[6] حيث استفاد من علاقته هذه بغرفة منفردة والسماح لعائلته بزيارته في كل وقت وبعد خروجه من السجن التحق بفرنسا وبقي هناك إلى أن تم تفجير الثورة فعاد إلى الجزائر[7].

بخصوص الشبهات التي حامت حول علاقة بلونيس برئيس بلدية دلس ذكر عمر بوداود أنه أصبح من مقربيه بعد أن كان من أشد أعدائه وقد شوهدا وهما يقومان معا بأشغال الحرث والحصاد، وأضاف أنه عندما كان في السجن رفقة بلونيس حضي هذا الأخير بمعاملة خاصة فقد كان يستقبل أهله في غرفة خاصة خصصها له مدير السجن فأثار ذلك انتباه المناضلين وعندما نقلا إلى سجن سركاجي لاحظ ابتعاد قيادات الحزب عنه، كما أوضح أن محامي بلونيس كان صهر النائب العام لمدينة الجزائر وأنه حاول مرارا استدراجه لكي يقبل بأن يكون محاميا له فحدثت القطيعة بينهما وأثناء إقامته بفرنسا قرأ عن بلونيس في الجرائد الفرنسية أنه أصبح قائد جيش حركة (M.N.A)[8].

---

[1] عبد الغني بلقيروس، برنامج لقاء خاص مع أرملة بلونيس...، مرجع سابق

[2] إبراهيم لونيسي، مصالي الحاج في مواجهة جبهة التحرير الوطني، مرجع سابق، ص 80

[3] Philippe Gaillard, op.cit. pp12.14.

[4] عمر بوداود، مرجع سابق، ص47

[5] Charles Robert Ageron, Genés de L'Algérie ..., op.cit. p589

[6] إبراهيم لونيسي، مصالي الحاج في مواجهة جبهة التحرير الوطني، مرجع سابق، ص 80.

[7] المنظمة الوطنية للمجاهدين، مرجع سابق، ص 29

[8] عمر بوداود، مرجع سابق، ص ص 49.48

البعض ذكر أن مصالي الحاج أسند مهمة قيادة جيش حركته لمحمد بلونيس،[1] الذي حمل اسم "الجيش الوطني للشعب الجزائري"(A.N.P.A)[2] نظير ما قدمه من جهود أدى إلى بروز دوره كقائد عسكري في أقل من ستة أشهر من اندلاع الثورة التحريرية[3] وهناك سبب آخر مفاده أن الحركة الوطنية عندما تأكدت من التحاق كريم بلقاسم وعمر أوعمران بجبهة التحرير كلفته بتأسيس جناحها المسلح والإشراف عليه[4]، فأصبح منذ ماي 1955 على رأس جيش تعداده ما بين 600 إلى3000عنصر حسب روايات مختلفة وقد زادت صحيفة لوموند le Monde عن ذلك حين ذكرت عدد 4500 جنديا.[5]

بينما البعض الآخر أكد أن مصالي طرد بلونيس من حزبه قبل سنوات من اندلاع الثورة[6] وقد يكون لذلك علاقة بأول خلاف بينه وبين قيادات من حزب الشعب فعندما عقد قرانه في برج منايل أُتهم باستغلال المناسبة للترويج بأن الحزب قام بعمل (تاوسا) (مبلغ يقدم لصاحب العرس بغرض المساعدة) حيث رفض بعض الاعضاء ذلك لاعتبارات أخلاقية وسيكولوجية فغضب منهم، وساءت علاقاته أكثر داخل الحزب عندما ألقي عليه القبض في جريمة قتل أتهم فيها فرد على ذلك باتهام مناضلين من الحزب[7].

عاد بعد ذلك بلونيس وكون جيشا من المصاليين[8] ثم إنضم إلى الحركة الوطنية فعينه مصالي ممثلا لها في منطقة القبائل[9] وبعدها زكاه قائدا عسكريا، فقام بتوزيع عناصر جيشه المتمركزة في جرجرة على مناطق سيدي عيسى، بني يلمان، وبوسعادة بالمسيلة وفي عين بوسيف، قصر البخاري، البرواقية الشهبونية، بوقزول بالمدية، وفي أولاد جلال، جبل بوكحيل ببسكرة، وفي حوش النحاس (دار الشيوخ) حاسي العش، حاسي بحبح ولمويلح عين وسارة، البيرين، بنهار، زمزاش بحد الصحاري بالجلفة وفي قصر الشلالة بتيارت[10] بتعداد بلغ في البداية 600 جندي بعتاد بلغ 2200 بندقية و70 ألف رصاصة[11].

---

[1]Alistair Horne,Histoire de la guerre d'Algerie ,editions dahlab , Alger, 2007,p229.

[2] ابراهيم لونيسي، الجناح العسكري للحركة الوطنية الجزائرية، ص ص 39.38

[3] سعاد يمينة شبوط، مرجع سابق، ص 91.

[4] محمد عباس، نصر بلا ثمن، مرجع سابق، ص 407

[5] إبراهيم لونيسي، مصالي الحاج في مواجهة جبهة التحرير الوطني، مرجع سابق، ص 81.

[6] عمار نجار، مرجع سابق، ص 169

[7] عمر بوداود، مرجع سابق، ص50

[8] عمار نجار، مرجع سابق، ص 169

[9] لخضر بورقعة، مرجع سابق، ص75

[10] جمعة زروال، مرجع سابق، ص 176

[11] ابراهيم لونيسي، مصالي الحاج في مواجهة جبهة التحرير ....، مرجع سابق، ص81.

يُتهم بلونيس أيضا أنه انحاز لمصالي في مرتين المرة الأولى في صراع هذا الأخير مع المركزيين حيث ألغيت عضويته من اللجنة المركزية في مؤتمر أوت 1954 لميوله المصالية[1] والمرة الثانية في خلاف مصالي مع جبهة التحرير حين أصبح من أشد أعدائها وتحول إلى يد بطش استعملتها الحركة الوطنية ضدها[2] ولعل من أسباب ذلك ما رواه عيسى كشيدة من أنه عندما قاموا بالتحضيرات للثورة ولم يخبروه بذلك جاء بلونيس بعد يوم من اندلاعها لمراد بوقشورة وأخبره بأن الجماعة خدعته وكان غاضبا،[3] وهناك من ذكر أن بلونيس لم يتصرف باسم الحركة وفاء لمصالي بل انتقاما ممن تم تعينهم علي رأس جبهة التحرير فهو لم يطق أن يري أتباع الزعيم قادة للثورة، كما أن المآل الذي صار بإبعاده عن الثورة سببه طموحه السياسي المبالغ فيه وحبه للتشريفات ورغبته في جمع الأموال.

نقل عمر بوداود حوارا دار بينه وبين أحمد عكرون أحد أعوان محمد بلونيس حول هذا الأخير حيث قدم له توضيحات بخصوص سلوكه وموقفه من الثورة التحريرية ومن جملة ما قاله إنه كان في ضيق وتضمر من قيادةجبهة جبهة التحرير حيث ادعى معرفته لهم رغم أنه لم يكن يعرف إلا كريم بلقاسم وأوعمران وقال له إنهم غير قادرين على إنجاح الثورة فعلق بوداود قائلا : "بدا أنه سيتخذ نفس مواقف مصالي" ولم يعلق عكرون على كلام بوداود أمام بلونيس لعلمه بالعلاقة التي تربطه بالشرطة الفرنسية وعندما طلب منه إقناع بلونيس للانضمام للثورة لأن الإدارة الاستعمارية تسعى لتجنيده كان قد حسم أمره وحدد موقفه حسب ما فهمه عكرون من كلامه حيث لمح له أنه بالإمكان الحصول على أموال كثيرة بعد قبول العرض الفرنسي[4].

الملاحظ أن الاتهامات التي طالت بلونيس لم تكن في اتجاه واحد بداية بالحكم عليه بالسجن لمدة خمس سنوات بتهمة تهديد الأمن الخارجي للدولة انتقل خلالها بين سجن بربروس بالحراش ثم تيزي وزو ثم البليدة وفي1951 التقى في السجن بأحمد بن بلة وأحمد محساس ورفض الهروب معهما من السجن وانتظر إلى أن تم إطلاق سراحه لكنه أُتهم أيضا بأنه هو من ساعد بن بلة ومحساس على الهرب من السجن في 16 مارس 1952 على خلفية اكتشاف المنظمة الخاصة التي كانت تحضر للثورة[5].

---

[1] Philippe Gaillard, op. cit. pp19.20

[2] لخضر بورقعة، مرجع سابق، ص،14.

[3] عيسى كشيدة، مرجع سابق، ص117

[4] عمر بوداود، مرجع سابق، ص ص 51.50.

[5] Philippe Gaillard, op.cit. pp 20.21.

بعد تفجير الثورة التحريرية أُتهم محمد بلونيس أيضا على خلفية تعاونه مع الاستعمار بأن عمله مع المخابرات الفرنسية كان الهدف منه تضليل الشعب وإبعاده عن الثورة حتى لا يحقق استقلاله متخذا من حزب الحركة الوطنية الجزائرية غطاء[1] لتحقيق حلمه الاستراتيجي المتمثل في التفاوض مع فرنسا من أجل استقلال في إطار التعاون الفرنسي الجزائري وهذا بعد القضاء على جبهة التحرير بتلك المساعدات التي تلقاها من طرف الجيش الفرنسي[2] .

نقل مصدر فرنسي عن الضابط ألان دي مارولي (Alain De Marolles) مسؤول الاتصال في فرقة صدمة11 أن بلونيس بنى فكرته على أمرين؛ الأمر الأول أنه الأصلح لتمثيل الشعب وقيادة مفاوضات باسمه مع الجانب الفرنسي والأمر الثاني أن الثورة كمشروع إيديولوجي وطني له أبعاده العربية والاسلامية تم اختطافها من قبل مغامرين شيوعيين حرفوا الثورة عن أهدافها وربطوها بالمعسكر، ويضيف الضابط أن بلونيس كان جازم الاعتقاد باستقلال الجزائر لكن خوفه من أن يتم ذلك في ظل قيادة جبهة التحرير لذلك؛ لأنها ستدفع بالبلد إلى صراعات إقليمية تكون منطقة غرب المتوسط مسرحا لها خاصة الصراع مع اسرائيل المدعومة من المعسكر الغربي، بذلك يتم فتح جبهة في الصراع الأيديولوجي ينفذ منه الاتحاد السوفياتي إلى أوربا من الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط.

بناء على ما ذكره الضابط دي مارولي فإن بلونيس كان يرغب في اتفاق مع فرنسا والغرب يرقى بينهما إلى تحالف عسكري ما دام العدو واحد (جبهة التحرير) ويرى أن ذلك لن يتحقق إلا بالاعتراف بجيشه وإبعاد الأمور السياسية في الوقت الراهن مع التأكيد أن المفاوضات هي الحل وأن استقلال الجزائر يجب أن يكون في إطار التعاون مع فرنسا،[3] كما أكد بلونيس حسب مصدر آخر أنه إذا ما تم تأليف حكومة جزائرية في المستقبل باختيار حر من الشعب فلا يجب عليها أن تستبعد من موقفها كل محاولة انفصال عن فرنسا وأصر بلونيس أنه إذا حدث ذلك فستجدني إلى جانب فرنسا لمحاربة هذه الحكومة[4].

---

[1] الهادي درواز، مرجع سابق، ص119

[2] Philippe Gaillard, op.cit. p 20.

[3] Philippe Gaillard, op.cit. p74.75.

[4] وزارة المجاهدين، مرجع سابق، ص43

2- من بني يلمان إلى دار الشيوخ مسيرة محترف حرب

1.2- أحداث مشتة القصبة دماء مشبوهة

منطفة بني يلمان دشرة كبيرة تقع بالهضاب العليا شمال مدينة المسيلة داخل الجهة الفاصلة بين بين منطقة الشمال القسنطيني ومنطقة القبائل[1] وبالضبط بين منطقتي البيبان والحضنة وتبعد عن قرية ملوزة بـ 6 كلم، سكان هذا الدوار رفضوا أن يكونوا تابعين للولاية الثالثة (القبائل)لاعتبارات سياسية فهم ينتمون إلى الحركة الوطنية ولاعتبارات عرقية فهم عرب ويرفضون التبعية للأمازيغ حسب ما كتبت بعض الأقلام؛ التي أضافت أن عدم خضوعهم لجبهة التحرير ورفضهم دفع الاشتراكات المالية والتبليغ عن جنود جيش التحرير دفع بالقائد عبد القادر سحنون المدعو "الباريكي" إلى توعدهم بشن حملة تأديبية عليهم والتي أحبطت من طرف مجموعة تابعة لبونيس تتكون من 20 مقاتل بدعم من الأهالي الذين هاجموا قرية ملوزة التابعة لجبهة التحرير فسقط العديد من القتلى والجرحى[2].

أما عن تواجد الجماعات المصالية في بني يلمان ذكر ممن عايش الثورة في منطقة القبائل أنه بعد طرد تلك الجماعات من هناك تمركزت عناصرها بقيادة بلونيس بين الولاية الرابعة والسادسة لترصد واقتناص العناصر المعزولة من جيش التحرير أو عابري السبيل بين الولايتين وكان في غالب الأحيان مصير هؤلاء الذبح او تسليمهم للضابط جون كومبيت (Jean Combette)،[3] بينما ذكر البعض أن بلونيس فرض وجوده بالقوة في الدواوير والقرى الموجودة جنوب المنطقة الثالثة وسكان بني يلمان لم يكن لم يتم استشارتهم لما حول بلونيس مشتتة القصبة إلى مركز لقواته ولا يوجد بين صفوفه جنودا من الأهالي[4].

بهذا الوضع الذي آلت إليه المنطقة أصبح سكان دوار بني يلمان مطلع 1957 رهينة في يد عناصر الحركة الوطنية فالمجموعات القتالية التابعة لمحمد بلونيس كانت تتلقى الدعم سرا من الجيش الفرنسي لضرب جيش التحرير فخرجت المنطقة عن سيطرة جبهة التحرير[5] خاصة بعد مقتل ثلاثة من الضباط بالإضافة إلى مسؤول المنطقة وثلاثة محافظين سياسيين وما يفوق 43 جندي وجرح 60 آخرين،[6] بينما أحصت مصادر فرنسية مقتل ضابط رفقة مساعدين له وإثنين محافظين سياسيين لجبهة التحرير و15

---

[1] بتريك إفينو، جون بلانشايس، حرب الجزائر، ج1، مرجع سابق، ص336

[2] Philippe Gaillard, op.cit. p 66.

[3] جودي أتومي، مرجع سابق، ص33.

[4] محمد عباس، فرسان الحرية، مرجع سابق، ص 218

[5] بتريك إفينو،جون بلانشايس،حرب الجزائر،ج1،ص 337

[6] Bourdrel philippe ,la Dernier chance de l’Algérie Française du Gouvernement Socialiste ou Retour de De Gaulle 1956/1958, Ed, Albin Michel, Paris, 1996, p 137.

مناضلا الأمر الذي دفع بقائد الولاية الثالثة محمدي السعيد إلى إصدار أمر لمساعده محند أعراب(سي ناصر) بالانتقام لهؤلاء وتصفية المصاليين بما فيهم الأهالي الذين رفضوا الخضوع لجبهة التحرير ونقضوا الهدنة بقتلهم لأتباعها[1].

أمام هذا الوضع الخطير حصل الملازم عبد القادر غزيل الملقب بالباريكي على موافقة النقيب محند أعراب والعقيد محمدي السعيد للقيام بالهجوم على معقل بلونيس ومقر قيادته بحي القصبة كرد فعل على أفعال المصاليين،[2] وفي ليلة 27 إلى 28 ماي قام حوالي 350 جنديا بتطويق الدوار ولم تستطع الكتيبة الصغيرة التابعة لبلونيس والمرفقة ببعض الأهالي من تجاوز جيش التجرير فقد تم تجميع كل من تجاوزت أعمارهم 15 عاما في مسجد "مشتة القصبة" [3] للاعتقاد بأنهم مصاليون،[4] وارتكبت في حقهم مجزرة بشعة استعملت فيها الخناجر والفؤوس وغيرها من الأسلحة الحادة بحسب رواية شهود[5] وقد أشيع أن الحادثة وقعت في قرية ملوزة لكن الحقيقة أنها في دوار بني يلمان المحاذي لها[6].

أما المصادر الفرنسية فقد ذكرت أنه في صبيحة اليوم الذي نفذت فيه العملية أبلغ قائد طائرة استطلاع عن حريق في الجهة الشمالية الشرقية لبني يلمان ولما انتقل النقيب كومبيت إلى عين المكان وجد الجثث متناثرة على الأبواب والنساء في حالة من الذعر وقدر في تقرير قدمه لقيادة الجيش الفرنسي أن كتيبة من جيش التحرير الوطني يتراوح عددها من 150إلى 200 جندي قتلوا العشرات من المدنيين وأخذوا معهم آخرين ورغم عمليات التمشيط التي قام بها لم يتمكن من العثور لا على كتيبة جيش التحرير ولا المخطوفين من الأهالي[7].

في مقابل المعلومات الفرنسية ذكرت مصادر تابعة لجيش التحرير أن عمليات القتل طالت أتباع بلونيس من المسلحين فقط دون غيرهم، وإن القائد أعراب أعطى أوامره بعدم التعرض للنساء والشيوخ

[1] Jean Balazuc, op.cit. pp180.181

[2] جودي أتومي، مرجع سابق، ص 34

[3] Philippe Gaillard, op.cit. P67

[4] رابح بلعيد، موقف مصالي الحاج من الثورة التحريرية، مرجع سابق، ص 88.

[5] بتريك إفينو، جون بلانشايس، حرب الجزائر، ج1، ص 338

[6] جوان غيليسبي، مرجع سابق، ص 181

[7] جودي أتومي، مرجع سابق، ص 34

والأطفال وقتال من يتصدى لهم بالسلاح من عناصر بلونيس ومن الموالين له وقد بلغت الحصيلة 100 قتيل في صفوف المصاليين[1].

أما فيما يخص حصيلة الأحداث فقد حدد البعض عدد قتلى أحداث بني يلمان بـ 303 قتيل[2] بينما رفعها البعض الآخر إلى 338 قتلوا ذبحا و150 جريح جلهم من الرجال والنساء والأطفال[3] وعموما فمعظم المصادر قدرت العدد ما بين301 و399، بينما حددت صحيفة "الوطن الجزائرية" في تقرير لها بتاريخ 27 ماي 2004 أن العدد كان . 375 ضحية منها 267 شخصا أصولهم من بني يلمان وهذا استنادا للسجل البلدي لهؤلاء[4].

على الصعيد العسكري قام الجيش الفرنسي بتسليح الأهالي في بني يلمان تمهيدا لتنفيذ عملية انتقام واسعة ضد سكان ملوزة بحجة مشاركتهم في أحداث مشتة القصبة والتي تمت فعلا في الفترة الممتدة من 2 إلى 6 جوان 1957،[5] حيث ارتكب جيش الاحتلال بالتعاون مع قوات بلونيس جريمة ذهب ضحيتها 200 شخص من الذين ينتمون لجبهة التحرير وفي شهادة للعقيد أنطوان عرقود (Antoine Argoud) حول الموضوع قال في مدينة المسيلة لم يسعفه الحظ في استعمال أساليبه الحربية لأن تركيزه كان منصبا على الأهالي وإنه اعتمد على ما أسماه بالعقوبة المباشرة؛ أي تدمير ثلاث قري متجاورة وأن حصيلة الاشتباكات كانت مجزرة بمعنى الكلمة حيث تم تحويل الضحايا إلى مدينة المسيلة وفي الليل وضعوا في أكياس وأعيدوا إلى ملوزة، أين تم عرضهم على الأهالي لمدة 24 ساعة تنكيلا بهم[6].

في السياق نفسه ذكرت مصادر فرنسية أنه بعد حادثة بني يلمان مباشرة التحق بجيش بلونيس 150 ممن بقي أحياء وأعداد أخرى من مناضلي حركة الانتصار، كما أبلغ 243 من أهالي ضحايا بني يلمان المهاجرين بفرنسا الدرك بمنطقة نانتير (Nanttere) بالقرب من العاصمة باريس بتاريخ 3 جوان 1957 رغبتهم في العودة للجزائر للانتقام وقد أقسموا على فعل ذلك وفي 4 جوان تم تجهيزهم في ثكنة مونت فاليريانMont Valérien وفي 5 جوان تم إرسالهم في 6 طائرات للجزائر وفي رسالته إلى الجنرال

---

[1] Philippe Gaillard, op. cit .p 68

[2] Benjamin Stora, Messali Hadj, op.cit. p 263

[3] Jean Balazuc , op.cit. pp180.181

[4] جودي أتومي، مرجع سابق، ص 34.

[5] محمد عباس، فرسان الحرية، (شهادات تاريخية)، دار هومة، الجزائر،2003، ص213

[6] بتريك إفينو، جون بلانشايس، حرب الجزائر، ج1، مرجع سابق، ص ص316.315

ألارد (Allard) قال قائد الجيش الفرنسي ماسو (Massu) إنه يتوقع إدماجا صعبا لهؤلاء في وحدة قتالية فرنسية كما أبلغه بتخوفه من أن يتلاعب جيش بلونيس بهم[1].

أما على صعيد الدعاية الاستعمارية فقد حاول الإعلام الفرنسي استغلال القضية لتشويه الثورة وللتغطية على عملية التقتيل الجماعي الذي طال عدة قري ومداشر بملوزة في مقابل قرية بني يلمان[2] بدليل أنه في اليوم الموالي لتلك لأحداث مشتة القصبة وبالضبط على الساعة الثانية ونصف من يوم الخميس قام الضابط" كومبيت"عن طريق الراديو بإعلام القائد باسكال (Pascal) بالحادثة وكان متواجدا في مطار عين أرنات في سطيف لحضور مراسيم حفل يتواجد فيه المقيم العام الجنرال روبير لاكوست (Robert Lacosste) وقائد الأركان الجنرال راؤول صالان (Raoul Salan) وكان الجواب: " قصص مثل هذه لدينا كل يوم" لكن بعد ذلك انتقلوا إلى مكان الحادثة مرفقين بوسائل الإعلام المختلفة[3].

قامت حكومة الاحتلال الفرنسى بحملة إعلامية ودبلوماسية كبيرة ضد جبهة التحرير الوطني حيث عبر رئيسها رنيه كوتي (René Coty) عن بالغ تأثره لما حدث لأهالي بني يلمان وناشد الضمير العالمي بأن يدين هذا العمل الشنيع ويستنكره،[4]ومن جهته طلب المندوب الفرنسي في نيويورك من ممثلي الدول الأعضاء في هيئة الأمم المتحدة عدم قبول طلب جبهة التحرير بمناقشة القضية الجزائرية وقال إنه من الخطأ التفاوض مع تنظيم سياسي وعسكري يدعي شرعيته لتمثيل الشعب وفي الوقت نفسه يقوم بذبحه[5] وتكون فرنسا بذلك قد استغلت حادثة مشتتة القصبة ببني يلمان سياسيا لتشويه سمعة جبهة التحرير والثورة الجزائرية.

أما بالنسبة للحركة الوطنية الجزائرية فبعد تلك الحادثة مباشرة وبالضبط في شهر جوان بعث رئيسها مصالي الحاج بمذكرة تم توزيعها على العالم العربي والإسلامي أدان فيها ارتكاب جبهة التحرير لما أسماه "مجزرة ملوزة " التي ذهبت ضحيتها 303 من أتباعه وذلك في 28 ماي1957 وطلب من الصحافة العالمية تسليط الضوء على تلك الأحداث وفضح الجرائم التي يرتكبها جيش التحرير ضد الجزائريين واقترح على الكتلة الأفرواسيوية إرسال بعثة فخرية من المحلفين للتحقيق في الواقعة،[6] والموقف نفسه

[1] Philippe Gaillard, op.cit. p78

[2] زهير إحدادن، المختصر في تاريخ الثورة ...، مرجع سابق، ص43.

[3] Philippe Gaillard, op.cit. pp 69.70

[4] عمار قليل، مرجع سابق، ص 55

[5] محمد عباس، فرسان الحرية، مرجع سابق، ص 213

[6] Benjamin Stora, Missali Hadj, op.cit. p263.

تبناه حزبه فقد أصدرت صحيفة صوت الشعب الناطقة باسمه عددا خاصا تحت عدة عناوين منها: "الإبادة الجماعية في الجزائر "القتل في ملوزة" و:"عدة مئات من إخواننا تم ذبحهم في هدنة"[1].

كما نظم إتحاد النقابات (USTA) التابع للمصاليين بفرنسا إضرابا وذلك بعد أسبوع من أحداث بني يلمان أي 5 جوان 1957 ندد فيه بالأعمال الوحشية التي تتعرض لها المناطق التابعة لها في الجزائر[2] وعلى صعيد آخر راسلت الحركة الوطنية تقريرا مصورا ووثائق لما أسمته: "مذبحة ملوزة' إلى الرئيس الامريكي إيزنهاور كتبت عليها تعليقات منها: "إنهم يماثلون اليهود في ألمانيا النازية أو المجزرة في هنغاريا في أعقاب الغزو السوفيتي" الوطنية، كما طالبت الحركة من الرئيس ايزنهاور التدخل من أجل التنديد بجبهة التحرير الوطني وإنهاء حالة الحرب ضد فرنسا في الجزائر[3].

لم تتوقف الحركة الوطنية عن بيانات التنديد التي كانت حاضرة في كل مناسبة من تلك النشرة الإعلامية التي أصدرها المكتب السياسي للحركة الوطنية في شهر ماي 1961 (ذكرى الحادثة) ندد فيها بما وصفه بالمجازر التي ارتكبتها جبهة التحرير في حق مناضليها ومناصريها في كل من منطقة الصومام ودوار ملوزة ومناطق أخرى في الجزائر وفرنسا وجاء في البيان أيضا أنه على مر الفترة الممتدة من تأسيس نجم شمال إفريقيا إلى غاية اليوم قدمت الحركة أجيالا من المناضلين الثوريين وهدفها في ذلك تحقيق الاستقلال وإقامة جمهورية جزائرية على أسس ديمقراطية وهي تدعو إلى مفاوضات عاجلة وغير مشروطة ولا حصرية لإرساء سلام دائم في الجزائر[4].

بالنسبة لموقف جبهة التحرير فعلى المستوى الداخلي وبعد تولي العقيد عميروش قيادة الولاية الثالثة خلفا لمحمدي السعيد شكل لجنة برئاسة الضابط حميمي في 23 أكتوبر 1957 للتحقيق في ملابسات الحادثة وتم على إثر ذلك توقيف محند أعراب في سبتمبر من السنة نفسها وأثناء استجوابه قال بأن العملية كان الغرض منها تأديبي والقبض على العملاء وإنه أعطى التعليمات بعدم استعمال الذخيرة الحية إلا في حالة الهجوم وهذا ما وقع فعلا من طرف العناصر المسلحة التابعة لبلونيس لكن عميروش اتهم لعراب بمحاولة تبرئة زميله عبد القادر البريكي التي تؤكد الشهادات أنه المتورط الأول في تلك

---

[1] Charles Robert Ageron, De l'Algérie Française…op.cit., p 500

[2] Benjamin Stora, Messali Hadj, op.cit. p 264

[3] فريال صبري علي العيداني، موقف الولايات المتحدة الامريكية من الثورة الجزائرية 1962.1954، رسالة ماجستير كلية التربية، قسم التاريخ، جامعة البصرة، العراق، 2012، ص 115

[4] Jacques Simon, op.cit. p284 .

المذابح،[1] بينما أكدت مصادر فرنسية أن محمدي السعيد هو من أعطى الأوامر بتأديب دوار بني يلمان ككل،[2] وذهبت كتابات أخرى إلى أبعد من ذلك باتهام عبان رمضان الذي أصدر في 1956 أمر بقتل كل المصاليين دون محاكمة وتلا حادثة بني يلمان تصفية قياداتهم منذ جوان 1957[3].

أما على المستوى الخارجي فقد نفى متحدثا باسم جبهة التحرير في تصريح لوكالة إسوشيتد برس (*Associated Press*) من تونس في 28 جوان، الاتهامات التي نسبتها السلطات الفرنسية للجبهة وألقى تبعات تلك الأعمال على عاتق القوات الفرنسية التي قامت بحملة إبادة ضد الشعب، كما أبرق ممثل الجبهة في نيويورك محمد يزيد إلى السكرتير العام للأمم المتحدة داك همروشيلد والرؤساء ايزنهاور وخروشوف ونهرو وتيتو والحبيب بورقيبة وسلطان المغرب محمد الخامس مطالباً بإيفاد لجنة دولية محايدة، تتولى التحقيق لتكشف حقائق القضية وبعد تصاعد حدة الاتهامات بين الجانبين الفرنسي والجزائري رفضت الحكومة الفرنسية توجيه الدعوة للدول[4] لأنها ستدان بتقصيرها في عدم حفظ الأمن في منطقة ملوزة القريبة جدا من ثكنات ومراكز الجيش الفرنسي هناك[5].

لقد أُتهمت جبهة التحرير بارتكاب عمليات قتل واسعة طالت المئات من الجزائريين لانتمائهم للحركة الوطنية وسواء كان هؤلاء مع أو ضد الجبهة فإن الواضح أن قضية الولاء تميزت في1957 بالتعقيد بسبب الاضطراب الذي خلفته الحرب ضد فرنسا علما أن هذه المنطقة كانت مركزا لبلونيس[6] ومهما يكن فحادثة بني يلمان حادثة مأساوية بكل المقاييس ذهب ضحيتها العشرات في إطار العنف والعنف المضاد فقد ارتكب المواليون لمصالي الكثير من جرائم القتل ضد عناصر جيش التحرير، لكن رد الفعل من جانب هذا الأخير كان الأفضع،[7] ومثل هذه التجاوزات التي ارتكبت في مناطق عدة على غرار بني يلمان أثارت قلقا كبيرا لدى المناضلين من أصحاب النوايا الحسنة وفي الوقت نفسه غمرت السلطات الاستعمارية بكثير من الغبطة وهي ترى اقتتالا شرسا بين الإخوة الجزائريين[8].

---

[1] Philippe Gaillard, op.cit. p71
[2] Fleury George, La Guerre en Algérie, Ed, Plon, paris,1993, p166
[3]Abderrahmane Bouchéne et des autre, op.cit. p 661

[4] فريال صبري علي العيداني، مرجع سابق، ص116

[5] محمد عباس، فرسان الحرية، مرجع سابق، ص 214.

[6] جوان غيليسبي، مرجع سابق، ص 181

[7] Slimane Chihk , op.cit. p234

[8] خالفة معمري، مرجع سابق، ص 242

2.2: التحالف مع فرنسا عمالة مكشوفة

بدأت الاتصالات بين محمد بلونيس وفرنسا عن طريق النقيب بينو (Pineau) من مصلحة الاستعلامات والمكتب الثاني وقد تم الاتفاق في ماي 1957 بعد أن وافق المقيم العام "لاكوست" وقائد الجيش الجنرال ألار، ليتم بعدها تشكيل لجنة لإدارة الملف بلونيس ضمت العقيد بول فيرنيير(Paul Vernier والنقيب روكول (Rockol) قائد الفرقة المضلية "الصدمة11"والضابط "بينو" وتكليف العقيد كاتز (Cartz) قائد قطاع الأغواط بالمتابعة والتغطية،[1]كما تم تكليف كل من العقيد دي ماسيناك De (Massignac) نائب قائد الأركان وعضو مكتب المقيم العام والمفتش العام جورج سيوسي Georges (Ciosi) بمتابعة "عملية شجرة الزيتون"(Opération Olivier) وهي التسمية التي أطلقت على الملف[2].

لقد نص الاتفاق على محاربة جبهة التحرير والعمل لكشف خلاياها وطرق تموينها وتنفيذ مختلف العمليات بإشراف المخابرات الفرنسية وتسييرها المباشر من ضباط لصاص (SAS) ووضع وحدات كومندوس فرنسية للتدخل إلى جانب بلونيس تحت قيادة الضابط ريكول، وتزويدها بأجهزة اللاسلكي ووسائل النقل وتسليحها بأسلحة أمريكية الصنع للتمويه والتضليل، ثم إنشاء شبكة جوسسة تتولى تزويد السلطات الاستعمارية بالمعلومات عن تنظيمات جيش التحرير وخلاياه في المدن والأرياف والعمل للقضاء عليها وأخيرا تحديد منطقة نشاط جيش الحركة الوطنية جغرافيا[3].

حرصا على إنجاح العملية رأي الجنرال "ألآر" أن التعامل مع بلونيس يجب أن يكون في البداية بحذر والمساعدات تقدم له على نطاق ضيق أي الذخيرة فقط دون الأسلحة كمرحلة أولى خشية وقوعها في يد جيش التحرير إن هو فشل ويجب أن يكون التعاون معه بشكل سري نجاحه وفي حال نجاحه يخصص لجيشه إقليما جغرافيا يكون في منطقة المرتفعات أو في الأطلس الصحراوي،[4] أما العقيد رويسن (Ruyssen) ففي 13 جوان 1957 كتب تقريره للمقيم العام بالجزائر جاء فيه إن: "بلونيس لا يخفي أنه يريد لبلاده أن تحصل على الاستقلال بمساعدة فرنسا، إنه يطلب 100 بندقية و10 ألاف خرطوشة وجهاز راديو ونضير ذلك يتعهد بالقتال ضد جهة التحرير لوحده".

[1] سعاد يمينة شبوط، مرجع سابق، ص 106

[2] Philippe Gaillard, op.cit. p 61.

[3] المنظمة الوطنية للمجاهدين، تقارير الولاية السادسة، ج1، مرجع سابق، ص 32

[4] Philippe Gaillard, op.cit. p61

لتحقيق ذلك يرى العقيد رويسن أنه يجب تجميع قوات بلونيس في جبال أولاد نايل ليشكلوا بهم منطقة عازلة بين الجيش الفرنسي وعناصر جبهة التحرير ويعلق على تلك المساعدات بقوله" في الوقت الذي نمنح فيه 100 بندقية لعصابات الحركة الوطنية فإن ذلك لا يشكل خطورة إذا ما علمنا أن عصابات جبهة التحرير تتلقى من الخارج دعما يقدر ما بين 1200 إلى 1500 قطعة سلاح شهريا" ووفقا لما جاء في هذا التقرير أيضا فقد أمر قائد القوات الفرنسية صالان الجنرال ألارد بتوفير تلك المساعدات في إطار عملية الزيتونة[1].

بموجب هذا الاتفاق وابتداء من 14 أوت 1957 أصبحت وضعية محمد بلونيس في حالة عمالة مكشوفة بعد أن تم ربط قضية التعاون معه بمركز التنسيق بين الجيوش في الجزائر الذي كان يشرف عليه الجنرال صالان وهذا بتكليف من المقيم العام لاكوست؛ حيث التقى بلونيس عن طريق الضابط ركول بالعقيد "فيرنيير" الذي لخص هذا اللقاء في تقرير أرسله إلى صالان في 24 أوت 1957 جاء فيه: "إن بلونيس طموحا للغاية يبدو أنه الطرف المناسب إذا ما أردنا لعب ورقة الحركة الوطنية الجزائرية... وربما كان حل المسالة الجزائرية قريبا جدا "[2].

بعد أن أصبح جيش الحركة الوطنية تحت رقابة القوات الخاصة (الصدمة11) التي تولت تدريب عناصره،[3] كافأت قيادة أركان الجيش الفرنسي محمد بونيس بمنحه رتبة جنرال[4] وحسب ما جاء في شهادة عمر بوداود فإن الصحافة الفرنسية كانت تطلق أيضا لقب "الجنرال بلونيس" على قائد جيش الحركة الوطنية،[5] وأكد الرائد لخضر بورقعة أن بلونيس حصل على هذا اللقب نضير ما قدمه من خدمات في إطار تعاونه مع الجيش الفرنسي لمواجهة جيش التحرير الوطني[6].

لقد تعددت التفسيرات حول الأسباب الحقيقية التي دفعت محمد بلونيس إلى أن يقبل بالتعاون مع فرنسا بين من يعتقد أن ذلك يدخل ضمن مشروع سوستال الذي أراد خلق قوة ثالثة وأطلق عليه اسم: "تجمع الجزائريين المعتدلين" كبديل عن جبهة التحرير الوطني وغطاء سياسي لوأد القضية

---

[1] Ibid. p76.

[2] سعاد يمينة شبوط، مرجع سابق، ص 106

[3] Paul Aussaresses, Services Spéciaux Algérie 1955.1957, Ed, Perrin, Paris, France ,2001,p101

[4] يحي بوعزيز، الثورة في الولاية الثالثة، مرجع سابق، ص 145

[5] عمر بوداود مرجع سابق، ص 49

[6] لخضر بورقعة، مرجع سابق، ص 94

الجزائرية[1] وبين من ربطها بحادثة بني يلمان حين استغلت فرنسا قيام جبهة التحرير بما أصطلح عليه ب"مجزرة ملوزة" وجندت بلونيس لصالحها ،[2]وقبلها جرى أول اتصال بين الضابط كومبيت وبلونيس على خلفية طرد كريم بلقاسم لهذا الأخير من منطقة القبائل حيث استغلت فرنسا ذلك وحاولت تجنيده لصالحها لكنها فشلت وبعد تصفية المصاليين بدوار بني يلمان[3] ارتمى بلونيس في أحضان الجيش الفرنسي[4] معلنا بصراحة ووضوح تعاونه مع فرنسا[5]، أي بتاريخ 2 جوان 1957 وهو اليوم نفسه الذي قام فيه الضابط كومبيت بحملة عقابية ضد سكان ملوزة الموالين لجيش التحرير[6].

بعض المصادر نفت أن تكون أحداث بني يلمان سببا مباشرا في تعاون بلونيس مع فرنسا فبعد أن تمركز بقواته البالغ عددها 300 عنصر شمال المسيلة بين قرية ملوزة ودوار بني يلمان اتصلت به المخابرات الفرنسية عن طريق الضابط كومبيت الذي عرض عليه الاستسلام وكان المدعو سي جلول الواسطة بينهما،[7]بينما أكدت مصادر أخرى أن أول اتصال بينهما تم في جانفي 1957 عن طريق المدعو بن سديرة موظف إدارة بعين بوسيف الذي يكون قد ربط اتصالا بأحد قادة الحركة الوطنية عن طريق مدير مدرسة بعين بحجل. [8]

في ذلك اللقاء أكد له ممثل الحركة الوطنية أن المصاليين سيكونون إلى جانب القوات الفرنسية وفي 11 أفريل علم الضابط كومبيت بوجود رسالة من القائد بلونيس مضمونها أنه يجب محاربة جبهة التحرير حتى لا يبقي لها أثر في كامل التراب الوطني وطلب منه أرسال بعض الأسلحة والذخيرة لأن قواته تعاني من نقص فادح في جانب العتاد العسكري.

بعد خمسة أيام قام المدعو فراح تواجين – كان رئيس مخزن في لاصاص ثم أصبح رئيس مجلس قرية عين الطير شمال ملوزة - بكتابة رسالة إلى محمد بلونيس أوحى له بها ضابط لاصاص لوسيان (Lucien) جاء فيها على الخصوص ما يلي:" لماذا تختبئ في الظلام من الضروري أن تعيش في وضح النهار ... تريد محاربة جبهة التحرير ونحن كذلك ...أترك العيش في الغابة وتعال معنا سيرا على الأقدام لنرى النور

---

[1] سعاد يمينة شبوط، مرجع سابق، ص 101

[2] Jean Balazuc ,op.cit. p181

[3] مصطفى هشماوي، مرجع سابق، ص 69

[4] شارل روبير أجيرون، مرجع سابق، ص169.

[5] رابح بلعيد، موقف مصالي الحاج من الثورة التحريرية، مرجع سابق، ص 88

[6] جودي أتومي، مرجع سابق، ص 34

[7] يحي بوعزيز، موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، ج1، دار الهدى، الجزائر،2004، ص 112

[8] محمد عباس، االحاج مصالي الوطني الثائر...، مرجع سابق، ص43

معا...إذا أردت ملاقاتي أو ملاقاة قادتي أكتب ذلك في ردك على رسالتي وحدد موعدا بذلك" ودون تأخير لبي بلونيس الدعوة باسم جيش الحركة الوطنية[1].

جاء ذلك عن طريق رسالة بتاريخ 16أفريل 1957 يطلب فيها محمد بلونيس من طواجين التوسط بينه وبين كومبيت،[2] وبعد ثلاثة أيام أي في 19أفريل التقى بلونيس رفقة مساعده سي العربي بالضابط كامبيت في سيدي هجرس على حدود دوار بني يلمان، لكن اللقاء لم يتم بسبب اشتباكات وقعت بين جيش التحرير وجيش الحركة ما دفع ببلونيس إلى الاتجاه الجنوب تاركا مسألة اللقاء لنائبه المدعو عمار الوهراني الذي أراد الحصول على الأسلحة من الجانب الفرنسي لحسابه الشخصي.

بعد أن فهم الضابط كومبيت رغبة الوهراني سعى للبحث عن لقاء مباشر مع بلونيس هذا الأخير قدم اعتذاره عن الغياب وطلب لقاء آخر حدد موعده يوم 27 أفريل ومباشرة وافق الضابط كومبيت الذي اشترط على بلونيس تخليه عن أي فكرة لمحاربة الجيش الفرنسي وأن يكون الاتصال به بشكل مباشر[3] واستمرت اللقاءات إلى تاريخ أحداث بني يلمان لتسفر عن ذلك الاتفاق بين الطرفين في 8 نوفمبر1957؛ الذي نص على تصعيد بلونيس للحرب ضد جيش التحرير مقابل تلقي جيشه إمدادات عسكرية ولوجستيكية ومساعدات مالية فرنسية فتضاعف عدد جنوده إلى حوالي 3 آلاف عنصر[4].

بدورها اختلفت الروايات الفرنسية حول ما جرى من اتفاق، فبالنسبة للمؤرخ لهوتري Francois (Xavier Hautreux) فإن العلاقة بين فرنسا ومحمد بلونيس لم تتضح في بداية اندلاع الثورة مباشرة؛ حيث استقر هذا الأخير في منطقة عزازقة ومعه 600 من أتباعه معلنين انتمائهم للحركة الوطنية ويرى أنه حتى وإن لم تكن هناك علاقة ربطت الطرفين بشكل رسمي وعلني إلا أن هناك ما يدل على أن بلونيس قد ربط اتصالا ما بالقائد الفرنسي المسؤول عن القطاع العملياتي بمنطقة القبائل، ومن مؤشرات ذلك وقوف ذلك القائد موقف المتفرج من المعارك التي كانت دائرة بين جيش التحرير وجيش بلونيس (غالبا أراد استخدام بلونيس لإضعاف جيش التحرير) .

يضيف هوتري أنه بعد اشتباكات دامية سنة 1955 خسرت فيها العناصر المصالية الكثير سمح القائد الفرنسي بعبور بلونيس ومن معه من القبائل إلى الجنوب والاستقرار في منطقة ملوزة على حدود

---

[1] Philippe Gaillard, op.cit. pp 57.58.

[2] يحي بوعزيز، الثورة في الولاية الثالثة، مرجع سابق، ص ص146.145

[3] Philippe Gaillard, op.cit. p58

[4] محمد عباس، نصر بلا ثمن، مرجع سابق، ص 412.

مقاطعة الجزائر العاصمة (المنطقة الرابعة) ولأن قرية مشتة القصبة (بني يلمان) كانت تابعة للحركة الوطنية فقد قام جيش التحرير بعملية كبيرة ضد عناصرها هناك بتاريخ 28 ماي1957 ذهب ضحيتها 300 شخص ذبحا من الأعناق ومباشرة بعدها بأيام قليلة أعلن بلونيس تعاونه مع الجيش الفرنسي[1].

أما المؤرخ جيلارد (Philippe Gaillard) فقد ذكر أن المقدم أرقود ترك في المناطق ما بين جنوب غرب الولاية الثالثة وجنوب الولاية الرابعة رعبا كبيرا بين أوساط الأهالي دفعهم إلى الارتماء في أحضان جبهة التحرير، ماعدا قرية صغيرة جنوب منطقة البيبان تسمى "بني يلمان" رفض سكانها العرب بتشجيع من الضابط كومبيت الانضمام لمنطقة القبائل التابعة لجبهة التحرير(يكون كومبيت من خلال احتكاكه بالأهالي قد أثار النعرات القبلية) وإنه منذ نوفمبر 1955 استطاع هذا الضابط القيام بنشاط حثيث حيث كون فرقة عسكرية وجند عملاء له من المنطقة وبني مدرسة ومستوصف وأعاد فتح السوق.

قال جيلارد أيضا أن محمد بلونيس وجد الظروف مهيأة فقرر الاتصال به منذ جانفي 1957 فأول رسالة تلقاها "كومبيت" من بلونيس كانت يوم 11 أفريل عن طريق المدعو سي دحمان يطلب من خلاله مساعدات عسكرية لمواجهة جبهة التحرير وجيشها وخوفا من اتهامه بالتعاون مع متمرد رفعت القضية إلى الرائد باسكال (Pascal) قائد منطقة المنصورة وفي 5 ماي وصلت معلومات من المكتب الثاني للاستعلامات الفرنسية عن تقارير للدرك الفرنسي بالمنطقة أن: "عرب الحركة الوطنية الجزائرية سيكونون مع القوات الفرنسية[2].

من جهته قال المؤرخ أجيرون (Charles Robert Ageron) أن محمد بلونيس حاول التمركز في منطقة سيدي عيسى وبوغاري وجبال التيطري (المدية) ولما فشل تقهقر في جانفي 1957 إلى الجنوب ومعه 2800 جندي كانت عدتهم من الأسلحة قليلة وبعد فترة تراجع العدد إلى 800 عنصر فقط وأمام الوضعية الصعبة التي أصبح عليها جيشه اتصل بلونيس بالوزير المقيم في أفريل 1957 لطلب المساعدة عكس الرواية الفرنسية الرسمية التي تقول بأن أول اتصال بين الطرفين كان بعد مجزرة ملوزة والواقع أن سكان ملوزة ينتمون إلى جبهة التحرير والأحداث وقعت في مشتة القبصة دوار بني يلمان التابع لها.

واصل أجيرون حديثه بإعطاء قائد الولاية الثالثة محمدي السعيد الأمر بتصفية الأهالي المصاليين الذين رفضوا الانضمام لجبهة التحرير، فلو تمت المذبحة في حق المستوطنين أو الموالين لفرنسا من

---

[1] François -Xavier Hautreux, op.cit. pp124.125

[2] Philippe Gaillard, op.cit. pp 54.55.

الجزائريين لكان تقديم المساعدات الفرنسية أمرا مفهوما ومنطقي لكن هؤلاء مصاليون يفترض أن جيشهم هو في الأصل حمل السلاح ضد الاستعمار فهل تمنح فرنسا السلاح لمن يقتل جنودها؟ الإجابة تتضح من خلال اللقاء الذي تم بين مبعوث الجنرال "صلان" الضابط "بينو" وبلونيس في 7جوان1957 والذي وعده بتقديم المساعدات لجيشه شريطة التصدي للجبهة وجيشها[1].

لقد أقر محمد بلونيس في تصريحه لجريدة لوموند الفرنسية بوجود هذا الاتفاق بينه وبين الجيش الفرنسي منذ اللقاء الذي جمعه بضباط فرنسيين على رأسهم النقيب بينو في بني يلمان بتاريخ 31 ماي1957[2] وعن تفاصيل ذلك نشر رسالة في وسائل الإعلام المختلفة بتاريخ 8 سبتمبر1957 عرفت بـ"رسالة حسن النية"[3]، ذكر أن رسالته هذه للصحافة تدخل في إطار الكشف عن حقيقة ما تم تداوله بخصوص هذا الموضوع؛ حيث كتب فيها أنه بعد أحداث بني يلمان وقعت عدة اتصال بينه وبين الضابط "كومبيت" الذي راسله من أجل تحييد المنطقة (بني يلمان)عن الصراع والتقى بمبعوث القيادة العليا للجيش الفرنسي الضابط "بينو" بمشتة القصبة فى دوار بني يلمان بملوزة (المسيلة) في 31 ماي 1957 قدم له بلونيس رؤيته السياسية والعسكرية واشترط لنجاحها ومساهمته فيها تقديم فرنسا مساعدات لجيشه والتي حددها بالأسلحة والألبسة والأدوية[4] وفي لقاء آخر تم بعد أسبوع أي يوم 7جوان قدم الضابط بينو مجموعة اقتراحات وافق عليها بلونيس اشتملت على ما يلي :

* مواجهة جبهة التحرير وجيشها بقيادة مشتركة بينهما (جيش الحركة والجيش الفرنسي)

* يحتفظ جيش الحركة باسمه وكيانه كاملا الجيش الوطني للشعب الجزائري (A.N.P.A)

* التزام فرنسا بتقديم المساعدات العسكرية والعدم اللوجستيكى لجيش الحركة * إلقاء السلاح من طرف جيش الحركة لن يتم إلا بعد حل القضية الجزائرية [5].

إن الشيء اللافت للانتباه أن تصريح بلونيس الذي اشتمل على تاريخ لقائه بمبعوث الجيش الفرنسي يتطابق مع ما جاء في تقرير الولاية السادسة الصادر عن المنظمة الوطنية للمجاهدين حول تعاون بلونيس وفرنسا؛ حين أشار إلى أن الاتصالات بين الطرفين بدأت في1955 واستمرت خلال سنة

[1] Charles Robert Ageron, Genès de L'Algérie…, op.cit. p 590

[2] إبراهيم لونيسي، مصالي الحاج في مواجهة جبهة التحرير… مرجع سابق، ص 87

[3] محمد عباس، نصر بلا ثمن، مرجع سابق، ص 412.

[4] Mohamed Harbi, op.cit. p 145

[5] Philippe Gaillard, op.cit. p73

1956 لتتوج بلقاء جمع بلونيس ورجل المخابرات الفرنسية ريكول في دوار بني يلمان (المسيلة) خلص إلى اتفاق للتعاون في 31 ماي 1957،[1] بناء على طلب الدعم الذي تقدم به بلونيس بعد يومين من عمليات القتل التي طالت سكان بني يلمان[2] وهدفه من ذلك تقوية جيش الحركة الوطنية لمحاربة جبهة التحرير والقضاء على جيشها وقد اشترط على فرنسا عدم تعاملها بأي شكل مع خصومه الجبهويين[3].

بالنسبة لدوافع فرنسا من وراء هذا الاتفاق فعلى الصعيد السياسي يرى على هارون أن سلطة الاحتلال شجعت على وجود حركة مسلحة مضادة لجيش التحرير الوطني من أجل القضاء علي الثورة الجزائرية وسخرت الخونة ورجال المال والمرتزقة لتصفية الموالين لجبهة التحرير والمناهضين للحركة الوطنية،[4]ومنحت محمد بلونيس رتبة جنرال وجهزت جيشه وأمدته بالمال والسلاح وسمحت له بالتواجد بمنطقة الجلفة وضواحيها لعدم تمكن جبهة التحرير من السيطرة عليها في ذلك الوقت وقد استغل بلونيس ذلك في إيهام السكان بأن عناصره تابعين لجيش التحرير الوطني[5].

على الصعيد الإعلامي وحسب جريدة المجاهد فقد حاولت الصحافة الفرنسية أن تجعل من عمل الجنرال بلونيس المضاد للثورة الجزائرية قضية تبدأ وتنتهي عنده، متسترة على العلاقة التي تجمع جيشه بالحركة الوطنية الجزائرية لأن ذلك من شأنه أن يفضح المؤامرة بين المصاليين والسلطات الاستعمارية لضرب جبهة التحرير والقضاء على الثورة التحريرية [6].

أما على الصعيد الدبلوماسي فقد قال الجنرال ألارد قائد فيلق الجزائر العاصمة في تقرير حول الموضوع أرسله إلى رئيسه الجنرال صالان إنه "من المهم أن نستغل هذا التعاون ليس فقط في الجانب العسكري بل وفي الجانب الدبلوماسي عندما يظهر في النقاشات الدولية حول القضية الجزائرية أن من يمثل الشعب ليس حزبا واحدا ومن ثمة إضعاف المعارضة ضدنا"[7] وهذا معناه الإبقاء على بلونيس وتقوية

[1] المنظمة الوطنية للمجاهدين، تقارير الولاية السادسة، ج1، مرجع سابق، ص31

[2] بتريك إفينو، جون بلانشايس، حرب الجزائر، ج1، ص 338

[3] Philippe Gaillard, op.cit. pp70.71.

[4] Ali Haroun, La 7é Wilaya, op.cit. p410

[5] جريدة المجاهد، ع 1،1957/12/13، مرجع سابق، ص4

[6] أحسن بومالي، استراتيجية الثورة الجزائرية...ص 276

[7] Philippe Gaillard, op.cit. p 61

جيشه ليصبح قوة ثالثة للقضاء على الثورة وتمزيق الوحدة الوطنية و بذلك تكون فرنسا قد أعدته ليكون للتفاوض معها خدمة لمصالحها[1].

من المهم القول إنه في المرحلة الأولى من ضعف الجنرال بلونيس نتيجة لتلقيه ضربات قوية من الجهويين أفقدته جزءا كبيرا من قدراته القتالية ونات من سمعته كقائد[2] وفي ظل تنامي قوة جبهة التحرير وضعف الحركة الوطنية وضآلة دور مصالي الحاج وما سيشكله ذلك من تهديد لبقاء بلونيس على الساحة السياسية والعسكرية، كل ذلك دفعه إلى التعاون مع القوات الفرنسية بدل جيش التحرير، على الرغم من التكوين السياسي المشترك بينهما والانتماء إلى التيار نفسه (التيار الوطني الاستقلالي) وهذا لاعتقاده بإمكانية التفاهم مع فرنسا حول الحل الذي يراه مناسبا لكليهما والمتمثل في الاستقلال مقابل علاقات دائمة بين البلدين.

لأن استراتيجية بلونيس هذه لن يقبل بها قادة الثورة تحالف مع الجيش الفرنسي للقضاء عليهم حتى لا يكونوا عائقا لكليهما، هذا من جهة ومن جهة ثانية فهذا التحالف يمنحه فرصة البروز وتحقيق مطامحه السياسية التي لن تتحقق في ظل وجود جبهة التحرير القوية سياسيا وعسكريا وعليه إزاحتها بالتعاون مع الجيش الفرنسي الذي سيقدم له الدعم اللازم وهكذا وضع بلونيس مصلحته في المقام الأول،[3] وهو المحسوب على مصالي الحاج باعتباره أحد مقربيه وقد أساء بتعامله هذا إلى الحركة الوطنية الجزائرية التي أصبحت منبوذة من طرف الوطنيين الجزائريين وهذا أحد الأسباب التي أدت بفصيل منهم إلى ارتكاب مجزرة في حق سكان دوار بني يلمان باعتبارهم موالين لهذه الحركة[4].

[1] Jacques Simon, op.cit. p 283
[2] Charles Robert Ageron, Genès de L'Algérie…op.cit. p 593.
[3] Jacques Simon, op.cit. p 283
[4] بتريك إفينو، جون بلانشايس، حرب الجزائر، ج1، مرجع سابق، ص44

ثانيا: الجنوب الجزائري خيار استراتيجي للقضاء على الثورة

1: صراع الأرض بين جيش الشعب (A.N.P.A) وجيش التحرير(A.L.N)

1.1- التوظيف الثوري للجنوب أخطاء أضرت بالثورة

الولاية السادسة هي أكبر الولايات التاريخية مساحة بحوالي 4/5 من المساحة الكلية للجزائر وأغناها من حيث الثروات ما جعل فرنسا توليها اهتماما خاصا، انبثقت هذه الولاية عن مؤتمر الصومام مكونة من 4 مناطق و16 ناحية و64 قسمة،[1] اشتملت على مناطق جنوب المسيلة (سيدي عيسى عين الملح، بوسعادة) والجلفة والأغواط وبسكرة الوادي وغرداية وتمنراست وورقلة وإليزي وتشترك مع بقية الولايات الثورية الأخرى بحدود داخلية وجهة الشرق والجنوب الشرقي بحدود دولية مع كل من تونس وليبيا والنيجر ومالي)[2].

وفق جاء وثيقة الصومام 20أوت 1956 جغرافية تم تحديد الولاية السادسة على النحو التالي" جنوب عمالة الجزائر وحدودها من الشمال بيردو، وبوقاري، بئر غبالو، عين بسام ومن الناحية الأخرى الصحراء الجزائرية"[3] علما بأنه لم يتم ضبط الولاية جغرافيا إلا مطلع 1958 من طرف لجنة التنسيق والتنفيذ بعد استقرارها في تونس[4].

تكمن أهمية الولاية السادسة في أنها تشكل قاعدة خلفية لولايات الأطلس التلي كما تعتبر المتنفس الاستراتيجي للتمويل والتسليح والتخطيط العسكري لجيش التحرير الوطني؛[5] ولعل من الأسباب التي دفعت إلى عدم تعميم الثورة غداة اندلاعها لتشمل الجنوب كمنطقة ثورية على غرار باقي المناطق هو رغبة قيادة الثورة في الإبقاء على الوادي وبسكرة هادئتين تأمينا للأسلحة القادمة من الحدود (تونس وليبيا) وفق ما جرى عليه الاتفاق من طرف مجموعة الستة مع أحد أعضائها وهو مصطفى بن بوالعيد[6].

---

[1] أحمد عصماني، مرجع سابق، ص 190

[2] الهادي درواز، مرجع سابق، ص ص 20.19.

[3] لخميسي فريح، ارهاصات نشأة وتشكيل الولاية السادسة 1954/1958، مجلة مصادر، مج 13، ع 23، ديسمبر 2011 ص 200

[4] الهادي درواز، المرجع السابق، ص ص 20.19

[5] محمد قنانش، الثورة في الولاية السادسة من خلال كتابات محفوظ قداش، مجلة عصور الجديدة، مج 6، ع 25، أكتوبر2016، ص388

[6] محمد عباس، نصر بلا ثمن الثورة، ص 189

حول الموضوع جاء في في رسالة سليمان لاجودان لأحمد بن بلة أنه جرى لقاء مع قائد الأوراس مصطفى بن بوالعيد في 17 سبتمبر 1954 من أجل تفجير الثورة في منطقة الزيبان لكن غياب الجدية والتنظيم والسرية كلها عوامل حالت دون ذلك، لكن هناك من ذكر أنه في شهر أوت 1954 كلف محمد بوضياف المدعو لاجودان بهيكلة المنطقة السادسة الممتدة من الأوراس إلى غرداية ومتليلي والمنيعة وقد نجح في تشكيل خلايا مهمتها إعداد وتدريب المناضلين والمهمة نفسها قام بها في ناحيتي الجلفة والأغواط لكنه فشل فيما بعد بسبب ميل الأهالي لمصالي الحاج حيث رأى هؤلاء فيما يقوم به دعوة لخلق تنظيم موازن لتنظيم المصاليين وهذا ما رفضوه فعاد إلى العاصمة[1] وتعد هذه الوقائع نفيا لما روج له الاستعمار من أن جبهة التحرير أسقطت الصحراء كليا من حسابات الثورة التحريرية[2] بدليل عندما تغيرت المعطيات العسكرية تم فتح هذه الجبهة التي كان من أهدافها تخفيف الضغط على منطقة وهران (الولاية الخامسة) بحسب ما ذكر فتحي الديب[3].

كما دلت المعارك والمواجهات التي خاضها جيش التحرير في كامل تراب الولاية السادسة على غرار أفلو والأغواط وبشار والشعانبة ومتليلي وغيرها على إبطال المزاعم والأكاذيب التي تقول بأن الجنوب معزول عن الثورة حيث أخذ الكفاح وحدته وشموليته بالتحام الجنوب الكبير مع بقية مناطق الوطن ولعل ذلك ما دفع بسلطة الاحتلال إلى التفكير منذ نهاية 1956 في إلحاق الصحراء بوزارة الحرب الفرنسية أي تحت الحكم العسكري أين أشرف عليها الاشتراكي ماكس لوجان (Max La Jeune)[4] حيث تم تقسيم منطقة شرق الأطلس الصحراوي إلى ثلاثة قطاعات فرعية أفلو الجلفة وصعدة بقيادة العقيد كاتز وإلى الغرب منه جيريفيل (البيض) ومشرية وعين الصفراء[5].

جاء في وثيقة الصومام أيضا ونقلا عن التقرير الشفوي الذي نقله القائد عمر أوعمران عن وضعية الولاية السادسة الثورية ما يلي" هذه المنطقة تكونت حديثا وهي تشمل على الجهات الواقعة في أحواز سور الغزلان وسيدي عيسى وعين بوسيف وشلالة وهذه النواحي بلغتها فرقتنا أما أحواز الجلفة والأغواط وميزاب وأقصى الجنوب فلم تدخلها جيوشنا بعد"،[6] ولعل من أسباب تأخر جبهة التحرير في تنظيم الثورة بالولاية السادسة بعد مؤتمر الصومام وبالضبط إلى غاية 1957 وجود العناصر التابعة

---

[1] محمد الأمين بلغيث، تاريخ الجزائر المعاصر، مرجع سابق، ص ص 233.232

[2] محمد قنانش، الثورة في الولاية السادسة ...، المرجع السابق، ص396.

[3] فتحي الديب، مرجع سابق، ص 220

[4] محمد قنانش، الثورة في الولاية السادسة ...المرجع السابق، ص396

[5] Philippe Gaillard, op.cit. p 146

[6] لخميسي فريح، مرجع سابق، ص ص 201.200

للحركة الوطنية الجزائرية بقيادة بلونيس الذي بسط سيطرته على جنوب البويرة ونواحي الأخضرية وسيدي عيسى وبني يلمان وشلالة العذاورة وجبل اللوح بالمدية وجبل مناعة بالجلفة وحتى مشارف الصحراء بين الزيبان وجبال عمور[1].

حول هذا الموضوع ذكر الرائد بورقعة أن إهمال الولاية السادسة وعدم إعطائها الأولوية كبقية الولايات دفع بالمصاليين إلى التمركز بها بعد فرارهم من معركة قصر البخاري شهر ماي 1957 حيث تكبدوا فيها 45 قتيلا و28 أسيرا فانسحب من بقي منهم إلى المنطقة الوسطى من الولاية السادسة على حدود الولاية الرابعة والخامسة لتوفرها على مواصفات استراتيجية، أين وقع عليها الاختيار من طرف بلونيس والضباط الفرنسيين لتكون مركزا له[2].

الظروف الصعبة التي مرت بها الولاية السادسة في ذلك الوقت هي التي دفعت بجبهة التحرير الوطني إلى تكليف القائد على ملاح للإشراف عليها والذي باشر مهامه في أكتوبر 1956 حيث وإلى غاية شهر فيفري 1957 تمكن من السيطرة على مناطق أومال وسيدي عيسى وبوغزول وشلالة وقصر البخاري بعد إزاحة المصاليين من كاف السبع في الجنوب الشرقي للزهر الشرقي للشط الكبير الذي يفصل بوسعادة عن المسيلة،[3] وهو الذي قام من قبل أيضا بملاحقة فلولهم جنوب الولاية الثالثة والرابعة وإرسال مجموعات مسلحة لضم المداشر والقرى التي لم يصلها المصاليون لكن الجهود المسبقة لمحمد لبلونيس في الولاية السادسة حالت دون ذلك[4].

من بين الأحداث المهمة التي شهدتها الولاية السادسة على خلفية الصراع مع جيش الحركة الوطنية الجزائرية بقيادة بلونيس حادثة تصفية حسابات ذهب ضحيتها قائد الولاية على ملاح الذي أوكلت له مهمة ملاحقة عناصر بلونيس هذه الحادثة أرجعت مصادر فرنسية أسبابها لصراع جهوي بين الأمازيغ من منطقة القبائل والذين يمثلهم أحمد الشافعي المدعو "الروجي" وسكان الجنوب من العرب ممثلين في الشريف سعيدي الذي رفض أن يحكم أشخاص من القبائل منطقة عربية .[5]

---

[1] محمد عباس، نصر بلا ثمن، مرجع سابق، ص 410.

[2] لخضر بورقعة، مرجع سابق، ص،14

[3] لخميسي فريح، مرجع سابق، ص 205

[4] سعاد يمينة شبوط، مرجع سابق، ص97.96

[5] Philippe Gaillard, op.cit., pp 50.51.

تعود حيثيات القضية عندما أمر علي ملاح كل من الروجي وشريف السعيدي بالتوجه جنوبا على رأس جيش قوامه 400 مجاهد لتتبع المصاليين ونتيجة لتصرفات المدعو الروجي اللاأخلاقية (محاولة انتهاك الحرمات) قام الشريف سعيدي بقتله ثم أتبع ذلك باقتحام مقر القيادة وتصفية القائد ملاح[1] وقد أكد التقرير المقدم من طرف عمار أوعمران أن القائد ملاح لم يكن على دراية كاملة بأوضاع الولاية السادسة من المناطق الجنوبية وحتى الأجزاء الشمالية من تراب الولاية الرابعة ما أدى إلى استشهاده [2].

أما المجاهد البار المبخوت - الذي كان ضابطا في جيش التحرير برتبة ملازم ثاني وعين رأس القسمة 39 ثم أصبح مسؤولا عن الناحية الثانية (منطقة الجلفة) من المنطقة الثانية بالولاية السادسة- فقد حمل مسؤولية ما وقع من أحداث لمنظمي مؤتمر الصومام وخص تحديدا عبان رمضان بعدم تأطير الولاية جديا وأضاف أن تهميش الصحراء وأبنائها جرى عندما استحدثت الولاية السادسة من تراب الولاية الرابعة (سور الغزلان، عين بسام، البرواقية وقصر البخاري) وهذا على الرغم من مجيء لجنة من الولاية الثالثة وقفت على حقيقة الأوضاع لكن لم يؤخذ تقريرها بعين الاعتبار وبتصرفات المدعو "الروجي" التي دفعت بالشريف بن سعيدي إلى تصفية القادة المعينين من قبل لجنة التنسيق والتنفيذ ضاع المجهود التنظيمي للجنوب[3].

بعد استشهاد العقيد "علي ملاح" أصبح وضع الولاية السادسة لا يبشر بخير، فعلاوة على عدم الإسراع في تعيين خليفة له، لم يتم ضبط حدود الجغرافية للولاية،[4] إلا بعد مدة تم فيها اعادة تقسيم تراب الولاية السادسة على النحو التالي:

- الجهة الشرقية للولاية السادسة حتى بوسعادة تابعة للولاية الأولى

- الجهة الغربية للولاية السادسة تابعة للولاية الخامسة

- المنطقة الأولى من الولاية السادسة والتي تضم سور الغزلان وعين بوسيف والبرواقية أصبحت تابعة للولاية الرابعة وأطلق عليها القائد عبد الحفيظ بوصوف (منطقة العمليات رقم 9) وهذا بشكل مؤقت إلى حين تعيين قائد جديد عليها[5].

---

[1] Jean Balazuc ,op.cit. p71

[2] لخميسي فريح، مرجع سابق، ص 201

[3] البار المبخوت، شهادة حية، متحف المجاهد، 2013/12/30، المسيلة، أطلع عليها في 2022/7/3، على الساعة 10

[4] بوعلام بن حمودة، مرجع سابق، ص 463

[5] البار المبخوت، شهادة حية، المرجع سابق.

القائد الجديد الذي تم تعيينه هو الرائد عمر إدريس[1] الذي قام بمجهودات كبيرة لإعادة هيكلة جيش التحرير بالجنوب، قال عنها المجاهد البار المبخوت - الذي عمل تحت قيادته وقيادة سي الحواس[2] وقاوم معهما بشراسة جيش الحركة الوطنية بقيادة بلونيس - إن الفضل في أن أصبح لجبهة التحرير نفوذا بالولاية السادسة يعود للقائد إدريس الذي وزع المهام وحدد المسؤوليات وأمن الغذاء والدواء لعناصره واستعان بقبائل المنطقة وأعراشها فكان أبناؤها نواة لجيش متمرس وقوي بسط نفوذه من أفلو إلى بوسعادة رغم وجود قوات بلونيس.

ازدياد نفوذ المصالين اعترف به الضابط المبخوت الذي ذكر بأنه من بين الأخطاء الثورية المرتكبة في حق الولاية السادسة تجريد الولاية الخامسة في عهد القائد بوصوف لكتيبة صحراوية من سلاحها فبقيت عرضة لهجمات المصاليين، الأمر الذي دفع بعمر إدريس إلى مغادرة مركز القيادة نحو الولاية الخامسة لطرح المشكلة على المسؤولين هناك وقد كلف ذلك أن سيطر بلونيس بقواته مقر القيادة بمساعدة قدماء المصاليين الذين كانوا مندسين داخل جيش التحرير بالولاية وهم عبد القادر جغلاف ومحمد لكحل والعربي لقبايلي والذين كانوا رافضين لتعيين سي إدريس على رأس القيادة فاغتنوا فرصة غيابه ونفذوا مؤامرتهم(تفصيل ذلك لاحقا).

ذكر المجاهد المبخوت أيضا أن تنظيم الولاية السادسة جاء به العقيد الحواس بعد انتقاله للولاية الثالثة في ديسمبر 1956 وبتكليف من مؤتمر الصومام والذي تزامن مع إضراب الثمانية أيام (من 28 جانفي إلى 4 فيفري 1957) وعلى الرغم من الاختلاف في تاريخ تولي سي الحواس القيادة بين ما ذكره المبخوت سالفا[3] وما تداولته أقلام أخرى التي ذكرت تاريخ جوان 1958 إلا أنها لم تتعارض مع مضمون ما جاء في الشهادة رغم تعاقب العديد من القيادات الكبيرة على الولاية السادسة[4].

[1] عمر إدريس: من مواليد 1931 بالقنطرة (بسكرة)، التحق بالثورة في 1955 من بوابة الاوراس، وأصبح مساعد زيان عاشور، تم ترقيته إلى رتبة رائد في جيش التحرير في 1957، قاوم جيش الحركة الوطنية في الولاية السادسة وأصبح قائدا لها، عدم بعد استشهاد عميروش وسي الحواس في 1959، للمزيد أنظر: عاشور شرقي، مرجع سابق، ص ص 31.30.

[2] سي الحواس: هو أحمد بن عبد الرزاق، من مواليد 1994 بقرية مشونش (باتنة)، قاد المنطقة الثالثة من الولاية الأولى ثم أصبح قائد الولاية السادسة برتبة عقيد، وإليه يعود الفضل في تنظيم الولاية، قاوم الاستعمار وتصدى لجيش المصاليين استشهد رفقة عميروش في 1959/3/29بجبل ثامر ببوسعادة، أنظر: رشيد بن يوب، مرجع سابق، ص159.

[3] البار المبخوت، شهادة حية، مرجع سابق.

[4] محمد قنانش، الثورة في الولاية السادسة من خلال كتابات محفوظ قداش، مجلة عصور الجديدة، ص388

مضمون ما تم تداوله أن الولاية السادسة لم تعرف هيكلة وتنظيم محكم ورسم لحدودها وتطور لنشاطها العسكري[1] إلا في عهد العقيد سي الحواس وهذا إلى غاية 29 مارس 1959 تاريخ استشهاده حيث انتقل رفقة العقيد عميروش من جبل ميمونة إلى جبل ثامر بضواحي عين الملح بالمسيلة لكن الجيش الفرنسي اكتشف مكانهما بعد استنطاق أحد الأسرى فوقعت معركة ضارية استشهدا رفقة الرائدين عمر إدريس ومحمد العربي بعرير[2].

بعد استشهاد العقيد الحواس لم يتمكن خليفته الطيب الجغلالي من ضبط أوضاع الولاية السادسة عسكريا وأمنيا وقد أدى الصراع فيها بين مختلف قيادات جيش التحرير الوطني إلى القيام بعمليات تطهير دموية قام بها الجغلالي إلى غاية تصفيته في 29 جويلية 1959 والكلام نفسه ينطبق على خليفتيه علي بن مسعود في ديسمبر 1959 ومحمد القاضي في جانفي 1960.

دفع الوضع الخطير بالولاية السادسة إلى حلها من طرف المجلس الوطني للثورة المنعقد بطرابلس (ماي جوان 1962) وإلحاقها بتراب الولايات الأولى والرابعة والخامسة وفي أكتوبر أعيد تشكيلها بقيادة مؤقتة كان الرقيب محمد شعباني عضوا فيها وبعد ترقيته برتبة عقيد تولى قيادتها في مارس 1961 إلى غاية الاستقلال وبعد دعمه لبن بلة كرئيس دخل في خلاف مع السلطة خاصة لما عزله وزير الدفاع هواري بومدين وألقي عليه القبض في بوسعادة ونفذ فيه حكم الاعدام بعد محاكته[3].

2.1: تراب من الولاية السادسة في قبضة المصاليين

لقد استغلت السلطات الاستعمارية الصراع القائم بين مصالي الحاج وقيادة جبهة التحرير وقامت بدعم المصاليين للتخلص منها سواء في فرنسا أو في الجزائر وذلك عن طريق الجناح العسكري للحركة الوطنية الذي يمثله جيش بلونيس،[4] هذا الأخير الذي استغل تحالفه مع الجيش الفرنسي وأعاد نشر قواته في بعض المناطق جنوب الجزائر متخذا منها قواعد عسكرية للقيام بعمليات ضد معاقل جيش التحرير[5]ومساعدة الجيش الفرنسي على تأمين طرق النقل خاصة الطريق رقم1 الرابط بين غرداية

---

[1] لخميسي فريح، مرجع سابق، ص 208.

[2] المنظمة الوطنية للمجاهدين، تقارير الولاية السادسة، مج4 الملتقى الجهوي الثالث لكتابة تاريخ الثورة التحريرية، 17/16 أفريل1987، بوسعادة، متحف المجاهد ببسكرة ،14 ماي 2017، ص7

[3] Philippe Gaillard, op.cit. p191.

[4] سعد بزيان، دور الطبقة العاملة...ص43

[5] زهير إحدادن، المختصر في تاريخ الثورة...، مرجع سابق، ص43.

والجزائر العاصمة ضد جيش التحرير وهذا بعد اكتشاف النفط بحاسي مسعود في جويلية 1956 فزادت بذلك أهمية الصحراء بالنسبة للاقتصاد الاستعماري[1].

هذا الكلام أوضحته جريدة المجاهد في مقال لها بعنوان "معركة البترول" حيث ذكرت أن تنقل وحدات جيش التحرير بين سلسلة الأطلس الصحراوي وجبال القصور الواسعة والأغواط وغرداية جعل فرنسا تشعر بالقلق على بترول الصحراء ووجدت أحسن وسيلة لتأمين طرقه هي دعم بلونيس بالسلاح والمال والعتاد ليتمكن من عزل السكان عن جبهة التحرير ويستحوذ على منابع النفط خدمة لاقتصادها.[2]

من العوامل التي ساعدت بلونيس على التمركز بقوة في الجنوب ضعف التنسيق وقلة الاتصال بين قادة جيش التحرير للظروف الصعبة التي كانت تعيشها الولاية السادسة، فضلا عن انشغالهم بالهيكلة والتنظيم[3]ويضاف إلى ذلك استغلال فرنسا لحادثة ملوزة إعلاميا بالدعاية المغرضة ضد جيش التحرير فتدفقت أعدادا هائلة من المصاليين إلى جيشه خاصة بعد أن رفع التجنيد الإجباري عن أبناء الأعراش فوطد بذلك علاقته بهم وانظم إليه عن كل عرش 60 فردا، حتى وصل تعداد جيشه 12000 بين مجند ومتعاون،[4] كما فرض التجنيد الإجباري على أبناء الأعراش في إطار اتفاقه مع الجيش الفرنسي إلى جانب فرضه الضرائب عليهم[5] الأمر الذي سهل له مواصلة عملياته ضد جبهة التحرير وجيشها بعد أن أصبح عميلا لفرنسا بحسب ما جاء في بعض المصادر المحلية[6].

تلك الجهود أستكملها بلونيس بإعادة نشر جيش الحركة الوطنية بالجنوب فقد جاء في تقرير الولاية السادسة أن أول لقاء جمع بلونيس بأتباعه جرى بعد حادثة ملوزة في منطقة تارمونت (المسيلة) حيث التحقت به أعداد من الذين كانوا يعملون لصالح فرنسا والمتطوعين من أهالي بني يلمان بالإضافة إلى جزائريين من أصحاب البدلات الزرق (لابلويت) المدربة من المخابرات الفرنسية، بعدها توجه إلى الجنوب بمعدات فرنسية رفقة أعوانه (الوهراني، رابح لقبايلي، رابح البرادي) ومساعده الضابط آيمز(Ames) مستشار رجل المخابرات ريكول باتجاه حوش النعاس قرب الجلفة مرورا بحاسي بحبح.

---

[1] Philippe Gaillard, op.cit. p50

[2] جريدة المجاهد، ع 31، 1958/11/1، ص 17

[3] الهادي درواز، مرجع سابق، ص 119.

[4] المنظمة الوطنية للمجاهدين، تقارير الولاية السادسة، مج1، مرجع سابق، ص 36

[5] الهادي درواز، مرجع سابق، ص 121

[6] يحي بوعزيز، الثورة في الولاية الثالثة، مرجع سابق ص 57.

إختار بلونيس مقره بحوش النعاس (دار الشيوخ) بالجلفة لموقعها الاستراتيجي فهي قريبة من المطار العسكري الذي يضمن لجيش الحركة الوطنية تغطية جوية وإلى جانب ريكول الذي تولى قيادة فرقة المظليين والضابط آيمز تم تدعيم قيادة بلونيس بمجموعة ضباط كل حسب مهامه يقودهم العقيد كاتز" وكل ذلك بمتابعة وإشراف الحاكم لاكوست ثم تسلم من الجنرال "صالان" العلم الجزائري لإيهام الشعب الجزائري بالحصول على الاستقلال الداخلي وتبرير مواجهة المصاليين لجبهة التحرير الوطني باعتبارها حركة شيوعية مثلما يدعون ،[1] لذلك وجب التصدي لها[2].

هذا الكلام أكده الضابط في جيش التحرير الملازم الثاني على طيباوي الملقب "علي المهيري"- الذي كان على رأس كتيبة من كتائب جيش العقيد الحواس- من أن بلونيس كان يجوب المناطق حاملا العلم الوطني وقد أشاع بين السكان بأننا أخذنا الاستقلال الداخلي وفي الوقت نفسه كان يشهر بجبهة التحرير ويصفها بالخائنة ما أدى ببعض جنود جيش التحرير إلى الالتحاق به،[3] وقد توافقت شهادة المهيري مع ما تناولنه مصادر من أن الصحافة الاستعمارية دعمت بلونيس في إطار الحرب الإعلامية حيث كتبت جريدة لوموند بتاريخ ديسمبر1957 تقول "بلونيس يريد أن يحرر الجزائر من قبضة جبهة التحرير ولئن استمررنا على أساس اتفاقنا فسنقضي على الجبهة في ظرف ثلاثة أو أربعة أيام"[4].

مما تم الترويج له أيضا ما جاء في إحدى منشورات الحركة الوطنية بتاريخ 9 نوفمبر1959 من أن اللجنة السياسية والعسكرية بالولاية السادسة اجتمعت تحت الرئاسة الفخرية لمصالي الحاج ورئاسة فعلية لقيادة الأركان ممثلة في الرائد سي مفتاح قائد المنطقة الأولى والرائد سي محمد العلامي قائد المنطقة الثانية وسي عبد النور المحافظ السياسي للحركة الوطنية وهذا من أجل تقييم الوضع العسكري في الولاية ومقترحات ديغول السياسية حول تسوية القضية الجزائرية التي طرح فيها مشروع الحكم الذاتي فخرج الاجتماع بقرار تفويض مصالي ممثلا للشعب الجزائري ولجيشه من أجل التفاوض مع الحكومة الفرنسية لكن على أساس حق تقرير المصير[5].

---

[1] المنظمة الوطنية للمجاهدين، تقارير الولاية السادسة، مج1، مرجع سابق، ص ص33.32

[2] الهادي درواز، مرجع سابق، ،223.

[3] علي طيباوي (علي المهيري)، شهادة حية، متحف المجاهد، المسيلة،2014/12/17، أطلع عليها في 2022/7/4 على الساعة 9

[4] جريدة المجاهد، ع 31، 1958/11/1، ص 19.

[5] M.N.A, Bulletin d'information et de Programme de M.N.A, N026, L'Armée de La Libération National Délègue Tout Pouvoir au Chef National Messali Hadj, 9/11/1959, p4.

المصاليون في بيانهم هذا استعملوا مصطلح "الولاية السادسة" الخاص بجبهة التحرير وجيشها وقد يكون ذلك بقصد تضليل الرأي العام حول من يقود الثورة في الجنوب من جهة وللتغطية على تعاون جيشها مع القوات الفرنسية عندما يتم التعتيم على المشهد الثوري هناك.

تأثير الإشاعات رواه أيضا من عايش الأحداث من أن المخابرات الفرنسية روجت بواسطة عملائها في الولاية الأولى بأن مصالي قبل بالاستقلال الداخلي وأن بلونيس هو قائد جيش جزائر الاستقلال وعلى المهددين بالقتل من قبل جبهة التحرير الانضمام لذلك الجيش وقد انطلت الخدعة على بعض العناصر في محيط خنشلة حيث سلم المدعو "الصالح الثابتي" نفسه ومن معه للجيش الفرنسي الذي أقام له مركزا قرب مدينة خنشلة وسمح له برفع العلم الجزائري للتمويه وحدد له بعض المهام منها قطع الطريق ذهابا وإيابا على المجاهدين ولحسن الحظ قام بعض المغرر بهم بعد إدراكهم للمؤامرة بقتل قائدهم "الثابتي" وانظموا لجيش التحرير بقيادة المدعو "عمار الرافال" وبلقاسم حفصاوي[1].

لعل ما يؤكد ذلك ما جاء في شهادة النقيب محمد صايكي بأن المصاليين زرعوا الشكوك بين الناس وبثوا الدسائس وقاموا بتغليط الرأي العام على أنهم الجنود الحقيقيون لكسب ثقة المواطنين وجمع الاموال والسلاح (بنادق ومسدسات) للحيلولة دون تسليمها لجيش التحريرالوطني ، كما روجوا الإشاعات واصفين مناضلي جبهة التحرير بالعصاة والمتمردين وقطاع الطرق والشتائم (هام جاو جيش الجبهة لكلاب)؛ هذه الإشاعات أثرت في شعبية جبهة التحرير حيث جعل الناس يفرون منها فرارا على حد قول الشاهد وكل هذا من أجل تحقيق تحقيق سياسية وعسكرية على الأرض[2].

إلى جانب ذلك كان المصاليون في منطقة أولاد مسلم (سور الغزلان) يخادعون الناس وذلك باستعمال ختمين يحمل أحدهما عبارة جيش التحرير الوطني ويحمل الآخر عبارة الحركة الوطنية الجزائرية وذلك حسب الحاجة وقيل إنهم بعد ذلك جمعوا العبارتين في ختم واحد مثلما ذكر النقيب صايكي الذي أضاف أن تبليغ رسالة الثورة في الولاية السادسة لقيت صعوبات جمة بسبب ازدحام المنطقة بالمصاليين وعلى رأسهم بلونيس حيث تعاونوا مع الاستعمار بالإبلاغ عن رفاقه المجاهدين[3].

من الحيل التي انطلت على الأهالي وحتى قيادات من جيش التحرير بالمنطقة ما ذكره الملازم الثاني على المهيري من أنهم تلقوا أوامر بعدم قتال عناصر بلونيس رغم ما كانوا يتعرضون له من غدر وإن لزم

[1] محمد الصغير هلايلي، مرجع سابق، ص 355

[2] محمد صايكي، مرجع سابق، ص 40

[3] محمد صايكي، المرجع نفسه، ص39.

الأمر ووقعت المواجهة يجب الاكتفاء تقيدهم ونزع أسلحتهم فقط وحسب ما ذكر الشاهد فإن تلك الأوامر سببها ما أشيع من أن بلونيس يخادع الفرنسيين حتى يحصل منهم على الأسلحة وبالتالي هو مع الثورة وليس ضدها وما مواجهة عناصره التي لا تعلم بالحقيقة لأفراد جيش التحرير إلا نوع من التمويه والتضليل حتى تعتقد فرنسا بأن بلونيس يحارب فعلا جبهة التحرير.

أضاف المجاهد المهيري أنه خلال اجتماع بقيادة سي الحواس قال الضابط المساعد علي بن مسعود بأن أعضاء هيئة الأمم ستجتمع في سبتمبر 1957 لدراسة ملف الجزائر ولا يجب أن الجزائريين في اقتتال داخلي وبالتالي يسوا مؤهلين ليطبق عليهم مبدأ تقرير المصير، فرد عليه سي الحواس: "ومن منكم سيكون هناك حتى يسمع ما سيقولون"[1].

لقد أكد تقرير صادر عن الولاية التاريخية السادسة أن تواجد جيش بلونيس بالجنوب الجزائري هو مرحلة ثانية من مخطط بدأه بمنطقة القبائل كمرحلة أولى تحت غطاء الحركة الوطنية الجزائرية وزعيمها مصالي الحاج، وفي هذه المرحلة أصبح يعمل باسمه الخاص "الجنرال محمد بلونيس" وأطلق على جيشه تسمية " الجيش الوطني للشعب الجزائري" وكشف علنا عن علاقته السياسية والعسكرية بفرنسا؛ فما يقوم به هو عمل فرنسي مخابراتي بامتياز يهدف إلى نشر جسم غريب عن الثورة الجزائرية وإنه يعمل بشعار مزيف لمغالطة الرأي العام الجزائري بأن هناك اتفاقا من أجل استقلال داخلي لذلك تم توجيه بلونيس لهذه المناطق تحقيقا لجملة من الأهداف تتمثل في:

- اختراق جيش بلونيس للمناطق الشمالية التي يسيطر عليها جيش التحرير

- حماية جيش بلونيس لشاحنات البترول المتجهة نحو السواحل المتمركز بالجلفة وبوسعادة - محاولة السيطرة على المساحات الشاسعة من الجنوب حتى لاتصل غلها الثورة[2].

بعد هذه الحملة الدعائية التي قام بها المصاليون لصالح حركتهم في الولاية السادسة قام بعد ذلك الجنيرال بلونيس بهيكلة جيش قوامه 3000 عنصر مقسمين على 4 كتائب و4 سرايا موزعة على المناطق الخاضعة لسيطرة الحركة الوطنية وتنظيمه على النحو التالي:

[1] علي طيباوي، شهادة حية، مرجع سابق

[2] المنظمة الوطنية للمجاهدين، تقارير الولاية السادسة، مج1، مرجع سابق، ص29.28.

- قيادة أركان مشكلة من الجنرال بلونيس قائدا عاما إلى جانب مساعدين له وهم سي مقري نائبا مكلف بالمسائل الإدارية والمادية وسي محمد مستشارا سياسيا وسي العربي القبايلي مستشارا عسكريا وقائدا لسرايا التدخل وسي حسين حجيج مكلف بالعلاقات مع فرقة العسكرية الفرنسية "صدمة 11" وسي حمود أمين صندوق المال إلى جانب 8 حراس شخصيين لبلونيس و5 ضباط مكلفين بالسكرتارية و40 آخرين مكلفين بمهام مختلفة وكل هذا بمجموع 58 شخص يمثلون أعلى جهاز في الجيش.

- المنطقة المركزية (دار الشيوخ) بها 1230 ضابط وجندي

- المنطقة الشمالية (أومالي، زهرز، شرقي) بها 560 ضابط وجندي

- المنطقة الجنوبية الغربية (أفلو، الجلفة، الاغواط) بها 440 ضابط وجندي

- المنطقة الجنوبية الشرقية (بوسعادة) بها 570 ضابط وجندي

- مليشيات محلية قوامها 300عنصر

- منظمة مدنية يشرف عليها سي العربي الباريسي و9 مراقبيين[1].

لقد دلت الإحصائيات أنه قبل تاريخ ديسمبر1957 كان جيش الجنرال بلونيس يقدر بـ 2500 جندي نصفهم يمتلك بنادق صيد فقط ومع بداية 1958 أرتفع جيشه إلى حدود 3000جندي مجهزين بـ 35 قطعة سلاح و21 قذيفة "أف.أم" (F.M) و2 مدفع "هاون" (Mortiers) وذكرت مصادر فرنسية رسمية أن بلونيس استفاد منذ شهر أفريل بدعم عسكري ومالي كبيرين ارتفع على إثرها جيشه ليصبح عدده 3500جندي مجهز بـ 3000 قطعة سلاح و44 قذيفة "أف أم" بالإضافة إلى رواتب شهرية وإعانات مالية قدرت في نوفمبر1957 بـ 47 مليون أخرى،[2] وراتب لبلونيس بـ 70مليون فرنك خصص منه2 مليون لتجنيد السكان[3].

ماليا قدرت إحصائيات حصول محمد بلونيس على 600 مليون فرنك في مدة سبعة أشهر[4] أما عسكريا فحسب تقرير المكتب الثاني لجهاز الاستعلامات الفرنسي أنه بتاريخ سبتمبر1958 أصبح يمتلك 79 قذيفة "هاون" (Moptiers) و36 قاذفة صواريخ مضادة للدبابات Antichars Roquette-Lance و248 رشاش Mitrailleuse و577 مدفع رشاش (Fusils-Mitrailleure) و2330 مسدس رشاش

[1] Philippe Gaillard, op.cit. pp109.110.
[2] Charles Robert Ageron, Genès L'Algérie…, op.cit. p 592
[3] سعاد يمينة شبوط، مرجع سابق، ص 100
[4] Charles Robert Ageron Genès L'Algérie…, op.cit. p 593.

(Pistolets-Mitrailleure) 12580 بندقية حرب (Fusils- Mitrailleure) وكل ذلك من أجل محاربة جبهة التحرير الوطني وجيشها[1].

انطلاقا من دار الشيوخ بالجلفة وبفضل جيش ارتفع عدده إلى 4000 مقاتل جهزه من المساعدات العسكرية المالية الفرنسية أصبح جيش الحركة الوطنية يسيطر على مساحة كبيرة من جنوب الجزائر بحجم مساحة بلجيكا وهولندا ووصل إلى منابع النفط التي كان يؤمنها للشركات الفرنسية بشكل دائم فدخل بذلك في صدام ضد جيش التحرير والذي أخذ طابعا جغرافيا وآخر اقتصادي أي الصراع على تراب الصحراء ومواردها[2].

الدعم العسكري والمالي الذي تلقته الحركة الوطنية الجزائرية مكنها من مواجهة جبهة التحرير الوطني [3] فقد استطاع جيشها بقيادة الجنرال بلونيس القضاء على 250عنصر من جيش الحرير في نوفمبر1957 و157 آخر ما بين 3 جانفي إلى 3 مارس 1958 بل تعداه إلى تأمين طرق نقل البترول والغاز من حاسي مسعود وحاسي الرمل على التوالي وهذا معناه أن التعاون مع بلونيس كان بهدف تحقيق فرنسا لمكاسب عسكرية وأخري اقتصادية،[4] أما عن عدد القتلى في صفوف جيش التحرير والتي تم الاستناد فيها إلى تصريح بلونيس في 5 ديسمبر 1957 فقد ذكرت بشأنها كتابات فرنسية أنها بعيدة عن الحقيقة حيث تعمد تضخيم أعداد القتلى[5].

كما أسس الجنرال بلونيس جهازين إداريين الجهاز الأول هو المنظمة الإدارية والسياسية (O.P.A)Organisation Politico Administrative والجهاز الثاني المنظمة الريفية إدارية (O.R.U) Organisation Rurale et Urbaine[6] وهذا بهدف الإعتداء على المناطق الخاضعة لجبهة التحرير لابتزاز الأهالي ونهبهم وعقوبة الرفض كانت القتل مثلما حدث مع التاجر السعيد عميري التاجر

---

[1] يحي بوعزيز، الثورة في الولاية الثالثة، مرجع سابق، ص 40

[2] Philippe Gaillard, op.cit. 2009, p 11.

[3] Centre des Archive d'autre Mer- Axe Provence France. Boite N◦ 15CAB/144, Situation M.N.A en Métropole et en Algérie, 2/1/1961, pp

[4] Charles Robert Ageron, Genès L'Algérie…, op.cit. p592

[5] Philippe Gaillard, op.cit. p122

[6] Ibid. p 90.

الذي قتل أمام دكانه بسيدي عيسى لأنه رفض منحهم المال[1] وبمثل هذه الأعمال العدائية تحول المصاليون إلى مرتزقة حقيقيين[2]

واصلت العناصر المصالية التابعة لجيش الحركة الوطنية بعد ذلك نشاطها ضد جيش التحرير بتطويق المنطقة الممتدة من أولاد نايل الى جبال عمور بجهتين الجهة الأولى يمثلها الجيش الفرنسي والجهة الثانية عناصر بلونيس ويضاف إلى ذلك قساوة المناخ والموقع المعزول جغرافيا، وقد مارس هؤلاء الجوسسة والتقتيل[3] ما أدي الى سقوط العديد من الشهداء في صفوف الجهويين[4].

[1] الهادي درواز، مرجع سابق، ص 223

[2] جودي أتومي، مرجع سابق، ص 38

[3] محمد العربي الزبيري وآخرون، كتاب مرجعي عن جهة التحرير....، مرجع سابق، ص243

[4] صادقي مخلوف، وقفة تذكير بتاريخ ثورة التحرير، ط1، مطبعة رويغي، الاغواط،2012، ص27.

المبحث الثالث/ قضية بلونيس ملف شائك على طاولة أطراف الصراع

من القضايا التي مازال يكتنفها الغموض في تاريخ ثورتنا التحريرية قضية محمد بلونيس هذه الشخص الذي كان له رصيدا نضاليا في التيار الاستقلالي سواء حركة الانتصار أو الحركة الوطنية الجزائرية، أصبح شخصية متقلبة ومنقلبة وذلك من خلال دخوله في صراع متعدد الأوجه سواء ما تعلق بجبهة التحرير الوطني العدو الأول الذي خاض ضدها معارك دامية، أو حلفائه من الفرنسيين الذين تدهورت علاقته بهم وسواء انقلب عليهم أو انقلبوا عليه فإن الأمر سيان، أو الحركة الوطنية التي استأمنته على جيشها في الجزائر وحصرت دوره في الجانب العسكري فنازعها سياسيا ودبلوماسيا، لكن من كل هذا كيف تعاملت مختلف أطراف الصراع مع هذا ملف بلونيس الشائك؟

أولا: محمد بلونيس وجبهة التحرير الوطني العداء المعلن

1- يقين الثورة يحسم موقف قادة الصحراء

إلى غاية انعقاد مؤتمر الصومام كانت قد شهدت المنطقة الجنوبية حالة من الارتباك في المواقف نتيجة عدم وضوح الرؤية السياسية لوجود العديد من المجموعات القتالية (المصاليين، البلونيسيين الزيانيين أتباع زيان عشور[1]، الجهويين وغيرهم) إلى أن قررت لجنة التنسيق والتنفيذ في 1956 تنظيم المنطقة الجنوبية التي أصبحت تعرف بالولاية السادسة بهدف القضاء على جيش الحركة الوطنية وأتباعها[2] وعلى الرغم من ضبابية المشهد الثوري في بداية الثورة التحريرية إلا أن ذلك لم يمنع ثوار الصحراء من مباشرة العمل المسلح حيث خرج العديد من قادتهم باحثين عن الغطاء السياسي لكفاحهم من جهة وعن الشرعية لأنفسهم بغية تكريس مسؤولياتهم، وبحسب ما تم تداوله من معلومات فقد وجد كل زيان عاشور وأحمد عبد الرزاق (سي الحواس) ضالتها في جبهة التحرير الوطني[3].

مؤرخون فرنسيون على غرار فليب جيرارد ذكروا بأن المجموعات المصالية اصطفت على طول المسافة الممتدة من سور الغزلان إلى قصر البخاري بقيادة عمر إدريس وسي العربي القبايلي اللذين ورثا القيادة من زيان عاشور بعد استشهاده في نوفمبر1956،[4] هذا في الوقت الذي أكد فيه بنجامين ستورا

---

[1] زيان عاشور: ولد في دوار بسباس القريب من منطقة أولاد جلال سنة 1919 وأصبح مسؤول حركة الانتصار سنة 1945 بذات المنطقة وفي الفترة من 1948 إلى 1952 مسؤولا بناحية ليون بفرنسا وفي سنة 1954 أسس جيشا وأنظم إليه عبد القادر رمضان الملقب "لطرش" وكان عضوا في المنظمة الخاصة، حيث ساعده في الحصول على الأسلحة التي كانت تحوزها المنظمة حيث بلغ تعداد جنوده 5000جندي استقر بهم في المنطقة الممتدة بين الجلفة وأولاد جلال بجبل بوكحيل وقد عرفوا باسم الزيانيين نسبة لزيان عاشور، للمزيد أنظر:Philippe Gaillard, op.cit. p 54

[2] Hachemi Djiar, Le Congrès De La Soummam, Ed, Anap, Alger, 2006, pp 84.85.

[3] محمد عباس، نصر بلا ثمن الثورة، ص 190.

[4] Philippe Gaillard, op.cit. p 50

أنه إلى غاية أفريل1957 كان زيان عاشور على قيد الحياة رفقة ثلاثة مساعدين هم بوشريط وأحمد عبد الرزاق (سي الحواس) وعمر إدريس استقر معهم بلونيس بدار الشيوخ بالجلفة ومعه مقاتلين تعدادهم 300عنصر معداتهم من الأسلحة والذخيرة قليلة جدا[1].

أما تقرير الولاية السادسة فقد جاء فيه أن زيان عاشور استشهد في 7 نوفمبر 1957 في معركة ضد الجيش الفرنسي في المكان المسمى "الشقا" شرق جبل بوكحيل[2] وقد دامت المعركة إلى غاية تاريخ 18 نوفمبر استشهد خلالها 146 من عناصره[3]هذا التضارب في المعلومات حول تاريخ وفاة زيان عاشور يفتح لنا باب للتساؤل حول حقيقة العلاقة التي جمعت قيادات حسبت على جبهة التحرير وجيشها في الجنوب بالحركة الوطنية الجزائرية وجناحها المسلح بقيادة محمد بلونيس؟

عدد من الكتابات المحلية والأجنبية أكدت أيضا أن قيادات الجنوب ربطتهم علاقة ولاء سياسي بالحركة الوطنية وإنهم كانوا قادة عسكريين لجيشها فمثلا محمد بلونيس لم يكن غداة تأسيس الجيش الوطني للشعب الجزائري قائدا عاما بل كان على رأس فوج من أصل خمسة أفواج والبقية يقودها كل من زيان عاشور، سي الحواس، سي حسين بن عبد الباقي(بولحية)، سي مقران،[4] وأن الطلائع الثورية التي كان يقودها سي زيان تمكنت من الوصول إلى غرداية حتى تمنراست وغربا إلى جبال قعدة على حدود الولاية الخامسة ونواحي الجلفة وجبال السحاري واستطاع تجنيد أعداد هائلة من الشباب المتطوع حتى بلغ عددهم 1100 جندي وهذا قبل 20 أوت 1956 تاريخ انعقاد مؤتمر الصومام[5] وأشار تقرير منسوب لعمار أوعمران أن القائد زيان وصل بتلك الطلائع إلى الولاية الرابعة حيث تم اقتطاع أجزاء من ترابها[6].

من جهته ذكر الرائد عن الولاية الأولى مصطفى مراردة في مذكراته بأن زيان عاشور كان إلى غاية مارس 1956 زعيما لمجموعة كبيرة من المصاليين في الجنوب رفقة سي الحواس وعمر إدريس،[7] الذي أكدت بشأنه كتابات فرنسية أنه هو الذي قسم منطقة تواجد المصاليين إلى خمس مقاطعات وذلك على محورين أساسيين الشمال الشرقي والجنوب الغربي، حيث وزعها على النحو التالي:

---

[1] Benjamin Stora, Missali Hadj, op.cit. p267

[2] المنظمة الوطنية للمجاهدين، تقارير الولاية السادسة، ج1، مرجع سابق، ص 34

[3] Philippe Gaillard, op.cit. p49.

[4] رابح بلعيد، موقف مصالي الحاج من الثورة ....، مرجع سابق، ص 88.

[5] عبد القادر ماجن، التنظيم الثوري بالولاية السادسة، مجلة اول نوفمبر، ع 127.126، مارس أفريل 1991، ص 21 .

[6] لخميسي فريح، مرجع سابق، 1954، ص 201

[7] مسعود فلوسي، مذكرات الرائد مصطفى مراردة "بن النوي"، دار الهدى عين مليلة، الجزائر، 2009، ص52.

- مقاطعة شمال شرق الجلفة (أولاد جلال ومسعد) يتواجد بها 200عنصر مسلح بقيادة عمر دريس ونائبه سي سعيد

- مقاطعة جنوب غرب الجلفة اشتملت على 130عنصر مسلح بقيادة سي العربي القبايلي ونائبه خليفة بن محمد.

- مقاطعة شمال أولاد جلال 100عنصرمسلح بقيادة عبد القادر جخلاف.

- مقاطعة جبل بوكحيل 100 عنصر مسلح بقيادة الحاج لخضر ونائبه الدراجي - مقاطعة غرب مسعد 100عنصر مسلح بقيادة عبد القادر لطرش[1].

فيما يخص الوجهة السياسية التي اختارها قادة الصحراء فقد أشار العقيد شوين (Schoen) في تقرير المكتب الثاني لجهاز الاستعلامات المؤرخ في 4 أفريل1957 بأن المجموعات المصالية المسلحة انهارت في الجنوب بسبب الخلافات وفي 9 أفريل قدم المكتب تقريرا آخر مفاده أنه لم يبق أمام القادة المصاليين (عمر إدريس والحواس وبلونيس) سوى الاختيار ما بين الانضمام لجبهة التحرير أو الجيش الفرنسي وفي 2 ماي لاحظ المكتب أن إدريس والحواس اختارا الجبهة بينما بلونيس اختار فرنسا وأنه تلقى خسائر معتبرة ويحتاج إلى مساعدات لوجيستكية وعسكرية كبيرة،[2]بينما أكد الضابط المبخوت أنهم كانوا يعرفون قادة الصحراء ولا يعرفون انتماءهم السياسي لأن الاتصال بهم كان باسم الثورة فقط.

أما عن الالتحاق المتأخر لقادة الصحراء بالثورة نفاه الشاهد (المبخوت) الذي ذكر أن الشيخ بوزيان جاءهم إلى بوسعادة بعد خروجه من السجن في جويلية 1955 ومن هناك راسل القبائل والأعراش للدخول في الثورة وكان قد سبقه إلى هذا العمل حسين بن عبد الباقي ومحمد عبدلي اللذين قدما من الأوراس إلى جبل مساعد ببوسعادة، وكان عمر إدريس ومجموعته التي تمركز بها في جبل بوكحيل شهر ماي 1955 قد اختاروه قائدا عليهم وهو لا يزال في السجن وعن سؤال حول ما إذا كان قادة الصحراء[3].

هذه الشهادة توافقت وما ذكرت مصادر من أن عمر إدريس كان أيضا من الأوائل الذين التحقوا بالثورة وقد أصبح في مدة وجيزة قائد عسكري وسياسي؛[4]حيث برز وسط المجاهدين في جبل بوكحيل منذ

---

[1] Philippe Gaillard, op.cit. p 52.
[2] Philippe Gaillard, op.cit. 60

[3] البار المبخوت، شهادة حية، مرجع سابق.

[4] محمد جغابة، حوار مع الذات ومع الغير، تر، مسعود حاج مسعود، ج1، دار هومة، الجزائر، 2007، ص 317

أوائل 1955 الأمر الذي دفع بالقائد زيان عاشور إلى الاعتماد عليه في كل الخطط التي نفذها جيش التحرير في الصحراء خاصة بعد أن تحولت إلى الولاية السادسة،[1] كما تم نفي أي علاقة مباشرة بين سي زيان وسي الحواس وبلونيس وكل ما كان يربطهما به عبارة عن مرسلات كللت بمساعدات فيما يخص المؤونة ظنا منهما انه يقاوم الاستعمار ولما علما بحقيقته حارباه[2].

أما عن كيفية التحاق قادة الصحراء بجبهة التحرير جاء أنه في أواخر ماي 1955 (أي بعد اعتقال مصطفى بن بولعيد) انعقد اجتماع قادة أوراس النمامشة بالجبل الأزرق في المكان المسمى "تاغروفت" بحضور عباس لغرور، الطاهر غمراس الملقب بالنويشي، الحاج لخضر، عمر بن بولعيد، المسعود بن عيسى، مدور عزوي علي بلحاج، المسعود بلعقون أحمد قادة، الحسين برحال، الصادق جغروري، أمحمد حابة وأحمد نواورة؛ حيث تقرر أن يتولى عباس لغرور وحسين برحال قيادة ناحية خنشلة ويتولى محمد بن المسعود بلقاسمي مهامهما بمشونش، ويتم نقل بلعقون وأحمد نواورة من ناحية خنشلة إلى ناحية ياريس كما تقرر أن يتولى سي الحواس قيادة المنطقة الثالثة من تراب الولاية الأولى والتي تضم بسكرة بالإضافة إلى بوسعادة (المسيلة)[3].

في اللقاء الذي عقده مصطفى بن بوالعيد بتاريخ 11مارس 1956 (أي بعد فراره من السجن) وحضره قادة الأوراس قال بشأن سي الحواس الذي أنظم لجيش التحرير حديثا ولم يستدع للاجتماع لأنه كان من المصاليين ولا يزال تحت الرقابة ": هو خطير ولكنني واثق وموقن من أنه لن يخون العهد الذي قطعه لي" ثم واصل قوله: " إني أنوي تعيينه في الصحراء إنه رجل أثبت نفعه للثورة "[4] ومن ثمة التقاه في منطقة الجبل الأزرق حيث رحب به وأبلغه تحياته إلى القائد زيان عاشور موجها له دعوة لزيارة الأوراس وكان اللقاء فرصة عرضا فيها معا وضع الثورة في الولاية الأولى[5].

في الاجتماع العام الذي قرر بن بولعيد عقده في منطقة "نارة" في تافرنت بتاريخ 22 مارس 1956 كان سعيدا باستقبال سي زيان الذي التحق بجبهة التحرير وانضمامه للمنطقة الأولى وقد وجدت قيادة

---

[1] المنظمة الوطنية للمجاهدين، من شهداء ثورة التحرير، منشورات قسم الاعلام والثقافة، الجزائر، د ت، ص123

[2] لخميسي فريح، العقيد سي الحواس مسيرة قائد الولاية السادسة (1959.1923)، جسور للنشر، الجزائر 2013، ص 17

[3] محمد العيد مطمر، حامي الصحراء أحمد بن عبد الرزاق حمودة العقيد سي الحواس، دار الهدى عين مليلة، الجزائر 1990، ص ص 63.60

[4] محمد العربي مداسي، مرجع سابق، ص 200

[5] محمد العيد مطمر، ثورة نوفمبر54 في الجزائر (1962.1954) أوراس النمامشة أو فاتحة النار، دار الهدى، عين مليلة الجزئر،2014، ص 144.

الأوراس في ذلك حل لمشكلة الصحراء التي أرقتها منذ اندلاع الثورة[1] وهذا من خلال تشخيص الحالة العسكرية والسياسية جنوب المنطقة الأولى، مع تلقي سي الحواس ورفاقه التوجيهات اللازمة من القائد بن بولعيد وتم الاتفاق على الخطط العسكرية التي يجب أن تنفذ في الزيبان والصحراء، كما طُرحت فكرة إنشاء ولاية سادسة لتوسيع نطاق الثورة،[2] وأسفر الاجتماع عن وضع مخطط للاتصال ببقية المناطق الجنوبية حيث كُلف زيان بوادي ميزاب والشعانبة وعين صالح وأسندت لسي الحواس منطقة غرداية[3].

في السياق نفسه جاءت أيضا شهادة الرائد مصطفى مراردة أن اجتماعا كبيرا وهاما تم في مارس 1956 حضره قادة المنطقة الأولى وعلى رأسهم مصطفي بن بوالعيد إلى جانب قادة المنطقة الثانية بالإضافة إلى سي زيان عاشور وسي الحواس رفقة فرحات الطيب وعمر إدريس وعن التحضير للاجتماع اتصل سي الحواس به (مراردة) لترتيب اللقاء الذي تم في منطقة تافرنت بالأوراس وأسفر عن التحاق قادة الصحراء بجبهة التحرير الوطني ومعهم 700 جندي فانتهت بذلك علاقتهم بالمصاليين وقد كان ذلك دعما قويا للثورة التحريرية[4].

هذا الكلام أكده الصحفي كلود فيو(Claude Veillot) في جريدة جورنال دالجي (Le Journal d'Alger) الذي كتب يقول بأن جبهة التحرير استطاعت استمالت قادة الصحراء سي الحواس وعمر إدريس في إشارة منه بأنهم كانوا في صفوف الحركة الوطنية[5] وفعلا ففي غضون شهرين وبالضبط في جوان عهدت لهم قيادة الاوراس بتنظيم الجنوب[6] وهذا في إطار استراتيجية توسيع الثورة في المناطق التي لم تصلها[7]، بينما ذكر رابح بلعيد أن مصالي وضع بعض رجاله تحت تصرف جيش التحرير أمثال زيان عاشور وسي الحواس طالبا من هذا الأخير العمل تحت قيادة بن بوالعيد الذي كان يكن احتراما كبيرا للزعيم[8].

أما بالنسبة العقيد سي الحواس فاستنادا لمصادر فرنسية كان عضوا في المنظمة الخاصة 1947 ومعروف عنه أنه شخصية مستقلة، سيطر على مساحة كبيرة من الجنوب تمتد من أولاد جلال إلى غرداية مرورا بتقرت وورقلة بتعداد بلغ 2000 مجاهد كانت تحت قيادته، وقد تواصل مع مصالي الحاج عن

[1] محمد عباس، نصر بلا ثمن، مرجع سابق، ص ص 167.166.
[2] محمد العيد مطمر، حامي الصحراء...، مرجع سابق، ص 87
[3] الهادي درواز، مرجع سابق، ص ص 127.126
[4] مسعود فلوسي، مرجع سابق، ص52
[5] Philippe Gaillard, op.cit. p77
[6] محمد العربي مداسي، مرجع سابق، ص191
[7] محمد العيد مطمر، ثورة نوفمبر...، مرجع سابق، ص 124.
[8] رابح بلعيد، موقف مصالي الحاج من الثورة ...، مرجع سابق، ص 82.

طريق شخص يدعى مصطفى بن محمد وكان سيعلن ولاؤه له، لكن مصالي اختار بدلا عنه محمد بلونيس لقيادة جيش الحركة الوطنية.

أضافت تلك المصادر أن الشكوك راودت قيادة الأوراس بشأن سي الحواس حيث ظل إلى ما بعد مؤتمر الصومام مشتبه فيه بولائه المزدوج للحركة الوطنية وجبهة التحرير ما دفع إلى استدعائه من طرف زيان عاشور في مقره بجبل بوكحيل بتاريخ 16 جوان 1956 برفقة حسين بن عبد الباقي أحد قادة الأوراس وأبلغهما أن الوطنيين اختاروا جبهة التحرير، فطلبا منه أن يمنحهما مهلة للتفكير[1] وفي اجتماع أزلاقن 11 جانفي 1957 الذي ترأسه محمدي السعيد وحضره سي الحواس وجه لهذا الأخير 14 سؤالا منها واحد حول ميوله المصالية وقد أجاب بجملة واحدة "هي مجرد نميمة"[2] وأن بن بوالعيد هو من عينه[3].

من كل هذا فقد لعب مصطفى بن بوالعيد دورا بارزا في انضمام قادة الصحراء لجبهة التحرير وجيشها، وقد لقي إشادة كبيرة بما قام به من جهود مكنته من احتواء أكبر الفصائل المسلحة مأمنا بذلك منطقة الأوراس وموسعا الثورة جنوبا، فضلا عن حقن دماء الجزائريين وفد لقي إشادة كبيرة لأنه واجه مشكلة المصاليين في الأوراس بأكثر حكمة عندما استطاع أن يقنع الرائد زيان وسي الحواس بالالتحاق بالثورة بعد أن كان لهما شان في الحركة الوطنية عكس عبان رمضان الذي أجج الصراع معها في الولاية الثالثة لما كان البادئ في إعلان الحرب، وهذا في مقارنة بينهما من كتابات استعانت بشهادة العقيد الصادق دهيليس وثيق الصلة بعبان حين قال أنه:" في منتصف أكتوبر1955 فاجأ 46 من المصاليين بناحية بني وادوا ليجردهم من أسلحتهم ويأمرهم بالعودة إلى ديارهم لأنهم لم يكونوا أهلا للحرب"[4].

استكمالا لموضوع قادة الصحراء فقد مرت الولاية السادسة بظروف صعبة بعد استشهاد الشيخ زيان عاشور وسفر نائبه عمر إدريس للمغرب كان أبرزها التنافس والردة لبعض القادة من أمثال عبد القادر الجغلافي، عبد الله السلمي، سي مفتاح وعبد القادر الأطرش وزاد على ذلك خيانة العربي مزيان لقبايلي مساعد عمر إدريس، الذي أشاع أن جيش التحرير الوطني قتل القائد إدريس ثم تواطأ مع

[1] Philippe Gaillard, op.cit. 46.47

[2] تابليت عمر، بن فليس صالح، العقيد الحاج لخضر قائد الولاية الأولى التاريخية في الجهاديين، شركة خير جليس، باتنة 2012، ص 93

[3] يحيى بوعزيز، الثورة في الولاية الثالثة، مرجع سابق، ص 437.

[4] تابليت عمر، بن فليس صالح، العقيد الحاج لخضر ...، مرجع سابق،2012، ص 66.

بلونيس لتنفيذ المؤامرة التي ذهب ضحيتها الكثير (حوالي مائة) في مركز قيقع وعلى رأس هؤلاء نائب الرائد إدريس عبد الرحمن الحاشي[1].

قبل ذلك حاول بلونيس بسط نفوذه على منطقة الصحراء بضم جيشين كبيرين الأول بقيادة زيان عاشور والثاني سي الحواس؛ بالنسبة لزيان وبهدف ضمه للحركة الوطنية أرسل بلونيس له ثلاث مبعوثين هم على التوالي محمد مفتاح مسؤول الحركة بالجزائر العاصمة ورابح بولحية مسؤول الحركة بفرنسا بالإضافة إلى العربي لقبايلي،[2] لكن الشيخ زيان كان حريصا على أن تنصب جهوده في إطار وطني منظم ونقصد بذلك جبهة التحرير الوطني مثلما تم تأكيده من كتابات[3].

في أواخر أفريل وبداية ماي 1956 لجأ بلونيس إلى جبل مناعة غرب بوسعادة منتحلا مع عناصره صفة جيش التحرير وقد إتصل ببعض الجنود التابعين لزيان عاشور أحد قادة الثورة بالجنوب مدعيا تعرضه للقمع والاضطهاد من طرف القبائل طالبا إمداده بالسلاح والمؤونة وبعد استشارة القائد زيان لنائبه سي الحواس تم تكليف مساعدهما عمر إدريس بمتابعة تحركاته وكشف نواياه وبعد التأكد من حقيقته طارده بالقوة،[4] ووفقا لما جاء على لسان بعض مجاهدي الولاية السادسة فإن قرار محاربة بلونيس جاء على خلفية محاولة خداع قادة الصحراء بالإضافة إلى بناء تنظيم خاص به ونشر قواته في المنطقة التابعة للقائد زيان ناهيك عن تصرفات المنافية للقيم والأخلاق التي عان منها أهالي[5].

عن الموضوع روى المجاهد البار المبخوت أن قدوم بلونيس إلى منطقة مجدل (المسيلة) كان يوم 2 ماي 1956 على رأس جيش متواضع تحمل عناصره بنادق ومعظمهم دون سلاح وقد سبقه إلى المنطقة سي إدريس بيوم فسأل المبخوت عن حقيقة هذا الجيش ثم حمّله رسالة إلى بلونيس، إلتقاه على إثرها في منزل المدعو السايحي لخضر بن لمبارك حيث نقل له طلب القائد زيان بمغادرة المنطقة نتيجة شكاوى الأهالي فامتثل بلونيس وعاد إلى منطقة قهوة لبراردة (بوطي السايح حاليا) بالمسيلة ومعه 200عنصر[6].

كتابات أخرى ذكرت أن بلونيس قام بمحاولة ثانية عن طريق أحد مساعديه وهو رابح برادي للتقرب من زيان عاشور لكن هذا الأخير كان له بالمرصاد فلجأ إلى منطقة القطفة بضواحي سيدي عيسى

---

[1] الهادي درواز، مرجع سابق، ص 122

[2] Philippe Gaillard, op.cit. p54

[3] مصطفي بن عمر، الطريق الشاق للحرية، دار هومة، الجزائر،2007، ص113.

[4] المنظمة الوطنية للمجاهدين، تقارير الولاية السادسة، مج1، مرجع سابق، ص 30.

[5] الهادي درواز، مرجع سابق، ص 120

[6] البار المبخوت، شهادة حية، مرجع سابق

التابعة حاليا لولاية المسيلة، [1]وحسب شهادة أحد الأعيان بالولاية السادسة فإن الصحراء كانت مقسومة بين قوات بلونيس وقوات زيان عاشور وقد واجه عمر إدريس الذي كان نائبا لهذا الأخير العناصر المصالية بقوة وحزم، وبعد استشهاد القائد زيان في معركة واد خلفون آلت القيادة لنائبه عمر إدريس[2].

تمركز القائد عمر إدريس بقواته نواحي جبل مناعة وجبل قعيقع في ربيع 1956 حيث عمل على شرح أهداف الثورة ليكون بعدها المجالس وينشئ أفواج مسلحة من المتطوعين الذي بث فيهم الحس والروح الوطنية،[3] فبداية من مارس 1957 شهد المصاليون تراجع كبير في نفوذهم بالصحراء بفضل ما تم من ترتيبات عسكرية اشتملت على محورين أساسيين الشمال الشرقي من الجلفة والجنوب الغربي بين أولاد جلال وكانت كما يلي:

- منطقة شمال شرق الجلفة: فرقة من 200 جندي بقيادة عمر ادريس
- منطقة الجنوب الغربي للجلفة: فرقة من 130جندي بقيادة سي العربي لقبايلي
- المنطقة الشمالية من أولاد جلال: فرقة من 100جندي بقيادة عبد القادر جغلاف
- منطقة جبل بوكحيل: فرقة من 100حندي بقيادة الحاج لخضر
- منطقة غرب مسعد: فرقة من 100جندي بقيادة عبد القادر لطرش[4].

لم تنكر الولاية السادسة في تقاريرها الرسمية العلاقة التي جمعت جزء من قياداتها بالمصاليين لكنها قدمت تفسيرا مفاده أن منطقة أولاد نايل (الجلفة بوسعادة الاغواط) مرت بظروف حرجة منذ استشهاد القائد زيان عاشور وسفر خليفته عمر إدريس رفقة مساعده الطيب فرحات وآخرين إلى المغرب في مهمة خاصة، فاستغل محمد بلونيس ذلك الفراغ وكلف محمد بن الأكحل الذي نجح في استمالة كل من العربي القبايلي، عبد القادر جغلاف بوفاتح مفتاح، عبد الله السلمي وعبد القادر الأطرش.

تنفيذا للمؤامرة التي حيكت للسيطرة على المنطقة أطلق المدعو القبايلي إشاعة إعدام سي إدريس ومساعده فرحات من طرف جهة التحرير تمهيدا للهجوم على مقر القيادة الموجود بمركز قعيقع حيث

---

[1] المنظمة الوطنية للمجاهدين، تقارير الولاية السادسة، مج1، مرجع سابق، ص 31

[2] محمد عباس، نصر بلا ثمن، مرجع سابق، ص 191.

[3] مصطفى بن عمر، مرجع سابق،84.

[4] Philippe Gaillard, op.cit. p51

عذب عبد الرحمن حاشي الحامل لختم القيادة، الذي استغله في تزوير إمضاء الضابط حاشي موجها استدعاءات لمختلف المسؤولين العسكريين والسياسيين بالمنطقة وعددهم حوالي 100،[1]ارتكب في حقهم جميعا مجزرة ماعدا الضابط محمد بالهادي الذي فر ليلة أول نوفمبر 1957 وهو مقيد اليدين وبعد تعيينه من طرف سي الحواس قائدا على منطقة أولاد جلال وقع في كمين وأعدم في دار الشيوخ بحسب ما روى المجاهد المبخوت.

أضاف الشاهد أيضا أن بلونيس استحوذ على مركز القيادة بفضل خيانة القبايلي مساعد إدريس وتوسعت العملية بالسيطرة على شبكات التموين وخلايا الاتصال وكان من نتائج تلك المؤامرة الاستيلاء نهائيا على المنطقة الثانية من الولاية السادسة بالإضافة إلى انضمام آخرين لجيش بلونيس طوعا وكرها وإعدام مناضلين، عن طريق ختم القيادة الذي استغله في تجميع أتباع جبهة التحرير عن طريق رسائل في قهوة لبراردة (بوطي السايح) بالمسيلة وهناك ارتكب في حقهم مجزرة ذهب ضحيتها مئات المناضلين[2].

من خلال ما تم تقديمه من معلومات والتي تضاربت حول الولاء السياسي لقادة الصحراء لايمكن الجزم بأن زيان عاشور وسي الحواس وعمر ادريس كانوا على رأس ما يعرف بـ "الجيش الوطني للشعب الجزائري" زعماء لجماعات مصالية مسلحة وهذا على الأقل إلى غاية انعقاد مؤتمر الصومام في 20 أوت 1956 حين تم بعث الولاية السادسة لتنظيم الصحراء وهيكلتها ، وإذا كان كل من سي الحواس وعمر ادريس قد انحازا في نهاية المطاف إلى جبهة التحرير وجيشها فإن مسألة انضمام سي زيان للثورة باسم جبهة التحرير مازالت غامضة غموض تاريخ وفاته وإذا ما تم التوصل إلي ذلك بدقة سنصل في نهاية المطاف إلى إزالة اللبس عن القضية الجوهرية المتمثلة في حقيقة الولاء السياسي لقيادات الجنوب .

تطور الأحداث الذي صب في مصلحة جبهة التحرير دفع بلونيس في مارس 1958 إلى إعادة هيكلة جيش الحركة الوطنية على الحو التالي:

- منطقة المركز (دار الشيوخ): مجموعة سعد بـ 5 سرايا احتياطي و4 سرايا تدريب
- منطقة الشمال:(أومال، بوسعادة): كتيبة عبد القادر بـ 4 سرايا بمجموع 350
- جبل الصحاري كتيبة محمود التدريبية بـ 500 عنصر
- منطقة الشرق (مسعد): كتيبة سي العربي القبايلي و6 سرايا بـ 600عنصر

---

[1] المنظمة الوطنية للمجاهدين، تقارير الولاية السادسة، ج1، مرجع سابق، 34.32.

[2] البار المبخوت، شهادة حية، مرجع سابق.

- المنطقة الجنوبية الشرقية (بوكحيل): كتيبة سي مفتاح و2 سرايا بـ 300عنصر
- المنطقة الغربية(جيريفيل) كتيبة سي لطرش و4 سرايا بـ 500عنصر
- منطقة أفلو: كتيبة سي قويدر وكتيبة سي الميلود و8 سرايا بـ 900عنصر
- منطقة الجنوب (قصر الحيران) كتيبة سي العربي عين الريش بـ 80 عنصر[1].

بعد عودة عمر ادريس من المغرب مزود بكتيبتين من الولاية الخامسة أصبح جيش بلونيس بين فكي كماشة قوات سي الحواس من الجنوب الشرقي وقوات عمر إدريس من الغرب الأمر الذي مكن من الحاق هزائم متتالية بالمصاليين في كل من جبال مناعة، بوكحيل النسنيسة، الميمونة وغيرها[2].

2-حرب استرداد ودماء مصالية بلا عنوان

من أجل كسب المعركة ضد جيش الحركة قام جيش التحرير بعمل استخباراتي ولوجستيكي كبير تمثل في اختبار قدرات المصاليين القتالية ورصد تحركات أعوانهم وإعادة تشكيل خلايا الاتصال من عناصر غير معروفة لدي بلونيس وتجديد قنوات التموين بإنشاء شبكة مخابئ في أماكن سرية واختراق مناطق نفوذ بلونيس لدى الأعراش بتوجيه رسائل إلى الشخصيات النافذة فيهم لتوعيتهم وتحسيسهم بمدى خطورة التعامل معه والوقوف في وجه الثورة[3] وبعد مدة تم إقناع العناصر المصالية الموجودة على حدود الصحراء بالانضمام للجبهة ففر الكثير منهم من فوج "مصمودي" أحد قادة الجنرال بلونيس[4].

تزامنا مع ذلك قامت جبهة التحرير أيضا بتأسيس مجلس بلدي لعرش مخاليف الازرق بأولاد نايل لتقديم المساعدات لجيشها (أسلحة، الغذاء، اشتراكات مالية) وتسهيل التحاق شباب المنطقة بالثورة والذي تم فعلا في خريف 1956، بعد اللقاء الذي جمع أعضاء من المجلس شهر ماي1957 تحول جبل الازرق[5] الى قلعة حصينة من قلاع الولاية الخامسة وتصدى سكانها الى جيش بلونيس الذي حاول التوغل في المنطقة واختراق صفوف جبهة التحرير بأشكال مختلفة؛ كالتنكر في زي البدو الرحل ولباس مجاهدي جيش التحرير وعمليات السطو التقتيل التي تنتسب عادة للعصابات الإجرامية[6].

---

[1] Philippe Gaillard, op.cit. p138.

[2] أحمد عصماني، الحبيب سالم، مرجع سابق، ص195

[3] المنظمة الوطنية للمجاهدين، تقارير الولاية السادسة، مج1، مرجع سابق، ص 36

[4] محمد صايكي، مرجع سابق، ص 40

[5] الجبل الأزرق يمتد في الاطلس الصحراوي بين الجلفة والاغواط يبلغ ارتفاعه1491 كم وطوله 40 كم وعرضه من10الى 15 كم، صادقي مخلوف، مرجع سابق، ص 21.

[6] صادقي مخلوف، مرجع سابق، ص21

في إطار حملته للقضاء على جيش الحركة الوطنية المتواجد بالولاية السادسة اعتمد جيش التحرير الوطني أسلوب الحصار والتضييق لقطع طرق الاتصال والتمويل التي كانت تتم بين القوات الفرنسية والجنرال بلونيس؛[1] فمنذ شهر جويلية 1957 كثف جيش التحرير من نشاطه العسكري بتحويل المنطقة - التي كانت تحت إشراف القائد زيان عاشور قبل استشهاده- مؤقتا من الولاية السادسة (الصحراء) إلى الولاية الخامسة (وهران) والتي أصبحت تعرف باسم "المنطقة التاسعة" وتكليف عمر إدريس بالإشراف عليها وتزويده بكتيبتين من الولاية الخامسة بقيادة كل من عبد الغني غريس ومحمد بن سليمان والإبقاء على المنطقة الثالثة (بسكرة والزيبان) بقيادة أحمد بن عبد الرزاق (سي الحواس).

بهذه الاستراتيجية وقع المصاليون تحت حصار المنطقتين تمهيدا للقيام بلسلسلة من معارك وهجومات واشتباكات على معاقلهم في كل من جبال مناعة، بوكحيل، نسنيسة، قرون الكبش، كحيلة مساعد وبوديرين بين الجلفة وبوسعادة والاغواط وتطهير مناطق وجبال بوديرين، بوكحيل، مساعد ونسنيسة من جنود بلونيس وتقهقر فلول جيشه من الجبال إلى المناطق المنبسطة ليستفيد من الحماية الفرنسية[2]وبتلك الانتصارات حقق جيش التحرير نجاحا كبيرا على جيش الحركة الوطنية الجزائرية[3].

لعل ما وفر فرص النجاح اكثر لجيش التحرير هو معرفة المجندين من أبناء الأهالي بجغرافية منطقتهم ومناخها بعد استجابة اهاليهم لنداء التجنيد الذي دعت إليه جبهة التحرير في صفوف جيشها،[4] ثم ضمان تمويله من خلال خطة اعتمدها الرائد إدريس حين أرسل عن كل عرش واحد من أبنائه لإقناعهم بتقديم الدعم(غذاء، لباس، مال ...الخ) للتصدي لجيش المصاليين خاصة بعد الضربة الموجعة التي تلقاها جيشه في غيابه،[5] كما تم إعادة تنظيم الولاية السادسة وهيكلتها بعد تولي سي الحواس الاشراف عليها سنة 1958 مع نائبه عمر إدريس ومن ذلك نقل مركز القيادة من جبل امساعد إلى جبل مناعة فاتسعت دائرة المعارك على جبل قعيقع، وجبل القطيعة وإلى غاية حدود الولاية الثالثة فاضطر بلونيس إلى التمركز بالقرب من ثكنات الجيش الفرنسي[6].

[1] جبهة التحرير الوطني، الملتقى الوطني، استراتيجية الثورة في القضاء على الحركات المناوئة، مرجع سابق، ص 147.

[2] المنظمة الوطنية للمجاهدين، تقارير الولاية السادسة، مج1، مرجع سابق، ص 37

[3] الهادي درواز، مرجع سابق، ص 124

[4] جبهة التحرير الوطني، الملتقى الوطني، استراتيجية الثورة في القضاء على الحركات المناوئة، مرجع سابق، ص 147.

[5] البار المبخوت، شهادة حية، مرجع سابق

[6] لخميس فريج، مرجع سابق، ص170.

لم يقدم جيش التحرير على مثل هذه الخطوات العسكرية التي استهدفت العناصر المصالية إلا بعد أن استنفذ كل الحلول السلمية مع جيش الحركة الوطنية في محاولة من أجل التوصل إلى اتفاق مع محمد بلونيس، حيث جاء في شهادة بورقعة أنه بعد تنصيب على ملاح على رأس الولاية السادسة أرسلت الولاية الرابعة فوجا مكون من 35 مجاهد لمساعدة القائد الجديد وتفاديا لإراقة دماء الجزائريين كلفت الفوج بمهمة الاتصال بالمصاليين لثنيهم عن دورهم المعادي لجبهة التحرير والتفاوض معهم من أجل إيجاد صيغة للتعاون لمواجهة جيش الاحتلال وقد غدر بهم جميعا حسب ما رواه الناجي الوحيد بعد عودته للولاية والذي وصف ما حدث بالمجزرة التي أرتكبها المصاليون بذبح كل زملائه فلم يبق من حل أمام قيادة الولاية السادسة إلا المواجهة المسلحة[1] التي اتخذت شكل معارك طاحنة أبرزها:

- **معركة الصماء**: في قلب القعدة الشرقية قرب أفلو في شهر أوت قامت بها كتيبة من 30 مجاهد ضد وحدة من جيش بلونيس مدعمة بفرقة من الجيش الفرنسي معززة بالمدفعية والدبابات ومضلة جوية لم تحد خسائرها.

- **معركة قابق** 31 اوت 1957 في ثنية الصابون قري قصر الحيران بالاغواط قامت بها كتيبة من المنطقة الثانية للولاية الخامسة بعدد من المجاهدين بلغ 90 مجاهد ضد قوات بلونيس ودارت المعركة على مساحة واسعة واتخذت شكل مطاردة بالخيول تم على أثرها اسر 6 من المصاليين وقد تدخل الجيش الفرنسي بطائراته[2].

- **معركة جبل ميمونة (1)** جنوب بوسعادة أواخر نوفمبر 1957بين كتيبة من جيش التحرير قوامه 100 وعناصر من جيش بلونيس مدعومة بفرق مختلفة من الجيش الفرنسي بلغ عددها 7000 جندي مدعومين بسلاح الجو (17 طائرة) فضلا عن سلاح المدفعية والدبابات استمر القتال من الساعة السابعة صباحا حتى الليل تكبد فيها الجميع خسائر.

- **معركة جبل الميمونة (2)** جنوب بوسعادة في شهر ديسمبر1957 شاركت فيها وحدة من جيش التحرير تضم 50 مجاهد ضد عناصر من جيش بلونيس وبعد اشتباكات تدخل الجيش الفرنسي بطائراته

---

[1] لخضر بورقعة، مرجع سابق، ص 92.

[2] المنظمة الوطنية للمجاهدين، تقارير الولاية السادسة، مج 1، مرجع سابق، ص27، 30، 33

المدعومة بالدبابات لإنقاذ المصاليين حيث اشتعلت معركة ضارية دامت حتى منتصف الليل تكبد فيها بلونيس وفرنسا 60 قتيلا وجبهة التحرير خمسة جرحى[1].

- **معركة الزرقاء:** 1958/01/25 قتل فيها رجل المخابرات وقائد الفرقة المضليين "ريكول".

- **معركة عين معبد:** 1958/01/28 بالقرب من الجلفة والذي تم إشاعة أخبارها في إذاعة "صوت العرب" بالقاهرة وكان من نتائج ذلك زعزعة ثقة الفرنسيين في قدرات بلونيس إلى جانب تكبد هذا الأخير لخسائر كبيرة[2].

- **معركة الزعفرانية** قرب بن سرور جنوب بوسعادة في شهر فيفري 1958 بين عناصر بلونيس المدعومة بالجيش الفرنسي حوالي 12 ألف جندي وقوات جيش التحرير البالغة 500 مجاهد بقيادة العقيد سي الحواس ونائبه الرائد عمر ادريس ودامت المعركة يوما كاملا.

- **معركة سيدي بوزيد:** شمال شرق أفلو في شهر مارس 1958 بدأت بكمين وضعته عناصر من جيش بلونيس ضد وحدة كومندوس تابعة لجيش التحرير قوامها 35 مجاهد تحول إلى معركة دامت عدة ساعات كلفت المصاليين 5 جنود وجيش التحرير مجاهد واحد.

- **معركة الحمراء** بجبل ميمونة شهر أفريل 1958 شاركت فيها كتيبتان من جيش التحرير قوامها 200 مجاهد بقيادة سي محمد شعباني ضد عناصر من جيش بلونيس وقد دامت يوما كاملا كلفت المصاليين 60 بين قتيل وجريح.

- **معركة عين الكلب:** جنوب جبل قورو دامت عدة ساعات خلفت 6 قتلى في صفوف المصاليين ومعركة جبل ميمونة شاركت فيها كتيبة بـ 80 مجاهد بقيادة سي محمد شعباني خلفت أيضا قتلى وجرحى[3].

بفعل الضربات الموجعة والهزائم المتتالية التي تلقاها بلونيس من الولاية السادسة بقيادة سي الحواس والذي كلفته خسائر بشرية وعسكرية كبيرة، كان أيضا من نتائجها أن دب الخلاف بين صفوف مقاتليه والذي بدأ بقتل بلونيس لأقرب مساعديه[4] وهو عبد القادر الأطرش ما يدل على حالة الارتباك

---

[1] على طيباوي، شهادة حية، مرجع سابق.
[2] المنظمة الوطنية للمجاهدين، تقارير الولاية السادسة، مج1، مرجع سابق، ص 38.
[3] المرجع نفسه، ص ص 36.35
[4] محمد العيد مطمر، حامي الصحراء...، مرجع سابق، ص 119.

والتفكك التي أصبح عليها الجيش؛ بحيث سجلت هذه الحادثة بداية انهيار الجيش الوطني للشعب الجزائري بمغادرة أعداد من الجنود إما نحو أهاليهم أو التحاقهم بالجيش الفرنسي أو بالثورة وقد دفعه ذلك إلى اضطهاد الأهالي وإرهابهم بالقتل والنهب والسلب وفرض الضرائب[1].

بعد ذلك تم محاصرة بلونيس من الولاية الأولى شرقا والولاية الخامسة غربا حيث تلقى من خلالها ضربات قوية من طرف كل من سي مراد (قائد القطاع الجنوبي للولاية الخامسة) في قصر البخاري وسور الغزلان ولخضر التابلاطي قرب البويرة والعقيد عميروش قرب المسيلة والعقيد سي الحواس الذي حسب مصادر فرنسية أنضم إلى جبهة التحرير وحاول إثبات وجوده بالتمركز في منطقة بوسعادة بالإضافة إلى الكمائن الدموية التي نصبتها الولاية الثالثة (القبائل) ضد المجموعات المصالية وهكذا فقدت الحركة الوطنية المئات من مقاتليها وكم كبير من أسلحتها وذخيرتها ولم يبق من جيشها سوى 300 مقاتل وبعض من التحق به من أتباع سي إدريس وسي الحواس[2].

في إطار ملاحقة بلونيس ألقى جيش التحرير القبض على أحد معاونيه في دوار أولاد عامر وذلك بتاريخ 5 جويلية 1958 وبرفقته سبعة رسائل دلت إحداها على أن بلونيس متمركز في منطقة الخرزة وعلمت فرنسا بالأمر فقامت بتأمين بتأمينه من خلال فرض حصار بالمنطقة على مسافة مائة كلم ما بين بوسعادة والجلفة من أجل تحقيق هدفين أساسيين الأول منع وقوع أسلحة المصاليين بيد جيش التحرير والثاني التصدي لجيش عمر ادريس والذي تسربت بشأنه الاخبار أنه دخل من جهة مناعة.

بدأت المعركة في 9 جويلية استعملت فيها القوات الفرنسية سلاح الجو بإطلاق قنابل النابالم المحضورة دوليا بالإضافة إلى سلاح المدفعية ثم سلاح المشاة وقد واجه جيش التحرير كل ذلك بواسطة حرب الخنادق وما ساعد في فك الحصار تمركز عناصره في منطقة مرتفعة فكان الجنود الفرنسيين في مرمى سهام المجاهدين وكانت الحصيلة جرح خمسة فقط في صفوف جيش التحرير وبالرغم من تشديد الرقابة تم اغتنام أسلحة وهذا بحسب رواية من عايش تلك الأحداث[3].

أمام الهزائم المتتالية لجأ محمد بلونيس إلى منطقة "رأس الضبع" شمال بوسعادة عند عرش أولاد عامر حيث لقي مصرعه يوم 14 جويلية 1958، وهناك من ذكر تاريخ 19 جويلية[4] فما كان من الجيش

---

[1] المنظمة الوطنية للمجاهدين، تقارير الولاية السادسة، مج1، مرجع سابق، ص 39.

[2] Philippe Gaillard, op. cit. p52.

[3] البار المبخوت، شهادة حية، مرجع سابق

[4] محمد العيد مطمر، حامي الصحراء...، مرجع سابق، ص 119

الفرنسي إلا القيام بحملة عسكرية كبيرة بالمناطق المحاذية لحوش النعاس للحيلولة دون اغتنام جيش التحرير الوطني للأسلحة الموجودة هناك ولاحقا اعترف "لاكوست" بفشل خطته لضرب الثورة عن طريق بلونيس وقال أنها: "ديان بيان فو سياسية"[1].

ثانيا: بلونيس وفرنسا ما جمعته المصالح فرقته المطامح

1- استفحال الخلاف يطيح بجدار التعاون

عند فتح ملف بلونيس كقضية شغلت بال الكثير من المهتمين بالتاريخ الوطني يجد المرء نفسه أمام عدة تساؤلات هل كان بلونيس مخلصا للاستعمار؟ أم للقضية الوطنية؟ هل كان حليفا حقيقيا لفرنسا؟ أم مراوغا حصل منها على ما يريد؟ وحتى وإن رأى بعض المؤرخين أن هناك حقائق لا يجب إهمالها في هذا الموضوع كلجوئه طوعا في البداية إلى طلب المساعدة من الجيش الفرنسي ثم اضطراره إلى التعاون والعمل مع هذا الأخير[2] إلا أن محاولة الوصول إلى الحقيقة يدفعنا إلى البحث في أسباب الخلاف بينه وبين فرنسا ونتائج ذلك والوقوف على انعكاسات هذه القضية على الثورة التحريرية.

خلال سنة من التعاون مع فرنسا تضاعف عدد ما يعرف بـ"الجيش الوطني للشعب الجزائري" الذي ارتكب به قائده محمد بلونيس عدة أعمال وحماقات ضد السكان بحسب وصف كتابات لذلك والتي قالت أيضا أنه طلب من سلطة الاحتلال الاعتراف به كقوة وحيدة والسماح له بمد نفوذه على كامل التراب الوطني، وأن يكون له الحق في التفاوض مع فرنسا باسم الجزائر،[3] كما غير من معاملته مع الجانب الفرنسي وهذا على الرغم من الدعم العسكري والمالي واللوجستيكي الكبير الذي تلقاه من الفرنسيين فلم يعد يستشيرهم أو ينسق معهم فيما يخص نشاطه العسكري والعمليات التي كان يقوم بها في محيطه الجغرافي ضد جيش التحرير الوطني.[4]

أمام الشكوك التي طالت تصرفاته أوكلت قيادة الجيش الفرنسي مهمة مراقبة محمد بلونيس للجنرال بارلانج قائد " لصاص" ليكونوا على حذر منه،[5] لكنه لم يعبأ بذلك حيث وجه بلونيس إنذارا

---

[1] المنظمة الوطنية للمجاهدين، تقارير الولاية السادسة، مج1، مرجع سابق، ص 39.

[2] Charles Robert Ageron,Genés de L'Algérie...,op.cit. p 593.

[3] يحي بوعزيز، الثورة في الولاية الثالثة، مرجع سابق، ص 146

[4] Benjamin Stora, Missali Hadj, op.cit. 268

[5] يحي بوعزيز، الثورة في الولاية الثالثة، مرجع سابق، ص 165

لفرنسا بضرورة التعاون معه وفق شروطه أو قتال جيشها في الجزائر وأردف ذلك بتصفية 300 من عناصره التي أرادت الالتحاق بجيش التحرير الوطني دون استشارة أو إبلاغ حلفائه الفرنسيين بذلك.[1]

في رسالة إلى الصحافة الفرنسية مؤرخة في 8 سبتمبر1957 قال فيها محمد بلونيس إنه تفاجأ ببيان إنذار فيه مجموعة شروط جديدة قدمها له باسم الجيش الفرنسي العقيد فيرنيير وقد رأى فيها أنها منافية لما تم الاتفاق عليه سابقا وطالب بالالتزام ببنوده حفاظا على التهدئة والسلم بين جيشه والجيش الفرنسي والذي دام قرابة الأربعة أشهر وبمباركه الحكومة الفرنسية وزعيم الحركة الوطنية مصالي الحاج وهذه الشروط تضمنت ما يلي:

* تقييد نشاطه العسكري جغرافيا أي في منطقة تواجده فقط دون بقية التراب الوطني

* منعه من أي نشاط سياسي وأن يقتصر عمل أجهزته على الجانب الإداري فقط

* أي تحرك لجيش بلونيس لن يتم إلا بمرافقة من الجيش الفرنسي وبتصريح له بذلك

* التقيد باللباس العسكري الخاص بجيشه داخل معسكراته ومنع ارتدائه خارجها[2].

رد بلونيس أيضا من خلال رسالتين بعث بهما إلى الجنرال صالان بتاريخ 11سبتمبر 1957 عنون الرسالة الأولى بما أسماه "مشروع إجراءات مشتركة" نص على:

- قتال مشترك ضد العدو المشترك

- يحافظ الجيش الوطني للشعب الجزائري على كيانه المستقل

- المساعدات العسكرية واللوجستيكية الكاملة للجيش الوطني للشعب الجزائري

- الجيش الوطني للشعب الجزائري لن يلقي السلاح إلا بعد حل المشكلة الجزائرية[3].

الرسالة الثانية ضمنها ما اعتبره صعوبات من جهات عسكرية وأخرى مدنية والقيود التي تفرضها بخصوص المساعدات العسكرية واللوجسيكية لجيشه، بالإضافة إلى التجاوزات كالتعرض لعناصر المنظمة المدنية والعسكرية التابعة لجيشه بمنطقة المسيلة أين قتل ثلاثة منهم وجرح أربعة أخرين، كما

[1] يحي بوعزيز، الثورة في الولاية الثالثة، مرجع سابق، ص 146

[2] Mohamed Harbi, op. cit, p 146.

[3] Philippe Gaillard, op.cit. p214

جاءه العقيد فيرنيير بإنذار يوم 6 سبتمبر يصر فيه على الرد بالقبول أو الرفض قبل تاريخ 15 سبتمبر وإلى جانب ذلك حلقت طائرات عسكرية على ارتفاع منخفض فوق مقر قيادته بحوش النعاس وذكر أنه وضع جيشه في حالة دفاع عن النفس وسيرد إذا ما تعرض لعدوان وأصر على أن يكون التعامل على قدم المساواة لتحقيق الأهداف المشتركة التي تم الاتفاق عليها[1].

لقد حاولت بعض الكتابات الفرنسية إقحام جبهة التحريرالوطني وكذا الحركة الوطنية الجزائرية كأسباب لتوتر العلاقة بين فرنسا ومحمد بلونيس فذكرت أن هذا الأخير وسع من عملياته العسكرية ضد جيش التحرير الوطني وأعدم سجنائه رغم نداء الحكومة الفرنسية الرسمي باستعمال سلطته التقديرية في ذلك وتعمده في عدم الإيفاء بالوعود للذين أردوا الانضمام إليه من عناصر جيش التحرير بالإبقاء على رتبهم العسكرية بل قتل من أنضم إليه من هؤلاء دون محاكمة.

على ضوء ذلك اعتبرت فرنسا أن الجنرال بلونيس قام بالكثير من التصرفات غير المسؤولة والحماقات وأن مواقفه أصبحت مزعجة لها،[2] خاصة بعد أن أعلن أن مقاتليه اختاروا حمل السلاح بدافع الكرامة والحرية ومن أجل الحق في تقرير المصير، وقالت أنه يسعى إلى أن تصبح الجزائر دولة علمانية على الطريقة الكمالية التركية مرتبطة مع فرنسا بنظام فدرالي وأنه رفض بغطرسة أي وساطة أجنبية لحل القضية الجزائرية من ذلك الوساطة التونسية والمغربية وقال أنه لا علاقة لهما بذلك، فالجزائر مؤهلة بالكامل لحل مشكلتها بنفسها كما نقل عنه ذلك الجانب الفرنسي.

تصرفاته أقلقت فرنسا عندما سعى أيضا إلى إقامة حكم ذاتي في المناطق الخاضعة له معتبرا جيشه جيشا نظاميا له أطره السياسية، وأنشأ إلى جانبه المنظمة السياسية الإدارية (O.P.A)على غرار جبهة التحرير الوطني وأسس فرق للشرطة من المتطوعين والمجندين فاحكم بذلك قبضته على السكان الذين فرض عليهم المزيد من الضرائب وأطلق لقواته العنان فكانت ممارساته فيها الكثير من الغوغائية والشعبوية خاصة تجاه الأعيان، كما قام بتصفية من اعتبرهم عملاء لفرنسا (حركى) بحسب اتهام فرنسا له وهذا ما لم تقبله سلطة الاحتلال في الجزائر[3].

من 4 إلى 5 سبتمبر 1957 قدم الضابط فيرنير للجنرال بلونيس ما خلص إليه اجتماع القيادة العسكرية والسياسية الفرنسية بالجزائر بقيادة الجنرال صالان فيما يخص التجاوزات التي أبلغت بها عما

---

[1] Ibid. p215
[2] Slimane Chikh, op.cit. pp 296.297.
[3] Charles Robert Ageron, Genès de L'Algérie…, op.cit. p595.

يقوم به الجيش الوطني للشعب الجزائري مذكرا إياه بالحدود الإقليمية لقواته وحضر أي نشاط سياسي لجيشه واتبع ذلك بتنفيذ القرار الذي أصدره الجنرال لاكوست باعتقال المفوضيين السياسيين المكلفين بجمع التبرعات والضرائب من الأهالي وعدم رفع العلم الجزائري حارج دار الشيوخ [1].

نتيجة للقوة التي أصبح عليها جيشه لم يعبأ بلونيس بهذه الإجراءات وأبدى نيته في التخلص من أي هيمنة أو سيطرة من الجانب الفرنسي عليه ورفض أي نقاش في المسائل السياسية مع فرنسا قبل أن يكون هناك اتفاق سلام مسبق، ثم قدم نفسه على أنه وطني ثائر ضد الاستعمار، رافعا العلم الوطني في معسكراته ومنع السكان من تحية الضباط الفرنسيين وأمر بمحو شعارات الجزائر الفرنسية لكنه تراجع بإقناع من مساعديه على أن الاستقلال يجب أن يكون بالتدريج وعلى مراحل ومن خلال التعاون مع فرنسا لأنه بدونها لن يتحقق له ذلك وعليه الاتكاء على فرنسا سياسيا إلى حين تكوين دولة جزائرية.

بناء على ذلك صرح بلونيس لراديو الجزائر بتاريخ 4 ديسمبر 1957 قائلا: " لقد فكرت دائما وما زلت أعتقد أن الجزائر يجب أن تكون مرتبطة بفرنسا بلا منازع" وأضاف " الصيغ التي يمكن تصورها هي الاستقلال الداخلي مع احترام سيادة فرنسا إلى غاية تحقيق اندماج كلي وسلس بين الجزائر وفرنسا،[2] وفي رسالة كتبها ووجدت في أغراضه قال أيضا "خلافي مع إخوتي الفرنسيين أنهم لا يعرفون حقيقة الوضع وظروف العمل وأنهم يتصرفون بغرض الدعاية فمنذ ماي الماضي لم يرسلوا فلسا واحدا"[3].

خوفا من تنامي قوة بلونيس وجهت له قيادة الجيش الفرنسي إنذار ضمنته مجموعة من القيود العسكرية التي فرضتها عليه أبرزها أن يقتصر وجود قواته بالمنطقة المحددة له وعدم مغادرتها إلا بتصريح ومرافقة الجيش الفرنسي وقد رفض بلونيس ذلك "الإنذار المهين" وطلب من فرنسا حماية الأمن وتأمين السلم في الجزائر ومنح الشعب إستقلاله، كما هددها بإلغاء الإجراءات التأديبية التي اخذتها ضده وبالتعاون مع جبهة التحرير الوطني في حالة لم يتم التوصل لاتفاق سياسي وقد حاول الضباط المكلفين بملفه ثنيه عن ذلك لكن دون جدوى.

في 10 سبتمبر1957 التقى محمد بلونيس بالنقيب بينو حيث رفض الإنذار الفرنسي والإجراءات المتخذة ضد جيشه وطلب مد قواته إلى مناطق بوسعادة وغرداية وفي لقاء أخر تم بعد عودة بلونيس إلى مقر قيادته بدار الشيوخ بينه وبين الجنرال كاتز أكد فيه هذا الأخير على ضرورة تمتين التعاون العسكري

[1] Philippe Gaillard, op.cit. p 92.
[2] Philippe Gaillard, Ibid., p121
[3] Charles Robert Ageron, Genès de L’Algérie, … op.cit. 2005, p 593 .

وإرجاء المسألة السياسية إلى حين يتم فيه تهدئة الوضع بين الجانبين لكن بلونيس وضع شروطا أربعة لتنفيذ ذلك تمثلت:

- مواصلة القتال المشترك ضد العدو (جبهة التحرير) دون اللجوء للتفاوض معها

- وضع خطة سياسية لتحديد مستقبل الجزائر والذي سيحدد بالوسائل الديمقراطية

- التأكيد على استقلالية الجيش الوطني للشعب الجزائري وهذا بالإبقاء على الأجهزة التي أسسها (المنظمتين السياسية والإدارية) كأدوات للتعبئة المدنية

- الاعتراف بالإقليم الجغرافي والتوسعة المؤقتة التي يريدها الجيش الوطني للشعب الجزائري إلى حين مده إلى كامل التراب الجزائري[1].

مع نهاية سبتمبر تم التوصل إلى اتفاق نص على عدم تدخل بلونيس في الشأن السياسي والحديث عن الاستقلال مقابل استمرار تقديم فرنسا المساعدات له لمواجهة جبهة التحرير وجيشها وتتويجا لهذا الاتفاق فقد قاد عملية عسكرية بألف مقاتل مدعومة من الفرقة 11المشكلة من الكومندوس الفرنسي ضد قوات عمر أدريس أحد قادة الولاية السادسة.

استمرار بلونيس في تناول المسائل السياسية على صفحات الجرائد والصحف دفع بالسلطات الفرنسية إلى فتح ملفه من جديد ففي 16 نوفمبر 1957 قدمت مصلحة الأمن والاستعلامات العسكرية لوزير الدفاع الفرنسي جاك شابان داماس (Jacques Chaban Delmas) مذكرة مفادها أن بلونيس بصدد التحالف مع جبهة التحرير وتم تقديم اقتراح بحل الجيش الوطني للشعب الجزائري وادماج عناصره في الجيش الفرنسي لكن أطراف أخرى كانت ترى بأن طموح بلونيس ليس مبني على استراتيجية التحالفات بل يريد إخضاع كل التنظيمات المسلحة لسلطته وبسط نفوذه على كامل التراب الوطني[2].

رغم أن الاتجاه السائد في الاجتماعات التي عقدت حول هذا الموضوع هو إنهاء هذه التجربة، إلا أن لاكوست عارض ذلك وقرر الاستمرار في التعاون مع بلونيس حيث كلف الجنرال سيوسي (Ciosi) أحد مقربيه بمتابعة القضية وإقناع بلونيس بفكرة "بناء جزائر جديدة مرتبطة مع فرنسا لكنها حرة في اختيار هيكلها السياسي" فاتفق معه على ترك المسائل السياسية والإدارية والاكتفاء بالنشاط العسكري مقابل

[1] Philippe Gaillard, op.cit., pp 94.95
[2] Ibid. p116

تلقي الدعم في هذا المجال وبناء على ذلك أعلن لاكوست في 21 ديسمبر أمام كونفدرالية العمال الفرنسيين أن: " بلونيس يعمل تحت الألوان الفرنسية" وأكد أن العمل إلى جانب رجل مثله يعني أن: "النصر غير بعيد".[1]

حرصا منه على كسب ثقة السلطات الفرنسية بعث بلونيس برسالة اطمئنان إلى المقيم العام لاكوست مؤرخة في جانفي 1958؛ حاول من خلالها الدفاع عن نفسه وجيشه ودحض ما اعتبره اتهامات لا أساس لها من الصحة والتي أساءت لشخصه؛ من ذلك نعته بالمتهور والمغامر فضلا عن القمع وعمليات النهب والسلب الذي يتعرض لها السكان من طرف عناصر جيشه وأكد أنه يتصرف من منطلق المسؤولية الملقاة على عاتقه حين تم الاتفاق على العمل المشترك من أجل إحلال السلم والتعاون بين الجزائر وفرنسا وأكد أنه سعى إلى بناء جيش تحكمه القوانين وليس الأهواء وكل ما يقال عن تجاوزاته ليس لها أساس من الصحة وطالبه باتخاذ إجراءات صارمة تجاه من أسماهم مثيري الفتن وناشري الأكاذيب من إعلاميين وسياسيين وحتى عسكريين[2].

بعد ذلك قام لاكوست بتكليف رئيس الأركان الجنرال صالان بمتابعة القضية وطالب منه التعامل بكل مرونة مع الموضوع ما دفع هذا الأخير في جانفي 1958 إلى استبدال كاتز وتعويضه بالعقيد دي ماسيناك لكن دون جدوى فخلال كل مراحل المفاوضات مع بلونيس كانت العقبة الأكبر في ذلك عدم اعترافه بالجزائر الفرنسية بحسب ما تم تداوله مما أدى إلى اتخاذ قرار بطي صفحته وإنهاء ما يعرف بعملية أوليفيه،[3] وهذا استنادا لتقرير المكتب الثاني في قيادة الجيش الفرنسي الذي جاء فيه أن: " المثير للاهتمام في تجربة بلونيس أنها حملت مخاطر في المستقبل القريب والبعيد" وهذا بالرغم مما حققه بلونيس من مكاسب لفرنسا. [4]

اتضحت تلك المخاطر لدى الفرنسيين عندما وجه محمد بلونيس رسالته إلى الشعب الجزائري في نهاية جانفي 1958 مذكرا فيها أن هدفه هو تحرير الجزائر وليس ملاحقة من يدافع عنها بالسلاح (يقصد جبهة التحرير) ودعا من أسماهم بالمقاتلين على اختلاف انتماءاتهم للالتحاق بجيشه "الجيش الوطني للشعب الجزائري" وقال أتعهد بإسمي وشرفي وديني ووطنيتي أن التزم بما صرحت به" فهو يهدف إلى تحقيق

---

[1] Charles Robert Ageron, Genès de L'Algérie…, op.cit. p591.

[2] Philippe Gaillard, op.cit. p224

[3] Charles Robert Ageron, Genès de L'Algérie …, op.cit. pp595.596

[4] Ibid. p592.

ثلاثة مطالب وقف إطلاق النار، الانتخابات والمفاوضات ولأجل ذلك عقد اتفاقه مع فرنسا ويسعى إلى التهدئة معها حتى تنال الجزائر استقلالها[1].

2- سقوط جنرال ونهاية بنيران صديقة

أمام الخروقات التي قام بها بلونيس ودونما انتظار أكثر دعا روبيرت لاكوست في 9 أفريل 1958 إلى اجتماع عاجل لتقييم "عملية أوليفيه" وهو آخر اجتماع عقد بخصوص هذه المسألة حيث تم التوصل إلى نتيجة مؤسفة مفادها عدم التزام بلونيس باتفاق 6 نوفمبر 1957 ومد جيشه خارج الإقليم الجغرافي المتفق عليه كما استأنف نشاطاته السياسية والإدارية في المنطقة التي يحوزها ما يدل على أنه عدم احترامه للسلطات الفرنسية[2].

في الفاتح ماي 1958 قدم بلونيس للجنرال لاكوست عن طريق الضابط بارلانج بيان اعتبر بمثابة الإنذار خاصة لما حدد مدة الرد عليه بثمانية أيام نص على:

- الاعتراف بالجيش الوطني للشعب الجزائري

- مضاعفة الدعم المالي ليصل إلى 100مليون فرنك فرنسي قديم

- حضر تحليق الطائرات فوق منطقته وإخلاء القوات الفرنسية من على الطرق الرئيسية

- رفض قانون الطوارئ المطبق على الجزائريين

- القبول به مفاوضا شرعيا مع الحكومة الفرنسية للقضية الجزائرية [3].

بناء على ذلك تم تعيين مسؤول إداري فرنسي على منطقة الجلفة وانتزاع الصلاحيات الإدارية والسياسية من جيش الحركة الوطنية والإبقاء على صلاحياته العسكرية وإنهاء كل أعماله العدائية ضد فرنسا تلك الإجراءات اصطدمت بطموحات الجنرال بلونيس غير المتناهية حيث وسع من نشاطاته وحاول مد سلطته خارج حدود منطقته أي نحو المناطق التي تسيطر عليها بقية الحركات المناوئة لجبهة التحرير والمناطق الخاضعة لسلطة هذه الأخيرة[4].

---

[1] Philippe Gaillard, op.cit .p227

[2] Ibid. p144

[3] Ibid. p156

[4] Charles Robert Ageron, Genès de L'Algérie…op.cit. pp595.596.

من ذلك أيضا تواجد قوات بلونيس بقيادة نائبه سي العربي في قصر الحيران التي تبعد 30 كلم شرق الأغواط دون موافقة السلطات الفرنسية وقد كتب كاتز في 13 مارس لقيادة الجيش رسالة جاء فيها على الخصوص:" أنا أحافظ على قرار حضر تواجد قوات بلونيس في جنوب الأغواط وتقرت والواحات" وبعد أسابيع أصدر قرار بتطهير الصحراء من قوات بلونيس وهذا دون العودة إلى الحاكم لاكوست والقائد صالان أواستشارة المسؤول عن ملف أوليفيه الضابط بلارانج.

قام الجنرال كاتز بإرسال كتيبتين من الفيلق الأجنبي الثاني والثالث لملاحقة أتباع بلونيس فقام الطيران برشق كتيبة عبد القادر بلطرش فاضطر بلونيس إلى الاحتماء بأحد جبال المنطقة وقد أسفرت الاشتباكات التي وقعت في الفاتح من ماي 1958 عن مقتل 29 عنصر وجرح 40 آخرين في صفوف قوات سي العربي وقتل 14 عنصر من كتيبة لطرش وبالمقابل سقوط 4 قتلى وجرح 6 من الجنود الفرنسيين حسب ما ذكرت مصادر فرنسية[1].

في 22 ماي بعث محمد بلونيس برسالة للسلطات الفرنسية يهددها باستعمال القوة مع جيشها في حالة ما لم يتم الموافقة على طلباته وفي اليوم ذاته أصدر الجنرال دي بويي (de Pouilly) قائد منطقة جنوب الجزائر بالمدية المتاخمة للجلفة برقية للضابط بلارنج يؤكد له فيها اعتبار بلونيس متمرد عن فرنسا وفي آخر تعليمة وجهها المقيم العام لاكوست للقائمين على ملف أولفيه وعلى رأسهم بلارانج بتاريخ 9 ماي 1958 بمواصلة التعاون مع بلونيس ضمن الخطة العسكرية المتفق فيها معه واحتواء أي نشاط سياسي له على أن يتمن ذلك بمرونة[2].

قضية بلونيس أوقعت السلطة السياسية في فرنسا في مأزق وأحدثت ارتباكا كبيرا داخل قيادة الجيش الفرنسي في الجزائر حول استمرار أو إنهاء التعاون مع بلونيس خاصة إذا علمنا الدور الكبير الذي لعبه في التصدي لجبهة التحرير وحجم المساعدات التي قدمت له حتى أصبح يمتلك جيشا قويا في العدة ولم يتوقف الخلاف عند قيادة الجيش الفرنسي بل امتد إلى الحكومة والبرلمان وحتى الصحافة التي وصفت ما حدث بـ: "التجربة غير السعيدة" ونعتت بلونيس بـ: "الحليف غير المريح ".

بحسب ما يراه أجيرون فإن بلونيس كان أمير حرب عارض في البداية جبهة التحرير ثم فرنسا واستطاع في سنة واحدة أن يؤسس حكما ذاتيا له في إقليم جنوب الجزائر وفرض نفسه على الطرف

---

[1] Philippe Gaillard, op.cit. pp154.156.
[2] Ibid. p160.

الفرنسي كمحاور شرسوطموحه السياسي الكبير جعله يتجاوز مصالي ويسعى لأن يحل محله فهو يمتلك أدوات القوة (الجيش والسياسة) وعطفا على ما سبق فعملية أوليفيه بتعقيداتها لم تكن سوى مسالة فرنسية بحتة تطلبت حلا فرنسيا خالصا[1].

مما سبق طرحه بخصوص هذه القضية فإن فرنسا استعملت ورقة جيش الحركة الوطنية بالأساس للقضاء على الثورة، وربما شكل تعاظم قوة بلونيس في وقت من الأوقات تهديدا لها فأرادت تحجيم دوره وتقييد نشاطه، أو لعل استغلاله قواته لم يف بالغرض في ظل الانتصارات المحققة من جيش التحرير وبذلك لم يعد ممكنا الاستمرار في استعمال هذه الورقة.

بالنسبة لمقتل بلونيس فقد تضاربت المعلومات حول تاريخ وفاته والجهة التي نفذت ذلك حيث أكدت بعض الكتابات أنه في 8 جويلية 1958 وقعت اشتباكات بين فرقة من الجيش الفرنسي و20 من عناصر بلونيس يعتقد أنهم حراسه الشخصيين في عين معبد بالجلفة وهذا في إطار عملية داميير (L'opération Damiere) حلفت إصابة جنديين من الجيش الفرنسي بينما تمكن المسلحون من الفرار وفي يوم 11جويلية استؤنفت العملية بمقتل 28 من عناصر بلونيس وأسر67 أخرين و6 قتلى في صفوف الجيش الفرنسي و12 جريح وحسب المعلومات لا يوجد بين القتلى قائد معروف لاسيما بلونيس[2].

أما رواية المؤرخ الألماني توماس اوبرمان (Thomas Oppermann) فتقول أن بلونيس قتل في اشتباك على يد أتباع سابقين له،[3] وهي الأقرب إلى ما صرحت به جريدة المجاهد التي أعلنت أن بلونيس تم تصفيته بعد تمرد الكثير من عناصر جيشه وانضمامهم للثورة بقيادة جيش التحرير الوطني، بينما انتظرت إذاعة صوت الجزائر الحرة من القاهرة إلى غاية 2 أوت لتعلن: "إعدام الخائن بلونيس على يد الوطنيين من جبهة التحرير وتم حشد كل ما لديها من قوات جيش التحرير الوطني من أجل وضع حد للمحاولة الأخيرة للمستعمرين الفرنسيين لتقسيم الشعب الجزائري" .[4]

أضافت مصادر أخرى أن الحملة التي قادها الجنرال ترانكي أدت إلى الوقوف على حجم المجزرة التي ارتكبت في مقر دار الشيوخ بالجلفة واكتشاف موت بلونيس هناك[5] بينما ذكرت مصادر فرنسية أخرى بأن

[1] Charles Robert Ageron, Genès de L'Algérie…, op.cit. pp 597.599
[2] Philippe Gaillard, op.cit. pp175.177
[3] Charles Robert Ageron, Genès de L'Algérie..., op.cit. p 597.
[4] Philippe Gaillard, op.cit. p179
[5] يحي بوعزيز، الثورة في الولاية الثالثة، مرجع سابق، ص 146

بلونيس قتل من داخل جيشه إلا أن فرنسا أعلنت بعد مدة أنها هي من قامت بذلك،[1] وهذا ما أكده المجاهد المبخوت حيث أكد أن فرنسا هي التي قتلته[2] وقد توافق ذلك مع كتابات فرنسية أكدت تصفيته على يد الجيش الفرنسي[3] مستندة على رواية رسمية، مفادها أن دورية فرنسية قامت في 14 جويلية 1958 بتمشيط جبل زمرة الذي يبعد عن منطقة صعدة بـ 30 كلم وكان الجنرال بلونيس متنكر في زي فلاح ويدفع بجملين أمامه ثم رفض التوقف عند نقطة التفتيش واشتبك مع الدورية فلقي حتفه هناك[4].

جاء أيضا أنه بعد ظهر يوم 14 جويلية تم إذاعة بيان وفاة بلونيس على السكان في دار الشيوخ غبر المكبرات الصوتية وقد أحدث ذلك الخبر مفاجأة للكثير امتزجت فيها مشاعر الاندهاش وعدم التصديق بالفرح والسرور لمقتله وجيء بجثته مربوطة على لوح مائل بدرجة 45، معروضة على سرير شاحنة مكشوفة جابت الشوارع وقد شد الفضول حتى النساء اللائي خرجن لرؤيته،[5] وأضافت الرواية أنه بعد مقتله عرض جيش الاحتلال جثته في شوارع الجلفة وسط ابتهاج كبير من السكان[6].

من أجل حفظ ماء وجه القائمين على عملية أوليفيه خاصة الجنرال ألارد الذي تسبب الفشل في إهانة له قام بحشد قوات مشتركة من المضالين وفيلق المشاة وبدعم من سلاح المدرعات والقوات الجوية في قطاعي الجلفة وبوسعادة لتمشيط مناطق جبل الصحاري شمال الجلفة، ثم التوجه إلى جبل زمرة شمال غرب بوسعادة حيث قتل بلونيس لكن عملية التمشيط التي دامت أربعة أيام لم تسفر عن شيء وتم الانتظار إلى غاية تاريخ 26 مارس 1959 اين واجهت تلك القوات كتيبتين من جيش التحرير الوطني حيث كانت المعارك شرسة أسفرت في اليوم الثاني عن مقتل 100 مجاهد ومن الجانب الفرنسي 21 كومندوس و6 مضليين وجندي من الفيلق وجرح 4 جنود.

بعد هذه المعركة وردت لدي القوات الفرنسية معلومات عن نشاط لجيش التحرير بجبل ثامر فتوجه العقيد دوكاس (Ducasse) على الفور إلى هناك محاطا بالمشاة والمدرعات فجر يوم 25 مارس وبعد مواجهات عنيف استمرت إلى الساعة 14 زولا كانت الحصيلة 55 شهيد من بينهم العقيدين عميروش وسي الحواس و13من الضباط المرافقين لهما وأسر5 من بينهم الرائد عمر ادريس الذي

[1] جوان غيليسبي، مرجع سابق، ص 181

[2] البار المبخوت، شهادة حية، مرجع سابق

[3] Sylvie Thénault, op.cit. p 115

[4] Charles Robert Ageron, Genès de L'Algérie.. ,op.cit. p 597

[5] Philippe Gaillard, op.cit. p181

[6] Charles Robert Ageron, Genès de L'Algérie…op.cit. p597.

استشهد متأثرا بجروحه في ثكنة عسكرية بالجلفة لسوء العناية الصحية به وهناك من المصادر من يعتبر معركة جبل ثامر نهاية لعملية أوليفي وطي لصفحة الصراع بين الحركة الوطنية وجبهة التحرير في الولاية السادسة رغم استمرار فلول بلونيس بالصحراء إلى ما بعد ذلك[1].

ثالثا: بلونيس والحركة الوطنية الجزائرية علاقة شوهت التاريخ

1- عقوق سياسي ومكاسب وهمية

في البداية يجب القول: أن علاقة الجنيرال محمد بلونيس بالحركة الوطنية وزعيمها مصالي الحاج من القضايا الهامة والخطيرة التي تزامنت أيضا مع أحداث الثورة التحريرية وأخذت حيزا كبيرا من اهتمامات المؤرخين والباحثين فبعضهم أنكر وجود تلك العلاقة من أصلها مشككين في إعلان بلونيس ولاءه لمصالي من أنه كان بغرض استمالة القبائل والأعراش ومختلف المناطق بحكم مكانة الزعيم في قلوب هؤلاء كما اتخذ من الحركة الوطنية غطاء سياسيا لتمرير تعاونه المشبوه مع الجيش الفرنسي[2].

البعض الآخر يرى العكس اعتمادا على ما صرح به بلونيس خلال اللقاء الثاني الذي جمعه بالضابط "كومبيت" في 3 جوان 1957 في دوار قهوة براردة بسيدي عيسى عقب أحداث بني يلمان حين قال إنه فضل التعاون مع فرنسا ضمن استراتيجية عسكرية وسياسية اشتملت على رؤية حزبه وزعيمه مصالي الحاج [3]وفي اللقاء ذاته اشترط على القائد "بينو" الذي قابله لأول مرة أن يوكل الجانب السياسي فيما يتعلق بحل القضية الجزائرية والتفاوض حول ذلك لمصالي وحركته وبمعنى آخر فإنه قصر نشاطه على الجانب العسكري فقط كما أن كل بيانات بلونيس ومناشيره كانت توزع باسم الجيش الوطني الشعب الجزائري ويختمها بـ" تحيا الحركة الوطنية " "يحيا مصالي الحاج"[4].

التغير المفاجئ في موقف بلونيس بدأ منذ نوفمبر1957 حين انتزع الشعارات المؤيدة لمصالي وحزبه من جيشه ومبني إقامته والمنطقة التابعة له ككل؛[5] مبرزا طموحاته السياسية والعسكرية الشخصية واتضح فيما بعد للمصاليين أنه استعمل حركتهم وزعيمها كواجهة سياسية بغرض التغطية على تعاونه مع الاستعمار الفرنسي[6] وفي 6 نوفمبر استقبل بلونيس في منطقة مويلح الواقعة بين الجلفة ودار الشيوخ

[1] Philippe Gaillard, op.cit. pp 191.192.

[2] عمار نجار، مرجع سابق، ص 165

[3] Mohamed Harbi, op.cit. p 145 .

[4] بنجامين ستورا، مرجع سابق، ص 261

[5] Philippe Gaillard, op.cit. p72

[6] Charles Robert Ageron, Genès de L’Algérie..., op.cit. p593

قيادات من الجيش الفرنسي على رأسها كيوسي وكاتز وروكول وأبلغهم أنه لم تعد تربطه أي علاقة بمصالي و حزب الحركة الوطنية الجزائرية [1].

نوايا محمد بلونيس انكشفت أكثر وبشكل مفضوح يوم 3 ديسمبر1957 عندما أعلن في الإذاعة الفرنسية بأنه لم يعد ينتمي للحركة الوطنية الجزائرية وقال يجب على الجزائر في كل الأحوال أن تظل مرتبطة مع فرنسا،[2] وبعد ثلاثة أيام أي في 6 ديسمبر صرح لجريدة لوموند قائلا:" إني أحرص على التصريح بأني لست من الحركة الوطنية، ولا ضباطي منها فرجالي أحرار في تفكيرهم السياسي "[3].

أمام هذا التطور في موقف بلونيس ردت الحركة الوطنية في نشرة داخلية سنة1957 على مسألة مفاوضاته مع الحكومة الفرنسية بأنها لا علم لها بالتفاصيل في هذا الشأن وأن بلونيس تصرف بدون العودة للحزب وليس من صلاحياته كقائد عسكري الخوض في هذا الموضوع الذي يبقي من اختصاص رئيس الحزب ومكتبه السياسي وإنه بهذا التصرف أعلن نفسه رئيسا للحزب ووضع الحركة في الظل.

قالت الحركة أيضا أن تصريحات بلونيس تتنافي والخط السياسي للحزب الذي تخلى عنه وأصبح لعبة في يد الامبريالية ولو كانت نيته حسنة لأبلغ الحركة بهذه الاتصالات، ثم طلبت منه أن يمتثل للأوامر كما قررت إرسال لجنة لتقصي الحقيقة ومساءلته حول الموضوع وقالت من أجل مفاوضات تنتهي بتعاون جزائري فرنسي لا يجب أن يدخل الحزب بمحاورين اثنين (الحركة وبلونيس) مع فرنسا ولا يكمن لهذا الأخير أن يمثل الجيش والسياسة معا.[4]

أما مصالي الحاج فقد بعث بتقرير لمكتبه السياسي بتاريخ 29 أفريل 1958 اعترف فيه بأن حزبه يجهل حقيقة الاتفاق الذي وقعه بلونيس مع فرنسا، وقال إن الكثير يعتقد أنه يشكل خطرا على مشروع الجزائر الفرنسية، لكنه شخصيا يجهل حقيقة العلاقة مع بلونيس والتي ظلت مبهمة فموقفه معه غير واضح إزاء انتمائه للحركة الوطنية ولا يوجد لديه تفسير مقنع لإنكار بلونيس علاقته به أو بالحزب ويرجح أن يكون قد تعمد ذلك كنوع من التكتيك السياسي والعسكري،[5] وقد جاء هذا الكلام رفضا صريحا من

---

[1] Philippe Gaillard, op.cit. p113

[2] Benjamin Stora, Missali Hadj, op.cit. p 268.

[3] سليمان الشيخ، مرجع سابق، ص380.

[4] Mohamed Harbi, op cit, pp 148.149

[5] Jacques Simon, op.cit. p 194

مصالي على طلب أعضاء مكتبه السياسي باتخاذ إجراء تأديبي ضد محمد بلونيس الذي تنصل من انتمائه للحركة، بعد شيوع خبر تلقيه إعانات مالية من الخزينة الحربية الفرنسية.[1]

لمعرفة ما حدث ذكر مصالي أنه تقرر إرسال وفد لبلونيس لتقصي الحقيقة لكن الظروف السياسية والعسكرية والمناخية في الجنوب الجزائري حالت دون ذلك وقال إن كل ما تم التوصل إليه من معلومات بخصوص هذا الموضوع لم تف بالغرض وأضاف أن موضوع العلاقة بين الحركة الوطنية وبلونيس لا يزال فيه الكثير من الغموض والالتباس، ولأن ذلك تصرفات بلونيس سببت متاعب جمة له ولحزبه طلب من المكتب السياسي إجراء تحقيق معمق حول الموضوع، متمنيا أن يكون الحل فيما تم الاتفاق عليه بين الجلفة وباريس في عودة بلونيس للبرنامج السياسي للحركة[2].

إن ما يؤخذ على كلام مصالي الحاج أنه بعد أن علم باتفاق بلونيس مع فرنسا لم يستنكره في حينه علنا بل بعث بمبعوث له سرا لتقصي الحقيقة وقد انتظر من ديسمبر 1957 إلى ما بعد أفريل 1958 لكن دون أن يتلقى جوابا شافيا،[3] وفي الوقت الذي كان فيه العلم الفرنسي يرفرف الى جانب العلم الجزائري في دار الشيوخ بالجلفة مركز تواجد بلونيس العسكري[4]رفض زعيم الوطن إدانته بحجة أنه لا يعرف محتوى الاتفاق الذي تم بينه وبين لاكوست[5].

انطلاقا من الخط السياسي الجديد الذي رسمه محمد بلونيس لنفسه في علاقته مع السلطات الاستعمارية، أصبح اتفاق التعاون بين الطرفين يشكل تطورا خطيرا ومنحي صادم في علاقة الحركة الوطنية بفرنسا ومواقفها إزاء الاستعمار في الجزائر حيث صرح الجنرال بلونيس قائلا بأن:" الاختيار الحر للجزائر يجب أن يستبعد كل انفصال وفي اليوم الذي يكون فيه على الحكومة الجزائرية حتى ولو أُلفت بشكل نظامي أن تستبعد فرنسا فسيجدونني بجانبها لمحاربة هذه الحكومة"[6].

في تقرير صادر بتاريخ 16 أوت 1957 للضباط المتابعين لملف بلونيس وهم النقيب جرود والنقيب بينو والنقيب روكول جاء فيه أن بلونيس تعهد بتطهير المناطق من جبهة التحرير، وفي الوقت نفسه أصر على أن هناك حاجة ماسة لاتفاق سياسي يتم بينه وبين السلطات الفرنسية تكملة للاتفاق العسكري وفي

[1] رابح لونيسي، تحولات الحركة المصالية ...، مرجع سابق، ص 142.

[2] Jacques Simon, op.cit. pp 194.195.

[3] جبهة التحرير الوطني، الملتقى الوطني حول استراتيجية الثورة في مواجهة ...، مرجع سابق، ص50

[4] بوعلام بن حمودة، مرجع سابق، ص 249

[5] جمعة زروال، مرجع سابق، ص 186

[6]Slimane Chikh, op.cit. p 295.

حالة لم يتم ذلك فإنه يتعين إعادة النظر في العملية برمتها ويضيف التقرير أنه استعمل ورقة مصالي والحركة الوطنية لكن في الحقيقة يريد حلا من طرفه ومن منظوره الخاص[1].

بعد ذلك بدأ بلونيس منذ مطلع 1958 يتصرف بكل حرية في المناطق الخاضعة له مخلا بالاتفاق الذي التزم فيه مع الجيش الفرنسي في أن يعمل في إطار المسائل العسكرية فقط وفي حدود المنطقة المخصصة له وكشف بتصرفاته الجديدة عن طموحاته السياسية والشخصية من أجل الحصول على الحق في تقرير المصير،[2] فحلمه الاستراتيجي كان ولا يزال التفاوض معه دون غيره من أجل تحقيق الاستقلال في إطار تعاون جزائري فرنسي[3] وفي تقرير المكتب الثاني للقيادة العامة بالعاصمة مؤرخ في 17 أوت 1957 أكد أن جيش بلونيس يمثل قوة عسكرية مناهضة لجيش التحرير ويمكن قبوله كمفاوض سياسي بديل عن جبهة التحرير ومنافس لها في هيئة الأمم المتحدة[4].

بهذا الشكل لم تقتصر علاقة بلونيس مع فرنسا في تعاونه معها على الجانب العسكري فقط، بل انتزع لنفسه حق التفاوض كشريك سياسي بدلا من الحزب الذي ينتمي إليه ولعل ذلك ما دفع بمصالي الحاج إلى المراوغة في موقفه إزاء هذا التعاون؛ الذي جعل بلونيس بالنسبة لفرنسا بديلا عنه في أي تسوية سياسية محتملة ولم يحدد صراحة موقفه من ذلك[5] وهذا في الوقت الذي شددت فيه الحركة اللهجة إزاء بلونيس مستنكرة ما أقدم عليه من خلال المذكرة التي نشرتها في صيف 1957 بقولها " الحكومة الفرنسية وبلونيس نفسه وضعوا الحركة الوطنية أمام الأمر الواقع، وإن بلونيس تخلى عن واجبه نحو الحزب ورئيسه حينما عقد اتفاقه مع السلطة العسكرية بدون استشارة أحد. "

لقد اختلف عدد من المؤرخين حول موقف حزب الحركة الوطنية (M.N.A) من تعاون بلونيس مع فرنسا بين من قال أنها استنكرت بشدة هذا الاتفاق على غرار محمد حربي في كتابه "أرشيف الثورة الجزائرية" وبين من أنكر معرفة الحركة به أو اطلاعها على محتواه، مثلما جاء في كتاب Retour Sur La Guerre d'Algérie لصاحبه Adgar Morin وأن بلونيس تصرف لوحده ومصالي الحاج حاول الاستفسار عن الموضوع لكنه لم يصل إلى جواب شافي[6] وبالرغم من امتعاضه إلا أنه ظل ينتظر جواب سي العربي مساعد بلونيس لكن دون جدوي كما أشار تقرير المكتب السياسي للحركة المؤرخ في أفريل 1958

[1] Philippe Gaillard, op.cit. p 68.

[2] Charles Robert Ageron, Genès de L'Algérie …, op.cit. p594

[3] Philippe Gaillard, op.cit. p 11

[4] Ibid. p 87

[5] Ibid. p 61.

[6] رابح بلعيد، موقف مصالي الحاج من الثورة ...، مرجع سابق، ص 89.

إلى أنه:" حتى هذا اليوم يجهل الحزب الحقائق حول قضية بلونيس وإذا اعتمدنا على ما جاء في الصحف فإننا نقول أن بلونيس تلاعبت به مصالح المكتب العربي وحكومة المقيم العام بالجزائر وبلونيس يدافع عن نفسه بقوة فهل هذا تكتيك؟"[1]

لمدة عام تقريبا من التعاون بين الجيش الفرنسي وجيش بلونيس ظلت العلاقة بين الأخير ومصالي الحاج تراوح نفسها وكلما استفسر عن بنود الاتفاق السري كان بلونيس في كل مرة يصم أذنيه عن الإجابة ويوحي بعدم وجوده ذلك الاتفاق من أصله، وفي 13 جويلية كتب ممثل الحركة الوطنية بالعاصمة رسالة لمصالي الحاج يعتقد أنها تمت عن طريق ممثل الحزب في سويسرا المدعو محمد عراب جاء فيها:" لقد بذلنا كل ما في وسعنا مع محمد بلونيس فيما يخص تمرده على الحزب لكن لم نتوصل إلى حل وسنوافيك بالحقائق حول هذه المسألة لاحقا " وجاء الرد في 26 جويلية من مصالي كما يلي :" أبلغونا في أسرع وقت بالحقيقة في قضية سي محمد التي تشغلنا كثيرا".[2]

قد يعطى هذا الكلام مبررا لمن دافع عن الولاية الثالثة في ارتكابها لمجزرة بني يلمان نظرا لإيواء سكانها عناصر بلونيس الذي تحالف مع فرنسا دون موافقة الحركة الوطنية ما أدي إلى اقتتال داخلي في صفوف حيشها دفعها إلى التنديد في بيان لها بتمرده عليها[3] وذهبت أبعد من ذلك عندما تبرأت منه ونزعت عنه غطاءها السياسي فلا الحزب ولا رئيسه كانا على علم بتواطئه مع السلطات الاستعمارية[4].

المفارقة في كل هذا أنه بالرغم من الرعب الذي زرعه بلونيس وأتباعه في الولاية السادسة وعمليات النهب التي طالت السكان،[5] إلا أن المكتب السياسي أصدر بيان تأبين يوم 22 أوت 1958 قال فيه " إن الحركة الوطنية الجزائرية إذ تعلن رسميا خبر موت الجنرال بلونيس، لا يسعها إلا أن تشيد بذكرى محارب وتضحية بطل جزائري[6] مات ببطولة وبيده السلاح لأنه رفض الاندماج[7] وقاد النضال من أجل جزائر مستقلة خالية من الشمولية ولها حرية اختيار مصيرها بنفسها"[8] أما مصالي فقال" موت جنرال في صفوف الحركة الوطنية الجزائرية بعد أن سقط في ميدان الشرف"[9] فهل أدركت الحركة بعد فوات الأوان أن

---

[1] Benjamin Stora, Missali Hadj, op.cit. p 268
[2] Philippe Gaillard, op.cit. p 88.
[3] محمد عباس، خصومات تاريخية، مرجع سابق، ص 51
[4] الطاهر حليسي، مرجع سابق، ص5
[5] Slimane Chikh, op.cit. p 296
[6] Charles Robert Ageron, Genès de l'Algérie..., op.cit. p 501
[7] Philippe Gaillard, op.cit. p182
[8] Slimane Chikh, op.cit. p297.
[9] عمر بوداود، مرجع سابق، ص50

بلونيس رجل وطني؟ وأن اتفاقه مع فرنسا لم يكن سوى استثمار في إمكانات الخصم؟ أم أن دفاعها عنه هو حفظ لماء وجه رئيسها الذي أخطأ عندما عين خائنا قائدا عسكريا؟

في سياق البيانات الصادرة عن الحركة الوطنية بخصوص موقفها من بلونيس أنكر رئيسها في وقت لاحق من خلال بيان صدر عنه بتاريخ 26 /1958/12 وجود أي نزاع داخل حركته حول ما يعرف بقضية بلونيس وأكد أن حزبه متماسك وقوي[1] ولعل انكاره لخيانة قائده العسكري وصمته على تواطئه هو ما عمق الصراع مع جبهة والتحرير[2]خاصة في ظل انقطاع صلة مصالي بمن كان ينشط باسمه طيلة فترة الثورة بسبب ظروف إقامته[3] وعلى العكس من ذلك ذكر العيد حفاش مسؤول النقابة المصالية بالجزائر العاصمة أن بلونيس بعث لمصالي برسالة مطولة لكنه لم يجب عن الأسئلة التي وجهها له الزعيم وبالرغم من كل ذلك لم يقطع صلته ببلونيس ففي فيفرى 1958 كان قد صرح لأحد محاوريه بأن أنصاره في الجزائر يؤيدون هذا الأخير وهو شخصيا لا يعتبره مدان،[4] وقد أيده محمد العربي الزبيري الذي وصف بلونيس بالوطني وعن مجابهته لجبهة التحرير أكد أن تصرفاته تلك يسأل عنها من عينه وأضاف أنه علينا تقديم قراءة متزنة لما حدث وليس إصدار الأحكام[5].

في شهادة للرائد بورقعة حول موقف مصالي من قضية بلونيس قال: "لقد جنى مصالي على نفسه وتاريخه الشخصي وجنى حتى على الثورة وأرهقها بغطرسته وجرائم أتباعه...ولولا قواته التي انتشرت في عدة مناطق استراتيجية من الوطن وراحت تطعن الثورة من الخلف وتدعم العدو الذي كان يمدها بالسلاح والعتاد والخطط لما امتدت سنوات الحرب إلى ما يقارب الثماني سنوات... وقد كان تأثير قوات أتباعه في الداخل تأثيرا عسكريا ونفسيا وحتى جماهيريا ...باعتبار أن وراء كل مقاتل أسرة أو عدة أسر"[6].

أما سليمان الشيخ فقال:"...وهكذا فإن الوطني العنيد الذي كان زعيم نجمة شمال إفريقيا ثم حزب الشعب الجزائري وحركة الانتصار للحريات الديمقراطية يهوي على رأس الحركة الوطنية الجزائرية،

---

[1] Jacques Simon, op.cit. p 221

[2] محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، مرجع سابق، ص139

[3] محمد عباس، خصومات تاريخية، مرجع سابق، ص 45.

[4] Philippe Gaillard, op.cit. p 89

[5] محمد العربي الزبيري، مقابلة عن بعد مع الباحث، بتاريخ 2022/08/18، على الساعة 14.30 زوالا.

[6] لخضر بورقعة، مرجع سابق، ص246

إلى درجة التعاون مع العدو، ويمضي من قبول الحل الوسط إلى التواطؤ مع الاستعمار"[1] وهي تصرفات كلها منافية لمبادئ الثورة الجزائرية[2].

في الوقت الذي يرى فيه البعض أن مصالي الحاج كان عاجزا عن إعلان موقف واضح وصريح إزاء ما قام به بلونيس من اتفاق مع فرنسا[3] لم يجد محمد حربي تفسيرا لصمته إزاء تواطؤ بلونيس[4] في حين برر رابح بلعيد ذلك بقوله إنه: "من غير المعقول أن يطلب من مصالي أن يعادي لما تم الاتفاق عليه وهو الموجود تحت الإقامة الجبرية والمحروس ليلا نهارا"[5].

بالمقابل هناك وثيقة منسوبة لمنشقين عن الحركة الوطنية كتبها القيادي نصبة أحمد وقدمها للحكومة المؤقتة في تونس بتاريخ جانفي 1959، حملت عنوان: "جمع من المسؤولين المصاليين ينضمون إلى جبهة التحرير الوطني"، اشتملت على أربع صفحات ممضاة باسمه الشخصي من كاتبه، أشار فيها بوضوح إلى تعاون بلونيس الكامل مع القوات الفرنسية، وأكد دعم مصالي الحاج شخصيا لذلك.[6]

مما جاء في تلك الوثيقة على الخصوص:"... لقد كنا نعتقد بإخلاص أن الحركة المصالية حزب يعمل في سبيل الاستقلال الوطني للجزائر وهي بالتالي أداة الكفاح ضد الاستعمار الفرنسي ولكن تاريخ الأربع سنوات الماضية يعلمنا بما يلي: في الجزائر انتهى المصاليون تحت قيادة بلونيس إلى التعاون مع فرنسا ولقد دهشنا واحترنا ثم ثرنا واستنكرنا لكون قوات بلونيس كانت تسلح وتمون ويدفع لها الثمن من الجنرال صالان فمن المؤكد أن صالان ولاكوست لم يقوما بإنفاق الملايين على بلونيس من أجل تحرير الشعب الجزائري وقد رفض مصالي أن يستنكر مثل هذا العمل في حين ذهب مولاي مرباح إلى حد نشر بلاغ يعلن فيه أن الخائن بلونيس مات كوطني..."[7]

لقد أحرجت قضية بلونيس الشائكة الحركة الوطنية عندما صنفت سلطة الاحتلال بلونيس خائنا تنكر لتعاونهما مع بعض إلى حدوث ارتباك في صفوف جيش الشعب الجزائري التابع لها، هذا الارتباك أدى

---

[1] Slimane Chikh, op.cit. p 297

[2] الهادي درواز، المنظومة اللوجستية للولاية السادسة التاريخية، دار هومة، الجزائر، 2012، ص 120.

[3] إبراهيم لونيسي، مصالي الحاج في مواجهة جبهة التحرير ...، مرجع سابق، ص95.

[4] محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، مرجع سابق،139

[5] رابح بلعيد، موقف مصالي الحاج من الثورة...مرجع سابق، ص 91.

[6] لخضر بورفعة، مرجع سابق، ص294

[7] جريدة المجاهد، ع 37، 1959/2/25.

إلى انشقاق بعض عناصره التي تمردت على القيادة[1] من ذلك ما حدث ليلة 20 إلى21 ماي حين وقعت مجزرة في دار الشيوخ باقتتال قيادات جيش بلونيس وتم تصفية أبرز القادة من طرف عبد الله السلمي وعلى رأسهم سي عبد القادر لطرش، سي بلقاسم، سي عزوزي وسي حسين حجيج.

حسب تقديرات وصل عدد المغدور بهم إلى 300 من أتباع بلونيس بما في ذلك الاعدامات التي تمت يوما قبل ذلك أي بتاريخ 19 ماي ضد المساجين وعددهم 160 شخص ما دفع بمسؤولي القطاع العسكري بالجلفة إلى مخاطبة قيادة الأركان بالجزائر العاصمة بقولهم "دار الشيوخ فارغة" وأكدت تقارير بمقتل 160 على يد العربي القبايلي وفي تقرير للنقيب بيتش (Bisch) من المكتب الثاني للقيادة العامة أنه في ليلة 20 ماي تم إعدام سي لطرش، سي مقري، سي بلقاسم و18 آخرين.[2]

ذكرت صحيفة لوفيغارو(Le Figaro) أيضا أن الجنرال بلونيس ألقي القبض في 3 ماي 1957 على أقرب مساعديه المدعو سي العربي وقام بإعدام 50 من معارضيه داخل جيشه وخفضت صحيفة لوموند (Le Mande) العدد إلى 29 فقط، وأشارت صحف فرنسية أخرى أنه بتاريخ 6 ماي أي ثلاثة أيام فقط على العملية الاولى قام بلونيس بتصفية 81 معارض آخر من جنوده[3] كما تم اكتشاف العديد من المقابر الجماعية منها المقبرة التي وجدت بمنطقة كاف مناعة 22كلم عن دار الشيوخ بها 72 جثة مذبوحة وهناك مقبرة عدد جثثها 40 ومقبرة أخري 140 جثة وبحسب تقديرات الدرك الفرنسي فإن مجموع المغدور بهم بلغ 600 قتيل[4].

كما وقعت تصفية 160 من جنود بلونيس في 20 جوان 1958على خلفية رغبة بعضهم في الانضمام إلى الجيش الفرنسي وبعد ثلاثة أيام فقط أي 23 جوان تم سجن 163 آخرين وبعد اقتحام المركز من طرف القوات الفرنسية يوم 8 جويلية اكتشف مقبرة جماعية حوت 505 جثة بحسب مصادر فرنسية[5] وفي 9 جويلية 1958 وبأوامر من الضابط ترانكي تحركت وحدات قتالية من المضليين

[1] Charles Robert Ageron, Genès de L'Algérie …, op.cit. pp595.596.
[2] Philippe Gaillard, op.cit., pp 170.172
[3] Charles Robert Ageron, Genès de l'Algérie…, op.cit. p599
[4] Philippe Gaillard, op.cit., p177.
[5] Charles Robert Ageron, Genès de L'Algérie ..., op.cit. p597.

معززة بكتيبة كومندوس من الفيلق إلى جبل الصحاري للقبض على محمد بلونيس المدعوم بمقاتلين يتراوح عددهم من 500 إلى 800عنصر[1].

إلى جانب ذلك جاء في شهادة البار المبخوت أن الرائد عمر إدريس أمره بحمل رسائل رفقة المدعو شتوح العيساوي ليتم توزيعها سرا في دار الشيوخ، وبدوره كلف المجاهد عرعار بن علية الذي كان يتظاهر بولائه للمصاليين بوضعها على أبواب الضباط الذين كانوا معه والتحقوا بجيش بلونيس دون أن يعلموا بحقيقة من وضعها ومما جاء في تلك الراسائل :" أنتم خرجتم من دياركم من أجل قضية فأين أنتم الأن" ولثقة المجاهد بن علية بالمدعو سعد عطاوة سلمه إياها يد بيد فوشى به عند بلونيس وسلمه الرسالة فقامت قواته بتجميع الأهالي يوم السوق الأسبوعي من شهر جوان 1958 وبعد أن ضرب عليهم حصار مشدد جيء بالضحية بن علية وتم شنقه أمام الجميع.

الحادثة أسفرت أيضا عن شنق أخرين أمام مرأى الجميع ومن هؤلاء شخص إسمه" بدر الدين محمد الحفاف " الذي وقف في وجه بلونيس قائلا: "هذا الشيء غير صحيح الذي نقوم به" ويضيف الشاهد أنه في هذه الحادثة قتل بلونيس المئات رميا بالرصاص وقليل منهم من هرب ونجا من الموت وقد اكتشفت جثثهم بعد ذلك في وادي قيقع،[2]وإلى جانب ذلك وحسب ما روي مجاهدون أخرون فقد فتح بلونيس العديد من السجون والمعتقلات لمعارضيه وللأسري من جيش التحرير حيث توزعت على النحو التالي قهوة البراردة (بوطي السايح)، ورأس الضبع بسيدي عامر، معتقل تامسة قرب أمجدل بالمسيلة وحوش القراير في حد الصحاري وروس لخراط في دار الشيوخ بالجلفة[3].

ذكر هؤلاء أيضا أنه ما بين 9 و10 جويلية 1958 اكتشف درك الأغواط مقبرة جماعية على بعد 100 متر من مقر بلونيس بدار الشيوخ بها 10 جثث منها جثتين لإمرتين وعند استجواب المدعو بالخير عسيلة اعترف بأنه قام بدفن هؤلاء العشرة ومن بينهم عبد القادر لطرش وحسين حاجي،[4] وقد أكدت كتابات أن علاقة بلونيس مع الجيش الفرنسي المكشوفة هي التي أدت إلى تمرد أقرب مساعديه ما دفعه إلى تصفية الكثير منهم ومن جنوده[5].

[1] Philippe Gaillard, op.cit. p174.

[2] البار المبخوت، شهادة حية، مرجع سابق

[3] علي طيباوي، شهادة حية، مرجع سابق

[4] Philippe Gaillard, op.cit. p176

[5] محمد عباس، نصر بلا ثمن الثورة، مرجع سابق، ص 412

تم أيضا اكتشاف مقابر أخرى منها واحدة في وادي الغدير التي تبعد بـ 600 متر غرب دار الشيوخ وعدد الجثث فيها 60 جثة يعتقد أنهم اعدموا من طرف بلونيس في بداية ماي 1958 ومقبرة أخرى في الجهة نفسها لكن على بعد 300 متر بها 200جثة يعتقد أنهم أعدموا بتاريخ 20إلى 21 جوان 1958، وعلى بعد 6 كلم غرب دار الشيوخ وبالضبط في المنحدر الشمالي لجبل ضيعة التنين (Daiet el-Tnine) 75 جثة ثلثهم يرتدون ملابس مدنية والثلثين الباقيين ملابس عسكرية ويرجح أن وفاة هؤلاء تعود إلى أسبوعين من تاريخ الاكتشاف أي الأسبوع الأخير من شهر جوان 1958،[1] ومن كل فإن ما قام به الجنرال بلونيس من انتهاكات يتحمل فيه هو المسؤولية الجنائية بينما تأخذ الحركة الوطنية على عاتقها المسؤولية السياسية باعتبار ما حدث تم باسم الجيش الوطني للشعب الجزائري التابع لها ولا يمكن بأي حال من الأحوال إعفائها من ذلك.

2- الفلول المصالية معركة الرمق الأخير

بعد مقتل بلونيس - والذي ذكرت بشأنه كتابات محلية أنه تم في جوان 1958 وليس في جويلية – تشتت جيش الحركة الوطنية في الولاية السادسة إلى مجموعات صغيرة جزء منها التحق بالثورة والجزء الآخر تم تصفيته،[2] أما القادة فلم يبق منهم وفق تقرير بوصوف إلى الحكومة المؤقتة في 24 أكتوبر1958 إلا المدعو سي مفتاح الذي حاول منازعة جيش التحرير هناك،[3]وقد عرف بولائه الشديد لمصالي الحاج حيث صرح للصحافة قائلا: " لقد حملنا السلاح من أجل استقلال الجزائر وسوف نستمر في الكفاح لكن إن طلب منا مصالي وقف إطلاق النار فسنمتثل لذلك لأنه لا أحد يمكن ان يعارض مصلحة الجزائر" .

بحسب تقديرات فرنسية فقد كان عدد قواته سي مفتاح ما بين 1200إلى 1500عنصر أطلق عليها اسم: "جيش الصحراء" قبل أن يتشتت إلى النصف حوالي571 جنديا في أكتوبر1959[4] وقد فشل سي مفتاح في فرض نفسه على بقية القادة أمثال عبد القادر بن دغمان وجغلاف وعمر الوهراني حيث جرى اجتماع في أكتوبر1959 بجبل بوكحيل انتهى الخلافات بينهم إلى اغتيال سي مفتاح،[5] وحول الموضوع ذكر المجاهد المبخوت أنه بعد مقتل بلونيس لجأ من بقي من كتائب بلونيس وكان معظمهم ممن انقلب على الرائد عمر ادريس إلى الناحية الثانية التي كان يشرف عليها هو شخصيا لكن العقيد الحواس

[1] Philippe Gaillard, op.cit. p176

[2] زهير إحدادن، المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية...، مرجع سابق، ص 51

[3] محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، مرجع سابق، ص141.

[4] Charles Robert Ageron, Genès de L'Algérie ..., op.cit. p597

[5] Philippe Gaillard, op.cit. p194

رفض التفاوض معهم وكلف العقيد شعباني بذلك وقد اشترطوا بعد انضمامهم لجيش التحرير أن لا يغادروا مواقعهم ففشلت المفاوضات وتم تصفيتهم على النحو التالي:

- كتيبة عبد القادر جغلاف تم القضاء عليها في كمين بوكحيل الذي نصبه ضابط جيش

التحرير مخلوف بن سليم أين قتل القائد جغلاف ومساعديه

- كتيبة سلمان شناق تم القضاء عليها في باب مسعود بالجلفة

- كتيبة بن دغمان بمنطقة الزمرة بسيدي عامر قضت عليها القوات الفرنسية[1].

من بين المشاكل أيضا التي واجهت "حكومة بومرداس" برئاسة عبد الرحمن فارس[2] - تأسست لقيادة المرحلة الانتقالية - وجود جيشين مناهضين لجيش التحرير الوطني وقد حاولت المنظمة الإرهابية (L'O.A.S) التحالف معهما، هذين الجيشين هما جيش عبد الله السلمي وجيش الشريف بن سعيدي هذا الأخير كان قوامه غداة وقف إطلاق النار 850 جندي مرابطا بمنطقة عين بوسيف بالمدية حيث حاولت المنظمة الإرهابية استمالته لخلق بؤرة توتر تعيق مسار الاستقلال الذي باشرت حكومة عبد الرحمن فارس في تجسيده.

تعود قصة جيش بن سعيدي إلى خيانة قائده سي الشريف لما غدر بقائد الولاية السادسة العقيد علي ملاح في مارس 1957 والذي كان في مهمة تأسيس الولاية بعد إقرارها من طرف مؤتمر الصومام[3] وبعد تعيين العقيد الصادق دهيليس الذي خلف عمر أوعمران على راس الولاية الثالثة في ديسمبر 1956 شكل لجنة مكونة من مسؤولين عسكريين وسياسيين للتحقيق في قضية اغتيال علي ملاح قائد الولاية السادسة هذه اللجنة مكونة من سي محمد وسي لخضر والطيب الجغلالي والرائدين عزالدين وعلى خوجة وبعد اكتشاف خيوط المؤامرة التي قام بها الشريف سعيدي استطاع الإفلات من قبضة اللجنة واللجوء إلى فرنسا حيث اندمج أتباعه في صفوف الجيش الفرنسي في أوت 1957[4] وظل يعمل ضد جيش التحرير حتى وقف إطلاق النار وخوفا من أن يلقى مصيره المحتوم على يد المجاهدين رفض الاستسلام

[1] البار المبخوت، شهادة حية، مرجع سابق

[2] عبد الرحمن فارس: من مواليد 1911 بمنطقة القبائل، أول من اشتغل موثق في الحقبة الاستعمارية، رفض عدة مناصب وزارية فرنسية، أعتقل في 1961 بتهمة ضلوعه في نشاطات مع جهة التحرير في فرنسا، بعد وقف إطلاق النار عينته الحكومة المؤقتة مسؤول الجهاز التنفيذي للمرحلة الانتقالية، أنظر: رشيد بن يوب، مرجع سابق، ص 166.

[3] محمد عباس، خصومات تاريخية، مرجع سابق، ص 117

[4] Philippe Gaillard, op.cit. pp 81.83

للولاية الرابعة وأصر على أن يسلم نفسه لحكومة بومرداس وقد استقبله رئيسها عبد الرحمن فارس وتم التوقيع على شروط الاستسلام المتفق عليه بين الطرفين.[1]

أما جيش عبد الله السلمي ففي محاولة لاستنساخ تجربة بلونيس ذكر عميل موثوق في منظمة الجيش السري أن اتصالات وقعت مع جناح منشق عن الحركة الوطنية يمثله عيسى عبدلي (أمين مال) ونائب سابق يدعى مشري في لوزان بسويسرا مطلع فيفري 1962 وقد قدم عبدلي ما أسماه:"اقتراح تعاون" في إطار"برنامج اندماجي" بين ما صرح أنهم أتباعه من المسلحين في الجزائر والبالغ عددهم 4000 عنصر والجيش السري على قاعدة:" رابطة متينة مع الدولة الأم" رغم تحفظ الجنرال صالان،[2] بينما أحصت كتابات أخرى عدد جيش السلمي 800 جندي وكلهم بقايا من جيش الحركة الوطنية رابط بهم ضواحي بوسعادة بالمسيلة[3].

أضاف عميل منظمة الجيش السري أنه قد تم تجاوز مرحلة الاتصال الشكلي إلى اتفاق تعاون حقيقي مع عبد الله سلمي أحد القادة الميدانيين للحركة بجبل زمرة شمال غرب بوسعادة في 2 مارس، هذا الأخير الذي أبدى استعداد حزبه لمد المنظمة بالدعم المادي (توفير الحماية في الأرياف التزويد بالمخابئ ودليلي الطرق والقيام بعمليات اغتيال) وإنه على استعداد لمواجهة جبهة التحرير إذا ما تم توفير السلاح لعناصره؛ لكنه اشترط أن يكون التعاون بشكل سري مخافة فقدان مصداقيتهم لدى مناضليهم[4].

في 24 ماي 1962 تم استسلام عبد الله السلمي آخر قادة جيش الشعب الجزائري رفقة 800 من المقاتلين وقد سلمه رئيس السلطة التنفيذية عبد الرحمن فارس للعقيد شعباني الذي أعدمه[5] كما تمت تصفية بقايا جيش بلونيس في الولاية السادسة.[6]

بخصوص عناصر جيش الحركة الوطنية الأخرى فقد أوضحت مصادر أن 1500جندي اختاروا الكفاح ضد الجيش الفرنسي و248 أخرين فضلوا العمل مع فرنسا كعملاء، كما قام عدد لا يتجاوز 150 شخص بتشكيل ما يسمى بـ :"جيش سيدي الشريف" نسبة لقائدهم وفي أكتوبر1958 أصبح

[1] محمد عباس، خصومات تاريخية، مرجع سابق، ص 117.

[2] أوليفي دارد، في قلب منظمة الجيش السري، تر، عبد السلام يخلف وآخرون، دار سيديا، الجزائر،2013، ص 218

[3] محمد عباس، خصومات تاريخية، مرجع سابق، ص 117

[4] أوليفي دارد، مرجع سابق، ص 219

[5] Philippe Gaillard, op.cit. pp 208.209

[6] محمد عباس، نصر بلا ثمن الثورة، مرجع سابق، ص 809.

عددهم 350 عنصر يؤطرهم حوالي 90 شخص من ضباط وجنود فرنسيين ليصبح اسمه الجديد: "القوات المساعدة الفرنسية المسلمة" والتي بلغ عددها 500عنصر ومصادر أخرى ذكرت 900 عنصر[1] وبالرغم من ذلك لم تستطع الحركة الوطنية الصمود من جديد في وجه جبهة التحرير الوطني[2].

مع ما تبقى من جيش بلونيس بالجنوب تم عقد لقاء لقادة جيش التحرير في الولاية الثالثة في ديسمبر 1958 بإشراف العقيد عميروش (الولاية الثالثة) وحضور العقيد سي محمد بوقرة (الولاية الرابعة) والعقيد الحاج لخضر (الولاية الأولى) والعقيد سي الحواس (الولاية السادسة) أسفر عن اتفاق للقضاء على فلول المصاليين[3] ومن جملة ما تم اتخاذه من إجراءات التعاون العسكري بين الولايات المذكورة سالفا؛ حيث تم إرسال كتيبة من الولاية الرابعة إلى الولاية السادسة والتي ستساهم لاحقا في التخلص من تلك العناصر[4].

إن استمرار وجود وحدات مصالية بالولاية الأولى والسادسة دفع إلى عقد اجتماع آخر بين العقيد عميروش قائد الولاية الثالثة والعقيد علي كافي قائد الولاية الثانية وتم إرسال تقرير مطلع عام 1959 إلى وزيري القوات المسلحة والداخلية بالحكومة المؤقتة لاطلاعهما على الوضعية هناك والتدابير الواجب اتخاذها إزاء الحركة الوطنية الجزائرية وقد تم احصاء حوالي ثلاثة عشر كتيبة مصالية بأولاد جلال (الولاية الأولى) وفي أولاد نايل وبوغيل والجلفة.

رغم أن التقرير أوضح أن تلك الوحدات القتالية تفتقر إلى التنظيم وتعاني من التشرذم بسبب الخلافات الشخصية بين قادتها، إلا أنه حذر من خطوتها التي قد تؤدي إلى فصل الجنوب عسكريا عن الشمال وبذلك تفقد الثورة سيطرتها هذا الجزء من التراب الوطني ويستعملها العدو كورقة ضغط على الحكومة المؤقتة في المفاوضات للحصول على تنازلات (فصل الصحراء) وطالب التقرير بضرورة مجابهة ذلك إما بتعزيز الجهاز العسكري في الولاية السادسة أو مشاركة كل الولايات في القضاء على تلك الوحدات وتطهير المنطقة منها[5].

---

[1] Charles Robert Ageron, Genès de L'Algérie ..., op.cit. p 603

[2] محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، مرجع سابق، ص 142.

[3] محمد صايكي، مرجع سابق، ص 72.

[4] علي كافي، مرجع سابق، ص141

[5] المرجع نفسه، ص ص 144.143.

خلاصة لما سبق فإنه بمقتل الجنرال بلونيس تخلص جيش التحرير الوطني من الجناح العسكري لحزب الحركة الوطنيةالجزائرية ، الذي تسببت عناصره في الكثير من المآسي للمجاهدين والسكان وقد أثلج ذلك صدور الجهويين،[1] خاصة بعد التحاق مجموعة كبيرة من القيادات والمناضلين المصاليين الذين انظموا لجبهة التحرير في 25 ديسمبر1959 وهكذا لم يبق من جيش الحركة الوطنية سوي مجموعات قتالية بالصحراء تحت مسؤولية القيادي محمد العلمي، وإجمالا يري ستورا أن الخلافات الداخلية والمناورات في الكواليس والبحث عن المصالح والمواقع داخل ما يعرف بجيش الشعب الجزائري كان سبب في هذا النزيف البشري الذي أصاب الحركة الوطنية[2].

[1] جودي أتومي، مرجع سابق، ص 38

[2] Bendjamin Stora, Messali Hadj, op.cit. p278.

الفصل الرابع

الحركة الوطنية الجزائرية (M.N.A) والمسألة الجزائرية الواقع والمأمول

المبحث الأول / مسار العلاقات مع الأنظمة العربية (مصر، المغرب، تونس)

مع حالة الغموض التي صاحبت اندلاع الثورة التحريرية حول من فجرها، دخلت الحركة الوطنية الجزائرية عربيا على خط المواجهة مع جبهة التحرير الوطني بحيث كانت مطالبة بإقناع الدول العربية بأنها الممثل الشرعي للقضية الوطنية، وفي هذا وجد مصالي الحاج صعوبات جمة لأجل فرض نفسه قائدا للثورة لأسباب ذاتية وأخرى موضوعية تعلقت أساسا بتعامله مع الأنظمة العربية من جهة ومن جهة ثانية الحضور الدبلوماسي القوي لجبهة التحرير الذي سمح لها بأن تحسم الموقف العربي الرسمي لصالحها بصرف النظر عما شاب ذلك الموقف من حسابات سياسية وقطرية أرهقت جهودها إلى حين، فكيف أدار المصاليون علاقاتهم في محيطهم العربي؟

أولا : المحيط العربي حلبة صراع أخرى بين الجزائريين

1- مصر تحسم موقفها لصالح الوفد الخارجي

1.1- الجبهة الموحدة لقاء الفرصة الأخيرة

قبل مباشرة العمل المسلح بأسابيع قليلة وبالضبط في شهر أكتوبر من سنة 1954 أوفد مصالي الحاج كل من أحمد مزغنة وعبد الله فيلالي للتباحث مع محمد خيضر وأحمد بن بلة وحسين آيت أحمد حول الأزمة التي تعصف بالحزب وإمكانية تدويل القضية الجزائرية[1] وكان الهدف الحقيقي من وراء ذلك هو استمالة مندوبي حركة الانتصار، ولم يكونا المبعوثين على علم بأن هؤلاء الأعضاء قد انضموا لمجموعة الستة وأصبحوا يعرفون بالوفد الخارجي ثم تفاجئوا في الوقت نفسه باندلاع الثورة[2].

أما مصالي فقد كان عليه بداية من فاتح نوفمبر 1954 إلى نهاية شهر مارس 1955 أن يضع خارطة طريق للتعامل خارجيا مع وفد القاهرة وداخليا مع قيادة الثورة وبقية الأحزاب الوطنية الأخرى[3] حيث التمس في البداية طريقه من خلال محاولة مزغنة استمالة الوفد الخارجي لصالح حزب الحركة الوطنية سعيا منه لأن يكون مصالي قائدا للثورة لكنه فشل[4] بينما استطاع الشاذلي المكي إقناع الشيخ الإبراهيمي[5]

---

[1] محمد العربي الزبيري وآخرون، كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية....، مرجع سابق، ص42

[2] محمد العربي الزبيري، الثورة في عامها الأول، مرجع سابق، ص201.

[3] Bendjamin Stora, Messali Hadj, op.cit. pp236.237

[4] محمد حربي، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، مرجع سابق، ص45

[5] الشيخ الإبراهيمي: هو محمد البشير الإبراهيمي: من مواليد 1889 بأولاد براهم (سطيف)، أكمل دراسته بالمشرق العربي وهناك عين عضو المجلس العلمي العربي بالقاهرة ودمشق وبغداد، إلتقى بالشيخ بن باديس فكان ميلاد جمعية العلماء المسلمين الجزائريين 1931 وفي 1940

والزعيم عبد الكريم الخطابي[1] في القاهرة بأن مصالي الحاج هو من فجرها مستغلا الغموض الذي صاحب هوية من قاموا بذلك وبخاصة وأن جبهة التحرير لم تكن معروفة[2].

لم تتوقف جهود المصاليين عند هذا الفشل، فقد تم مباشرة محادثات أخرى بين مندوبي الحركة ورفقاء خيضر جرت وقائعها بداية من 14 فيفري 1955 بالقاهرة، من أجل إيجاد أرضية مشتركة لقيادة العمل المسلح في الجزائر، وقد تم التمهيد لذلك بمشاورات بين محمد ماروك عن الحركة الوطنية وأحمد محساس عن جبهة التحرير إلى جانب المركزيين للغرض ذاته،[3] وفي نهاية تلك المحادثات تم التوصل إلى اتفاق تم بموجبه الإعلان في 11جانفي 1955 عن تشكيل ما يعرف بـ:" الجبهة الوطنية لتحرير الجزائر" ثم توسعت لتضم العديد من الشخصيات والتيارات السياسية مثلما كتب بينجامين ستورا[4].

هذا ما ذهب إليه أيضا محمد حربي وأكده تسمية وتاريخا،[5] بينما يصر محمد العربي الزبيري على تسمية "جبهة التحرير الجزائرية" وأن الاتفاق عليها تم في شهر فيفري 1955[6] واستنادا لما جاء في شهادة فضيل الورتلاني[7] وهو إحدى الشخصيات الموقعة على مشروع الوحدة فقد ذكر أن لقاءا تم في القاهرة يوم 7 نوفمبر 1954 بين مختلف الشخصيات وقد أفضى إلى تشكيل "جبهة تحرير الجزائر" والمصادقة على وثيقتها يوم 5 أكتوبر1955[8].

=أصبح رئيسها ثم عاد إلى المشرق في 1952 إلى غاية اندلاع الثورة حيث التحق مع الجمعية بها وغداة الاستقلال منع من إعادة إحياء الجمعية، أنظر عاشور شرقي، مرجع سابق ص ص 21.20

[1] عبد الكريم الخطابي: من مواليد1882 بفاس المغربية، درس العلوم الشرعية في جامع القرويين واشتغل في القضاء إلى جانب الصحافة، حمل لواء الجهاد ضد الاستعمار الاسباني فأكمل الثورة التي بدأها أبوه فلقب بـ "زعيم ثورة الريف" وهذا منذ نهاية الحرب العالمية الأولى 1914، إلى غاية استسلامه في 1926 بعد تحالفت القوى الاستعمارية ضده وأثناء رحلته إلى المنفى هرب واستقر بمصر إلى أن توفي في 1962، للمزيد أنظر: تركي ضاهر، أشهر القادة السياسيين من يوليوس قيصر إلى جمال عبد الناصر، ط2، دار الحسام للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1992، ص ص 58.57.

[2] محمد عباس، نصر بلا ثمن، مرجع سابق، ص 80.

[3] Daho Djerbal ,op.cit. ,2012 p23

[4] Bendjamin Stora, Messali Hadj, op.cit. p236.

[5] محمد حربي، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، مرجع سابق، ص45.

[6] محمد العربي الزبيري، الثورة في عامها الأول، مرجع سابق، ص201.

[7] فضيل الورتيلاني: من مواليد 1906 ببني ورتيلان (سطيف) يصنف ضمن أبرز قيادات جمعية العلماء المسلمين وكان رفيق عبد الحميد بن باديس كما يعتبر من المدافعين عن التوجه العربي الإسلامي للجزائر ما أدي لسخط فرنسا عليه منذ 1936 وفي عام 1945 انتقل للعيش بالقاهرة وأصبح رئيس ما يعرف بـ "جبهة الدفاع عن شمال إفريقيا"، أنظر Stora Benjamin, Dictionnaire…, op.cit. p 344

[8] فضيل الورتلاني، الجزائر الثائرة، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، 2007ص 2018.

مهما يكن من اختلاف حول التسمية أو تاريخ التوقيع على الاتفاق فإن الأهم أنه بعد حوالي أربعة أشهر من اندلاع الثورة كانت هناك محاولة لتوحيد العمل المسلح بين الجزائريين على اختلاف توجهاتهم السياسية والأيديولوجية خدمة للقضية الوطنية من خلال مشروع الوحدة،[1] ويعتقد المؤيدون لمصالي الحاج أن زعيمهم كان واعيا منذ بداية الثورة التحريرية بخطورة الانقسام بين جبهة التحرير والحركة الوطنية وإمكانية استغلال فرنسا لذلك، فسعى إلى رأب الصدع بينهما حماية للقضية الوطنية.

حسب ما جاء في مصادر عدة فقد حاول مصالي الحاج منذ الأشهر الأولى لاندلاع الثورة التحريرية التفاوض مع جبهة التحرير بدليل توقيع ممثله على اتفاق القاهرة[2] الذي جاء في ديباجته أن: " الشعب الجزائري اليوم على اختلاف أفراده وجماعاته وأنواع اختصاصاته فيما يختص بالكفاح القائم يعتبر ذائبا في كتلة واحدة اسمها الشعب الجزائري ومن شذ شذ في النار"[3] لكن وإن كان الأمر كذلك فعلى من تقع المسؤولية في إجهاض هذا الاتفاق؟ هل تتحملها قيادة الجبهة أم المخابرات المصرية؟ أم للحركة الوطنية الدور الأبرز في ذلك؟

لقد جاء في أحد منشورات الحركة الوطنية أن أحمد مزغنة والشاذلي المكي عقدا عدة لقاءات أسفرت إلى التوصل لاتفاق في شهر فيفري 1955 نص على تشكيل ائتلاف ثوري يضم مختلف التيارات السياسية الوطنية أطلق عليه "جبهة التحرير الجزائرية" (F.L.A) ولتفعيل هذا المشروع تمت برمجة لقاء في سويسرا شهر أفريل والذي انتظره مصالي الحاج إلى غاية شهر جوان، لكن جبهة التحرير بقيادتها المشكلة من أعضاء مركزيين مطرودين ومن بقايا المنظمة الخاصة المتمردين عن حركة الانتصار وعناصر شيوعية أخرى أجهضت إتفاق الوحدة الوطنية بين الجزائريين[4].

دعما لهذا الكلام ذكر مصالي الحاج أيضا أن مولاي مرباح راسله في 21 ديسمبر1955 بخصوص لقائه مع أحمد بن بلة بسويسرا وأن اللقاء فشل كسابقه الذي كان سيعقد في ماي 1955، وخلص إلى أن جبهة التحرير ليس لديها نوايا في توحيد الجهود من أجل استقلال الجزائر، وأضاف أنه إذا ما قررت في يوم

---

[1] براهيم لونيسي، مصالي الحاج في مواجهة جبهة التحرير الوطني، مرجع سابق، ص 59

[2] محمد عباس، خصومات تاريخية، ص 44

[3] فضيل الورتلاني، مرجع سابق، ص 219.

[4] Mohamed Harbi, op.cit. p134.

من الأيام التفاوض معنا بجدية فهذا لأنها في مأزق وتريد الخروج منه، وأن سياستها قد فشلت وتريد تعويض ذلك بالتقرب منا[1].

في الموضوع ذاته حمّل محمد حربي المسؤولية لبوضياف الذي تلاعب بالاتفاق من خلال ادعائه بأن الحركة التحقت بالجبهة مستغلا تشابه الجبهتين "جبهة تحرير الجزائر" و"جبهة التحرير الوطني" (F.L.A.F.L.N)،مرتكزا[2]على بيان نوفمبر الذي حث الجميع على الالتحاق بالثورة تحت قيادة جبهة التحرير الوطني دون ما اعتبارات أخرى، بالإضافة إلى أن تشكيل هذا الائتلاف كان على أساس تزكية الكفاح المسلح والاعتراف بجيش التحرير الوطني الذي يتمتع إزاءها باستقلالية تامة: "تجنبا لتدخل ممثلي الأحزاب في شؤون العمليات الثورية والاطلاع على أسرارها" وحددت مهام جبهة التحرير في الدعاية الخارجية للقضية الوطنية انطلاقا من الدعم المصري[3].

في سياق متصل لكن من منظور آخر يرى رابح بلعيد الذي أيد ما طرحته الحركة الوطنية أن مشروع الوحدة بين الجزائريين لم تدمره اللجنة المركزية لحركة الانتصار واللجنة الثورية للوحدة والعمل ولا جاك شوفالي وعملائه بل دمره أحمد بن بلة والمخابرات المصرية بقيادة فتحي الديب[4] فجماعة بوضياف ما كانت لتفجر الثورة لو لم تتلق وعودا من القاهرة بالدعم المادي والمعنوي وأن جمال عبد الناصر[5] كان يسره أن يرى بن بلة وهم يدفن مصالي سياسيا لأن هذا الأخير إلى جانب دعمه لمحمد نجيب[6] كانت تربطه علاقات جيدة بجماعة الإخوان[1] العدو اللدود للنظام المصري[2].

---

[1] Mohamed Harbi, Ibid. p131

[2] إبراهيم لونيسي، مصالي الحاج في مواجهة جبهة التحرير الوطني، مرجع سابق، ص 61.

[3] محمد عباس، نصر بلا ثمن، مرجع سابق، ص 104

[4] فتحي الديب: من مواليد ولد في 1923 بالقاهرة (مصر)، أسيس جهاز المخابرات المصري في 1954 حيث أوكل إليه الرئيس جمال عبد الناصر الإشراف على دائرة الشؤون العربية وكلفه بإعداد خطة لتحرير الوطن العربي فأسس إذاعة " صوت العرب" للترويج لثورة يوليو1952 لذلك لقب بـ "مهندس حركات التحرر"، إستقال بعد وفاة الناصر، من مؤلفاته "عبدالناصر وثورة الجزائر" توفي في 2003، أنظر الشبكة العنكبوتية: الموقع الإلكتروني: https://ar.wikipedia.org، أطلع عليه بتاريخ 2022/3/27 على الساعة 07.00

[5] جمال عبد الناصر: من مواليد 1918 بالإسكندرية (مصر)، إلتحق بالكلية الحربية في 1937، عرف بعدائه الشديد للبريطانيين، تخرج في 1938 وعمل في السودان ثم عين مدرسا في كلية الأركان، شارك في حرب فلسطين 1948، تسلم زمام الحكم ضمن مجلس عسكري بعد أن خاض تنظيمهم (الضباط الأحرار) ثورة 23 جويلية 1952، أصبح بعدها رئيسا عرف بميوله القومية والعمل على تحقيق مشروع الوحدة العربية ودعم حركات التحرر في العالم الثالث ومنها الثورة الجزائرية توفي في سبتمبر1970 للمزيد انظر: تركي ضاهر، مرجع سابق، ص ص 166.141.

[6] محمد نجيب: ولد في 1901 بالخرطوم (السودان) ودخل الكلية الحربية وهو أول ضابط مصري يحصل على شهادة ليسانس حقوق، شارك في حرب فلسطين 1948 أختير قائدا لتنظيم الضباط الأحرار ولعب دورا بارزا في الإطاحة بالملك فاروق على إثر ثورة 23 جويلية 1952،وأصبح أول رئيس لجمهورية مصر العربية في جوان 1953 لكنه وصف بـ "الرئيس الصوري" لأن مقاليد الحكم كانت بيد نائبه جمال

التدخل المصري في الشأن الجزائري أكدته كتابات أخرى عندما ساقت تلك المحاولة التي قام بها أحمد محساس من أجل بناء أرضية تفاهم بين الطرفين الجهوي والمصالي لكنه اصطدم بالموقف نفسه من المخابرات المصرية والوفد الخارجي الذين أجهضوا كل المشاريع الوحدوية وبذلك باءت الجهود بين الطرفين بالفشل،[3] لكن تقرير الحكومة البريطانية لم يجزم في المسألة وأشار إلى إمكانية تلقي جبهة التحرير الدعم من الحكومة المصرية في مواجهة مصالي الحاج وحزبه الحركة الوطنية الجزائرية[4].

بعيدا عن الخلفية السياسية بين عبد الناصر ومصالي الحاج - التي تطرقنا إليها سابقا فيما يخص علاقة هذا الأخير بجماعة الإخوان المناوئة للنظام المصري- إذا كان ما منع بوضياف وجماعته من تفجير الثورة الجزائرية هي قلة الإمكانات في الداخل فلا ضير إن وجدوها في الخارج خاصة إذا تعلق الأمر بدولة شقيقة، كما أن ما قام به بن بلة للحصول على وعود بالدعم المصري هي نجاعة دبلوماسية منه.

غداة اندلاع الثورة التحريرية وفى النظام المصري بوعوده من خلال الدعم متعدد الأوجه الذي قدمه للثورة بداية باستضافة الوفد الخارج قبل مباشرة العمل المسلح وبعض القيادات الوطنية الأخرى على غرار محمد بوضياف في الثاني من نوفمبر 1954، بالإضافة إلى الدعم الإعلامي والدبلوماسي والإمداد بالأسلحة والذي شككت بعض الجهات في جدواه ويعود الفضل في ذلك لوفد القاهرة بقيادة بن بلة؛ الذي استطاع مد جسور متينة مع حركة الضباط الأحرار وخاصة عبد الناصر منذ أفريل 1955 وقد نجح عكس الحركة الوطنية التي فشلت[5].

إعلاميا فقد حاولت فرنسا تشويه الثورة الجزائرية ووصفها بالإرهاب وهذا ما أكدته تلك المعلومات التي جاءت في الملف الذي ختم على غلافه بكلمة "سري" منسوب لوزارة الشؤون الخارجية الفرنسية حمل رقم 167/2/2 مؤرخا في 15مارس 1956؛ تمت الإشارة فيه بوضوح إلى التطورات الأخيرة التي شهدتها

=عبد الناصرالذي أطاح به في نوفمبر1954، للمزيد انظر الشبكة العنكبوتية: الموقع الإلكتروني: https://www.bbc.com، اطلع عليه بتاريخ 2022/3/28 على الساعة 14.00

[1] جماعة الإخوان: أسسها حسن البنا في مارس 1928 بمصر بعد سقوط الخلافة العثمانية كحركة إسلامية تطلق على نفسها بانها حركة "إصلاحية شاملة"، وامتدت في 72 دولة وتعرضت للحملات من القمع من مصر وغيرها منذ تأسيسها وإلى غاية اليوم بتهم تتعلق بالتخطيط لاغتيالات ومؤامرات وعمليات أخرى للمزيد أنظر: الشبكة العنكبوتية، الموقع الإلكتروني: https://ar.wikipedia.org، أطلع عليه بتاريخ 29/ 2022/30 على الساعة 09.00

[2] رابح بلعيد، الحركة الوطنية ...، مرجع سابق، ص 240.

[3] محمد عباس، نصر بلا ثمن الثورة، مرجع سابق، ص 90

[4] F.O,413.99 ,An Appraisal of French Policy in Alegria, JR1015/40, N^{0}5, Part1, Jan. 1955

[5] محمد عباس، نصر بلا ثمن الثورة، المرجع نفسه، ص 91.

منطقة شمال إفريقيا خاصة الجزائر واصفا عمليات ليلة 31 أكتوبر إلى الفاتح نوفمبر في منطقة قسنطينة بالنشاط الإرهابي لخارجين عن القانون ومدعومين من إذاعة "صوت العرب" في القاهرة [1] التي يعود الفضل إليها في دحض تلك التهمة عن الثورة بإذاعتها لبيان نوفمبر الذي حدد هدفها المتمثل في: "إقامة جمهورية جزائرية ديمقراطية اجتماعية في إطار المبادئ الإسلامية"[2].

أما دبلوماسيا فقد طالبت مصر بإدراج ملف الجزائر في جدول أعمال الدورة الثانية عشرة للجمعية الأممية حيث جاء على لسان ممثلها في هيئة الأمم ما يلي: "إن الشعب الجزائري العظيم قد أكد بدمائه التي قدمها، عزمه على نيل استقلاله بصفة لا تترك المجال للشك وإن الحقيقة لا يمكن أن تعدل بل يجب الاعتراف بها وقبولها في الوقت اللازم وبكل تعقل، وإن الشعب الجزائري قد صمم العزم على أن يعيش في ظل الكرامة والحرية"[3].

بعض الأقلام أشارت إلى مصالي الحاج بأصبع الاتهام مستندة إلى ما اعتبرته وقائع على الأرض كأدلة جعلته في قفص الاتهام، مفادها أنه لو كانت نوايا مصالي صادقة تجاه اتفاق الوحدة لما بعث بالعربي أولبصير في شهر أفريل 1955 إلى الريف المغربي لشراء الأسلحة لجيشه المسمى "الجيش الوطني للشعب الجزائري" (A.N.P.A) فخطفته جبهة التحرير حسب إدعاء المصاليين وبذلك يكون مصالي قد استعجل شراء الأسلحة قبل التوقيع على مشروع الوحدة[4] والذي يعتقد بشأنه انه ولد ميتا بسبب تنكر هذا الأخير لاتفاق القوى الوطنية حوله[5].

لعل مثل هذه المواقف المشكوك فيها هي من دفعت بعض المؤرخين على غرار بنجامين ستورا إلى اعتبار مصالي المتسبب الرئيسي في إجهاض هذه الوحدة، فقد كان يعتقد أنها تشمله هو إلى جانب المركزيين والوفد الخارجي فقط ولما علم بوجود أطراف أخرى من شخصيات وأحزاب[6] تراجع عن موقفه بالرغم من موافقته في البداية متهما جبهة التحرير بمحاولة احتواء بقية التنظيمات، وأن مشروع الوحدة ما هو تكريس لهيمنتها وتسلطها[7]

---

[1] National Archive of Australia, A1838, 167/2/1, Part1, Franch Norht Frica- Algeria Outbreak of Terrorism, March 1956 p12.
[2] Jean Balazuc, op.cit. p72
[3] جريدة المجاهد، ع 14، 1957/12/15، ص 7
[4] محمد العربي الزبيري، الثورة في عامها الأول، مرجع سابق، ص ص201.199
[5] محمد عباس، نصر بلا ثمن، مرجع سابق، ص 103.
[6] إبراهيم لونيسي، مصالي الحاج في مواجهة جبهة التحرير الوطني، مرجع سابق، ص 60
[7] Benjamin Stora, Messali Hadj, p237

دحضا لهذا الاتهام ذكرت بعض الكتابات أنه أمام التحديات والصعوبات التي واجهت الثورة غداة اندلاعها تم عقد اجتماع بين بن بلة ومحمد بوضياف من جهة وممثلين عن المخابرات المصرية في أواخر شهر ديسمبر 1954 تم التوصل فيه إلى اتفاق عسكري شمل إمداد الثورة بالأسلحة بحرا بعدما تعذر وصولها عبر ليبيا وتونس برا، واتفاق سياسي نص على الشروع في توحيد القوى الوطنية بدءا بحركة الانتصار بشقيها المصالي والمركزي ثم توسيع ذلك إلى حزب البيان والعلماء وغيرهما، وإنشاء تكتل باسم "جبهة التحرير الجزائرية" وفق عدة شروط تتمثل في تزكية العمل المسلح، الاعتراف بجيش التحرير الوطني، عدم تدخل القوى السياسية في الشؤون العسكرية، الإقرار بوحدة كفاح الشمال الافريقي العمل على تدويل القضية الجزائرية والقبول بالدعم المصري ومنه تم التوقيع على ميثاق الوحدة[1].

يضاف إلى ذلك أن موقف مصالي الحاج السلبي تجاه مشاركة بقية الأطراف الوطنية الأخرى في مشروع الوحدة الوطنية الذي تقرر في مصر يتنافى وما جاء في ميثاقه الذي نص على ما يلي:" تداعى أبناء الجزائر المسؤولين المقيمين في مصر إلى دراسة كل ما جرى ويجري في بلادهم من عدوان وتنكيل وتقتيل وتشريد من جانب استعمار غاشم حقود ولقد استقر رأيهم على الوثيقة التي وقعها السادة محمد البشير الإبراهيمي واحمد مزغنة ومحمد خيضر والشاذلي المكي والفضيل الورتلاني وحسين لحول وأحمد بن بلة وحسين وآيت أحمد ومحمد يزيد"[2].

إلى جانب هذا وفي رسالتها إلى الوفد الخارجي بتاريخ 31 جانفي 1955 قدمت القيادة المصالية انتقادات صريحة لمشروع الاتفاق باعتبار جبهة التحرير تنظيم عسكري بامتياز وبالتالي ليست هي الإطار المفضل لتجميع القوى الوطنية وتقترح الحركة الوطنية الجزائرية بديلا عنها لأنها صالحة لأن تكون واجهة سياسية حاضنة لمشروع الثورة، وبموقفها هذا تكون قد رفضت صراحة وبشكل قطعي نداء نوفمبر الذي دعا الأحزاب الوطنية إلى الانضواء تحت راية جبهة التحرير وجيشها[3]

2.1- مزغنة والمكي عقاب بلا إدانة

تعود هذه القضية إلى تواجد ممثلي مصالي بالقاهرة بهدف توحيد الجهود لبعث مشروع "جبهة التحرير الجزائرية وفي إطار التشاور والتنسيق تم الاتفاق على عقد لقاء في سويسرا يجمع الوفد الخارجي

---

[1] محمد عباس، نصر بلا ثمن الثورة، ص ص 103.102

[2] إبراهيم لونيسي، مصالي الحاج في مواجهة جبهة التحرير الوطني، مرجع سابق، ص61.

[3] محمد عباس، نصر بلا ثمن، مرجع سابق، ص ص 407.406

بالقاهرة وممثلين عن الحركة الوطنية حيث تحصل مزغنة والمكي على تأشيرة السفر وفي الوقت الذي كانا ينتظران فيه برقية الوفد الخارجي بموعد اللقاء تم اختفاؤهما في ظروف غامضة ولما استفسرت الحركة الوطنية الحكومة المصرية عن مصيرهما أنكرت هذه الأخيرة معرفتها بذلك ليتبن فيما بعد أنه تم اعتقالهما في مطار القاهرة بتاريخ أوت 1956 وهذا باعتراف الحكومة المصرية[1].

طالب مصالي الحاج بإطلاق سراح مزغنة والمكي وقد تلقى وعدا بذلك من السلطات المصرية التي لم تف بوعدها بحجة متابعتهم قضائيا بتهم لفقت لهما حسب رسالة الحركة الوطنية لرئيس وزراء سوريا وقد واصلت الحركة مساعيها من أجل إطلاق سراحهما لدى الدول العربية والاوربية وحتى الولايات المتحدة باعتبار أن هذا الاعتقال ما هو في الحقيقة إلا اعتقالا سياسيا بالدرجة الأولى وأن الهدف من عملية الاختطاف هو استدراج الحركة الوطنية لتكون تابعة لجبهة التحرير وهو عمل مخز لدولة شقيقة بحسب ما نقلت عنها مصادر[2].

إن قضية اعتقال مندوبي الحركة الوطنية والتي تعد نتيجة من نتائج فشل المشروع الوحدوي سالف الذكر يمكن اعتبارها أيضا انعكاس لتلك العلاقة التي بدأت تتوتر بين مصالي الحاج والنظام المصري الداعم للجناح الثوري في مشروعه المسلح، فقد أورد المستشار المصري توفيق الشاوي أن بن بلة طلب منه أن يتوسط بين مصالي وقيادة الداخل من أجل التعاون على تفجير الثورة ولما قابله (مصالي) أصر هذا الأخير على أن يكون العمل من الداخل وليس بتوجيه من مصر وإنه مستعد للتعاون شريطة أن لا يتم فرض قيادة أو توجيهات من الخارج وبعد سفر مندوبيه للقاهرة تم اعتقال مزغنة والمكي بينما تمكن عبد الله فيلالي من الفرار وعاد إلى فرنسا وقد اعتبر المصاليون هذا الاعتقال خطة من الحكومة المصرية لإجهاض أي اتفاق[3] فهل للوفد الخارجي دخل في ذلك ؟

بداية يجب الإشارة إلى أن حركة الانتصار وضعت أول خلية لها على المستوى العربي في القاهرة بقيادة الشاذلي المكي بعد مجازر الثامن ماي وهذا إدراكا منها لحجم مصر وثقلها السياسي في الجامعة العربية،حيث نشط هذا الأخير(المكي) ضمن مكتب المغرب العربي سنة 1947 للتعريف بالقضية

---

[1] Mohamed Harbi, op cit, p 135

[2] Mohamed Harbi, Ibid., p136.

[3] ابراهيم لونيسي، مصالي الحاج في مواجهة جبهة التحرير الوطني، مرجع سابق، ص ص 55.54

الوطنية وكسب الدعم العربي لها وعلى أثر اكتشاف المنظمة سنة 1950 التحق كل من أحمد بن بلة، حسين آيت أحمد، ومحمد خيضر بمصر لتمثيل حركة الانتصار في عام 1952[1].

التحاق وفد الحركة جاء بتكليف من رئيس الحزب الذي قام بإبعاد المكي من القاهرة رغم قيام هذا الأخير بعمل جبار حيث استطاع بناء أرضية اتصالات مع مصر والجامعة العربية لكن وبحسب بعض الشهادات التاريخية فإن مصالي تحسس من مكانة الرجل التي بلغها في المشرق فاغتنم فرصة تواجده في مصر والتي قدم إليها من السعودية في 1951 ليبدي غضبه منه لسبب بسيط يتعلق بأسلوب المكي في التخاطب وبعد عودته إلى الجزائر كلف بودة ومزغنة بتنصيب الوفد سالف الذكر بدلا منه[2].

أما بالنسبة لأحمد مزغنة يكون قد دفع ثمن اتفاق الوحدة الذي وقعه باسم الجناح المصالي فمن جهة أتهم من طرف الحركة الوطنية بالخيانة والتواطؤ مع الوفد الخارجي ومن جهة ثانية وضعته السلطات المصرية في السجن بتهمة انتمائه للمصاليين بحسب بنجامين ستورا[3] وتفصيلا لذلك فقد وجه مصالي الحاج رسالة إلى المكتب السياسي لحزبه في شهر أوت1956 يؤكد فيها اتهامه لوفد القاهرة (أحمد بن بلة ومحمد خيضر وحسين آيت أحمد) بإجبار مزغنة على توقيع وثيقة انضمام الحركة الوطنية لجبهة التحرير وقال إن ذلك من شأنه أن يفقد الحركة كيانها السياسي لصالح جبهة التحرير[4].

هذا الرواية أكدتها بعض الكتابات التي ذكرت أن هناك محاولة جرت لإقناع مزغنة بضم الحركة الوطنية إلى جبهة موسعة بدليل توقيعه للاتفاق،[5] ومن أجل منع هذا الاحتواء قام مصالي بفصل مزغنة من الحزب وقد دافع هذا الأخير عن نفسه في رسالة مؤرخة في 12 مارس 1955 لعضو المكتب السياسي للحركة الوطنية عيسى عبدلي بقوله :" أما بخصوص القرار الذي اتخذتموه ضدي فأعتقد أنكم سرعتم الأشياء كثيرا أنا أفهم أنكم تعيشون في جو آخر ولا أعتقد أني مسئول عن العمل الماكر من جانب سماعين كان بإمكانكم انتظار تفسير من جانبي فللمجرم حق الدفاع عن نفسه"[6].

---

[1] محمد خيشان تطور موقف الجامعة العربية من القضية الجزائرية خلال فترة 1956.1954، مجلة مصادر، ع 14 2006، ص ص211.210

[2] محمد عباس، نداء الحق، شهادات تاريخية، مرجع سابق، ص 16.

[3] Benjamin Stora, Messali Hadj, p237

[4] Mohamed Harbi, op.cit. p 128

[5] محمد عباس، نصر بلا ثمن، مرجع سابق، ص 406

[6] محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، مرجع سابق، ص131

واصل مزغنة الدفاع عن نفسه برسالة ثانية بعث بها إلى القيادي المصالي صالح حسن من القاهرة بتاريخ 18مارس1955؛ فند له فيها ما تم تداوله من إشاعات حول تقديمه لتنازلات لصالح جبهة التحرير وقال أنه عمل من أجل إبراز النوايا الحسنة لحزبه الحركة الوطنية والتأكيد على رغبتها في توحيد العمل المسلح، وإبعاد كل التهم والشبهات التي طالتها إعلاميا وسياسيا وأن ذلك المجهود قد كلل بكسب تأييد الشخصيات المشاركة في تلك اللقاءات على غرار الشيخ البشير الابراهيمي، وطلب لقاء مع مصالي لكشف الكثير من الحقائق حول مهمته بالقاهرة[1].

من بين الحقائق التي كان أحمد مزغنة يريد كشفها عند لقائه بمصالي الحاج هي أن النوايا لم تكن واضحة لدى المشاركين في لقاءات التشاور ففي الوقت الذي اعتبر فيه مزغنة أن ما قام به من جهد هو خطوة نحو تحقيق على الوحدة على قدم المساواة كان رفاق محمد خيضر يرون أن الاتفاق ما هو إلا انضمام الحركة الوطنية للثورة تحت مظلة جبهة التحرير[2].

هناك من حمل المخابرات المصرية وعلى رأسها فتحي الديب مسؤولية فشل مشروع الوحدة وتأجج الصراع فيما بعد بين الحركة الوطنية وجبهة التحرير والتي ذهب ضحيته الالاف من الجزائريين بفعل تلك المؤمرة التي انتهت باعتقال ممثلي مصالي الحاج أحمد مزغنة والشاذلي المكي من مطار القاهرة وهما متوجهان إلى باريس لمقابلة مصالي لشرح بنود الاتفاق التاريخي الذي تم مع جبهة التحرير وبقية التيارات الوطنية وهذا باعترافه شخصيا (فتحي الديب) الذي أكد بقاءهما في السجن إلى غاية سنة 1958[3].

من جهته دافع فتحي الديب عن موقفه موضحا أن أطرافا جزائرية تآمرت على الثورة نتيجة العزلة التي لازمتهم منذ أن تصدرت جبهة التحرير المشهد في الجزائر بتفجيرها للثورة ومن هؤلاء المصاليون الذين أعدوا خطة بذلك لإعادة الزعامة التقليدية؛ شملت القيام بخطوتين الأولى تتمثل في التسلسل داخل أجهزة الثورة والخطوة الثانية إرسال وفد للقاهرة لإقناع الحكومة المصرية والأمانة العامة للجامعة العربية للتدخل من أجل توحيد الكفاح المسلح في الجزائر لتضم كافة التيارات الوطنية حفاظا على وحدة الشعب الجزائري، ومن أجل تفويت الفرصة على هؤلاء تم الاتفاق مع الوفد الخارجي ممثلا في بن بلة على

---

[1] Mohamed Harbi, op. cit.130 .

[2] محمد حربي، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، مرجع سابق، ص45

[3] محمد العربي الزبيري، قراءة في كتاب عبد الناصر وثورة الجزائر، الطباعة الشعبية للجيش، الجزائر،2007، ص55

مجراتهم مع وضع شروط تتمثل في الاعتراف بجيش التحرير دون سواه، والاقرار بالكفاح المسلح كطريق وحيد لتحقيق الاستقلال والإيمان بوحدة الكفاح الشمال الافريقي[1].

أما فيما يخص قضية اعتقال أحمد مزغنة والشاذلي المكي أشار رجل المخابرات المصرية (فتحي الديب) أن العملية تمت على خلفية قيامهما بعدة اتصالات لتخريب الثورة الجزائرية التي كانت في بدايتها وهذا باسم مشروع الوحدة الجديد وقد تم منعهما من السفر إلى كل من ليبيا وفرنسا تفاديا لذلك، وأكد أن توقيفهما كان بموافقة أحمد بن بلة وبطلب منه، وبرغبة منا في عدم تصفيتهما جسديا من طرف جبهة التحرير فضلنا اعتقالهما حفاظا على أرواحهما،[2]كما ذكره الديب أيضا أن أحمد بن بلة طلب منه وضع الشيخ البشير الإبراهيمي رهن الإقامة الجبرية (قد يكون لعلاقته بالمكي) والجدير بالذكر أن بن بلة نفسه لم ينف الخبر وهذا يعزز موقف الحركة الوطنية في أنها كانت تريد الالتحاق بالثورة لكن أطرافا حالت دون تحقيق رغبتها[3].

بالمقابل واستنادا لوثائق رسمية فإنه من ضمن ما سطرته الحركة الوطنية من أهداف غداة تأسيسها هو إرسال العشرات من مقاتليها إلى مصر لتصفية قادة الثورة[4] وإلى جانب ذلك كلفت الحركة الوطنية كل من مزغنة بالسعي لدى الأحزاب والشخصيات الوطنية حيث بذلا جهدا كبيرا لإقناع هؤلاء بشرعية الحركة الوطنية وقيادة مصالي للثورة ولم يتمكنا من ذلك، فأقنعا الشيخ البشير الإبراهيمي بالسفر معهما إلى بغداد مما أثار قلق جبهة التحرير واستياء الحكومة المصرية التي قامت باعتقالهما بعد عودتهما لمصر وتجريد الإبراهيمي من جواز سفره، ونظرا لكبر سنه تم العفو عنه وجاء الاعتقال على خلفية الوعد الذي تلقاه مزغنة والمكي بالمساعدة والدعم من رئيس الوزراء نوري السعيد[5] شرط خلق محور جديد "الجزائر باريس بغداد"[6].

[1] فتحي الديب، عبد الناصر وثورة الجزائر، ط 2، دار المستقبل العربي، القاهرة ،1990، ص ص 70.69.

[2] إبراهيم لونيسي، مصالي الحاج في مواجهة جبهة التحرير الوطني، مرجع سابق، ص 62

[3] محمد العربي الزبيري، قراءة في كتاب عبد الناصر وثورة الجزائر، المرجع السابق، ص52

[4] جمعة بن زروال، مرجع سابق، ص 144

[5] نوري السعيد: من مواليد 1888 في بغداد، تخرج من كلية أركان الحرب بإسطنبول في 1911 وشارك في حرب البلقان 1912، رجل عسكري وسياسي شغل منصب رئيس الوزراء لعدة مرات، ساهم في الثورة العربية 1916 وكذا في تأسيس عصبة الأمم 1920 والجامعة العربية في 1945،، إتهمه عبد الرحمن عزام أمين عام الجامعة العربية في مذكراته بالتآمر مع الاستعمار وخيانة القضية الفلسطينية، لقي مصرعه في هو في حالة فرار بعد نجاح الثورة العراقية (جويليه 1958) أنظر: الشبكة العنكبوتية على الرابط https://www.aldjazeera.net أطلع عليه بتاريخ 2022/4/3على الساعة 08.00

[6] أحمد بشيري، الثورة الجزائرية والجامعة العربية، ط2، دار ثالة، الجزائر ،2009، ص24

عكس ما طرحه فتحي الديب الذي يرى في مشروع الوحدة مخططا خبيثا من المصاليين والمركزيين للسيطرة على الثورة الجزائرية يؤكد محمد العربي الزبيري أن المشروع هو انتصار كبير يعبر عن وحدة الشعب الجزائري بكل أطيافه ويمهد الطريق نحو تقويض أركان الاستعمار في الجزائر مستدلا بتلك المحاولات التي قامت به مجموعة الستة من أجل أن تترأس شخصية وطنية حركتهم الجديدة ومن هؤلاء عبد الحميد مهري وهو من المركزيين[1].

لعل ما يؤكد هذه المعلومات وفي الوقت نفسه يدعم موقف مصالي في اتهامه للنظام المصري بأنه وراء إفشال مشروع الوحدة واعتقال مندوبي حركته،[2] ما تطرقت إليه بعض الأقلام من أن جبهة التحرير أعربت عن قناعتها أنه بحصولها على الأسلحة اللازمة من القاهرة سيتم السيطرة على الوضع والتخلص من جميع الحركات المسلحة غير المنضوية تحت لوائها وتأكد ذلك بعد خروج عبان رمضان من السجن بتاريخ 12 أفريل1955 وترسيم التحاقه بالثورة حين كتب للوفد الخارجي في القاهرة يقول:" نحن عازمون للقضاء على جميع القادة المصاليين"[3].

لقد أخذت القضية بعدا عربيا من خلال تلك الرسالة التي بعث بها حزب الحركة الوطنية وجناحها العسكري إلى رئيس المجلس الوطني السوري، المؤرخة في 10مارس1957 والتي جاء فيها أن أحمد مزغنة والشاذلي المكي كانا في مهمة رسمية أواخر أكتوبر1954 لدى الجامعة العربية لتنسيق الجهود خدمة للقضايا العربية، ومن أجل لم شمل القوى الوطنية لكن جبهة التحرير الوطني أجهضت الاتفاق وتواطأت مع العقيد عكاشة رجل المخابرات المصرية.

حيثيات هذا التواطؤ بحسب ما جاء في الرسالة بدأت بعقد اجتماع في القاهرة بتاريخ 23 ماي 1955 من أجل القيام بسلسلة اعتقالات تطال العناصر المصالية وكان على رأس القائمة ممثلي الحركة بتهمة حيازة المخدرات ولاحقا في أوت 1956 اعترفت الحكومة المصرية بأن الاعتقال كان سياسيا وعلى الرغم من عقد عدة لقاءات بين ممثلين مصاليين والحكومة المصرية في عدة عواصم ومدن أوروبية هي باريس، زيوريخ، بيرن، بروكسل وجنيف لم يطلق سراحهما ويعتبر ذلك منافيا للأعراف والقوانين الدولية[4].

---

[1] محمد العربي الزبيري، قراءة في كتاب عبد الناصر وثورة الجزائر، المرجع السابق، ص 53

[2] محمد العربي الزبيري، كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية....، مرجع سابق، ص42

[3] Philippe Gaillard, op.cit., p39.

[4] Mohamed Harbi, op.cit. p135

في الوثيقة التي نشرتها الحركة الوطنية الجزائرية وأطلقت عليها اسم "سلة سرطان البحر"(تم الإشارة إليها سابقا) ضمنتها اتهامات صريحة لجبهة التحرير الوطني بارتكابها جرائم واغتيالات ضد قياداتها قامت بها بتواطؤ مع السلطات المصرية،[1] كما اتهم أحد مسؤولي الحركة الوطنية في رسالة موجه لأحد قادتها العسكريين بتاريخ 21 ديسمبر1955 وفد القاهرة وجهاز الأمن المصري باعتقال مبعوثي مصالي هناك (مزغنة والمكي) على إثر مناورة سياسية قام بها أحمد بن بلة وحسين لحول وأحمد بودة الذين أصبحوا أدوات بيد السلطات المصرية[2].

في أواخر 1960 جددت الحركة الوطنية الاتصال بالحكومة المصرية من أجل إطلاق سراح مندوبيها أحمد مزغنة والشاذلي المكي حيث جرى لقاء أمينها العام مولاي مرباح وممثلها في إيطاليا المدعو بريش بالسفير المصري في روما هذا اللقاء أكده تقرير مكتب جبهة التحرير هناك إلى الحكومة المؤقتة في القاهرة بتاريخ 10 نوفمبر 1960 جاء فيه على الخصوص: "...لقد علمنا من طرف الوزارة أن هناك محاولات للاتصال من طرف الحركة الوطنية الجزائرية المصالية ومن طرف ممثلها مولاي مرباح وبريش مع سفارة الجمهورية العربية المتحدة..." [3]

إن ما يمكن استخلاصه من هذه القضية أنه تم الاستثمار فيها من الطرفين، فجبهة التحرير روجت لتنكر مصالي لوثيقة الاتفاق التي تمت بين مزغنة والوفد الخارجي في القاهرة من أجل كسب المساندة الشعبية داخليا والدعم الدولي خارجيا والحركة الوطنية استغلت قضية اعتقال مندوبيها والتي تمت في مصر للتشويش على الجبهة في كل مختلف عواصم العالم[4].

3.1- جبهة التحرير الوطني تظفر بالدعم المصري

في البداية يجب أن نذكر أن الدعم المصري للثورة الجزائرية لم يتوقف عند حدود مجابهتها للاستعمار، أو إيواء الفارين من آلة القمع الفرنسي مثلما حدث مع حوالي 318 من أصل 650 مناضل في حركة الانتصار استقبلتهم القاهرة بعد الإفراج عنهم من قبل السلطات الاستعمارية في الجزائر تمهيدا لالتحاقهم بالثورة والذي عاد بالفائدة على جبهة التحرير وإلى جانب ذلك يعود الفضل بالدرجة الأولى للحكومة المصرية في الدفع بالجامعة العربية والدول الافروأسيوية إلى دعم القضية الجزائرية والذي مهد

---

[1] Jacques Simon, op.cit. p116
[2] Mohamed Harbi, op.cit. p 120

[3] جمعة بن زروال، مرجع سابق، ص 191.
[4] سعاد يمينة شبوط، مرجع سابق، ص83

لتسجيل ملفها في جدول أعمال الجمعية الأممية ثم الاعتراف بها فيما بعد،[1] وقد أقر بن بلة بهذا الدور بقوله:" إذا كانت مصر قد أمدتنا بمساعدة عظيمة منذ البداية فإن كل الأقطار العربية قد ساعدتنا بدرجات أقل بما فيها الأقطار الأقل تقدمية مثل الأردن والعربية السعودية"[2]

أما فيما يخص العلاقة بين الحركة الوطنية وجبهة التحرير، فرغم أن مشروع الوحدة الوطنية تعطل في منتصف سنة 1955 إلا أن الجهود الدبلوماسية استمرت فيما بعد من الجانب المصري حيث ذكر محمد زروالي أنه في ماي 1956 نقل السفير المصري بفرنسا عن العقيد ثروت عكاشة طلبا من جماعة القاهرة يتضمن تكليف الدكتور محمد أمير بن عيسى الاتصال بمصالي ودعوته للانضمام لجبهة التحرير وبعد طول مفاوضات أخذ وعدا منه بالنظر جديا في الطلب لكنه وبتأثير من مقربيه المعارضين لذلك تراجع عن وعده[3].

من جهته تطرق مصالي الحاج في الرسالة التي بعث بها إلى أعضاء مكتبه السياسي شهر أوت 1956 يعلمهم فيها عن مفاوضات مع جبهة التحرير برعاية الرئيس جمال عبد الناصر والتي سيتم إجراؤها بتاريخ الرابع والعشرين من الشهر نفسه قدم فيها مجموعة شروط مسبقة لمباشرة المباحثات شملت أساسا إطلاق سراح كل من أحمد مزغنة والشاذلي المكي والعربي أولبصير وجميع معتقلي الحركة الوطنية سواء في مصر أو في الجزائر على أن تتم صياغة الشروط سواء من الحركة أو الجبهة مسبقا وكتابيا، وأن يكون التفاوض مع بن بلة أو من يمثله شخصيا وقدم مصالي في ذات الرسالة جملة من المقترحات السياسية كضرورة إنشاء" المجلس الوطني للمقاومة الجزائرية" يضم بالأساس الحركة الوطنية وجبهة التحرير مع ضمان استقلالهما السياسي ويتم إبلاغ الاتحاد الديمقراطي وجمعية العلماء بذلك، ويتولى هذا المجلس مهمة النضال على جميع الجبهات[4].

لقد تميز موقف مصالي الحاج إزاء مصر بعدم الثبات والوضوح، فبعد أن شن هجوما شرسا علي حكومتها، أرجع فيه سبب فشل لقاء سويسرا المنعقد بتاريخ 5 ماي1955 إلى تدخل رجل مخابراتها العقيد عكاشة وهذا بنص رسالته إلى رئيس الوزراء السوري 10مارس1957[5] قال في رسالة ثانية لمكتبه

---

[1] محمد خيشان، مرجع سابق، ص ص 218.216

[2] رشيد ولد بوسيافة، جامعة الدول العربية وحركات التحرر في المغرب العربي 1962.1952 (الجزائر أنموذجا)، ط 1 المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2021، ص 145

[3] محمد عباس، نداء الحق، شهادات تاريخية، مرجع سابق، ص 64.

[4] Mohamed Harbi, op.cit. p 125.126

[5] محمد العربي الزبيري، الثورة الجزائرية في عامها الأول، مرجع سابق، ص200

السياسي مؤرخة في شهر أوت 1956أن قرار جبهة التحرير ليس بيدها وأنها واقعة تحت رحمة الرئيس عبد الناصر،[1] ثم عاد بعد مدة وأدلى بتصريح لجريدة لوموند (Le Monde) في 29 جانفي1959 تراوح بين الشدة واللين مذكرا بمسيرته النضالية الحافلة بالإنجازات معترفا بأنها لم تخلوا من الأخطاء وأن اعتراضه على وفد القاهرة كونه رهن الثورة لقوة أجنبية حتى ولو كانت دولة شقيقة(يقصد مصر)[2].

في تصريح مماثل لكن هذه المرة أكثر ليونة تجاه مصر قال مصالي الحاج إنه ليس لديه مانع من أن يتدخل الرئيس جمال عبد الناصر من أجل تحقيق هذا الإنجاز التاريخي للجزائر(يقصد المصالحة بين حزبه وجبهة التحرير) ليعود مرة أخرى ويعلن في إحدى تقاريره بتاريخ 29 أفريل 1958 أن حزبه لا يتلقى أي دعم مالي من أي دولة حفاظا على استقلالية قراراته السياسية وحرصا عل المصلحة الوطنية[3].

بالمقابل جاء في أحد بيانات جبهة التحرير ما يلي:" إن قاعدتنا الرئيسية للعمل تقوم في البلاد العربية ولا سيما في مصر بصورة خاصة ولم تكن اتصالاتنا مع قادة الدول العربية إلا اتصالات الحلفاء وليس الاتباع أو الأدوات وعلينا أن نكون حذرين بطريقة منظمة لنحافظ على استقلال الثورة الجزائرية"[4].

أما فيما يخص مصر فقد ذكر توفيق المدني في كتابه "حياة كفاح" أنه قابل الرئيس جمال عبد الناصر في القاهرة شهر أكتوبر1956، شرح له موقفه غداة اندلاع الثورة مصرحا بأنه درس بغاية الاهتمام ما قاله له الوفد وإنه طلب من الوفد مهلة تفكير ثلاثة أيام ثم قال: "وكنت أخذت فكرة سيئة عن الحركة الجزائرية واستهجنت الطريقة التي زعم مصالي أنه يقود بها الشعب للاستقلال، لقد كان تفكيرا عقيما وطريقة سخيفة، لكن بعد اطلاعي على منهاج الوفد وتأملي العميق في طريقة عمله، وتهيئة مراحله ارتحت له واطمأنت نفسي لنتائجه وعلمت أنها عملية ناجحة لا محالة وعاد إليّ الوفد فصارحته برأيي وتداولنا طويلا وحددنا إمكاناتنا ووعدتهم أن أكون معهم إلى النهاية"،[5]

---

[1] Mohamed Harbi, op.cit. p131
[2] Jacques Simon, op.cit. p228.
[3] Jacques Simon, Ibid. pp 185.187.

[4] جوان غيلسبي، الجزائر الثائرة، مرجع سابق، ص 170
[5] أحمد توفيق المدني، حياة كفاح، مرجع سابق، ص18.

2- مع المغرب وتونس ما جمعه التاريخ فرقته السياسة

1.2- بلبصير وبالبقرة مصير مجهول

يعتبر العربي اولبصير من بين أبرز الشخصيات السياسية التي كان لها باع طويل في النضال الوطني بمنطقة القبائل، شغل قبل اندلاع الثورة منصب مسؤول الدائرة الحزبية لحركة انتصار الحريات الديمقراطية حيث عرف بمقدرته الكبيرة على التنظيم والتسيير كما تميز بشخصيته القوية التي جعلته محل احترام المناضلين، وبالمقابل فإن حبه لمصالي الحاج وطاعته العمياء له جعله يحجم عن الانضمام للثورة بحجة أنه لم يتلق الموافقة من رئيس الحزب،[1] وفي شهر أفريل 1955 توجه إلى المغرب في إطار مهمة كلفته بها الحركة الوطنية تمثلت في اقتناء الأسلحة لجناحها العسكري المعروف باسم "الجيش الوطني للشعب الجزائري"[2] ومنذ ذلك الوقت انقطعت أخباره[3].

حزب الحركة الوطنية الجزائرية تناول حيثيات القضية حيث ذكر أنها واجهت مع بداية 1955 عدة صعوبات في نشاطها الثوري لذلك أرادت فتح جبهة جديدة في القطاع الوهراني أوائل جوان وتمهيدا لذلك أرسلت في أفريل العربي أولبصير إلى الريف المغربي من أجل شراء الأسلحة بقيمة مالية قدرت بـ 2 مليون فرنك، على خلفية قناعتها أنه بإمكان الثوار المغاربة توفير الدعم للجزائر وقد استطاع عبور الحدود باسم مستعار هو "محمد شابوني" وهناك التقى بالمدعو محمد وأخرين من جبهة التحرير عرضوا عليه الانضمام إليهم ولما رفض خيانة مصالي سلبوا منه المبلغ وأبلغوا عنه الشرطة الاسبانية التي سجنته بمنطقة تيمنسات (Timenssat)[4].

إذا كان البعض قد أرجع السبب وراء انتزاع المبلغ من أولبصير إلى الوضع الذي عاشته المنطقة الخامسة جراء النقص الفادح في الأسلحة؛ ما دفع بقائدها العربي بن مهيدي إلى تجميد العمل المسلح ريثما يتم التحضير الجيد له في سرية تامة،[5] فإن الحركة الوطنية وصفت ما حدث بالعملية الإجرامية من طرف جبهة التحرير والتي ضيعت على الحركة الوطنية مباشرة الكفاح المسلح لمدة زمنية لا تقل عن ثلاثة

---

[1] عبد العزيز وعلي، أحداث ووقائع في تاريخ ثورة التحرير بالولاية الثالثة، دار الجزائر للكتب، الجزائر، 2011، ص 14.

[2] عمار قليل، مرجع سابق، ص229

[3] عبد العزيز وعلي، مرجع السابق، ص14

[4] Mohamed Harbi, op.cit. p137

[5] محمد عباس، نصر بلا ثمن الثورة، مرجع سابق، مرجع سابق، ص 101.

أشهر وأكد المكتب السياسي للحركة أنه بعد استقلال المغرب تبين أن اولبصير غير موجود في الريف المغربي وبذلك بقي مصيره مجهولا[1].

هذه الرواية التي تمسك فيها المصاليون باتهام الجهويين تقابلها معلومات أخرى موجودة بمحاضر الشرطة الفرنسية العاملة بوهران والتي سجلت اعتراف المدعو محمد غوفال أحد المسؤولين المصاليين الذي أكد تلقيهم الأمر في شهر جوان باقتناء الأسلحة وتحضير المرقعات قصد الشروع في العمل المباشر، وبحسب محمد حربي فإنه قد تم تجميع الأسلحة للبدء في العمل ليلة 19 ماي1955 لكن الشرطة الفرنسية باغتت العناصر المصالية وأحبطت العملية ومرة أخرى ربطت الحركة الوطنية بين قضية الاختطاف وبين هذه الحادثة متهمة جبهة التحرير بالضلوع في اكتشاف عناصرها[2].

من وجهة نظر أخرى فإن جبهة التحرير الوطني كانت مضطرة للقيام بعملية الاختطاف فقد واجهت في المغرب خلال الأشهر الأولى من اندلاع الثورة التحريرية تحديا كبيرا لما أُتهمت من طرف بعض السياسيين المغاربة بانتمائها للشيوعية وقد زاد وضعها سوءا بعد استقبال قيادات من حزب الاستقلال المغربي لمثلين عن الحركة الوطنية الجزائرية على الأراضي المغربية، ما اضطرها إلى إزاحة بعض القيادات المصالية من طريقها هناك[3].

إن ما يجب التأكيد عليه بخصوص قضية أولبصير أنها تعتبر من الأسباب التي عمقت الخلاف بين المصاليين والجهويين وحولته إلى صراع دموي، ازدادت حدته مع مرور الوقت فبعد اختفائه اشتعلت الحرب بين الطرفين وفي نهاية المطاف استطاعت المنطقة الخامسة بقيادة جيش التحرير من تصفية المصاليين المتواجدين بالمغرب[4].

أما بالنسبة لقضية لمحمد بلبقرة[5] فرواية المصالين حولها على لسان مكتبهم السياسي الذي ذكر بأنه بداية من 1955 كان لمندوبها نشاط سياسي في فرنسا وفي خريف تلك السنة كلف بالتنقل إلى الرباط المغربية لإجراء محادثات مع السلطات تمهيدا لمؤتمر تونس المزمع عقده في 22 أكتوبر1955 وغادر نحو

---

[1] Mohamed Harbi, op.cit. p137.

[2] محمد حربي، جبهة التحرير الأسطورة والواقع، مرجع سابق، ص149

[3] محمد عباس، نصر بلا ثمن الثورة، مرجع سابق، ص 287

[4] محمد العربي الزبيري، الثورة في عامها الاول، مرجع سابق، ص201.

[5] محمد بلبقرة: من مواليد 1918 بمعسكر، درس في تلمسان وهناك التحق بحزب الشعب في 1937 وبسبب نشاطه السياسي أقصي من استكمال دراسته في 1938، وبعد هجرته إلى فرنسا التحق بحركة الانتصار وأصبح أحد أعضاء فيدراليتها هناك وفي 1948 اشتغل محاميا بوهران، وفي مؤتمر هورنو عين مسؤولا للحركة الوطنية وفي زيارة للمغرب في شهر أكتوبر 1956 إختفى هناك، أنظر: Stora Benjamin, Dictionnaire…, op.cit.103 .

طنجة التي كان من المفروض أن يصلها في 20 اكتوبر لكنه اختفى في رحلته تلك وتبين بعد ذلك أن عناصر من جبهة التحرير قامت باختطافه ولم يعرف مصيره رغم تلقي الحركة تعهدات من السلطات المغربية بفتح تحقيق حول ذلك.

المصير المجهول لمحمد بلبقرة دفع بالحركة الوطنية الجزائرية إلى وضع ثلاث احتمالات الاحتمال الأول: أنه اختطف بمجرد وصوله إلى طنجة وقتل هناك والاحتمال الثاني: أنه موجود داخل سجن تابع لجبهة التحرير الوطني بالمغرب والاحتمال الثالث: أنه نقل إلى سجن تابع لجبهة التحرير وذكرت الحركة الوطنية بأن هذه الأخيرة تتصرف داخل المغرب بمنطق دولة داخل دولة وحملت السلطات المغربية المسؤولية متهمة إياها بالتواطؤ[1] .

في تقرير صادر عن الحركة الوطنية أيضا بتاريخ 28 سبتمبر 1960 أكد أن محمد بلبقرة عضو المجلس الوطني للثورة (C.N.R) المنبثق عن مؤتمر هورنو في جويلية 1954 قد تم إغتياله على يد مجموعة مسلحة تابعة لجبهة التحرير الوطني، على الحدود الجزائرية المغربية والمصير نفسه لقيه مسؤولون آخرون أبرزهم مصطفى بن عمر مساعد بلبقرة[2]، ومن جهته أكد مصالي في تقريره الصادر بتاريخ 29 أفريل1958 على أن العلاقة بين حزبه والمغرب أصبحت علاقة عداء منذ قضية بلبقرة التي مازالت مبهمة وأوضح كذلك أنه لا يعرف مصير العشرات من مناضليه هل ماتوا أم ما زالوا على قيد الحياة مستنكرا على السلطات هناك سوء معاملتها لحركته وبالمقابل استضافتها لجبهة التحرير والسماح لها بالنشاط على أراضيها.

الكلام نفسه وجهه رئيس الحزب مصالي الحاج للحكومة التونسية متهما إياها بتقديم تسهيلات جمة لجبهة التحرير، وقال إنه لا يسمح لمناضلي حزبه بأي نشاط كما حمل مكتبه السياسي جزءا من المسؤولية من خلال ضعف الأداء الدبلوماسي وطالبه بتدارك ذلك من خلال تحسين العلاقة مع هذه الدولة ودعاه إلى إقامة علاقات أخرى مع ليبيا وتوسيعها لتشمل السودان والحبشة ولبنان، في إطار استراتيجية مبنية على توطيد علاقات جديدة بين الحركة والعالم العربي[3].

بهاتين القضيتان التي وصل فيهما مصالي الحاج إلى طريق مسدود مع السلطات المغربية ناشدت الحركة الوطنية المجتمع الدولي لحماية مندوبيها في مصر وتونس والمغرب وغيرها محملة الدول العربية

[1] Mohamed Harbi, op.cit. p 138
[2] A.O.M. Boite N° 15CAB/144, Situation M.N.A en Métropole et en Algérie, 2/1/1961 Pp1,2.
[3] Jacques Simon, op.cit. pp198.199.

المعنية المسؤولية في اختفاء البعض منهم، وطالبت بضرورة وقوف تلك الدول على مسافة واحدة بينها وبين جبهة التحرير وقالت أنها لا تجد تفسيرا لتلك المواقف العدائية من دول عربية شقيقة اتجاهها[1] وأضافت أن ما قام به رئيسها (مصالي) يدخل في صميم الأعراف الدولية، حيث أرسل ممثلون عنه إلى مختلف العواصم والهيئات في العالم ومن أبرز هؤلاء محمد بلبقرة لتونس والعربي اولبصير إلى إسبانيا ومولاي مرباح وأحمد مزغنة إلى مصر وعابد بوحافة إلى هيئة الأمم في إطار الدعاية لحزبه الجديد[2].

2.2-عوماربن بوالعيد ضحية سياسية

في نشريه إعلامية للحركة الوطنية وزعت بتاريخ 20 جوان 1958، أدان مكتبها السياسي عمليات التصفية الجسدية وأسلوب الاغتيالات السياسية التي تنتهجها جبهة التحرير ضد قيادات وطنية أثبتت ولاءها للجزائر وقاومت الاستعمار بقوة السلاح منذ الوهلة الأولى لاندلاع الثورة ومن هؤلاء عومار بن بوالعيد أحد قادة الولاية الأولى (الأوراس) والتي اعتبرتها الحركة منطقة مصالية وذكرت أنه تم استدعاؤه رفقة مساعده حاج مسعود في شهر أوت 1957 إلى تونس من طرف الجبهة بحجة دراسة وضع المقاومة في منطقة الأوراس وهناك تم التحقيق معهما حول علاقتهما بالمصاليين وطُلب منهما الانضمام لجيش التحرير الوطني فاشترطا توحيد العمل المسلح لكن طلبهما قوبل بالرفض،[3] ولعل هذا ما أكد التهمة عليهما فمن جملة الحجج التي ساقتها قيادة الأوراس وعلى رأسها شيحاني بشير لإسقاط عضوية عومار بين بوالعيد من جيش التحرير هو ضمه لعناصر مصالية[4].

حسب ما أورده حزب الحركة الوطنية الجزائرية فقد تم استدعاء بن بوالعيد والحاج مسعود مرة أخرى للحوار في القاهرة وطرحت عليها المسألة نفسها، لكنهما أصرا على موقفهما فاستدعيا للمرة الثالثة إلى طنجة المغربية وهناك أقيمت لهما محاكمة ساخرة ووضعا في قبو على شكل سجن خاص بمدينة وجدة ووجدوا العشرات من المناضلين المصالين الذين أعدموا هناك ونجح بن بوالعيد ومساعد رفقة خمسة آخرين من بينهم الضابط عماري ونائبه المدعو شداد والضابط محمد الأحمر مسئول منطقة معسكر والضابط سالم الجلفاوي مسؤول منطقة أولاد نايل والأستاذ بوزوزو من الفرار إلى الدار البيضاء وهناك تمت الوشاية بهم فاعتقلوا مرة ثانية في 5 جانفي 1958 بوجدة المغربية ومنذ تاريخ 2 مارس 1957 اختفى ستة منهم ونجا الأستاذ بوزوزو الذي تمكن من الفرار والوصول إلى أوروبا وحملت الحركة الوطنية

[1] Mohamed Harbi, op.cit. p13

[2] إبراهيم لونيسي، مصالي الحاج في مواجهة جبهة التحرير الوطني، مرجع سابق، ص 69.

[3] Jacques Simon, op.cit. p214.

[4] محمد العربي مداسي، مرجع سابق، ص 131.

المسؤولية في ذلك للحكومة المغربية متسائلة كيف لبلد شقيق يدعم كفاح الشعب الجزائري ويتغاضى على تصفية إطاراته؟[1]

3- مد ثوري يجتاح قواعد المصاليين

في البداية يجب الإشارة إلى أن تونس من بين الدول العربية التي استقطبت اهتمام العناصر المصالية منذ تأسيس حركتهم، مستعلين العلاقة التاريخية التي جمعت التيار الاستقلالي الجزائري بالحزب الدستوري التونسي[2] فبالنسبة لمصالي الباحث عن دعم خارجي فإن كل من تونس والمغرب يشكلان حليفين طبيعيين للجزائر وقد ناضل منذ تأسيس حزب نجم شمال إفريقيا من أجل تحرير كل أقطار الشمال الافريقي وعلاقته بالرئيس الحبيب بورقيبة[3] والعائلة الملكة المغربية قديمة تعود إلى سنة 1926 عندما أقام النجم مأدبة عشاء على شرف الطلبة المغاربة بباريس سنة 1937 أين ألقى الطالب الشاب بورقيبة كلمة أمام الحضور.

حول الموضوع قال مصالي الحاج: "وصل الحبيب بورقيبة إلى باريس في إقامة لشخص واحد لمدة أسبوع وعلى الفور التقينا ووضعنا معا خطة عمل للاجتماع الذي انعقد في 14 فيفري 1937 بباريس أين تم إلقاء بعض الخطب التي تناولت مشاكل الشمال الإفريقي وذلك في جو سادته الأخوة والتفاهم".[4] وبعد اندلاع الثورة التحريرية بعث مصالي مولاي مرباح إلى تونس لفتح مكتب للحركة هناك،[5]كما حاول بالبقرة إنشاء "جمعية الطلبة الجزائريين" الموجودين في الزيتونة ومعاهد الشرق الأوسط بهدف إشاعة دور الحركة الوطنية والوقوف في وجه عناصر جبهة التحرير مثلما كان يتردد[6].

---

[1] Jacques Simon,Messali Hadj Par LesTexte,PP215.2160.

[2] بنجامين ستورا، مصالي الحاج، ص ص 243.242

[3] لحبيب بورقيبة: ولد في 1903 بمدينة منستير التونسية، تخرج من معهد الحقوق في باريس عام 1927، بدأ نشاطه السياسي من بوابة الحزب الدستوري في 1933 وبعد عام استقال وأسس الحزب الدستوري الجديد 1934، تنقل بين العديد من الدول كما عاش سنوات في المنفى وأخري في السجن وعاد إلى تونس في 1952 وبعد نجاح الثورة التونسية وقع اتفاقية الجلاء في 20 مارس 1956 ثم أصبح أول رئيس للجمهورية (1987.1957) خلع ووضع تحت الإقامة الجبرية إلى غاية وفاته في 2000، للمزيد أنظر: الشبكة العنكبوتية، الموقع الإلكتروني:https:://www.bibliotheque.net.tn، أطلع عليه بتاريخ 2022 /3/30 على الساعة 08.00.

[4] Benjamin Stora, Messali Hadj, op.cit. pp248.249

[5] جمعة زروال، مرجع سابق، ص 163

[6] Mohamed Youcefi, L’Algérie en Marche, T 2, Ed, ENAL, Alger, 1985, p 149.

بالنسبة للمغرب فالجزائريون المقيمون هناك كان لهم نشاط سياسي مكثف منذ الحرب العالمية الثانية ويعود الفضل لمناضلي حزب الشعب في نقل أفكار التيار الاستقلالي لهذا البلد الشقيق،[1] أما على مستوى القيادة فقد استطاع مصالي الحاج بناء علاقة جيدة مع محمد الخامس[2] منذ عام 1926[3] وبقية الشخصيات الوطنية الأخرى؛ بدليل تشجيع الزعيم عبد الكريم الخطابي له على الثورة ووعده بتقديم المساعدة وهذا أثناء زيارته لمصر 1951[4].

مع اندلاع الثورة التحريرية استغل محمد بلبقرة لقاءا جمعه مع وزير الاقتصاد المغربي السيد بوعبيد وطلب منه السماح له بالتنقل إلى المغرب لفتح مكتب للحركة الوطنية في الرباط وفعلا غادر إلى هناك حاملا معه رسالة من مصالي الحاج إلى الملك محمد الخامس وبعد فترة اتخذت الحركة من مدينة طنجة مركزا للتنسيق الاتصال بين عناصرها التي تمركزت في عدة مدن مغربية، على غرار فاس والدار البيضاء بالإضافة إلى الرباط [5].

بالنسبة لجبهة التحرير الوطني فقد قامت بهيكلة نشاطها بالمغرب كمنطقة استراتيجية حتى قبل اندلاع الثورة،[6]وذلك بتغيير مسار ما كان يعرف بـ:"ودادية الجزائريين" التابعة لحركة الانتصار المتواجدة بمدينة وجدة والتي عملت تحت الوصاية الاستعمارية حيث تم تغييرها إلى "ودادية الجزائريين المسلمين" ومعها تغير نشاطها فيما بعد ليصبح نشاطا ثوريا بحتا،[7] ومع جملة التسهيلات المقدمة من طرف السلطات المغربية تمكنت جبهة التحرير من تنظيم بقية هياكلها السياسية والعسكرية والجماهيرية فإلى جانب الودادية أسست "منظمة الطلبة الجزائريين"، "وجمعية النساء الجزائريات" ما أدى في وقت وجيز إلى إرساء تنظيم ثوري صلب وقوي[8].

---

[1] محمد يعيش، مرجع سابق، ص 133.131

[2] محمد الخامس: من مواليد 1909 بمدينة فاس المغربية، تولى عرش المغرب في 1927 واستمر في الحكم إلى غاية وفاته في 1961، نظرا لمواقفه الوطنية نفته فرسا ما بين 1953 إلى 1955 ويعتبر من الشخصيات البارزة في تاريخ المغرب العربي والوطن العربي وإفريقيا من ذلك دعه للثورة الجزائرية ومطالبته بالاستقلال اللامشروط للجزائر، أنظر: الشبكة العنكبوتية، الموقع الإلكتروني: https://ar.wikipedia.org، أطلع في 30/ 3/ 2022 على الساعة 11.00

[3] Benjamin Stora, Messali Hadj op.cit. p 248

[4] محمد عباس، خصومات تاريخية، مرجع سابق، ص34.

[5] Mohamed Youcefi, op. cit. p 141

[6] محمد ودوع، موقف المغرب الأقصى تجاه الثورة الجزائرية 1962.1954، ج2، دار ابتكار للنشر والتوزيع، الجزائر 2013، ص 153

[7] جريدة المجاهد، ع 14، 1958/12/15، ص4

[8] محمد ودوع، مر جع سابق، ص 55

قامت جبهة التحرير في بداية تأسيس وداديتها بالمغرب بالتكفل بالجزائريين الفارين من عمليات الإبادة الجماعية والنازحين على الحدود الجزائرية المغربية[1] كما ساهمت تلبية الحاجيات المادية والاجتماعية للجالية الجزائرية هناك بالإضافة إلى مساهمتها في رفع النضج السياسي والمساهمة في توعية المناضلين بما يساعد على دعم الثورة في مواجهة الاستعمار[2] ومع فتح العديد من الفروع عبر التراب المغربي تمكنت من تأطير 6000 لاجئ جزائري في المغرب كما وسعت من نشاطها خلال سنتي 1957و1958 وهذا من خلال تكثيف الدعاية الإعلامية لكسب الدعم وفضح جرائم الاستعمار وبعد تأسيس الحكومة المؤقتة(سبتمبر 1958) أصبح نشاط الودادية أكثر فعالية[3] وبذلك تجاوزت كل العراقيل التي وضعتها سلطة الاحتلال أمامها متخذة من المغرب قواعد خلفية لكفاحها المسلح[4].

4-الوساطة المغاربية مسمارفي نعش المصالية

أولى خطوات الوساطة المغاربية كانت من مبعوث الحكومة المغربية الذي حاول في البداية إقناع بن بلة بضرورة تقديم شخصيات معروفة لإبطال ادعاء فرنسا بأنه لا يوجد في الجزائر تنظيم سياسي يمكن التفاوض معه وفي لقاء بن بلة بالملك محمد الخامس في إسبانيا والذي تم في الأسبوع الثالث من شهر افريل 1956 تضمن الحوار بينهما مسألة اعتراف المغرب الأقصى بالقضية الجزائرية حيث اقتنع الملك بأن طريق الكفاح المسلح الذي انتهجته جبهة التحرير هو الطريق السليم وأن أي فشل للجزائر هو فشل لكل شمال إفريقيا[5].

بخصوص هذا اللقاء حاول الملك إقناع بن بلة بأن يكون التمثيل بشخصيات من الوزن الثقيل لإسقاط إدعاء فرنسا بعدم وجود تنظيم سياسي يمكن التفاوض معه، وهذا الموقف من الحكومة المغربية بحسب تحليل البعض فيه اتهام ضمني لجبهة التحرير بعدم شرعيتها أو على الأقل الشك في إمكانية إدارتها لملف المفاوضات بتمرس دبلوماسي ولعل السبب الحقيقي وراء الموقف المغربي ما عبر عنه ولي العهد الحسن الثاني[6] عندما قابل فرحات عباس بمدينة تيطوان في أفريل 1957 حيث أصر بإلحاح على معرفة

---

[1] عمر بوداود، مرجع سابق، ص 157

[2] محمد العربي الزبيري وآخرون، كتاب مرجعي عن الثورة، مرجع سابق، ص 128.

[3] عاشور شرقي، مرجع سابق، ص 447

[4] محمد بلعباس، الوجيز في تاريخ الجزائر، دار المعاصرة، الجزائر، 2009، ص 185.

[5] فتحي الديب، مرجع سابق، ص 198.

[6] الحسن الثاني: ولد بالرباط المغربية في 1929، عين وليا للعهد في 1957 ثم وزيرا للدفاع في 1960 وأخيرا ملكا للمغرب من 1961 إلى 1999، عرف بحنكته ودهائه السياسي داخليا وخارجيا للمزيد أنظر: الشبكة العنكبوتية على الرابط https: //www.aljazeera.net أطلع عليه بتاريخ 2022/4/1 على الساعة 09.00

موقف الجبهة النهائي ولما أجابه عباس بقوله: "الاعتراف بحق تقرير المصير والتفاوض النزيه مع الجبهة " لم يخف استياءه ورد عليه قائلا "كنا نأمل أن نجد لديكم مرونة أكبر"[1].

يبدوا أن التحفظ الذي أبداه كل من المغرب وتونس إزاء المفاوضات الجزائرية الفرنسية والذي أرجعاه لضعف محتمل في التمثيل والأداء الدبلوماسي من جانب جبهة التحرير كان بإمكان مصالي الحاج سد ثغراته لما تنطوي عليه شخصية الرجل من كاريزما صقلتها تجاربه مع الاستعمار، ولما يحوزه من رصيد نضالي كان يمكن توظيفه في مثل هذه المواقف لكن رفضه الانضمام للثورة من جهة وتدهور علاقته مع الأنظمة المغاربية من جهة ثانية فوتت عليه فرصة أن يكون رجل المرحلة والإجماع في الداخل والخارج.

واصل المغرب مساعيه لحل المشكلة الجزائرية فبتاريخ 15 سبتمبر 1956 قال الملك المغربي:"... يعتبر السلم محل اهتمامنا الأول؛ لأن استمرار الحرب يهدد أمتنا ويهدر استقرار مجموعة الشمال الإفريقية، كما يهدد علائق الصداقة مع فرنسا التي تريد البلدان الثلاثة أن تحافظ عليها، هذه الأسباب جميعا نناشد المسؤولين أن يسارعوا بحل هذا المشكل، وأن ينهوا بذلك هذه الآلام الإنسانية الكبيرة..."[2]

دافع محمد الخامس عن القضية الوطنية بخطاب ثان ألقاه من مدينة وجدة قرب الحدود مع الجزائر بتاريخ 26 سبتمبر 1956 قال فيه:" إن شمال إفريقيا يكون كله واحدا من الجهة الجغرافية والجنس، ومن جهة أخرى فإن الأقطار الثلاثة التي يتركب منها الشمال الإفريقي مرتبطة ارتباطا وثيقا باللغة والدين والتقاليد؛ فمستقبلها مشترك مثل ماضيها ولهذا فكل ما يمس الجزائر يحدث صدى عميق بالمغرب بسبب العلائق الوثيقة والتلاؤم الشديد الذي يوجد بينهما وبسبب الجوار الطبيعي أيضا"[3].

أردف الملك قائلا:"... من الواجب حل مشكلة الجزائر حلا سلميا يضمن لشعب الجزائر حريته ويؤمن مصالح فرنسا...إن كل ما يتعلق بالجزائر يتردد صداه في المغرب نظرا لأواصر الود التي تربط بين الشعبين... وإننا نهيب بالمسؤولين أن يسارعوا بحل هذه المشكلة وإن الشعب الفرنسي الذي أدرك حقيقة مشكلتي تونس والمغرب لن يعجز عن فهم مشكلة الجزائر عن حقيقتها"، هذا الخطاب لم يلق ترحيبا من

[1] محمد عباس، نصر بلا ثمن الثورة، ص ص 287.286.

[2] صحيفة المقاومة الجزائرية، ع 1، 1 نوفمبر1956، ص ص 10.8

[3] جريدة المجاهد، ع 15، 1958/12/20، ص1.

قادة جبهة التحرير الوطني، فبعد أربعة أيام جاء الرد من من جناحها العسكري (جيش التحرير الوطني) بأنه لن يلقي السلاح إلا إذا تحققت للجزائر حريتها.[1]

بخصوص موقف جبهة التحرير ذكر فتحي الديب أن قيادة الثورة لم تكن تعول كثيرا أو تهتم بالمعونة المغربية لعدم اطمئنانها لنوايا ولي العهد الأمير حسن الثاني خوفا من ضربه لجيش التحرير من الداخل بواسطة عناصر موالية له،[2] وعلى العكس من هذا الكلام أكدت مصادر أن وصول الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة يوم 16 نوفمبر 1956 لخضور أشغال الجمعية الأممية بنيويورك وولي العهد المغربي في 30 منه شكل دعما قويا للقضية الوطنية بفضل تلك اللقاءات التي عقدوها مع العديد من الوفود الأجنبية برعاية منهما[3].

في أفريل 1956 وجه الرئيس بورقيبة خطابا أمام الشعب التونسي قال فيه إن التونسيين يشعرون بالألم إزاء ويلات الحرب التي يعيشها إخوانهم في الجزائر، وأكد أن استقلال تونس يبقى ناقصا ومهددا ما لم تستقل الجزائر، وأنه لن يدخر جهدا من أجل إيجاد حلول سلمية تضمن للشعب الجزائري حقوقه كاملة وعبر عن تضامن تونس حكومة وشعبا من أجل حصول الجزائريين على استقلالهم التام[4] ومما قاله أيضا: "إن العقبة الكأداء هي الاستعمار في الجزائر لذا أعتقد أن عملنا مع بعض لتوفير أسباب تحرير الجزائر، يسهل في نفس الوقت تحقيق الوحدة، لأن تحرير الجزائر شرط أساسي لتحقيق الوحدة وحين تتحرر الجزائر لن تبقي أمام وحدة شمال إفريقيا أسباب معقولة يمكن أن تعطلها"[5].

خلال زيارته إلى الأمم المتّحدة يوم 22 نوفمبر 1956، ألقى الرئيس الحبيب بورقيبة خطابا آخر لكن هذه المرة كان في جلستها العامة بنيويورك، قدم فيه مشروع وخارطة طريق لإنهاء الحرب بالجزائر قائلا: " الحل الذي ننشده، يمكن أن يتم بمراحل، كأن يتحقّق أولاً وقْف القتال، وثانيا إرسال قوة بوليس دولي، وثالثا إرسال لجنة وساطة مؤلّفة من ثلاث أو أربعِ شخصيات تسعى إلى البحث عن شروط وقْف

[1] رشيد ولد بوسيافة، مرجع سابق، ص 154

[2] فتحي الديب، مرجع سابق، ص 218.

[3] محمد العربي الزبيري، قراءة في كتاب عبد الناصر وثورة الجزائر، مرجع سابق، ص 154

[4] مريم الصغير، مرجع سابق، ص 87

[5] صحيفة المجاهد، ع 11، مارس 1958، ص 12.

القتال بين الطرفين الجزائري والفرنسي، فإذا ما تم ذلك مهدت السبل وأُعلن وقْف إطلاق النار تحت ضمان الأمم المتّحدة، وأرسلت قوات البوليس الدولي"[1].

كما صرح الرئيس بورقيبة في جانفي 1957 قائلا: "إن أنجع طريقة لحل المشكل الجزائري هو خلق توازن بين سيادة الجزائر وبين التعاون الجديد الذي يربط دول المغرب العربي الثلاثة بفرنسا وتشكيل مجموعة فرنسية لشمال إفريقيا تتحصل منه فرنسا على تعاونها المثمر مع شعوب المغرب العربي"[2] لذلك اقترح مشروع تسوية مبني على إجراء انتخابات لاختيار جزائريين تتفاوض معهم فرنسا وكان يأمل في أن تفرز شخصيات سياسية يمكن لفرنسا التفاهم معها والتأثير عليها بعكس قادة جيش التحرير الذين ليسوا محل ثقة من الجانب الفرنسي[3].

فيما يخص خطة بورقيبة فقد لاقت جبهة التحرير الوطني منذ اندلاع الثورة تحفظا صريحا من الجارة الشقيقة تونس نتيجة تمسكها بالاستقلال التام ففي حريف 1956 لخص محمد خيضر موقف الحكومة التونسية من خلال ما دار بينه وبين سفيرها في القاهرة الدكتور الصادق لمقدم كما يلي: مع مطلب الاستقلال مبدئيا لكنها تنصح باتباع المراحل البورقيبية لتحقيق هذا الهدف ولم يتوقف الأمر عند مطالبة الجبهة بالمرونة في التعامل الدبلوماسي مع فرنسا، بل أكثر من ذلك فالجانب التونسي لم يكن مقتنعا بقدرة ممثلي الجبهة في التفاوض لقلة رصيدهم السياسي وحنكتهم الدبلوماسية[4].

جاء الرد من جبهة التحرير الوطني عبر ممثلها بالأمم المتّحد السيد محمد يزيد الذي اقترح أن تقوم تونس بالدفاع عن القضية الجزائرية بشرط أن تعرض جبهة التحرير وجهة نظرها، تأكيدا منه على حق الجبهة الحصري والشرعي في تمثيل الشعب الجزائري[5] ومما سبق يمكن القول أن اقتراح بورقيبة قد تقاطع مع مقترح مصالي فيما يخص رغبتهما في تهميش جبهة التحرير وانتزاع حقها في تمثيل الشعب الجزائري في المفاوضات مع فرنسا وسيأتي تفصيل موقف مصالي في المبحث الثالث.

---

[1] حبيب حسن اللولب، الدبلوماسية التونسية والثورة الجزائرية (1962.1955) التحديات والرهانات، مجلة دفاتر السياسة والقانون، ع 16، جانفي 1917، ص ص 143.142.

[2] مريم الصغير، مرجع سابق، ص 136

[3] فتحي الديب، مرجع سابق، ص ص 302.301

[4] محمد عباس، نصر بلا ثمن الثورة، مرجع سابق، ص 286.

[5] حبيب حسن اللولب، المرجع السابق، ص 144.

من جهته ألقى العاهل المغربي محمد الخامس خطابا بمدينة طنجة بتاريخ 17 سبتمبر 1957 اقترح فيه حل المشكلة الجزائرية عن طريق التفاوض وبوساطة مغربية وتونسية وتأكيدا لذلك قدم نائب رئيس المجلس الوطني التونسي الباهي لدغم في 7 أكتوبر 1957 مقترحا لهيئة الأمم المتحدة لمباشرة مفاوضات تشمل كل من فرنسا وجبهة التحرير وتونس والمغرب من أجل إيجاد حل للفضية الجزائرية وفي 25 من الشهر نفسه اجتمعت قيادة جبهة التحرير بتونس لدراسة المقترح وكيفية تطبيقه[1].

بحكم الروابط المشتركة فُسر التدخل التونسي والمغربي في الشأن الجزائري على أن الهدف منه هو إيجاد حل للقضية الوطنية خاصة وأن الأوضاع السائدة عند الحدود أقلقت نظام الحكم في الدولتين لذلك[2] لذلك أبدت جبهة التحرير نيتها في إشراك الطرفين التونسي والمغربي وبناء على ذلك وجه الملك محمد الخامس والرئيس بورقيبة من الرباط بتاريخ 22 نوفمبر 1957 نداء مشترك عرضا من خلاله وساطتهما وقد ثمنت الجبهة ذلك وأعربت عن ارتياحها لوجود وسيط مغاربي من شأنه الدفع نحو حل شامل أساسه الاستقلال [3].

بموجب هذا النداء اقترحت الحكومتان البدء في مفاوضات تؤدي إلى حل عادل "يضمن إقامة سيادة الشعب الجزائري على أسس راسخة تتفق مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة"،[4] كما صدر بلاغ مشترك بين المغرب والولايات المتحدة بعد لقاء الحكومتين جاء فيه ما يلي: " لقد أبدى جلالة ملك المغرب اهتماما كبيرا بالقضية الجزائرية وبتأثيراتها المباشرة المتعددة على الحالة المغربية وعلى علاقتها بالدول الغربية وعبر عن رجائه في إيجاد حل سلمي لهذا المشكل عن طريق المفاوضات الودية وعلى قاعدة الاعتراف بحق الجزائريين في تقرير المصير"[5].

بالمقابل أعلنت الحكومة الفرنسية رفضها لهذه الوساطة بحجة عدم حياد تونس والمغرب في الصراع الدائر بينهما[6] فرد الأمير الحسن الثاني ولي العهد المغربي على ذلك بما نقلته عنه صحيفة لوموند

---

[1] Benjamin Stora, Messali Hadj 1898.1974, p 250

[2] يوسف مناصريه، دراسات وابحاث حول الثورة الجزائرية 1962.1954، در هومة، الجزائر، 2014، ص 311

[3] محمد عباس، نصر بلا ثمن الثورة، مرجع سابق، ص 288

[4] جريدة المجاهد، ع 1957/12/13،1، ص 1.

[5] اسماعيل دبش، السياسة العربية والمواقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية 62.54 دار هومة، الجزائر،2009، ص 105

[6] جوان غيلسبي، الجزائر الثائرة، مرجع سابق، ص 189.

الفرنسية بقوله: " إن الجزائر بلد يقع على الحدود مع المغرب وهي بطبيعة الحال من بين المشكلات التي تؤثر على بلادي"[1].

بعد يومين من صدور نداء الوساطة والمعروف بـ: " بلاغ الرباط" أثنت الجبهة على تلك الجهود وقالت إنه من شأنه" كسر شوكة التعنت الفرنسي"[2] وفي مقال لها أيضا بجريدة المجاهد حمل عنوان" قضية الجزائر في الأمم المتحدة للمرة الرابعة" لمضمون القرار الأممي الصادر عن جمعيتها المنعقدة بتاريخ 10ديسمبر1957والذي رحب بتلك الوساطة وشكر الملك محمد الخامس والرئيس التونسي لحبيب بورقيبة على مساعيهما الحميدة، كما ثمنت قيادة جبهة التحرير الجهود التونسية والمغربية[3] المبنية على قاعدة الحق في استرجاع السيادة الوطنية والذي هو شرط الجبهة للجلوس إلى طاولة المفاوضات[4].

أما بالنسبة للحركة الوطنية فقد قابل زعيمها عروض الوساطة التي تقدم بها الملك محمد الخامس والرئيس الحبيب بورقيبة لحل المشكل الجزائري عن طريق التفاوض بالرفض مستنكرا خطاب الملك في17 سبتمبر1957 بطنجة واقتراح مبعوث بورقيبة إلى الأمم المتحدة في الشهر الموالي وبالضبط في 7 أكتوبر حيث وجه نداء بتاريخ 26 نوفمبر1957 ندد فيه بسياسة التدخل في الشأن الداخلي للجزائر[5]وانكفاء الوسيطين على جبهة التحرير واضعا شروطا لمساعيهما ضمنها ما يلي:

* ألا يكون الوسيط المغربي أو التونسي طرفا في النزاع
* يجب ألا ينحاز التونسيون والمغاربة لأي طرف من الأطراف الجزائرية
* يجب على الوسيطين التقريب بين مختلف التيارات الوطنية وليس استثناء أحدها
* يجب أن تضع تونس والمغرب مصلحة الجزائر وفرنسا فوق كل اعتبار[6].

شكل تأكيد قيادة المغرب وتونس على أن استقلال الجزائر ما هو إلا لبنة أساسية في بناء الصرح المغاربي دعما سياسيا ودبلوماسيا للقضية الوطنية وهذا على إثر مقررات اللجنة المغاربية التي مهدت

---

[1] رشيد ولد بوسيافة، مرجع سابق، ص 154

[2] عمار بن سلطان وآخرون، الدعم العربي للثورة الجزائرية، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954، الجزائر، 2007، ص 114

[3] جريدة المجاهد ،ع،19، نوفمبر1958،ص9

[4] عمار بن سلطان وآخرون، المرجع السابق، ص 59.

[5] إبراهيم لونيسي، مصالي الحاج في مواجهة جبهة التحرير الوطني، مرجع سابق، ص 70.

[6] Jacques Simon, op.cit. p 178

لانعقاد مؤتمر طنجة[1] في اجتماعها المنعقد في 22 مارس 1958[2] ويرى البعض أن سوء تقدير مصالي لموقف الملك محمد الخامس والرئيس بورقيبة إزاء القضية الوطنية هو ما أساء إلى علاقته بدول الجوار وأفقده دعما دبلوماسيا كبيرا؛ ففي الوقت الذي تحولت فيه العلاقة بين جبهة التحرير وتونس والمغرب إلى تحالف[3] وحظيت فيه هذه الأخيرة بدعم كبير من تلك الدول،[4] كان من نتائج تلك العلاقة إبعاد الحركة الوطنية من مؤتمر طنجة الذي اعتبر فيه مصالي قد عفا عنه الزمن[5].

أثناء المؤتمر تم الاعتراف بجبهة التحرير الوطني كممثل وحيد للشعب الجزائري،[6] وفي الجهة المقابلة أصبح موقف حزب الحركة الوطنية أكثر سلبية، حيث اتهمت فيه المغرب وتونس بالتواطؤ مع جبهة التحرير من خلال سماح هذه الأخيرة لهما بتقسيم ثروات الصحراء الجزائرية على حساب القضية الوطنية ومصلحة الشعب الجزائري[7].

في مقابلة صحفية أجريت معه في شهر جويلية 1957 وحول سؤال يتعلق بعلاقة حزبه (الحركة الوطنية) بالدول العربية، أشار مصالي الحاج إلى روابط الدم والتاريخ واللغة والدين والثقافة التي تجمع الجزائر بأشقائها العرب، لكنه أصر على أن حزبه مستقل في علاقته مع تلك الدول وأنه ليس تابعا لأي منها وقد رفض سابقا رهن الاستقلال الوطني الذي لم يولد بعد بأي من الأنظمة العربية وكلفه هذا الموقف العديد من الضغوطات والعراقيل وتعرض لكثير من الهجوم والانتقاد من جبهة التحرير ومن التقدمين والستاليين على حد تعبيره[8].

كما صرح أيضا أمام الإطارات المصالية بتاريخ 22 جانفي 1961 قائلا: " منذ اندلاع الثورة فرضت علينا عزلة بسبب مناورات جبهة التحرير الوطني ومعونة المغرب وتونس والعالم العربي والإسلامي وهذا ما

---

[1] مؤتمر طنجة: انعقد بالمغرب الأقصى في 27 أفريل 1958 بحضور وفود كل من حزب الاستقلال المغربي وحزب الدستوري التونسي وجبهة التحرير الوطني قصد دراسة الأوضاع على الساحة المغاربية وتوحيد المواقف ضد الاستعمار دعم القضية الجزائرية عربيا ودوليا، للمزيد أنظر محمد خيرالدين، مذكرات الشيخ خيرالدين، ج2، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر، د ت، ص 187، وأيضا محمد أمطاط، الجزائريون في المغرب مابين سنتي 1962.1830 مساهمة في تاريخ المغرب الكبير، ط1، دار أبي الرقراق، الرباط 2008، ص 345.

[2] معمر العايب، مؤتمر طنجة المغاربي (دراسة تحليلية تقييمية)، دار الحكمة للنشر، الجزائر،2010، ص ص 125.124

[3] محمد عباس، خصومات تاريخية، مرجع سابق، ص 45.

[4] محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الاسطورة والواقع، ص141

[5] بنجامين ستورا، مرجع سابق، ص 244.

[6] شارل روبير آجيرون، مرجع سابق، ص 171

[7] جمعة زروال، مرجع سابق، ص 162.

[8] Jacques Simon, op.cit. 172

جعلنا ننطوي على أنفسنا... ولأسباب سيتكفل التاريخ بتوضيحها"[1] ما دفع إلى انتقاد مصالي باعتبار مواقفه نابعة من سوء تقدير بدليل استهانته بالتحالفات التي أقامتها جبهة التحرير مع الأنظمة العربية في كل من مصر وتونس والمغرب[2].

على الرغم من تدهور العلاقة بين الحركة الوطنية ودول المغرب العربي (تونس والمغرب) إلا أن الاتصالات استمرت مع تونس ولم تتوقف حيث جدد الرئيس بورقيبة الاتصال بمصالي في محاولة منه لإقناعه من أجل الالتحاق بالثورة ففي رسالة مؤرخة في 28 جانفي 1959 طلب منه إعادة النظر في موقفه تجاه الجبهة وأن يكون ممثل لها في الندوات المغاربية،[3] فرد عليه بقوله:" إنني لا أبحث في الوقت الراهن عن تحديد المسؤوليات في هذا الوضع المأساوي إن ما أرغب فيه بكل قوتي هو إيجاد حل للمأساة والعمل على انتصار طموحات الشعب الجزائري وبناء هذا الاتحاد المغاربي"[4].

ثانيا: مآخذ المصاليين من الموقف العربي إزاء القضية الوطنية

1- مصالي الحاج والجامعة العربية صدام مبكر

تميز موقف الجامعة العربية في بداية تأسيسها عام 1945 بكثير من الحفظ إزاء القضية الوطنية، حجتها في ذلك حداثة نشأتها ورغبتها في إيجاد موقع لها في النظام العالمي وفسرت ذلك بعدم اتضاح منهج الحركات المغاربية للتخلص من الاستعمار،[5] لذلك بدأ الصدام بينها وبين مصالي الحاج مبكرا، منذ ما قبل اندلاع الثورة التحريرية وبالضبط بُعَيد مجازر 8 ماي 1945 واضعا أمينها العام أمام مسؤوليته التاريخية بمذكرة بعثها باسم حزب الشعب الجزائري جاء فيها: "لقد فقدنا في شهر ماي أكثر من ستين ألف سجين وطريد وأكثر من خمسة وثلاثين ألف صريع جندلوا برصاص الفرنسيين."

بعد أن استعرض الحزب في مذكرته تضحيات الشعب على مدار سنوات الاحتلال طالب الدول الأشقاء بوقفة تحفظ للجزائر هويتها العربية "إن تاريخ اتصالنا بفرنسا يشهد أن هذه الدولة الظالمة تريد أن تجعل من الجزائر العربية غير ما أرادت الطبيعة؛ فمنذ عام 1927 وفرنسا تبذل جهدها في محاربة هذه الأمة العربية بكل الوسائل الدنيئة التي تكشف عن نفسية عريقة في الإجرام وإن تسربلت بسربال

---

[1] Mohamed Harbi, op.cit. pp 359.360

[2] محمد عباس، خصومات تاريخية، مرجع سابق، ص44

[3] إبراهيم لونيسي، مصالي الحاج في مواجهة جبهة التحرير الوطني، مرجع سابق، ص 69.

[4] بنجامين ستورا، مرجع سابق، ص ص270.269.

[5] محمد خيشان، مرجع سابق، ص 210.

شفاف من المدنية الزائفة"،[1] كما أعلنت حركة الانتصار على أن تواجدها في لجنة تحرير المغرب العربي ما هو في الحقيقة إلا تأكيد على انتماء الجزائر لمحيطها االعربي من خلال الجامعة العربية التي رفعت شعار استقلال كل الشعوب العربية[2].

استجابة لهذا النداء قامت الجامعة العربية في جوان 1945 بمراسلة ممثلي كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا نفسها طالبة منهم تحمل مسؤولياتهم إزاء ما يرتكب من مجازر في حق الشعب الجزائري،[3] وفي اجتماع مجلس الجامعة بتاريخ 4 ديسمبر 1945 تم تكليف الأمين العام عبد الرحمن عزام[4] للقيام باتصالات ولقاءات لثني فرنسا عما تقوم به من قمع في حق الجزائريين وقد قالها صراحة: "نحن العرب عشنا منذ سنين أحباء لفرنسا ونرغب في أن تبقى تلك المحبة...نعم نريد المحافظة على صداقة فرنسا ولكن من جهة أخرى لنا في الشمال الافريقي إخوة عرب ولا يمكن أن نتنازل عن حقوق أخوة إلى مجرد صديق" [5].

بعد زيارته للمشرق في خريف 1951 قال مصالي:" بعد تأدية الفرائض في الأرض المقدسة والإنتهاء من الحج زرت القاهرة وهنا خصصت وقتي كله للتعريف بالمشكل الجزائري لقادة الجامعة العربية أو لممثلي الدول العربية والإسلامية وحرصت على الخصوص على توضيح الطموحات العميقة للشعب الجزائري وشرحت لمحدثي العديدين جميع أوجه المسالة وألححت خاصة على المساعدة المعنوية التي ننتظرها منهم"،[6] وبتكثيف نشاطه الدبلوماسي هناك تمكن في اجتماع مجلس الجامعة المنعقد من 28

[1] رشيد ولد بوسيافة، مرجع سابق، ص ص 136.135

[2] مريم الصغير، مرجع سابق، ص25.

[3] رشيد ولد بوسيافة، مرجع سابق، ص 135.

[4] عبد الرحمن عزام: من مواليد 1893 في محافظة الجيزة بمصر، واصل دراسته الجامعية بمعهد للطب ببريطانيا، لكن ميوله السياسية جالت دون استكمالها أين شارك في حرب البلقان وعاد منها في 1915 ثم الحرب ضد الإيطاليين في ليبيا إلى جانب السنوسيين 1924، وبعد عودته انتخب كأصغر نائب في مجلس النواب المصري عن حزب الوفد، تقلد عدة مناصب وزارية أبرزها وزيرا للخارجية ثم أمين عام الجامعة العربية فبي 1945، للمزيد أنظر: الشبكة العنكبوتية، الموقع الإلكتروني:https: //ar.wikipedia.org، أطلع عليه بتاريخ 2022/4/1 على الساعة 10.00

[5] بشير ساحولي، موقف جامعة الدول العربية من القضية الجزائرية 1962.1945، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، مج 1، ع 2، جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس، 2010/6/1، ص 110

[6] بشير ساحولي، المرجع نفسه، ص 112.

أوت 1950إلى 18جانفي 1951 من انتزاع توصية بضرورة طرح القضية أمام الهيئة الأممية وأكدت على ضرورة إعداد تقارير تبين الوضع المزري الذي آل إليه الجزائريون في ظل الاحتلال[1].

بين سنتي 1953 و1954 تراجع اهتمام الجامعة العربية بالقضية الوطنية لصالح القضيتين التونسية والمغربية ولم يعد الحديث عنها إلا في إطار مشروع تحرير المغرب العربي ككل والسبب في ذلك يعود إلى أزمة حركة الانتصار والانقسام الذي شهده هذا الحزب وما تلا ذلك من تخل شبه معلن عن مشروع الكفاح المسلح خاصة بعد حل المنظمة الخاصة؛ لذلك كله لم يعد ملف الجزائر يطرح في وجلسات الجامعة العربية وتقاريرها ويلخص بشير سعدوني في موضوع دراسته للثورة الجزائرية في الخطاب العربي الرسمي نتيجة مفادها؛ أن الخطاب العربي كان خافتا وغير مسموع بل يكاد يكون غير موجود أصلا إذا ما استثنينا مصر والسعودية ويعود ذلك إلى جهل المسؤولين العرب بالقضية الوطنية[2].

تواصل موقف الجامعة السلبي من خلال فشل محمد خيضر في الدفع بأمينها العام لاتخاذ موقف إزاء الانتهاكات الاستعمارية وتأييد حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، في تلك الرسالة المؤرخة في 16 جانفي 1954 باسم حركة الانتصار، مما أدى بمصالي إلى فقدان الثقة بها وتوجيه رسالة لها بتاريخ 20 أكتوبر1954 قدم فيها عرض حال لما آل إليه الوضع داخل الجزائر مبرزا تعنت الاستعمار الذي: "ما يزال عند موقفه من تجاهل مطالب الأمة الجزائرية...لذلك اتجه الشعب الجزائري نحو إخوته العرب يرجو منهم العمل على رفع القضية الجزائرية إلى الأمم المتحدة"[3].

من جهتها أوضحت الجامعة العربية أسباب عدم تبنيها للقضية الوطنية في التقرير الذي وجه إلى مجلسها في دورته الثانية والعشرين المنعقدة في أكتوبر 1954 أي قبيل الإعلان عن قيام الثورة بأيام جاء فيه: " أما الجزائر فإن وضعها لم يتغير لاعتبارات داخلية وخارجية خاصة بها وحركاتها الوطنية وقد بذلت الأمانة العامة مساعي كبيرة لإدراج مسألتها في جدول أعمال هيئة الأمم المتحدة في دورتها التاسعة وفي 14 حزيران (جوان) 1954 أبدت الحكومة السعودية استعدادها لعرض قضية الجزائر على الأمم المتحدة لكن تقرر بعد الدراسة واتصالات الأمانة العامة بالدول الأعضاء ومناقشة الموضوع في اللجنة السياسية

[1] نوي بن مبروك، من إسهامات الدبلوماسية العربية لإظهار القضية الجزائرية إلى التدويل الحقيقي في هيئة الأمم المتحدة 1962.1954 الملتقى الدولي حول الثورة التحريرية، جامعة قالمة، ماي2012، ص107.

[2] رشيد ولد بوسيافة، مرجع سابق، ص ص 138.137

[3] محمد خيشان، مرجع سابق، ص 214.

الخاصة عدم التقدم بطلب الإدراج لملف الجزائر في الوقت الحاضر والانتظار حتى يتجلى ما تسفر عليه قضيتنا في تونس والمغرب"[1].

بعد اندلاع الثورة بأيام وبالضبط في 13 نوفمبر أصدرت الجامعة العربية بيانا سياسيا جاء فيه الخصوص: "...الاحداث التي يشهدها العالم الآن في شمال إفريقيا ما هي إلا صدى لتصميم شعوب شمال إفريقيا على نيل حقوقهم ...وإن الجامعة العربية لتتخلى عن رسالتها وعلى جانب كبير من مبررات وجودها إن هي تقاعست عن نصرة الشعوب المناضلة لنيل حريتها واستقلالها"،[2] أضاف البيان " لقد لجأت الجامعة العربية دوما إلى الوسائل السلمية وتنكبت عن تشجيع طرائق العنف ولكن تردد الحكومة الفرنسية في الاستجابة إلى مطالب شعوب شمال إفريقيا ولجوئها إلى قمع الحركات الوطنية والتنكيل بالمناضلين في سبيل حرية بلادهم، اضطرهم إلى اليأس وركوب هذا المركب الصعب"[3].

مباشرة بعد هذا البيان سارع مصالي الحاج إلى مراسلة الأمين العام للجامعة العربية عبد الخالق حسونة[4] بتاريخ 25 نوفمبر 1954 شرح له موقفه،[5] مدعيا زعامته للثورة ومطالبا بدعم الجامعة[6] وطلب من أحمد مزغنة الإسراع في التوجه للقاهرة من أجل تقديم مندوبه الشاذلي المكي للجامعة العربية والكتلة الأفرواسيوية كممثل لحزبه الجديد الحركة الوطنية[7].

بعد لقائهما بنائب السكرتير العام للجامعة العربية في 19 جوان 1955 السيد عبد المنعم مصطفى من أجل تمكين الحركة الوطنية من نقل ملف القضية الوطنية إلى الهيئة الأممية صرح وفد الحركة الوطنية المكون من مزغنة والمكي أن والجامعة العربية لا تريد مساعدة مصالي لتدويل القضية الوطنية وهي تدعم بقوة جبهة التحرير الوطني ضد تواجد حركته بمصر وغيرها من الأقطار العربية، وقد رد عبد المنعم مصطفى بأن الجامعة تعمل بكل ما في وسعها من أجل استقلال أقطار شمال إفريقيا وعبر

---

[1] رشيد ولد بوسيافة، مرجع سابق، ص 141

[2] بشير ساحولي، مرجع سابق، ص 112

[3] رشيد ولد بوسيافة، مرجع سابق، ص ص 144.143

[4] عبد الخالق حسونة: ولد في 1898 بالقاهرة (مصر)، حاصل على ماجستير في الاقتصاد والعلوم السياسية من جامعة كامبرج ببريطانيا 1925، إشتغل بالمحاماة ثم القضاء، تولى مناصب دبلوماسية في دول أوربية ثم مناصب وزارية آخرها وزيرا للخارجية (1951.1949) قبل أن ينتخب أمين عام الجامعة العربية (1972.1952) للمزيد أنظر: الشبكة العنكبوتية، الموقع الإلكتروني،https: //aljazeera.net، اطلع عليه بتاريخ 31/ 3/2022 على الساعة 13.00.

[5] الطاهر حليسي، مرجع سابق، ص5

[6] سعاد يمينة شبوط، مرجع سابق، ص83

[7] Ahmed Hannache, La Longue marche de L'Algérie Combattante, 1830.1962, Ed, Dahlab Alger, 1990, P 119.

عن أسفه للصراعات السياسية بين مختلف التيارات الوطنية في منطقة المغرب العربي والتي تعرقل المسيرة النضالية والتحررية لشعوب المنطقة داعيا لضرورة تجاوز تلك الخلافات بالوحدة فيما بينها وأكد أن الجامعة العربية ستكون محايدة وعلى مسافة واحدة من جميع التيارات المتناحرة[1].

كما كلف مصالي الحاج عابد بوحافة بحمل رسالة إلى الحكومة السعودية طالبا منها تبني عرض القضية الوطنية على الجامعة العربية أولا ثم هيئة الأمم ثانيا،[2] لكن مسألة التدويل ظلت تتأرجح بين تحفظ الجامعة والوساطة السعودية ولعل موقف التحفظ والوساطة هذا نابع من التخوف من فشل اندلاع الثورة،[3] رغم أن محاضر الجامعة العربية أكدت أن هذه الأخيرة فضلت أن لا تطرحها في الدورة التاسعة للأمم المتحدة لأنه سيتم طرح القضيتين التونسية والمغربية ولا يجب أن تتأثرا بالوضع الجديد وتزداد الأمور صعوبة وتعقيدا.

مع كل هذه التبريرات إلا مصالي الحاج تأسف لموقف اللجنة السياسية للجامعة العربية الذي اعتبره سلبيا بقوله:" وعلى الرغم من الاستعداد الذي أظهرته الأمانة العامة للجامعة لتحقيق رغبة جلالة الملك ورغبة الشعب الجزائري وعلى الرغم من الجهود التحضيرية التي بذلتها الأمانة العامة أيضا، فإن قرار اللجنة السياسية بغاية الأسف الشديد كان على عكس ما كنا نرجو وننتظر لأننا نعتقد أن وقت القضية الجزائرية قد حان"[4].

بخصوص مساعي مصالي لإقناع الجامعة العربية بأنه هو قائد الثورة ومفجرها فقد زعم مؤيدوه أن غرضه لم يكن سحب البساط من الوفد الخارجي الذي يمثل جبهة التحرير إنما بهدف ضمان الدعم العربي والإسلامي للقضية الجزائرية ليتم حماية "الثورة المباركة" كما أسماها،[5] إلا أنه ومهما يكن من نوايا مصالي فإن الأكيد أن تلك الإجراءات قد فتحت باب الصراع واسعا داخل أروقة الجامعة بين الحركة الوطنية الجزائرية وجبهة التحريرالوطني.

على ذكر جبهة التحرير فقد بعث وفدها الخارجي بعد أربعة أسابيع من اندلاع الثورة (أي تزامنا مع رسالة مصالي سالفة الذكر) بمذكرة إلى مجلس الجامعة الذي كان في حالة انعقاد في دورته الثانية

---

[1] جمعة زروال، مرجع سابق، ص 165

[2] أحمد بشيري، مرجع سابق، ص 27.26

[3] محمد خيشان، مرجع سابق، ص 214.

[4] رشيد ولد بوسيافة، مرجع سابق، ص ص 141.140.

[5] رابح بلعيد، موقف مصالي الحاج من الثورة التحريرية، مرجع سابق، ص 82

والعشرون نصت على أن:" الجزائر دخلت في ثورة مسلحة ضد الاحتلال الفرنسي... وإن هذه الحرب التي يريد الفرنسيون أن تكون دون رحمة ولا شفقة قد بدأت مظاهرها تتحقق بإرسال ألوية عديدة إلى ميدان المعارك وخاصة حول جبال الأوراس."

طالب الوفد الخارجي في تلك المذكرة الجامعة العربية بضرورة اتخاذ إجراءات سياسية وأخرى دبلوماسية منها عدم الاعتراف بالوضع المفروض من الاستعمار في الجزائر وإدراج القضية الوطنية لدى هيئة الأمم المتحدة والقيام بمساع لدى الدول الأسيوية؛ لتأييد استقلال الجزائر[1] وبعد شهرين جاء الرد من عبد الخالق حسونة الذي بعث برسالة إلى هيئة الأمم جاء فيها عل الخصوص: "إن الجامعة العربية تدعم القضية الجزائرية"[2].

2- الحركة الوطنية حزب على الهامش

بداية يجب التأكيد على أن حزب الشعب الجزائري قد اتخذ من الجامعة العربية منذ تأسيسها منبرا له للتعريف بالقضية الوطنية والتحسيس بمعاناة الشعب الجزائري وهذا من خلال النشاط المكثف الذي قام به الشاذلي المكي وتواصل مع محمد الأمين دباغين الذي مثل حركة الانتصار في لقائه مع عزام باشا بالقاهرة نهاية 1949، وفيه بحثا معا سبل الدعم العربي خاصة في مجال إرسال الأسلحة في حال اندلاع الثورة وقد رد عليه أمين عام الجامعة: "لدي الثقة التامة بأن المغرب العربي والمغاربية سيتمكنون من التحرر من الاستعمار."

كما قدم محمد خيضر الذي مثل حركة الانتصار أنداك مذكرة إلى اللجنة السياسية للجامعة مطالبا إياها بضرورة الالتفات إلى القضية الجزائرية وتدويلها مثلما حدث مع ملف تونس والمغرب اللذان تم عرضهما على هيئة الأمم،[3] إلا أنه يمكن لنا القول بأن: الجامعة في عهد التمثيل الواحد (الشعب وحركة الانتصار) قد فشلت في رسم خط سياسي واضح تجاه القضية الجزائرية،[4] فما هو الحال والتيار الاستقلالي بتمثيلين (الحركة والجبهة)؟

قد نسلم بما يذهب إليه البعض من أن الصراع بين المصاليين والجهويين تفجر مع اندلاع الثورة التحريرية وهذا من منطلق تلك الأحداث التي وقعت بين الطرفين على عدة أصعدة لكن في حقيقة الأمر

[1] رشيد ولد بوسيافة، مرجع سابق، ص 142

[2] بشير ساحولي، مرجع سابق، ص 113.

[3] بشير ساحولي، مرجع سابق، ص 111

[4]Abderrahmane Bouchéne et des autre, op.cit. p 661.

وعلى الصعيد الدبلوماسي فقد بدأ الصراع مبكرا بين الطرفين وبالضبط قبيل اندلاع الثورة وذلك حول الأحقية في تمثيل القضية الوطنية ففي الرسالة التي بعث بها الشاذلي المكي لمصالي الحاج بتاريخ 22جويلية 1954 ذكر له عن لقاء تم بينه وبين الأمين العام المساعد للجامعة العربية عبد المنعم مصطفى تم فيه طرح الملف الجزائري.

قال الشاذلي المكي في تلك الرسالة أن الجامعة العربية استبعدت أن يتم طرح القضية من مندوب السعودية في الدورة التاسعة للجمعية الأممية (نوفمبر1954) معبرا في الوقت ذاته عن مشاعر الأخوة التي تكنها كل الدول العربية للجزائر وأكد المكي أن ما تداوله السيد محمد خيضر بخصوص هذا الموضوع أي إمكانية طرح القضية الجزائرية عربيا عاريا من الصحة واتهم بقية أعضاء الوفد بالعمل ضد رئيس الحزب (مصالي) من خلال تشويه سمعته لدى الجامعة العربية[1] وعلى العكس من هذا الكلام فإن هذا الفتور من الجامعة العربية الوطنية كان فبعد اندلاع الثورة التحريرية باتت القضية الوطنية ضمن اهتمامات الجامعة العربية بدليل تلك الرسائل والبيانات التي أشارت إليها تقارير الدورة الثانية العشرون المنعقدة قبل يوم واحد من اندلاع الثورة أي في 30 أكتوبر 1954 علما أن الجلسة الأولى خلت من ذكر الجزائر وبعد هذه الجلسة تحركت مباشرة لدى الدول والهيئات لتدويلها[2].

إن ما يؤكد انتقال الجامعة العربية من حالة الترقب والتحفظ إلى الدعم والمساندة أنه خلال مدة قصيرة وبالضبط بعد شهرين من اندلاع الثورة التحريرية أي في 5 جانفي 1955 قدم ممثل السعودية "أسد الفقيه" تقرير أطلع من خلاله أعضاء مجلس الأمن عن الوضع في الجزائر[3] ولفت انتباه الهيئة الأممية لما يحدث في الجزائر، واصفا إياه بالوضع الخطير المهدد للأمن والسلم الدوليين،[4] وترجع بعض كتابات تحرك الجامعة العربية إلى صمود جبهة التحرير الوطني واتساع نطاق العمليات العسكرية لجيشها في الداخل ونجاح وفدها الدبلوماسي في كسب دعم الدول الشقيقة والصديقة إلى جانبها[5].

هناك من يفسر موقف الجامعة العربية بجهلها حقيقة ما يجري على أرض الواقع وأنها لم تكن على اطلاع بالتطورات الحاصلة في الجزائر خاصة ما تعلق منها بالاستعداد للكفاح المسلح بدليل أنها تفاجأت باندلاع الثورة، وحسب ما ذكرت صحيفة لوموند أنه بعد ثلاثة أيام من الأحداث التي وقعت في الجزائر

[1] Mohamed Harbi, op.cit. p 90

[2] رشيد ولد بوسيافة، مرجع سابق، ص ص 139. 141

[3] عاشور شرقي، مرجع سابق، ص 47

[4] NAA, A 1838/167/2/1, Part1, Description of the Algérien Current Notes, op.cit. p 121

[5] محمد خيشان، مرجع سابق، ص 215.

ليلة الفاتح من نوفمبر أكدت أن الوفود العربية في هيئة الأمم المتحدة نفت مسؤوليتها في ذلك وأضافت أن الجامعة العربية رغم ذلك تريد إجبار أعضائها على عرض المسألة الجزائرية على الهيئة الأممية، ومما سبق يمكن التأكيد أن الثورة الجزائرية غيرت من موقف الجامعة العربية لصالح القضية الوطنية[1].

لقد سارع محمد خيضر عضو الوفد الخارجي لجبهة التحرير بعد تسجيل ملف الجزائر في هيئة الأمم (سبتمبر1955)، إلى توجيه مذكرة لأمين عام الجامعة العربية قدم له من خلالها شكر وامتنان جبهة التحرير على المجهودات المبذولة من الوفود العربية في الهيئة الأممية وكاشفا له في الوقت ذاته عن خطة فرنسا لإقحام الدول العربية ضمن ما أسمته بالجهود الفرنسية العربية لحل المسألة الجزائرية وما هي في حقيقة الأمر سوى إضعاف للموقف العربي إزاء القضية الوطنية على حد قوله، وهذا من خلال التقليل من جهود الوفود العربية وتقزيم دورها في الهيئة ودعاه من خلالها لتكثيف المساعي العربية لدى الدول الإفريقية والأسيوية لإفشال هذه المناورة[2].

خيوط هذه المؤامرة كشفها الملحق بقسم الشؤون الخارجية بالسفارة الأسترالية بنيويورك في ببرقية مستعجلة إلى سلطات بلده بتاريخ 25 نوفمبر1955 مقيدة تحت رقم 933 جاء فيها: " يبدو أن الفرنسيين والعرب قد اتفقا الآن على عدم مواصلة النظر في البند وبالتالي لم تعد الجمعية تنظر في المسألة التي اعتمدتها في البداية اللجنة تحضير دورة الجمعية "[3].

من جهته بعث وفد دمشق بقيادة عبد الحميد مهري برسالة إلى الجامعة العربية في 22 مارس 1956 فضح فيها ادعاء فرنسا بتغلبها عسكريا على جيش التحرير، وأوضح أن هذه مناورة سياسية فرنسية تدخل في إطار زعزعة مواقف الدول العربية إزاء الثورة الجزائرية وضمنها مجموعة من المطالب أبرزها وجوب حسم الجامعة العربية موقفها بتصريح علني داعم لحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره وضرورة شجب السياسة الاستعمارية، وعلى إثر ذلك عقد مجلسها اجتماعا طارئا بتاريخ 29 مارس أعلن فيه بندين أساسين نصا على ما يلي:

- " لقد قررت الجامعة العربية أن تؤيد تأييدا كاملا ودون تحفظ الشعب الجزائري في كفاحه من أجل استرجاع الاستقلال"

---

[1] رشيد ولد بوسيافة، مرجع سابق، ص 138

[2] محمد خيشان، مرجع سابق، ص 219

[3] NAA, A1838, 167/2/1, Part1, Department of External Affairs, Cablegram, Restricted French And Arab, N[0] 933, Australien Mission To United Nation, New York, 25/11/1955, p128.

- "ستقدم جميع البلدان العربية مساندتها للشعب الجزائري الأعزل الضعيف بجميع الوسائل التي في إمكانها لمواجهة حرب قاسية شنت عليه بدون أي مبرر"[1].

كما عقدت اللجنة السياسية للجامعة العربية بطلب من الأردن الذي دعا الدول الأعضاء لمذاكرة الشؤون الجزائر إجتماعا بالعاصمة السورية دمشق بتاريخ 18 ماي 1956 بحضور وفد عن جبهة التحرير وقد خلصت اللجنة إلى ما يلي:

- إرسال التعليمات إلى الوفود العربية بطلب عرض القضية الجزائرية على مجلس الأمن.

- متابعة السعي لدى الحكومة الفرنسية من أجل الاعتراف باستقلال الجزائر.

- قيام الأمين العام للجامعة العربية باستعجال اللجنة الفنية في دراسة موضوع مقاطعة فرنسا من النواحي السياسية والاقتصادية والثقافية[2].

مع مطلع عام 1961 تقرر في اجتماع وزراء الخارجية العرب لكل من مصر والعراق والأردن وتونس والمغرب والسودان والحكومة الجزائرية المؤقتة والمنعقد بالعاصمة بغداد مد الثورة الجزائرية بكل أنواع الدعم وكافة التسهيلات الممكنة،[3] ووجهت نداء قويا لفرنسا من أجل الدخول في مفاوضات جادة مع الطرف الذي اعتبرته جديرا بذلك (جبهة التحرير) حيث صرح أمينها العام السيد حسونة لمراسل صحيفة لوبسرفاتور(L'Observateur) بما يلي:" إنني أعتبر من المعقول جدا أن يتقابل ممثلون عن الحكومتين الجزائرية والفرنسية في بلد محايد ... وإذا صممت الحكومة الفرنسية على مواصلة هذه الحرب الجائرة والوحشية فإن تضامننا مع الجزائر المجاهدة سيتخذ أشكالا أكثر فعالية"[4].

يرى البعض أن مساندة الجامعة العربية لجبهة التحرير تأتي من منطلق أن ثورتها ذات توجه عربي مثلها مثل بقية ثورات الوطن العربي حيث شكلت لها عمقا استراتيجيا في شمال إفريقيا لذلك احتضنت قادتها وأمدتها بالسلاح والمال والدعم اللوجستي، كما كانت واجهة سياسية ودبلوماسية وإعلامية أطلت من خلالها الثورة على الحكومات والهيئات الدولية[5].

---

[1] محمد خيشان، مرجع سابق، ص ص.228.225

[2] رشيد ولد بوسيافة، مرجع سابق، ص 150

[3] محمود السيد، تاريخ دول المغرب العربي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر،2000، ص184

[4] بشير ساحولي، مرجع سابق، ص 115.

[5] رشيد ولد بوسيافة، مرجع سابق، ص 139

في الجهة المقابلة بدأت العلاقة بين الحركة الوطنية والجامعة العربية تتجه نحو القطيعة وذلك منذ أن بعثت هذه الأخيرة في 13 جويلية 1955 بمذكرات لسفراء الدول المشاركة في باندونغ لدعم القضية الجزائرية في هيئة الأمم،[1] فاعتبرت الحركة ذلك غير كاف وأردفت موقفها هذا برسالة مؤرخة في29 نوفمبر1955 للأمين العام حسونة عبرت له فيها عن استياء الشعب الجزائري لسحب قضيته من جدول أعمال الدورة الأممية العاشرة واعتبرت ذلك بالقرار المجحف الذي من شأنه أن يكرس سياسة القمع التي ينتهجها الاستعمار وأن الحجج التي ساقها الطرف الفرنسي هي حجج واهية لأن الجميع يعلم بأن الجزائر ليست هي فرنسا.

كما تأسفت الحركة الوطنية من خلال رسالتها تلك لموقف الدول العربية التي اعتبرته تخليا منها عن الشعب الجزائري وقالت أن ذلك يذكرها بموقف مشابه له سنة 1830عندما احتلت فرنسا الجزائر،[2] ومن جهته أخرى استنكر مصالي الحاج على الجامعة العربية موقفها السلبي في دورة هيئة الأمم التاسعة المنعقدة في شهر نوفمبر من سنة 1954 إزاء ما يحدث من عنف وقمع ضد الشعب الجزائري[3].

إلى جانب ذلك عبرت الحركة الوطنية عن امتعاضها الشديد من عمليات الاعتقال التي طالت ممثليها في بعض الدول العربية وهذا بتحريض من جبهة التحرير، وتساءلت عن مصير هؤلاء الذين مازال مجهولا بالنسبة لها، وذكرتها أن ذلك مناف لروابط الدم والدين واللغة والتاريخ والمصير ومشاعر الأخوة التي تجمع الشعب الجزائري بالشعوب العربية وتضر بمصلحة الجزائر في كفاحها ضد الاستعمار والذي تصر الحركة وزعيمها على الاستمرار فيه مهما كلفها ذلك من إجحاف ممن هم أشقاء،[4] وعلى الرغم ذلك حاول مصالي أن لا يقطع صلته بالجامعة العربية ففي الفاتح من سيبتمبر1959 بعث برسالة إلى مؤتمرها في الدار البيضاء بالمغرب يؤكد فيها أنه مازال بعد انقضاء خمس سنوات زعيم الثورة الجزائرية وهذا في الوقت الذي اعترف فيه بعدم وجود حركته على أرض الواقع بالجزائر[5].

في اجتماع لقيادات مصالية في بلجيكا وشمال شرق فرنسا من 27 إلى 29 جانفي 1959 أصدروا تقريرا مفصلا عن وضعية حزبهم جاء فيه على الخصوص مايلي :"...إن الأقطار العربية والإسلامية والبلاد الأسيوية والافريقية وكل الأقطار الشقيقة والصديقة لم تعترف بحركتنا المصالية في حين تقدم التأييد

[1] نوي بن مبروك، مرجع سابق، ص107.

[2] Jacques Simon, op.cit. p128

[3] Ibid.p115.

[4] M.N.A, Bulletin d’information, Chasse A L’Arabe, Janvier 1962, p3

[5] محمد عباس، مصالي الحاج الوطني الثائر...، مرجع سابق، ص116

المطلق للذين ظهروا اليوم بكل وضوح كقادة حقيقيين للثورة الجزائرية في الميادين العسكرية والسياسية والذين بقيت تتشبث في غباوة مضحة بتسميتهم الوطنيين المزعومين، فهل يمكن أن نظن أننا نحن محقوقون ضد مجموع إخواننا المكافحين في الجزائر وضد الأغلبية العظمى لإخواننا المقيمين في فرنسا وضد جميع الشعوب الشقيقة والصديقة؟"[1]

إن عدم الاعتراف بالحركة الوطنية الجزائرية أرجعته بعض المصادر إلى موجة الاستنكار من العالم العربي والاسلامي ضد تأسيسها من طرف مصالي الحاج والذي تزامن مع تفجير الثورة من قبل جبهة التحرير[2] وقد أكد المكتب السياسي للحركة الوطنية ذلك في بيانه الصادر بتاريخ1959/12/8 بقوله: "إنه لا يوجد للحركة الوطنية تمثيل دبلوماسي في الدول العربية"[3] وبذلك خاب أمل مصالي الذي سعى في وقت سابق من أجل ربط علاقات مباشرة بينها وبين الدول العربية بحسب أحد بياناتها السابقة[4].

---

[1] جريدة المجاهد، ع 37، 1959/2/25.

[2] يحي جلال، مرجع سابق، ص 1191

[3] Archive Diplomatique(Vincennes): Afrique Levant, Algérie (1953.1959), Boite N^{O} 26, le MNA L'étrange et en Interpole, Le M.N.A à L'étranger, D335/A, 30/8/1961.

[4] A.O.M. Boite N°G.G.A.40 G/ 138, projet de M.N.A, 3 Mai 1955.

المبحث الثاني/ المحافل الدولية دائرة تتسع للثورة لتضيق على المصالية

في إطار الدفاع عن حظوظهم في تمثيل القضية الوطنية والتعريف بها ومن أجل إيجاد موضع قدم لهم على الساحة الإقليمية والدولية باشرت الحركة الوطنية الجزائرية العديد من الاتصالات وأقام ممثلوها الكثير من العلاقات مع مختلف الوفود في المحافل الدولية التي أقيمت أثناء الثورة التحريرية، لكن المهمة لم تكن بالسهلة ولا البسيطة في ظل وجود خصم أخذ الأسبقية الثورية ونقصد بذلك جبهة التحرير الوطني المنافس اللدود والمباشر للحركة الوطنية على الرغم من أن الرصيد النضالي والتاريخي يرجح للوهلة الأولى كفة زعيمها مصالي الحاج بحكم العلاقات الدولية التي نسجها مع الزعماء والحكومات في أنحاء كثيرة من العالم منذ تأسيس نجم شمال إفريقيا 1926 مقارنة بقيادة جهوية مغمورة ومجهولة قدمت أوراق اعتمادها على المستوى الدولي لأول مرة عبر ثورة مسلحة ضد الاستعمار الفرنسي فكيف أدار المصاليون معركتهم الدبلوماسية ؟ وماهي مآلاتها؟

أولا: باندونغ مؤتمر الآمال المخيبة:

1- رسائل مصالي جهود أثمرت لغيره

بعد اندلاع الثورة التحريرية استهل مصالي الحاج جهوده لتدويل القضية الجزائرية من خلال تكليف ممثليه الشاذلي المكي وأحمد مزغنة وعبد الله فيلالي بتقديم وثيقة لقادة الكتلة الأفرواسيوية في أندونيسيا بتاريخ 19 مارس 1955 مكونة من 6 صفحات حملت عنوان: "رسالة من مصالي رئيس حزب الشعب إلى مؤتمر باندونغ"[1] مهد بها لمشاركة حزبه، حيث حالت إقامته القصرية في صابل دولون (Sable D'lonnes) بفرنسا دون حضوره شخصيا وقد قدم من خلالها عرضا للأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي عاشها ويعيشها الشعب الجزائري في ظل سيف القمع المسلط عليه من قبل الاستعمار الفرنسي[2].

ضمت رسالة مصالي أيضا مجموعة من المطالب تمثلت في ضرورة دعم القضية الوطنية وإدانة الممارسات الاستعمارية والسعي لدي الامم المتحدة لحلها من خلال فتح قنوات للتفاوض مع الممثلين الحقيقيين للشعب الجزائري (يقصد حزبه) بهدف إنشاء مجلس تأسيسي منتخب بالاقتراع العام دون

[1] رابح بلعيد، موقف مصالي الحاج من الثورة التحريرية، مرجع سابق، ص 84

[2] Jacques Simon, op.cit. 129.130.

تمييز عرقي أو ديني وفق مبدأ حق تقرير المصير المكفول للشعوب أمميا،[1] ولعل ما يؤخذ على جاء في تلك الرسالة أنه في الوقت الذي شق فيه الشعب طريقه نحو الحرية بالثورة المسلحة كان مصالي يؤمن بالحلول الإصلاحية مع فرنسا بإعادة طرحه لمطالب قديمة عفا عنها الزمن (مجلس تأسيسي منتخب).

أتبع مصالي الحاج رسالته الأولى برسالة ثانية بعث بها إلى الزعيم جواهر لال نهرو[2] (Jawaharlal Nehru) قبيل انعقاد مؤتمر باندونغ (أفريل1955) شرح له فيها الأوضاع التي يعيشها الجزائريون جراء السياسة الاستعمارية والإمبريالية والتي دفعت إلى انفجار الأحداث منذ الفاتح من شهر نوفمبر 1954[3] ومنددا بما وصفها بحرب فرنسا في الجزائر[4] كما استنكرا موقف الكتلة الأفروأسيوية المتخاذل من القضية الجزائرية في الدورة التاسعة لهيئة الأمم المتحدة وطلب منها دعم مطالب الشعب الجزائري في المؤتمر القادم للكتلة (يقصد باندونغ) وإلى جانب محاولة تدويل القضية الوطنية يكون مصالي قد استغل برسالته تلك العلاقة التاريخية التي جمعته بنهرو من أجل الحصول على اعتراف دولي به وبحركته وهذا بحسب رأي بعض المؤخين[5].

إن ما دفع بمصالي إلى إبداء الشجب والاستنكار في رسالته تلك هو ذلك الموقف السلبي إزاء القضية الوطنية الذي بدر من الكتلة الأفروأسيوية قبل انعقاد مؤتمرها، وهذا بشهادة حسين آيت أحمد - الذي ترأس وفد جبهة التحرير في ندوة بوقور بأندونيسيا الممهدة لمؤتمر باندونغ- حيث قال أن الآمال كانت معلقة على دعم الكتلة للقضية الجزائرية لكن الزعماء الذين حضروا لم يكونوا مستعدين لمواجهة فرنسا، وأضاف أن الزعيم نهرو اعتبر أن إدراج قضيتنا في جدول الأعمال هو نوع من التآمر على هذا المؤتمر وأصر في حديثه على أنه لا يعرف إلا الجزائر التي هي جزء من فرنسا، فجاء البيان الختامي للندوة باهتا في حق الثورة الجزائرية لأنه لم يشر لا من قريب ولا من بعيد لما يجري في الجزائر منذ خمسة أشهر[6].

[1] عمر بوضربة، المشاركة الجزائرية في مؤتمر باندونغ 1955 حيثياتها وانعكاساتها على مسار تدويل المسألة الجزائرية مجلة البحوث التاريخية، ع1، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، مارس 2017، ص19.

[2] جواهر لال نهرو: ولد في 1889 بالهند، درس في جامعة "كامبردج" ببريطانيا وتحصل على شهادتين الأولى في العلوم الطبيعية والثانية في الحقوق، من زعماء حركة الاستقلال في الهند وأول رئيس وزراء بعد الاستقلال، شغل منصبه منذ 1947 ولمدة 15 سنة، قدم خلالها إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية حتى أطلق عليه إسم مؤسس الهند الحديثة تعدت سمعته الهند فأصبح من زعماء العالم الثالث وأحد مؤسسي حركة عدم الانحياز عام 1961، له العديد من المؤلفات حول الأيديولوجية الاشتراكية، للمزيد أنظر: الشبكة العنكبوتية على الرابط الإلكتروني: https://www.aldjazeera.net، أطلع عليه بتاريخ 2022/04/01 على الساعة 11.00

[3] Jacques Simon, op.cit. p124.125

[4] الطاهر حليسي، مرجع سابق، ص10

[5] Jacques Simon, op.cit.115.

[6] محمد العربي الزبيري، الثورة في عامها الأول، مرجع سابق، ص ص 139.138

2- مسألة التمثيل خروج من الباب الضيق

لقد روجت الحركة الوطنية الجزائرية غداة اندلاع الثورة إلى أن الهدف من نشاطها الدبلوماسي هو اكتساب القضية الوطنية لطابع الشرعية الدولية بجميع الوسائل من خلال السند المعنوي والسياسي والدعم المادي والمالي والعسكري تمهيدا لتحقيق الاستقلال،[1] إلا أن ما قامت به قيادتها من نشاط أخذ منحى آخر هو الدعاية ضد جبهة التحرير من جهة ومن جهة ثانية محاولة استقطاب الدول والحكومات لصالحها؛ حيث أرسلت العديد من المندوبين إلى مختلف العواصم والمحافل الدولية في محاولة منها لكسب التأييد ونيل الاعتراف الدولي وفي هذا الإطار شكل مؤتمر باندونغ بالنسبة لها فرصة كبيرة لتحقيق ذلك.

لعل ما يدل على تلك المنافسة الحادة بين الطرفين هو ذلك التحضير المبكر من جبهة التحرير لمؤتمر باندونغ عبر تلك الجولة الآسيوية التي خصت بها الدول المشاركة لمناقشة الملف الجزائري وتقديم مقترحات لحله؛ حيث قام كل من آيت أحمد ومحمد يزيد بجهود كبيرة لإقناع الدول الأسيوية (الهند، برمانيا سيلان، اندونيسيا، باكستان) المجتمعة بمدينة باقور(Bogor) الأندونيسية في 29 ديسمبر1954 للإشارة إلى القضية الجزائرية في بيانها الختامي[2] لكن تلك الجهود اصطدمت بالرفض،حيث تحججت تلك الدول بضرورة أن يسبق ذلك اعترافا من الدول العربية ولما تقرر عقد مؤتمر باندونغ من طرف الدول ذاتها عاود الأمل ممثلي الجبهة في الحصول على ذلك الاعتراف من الدول الأفروأسيوية.

انعقد المؤتمر في مدينة باندونغ بأندونيسيا في الفترة ما بين 18إلى 24 أفريل 1955 بمشاركة 29 دولة وأربعة ملاحظين، هم وفود كل من الجزائر وتونس والمغرب وقبرص لكن المؤتمر تحول إلى حلبة صراع دبلوماسي بين الجزائريين ففي أروقته تنازع المصاليون والجبهويون التمثيل الدبلوماسي حيث كان الصدام قويا من أجل الظفر بمقعد في هذا المحفل العالمي[3] المناهض للإمبريالية والذي ساعدت على انعقاده موجة التحرر مطلع الخمسينيات من القرن الماضي حيث شقت الشعوب طريقها نحو الاستقلال مطالبة بمكانة

---

[1] مصطفى علوي، تدويل القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة، الملتقى الدولي جول الثورة التحريرية الكبرى 1954 1962 دراسة قانونية وسياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، ماي 2012، ص99.

[2] عمر بوضربة، المشاركة الجزائرية في مؤتمر باندونغ 1955...مرجع سابق ص 17

[3] Slimane CHikh, op.cit. p 294

لها في العلاقات الدولية[1]، أما بالنسبة للدبلوماسية الجزائرية عموما فقد شكل حضورها في مؤتمر باندونغ فاتحة لها للمشاركة في المحافل الدولية أين تحصلت الجزائر على دعم الدول الأفروآسيوية[2].

من أجل تحقيق مكاسب دبلوماسية في مؤتمر باندونغ شكلت جبهة التحرير مع بقية الحركات الاستقلالية المغاربية "بعثة شمال أفريقيا"؛ مكونة من موفديها حسين آيت أحمد ومحمد يزيد إلى جانب ممثلين عن الحزب الدستوري التونسي وحزب الاستقلال المغربي، هذه البعثة اجتمعت يوم21أفريل 1955 بلجنة المؤتمر المختصة بشؤون بلدانهم من أجل الحصول اعتراف من الكتلة الأفروأسيوية بشرعية نضالهم على كسب الدعم لقضاياهم الوطنية تمهيدا لعرضها على هيئة الأمم المتحدة[3].

فضلا عن ذلك قام الوفد الجزائري بعمل جبار إزاء التعريف بالقضية الوطنية، حيث أوضح للمؤتمرين حجم المعاناة التي يعيشها الشعب الجزائري وأكد لهم أن جبهة التحرير هي من تقود الكفاح المسلح من أجل حمل السلطة الاستعمارية على الاعتراف بحق الشعب في تقرير مصيره، كما طلب الوفد منهم دعم ملف الجزائر في هيئة الأمم فظهور الكتلة الأفروآسيوية من شأنه أن يعطي للمسألة الجزائرية دفعا دبلوماسيا قويا نحو إيجاد حل عادل لها[4].

أما بالنسبة للحركة الوطنية فبحسب بعض الكتابات فقد سجلت حضورها في مؤتمر باندونغ عن طريق ممثلها الشاذلي المكي الذي تمكن من الدخول عن طريق رئيس الوزراء السوداني إسماعيل الأزهري الذي تربطه به صداقة قديمة وقد نفى محمد يزيد حصول وفد الحركة على مقعد في المؤتمر،[5] بينما ذكرت مصادر أخرى أن المكي تسلل إلى قاعة المؤتمرات بصفته عضوا في الوفد السوداني[6]حاملا معه وثيقتين الأولى ملف خاص بالقضية الوطنية احتوت على 17 صفحة والوثيقة الثانية عبارة عن رسالة

---

[1] مصطفى علوي، المرجع سابق، ص99

[2]عبد الكامل جوبة، بصمات دبلوماسية الثورة الجزائرية في المجال الأفروأسيوي 1962.1957، أعمال الملتقى الوطني حول دبلومايسة الثورة الجزائرية وإشكالية تدويل القضية الجزائرية بين التحالفات الإقليمية والاستراتيجية الدولية ،31/30 أكتوبر2018، منشورات مخبر الدراسات والبحث في الثورة الجزائرية، ع 7، جامعة المسيلة ،2019، ص 80

[3] محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر 1962.1954، ج2، مرجع سابق، ص37.

[4] مليكة حميدي، دبلوماسية ثورة التحرير في تدويل القضية الجزائرية من خلال الصحافة المكتوبة الوطنية (1959.1956) جريدة المجاهد أنموذجا، مجلة قبس للدراسات الإنسانية والاجتماعية، جامعة الوادي، مج2، ع2، 2018/12، ص 18.

[5] عمر بوضربة، المشاركة الجزائرية في مؤتمر باندونغ 1955...مرجع سابق ص ص 19.17

[6] محمد عباس، نداء الحق شهادات تاريخية، مرجع سابق، ص17

حملت اسم: "جبهة تحرير الجزائر" قرأها على الحضور الزعيم نهروا [1] وقد وجد من ممثلي جبهة التحرير منافسة قوية سرعان ما تحولت إلى صراع حول التمثيل انتهى بقطيعة فعليه بين الحركة والجبهة .

إن ما يمكن ملاحظته بالنسبة للنشاط الدبلوماسي لحزب الحركة الوطنية الجزائرية أن مزغنة والمكي قد واصلا مهامهما الدبلوماسية باسم الحركة بعد أن نزع رئيسها مصالي الحاج منها الثقة بتنكره لاتفاق الوحدة الذي أبرماه مع الوفد الخارجي في شهر فيفري واستمرا في نشاطهما الذي كلل بحضورهما مؤتمر باندونغ في شهر أفريل كممثلين عن الحركة الوطنية ،[2] وبهذا الخصوص يتساءل الباحث عن الصفة التي حضر بها كلا من المكي ومزغنة كممثلين لحزب سياسي قبل تمثيلهما للقضية الجزائرية في مؤتمر دولي رسمي وعلى أعلى مستوى ؟

لقد لعبت مصر دورا كبيرا من في تمكين الوفد الخارجي من المشاركة في مؤتمر باندونغ والذي مهد فيما بعد للانضمام لمنظمة "تضامن الشعوب الأفروأسيوية" التي تأسست بالقاهرة في ديسمبر1957،[3] وبذلك حققت جبهة التحرير انتصارا دبلوماسيا كبيرا انطلاقا من باندونغ الذي شهد ميلاد العالم الثالث ممثلا بـ 29 دولة تعداد سكانها 1.3 مليار نسمة أين تحصلت الجبهة على دعوة بحضوره، ثم على توصية تؤيد حق الجزائر في الاستقلال ومطالبة فرنسا الاعتراف بها كمفاوض شرعي ووحيد للشعب الجزائري[4].

حول هذا الدور اعترف محمد يزيد أحد مهندسي ذلك الإنجاز التاريخي أن:" جبهة التحرير تمكنت بواسطة ندوة باندونغ المتمثلة بوفد متكون من آيت أحمد ومحمد يزيد من الدخول بقوة وعظمة في الساحة الدولية وهذا بفضل مساندة مصر الناصرية خاصة والمجهود الخاص الذي قام به الرئيس جمال عبد الناصر في هذا المجال لتدعيم الثورة الجزائرية على الصعيد الدولي..."[5] وفي مؤتمر القاهرة للشعوب الافرواسيوية المنعقد في 2 نوفمبر 1958 فازت جبهة التحرير بمقعد في المجلس الافرو أسوي على حساب الحركة الوطنية التي تم رفض قراءة رسالتها للمؤتمر[6] وتم اعتماد يوم 30 مارس من كل عام يوم للتضامن مع الشعب الجزائري " يوم الجزائر" يتم فيه تقديم الدعم والرعاية لصالح جبهة التحرير الوطني[7].

---

[1] خالد المكي، الدبلوماسية الجزائرية 1962.1830، ط2، دار هومة، الجزائر،2007، ص ص 224.223

[2] محمد عباس، نصر بلا ثمن الثورة، المرجع سابق، ص107 و104.

[3] اسماعيل دبش، مرجع سابق، ص71.

[4] محمد الميلي، مواقف جزائرية، ط1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر،1984، ص39

[5] عمر بوضربة، المشاركة الجزائرية في مؤتمر باندونغ 1955...، مرجع سابق، ص16

[6] Benjamin Stora, Messali Hadj 1898.1974, op.cit. p251

[7] جوان غيليسبي، الجزائر الثائرة، مرجع سابق، ص 192.

إن الحديث عن وقوف الرئيس عبد الناصر إلى جانب الثورة الجزائرية يدفعنا إلى تسليط الضوء على موقفه تجاه طرفي الصراع (الحركة الوطنية وجبهة التحرير) فإذا كان الجبهويون قد لقوا دعما قويا من مصر لحضور مؤتمر باندونغ ففي مقابل ذلك كان إفشال جهود المصاليين الذين أرادوا تمثيل الجزائر بدعم من بعض الدول العربية وخاصة العراق في عهد رئيسها نوري سعيد بحيث تم قبول وفد الجبهة كملاحظ ورفض وفد الحركة.

نتيجة لذلك تحصلت الجزائر لاحقا على تأييد أربعة عشرة دولة من المؤتمر للمطلب القاضي بتسجيل قضيتها في جدول أعمال هيئة الأمم المتحدة وبذلك تمكنت جبهة التحرير من تحقيق أول خطوة دبلوماسية في طريق تدويل القضية الجزائرية،[1] فضلا عما قام به وفدها من مجهود أكسب الثورة دعما وتعاطفا من دول العالم الثالث[2] وهذا الدعم من جمال عبد الناصر لجبهة التحرير حسب ما رجحته مصادر لم يكن على خلفية التقارب الفكري بين مصالي وجماعة الإخوان فقط بل لدعم هذا الأخير في 1952 لمحمد نجيب في خلافه مع عبد الناصر على السلطة كما تم الإشارة إليه سابقا[3].

في مقابل ذلك قزمت كتابات أخرى ما تم التطرق إليه من دور إيجابي لمصر تجاه وفد جبهة التحرير، وذكرت معلومات مغايرة مفادها أنه في إحدى جلسات المؤتمر نقل السيد جان روس (Jean Rous) أمين عام "حركة العدالة والحرية ما وراء البحار" ورئيس مؤتمر الشعوب المناهضة للإمبريالية مواقف مصالي الحاج الذي التقى به في مقر قامته الجبرية بصابل دولون، ومن ثمة سمح للشاذلي المكي بقراءة رسالة مصالي للمؤتمر حول القضية الجزائرية وهي الوحيدة التي قرأت على المشاركين التي نالت رضاهم وصفق لها الحاضرون وبالمقابل لم يحظ وفد جبهة التحرير(يزيد وآيت أحمد) بلقاء الرئيس نهرو الذي رفض استقبالهما ولم تعط لهما الكلمة في المؤتمر، هذا الموقف من زعيم الهند نابع من تلك العلاقة التي ربطته بمصالي منذ مؤتمر بروكسل سنة 1927 وتوطدت بينهما بعد ذلك[4].

بالنسبة للدول الأعضاء فقد تغيرت مواقفها لصالح القضية الوطنية حيث جاء في أحد مقررات المؤتمر ما يلي:" إن مؤتمر الدول الآفروأسيويه يؤيد حقوق شعوب الجزائر والمغرب وتونس في تقرير مصيرها بنفسها ونيل استقلالها... تلتزم بتقديم مساعداتها المحسوسة إلى الشعوب المكافحة من أجل

---

[1] جمال قنان، مرجع سابق، ص ص 263.262.

[2] سليمان الشيخ، مرجع سابق، ص 90

[3] رابح بلعيد، موقف مصالي الحاج من الثورة التحريرية، مرجع سابق، ص 84

[4] عمر بوضربة، المشاركة الجزائرية في مؤتمر باندونغ 1955...، مرجع سابق، ص 18.

استقلالها"،[1] ويعود الفضل في تحقيق هذا الانجاز إلى مصالي الذي ساهم بخطابه في باندونغ إلى تدويل القضية الجزائرية حسب مؤيديه[2].

يرى البعض الآخر أن هذا الانتصار الكبير تحقق بجهود محمد يزيد الذي كان من صانعي الحدث السياسي على رأس المكتب الإعلامي للجبهة ويعتبر نشاطه (المكتب) سببا في كسب تأييد 14 دولة أفروأسيوية التي طالبت من هيئة الأمم في جمعيتها العاشرة 1955 إدراج القضية الجزائرية في جدول أعمالها[3]وتواصلت جهود الدول الأفروأسيوية برسالة الوفد الخارجي الذي ناشد فيها المجتمع الدولي إلى وضع شروط من شأنها حل المسألة في إطار سلمي انطلاقا من حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره.

تفصيلا للموضوع فقد جاء في أحد وثائق الأرشيف الأسترالي أن السعودية واصلت جهودها بذلك الطلب المؤرخ في 26 جويلية 1955 باسم المجموعة الأفروأسيوية رفقة كل من مصر واليمن، الهند، باكستان، أندونيسيا، إيران، العراق، لبنان، سوريا، تايلندا، أفغانستان وبورما تسجيل ملف الجزائر في جدول أعمال الدورة العاشرة للجمعية الأممية لكن اللجنة المنظمة أوصت بعدم إدراجه في الجدول وتراجعت بعد ذلك وبالتحديد في 30 سبتمبر ما دفع بممثل فرنسا السيد بينسي(M.Pinsy) إلى القول أن فرنسا لن تقبل التدخل في الجزائر باعتبار ذلك شأن داخلي، فعلق محمد خيضر على ذلك قائلا: "انسحاب الوفد الفرنسي من أشغال الجمعية العامة دعاية لا مثيل لها"[4].

لئن اكتفت الجمعية الأممية بتسجيل ملف الجزائر دون إصدار قرار بشأنه رضوخا للضغوطات الفرنسية، فإن دورتها الموالية سجلت فيها جبهة التحرير انتصارا دبلوماسيا بإقرار لائحة أممية صدرت في فيفري 1957 اعتبرت القضية الجزائرية قضية تصفية استعمار وبذلك اعترف العالم للجزائر بكيانها المتميز بحسب ما جاء في صحيفة المقاومة الجزائرية[5].

ربما تكون جبهة التحرير الوطني قد استفادت من جهود مصالي الحاج في باندونغ بطريقة ما، لكن من المهم التأكيد أيضا على أنها استثمرت في أخطاء حزبه، فميل الحركة الوطنية التكتيكي إزاء الغرب ثم

[1] اسماعيل دبش، مرجع سابق، ص 72

[2] الطاهر حليس، مرجع سابق، ص11.

[3] مصطفى علوي، مرجع سابق، ص103

[4] محمد عباس، نصر بلا ثمن الثورة، مرجع سابق، ص 149.

[5] محمد عباس، نصر بلا ثمن الثورة، مرجع سابق، ص 299

إلحاق تهمة الشيوعية بالجبهة [1] والادعاء بتبعيتها للسوفيات بحسب ما جاء في جريدتها "صوت الشعب" [2] خدم هذه الأخيرة في المؤتمر بكسبها تعاطف زعماء العالم الثالث من أمثال سوكارنو وغيره بحكم صراع هؤلاء مع الامبريالية.

من أسباب نجاح الجبهة أيضا اعتمادها سياسة الانفتاح على الصعيد العالمي وقد ساعدها في ذلك امتلاكها لجهاز دبلوماسي قوي ومتمرس متكون من قيادات اللحظة الأولى لاندلاع الثورة، هذا الجهاز الذي استقر بالقاهرة وقام بأنشطة متنوعة منها ما تعلق بالجانب العسكري بالحصول على الأسلحة وإدخالها للجزائر أو الجانب الإعلامي من خلال الاتصال بالدول والهيئات العالمية والإقليمية للتعريف بالقضية الوطنية وفضح السياسة الاستعمارية[3]

أما فيما يخص مسألة التدويل فقد كانت في صلب الصراع بين الطرفين ففى الوقت الذي بعث فيه مصالي بخطاب إلى مناضليه في الذكرى الأولى للثورة (الفاتح من نوفمبر1955) يؤكد فيه أن حركته هي من قامت بتدويل القضية الجزائرية في مؤتمر باندونغ[4] وهذا انطلاقا من رسالته للمؤتمر وما تلى ذلك من مساع قام بها ممثلوه هناك والتي استفادت منها جبهة التحرير لاحقا بحسب مؤيديه [5] نجد فرحات عباس يفند ذلك بشكل قطعي ويشيد في الوقت نفسه بالمجهود الكبير الذي قام به آيت أحمد لتبديد مخاوف الرئيس الهندي نهرو ورئيس وزراء الصين شوان لاي[6] (Zhou Enlai) والرئيس جمال عبد الناصر وذكر أن الجبهة تمكنت من إحراز انتصار دبلوماسي كبير في طريق التدويل[7].

خلاصة لما تم تناوله سابقا فإن المعلومات التي أوردتها مختلف المصادر لم تشر إلى الحركة الوطنية كجهة محركة لمسألة التدويل، ما يرجح فرضية قيام جبهة التحرير بذلك خاصة بوجود حليفتها الاستراتيجية مصر ضمن تلك الدول.

---

1 محمد حربي، جبهة التحرير الأسطورة والواقع، مرجع سابق، ص141

2 سعاد يمينة شبوط، مرجع سابق، ص 79

3 عمر بوضربة، المشاركة الجزائرية في مؤتمر باندونغ 1955...، مرجع سابق، ص18

4 Jacques Simon, op.cit.146

5 عمر بوضربة، المشاركة الجزائرية في مؤتمر باندونغ 1955...، مرجع سابق ص ص 19.18.

6 شوان لاي: من مواليد 1889 بالصين من أكبر مساعدي "ماوتسي تونغ" زعيم الثورة الصينية وهو أول رئيس حكومة الصين الشعبية من 1949إلى وفاته في 1976، لعب دور أساسي في تعزيز الحكم الشيوعي، وتشكيل السياسة الخارجية وتنمية الاقتصاد، دافع عن سياسة التعايش السلمي مع الغرب، توفي في 1976 للمزيد انظر: الشبكة العنكبوتية على الرابط الإلكتروني: https://ar.wikipedia.org، أطلع عليه بتاريخ 2022/4/4 على الساعة 14.00

7 عمر بوضربة، المشاركة الجزائرية في مؤتمر باندونغ 1955...، مرجع سابق، ص17

هذا الكلام تؤكده أيضا رسالة مصالي لباندونغ الذي خاطب المؤتمرين فيها باسم حزب الشعب وليس الحركة الوطنية، ولعله أراد بذلك الاستثمار في تاريخ الحزب ونضاله الطويل كحركة مناهضة للإمبريالية على غرار حركات التحرر في أفريقيا، وإلى جانب ذلك فقد تكلم باسم الشعب الجزائري لاعتقاده أنه الزعيم الأوحد والمخول دون غيره بذلك ولئن دل ذلك على وطنية خالصة مفعمة بإحساس كبير بالمسؤولية الملقاة على عاتقه تجاه وطنه فإنها تنم أيضا عن نظرة أحادية كان من تبعاتها أن حاول احتكار العمل الوطني، على الرغم من أنه لم يأت على ذكر الثورة التي مرت عليها عدة أشهر وهي الحدث الأبرز[1] ومتجاهلا في الوقت نفسه جبهة التحرير التي أرادت أن يكون لها موضع قدم في هذا المحفل الدولي[2].

بعيدا عن هذا السجال السياسي يرى محمد العربي الزبيري أنه كان بالإمكان توحيد الجهود الدبلوماسية بين الحركة الوطنية الجزائرية وجبهة التحرير الوطني والذي من شأنه التعجيل في حل القضية الجزائرية من خلال الاعتراف المبكر بها، وحمل في الوقت نفسه الحكومة المصرية المسؤولية في ذلك بسبب ما ذكره من دور سلبي لعبته مخابراتها والذي أدى إلى تذكية الصراع فتعطلت بذلك جهود الوحدة بين المصاليين والجبهويين[3].

3- الثورة التحريرية على خطى التدويل:

على الرغم من حدة الصراع الذي نشب في مؤتمر باندونغ بين حزب الحركة الوطنية الجزائرية وجبهة التحرير الوطني إلا أنه قد عاد بالفائدة الكبيرة على الثورة التحريرية، التي صبت كل الجهود المبذولة بهذا الخصوص في صالحها محققة جملة من المكاسب المعنوية والمادية في هذا المجمع الافروأسيوي والتي يمكن حصرها فيما يلي:

أولا: يعتبر النشاط الدبلوماسي للجزائريين في مؤتمر باندونغ أول خطوة مكن الثورة بقيادة جبهة التحرير من الانفتاح على محيطها الخارجي ومحاولة الولوج بالقضية الوطنية من الباب الواسع في الحياة الدولية، ومن النتائج الإيجابية للمؤتمر كذلك أنه كان مع قيام الشعوب أي وسيلة تضمن استقلالها وهذا في حد ذاته اعتراف بالعمل المسلح كوسيلة لتحقيق إلى جانب تبنى المؤتمر مطلب الاستقلال التام[4].

---

[1] منشور الحركة الوطنية الجزائرية MNA وجيش التحرير الوطني ALN، على الرابط http://www.evee.eu. /obj/tract MNA. ALN algériens_28_avril_1956_fr

[2] بوعلام بن حمودة، مرجع سابق، ص 241.

[3] محمد العربي الزبيري، الثورة الجزائرية في عامها الأول، مرجع سابق، ص200

[4] اسماعيل دبش، مرجع سابق، ص35

ثانيا: رغم أن القضية الوطنية لم تسجل بشكل رسمي في مؤتمر باندونغ، إلا أن الحضور الجزائري عزز الجهود لعرضها على هذا التجمع الدولي الذي يمثل أصوات مليار ونصف مليار من سكان المعمورة والذي يعتبر دعما معنويا كبيرا للثورة الجزائرية في بدايتها من خلال المصادقة على لائحة تخص دول المغرب العربي جاء فيها: " إن مؤتمر الدول الأفروآسيوية يؤكد حقوق الجزائر والمغرب الأقصى وتونس في تقرير مصيرها ونيل استقلالها"[1].

ثالثا: أحرزت الثورة التحريرية من خلال مؤتمر باندونغ نصرا دبلوماسيا كبيرا فقد سمح لممثلها المشاركين فيه (وفد الجبهة) من التحرك بحرية داخل المؤتمر ونسج العديد من العلاقات مع الدول الأفرواسيوية التي اعترفت بحق الشعوب المغاربية في تقرير مصيرها ولم يتوقف الدعم عند هذا المستوى بل تعداه إلى دخول مبنى هيئة الأمم من بوابة باندونغ[2].

رابعا: تبدوا أهمية ما حققته الدبلوماسية الجزائرية في مؤتمر باندونغ في رد فعل السلطات الاستعمارية، حيث علق رئيس الحكومة الفرنسية آنذاك إدغارفو[3] (Faur Edgar) على القرارات الداعمة للقضية الجزائرية بقوله: " إنها قاسية وجارحة فيما يتعلق بوجود فرنسا في الشمال الإفريقي"، واعتبر الجزائر جزءا لا يتجزأ من فرنسا أي أنها شأن داخلي[4]

خامسا: إن أهميته مؤتمر باندونغ لا تكمن فقط في المساندة المعنوية للثورة الجزائرية، بل في التزام الدول الأعضاء بالدعم المادي لها والتأكيد على شرعية العمل المسلح الذي اندلع في الفاتح من نوفمبر1954[5].

سادسا: الجبهة لم تحقق كل أهدافها في مؤتمر باندونغ لكنها عززت ثورتها بتضامن آفروآسيوي وبينت للعالم حقيقة ونوعية الكفاح الذي يقوم به الشعب ووجوب مساندة الدول التي عانت من الاستعمار له حتى تنال الجزائر حقها في تقرير المصير[6].

---

[1] أحسن بومالة، مرجع سابق، ص153.

[2] محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر 1954.1962، ج2، مرجع سابق، ص37

[3] إدغارفو: من مواليد 1908، في بيزييه Béziers بفرنسا، قاد الحكومة الفرنسية لمرتين 1952 ثم من 1955إلى 1956 توفي في 1988، للمزيد أنظر: الشبكة العنكبوتية على الرابط: https://www.uneversalis.fr أطلع عليه بتاريخ 2022/4/7 على الساعة 09.00

[4] أحسن بومالي، مرجع سابق، ص 154

[5] اسماعيل دبش، مرجع سابق، ص71

[6] أحسن بومالة، مرجع سابق، ص154

سابعا: أتاح مؤتمر باندونغ فرصة التعريف بالقضية الجزائرية لدول العالم الثالث (إفريقيا وآسيويا وأمريكا اللاتنية) في الجمعية الأممية حيث دخلت القضية جدول أعمالها بإلحاح من الدول الافروأسيوية (الدورة العاشرة) وكان ذلك بداية لتدويل القضية[1].

ثامنا: لم تتوقف جهود المجموعة الافروأسيوبة من أجل إدراج القضية الجزائرية في جدول أعمال الجمعية الأممية قد تكرر طلبها عدة مرات بعد دورتها العاشرة لسنة 1955؛ فبتاريخ 31جوان 1956 تم تقديم طلب بعقد جلسة عاجلة لإنهاء حالة الحرب الدائرة في الجزائر وفي شهر أكتوبر تم تقديم طلب بإدراج القضية في جدول أعمال دورتها الحادية عشرة، وأعيد الطلب نفسه في 16جويلية 1957 لمناقشة الملف في الدورة الثانية عشرة وفي كل مرة كانت هيئة الأمم تعرب عن أملها في إيجاد حل سلمي لكن فرنسا تضرب عرض الحائط بتلك التوصيات مستعملة نفوذها في مجلس الأمن (حق الفيتو)[2].

تاسعا: دعم الثورة الجزائرية ظهر جليا أيضا في مؤتمر التضامن الافروآسيوي المنعقد بالعاصمة المصرية القاهرة في الفترة الممتدة من26ديسمبر1957 إلى 01 جانفي 1958 وهذا بحضور أربعة وأربعون دولة وقد أدان الحاضرون السياسة الاستعمارية الموجة ضد الشعب الجزائري وطالبوا باستقلال الجزائر عن طريق فتح مفاوضات مباشرة بين جبهة التحرير وسلطة الاحتلال[3] وتم اعتماد 30 مارس من كل سنة يوما لدعم القضية الوطنية[4].

في ختام الحديث عن هذا الموضوع يجب التأكيد على أن الكثير من الآراء ترجع بداية القطيعة الفعلية بين المصالين والجهويين كانت في مارس1955 وأن أول مظهر دبلوماسي لها تجلى في الصراع الذي دار في باندونغ[5] فضلا على أن المؤتمر شكل المنبر السياسي الأول الذي عبرت من خلاله الوفود الأسيوية والإفريقية عن مطالبها صراحة والمتمثلة نبذ الاستعمار بكل أشكاله وحق شعوبها في تقرير مصيرها.

يجب التذكير أيضا أن قيمة مؤتمر باندونغ في حجم القرارات التي اتخذها فقط، بل في منحه الشعوب المستضعفة الثقة في قدرتها على انتزاع حريتها واستقلالها، كما نالت الثورة التحريرية حقها من إعجاب وتأييد المشاركين في المؤتمر، هذا الموقف تجسد في البيان الختامي الذي أكد حق الشعب الجزائري

---

[1] سليمان الشيخ، مرجع سابق، ص90.

[2] محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر 1962.1954، ج2، مرجع سابق، ص117

[3] مليكة حميدي، مرجع سابق، ص ص20.19

[4] عمار بن سلطان وآخرون، مرجع سابق، ص 188

[5] جوان غيليسبي، مرجع سابق، ص 148.

خاصة وشعوب المغرب العربي عامة في مجابهة الاستعمار بكل الوسائل والأساليب المتاحة[1] وبذلك حققت الثورة الجزائرية انتصار دبلوماسيا كبيرا في هذا المؤتمر، وهذا بفضل استراتيجية جبهة التحرير حيث استطاع وفدها (حسين آيت أحمد ومحمد يزيد) التحرك بحرية ضمن الوفد المغاربي لنسج علاقات مع مختلف دول الكتلة الأفروآسيويه وينتزعون في النهاية اعترافا بحق شعوب شمال إفريقيا في تقرير المصير والنضال من أجل تحقيق استقلالها[2].

ثانيا: الأمم المتحدة وعزلة المصاليين السياسية

1- ملف الجزائر مساع وطنية أم حزبية

لقد بدأ الاهتمام بهيئة الأمم المتحدة مبكرا من طرف قيادات حركة الانتصار من أجل تدويل القضية الجزائرية، ولتحقيق ذلك رتب الشاذلي المكي خطة لتهريب مصالي الحاج من قصر الشلالة ثم انتقال هذا الأخير على رأس وفد إلى مدينة سان فرانسيسكو الأمريكية لحضور الاجتماع الخاص بميلاد هيئة الأمم المتحدة واغتنام الفرصة لطرح القضية الجزائرية على المجتمع الدولي، لكن مصالي رفض العرض معتبرا ذلك مغامرة وفضل البقاء تحت الإقامة الجبرية والعمل بالشرعية داخل الجزائر[3].

لما أطلق سراحه قدم مصالي باسم حزبه لائحة في شهر أكتوبر1948 تضمنت المطالبة بتأسيس برلمان جزائري منتخب، ثم المشاركة مع وفدي المغرب وتونس في تقديم مذكرة جماعية في الشهر نفسه إلى أمانة المنظمة العالمية أكدوا فيها على وجوب إنهاء الاستعمار في شمال إفريقيا،[4] وبعد أن توجه إلى المشرق العربي عام1951 قطع زيارته ممتثلا لنصيحة أمين عام الجامعة العربية (عزام) للالتحاق باجتماع هيئة الأمم بباريس من أجل ربط علاقات مع الوفود المشاركة لكسب تأييدها تمهيد لعرض القضية الوطنية على هذا المحفل العالمي الهام[5].

في خضم الأزمة السياسية التي عاشتها حركة الانتصار واصل مصالي جهوده الدبلوماسية حيث بعث بتاريخ 2 أوت 1954 برسالتين الأولى إلى مكتبه السياسي أكد فيها على العمل من أجل تدويل القضية الوطنية انطلاقا من محيطها المغاربي والعربي والإسلامي ثم الإفريقي والعالمي، أما الرسالة الثانية

---

[1] جمال قنان، مرجع سابق، ص ص 247.246

[2] محمد العربي الزبيري، الثورة في عامها الأول، ص140

[3] محمد عباس، نداء الحق، شهادات تاريخية، مرجع سابق، ص12

[4] محفوظ قداش، جيلالي صاري، الجزائر صمود ومقاومات، (1962.1830)، تر، أوذاينية خليل، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2012، ص ص 126.125.

[5] محمد عباس، رواد الوطنية مرجع سابق، ص243.

فوجهها للمجلس الوطني للثورة (C.N.R) حثه فيها على ضرورة قيام الحزب بكل تنظيماته وأجهزته بنشاط كثيف لكسب الدعم العربي والدولي وتضمنت الرسالتان توصيات للقيام بمساع دبلوماسية لعرض المسألة الجزائرية على لجنة الوصاية الأممية [1] التي ستعقد اجتماعها في سبتمبر وأكتوبر1954 على أن يتم ذلك بدعم من الأشقاء العرب وعلى رأسهم العربية السعودية وإرسال وفد من الحزب للقاهرة لكسب دعم مصر الشقيقة[2].

في رسالته المؤرخة في 22جويلية 1954 كتب الشاذلي المكي لمصالي عن لقائه بالقاهرة مع سكرتير السفارة الهندية السيد علي بوعرجانه (Ali Boardjanah) الذي أكد له دعم بلاده للقضية الجزائرية وقال له أن الكتلة الافرواسيوية ستقف مع الجزائر في حالة إذا عرضت قضيتها في الدورة القادمة للجمعية الأممية (الدورة التاسعة)[3] وبحلولها في نوفمبر 1954 راسلها مصالي طالبا منها إدراج ملف الجزائر في جدول أعمالها وكلف كل من مولاي مرباح وعابد بوحافة بتوزيع كتب على الدول الأعضاء في الجمعية تضمنت مأساة الجزائريين [4] وبعد أن خاب أمله في الدورة التاسعة واصل مصالي مساعيه حيث بعث بمذكرة إلى مجلس الأمن في 5 جانفي1955، ذكر فيها بالقضية الوطنية[5] وأمام ما يقوم به الاستعمار من قمع مقنن بعث بممثله "بوحافة" للقاء الوفود العربية والإسلامية في هيئة الأمم وبحسب بعض الكتابات فقد كللت جهوده بذلك التقرير التي بعثت به السعودية،[6]

بغية لفت أنظار المجتمع الدولي بعث مصالي عن طريق جريدة "صوت الشعب" بمذكرتين إلى أمين العام للهيئة الأممية داج همر شولد[7] (Dag Hammer Should) الأولى بتاريخ 5 سبتمبر1955 يطلب منه أن يتخذ إجراءات فورية لمنع تنفيذ الإعدام ضد بن بولعيد والسيد أحمد بوشمال[8] والثانية في 5 نوفمبر يطلب منه أن يعمل ما في وسعه من أجل وقف العمليات العسكرية القمعية والجرائم التي ترتكبها

---

[1] Mohamed Harbi, op.cit., p94.96
[2] Jacques Simon, op.cit. p113
[3] Mohamed Harbi, op.cit. p91
[4] Jacques Simon, op.cit. 116

[5] الطاهر حليسي، مرجع سابق، ص 11.

[6] رابح بلعيد، موقف مصالي الحاج من الثورة التحريرية، مرجع سابق، ص 83

[7] داج هامشولد: ولد في 1905 بالسويد، شغل منصب نائب وزير الخارجية السويدي، وفي عام 1953 انتخب كثاني أمين عام هيئة الأمم المتحدة وجدد له في 1958 وبقي في منصبه إلى غاية مقتله في 1961 على أثر تحطم طائرته فوق أجواء الكونغو، أثناء العدوان الثلاثي على مصر في 1956 قال كلمته الشهيرة:" إن مبادئ ميثاق الأمم المتحدة أهم بكثير من الأهداف السياسية لأي دولة " للمزيد أنظر: تركي ضاهر، مرجع سابق، ص ص 117.114.

[8] أحمد بوشمال: من مواليد باتنة، ناضل في حركة الانتصار، ثم انخرط في اللجنة الثورية للوحدة والعمل، ألقى عليه القبض بعد اندلاع الثورة بأيام قليلة، أنظر: Stora Benjamin, Dictionnaire…, op.cit. p 12

فرنسا في الجزائر خاصة بعد أحداث 20 أوت 1955 كما بعث برسالتين أخريين الأولى للرئيس الأمريكي ايزنهاور[1] (Dwigh Eisenhower) في 2 فيفري 1957 يذكره بأن الحرية والكرامة التي يتمتع بها الشعب الأمريكي هي نفسه التي يكافح من أجلها الشعب الجزائري[2] والرسالة الثانية وجهها مصالي للدول الكبرى المجتمعة بالعاصمة السويسرية جنيف في 20جويلية 1955 مطالبا إياهم بدراسة المسالة الجزائرية[3].

2- الظفربالشرعية سباق محموم:

انطلاقا من أهداف بيان نوفمبر 1954 والمتمثلة أساسا في تدويل القضية الوطنية[4] أعطت جبهة التحرير الوطني بدورها الأولوية للعمل الدبلوماسي في الخارج موازاة مع العمل العسكري في الداخل بل أكثر من ذلك اعتبرت أنه دون المجهود الدبلوماسي لن ينجح المجهود العسكري لذلك بدأ نشاط ممثليها أيضا مبكرا من خلال محاولة إدراج ملف الجزائر في الدورة التاسعة لهيئة الأمم المزمع تنظيمها في نوفمبر1954 وقد تدعم هذا المسعى بمذكرة المملكة العربية السعودية للهيئة في 5 جانفي 1955 من أجل دراسة أوضاع الجزائريين المزرية إلا أن الجهود لم تكلل بالنجاح،[5] وقد لاحظ الباحث تضاربا في المعلومات حول المذكرة السعودية، هل قدمت لهيئة الأمم المتحدة بمساع من الحركة الوطنية الجزائرية أم بجهود جبهة التحرير الوطني أم معا.

في المذكرة التي تقدم بها وفد جبهة التحرير لهيئة الأمم المتحدة لإدراج القضية الجزائرية في جدول أعمال الدورة الحادية عشرة للجمعية الأممية، أشار محمد يزيد إلى أنه من بين الحجج التي ساقتها فرنسا في عدم فتح باب المفاوضات حول الجزائر خلال الدورة السابقة (العاشرة) هي عدم وجود قوة سياسية منظمة تحوز على شرعية التمثيل للشعب الجزائري (في إشارة إل الصراع المصالي الجبهوي وبهدف تمييع القضية) هذا الادعاء فندته تلك اللقاءات الرسمية الخمسة التي تمت بين ممثل رئيس الحكومة الفرنسي

---

[1] دوايت إزنهاور: من مواليد 1890 في تيكساس بالولايات المتحدة الامريكية، تدرج في الرتب العسكرية حتى وصل إلى رتبة جنرال أثناء الحرب العالمية الثانية، عندما احتل شمال إفريقيا في 1943 ثم عين قائدا للحلف الأطلسي بين 1951 و1952، انتخب رئيسا لأمريكا مرتين 1952 و1956 وهو صاحب المشروع الذي حمل اسمه في منطقة الشرق الأوسط 1957 بعد العدوان الثلاثي على مصر، توفي في 1969، للمزيد أنظر: تركي ضاهر، مرجع سابق، ص ص 71.70

[2] رابح بلعيد، موقف مصالي الحاج من الثورة التحريرية، مرجع سابق، ص 85.

[3] محمد بكار، صراع جبهة التحرير الوطني والحركة الوطنية الجزائرية بعد إنطلاق الثورة، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، ع8، رقم1، 2016/6/1، ص ص 42.41.

[4] مصطفى علوي، مرجع سابق، ص99

[5]أحسن بومالة، مرجع سابق، ص15.

غي موليه[1] (Guy Molle) السيد بيير كومان (Pierre Couman) ووفد الجبهة في جويلية إلى سبتمبر1956 بأوروبا والتي تم التأكيد فيها على ضرورة إيجاد حل سلمي للمشكلة الجزائرية[2].

من جهة أخرى أشار مصالي الحاج أيضا في الكلمة التي وجهها للشعب الجزائري في الفاتح من سبتمبر1957 إلى خطورة الانقسام الحاصل بين الجزائريين على مصير القضية الوطنية وقال إن الاستعمار استغل ذلك للترويج من خلال المنابر الإعلامية وفي المحافل الدولية بأن ما يحدث في الجزائر عبارة عن صراعات داخلية واقتتال أهلي وطعن ديغول في قدرة الجزائريين في أن يحكموا ويسيروا أنفسهم بأنفسهم، ونفى إمكانية التعايش فيما بينهم ويعتقد مصالي أن الترويج لكل هذه الأكاذيب هو من أجل إطالة أمد الحرب في الجزائر لا غير[3].

لأجل فرض وجودها خاضت جبهة التحرير على الصعيد الخارجي معركة متعددة الأوجه للتعريف بالقضية الوطنية وإعلام الرأي العام العالمي بنشاطها العسكري وجمع المساعدات لثورتها، وعلى الرغم من وجود أسماء سياسية لامعة في صفوفها إلا أن الجبهة باعتبارها تنظيما جديدا غير معروف سياسيا وميدان عملها جديد هو الكفاح المسلح، فقد كانت مهمتها الدبلوماسية صعبة للغاية وزاد الاستعمار في تعقيدها من خلال عزلها دوليا وتشويهها(حركة إسلامية هدامة، حركة عرقية فاشية، ناصرية قومية حركة يسارية عنيفة تابعة لموسكو)[4].

بخصوص التهمة الأخيرة فموقف جبهة التحرير الوطني من المعسكر الشيوعي إتضح من خلال التصريحين التاليين: التصريح الأول صدر من فرحات عباس الذي قال: "كسب تعاطف الشعوب الشيوعية مع قضيتنا لا ينبغي أن يتحول إلى ارتباط بالمعسكر الشيوعي" و الذي يرى أيضا أن إلصاق تهمة الشيوعية بالجبهة من شأنه أن يضع هذه الأخيرة في عزلة دولية، والتصريح الثاني عبر عنه كريم بلقاسم بقوله: " نوايا الكتلة السوفياتية حسنة نحونا... وبالتالي يمكن أن تستفيد من هذا الاستعداد دون أي التزام أو رهن للمستقبل من جانبنا"[5].

---

[1] غي موليه: من مواليد 1905 في فليرس بفرنسا، كان عضو في الحزب الاشتراكي الفرنسي ثم عضو في الجمعية البرلمانية للمجلس الأوربي 1946 ثم رئيس الحكومة في 1956 توفي في 1975، أنظر: الشبكة العنكبوتية على الرابط الإلكتروني: https://ar.wikipedia.org.

[2] Résistance Algérienne, Edition2, Numéro13, septembre1956, p2.

[3] Jacques Simon, op.cit. p174

[4] محمد الميلي، مرجع سابق، ص 39.38

[5] محمد عباس، نصر بلا ثمن الثورة، مرجع سابق، ص 329.

في مقابل ذلك قامت الحركة الوطنية على المستوى الحزبي بنشاط مكثف لدى الهيئات الإقليمية والدولية خاصة الأمم المتحدة في محاولة لفرض وجودها على حساب جبهة التحرير[1] والعمل نفسه قام به مصالي على مستواه الشخصي بمحاولة تبني المسالة الوطنية وعرضها على نفس الجهات لكسب التأييد له وللجزائر،[2] كما طلب في اللقاء الصحفي الذي عقده يوم 26 نوفمبر1957 من فرنسا بأن تستجيب لدعوة هيئة الأمم في دورتها الثانية عشرة حول ضرورة إيجاد حل سلمي وعادل للقضية الجزائرية[3].

من أجل كسب معركة التمثيل الدبلوماسي لدى الدول والمنظمات احتدم الصراع إعلاميا بين حزب الحركة الوطنية الجزائرية وجبهة التحريرالوطني ، ففي رسالة مؤرخة في 21ديسمبر1955 بعث بها مسؤول سياسي للحركة الوطنية إلى أحد قادتها العسكريين أكد له فيها عن عمل دبلوماسي وإعلامي كبير قامت به الحركة خلال السنة من أجل تدويل القضية الجزائرية حيث أنفقت أموالا كبيرة على مختلف الصحف العالمية على غرار صحيفة نيويورك تايمز وصحف أخرى بريطانية وسويسرية لنشر ملايين النسخ أبرزت من خلالها مواقف الحزب وزعيمه فضلا عن تكليف عابد بوحافة بالدفاع عن القضية الجزائرية داخل المبنى الأممي[4].

في 7جانفي 1956 أرسلت قيادة الجبهة عن طريق وفدها بنيويورك تصحيحا للهيئة الأممية ترفض فيه تمثيل عابد بوحافة ومما جاء فيه:"... إن الوفد الوزاري الجزائري بالقاهرة الممثل لجيش التحرير وجبهة التحرير الوطني، يرى من الضروري الإيضاح بأن السيد عابد بوحافة ليس له أي صلاحية للتكلم باسم الجزائريين، وأنه لا يمثل بنيويورك لا جيش التحرير وجبهة التحرير الوطني ولا لجنة تحرير المغرب العربي ولأن تصريحات الأشخاص غير المسؤولين تلقى اللبس والغموض الذي يستفيد منه الاستعمار الفرنسي الذي يريد أن يصور الشعب الجزائري في صورة الشعب المنقسم عن نفسه"[5] واتهمت على لسان جريدة المجاهد الحركة الوطنية بمحاولة خطف التمثيل منها في هيئة الأمم المتحدة[6].

واصلت جبهة التحرير حربها الإعلامية بخصوص قضية التمثيل الدبلوماسي في هيئة الأمم حيث أصدرت بيانا صحفيا حمل عنوان "حقيقة عابد بوحافة" أعلنت فيه صراحة موفقها من هذا الأخير

[1] نوالدين حاروش، مرجع سابق، ص227.

[2] يحي بوعزيز، الاتهامات المتبادلة بين مصالي الحاج واللجنة المركزية وجبهة التحرير الوطني 1946.1962، دار هومة الجزائر،2009، ص111

[3] Jacques Simon, op.cit. p177

[4] Mohamed Harbi, op.cit. p 120

[5] جمهة زروال، مرجع سابق، ص 160

[6] سعاد يمينة شبوط، مرجع سابق، ص 83.

والنشاط الدبلوماسي الذي يقوم به باسم الثورة وأكدت أنه تونسي الجنسية ولا علاقة له بالجزائر،[1] كما اتهمت السلطات الاستعمارية بتسهيل مهمته في التنقل بين الدول والهيئات العالمية وطال اتهامها حتى الصحف الفرنسية حيث أكدت دعم هذه الأخيرة له إعلاميا وكل ذلك بتغطية سياسية من مصالي الحاج وحزبه الحركة الوطنية حتى يتم إيهام الرأي العام الداخلي والخارجي بوجود انقسام داخل صفوف الشعب الجزائري حول قضيته الوطنية .

كما أشارت جبهة التحرير في ختام بيانها أن الحركة الوطنية (المصالية) شبح لم يعد الشعب يؤمن بوجوده،[2] وقد تأكد ذلك بعد تأسيس الحكومة المؤقتة برئاسة فرحات عباس (سبتمبر1958) حيث اكتسبت الثورة ومن ورائها الجبهة وزنا دبلوماسيا كبير على الصعيد الدولي وامتداد شعبي على المستوى الوطني وهذا في الوقت تراجع فيه دور المصاليين محليا ودوليا في المجالين السياسي والدبلوماسي[3].

3- ثورة على مسرح الأحداث ومصالية خلف الستار

لقد فتح مؤتمر باندونغ المجال لولوج القضية الجزائرية إلى أروقة هيئة الأمم المتحدة حين بعثت أربعة عشرة دولة مشاركة في المؤتمر برسالة إلى أمينها العام بتاريخ 26جويلية 1955تطالبه بتسجيل ملف الجزائر في جدول أعمال دورتها العاشرة حيث صوتت 28 دولة لصالح تسجيلها مقابل 27 صوتا رافضا ونتيجة لذلك أعلنت الجمعية العامة أنها مؤهلة لفتح الملف ما دفع بمندوب فرنسا إلى الانسحاب وتعتبر هذه أول معركة كسبتها الدبلوماسية الجزائرية بقيادة جبهة التحرير،[4] مما أدى إلى انسحاب فرنسا من الاجتماع،[5]وهذا بسبب ما اعتبرته مسألة داخلية تخصها لوحدها وبهذا التدخل منها رفض الطلب[6].

بالنسبة لمصالي الحاج فقد ساق رواية مختلفة عن ما ساقه خصومه من خلال ما نشرته جريدة لوفيغار(LE FIGARO) الفرنسية على لسانه بتاريخ 30 أوت 1960، أين اتهم جبهة التحرير الوطني صراحة وحملها مسؤولية التماطل في تدويل القضية الجزائرية؛ ففي مقابل عودة الوفد الفرنسي لجلسات الدورة قامت جبهة التحرير بسحب الملف الجزائري وذلك نتيجة لضغوطات خارجية مورست عليها ومساومة تمت بينها وبين فرنسا على حد قوله معتبرا أن التدويل قد تم فعلا وأكد أن الفضل في ذلك يعود

[1] Résistance Algérienne, Edition2, Numéro1, Juillet 1956, p3
[2]Ibid. pp1.2

[3] ابراهيم لونيسى، مصالي الحاج في مواجهة جبهة التحرير...، مرجع سابق، ص242.

[4]عاشور شرقي، مرجع سابق، ص47

[5] المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، الدبلوماسية الجزائرية من1830إلى1962 دراسات وبحوث حول تطور الدبلوماسية الجزائرية، منشورات CNERH، الجزائر،1998، ص143

[6] جوان غيليسبي، مرجع سابق، ص 148

لحزبه (الحركة الوطنية) التي أعدت الملف وأرسلته إلى هيئة الأمم لإدراجه في جدول أعمال دورتها العاشرة لشهر سبتمبر من سنة 1955[1].

في الوقت الذي نسبت فيه جريدة المجاهد ما تحقق من تطور إيجابي في مسار تدويل القضية الجزائرية إلى العمل الكبير الذي قام به دبلوماسيو جبهة التحرير الوطني وذلك منذ مؤتمر باندونغ1955 حين انتزعت الثورة من هيئة الأمم يوم 15فيفري 1957 بأغلبية أصوات أعضاء الجمعية العامة ماعدا فرنسا وجنوب إفريقيا والمجر وكوستاريكا وامتناع بريطانيا نص القرار على ما يلي: " إن الجمعية العامة التي استمعت إلى تصريحات الوفود المختلفة وناقشت القضية الجزائرية تعتبر أن الحالة تسبب كثيرا من الآلام والخسائر في الأرواح البشرية وتعبر عن أملها في إيجاد حل سلمي ديمقراطي عادل، مطابق لروح التعاون بالوسائل المناسبة وفقا لمبادئ ميثاق هيئة الأمم المتحدة"،[2] يرى طرف آخر أن الجبهة تنكرت في الوقت ذاته للجهود الجبارة التي قام بها مصالي لتدويل القضية الوطنية[3].

بالمقابل لا يجب إنكار جهود جبهة التحرير والتي لم تتوقف عند الدول الأفروآسيوية فقط بل ولدى دول القارة الأمريكية وفي مقدمتها الولايات المتحدة، موظفة قدرات وإمكانات موفديها الثقافية وعلاقاتهم الاجتماعية في الوسط الأمريكي ونقصد بذلك عبد القادر شندرلي[4] ومحمد يزيد اللذان يتقنان اللغة الانجليزية والمتزوجين من أمريكيتين إلى جانب آيت أحمد وقد استطاع هؤلاء نسج علاقات دبلوماسية مع كبار المسئولين الأمريكيين واقتحام مجال الإعلام من أجل كسب الدعم على مستوى الدول والهيئات، حيث صرح شندرلي قائلا: " لقد استعملت التقنيات الأمريكية للعلاقات العامة لإنجاح مهمتي، لقد حاولت دوما قول الحقيقة على الأقل أكثر من الفرنسيين أنفسهم، حتى أوقعهم في التناقض"[5].

من ذلك أيضا إبطال ادعاء الحركة الوطنية حول زعامتها للثورة الجزائرية ما أدى بالحكومة الأمريكية في وقت سابق إلى الاعتراف بها، حيث أرسلت إلى مكتبها السياسي برقية في 1955 عن طريق

---

[1] Jacques Simon, op.cit. p264 .

[2] جريدة المجاهد، ع 10، 1957/9/5، ص9

[3] رابح بلعيد، موقف مصالي الحاج من الثورة التحريرية، مرجع سابق، ص 83.

[4] عبد القادر شندرلي: من مواليد 1915 بنقاوس (باتنة)، درس الأدب بجامعة السوربون ثم واصل دراسته بمعهد العلوم السياسية بباريس، وأصبح صحفيا لامعا، إلتحق بالثورة في 1956 وأصبح مسؤولا دائما لجبهة التحرير بهيئة الأمم في نيويورك 1959، ربط علاقات قوية مع دول أمريكا اللاتينية لصالح الثورة، وبعد الاستقلال كان أول سفير للجزائر بالهيئة الأممية توفي سنة 1993، أنظر عاشور شرفي، مرجع سابق، ص ص 211.210.

[5] خالد بوهند، دور النخبة الجزائرية في نشأة وتطور الدبلوماسية خلال حرب التحرير 1958.1954، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، جامعة معسكر، ع12، ديسمبر2017، ص ص 89.88

مركز القضايا الإفريقية جاء فيها: " إن مصالي الحاج هو الزعيم الوحيد السياسي الشعبي وإن الحركة الوطنية هي الحزب الوحيد الذي يسيطر على هذا التمرد أما بقية الأحزاب الأخرى فيعملون كل ما في وسعهم من أجل الثورة، ومن أجل أن يقال يوما أنهم ساهموا بدور فعال فيها، وإن الولايات المتحدة تحترم كثيرا مصالي الحاج"[1].

اعترافا أيضا بدور يزيد وشندرلي كتبت جريدة "نيو زوركر تسايتونغ" (New Zorker Zeitung) من زوريخ تقول: "هاتين الشخصيتين القديرتين الفصيحتين المتمكنين من الثقافة الفرنسية بوصفهما أكثر من مجرد خصمين"، وأضافت إذا وضعنا الجزائر جانبا والمراكز الرئيسية لجبهة التحرير التي تتواجد في تونس وفي القاهرة وفي نيويورك، التي هي بالنسبة للجبهة المكان الأكثر أهمية من هناك تقوم بدعاية في غاية المثالية عبر الولايات المتحدة خارج تعاونها الدائم ومع مندوبي البلدان الإفريقية والآسيوية، حيث شاركا في اجتماعاتهم، كما اجتهدا في استمالة مندوبي الأمم الأخرى إلى وجهة نظرهما وفي الوقت نفسه يرعيان علاقات وثيقة مع هامر شولد نفسه لا يستقبلهما لكنهما يلتقون كلما رغبوا نائب الأمين العام"[2].

إن تسجيل القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة مكن ملف الثورة الجزائرية من اكتساب الشرعية القانونية وفق المادة 120 من النظام الداخلي للجمعية الأممية التي تنص على أن: " كل قضية تعرض على التسجيل في جدول الأعمال يجب أن تكون مصحوبة بمذكرة إيضاحية وفي حدود الإمكان بوثائق رئيسية أو مشروع قرار" ويعتبر ذلك أول انتصار في طريق فك العزلة التي فرضه الاستعمار على الجزائر[3]. كما أن هذا الحضور معناه عدم الاعتراف بالطابع الداخلي الفرنسي للمسالة الجزائرية وأن كفاح الشعب شرعي ومن ثمة له الحق في تقرير المصير وفي مقابل ذلك عدم الاعتراف بطرح فرنسا أن ما يحدث في الجزائر حرب وليست ثورة،[4] فزاد التفاف الشعب حول الثورة التحريرية[5].

لقد واصلت الحكومة الجزائرية المؤقتة بعد تأسيسها في سبتمبر 1958مساعيها لتدويل القضية الوطنية، فبفضل المجهود الدبلوماسي الذي بذله وفدها برئاسة محمد يزيد حققت انتصارا كبيرا في الدورة 13 للجمعية الأممية المنعقدة في خريف 1958وتمثل هذا الانتصار في ثلاث مكاسب الاعتراف بحالة الحرب الدائرة في الجزائر، الاعتراف بالحكومة المؤقتة والاعتراف بحق الشعب الجزائري في تقرير

[1] Ali Haroun, La 7eme Willaya, op.cit. p225.

[2] عاشور شرقي، مرجع سابق، ص 48

[3] أحسن بومالة، مرجع شابق، ص 155

[4] محمد الميلي، مرجع سابق، ص40

[5]أحمد طالب الابراهيمي، مذكرات جزائري أحلام ومحن 1965.1932، ج1، دار القصبة للنشر، الجزائر،2006، ص 95

مصيره[1] وقد اعتبرت جبهة التحرير في افتتاحية جريدة المجاهد أن ما تحقق في الأمم المتحدة بالإنجاز الدبلوماسي الكبير من خلال الاعتراف بشرعية نضال الشعب من أجل حل عادل للقضية الوطنية تمهيدا للمفاوضات حول الاستقلال كما اعتبرت ذلك إحرازا من الحكومة المؤقتة لمكانة دولية رسمية لها[2].

بالمقابل عاشت الحركة الوطنية الجزائرية في الفترة الممتدة من 1956إلى1957 إخفاقات دبلوماسية كبيرة تسببت فيها بالأساس غريمتها جبهة التحرير بما حققته هذه الأخيرة من مكاسب إقليمية وأخرى دولية حيث حصلت من الجامعة العربية على تأييد مطلق خاصة من مصر والسعودية وعلى شرعية كفاحها المسلح من الكتلة الأفروأسيوية في باندونغ وحصلت من هيئة الأمم على اعتراف ضمني في دورتها المنعقدة في سبتمبر 1955[3].

تدريجيا كسبت الثورة الجزائرية تأييد ودعم الكتلة الاشتراكية وحركة عدم وتحييد بعض الدول الاوروبية وقد تطلب الأمر منها خوض العديد من المعارك الدبلوماسية، على مدار 6 سنوات من 1955إلى 1960 إلى أن انتزعت بقرار واضح وصريح في 20 سبتمبر 1960 اعتراف هيئة الأمم المتحدة: "بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره بحرية وبحقه في الاستقلال" وضرورة إيجاد ضمانات لممارسة هذا الحق:"على أساس احترام وحدة وحرمة هذا الإقليم" بواقع 63 صوتا مقابل 8 أصوات[4].

---

[1] جريدة المجاهد، ع 34، 1958/12/24، ص 3.

[2] جريدة المجاهد، ع 34، مرجع سابق، ص 1

[3] Benjamin Stora, La Gangrène et L'oubli, La Mémoire de La Guerre d'Algérie, Edition La Découverte, paris, 1992, p164

[4] عاشور شرقي، مرجع سابق، ص ص 48.47.

المبحث الثالث/ المصاليون رسائل مفتوحة لفرنسا وأخرى لجبهة التحرير

بعد سنوات طويلة من الصراع ضد جبهة التحرير الوطني متعدد الجهات والذي امتد من قيام الثورة الجزائرية 1954 إلى نهايتها 1962 وصل مصالي الحاج مع حزبه الحركة الوطنية الجزائرية إلى المحطة الأخيرة مفضلا في نهاية المطاف حلولا سلمية وأخرى تصالحية ولعله بهذا الخطوة العقلانية والجريئة في الوقت نفسه أراد مخرجا مشرفا ينهي به حالة البؤس والمآسي التي تجرعها الشعب الجزائري جراء الاقتتال والصراع بين أبنائه، كما رغب في حسن خاتمة لمسيرة طويلة من النضال اجتهد فيها فأصاب وأخطأ فهل نجح الزعيم الوطني في مسعاه الجديد؟ وماهي مواقف من دعاهم للسلام والمصالحة ونقصد بذلك الاستعمار الفرنسي وجبهة التحرير الوطني إزاء ذلك.

أولا: الحل التفاوضي التعاوني مع الحكومة الفرنسية.

1- مقترحات المصاليين للتفاوض:

1.1- الحل سلمي حل للقضية أم تراجعا عن الخط الثوري.

كتبت الحركة الوطنية الجزائرية في العدد الخامس من جريدتها "صوت الشعب" الصادر بتاريخ 1 فيفري 1955 مقالا بعنوان: "رسالة مفتوحة إلى البرلمان الفرنسي"، اقترحت من خلالها إجراء محادثات فرنسية جزائرية لحل المسألة الوطنية واضعة مجموعة من الشروط لإنجاحها؛ كإطلاق سراح المساجين السياسيين وعلى رأسهم مصالي الحاج ووقف أعمال العنف والعمليات العسكرية ضد الشعب الجزائري[1].

في إطار سياسة اليد الممدودة أعلن مصالي الحاج في شهر أوت 1956أنه يؤيد رسميا فكرة فتح مفاوضات دون شروط مسبقة لإيجاد حل سلمي وعادل للقضية الجزائرية ولا يري سبيلا آخر لحلها، ويعتقد أن طريق الحرب لا يخدم مصالح فرنسا والجزائر ولا يعبد طريق التعاون والتآخي الذي يجب أن يربط بين شعبي البلدين[2]، كما دعت الحركة الوطنية بدورها في بداية 1957 إلى ضرورة إنهاء المشكلة الجزائرية عن طريق الحوار، وقد شجعها على طرح مثل هذه الحلول ما اعتبرته عجزا من جبهة التحرير في إيجاد حل يتوافق والطموحات الوطنية بعد تلك المحادثات التي تمت تحت الطاولة أي بطريقة سرية بين

[1] رابح بلعيد، موقف مصالي الحاج من الثورة التحريرية، مرجع سابق، ص 82

[2] Jacques Simon,op.cit. p 159.

الجبهة والحكومة الفرنسية والتي استمرت حوالي سبعة عشر شهرا(من مارس1955 إلى أكتوبر1956) وانتهت بالفشل رغم الدعم الذي تلقته الجبهة من المغرب وتونس[1].

إن ما يجب ذكره في هذا الموضوع أن مؤتمر الصومام (أوت1956) حدد شروطا لوقف إطلاق النار والتفاوض مع الجانب الفرنسي مسبقا منها، الاعتراف بوحدة الشعب الجزائري ووحدة التراب الوطني وكذا الاعتراف باستقلال الجزائر وبجبهة التحرير الوطني كممثل وحيد للشعب الجزائري؛[2] وقد تكون لهذه الشروط دورا في وضع حد لتلك الاتصالات السرية التي تمت بين جبهة التحرير والحكومة الفرنسية.

لقد جدد مصالي الحاج في مقابلة صحفية له شهر أفريل 1957 رغبته في إيجاد حل السلمي للقضية الجزائرية عن طريق فتح باب مفاوضات معلنة وجادة وفي سؤال حول الشروط الواجب توفرها لإنجاح هذه العملية، اشترط تهدئة للأوضاع من خلال وقف إطلاق النار وإنهاء كل أشكال العنف والقمع وحل مشكلة المعتقلين[3].

بعد إطلاق سراحه في 15جانفي1959 وبهدف إعادة حركته للساحة السياسية استعدادا لخوض غمار المفاوضات مع الرئيس شارل ديغول، عقد مصالي الحاج العديد من اللقاءات التي قضاها متنقلا بين شانتيلي (Chantilly) وجوفيو (Gouvieux) أيام 1 و22 فيفري و8 مارس و12 أفريل و16 ماي، ألقى فيها الكثير من الخطب والبيانات ضمنها اقتراحات حول الدولة الجزائرية ومستقبل العلاقات مع جيرانها وسبل التعاون مع وفرنسا ومسألة السلم، ووجه نداء لديغول من أجل القيام بإجراءات تهدئة قبل البدء في عملية السلام[4].

في لقاء مع صحيفة بلجيكية يوم 6 أكتوبر1958 قال مصالي الحاج إنه يسعى إلى إقامة جمهورية جزائرية ديمقراطية اجتماعية منفتحة على التقدم والتعاون مع فرنسا في ظل الاحترام المتبادل والكرامة الوطنية، واعتبر أن استقلال الجزائر لوحده ليس غاية في حد ذاته بل يجب أن ينعكس على المجالات الأخرى خاصة الاجتماعية من خلال تحسين المستوى المعيشي والصحي والتعليمي للشعب الجزائري، ودعا فرنسا للتخلص من سياستها الاستعمارية من أجل تنمية الدول حديثة الاستقلال[5].

---

[1] Mohamed Harbi, op.cit. p141

[2] جوان غيليسبي، مرجع سابق، ص 167

[3] Jacques Simon, op.cit. 161

[4] Bendjamin Stora , Messali Hadj, op.cit. p276.

[5] Jacques Simon, op.cit. pp 222.223

تحليلا لوجهة نظر مصالي الحاج يعتقد سليمان الشيخ أنه بعد خمس سنوات من الثورة لا يري مصالي مستقبلا للجزائر إلا تحت الوصاية الفرنسية مستشهدا بقوله:" إنه يجب أن نجعل من الجزائر دولة فهل لدينا وسائل ذلك؟ كلا ولكن أين نجدها؟ إن للفرنسيين وحدهم تلك الأعراف البلدية والحكومية ... وفي كل الأزمنة كان هناك إستقلالات ولكن كان هناك دول مشتركة وأنا لا أتخلى عن مبدأ الاستقلال ولكني أفهمه بصورة أفضل مما كنت أفهمه قبل أربعين سنة فالعالم مقسم إلى كتلتين تدور حولهما دول تابعة فنحن في العصر الكوكبي "[1].

تأييدا لوجهة نظر رئيسها تناولت الحركة الوطنية بدورها وبشكل مفصل مشروع حل القضية الوطنية والذي اشترطت فيه على فرنسا طريقتين الطريقة الأولي: إجراء انتخابات في الجزائر في غضون عام، دون تمييز عرقي أوديني وبإشراف من هيئة الأمم والفائز فيها يعين حكومة وطنية تباشر مفاوضاتها مع الحكومة الفرنسية، يتم من خلالها وقف إطلاق النار وإنهاء حالة الحرب القائمة بين الطرفين وحصول الجزائر على استقلالها وفي مقابل ذلك إقامة علاقات ودية وترسيخ سياسة مبنية على التفاهم لحل المشاكل العالقة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية ومعالجة قضية الأقلية الأوروبية والمسائل الثقافية والتقنية بين البلدين والطريقة الثانية : في حالة ما رفضت الحكومة الفرنسية الطريقة الأولى اللجوء إلى استفتاء شعبي مباشر وبرعاية أممية لتقرير مصير الجزائر في حالة ما تمسكت الحكومة الفرنسية ببيانها الصادر في 9جوان 1957 والذي ترفض من خلاله المفاوضات[2].

2.1- المائدة المستديرة دمقرطة المو اقف لضرب الشرعية الثورية:

أما بخصوص شكل المفاوضات ففي أوت 1955 نقل عابد بوحافة الذي شغل في وقت سابق منصب ممثل لجنة تحرير المغرب العربي بهيئة الأمم المتحدة عن مصالي الحاج أنه يقبل بوقف إطلاق النار والمشاركة في مائدة مستديرة (عدة أطراف) لإيجاد حل للقضية الجزائرية[3] وأكد هذا مصالي ذلك أثناء انعقاد مؤتمر الحركة الوطنية الجزائرية بمدينة غرونوبل (Grenoble) من 17إلى 20 أوت 1956؛ حين طرح فكرة المائدة المستديرة لحل المسألة الجزائرية[4]، مطالبا بإشراك حزبه في ذلك.

---

[1] سليمان الشيخ، مرجع سابق، ص ص 355.354.

[2] Mohamed Harbi, op.cit. p142

[3] ليلى تيتة، مرجع سابق، ص 111

[4]Jacques Simon, op.cit. p113

بينما ذكر ستورا أن مصالي وضع لنفسه منذ 1956 خطا سياسيا جديدا في المفاوضات بالاعتماد على المائدة المستديرة ونقل وجهة نظره بإشراك كل الأحزاب والتيارات الوطنية دون إقصاء لاعتبارات دينية أو إيديولوجية أو عرقية وهذا من أجل تكريس الديمقراطية من خلال الاستماع لوجهات النظر المختلفة انطلاقا من أن الشعب الجزائري هو الوحيد من يقر مستقبله وأن تحديد هذا المستقبل ليس حكرا لجهة معينة أو حزب بعينه[1].

استطرادا لما قاله أيضا مصالي الحاج صرح مولاي مرباح أمين حزب الحركة الوطنية لفرع صحيفة فرانس براس(Presse France) بنيويورك 18 فيفري 1957 بما يلي:"...إن الحركة الوطنية الجزائرية تعمل على حل القضية الجزائرية عن طريق "مائدة مستديرة" في اجتماع يضم ممثلي الحركة الوطنية الجزائرية من أجل إيقاف القتال في الجزائر ولكي تتحقق هذه المفاوضات تشترط الحركة الوطنية بأن تكون هذه المفاوضات بكل شفافية، ووضوح وتشترط إطلاق سراح مصالي الحاج من إقامته الجبرية لكي يتجسد هذا الاجتماع"[2] وأضافت الحركة في مناسبة أخرى أنها ترغب في حضور كل الأطراف تحضيرا لوقف إطلاق النار واستقلال الجزائر[3].

من جهتها رفضت جبهة التحرير الوطني طلب حزب الحركة الوطنية إشراكها في المفاوضات بحجة عدم وجود قاعدة شعبية عريضة أو تمثيل قوي لها بين أوساط العمال الجزائريين وقد سعت من وراء ذلك إلى تحقيق الاستقلال دون أن يكون للمصاليين أي دور فيه،[4] بينما استغلت فرنسا طلب الحركة إشراكها في المفاوضات عن طريق المائدة المستديرة من أجل ضرب مصداقية الجبهة من جهة ومن جهة ثانية للتهرب من المحادثات الثنائية بغية تمديد أجل الحرب أملا منها في حسم المعركة عسكريا بحسب ما ذهبت إليه بعض الكتابات[5].

فيما يخص طرفي الصراع هناك اختلافا في وجهات النظر حول مسألة المفاوضات ففي الوقت الذي أبت فيه جبهة التحرير مشاركة الحركة الوطنية إلى جانبها واعتبرت نفسها الممثل الوحيد والشرعي

---

[1] Benjamin Stora, Messali Hadj 1898.1974, p243.

[2] A.O.M. Boite N°G.G.A.40 G/ 138, M.N.A a L.O.N.U

[3] M.N.A, Bulletin d’information, Chasse A L’Arabe, Janvier 1962, p4

[4] بتريك إيفنو، جون بلانشايس، حرب الجزائر، ج2، مرجع سابق، ص45

[5] محمد عباس، مصالي الحاج الوطني الثائر، ص127

الذي يحق له التفاوض بشأن القضية الوطنية سعت الحركة إلى إشراك كل الأطراف إلى جانبها[1] ممثلة في فرنسا والمستوطنين والجبهة وقد رفضت هذه الأخيرة ذلك[2].

بالمقابل أصر مصالي الحاج باعتباره رئيس حزب في لقاء صحفي له شهر أفريل من سنة 1957 بقوله أنه لا بديل في المفاوضات عن المائدة المستديرة التي تجمع كل التيارات الوطنية دون إقصاء لأي طرف من أجل تقرير مصير ومستقبل الجزائر،[3] ويرى خصومه أنه استخدم هذا المطلب حتى ترفض فرنسا الاعتراف بجبهة التحرير كمفاوض وحيد وشرعي للشعب الجزائري ويكون بموقفه هذا قد أطال من حيث يدري أو لا يدري أمد الحرب في الجزائر[4].

الأكيد من كل هذا أن مصالي شكك بوضوح في أحقية جبهة التحرير في التمثيل الحصري والأوحد للشعب الجزائري ولم يعترف لها بذلك؛ ففي مقابلة صحفية أجريت معه في شهر جويلية 1957 ذكر أن الإرادة الشعبية عبر الانتخابات هي وحدها من تعطي لجبهة التحرير أو تنزع منها حق التمثيل في المفاوضات وقال إن نجاح هذه الأخيرة مرهون - إلى جانب اختيار الشعب لممثليه- باتخاذ جملة من إجراءات التهدئة كإطلاق سراح المعتقلين والكف عن الإعدامات ووفق إطلاق النار، وحول فكرة وضع شروط مسبقة للمفاوضات مثلما تبنتها جبهة التحرير فقد رفض هذا المقترح جملة وتفصيلا ورأى أن ذلك من شأنه عرقلة المفاوضات وعدم الوصول إلى حل ومن ثمة إطالة أمد الحرب[5].

محمد خيضر طرح بدوره قبل ذلك من القاهرة مطلب المفاوضات عن طريق مجلس تأسيسي يتم انتخابه بعد اعتراف فرنسا باستقلال الجزائر وهذا الطرح شبيه بطرح المصاليين أما عبان فقد اشترط التفاوض مع حكومة جزائرية مؤقتة مكونة من ممثلين مؤهلين للتحدث باسم الشعب الجزائري، ليؤكد بعدها في رسالة للوفد الخارجي بعث بها مطلع عام 1956 أن: " الجبهة تطورت...حتى أن الحكومة الفرنسية ذاتها أصبحت واعية بأنها المنظمة السياسية المقبولة دون سواها" وفي أكتوبر1956 أعلنتها صحيفة المجاهد صراحة: "جبهة التحرير الممثل الشرعي الوحيد للشعب الجزائري"[6].

---

[1] محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، مرجع سابق، ص133

[2] عبد الستار حسين، مسألة إشراك الحركة الوطنية الجزائرية (M.N.A) في المفاوضات الفرنسية الجزائرية، مجلة قضايا تاريخية، المدرسة العليا للأساتذة، الجزائر، ع1، 2016، ص 110

[3] Jacques Simon, op.cit. p162

[4] سليمان الشيخ، مرجع سابق، ص353.

[5] Jacques Simon, op.cit. p 171

[6] محمد عباس، نصر بلا ثمن الثورة، مرجع سابق، ص 283.

بحسب اعتقادي فإن الحق في تمثيل الشعب انتزعنه جبهة التحرير من خلال الشرعية الثورية لذلك لم تكن في حاجة إلى شرعية الصندوق التي طالب به مصالي الحاج بدليل جلوس الحكومة الفرنسية معها على طاولة المفاوضات دون سواها بما فيها الحركة الوطنية، فضلا على أن شروط إجراء استفتاء شفاف ونزيه لم ولن تكن متوفرة لعدم وجود ضمانات دولية تحول دون تزوير فرنسا له وتجارب الانتخابات السابقة خير دليل على ذلك.

أما فيما يخص الحكومة الفرنسية ومن أجل الضغط على الحركة الوطنية وإجبارها على المشاركة في المفاوضات قام ديغول بعد وصوله للحكم (جوان 1958) بإطلاق سراح مصالي في جانفي 1959[1] وكان هدفه من ذلك سحب البساط من تحت أرجل جبهة التحرير من خلال تمرير مقترح المائدة المستديرة أي إدخال عدة أطراف في العملية التفاوضية بهدف تمييع القضية الوطنية وتشتيت مطالب الثورة التحريرية مثلما تطرقت إليه أقلام[2].

ردت الجبهة بمقال في جريدة المجاهد بعنوان:" جمع من المسؤولين المصاليين ينضمون إلى جبهة التحرير الوطني" جاء فيه: "... في الوقت الذي يحاول فيه الاستعماريون إثارة تفرقة جديدة في صفوف الجزائريين فيتحدثون عن المائدة المستديرة لتسوية المشكلة الجزائرية يقوم جمع من الإخوان الذين كانوا يعملون في صفوف المصاليين في فرنسا بحركة انضمام واسعة النطاق بجبهة التحرير الوطني التي تضم الشعب الجزائري بأكمله في قطرنا المجاهد..." [3]

وفعلا تقدم مصالي الحاج باقتراح تنظيم مائدة مستديرة تسمح بمفاوضات دون أي قيد أو شرط مسبق ولا يقصي فيها أحد)[4] حيث أكد للجريدة الفرنسية لوفيغارو بتاريخ 13افريل 1959 تمسكه بمطلبه ورفض أن تباشر فرنسا المفاوضات مع جبهة التحرير فقط،[5] كما أكدت الحركة الوطنية في بيان لها أنها تسعى من خلال هيئة الأمم إلى إيجاد حل للقضية الوطنية عبر مفاوضات مع فرنسا،[6]يتم فيها

---

[1] Benjamin Stora, Missali Hadj,P275

[2] محمد العربي الزبيرى وآخرون، كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية...، مرجع سابق، ص265

[3] جريدة المجاهد، ع 35، 1959/1/15، ص 12

[4]Abderrahmane Bouchéne et des autre, op.cit. p 661

[5] بوعلام بن حمودة، مرجع سابق، ص ص243.242

[6] Archive Diplomatique(Vincennes): Afrique Levant, Algérie (1953.1959), Boite N^{O} 26, le MNA L'étrange et en Interpole, Le M.N.A à L'étranger.

تقرير مصير الشعب مع منتخبين جزائريين،[1]ما دفع بجبهة التحرير إلى التعبير عن قلقها إزاء ما اعتبرته مواقف ضعيفة من الفرنسيين تجاه الحركة الوطنية التي دعاها ديغول إلى المصالحة،[2]

3.1- الوحدة الترابية مقايضة السياسة بالاقتصاد:

من المسائل المهمة التي طرحت للنقاش؛ قضية الصحراء الجزائرية والتي تناولها مصالي الحاج في جانفي 1956 حين أوضح في معرض حديثه عن الأهمية الاقتصادية والاستراتيجية لهذه المنطقة لما تزخر به من ثروات معدنية وطاقوية على غرار الفحم والحديد والنحاس والزنك وحتى الأورانيوم مما سيؤدي حسب قوله إلى فتح باب التسابق نحو التسلح على أوسع نطاق.

حول الموضوع أضاف مصالي أيضا بأنه يرى أن استغلال هذه الثروات من شأنه أن يدر أموالا طائلة على الشركات الأوروبية ويمتص جزء من البطالة الموجودة في أوربا ويشجع على الاستيطان من جديد، وذكر أن ما يتم من مشاورات ومفاوضات بين الشركات والمؤسسات الأوروبية لا يخدم مصالح الشعب الجزائري وأعلن تمسكه بالوحدة الترابية ورفضه لأي فصل للجنوب عن الشمال أو أي استغلال رأسمالي إمبريالي لصحراء الجزائر[3].

لما سئل في لقاء صحفي تم بتاريخ 13 نوفمبر1959 عن رؤيته لمستقبل العلاقات الجزائرية الفرنسية في حالة ما منح الشعب الجزائري حق تقرير المصير رد مصالي بأن تصوره قائم على استقلال الجزائر في إطار تعاون شامل وفي كل المجالات بين الحكومتين الجزائرية والحكومة الفرنسية التي تعلم حاجتنا للتنمية ولها من القدرات ما يسمح باستغلال ثرواتنا وفق المصلحة المتبادلة على أن يتم توسيع ذلك التعاون مغاربيا ولا يرى تحقيق ذلك إلا في إطار علاقات طيبة بين الشعبين الجزائري والفرنسي[4].

بدوره صرح المكتب السياسي للحركة الوطنية في 24 ديسمبر1956، أنه ضد أي مخطط استعماري يسعى لفصل الصحراء عن الجزائر وأكد أن الشعب الجزائري يسير خلف حركته ورئيسها

---

[1] M.N.A, Bulletin D'information du MNA, N°9, Sans Auto- Détermination Pas de Cassez feu 20/3/ 1958,

[2] Charles Robert Ageron, De l'Algérie Française …, p 459.

[3] Jacques Simon, op.cit. p149

[4] M.N.A, Bulletin d'information et de Programme de M.N.A, N^{0}26, Interview de Président Messali Hadj Accordée à Radio- Luxembourg, Gouvieux (Chantilly) 13/11/1959, pp 3.4

مصالي لمواصلة المعركة حتى الاستقلال والذي إن تحقق يمكن النظر في مستقبل العلاقات الاقتصادية الفرنسية الجزائرية ومناقشة مشاريع الاستثمار في الصحراء وبنائها[1].

بتاريخ مارس 1958 بعث مكتب الحركة نشريه ذكر فيها أن برنامجها يقوم على حلين الحل الأول: داخلي هو منح الشعب الجزائري حق تقرير المصير والحل الثاني خارجي: يتمثل في إرساء قواعد تعاون فرنكو مغاربي تلتزم فيه فرنسا بتقديم مساعدات مالية وتقنية مقابل استغلال ثروات البلدان المغاربية لكن كل ذلك مشروط بوضع حد للصراع الدائر في الجزائر[2].

كما اعتبر المكتب السياسي أيضا أن استقلال الجزائر من شأنه بعث وتطوير التعاون الاقتصادي في شمال إفريقيا وبعث خطة مشتركة لتطوير الاستثمارات الفرنسية في الصحراء الجزائرية، وإن عدم الاعتراف بالدولة الجزائرية يعطي لجبهة التحرير الذريعة في مواصلة العنف ونشر الاضطرابات التي تصب في مصلحة عناصرها الشيوعية الستالينية[3].

أكد مكتب الحركة في منشور آخر أنه يرغب في تعاون عميق مع فرنسا بعد تحقيق حل سلمي للقضية الجزائرية بشرط أن يتم تحييد جبهة التحرير،[4] وعندما تأزمت العلاقة بين هذه الأخيرة والحكومة الفرنسية بخصوص قضية الصحراء أعادت هذه الأخيرة الاتصال بالحركة الوطنية في جوان 1961 فرفض مصالي استعمال حزبه كمجرد ورقة للضغط على الجبهة[5].

كما نددت الحركة الوطنية في اجتماع مكتبها السياسي يومي 16و17 جانفي 1962 بما وصفته باللقاءات السرية التي تمت وتتم بين الحكومة المؤقتة والحكومة الفرنسية وقالت إن البحث في مشكلة الصحراء والحدود من شأنه إثارة حرب أهلية وأخرى إقليمية واعترضت على إثارة مثل هذه المسائل وأكدت أنه ليس لأحد الحق في الخوض فيها إلا عبر من يفوضهم الشعب في انتخابات نزيهة وشفافة مبرزة

[1] Jacques Simon, op.cit. p 160.

[2] M.N.A, Bulletin d'information et de Programme de M.N.A, N^{0}8, Le Programme Du M.N.A fait de Chemin, 13/3/1958, p1

[3] Mohamed Harbi, op. cit. p147

[4] Archive Diplomatique(Vincennes): Afrique Levant, Algérie (1953.1959), Boite N^{O} 26, le MNA L'étrange et en Interpole, Au Sujet Des Représentons du M.N.A en R.F.A.

[5] محمد عباس، نصر بلا ثمن، مرجع سابق، ص 806.

عظمة الثورة التي صمدت لمدة سبع سنوات[1] ومما تم ملاحظته بخصوص هذه المسألة أن حزب الحركة الوطنية إلى غاية 1962 مازال يوهم الرأي العام بقيادة مصالي الحاج للثورة الجزائرية.

4.1- الكومنولث رهان أم رهن للمستقبل:

ردا على خطاب الرئيس الفرنسي ديغول في قسنطينة يوم 3 أكتوبر1958 والذي ضمنه المشروع الذي تريد فرنسا تطبيقه في تلك المنطقة، أعلن مصالي الحاج في بيان صدر عنه بعد الخطاب مباشرة ،أن الخطة[2] الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المزمع تطبيقها على مدار خمس سنوات هي تكريس لسياسة الإدماج وأوضح أن المسالة الجزائرية هي بالدرجة الأولى مشكلة سياسية ولا حل لها إلا عبر مفاوضات غير مشروطة تفضي إلى وقف إطلاق النار وتجسد تعاون صريح وعلى قدم المساواة خاصة في المجال الاقتصادي، فالجزائر تملك ثروات كبيرة لكن إمكانات استغلالها ضعيفة ولا مانع من إرساء دعائم شراكة جزائرية فرنسية في إطار الوحدة الترابية أي عدم فصل الصحراء [3].

واصل مصالي الحاج تعاطيه الإيجابي مع سياسة المشاريع التي ما فتئت تقدمها الحكومة الفرنسية لحل المسألة الجزائرية ففي اللقاء الصحفي الذي عقده في شهر أكتوبر 1959 أي بعد سنة رحب بما جاء في خطاب الرئيس ديغول حول مشروع تقرير المصير واعتبره الطريق الوحيد الذي سيختار من خلاله الشعب نظامه السياسي بكل حرية وقال إن هذا المطلب تبناه بداية النجم مرورا بحزب الشعب وحركة الانتصار ووصولا إلى حزبه الحركة الوطنية فشعارنا حسب قوله كان واحدا: " الكلمة للشعب" مبد في الوقت نفسه بعض التحفظ على خطة تنفيذها من ذلك مدة الهدنة التي حددت بأربع سنوات وهي مدة طويلة جدا وأوضح بأن الخطة تتطلب نقاشا مستفيضا قبل تطبيقها فضلا عن الضمانات اللازمة من أجل استفتاء شفاف ونزيه.

رغم بعض التحفظ الذي أبداه مصالي الحاج إلا أنه بالعموم اعتبر ما جاء به الرئيس الفرنسي أرضية عمل يمكن البناء عليها للوصول إلى حل للمسألة الجزائرية، مؤكدا أن حركته وفية لمبادئها وأهدافها المتمثلة في إنشاء حكومة جزائرية بإرادة الجزائريين وتأسيس جمهورية مستقلة صديقة لفرنسا

---

[1] M.N.A, Bulletin d'information, Pour le Paix et la Démocratie en L'Algérie,18/1/ 1962 pp1.2

[2] الخطة: تدخل في إطار سياسة الترغيب حيث قدم ديغول في قسنطينة بتاريخ 1958/10/3 الخطوط العريضة لبرنامج تنمية اقتصادية شاملة تمتد لمدة خمس سنوات (1963.1958)، عرف بمشروع قسنطينة يسعى إلى توفير 400 ألف منصب شغل للجزائريين وتوفير ثلثين من المقاعد الدراسة لأبنائهم وتوزيع 250 ألف/هـ من الأراضي على الفلاحين وإنشاء 200ألف وحدة سكنية، وهذا في إطار محاولة القضاء على الثورة الجزائرية، أنظر عاشور شرقي، مرجع سابق، ص 319

[3] Jacques Simon, op.cit. p 219.220.

وبعث شراكة اقتصادية حقيقية، فالجزائر تملك الثروات وفرنسا لها الإمكانيات المالية والتقنية والتعاون سيعود بالفائدة على الشعبين الجزائري والفرنسي[1] وتحت عنوان: "مصالي يقبل بخطة ديغول" أوضحت الحركة الوطنية في بيان لها أن رئيسها قبل بخطة ديغول التي عرضها في جوان 1959 لصالح جزائر مستقلة مرتبطة بفرنسا ارتباطا وثيقا وقد أدى ذلك إلى اتهامه من طرف الجبهة بأنه: "خادم الاستعمار" [2].

تفصيلا لهذا الموضوع يري زعيم حزب الحركة الوطنية أن التعاون في إطار كومنولث فرنسي مغاربي تكون في الجزائر القلب النابض والحجر الأساس لما تملكه من ثروات خاصة المكتشفة في الصحراء حديثا؛ سيسمح ذلك بإقامة شراكة اقتصادية بين الجزائر وفرنسا من شأنها استغلال تلك الثروات بما يعود بالفائدة على الشعبين الجزائري والفرنسي لكن كل ذلك يجب أن يمر عبر استقلال الجزائر الذي أصبح ضرورة ومسألة حيوية لكلا الطرفين،[3] وقالت الحركة إنه سيتم توسيعه ليشمل جميع الدول الإفريقية كمرحلة أخيرة معتبرة مصالي هو أول من طرح مشروع الكومنويلث جزائري مغاربي كمرحلة أولى[4].

هذا الشرط طرحه مصالي الحاج في لقاء صحفي يوم 18 ماي 1960، حين أكد أن الحل الاقتصادي الذي جاء به الرئيس ديغول من خلال مشروع قسنطينة لتنمية البلاد وتحسين أوضاع الجزائريين المعيشية والصحية والتعليمية يجب أن يسبقه حلا سياسيا يتجسد في منح الشعب حق تقرير المصير[5] وبذلك يكون مصالي قد أيد المشروع وهذا في الوقت الذي تميز فيه موقف مكتبه السياسي بالغموض والفتور الامر الذي فتح باب الاجتهاد أمام إطاراتها الذين طالب البعض منهم بالتنديد بالمشروع الذي أحدث شرخا في صفوف الحركة[6].

فيما يخص مشروع الكومنولث فقد تناولت إحدى الصحف الفرنسية منشورا يتعلق باتصال مصالي الحاج بالرئيس ديغول عن طريق الصحفي كلود جيرارد (Claude Dérard) مدير جريدة إنتر أفريك بريس (Inter Afrique Presse) بعد قيامه بجولة في إفريقيا وقد أراد مصالي من ذلك إحياء مشروع الكومنولث بين فرنسيا وشمال إفريقيا خاصة بعد اكتشاف النفط في الصحراء الجزائرية (كان ذلك سنة1957).

[1] Jacques Simon, op.cit. p243
[2] Archive Diplomatique(Vincennes): Afrique Levant, Algérie (1953.1959), Boite N^{O} 26, les Vues Politique et les Prises de Position de Messali, (1957.1960)
[3] Mohamed Harbi, op.cit. 147
[4] M.N.A, Bulletin d’information, le MNA et la Reprise des Négociation, Juillet 1961 p4
[5] Jacques Simon, op.cit. p 259
[6] محمد عباس، نصر بلا ثمن ...، مرجع سابق، ص ص 803.802.

أكدت الحركة الوطنية مرة أخرى موقف رئيسها بتلك الرسالة المؤرخة في 11 جويلية 1957 بمناسبة انعقاد جلسة للبرلمان الفرنسي حول القوانين الاستثنائية التي طبقتها الحكومة الفرنسية في الجزائر ضمنتها دعوة للنواب من أجل بناء مستقبل مشترك بين الشعبين الفرنسي الجزائري في إطار كومنولث فرنسي مغاربي،[1] يفضي إلى تجسيد رغبات الشعوب ومطالبها في الحرية السياسية والرعاية الاجتماعية والذي يراه مصالي ضروريا بحكم التقارب الجغرافي والحدود المتاخمة للبلدين في البحر الأبيض المتوسط لذلك وبناء على ما سبق دعا مصالي إلى إقامة كومنولث فرانكو مغاربي[2].

كما ثمنت الحركة الوطنية الجزائرية في مارس 1958 مقترح السكرتير الأمريكي جون فوستر دلاس (John Foster Dulles) أمام الجمعية الوطنية الفرنسية من أجل إنشاء كومنويلث شمال غرب إفريقيا يضم فرنسا دول شمال إفريقيا من أجل استغلال ثروات الصحراء الجزائرية ويتم توسعته ليشمل دولا أخرى بما يعود بالفائدة على الجميع وقالت الحركة الوطنية إنها مع كل مشاريع التعاون بشرط حصول الجزائر على حق تقرير المصير[3].

أما جبهة التحرير الوطني فقد نددت بسياسة المشاريع الفرنسية وعلى رأسها مشروع قسنطينة الذي اعتبرته محاولة للإبقاء على الاستعمار في الجزائر وقالت إن تنمية البلاد تتم حتما عبر دولة جزائرية مستقلة، وإن مثل هذه الإغراءات هدفها ضرب الثورة الجزائرية[4] وقالت أيضا أن ذلك يعد وهما من الرئيس الفرنسي ديغول عندما يهرب من الحل السياسي نحو المسائل الاقتصادية وإن المسالة عند الشعب ليست مرتبطة بالخبز بل بقضيته الأساسية المتمثلة في الحصول على حق تقرير المصير[5].

كما رفضت جبهة التحرير عن طريق جريدة المجاهد ما أسمته بالمشروع الاقتصادي الأورو إفريقي المصادق على قانونه من طرف الحكومة الفرنسية والذي سيسمح للشركات الفرنسية والغربية الأوروبية منها والأمريكية باستغلال موارد الصحراء (نقل الغاز الجزائري نحو أوربا) مستعرضة ما جاء في الصحيفة الأمريكية نيويورك تايمز(The New Yourk Times) في عددها الصادر بتاريخ 22 نوفمبر 1958: " إن هذا القانون خطوة مهمة إلى الأمام في تطور الصحراء التي يمكن أن تصبح منبع ثروة منتجة، لا مع فرنسا

[1] Jacques Simon .op.cit. p 117.118

[2] Ibid. p 170

[3] M.N.A, Bulletin d'information et de Programme de M.N.A, N⁰8, La Communaute Méditerranéenne de Défense Ou La Charrue Avant Les Bœufs, 13/3/1958, pp 2.3

[4] عاشور شرقي، مرجع سابق، ص 319.

[5] جريدة المجاهد، ع 34، مرجع سابق، ص2

فقط ولكن بالنسبة لحلفائها وشركائها في العالم الحر وهذا يمكن أن يكون قاعدة جديدة لتقدم الأقطار المتخلفة اقتصاديا وعاملا من عوامل الاستقرار في الجزائر كما يمكن أن تكون الصحراء جزءا من مجموع مشروع عام يهم مستقبل إفريقيا بأجمعها"[1].

بالمقابل حملت الحركة الوطنية في نشرة إعلامية صدرت في جويلية 1960 فشل المحادثات الأولى حول تقرير المصير إلى جبهة التحرير والحكومة الفرنسية (سيتم التطرق إليها في الصفحات الموالية) وقالت أن المستعمرين الجدد ذهبوا إلى حد التأكيد على توقيع الطرفين لاتفاقية موازية لاتفاقية وقف إطلاق النار تكون أكثر ربحية للجانب الفرنسي تسمح بنودها بتغلغل الرساميل الفرنسية والأجنبية في الاقتصاد الجزائري واحتكار رجال الأعمال والشركات للموارد الوطنية وهذا بتواطؤ جبهة التحرير[2].

5.1- الأقلية الأوروبية مستوطنون برتبة مواطنين:

بالنسبة لقضية المستوطنين فمصالي الحاج اعترف بمشروعيتهم كأقلية لها حقوقها في الجزائر وليست كفئة مغتصبة لأرض الجزائر وممتلكات الجزائريين وقد أكد المكتب السياسي للحركة الوطنية في مراسلة داخلية له تم نشره في صيف 1957 من أنه إلى جانب موقف الحزب من جملة المواضيع الواجب طرحها للتفاوض حولها مع الحكومة الفرنسية والمتمثلة في الاستقلال السياسي والتعاون الاقتصادي يجب طرح حقوق الأقليات في الجزائر بما فيها وضعية الفرنسيين في الجزائر،[3] وعندما سئل في اللقاء الصحفي المنعقد بتاريخ 13 نوفمبر 1959 عن موقفه من الأقلية الأوروبية في الجزائر وصفهم مصالي بمصطلح "الأشقاء الجزائريين غير المسلمين"، وقال إنهم في وطنهم وقد عمل لمدة أربعين سنة من أجل المساواة بين الجميع دون تمييز عرقي أوديني[4].

أما موقف الحكومة الفرنسية فقد ذكر الصحفي توماس برادي (Thomas Brandy) من صحيفة نيويورك تايمز أن غي موليه صرح له بتاريخ 8 فيفري 1956 بأنه يفكر في تقديم مشروع لتسوية القضية الوطنية قائم على المساواة بين الجزائريين والمستوطنين في الحقوق والواجبات، لكنه لم يأت على ذكر آليات التطبيق خاصة أن المشكلة تكمن في أن الجزائريين عددهم يفوق 8.5 ملايين مقابل1 مليون

---

[1] جريدة المجاهد، ع 8، 1958/12/3، ص 5

[2] M.N.A, Bulletin D'information, N⁰ 28, Apres Le Discoures de General DE GAULLE, Juillet 1960, p2.

[3] Mohamed Harbi, op.cit. p147

[4] M.N.A, Bulletin d'information et de Programme de M.N.A, N⁰26Plus Que Jamais La Négociation S'impose, Nov / Déc 1959, p p 1.2

مستوطن ما فتح باب التكهنات إلى إمكانية إجراء انتخابات تشريعية ينتخب فيها مجلسا جزائريا ولسد الفجوة في العدد بين الطرفين سيتم معادلة صوت واحد من الأقلية بثمانية أصوات من الأغلبية[1].

بخصوص هذا الموضوع صرح مصالي الحاج بأنه يوافق على ما طرحه سابقا رئيس الوزراء غي موليه من حل لمسألة الأقلية الأوربية في الجزائر حيث نقلت صحيفة نيويورك تايمز رغبته في حل القضية الجزائرية عن طريق منح المساواة للجزائريين في الحقوق والواجبات مثلهم مثل المستوطنين وأكدت التقارير أن كلا الطرفين لا يرغبان في هذا الحل[2].

الطرف الأول هي الأغلبية الجزائرية ممثلة في جبهة التحرير التي أوضحت في عدة مناسبات أن للمستوطنين حق الاختيار بين البقاء في الجزائر أو مغادرتها،[3] وفق ما أكدته مواثيقها الرسمية كبيان نوفمبر ووثيقة الصومام والبيان الأول للحكومة المؤقتة في 26 سبتمبر1958 بالإضافة إلى خطاب رئيسها فرحات عباس في فيفري 1960 والذي خير فيه المستوطنون بين البقاء في الجزائر بشرط اختيار الجنسية الجزائرية التي تضمن حق المواطنة دون تميز عرقي أوديني أو مغادرتها إذا ما رغبوا في الاحتفاظ بجنسيتهم الأصلية [4].

أما الطرف الثاني فهي الأقلية ممثلة في المستوطنين حيث جاء في إحدى البرقيات الرسمية للحكومة الفرنسية والتي كشفت عنها السفارة الأسترالية في باريس أن مظاهرات اندلعت ممن وصفوا بالمشاغبين قام به أوربيون ضد رئيس الحكومة غي موليه أثناء زيارته للجزائر في 6 فيفري 1956 حين استقبله حوالي 10 آلاف مستوطن منددين بمشروع المساواة بينهم وبين الجزائريين والذي طرحه كحل للقضية الجزائرية بدل المفاوضات حول مبدأ تقرير المصير[5].

بدوره خاطب مصالي الأقلية الأوروبية قائلا: " السلام والتعايش المتناغم بين العناصر العرقية والتعاون يستحق التحلي بالحكمة السياسية"[6]ودعاها إلى العيش بحرية في ظل الجمهورية الجزائرية

---

[1] NAA, A 1838/167/2/2, Dipartment of External Affairs Canberra, Algerian Solution hinte,By Thomas P. Brady, February 1956. p 77.

[2] NAA, A 1838/167/2/2, Dipartment of External Affairs Canberra, Danger of Algerian, New York Times, February 1956. p 66.

[3] جوان غيليسبي، مرجع سابق، ص 100

[4] جريدة المجاهد، ع 30،1961/1/8، ص5

[5] NAA, A 1838/167/2/2, Dipartment of External Affairs Cablegram , Confidential, I 1083 Austeralian Mission to The United Nations, New York, January1956, p 101

[6] M.N.A, Bulletin D'information, Ni Surenchère Stupide Ni Abandon Telle Est L'attitude du MNA, Juillet, 1961, p 1

المستقلة التي يراد تشكيلها، وتعهد بضمان قوانينها الممتلكات والحقوق المشروعة لهؤلاء ويعد كلامه هذا اعترافا منه بحقوق المستوطنين السياسية في الجزائر،[1] لكن السلطات الاستعمارية ردت عليه بتصريح رئيس حكومتها (غي موليه) في مارس 1956 :"لا مستقبل للجزائر إلا مع فرنسا"؛ موضحا بأن المشكلة تتعلق بوضعية المستوطنين ويرى أن منح الجزائر حكم ذاتي(فيدرالية) يخدم بالدرجة الأولى المستوطنين لكن سيعمق من المشكلة مع الأغلبية من الجزائريين التي تكون تحت حكم الأقلية لذلك هو يرغب في حسم المعركة عسكريا[2].

بمجيء ديغول على رأس الجمهورية الخامسة أعلن في 4 جوان 1958 من ساحة الجزائر العاصمة أن الأوروبيين مع فكرة الهيئة الانتخابية الموحدة ودعا إلى المصالحة كان موقف جبهة التحرير هو الرفض لدمج الجزائريين مع الأوربيين، بينما جاء رد مصالي إيجابيا حيث رأى في :"أفكار ديغول نوافذ من شأنها أن تتيح إنشاء الدولة الجزائرية" وبذلك تناغم موقفه مع ما طرحه ديغول،[3] وتأكيدا لذلك طالب حزبه من المستوطنين الضغط على الحكومة الفرنسية من أجل وقف العنف والقتل الممارس ضد إخوانهم الجزائريين ودعتهم للقبول بالعيش المشترك لأنه الطريق الوحيد الذي من شأنه تحقيق الاستقرار والأمن والرفاهية للجميع الجزائري[4].

عندما تأسست الحكومة المؤقتة ربط مصالي بينها وبين الأقلية الأوروبية رافضا انفراد جبهة التحرير بذلك ودعا إلى تشكيل حكومة وطنية مؤقتة تضم كل التيارات السياسية بما فيها الأوروبيين المقيمين في الجزائر، واشترط أن يكون هدفها الوحيد هو التطبيق العادل لمبدأ تقرير المصير[5] في إطار شراكة بين الأقلية الأوربية والأغلبية المسلمة،[6] ثم كرر في لقاء صحفي يوم 18 ماي 1960 تمسكه بما طرحه سابقا حول الخطوات الواجب إتباعها لحل القضية الوطنية من ذلك أن الحل السلمي هو الطريق الوحيد لإنهاء حالة الحرب المستمرة في الجزائر وأن الجلوس إلى طاولة المفاوضات يجب أن يكون دون شروط مسبقة على أن يلتقي الجميع على مائدة مستديرة دون إقصاء لأي طرف بما فيهم المستوطنين[7] .

---

[1] Jacques Simon, op.cit. p 260.

[2] NAA, A1838, 167/2/1, Part1, Franch Norht Frica- Algeria, Recent Developmentn, March 1956, p 13.

[3] شارل روبير أجيرون، مرجع سابق، ص 174

[4] M.N.A, Bulletin d'information, Chasse A L'Arabe, Janvier 1962, p4

[5] Jacques Simon, op.cit. p209

[6] محمد عباس، نصر بلا ثمن الثورة، مرجع سابق، ص 804.

[7] Jacques Simon, op.cit. p 260.

من خلال ما تم استعراضه تم التوصل إلى أن قضية الأقلية مشكلة أرقت حتى الحكومة الفرنسية ولم تستطع إيجاد حل لها، هذا في الوقت الذي دعا فيه مصالي الحاج الجميع للعيش المشترك وهو أمر صعب التحقيق والأفضل للمستوطنين هو القبول بالجنسية الجزائرية أو مغادرة التراب الوطني وهو الحل الأنسب والواقعي مثلما طرحته جبهة التحرير.

2 - الاتصالات الفرنسية ذررماد في العيون.

إن معركة المفاوضات الجزائرية الفرنسية لم تكن لتقل خطورة عن المعركة المسلحة بين جيش التحرير الوطني والجيش الفرنسي ويكمن ذلك تحديدا في تلك المناورات التي خاضتها الحكومة الفرنسية من أجل المساس بالوحدة الوطنية والترابية للجزائر، فضلا عن جملة المحاولات التي قامت بها للانتقاص من الاستقلال الوطني المؤمل تحقيقه فقد أراد المفاوض الفرنسي تحويل كل مفاوضة إلى تنازل ومساومة من المفاوض الجزائري[1].

لعل هذا ما دفع بعبان رمضان في وقت سابق وبالضبط في جوان من عام 1955 إلى توجيه رسالة باسم جبهة التحرير الوطني لكل الشخصيات والأحزاب السياسية يؤكد فيها علي أن الجبهة هي من ترعى جيشها ولا يحق لأي أحد التفاوض باسمها كان يقصد تحديدا تلك اللقاءات السرية بين شخصيات وطنية والحكومة الفرنسية خاصة لقاء مصالي الحاج بمبعوث وزير الداخلية الفرنسي والتي رأى فيها عبان أوراقا سياسية تريد فرنسا توظيفها للقضاء على الجبهة وجيشها والتضحية بالثورة التحريرية مقابل إصلاحات سياسية،[2] وبعيدا عن مثل هذه الاتهامات التي قد تدخل في إطار الاستقطاب والتموقع، كيف تعاملت الحركة الوطنية مع ملف المفاوضات الفرنسية الجزائرية؟

على الرغم من إعلان جبهة التحرير الصريح والقطعي أنه لا مفاوضات إلا من خلال الاعتراف بها ممثلا وحيدا وأوحد للشعب الجزائري إلا أن فرنسا حاولت القفز على هذا المبدأ فأجرت عدة اتصالات مع أطراف جزائرية أخرى وهذا منذ عهد الحاكم العام سوستيل 1955 بغية تفتيت الوحدة الوطنية وتشتيت جهود جبهة التحرير،[3] كما نقلت صحيفة نيويورك تايمز خبرا مفاده أن حكومة غي موليه وجدت في 1956 صعوبة كبيرة في إيجاد من تتفاوض معهم فالجزائريون منقسمون إلى أغلبية مع من أسمتهم

---

[1] بن يوسف بن خدة، اتفاقيات إيفيان (نهاية حرب التحرير في الجزائر) تر، لحسن زغدار، محل العين جبائلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1987ص 13

[2]Mohamed Harbi, op.cit. pp105.106.

[3] جمال قنان، مرجع سابق، ص 261

المتمردين (تقصد جبهة التحرير) وستجد متاعب جمة معهم إن هي حاورتهم لعنادهم وتشددهم وأقلية متعاونة معها لكنها لا تحظي بدعم شعبي وليس لها مصداقية، لذا جرى التفكير في الاتصال بالزعيم الذي كان مسجونا في ريبال (قصر الشلالة) تقصد مصالي الحاج [1].

لم تتوقف مناورات الاستعمار طيلة سنوات الثورة خاصة في 1959 حيث قامت الحكومة الفرنسية بعمل كبير من أجل إشراك الحركة الوطنية في المفاوضات كورقة تساوم بها الجبهة للحصول على تنازلات وهذا ما أكده مصالي من محل إقامته في شانتيلي بفرنسا عندما قال: " كانت لدينا عدة اتصالات مع صحفيين وشخصيات سياسية ونقابية ومن الأوساط الحكومية الفرنسية وأجرينا معهم عدة مقابلات تعرضنا خلالها إلى مضايقات وضغوطات ومنعنا من الإدلاء باقتراحاتنا لحل المسألة الجزائرية، كما كانت لدينا اتصالات مع أعوان ووكلاء للإدارة الفرنسية الذين طرحوا لنا نفس الأسئلة"[2].

في بيان آخر وزع على المناضلين ذكر المكتب السياسي للحركة الوطنية أنه وقع أول اتصال بين مبعوث عن الحركة وممثلين عن الدوائر الحكومية الفرنسية في نهاية مارس 1957 كما وقع اتصال ثاني مع وفد عن الحزب الاشتراكي الفرنسي مطلع جوان، وبعد ذلك توالت اللقاءات الثنائية وقد تمحورت كلها حول الاستقلال السياسي، التعاون الاقتصادي، الأقلية الأوربية والتمثيل النسبي،[3] لكن كل تلك اللقاءات لم تتم بشكل رسمي وعلني ،[4] ماعدا ذلك اللقاء السري الذي تم مع موفد الحركة محمد الأمين بالهادي[5]وكشفه المبعوث الفرنسي [6].

عن حقيقة تلك الزيارات التي حضي بها شخصيا علق مصالي بقوله: "بعض الشخصيات القريبة من الحكومة أرادت زيارتنا في سرية شرط عدم الكشف عن اسمها؛ في كثير من الأحيان كانت تقول لنا جئنا لمقابلتكم باسمنا ونأمل أن تحافظوا على سرية الزيارة لتفادي أي طيش" وقال أيضا " لم تكن لدينا

[1]NAA, A 1838/167/2/2, Dipartment of External Affairs Canberra, Mission to Algeria, Finding Negotiators, February 1956. p 93.94

[2] عبد الستار حسين، مرجع سابق، 107.

Mohamed Harbi, Les Archives...op cit,p 147[3]

[4] محمد بكار، مرجع سابق، ص40

[5] محمد الأمين بالهادي: من مواليد 1911 بسيدي عقبة(بسكرة)، ناضل في حزب الشعب وحركة الانتصار، إنحاز لمصالي الحاج في أزمة 1953(M.N.A) ضد المركزيين وأصبح عضو المكتب السياسي لحركة منذ 1956، ربط علاقات عديدة مع مختلف السياسيين، أقصي (F.A.A.D)من الحركة الوطنية في 1961 وأسس رفقة آخرين الجهة الجزائرية الديمقراطية عاد للجزائر واشتغل في المحاماة، أنظر: 127 Benjamin Stora, , Dictionnaire…, op.cit

[6] عبد الستار حسين، مرجع سابق، 111

أبدا مناقشات مع مبعوث رسمي مخول من الحكومة الفرنسية"[1] وفي لقاء صحفي يوم 29 مارس 1961 مع صحيفة الأمة الاشتراكية (La Nation Socialiste) اعترف مصالي بأن هناك محادثات تمت بطريقة ما بين وفد عن الحكومة الفرنسية وآخر عن الحركة الوطنية في إحدى ضواحي باريس، مؤكدا أن لقاءا تم برمجته تزامنا ومحادثات إيفيان التي ستجمع مبعوثين عن الحكومتين الفرنسية والجزائرية المؤقتة [2]

لقد كان مصالي الحاج يأمل في أن تكون اللقاءات معه علنية وصريحة وأن ترقى إلى محادثات رسمية وبتمثيل أقوى بين حركته والحكومة الفرنسية[3] لكن ونظرا للتجاهل الذي تعرض له حزبه رفض إجراء اتصالات جديدة مع فرنسا،[4] وقال إن كل ما قامت به الحكومة الفرنسية تجاهه عبارة عن لقاءات بسيطة كانت مضيعة للوقت وخطوات محسوبة بدقة من أجل تحقيق أغراض سياسية ولاحقا في المفاوضات الرسمية تأكد له ذلك من خلال تقزيم دوره وعزله سياسيا وهو الذي كان يطمح للعب دور أساسي في تحديد مستقبل الجزائر[5].

بعد اقتراح ديغول إجراء استفتاء حول تقرير المصير قال مصالي إنه يقبل بذلك شريطة التفاوض مع حركته،[6] ثم أعلن المكتب السياسي للحركة الوطنية في 18 سبتمبر 1958 رفضه استفتاء 28 سبتمبر المزمع تنظيمه من طرف ديغول في الجزائر، وقال أن إجبار الجزائريين على التصويت لا يحل المشكلة وأدان ما وصفه بصمت ديغول على ما يرتكب من جرائم في الشعب الجزائري ودعاه إلى الجلوس إلى طاولة المفاوضات من أجل تقرير المصير وفتح سبل التعاون بين الجزائر وفرنسا[7] ولعل عدم استجابة الحكومة الفرنسية للشرط الذي وضعه مصالي هو ما دفع بمكتبه السياسي في نهاية المطاف إلى رفض الاستفتاء.

أمام الفشل الذي تعرضت له الحركة الوطنية على جميع الأصعدة بقيت متمسكة بآخر أمل لها والمتمثل في المفاوضات مدعية تمثيلها للشعب الجزائري ومطالبة بمائدة مستديرة تجمع كل الأطراف أكدت بأنها امتداد للخط الوطني الذي سطره حزب الشعب وعلى هذا الأساس طالبت فرنسا بالتفاوض مع من اعتبرتهم الممثلين الحقيقيين للشعب الجزائري على قاعدة الحق في تقرير المصير،[8] كما أوضح

---

[1] عبد الستار حسين، مرجع سابق ، ص 107

[2] Jacques Simon, op.cit. p 279

[3] Mohamed Harbi, op.cit. p147

[4] محمد عباس، مصالي الوطني الثائر، مرجع سابق، ص119.

[5] عبد الستار حسين، مرجع سابق، 107

[6] محمد عباس، مصالي الحاج الوطني الثائر، مرجع سابق، ص118

[7] Jacques Simon, op.cit. 217

[8] Archive Diplomatique(Vincennes): Afrique Levant, Algérie (1953.1959), Boite N^{O} 26, le M.N.A, L'étrange et en Interpole, Face au F.L.N, 18/3/1960

مصالي الحاج خلال لقائه بأعضاء قياديين من حزبه بأنه وردت إليه عدة تقارير تؤكد تعاطف الشعب الفرنسي مع القضية الوطنية، وقد أرجع ذلك إلى العمل الكبير الذي يقوم به حزب الحركة في مجال التوعية داخل الأوساط الفرنسية[1].

من جهتها استغلت الحكومة الفرنسية ذلك بالتماطل في عدم الاعتراف بجبهة التحرير مما أدى إلى إطالة أمد الحرب وأمام إصرار حكومتها المؤقتة أُرغمت على المفاوضات الثنائية على الرغم من اعتراض مصالي الذي لم يجد حلا سوي مد يد السلام للجبهة في آخر لحظة لعله يلحق بركب الثورة عند وصوله وهو الذي فوت على نفسه الالتحاق به غداة انطلاقتها[2].

3- محادثات رسمية وفصيل خارج الحسابات.

في كلمة ألقاها مصالي بمناسبة عيد الفطر والتي تزامنت مع مرور 24عام على ميلاد حزب الشعب الجزائري قال: "بعد أكثر من ست سنوات من الحرب ها نحن اليوم في بداية انطلاق المفاوضات... وأنا على استعداد للمساهمة بدورنا حتى تؤدي هذه المفاوضات إلى نتائج إيجابية واحدة بموافقة كل الجزائريين، من الضروري أن يشارك جميع ممثلي الحركة الوطنية الجزائرية على قدم المساواة، لا يمكن استبعاد واحدة أو أخرى من الحركات القومية من هذه المفاوضات دون خلق حالة من القلق العميق والتي من المحتمل أن تهدد السلام والاستقرار السياسي في الغد، ومن مصلحة جميع القوميين أن يفهموا هذه الضرورة وأن يتصرفوا بشكل معقول وحكيم لتجنب مستقبل سيئ لبلادنا"[3]

بعد ذلك فاجأ ديغول الحركة الوطنية بخطابه في 14 جوان 1960 والذي اقترح فيه على: "مسؤولي التمرد" (يقصد جبهة التحرير الوطني) القدوم إلى فرنسا من أجل: " البحث عن مخرج مشرف لتلك المعارك التي لم تنته بعد" وتم فعلا اللقاء بالمدينة الفرنسية مولان (Melun) في أواخر جوان حيث اقتنع وفد الحكومة المؤقتة وعلى رأسهم محمد الصديق بن يحى[4] على أن فرنسا لا تريد تفاوضا بل

[1] M.N.A, Bulletin d'information et de Programme de M.N.A, N01, Sur les Principes de Mouvement National Algérien Entretien Avec le Chef National, 12/10/1957, p4.

[2] Slimane Chikh, op cit, p 297

[3] M.N.A, Bulletin D'information, Ni Surenchère Stupide Ni Abandon Telle Est L'attitude du MNA, Juille 1961, p 1

[4] محمد الصديق بن يحى: من مواليد 1932،، أنضم إلى الثورة في 1956، أصبح عضو المجلس الوطني للثورة الجزائرية (C.N.R.A) منذ مؤتمر الصومام، أمين عام الحكومة المؤقتة، مساعد رئيس الحكومة من 1958 إلى 1962،مثل الثورة في مؤتمر باندونغ 1955 وفي هيئة الأمم1957،عضو الوفد المفاوض في مولان وإيفيان، عين سفيرا في موسكو ولندن، بعد الاستقلال تولى عدة مناصب وزارية (الإعلام، التعليم العالي، المالية والخارجية)، توفي بعد تحطم طائرته فوق الأجواء الإيرانية العراقية في مهمة وساطة سنة 1982، للمزيد أنظر: رشيد بن يوب، مرجع سابق، ص 130

استسلاما ففشلت المحادثات[1] فعبرت الحركة عن موقفها في نشرة إعلامية حملت عنوان:" لماذا الحركة الوطنية الجزائرية غير متواجدة في المفاوضات"؟

ذكر المكتب السياسي في هذه النشرة الإعلامية أن الحركة الوطنية دعت منذ اندلاع الحرب إلى فتح باب المفاوضات لإيجاد حل سلمي وعادل للقضية الجزائرية وقد قدم رئيسها(مصالي) خطة عمل تضمنت الجلوس إلى طاولة مستديرة دون شروط مسبقة وأن الرئيس ديغول دعا أيضا إلى مفاوضات مع كل الأطراف الراغبة في السلم وإنهاء حالة الحرب.

جاء في النشرة أيضا أن مفاوضات مولان كشفت عن سباق من أجل الحصول على مكاسب لكل طرف على حساب الطرف الآخر والذي من شأنه إطالة أمد الحرب ولا يخدم قضية الشعب الجزائري والمتمثلة في تقرير المصير،[2] وأضافت الحركة الوطنية أنها أصيبت بخيبة أمل بعد أن ابتهجت بإعلان ديغول عن فتح باب المفاوضات وطرحه لشروط جديدة تتماشى ومواقفها السياسة الثابتة والتي أكدتها في عديد المناسبات حيث شكلت وفدا بقيادة أمينها العام مولاي مرباح للدخول في مفاوضات جادة لوقف إطلاق النار وقد انتظر محمد الأمين بالهادي المكلف بالتحضير لهذا اللقاء طويلا المزمع عقده في قصر الإليزي لكن دون جدوى[3].

ردود الفعل تواصلت من طرف الحركة الوطنية بعقدها لمؤتمرا صحفيا في العاصمة الإيطالية روما عبرت فيه عن عدم رضاها فيما يخص تلك المحادثات: " رفعنا تهديدات وصعدنا اللهجة ولكن كل هذا لم يعطنا أية نتائج لأن الضرر كان في مكان آخر"[4] وفي حوار صحفي مع لوفيغارو في 30 /1960/8 طُلب من مصالي التعليق حول ما جاء على لسان اللجنة المكلفة بإدارة المفاوضات في لقائها الصحفي بروما فقال إن سبب فشل المفاوضات السابقة تعود إلى مناورات الحكومة الفرنسية وإلى تمسك جبهة التحرير بالتمثيل الحصري. وإنه لا يمكن تقرير مصير الشعب الجزائري من خلال عمل تيار سياسي بعينه ولا بقرار تفرضه الحكومة الفرنسية وذكر أن الرأي العام الجزائري أصيب بخيبة أمل بسبب هذا الفشل بعد أن انتعشت آماله في الخطاب الذي قدم له في 14جوان 1960 والذي سبق مفوضات مولان[5].

---

[1] بتريك إيفنو ،جون بلانشايس، حرب الجزائر، ج2، مرجع سابق، ص285.

[2] Jacques Simon, op.cit. p 285

[3] M.N.A, Bulletin D'information, N^0 28, op.cit.p 1

[4] عبد الستار حسين، مرجع سابق، 107

[5] Jacques Simon, op.cit. p 263.

كما صعدت اللجنة السياسية والعسكرية للحركة الوطنية من لهجتها في بيانها الصادر في 18 جانفي 1961 والذي حذرت فيه من مغبة دخول فرنسا في مفاوضات دون إشراكهم واعتبرت ذلك لاغيا وغير معترف به من طرف جيشها،[1]وعقّب مكتبها السياسي في بيان له بتاريخ 1961/4/22 أنه لا يحق لجبهة التحرير أن تعترض على مشاركة الحركة الوطنية في المفاوضات لأن الثورة قام بها الشعب كله وليس فصيل بعينه وهي نتاج عمل وطني امتد لأربعين سنة ماضية من النجم إلى الحركة الوطنية مرورا بحزب الشعب وحركة الانتصار واتهم الجبهة بالسعي لإقامة نظام شمولي ستاليني يكرس سياسة الحزب الواحد مؤكدا أن ذلك يتعارض مع مبادئ الديمقراطية التي ناضل من أجلها مصالي الحاج[2].

أما جبهة التحرير فقد ردت على لسان صحيفتها المقاومة الجزائرية(Résistance Algérienne) أنها الممثل الشرعي للشعب الجزائري وأن جيشها الوحيد الذي يستطيع وقف العمليات العسكرية ضد الجيش الفرنسي في حالة ما تم الوصول إلى اتفاق وأنه لا حل للقضية الجزائرية إلا عن طريق المفاوضات المباشرة معها دون غيرها[3] فندد مصالي بلقاء مولان الذي تم فيه تجاهل ممثل حركته فلم يحضر جلساته وصرح أمام إطارات حزبه في 22 جوان 1961 بحسرة قائلا: "لقد تجاهلونا في مولان"[4].

منذ الأسابيع الأول لعام 1961 تم الدخول في سلسلة لقاءات جديدة وسرية في سويسرا بين مبعوثي فرنسا جورج مبيدو(Georges Mbedou) وبرونو دولوس(Bruno De Leusse) ومفاوضي الحكومة المؤقتة أحمد بومنجل والطيب بولحروف، كللت بلقاء في لوسارن (Lucerne) السويسرية يوم 20 فيفري 1961 الذي تم الاتفاق فيه على البدء في مفاوضات رسمية بين الطرفين[5] وأثناء اللقاء صرح موبيدو قائلا: " فيما يتعلق بتعدد الاتجاهات فأنا أوضح نحن نتفاوض بشكل خاص معكم بالإضافة لذلك فإن الحكومة ستتناقش مع آخرين"[6].

[1] عبد الستار حسين، مرجع سابق، 110

[2] M.N.A, Bulletin d'information, Apres le Putsch d'Alger, Mai 1961 p3

[3] Résistance Algérienne, Edition2, numéro11, octobre,1956, p3

[4] Mohamed Harbi, op.cit. p365.

[5] بتريك إيفنو، جون بلانشايس، حرب الجزائر، ج2، ص287

[6] عبد الستار حسين، مرجع سابق، 107

سعي الحكومة الفرنسية إلى أشراك المصاليين في المفاوضات التي أرادتها أن تكون مائدة مستديرة أكده أيضا عضو الوفد المفاوض رضا مالك[1] في كتابه "الجزائر في إيفيان" من أن موفد الحكومة الفرنسية جورج مبيدوا صرح في مدينة لوسارن قائلا: " نحن لا نخاف من الاستقلال بما أن الأمور كما هي عليه يجب أن نتصور أن الاستقلال هو أفضل حل إن بحث ضمانات تقرير المصير ثانوية على كل حال ليست جبهة التحرير بمفردها والاتجاهات الأخرى يجب أن تستشار... وإذا كان هناك اتفاق مسبق مع وبين الاتجاهات فهذا يسمح بحل مقبول للجميع" [2].

تأكيدا لمحاولة فرنسا إشراك الحركة الوطنية إلى جانب جبهة التحرير في المفاوضات أعلن وزيرها " لويس جوكس" (Louis Joxe) من وهران في 30 مارس 1961 أن فرنسا تعتزم التفاوض مع الحركة قائلا: " سأتفاوض مع الحركة الوطنية الجزائرية كما هو الحال مع جبهة التحرير الوطني"[3] وبتصريحه هذا نسف اللقاء الذي كان سيجري في فرنسا بمدينة إيفيان (Évian) ما بين 7 أفريل إلى 20 ماي 1961[4] بإعلان الحكومة المؤقتة مقاطعتها اللقاء[5].

لقد حاولت الحكومة الفرنسية من خلال تصريح وزيرها جوكس لعب ورقة المصاليين من جديد في المفاوضات، فنسف بتصريحه ذلك اللقاء الذي كان مبرمجا بين الوفد الفرنسي ووفد جبهة التحرير هذه الأخيرة صرحت حكومتها المؤقتة عن طريق زيرها للإعلام محمد يزيد: " إن الجانب الفرنسي كشف عن سوء نيته مما يجعل الذهاب إلى إيفيان دون معنى"[6] وبذلك تفطنت جبهة التحرير لمناورات ديغول الذي سعى من جهة لفصل قضية وقف إطلاق النار عن المفاوضات السياسية[7] ومن جهة ثانية أراد ديغول بتصريح وزيره جوكس أن يضع جبهة التحرير في الأمر الواقع خاصة وأنها لن تستطيع إلغاء موعدها لأنها هي من حددته وفعلا اكتفت الحكومة المؤقتة ل بتأجيل اللقاء إلى موعد لاحق، كما أن من أسباب الإعلان

---

[1] رضا مالك: من مواليد 1931 بباتنة، عضو مؤسس للاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين، مدير جريدة المجاهد (1962.1957) عضو الوفد المفاوض في إيفيان، بعد الاستقلال عين سفيرا في يوغسلافيا والاتحاد السوفياتي ثم وزير الإعلام وأخر منصب رئيس الحكومة، للمزيد أنظر: رشيد بن يوب، مرجع سابق، ص172

[2] عبد الستار حسين، مرجع سابق، 110

[3] Philippe Gairrard , op.cit.p199

[4] شارل روبير أجيرون، مرجع سابق، ص180

[5] Saad Dahleb, Pour L'indépendance de l'Algérie Mission Accomplie, Ed, Dahleb, Alger,1990 p 138.

[6] محمد عباس، نصر بلا ثمن، مرجع سابق، ص 702

[7] بتريك إيفنو، جون بلانشايس، حرب الجزائر، ج2، ص286

عن عدم حضور اللقاء ما صرح مصالي الحاج للصحافة الفرنسية عن وجود مفاوضات بين حزبه وبين الحكومة الفرنسية والذي تزامن ولقاء إيفيان[1].

لقد جاءت مواقف الحركة الوطنية الجزائرية متباينة بخصوص دعوة لويس جوكس للمفاوضات ففي الوقت الذي صرح فيه مكتبها السياسي أن المفاوضات المرتقبة في ضاحية باريس يفضلها أن تكون في إيفيان وأعلن أن الحركة اقترحت على جبهة التحرير الوطني لقاء قبل موعد المفاوضات وهذا ما أكده مصالي الحاج شخصيا لجريدة 'الأمة الاشتراكية" يوم 29 مارس 1961 حين دعا من خلالها الملك الحسن الثاني والرئيسان بورقيبة وعبد الناصر إلى التوسط بينه وبين الجبهة وفي العدد 41 من الجريدة ذاتها الصادر في 11مارس 1961 أعلن أن هناك تيارا داخل حزبه يسعى إلى التقارب مع الجبهة وبالمقابل هناك تيار آخر يرفض ذلك[2].

إن هذا التباين في موقف الحركة الوطنية إزاء المشاركة في المفاوضات اتضح أكثر في خطابات رئيسها التي جاء في إحداها " لقد رفضنا دعوة جوكس رغم العداء الذي تكنه لنا جبهة التحرير وفي الوقت الذي تعطلت فيه ندوة إيفيان حول الصحراء كان من الممكن أن تقدم فيه الحركة الوطنية الجزائرية لفرنسا خطتها في تلك المفاوضات،[3] ثم تراجع وصرح بأنه يثق في مكانة ومساعي غرمائه السياسيين في الحوار مع فرنسا (يقصد جبهة التحرير)[4].

لاحقا أعترف مصالي الحاج بقوله" أعتقد بقناعة أن دخولنا على الخط في هذا الوقت غير سليم لأننا نعتقد ودون شك بأن فرنسا تريد أن تستعملنا كورقة ضغط في هاته الفترة" وقال أيضا " إن تصريح لويس جوكس والوعد الذي أطلقه في وهران بأن يتفاوض مع الحركة الوطنية الجزائرية كما مع جبهة التحرير الوطني لم يكن سوى مناورات لاستخدام حزبنا كوسيلة ضغط وأخيرا حدث التخلي عنها"[5]وعندما استأنفت المفاوضات ولم يستدع إليها قال" لقد تجاهلونا مرة أخرى"[6] أما رئيس الحكومة المؤقتة بن يوسف بن خدة فقال للقيادي المصالي عبد القادر وعلان "...إن ديغول سيتفاوض مع جبهة التحرير فقط

[1] عبد الستار حسين، مرجع سابق108

[2] المرجع نفسه، 110.

[3] Bendjamin Stora , Messali Hadj,p278

[4] بتريك إيفنو، جون بلانشايس، حرب الجزائر، ج2، ص287

[5] عبد الستار حسين، مرجع سابق، 110

[6] محمد عباس، مصالي الحاج الوطني الثائر، ص118

أما مصالي الحاج فما هو إلا وسيلة يستغلها ضد جبهة التحرير الوطني، فما على مصالي إلا أن يبتعد على هذه اللعبة الخطيرة" .[1]

توضيحا للأمر فعندما تمسكت الحكومة المؤقتة بمطلب المفاوضات الثنائية لم تجد السلطات الفرنسية من حل إلا التضحية بحزب الحركة الوطنية الجزائرية فلم تشركها في المحادثات وبموقفها هذا استعادت جبهة التحرير الوطني زمام المبادرة ،حيث دخلت مفاوضات 20 ماي 1961 في إيفيان بوفد ضم كل من كريم بلقاسم إلى جانب سعد دحلب ومحمد الصديق بن يحي والطيب بولحروف وأحمد فرانسيس وأحمد بومنجل والرائدين أحمد قايد[2] وعلى منجلي ورضا مالك متحدثا رسميا للوفد وعن فرنسا وفد برئاسة لويس جوكس[3].

أما المكتب السياسي للحركة الوطنية فقال إن هذه الأخيرة انتظرت أن يتم استدعاؤها لكن دون جدوى فقد تأجل اللقاء إلى تاريخ آخر ولم تف الحكومة الفرنسية بوعودها ورضخت لمطلب جبهة التحرير وقد يكون ذلك مقابل تنازلات تمس بالعملية الديمقراطية في الجزائر ككل وبحق تقرير المصير للشعب الجزائري وتبعا لكل ذلك فإن الحركة الوطنية لن تشارك في المفاوضات،[4] أما مدير المخابرات المصري فتحي الديب فقد علق على ذلك بقوله: " إن الكفاح التحرري أصبح في مأمن من مناورات الأحزاب التي لم يعد لها نفوذ كبير، يمكن أن يشجع فرنسا على التفاوض معها كما حدث مع المغرب وتونس "[5].

---

[1] جمعة زروال، مرجع سابق، ص 196

[2] أحد قايد: من مواليد 1921 بتيارت، ناضل في في حزب فرحات عباس، التحق بالثورة في 1955وتقلد عدة مناصب سياسية وعسكرية، منها عضو المجلس الوطني للثورة الجزائرية (C.N.R.A)، وعضو وفد إيفيان، مساعد قائد الأركان للمزيد أنظر: رشيد بن يوب، مرجع سابق، ص 167.

[3] بن يوسف بن خدة، اتفاقيات إيفيان، ص23.

[4] Jacques Simon, op.cit. p 286

[5] محمد عباس، نصر بلا ثمن، مرجع سابق، ص 210

ثانيا: مع جبهة التحرير الوطني الصلح المأمول

1- الحكومة المؤقتة سخط وسط اعتراف دولي:

قبل تشكيل الحكومة الجزائرية المؤقتة هاجم حزب الحركة الوطنية في مراسلة له جبهة التحرير مشككة في تلك الجولات الأوروبية التي يقوم بها عباس فرحات ومبعوثين لها إلى الدول العربية والأفروأسيوية وقالت إن الهدف من كل ذلك هو الحصول على الأموال لدفعها لمختلف وسائل الإعلام العالمية من أجل الترويج لفكرة إنشاء حكومة أعضائها من جبهة التحرير فقط والضغط على فرنسا لقبول ذلك بدل العمل على تدويل القضية الوطنية،[1] وقالت الحركة أن عباس وجد نفسه محرجا من أسئلة الإعلاميين حول مجزرة ملوزة وهو الذي قام بالترويج لحكومته أثناء جولاته الأوروبية الأمر الذي دفعه إلى اتهام الجيش الفرنسي في الجزائر بذلك[2].

بالإعلان عن قيام الحكومة المؤقتة في 19 سبتمبر 1958 والذي لاق القبول من أوساط داخلية وخارجية وجدت الحركة الوطنية نفسها في إحراج أدى بها إلى التزام الصمت في بداية الأمر خوفا من أن تتضرر سمعتها إن هي عارضت تشكيلها ومع توالي الاعترافات بحكومة عباس من قبل الدول الافرواسيوية من جهة وتساؤل بعض الإطارات المصالية عن جدوى وجودهم تنظيمهم خارج هذه الحكومة من جهة أخرى، لم تجد الحركة من مخرج للمأزق الذي وضعت فيه إلا الإعلان على أنها تشكيلها يعتبر "مبادرة طيبة"[3] لكن ذلك لم يدم طويلا فبتاريخ 8 ديسمبر 1959 صرحت بأن بن بلة لو خير بين عباس ومصالي لاختار هذا الأخير لماضيه الوطني المشرف[4] في إشارة لرفضها الاعتراف بالحكومة المؤقتة[5].

أما مصالي الحاج فقد تميزت تصريحاته بالضبابية إزاء الحكومة المؤقتة ولم يتخذ موقفا واضحا وصريحا لا بالتأييد ولا بالمعارضة[6] من ذلك ما جاء على لسانه في أحد لقاءاته الصحفية التي عقدها في شهر أكتوبر1959 أن الحكومة المؤقتة التي يقودها فرحات عباس قد نالت اعتراف العديد من الدول

---

[1] M.N.A, Bulletin d'information et de Programme de M.N.A, N^{0}1, Pourquoi le Tintamarre Diplomatique de F. Abass et de ses Larbins 12/10/1957, p10

[2] Ibid. p12.

[3] محمد عباس، نصر بلا ثمن الثورة، مرجع سابق، ص 802

[4] Archive Diplomatique(Vincennes): Afrique Levant, Algérie (1953.1959), Boite N^O 26, le MNA L'étrange et en Interpole, Au Sujet Des Représentons du M.N.A en R.F.A, p 2

[5] Slimen Chikh, op.cit, p239

[6] جمعة زروال، مرجع سابق، ص 186.

وإنها دخلت في مفاوضات ثنائية مع الطرف الفرنسي وليس من الصواب تجاهلها أو إقصائها من أي حل للمشكلة الجزائرية ولا يمكن أن تكون هناك عملية سلام دون موافقة جبهة التحرير الوطني على ذلك[1].

بمثل هذا التصريح يكون مصالي قد غير من موقفه إزاء جبهة التحرير، فقبل تشكيل حكومتها المؤقتة، بعد أن كان تركيزه قائما على خطة نابعة من نظرة سياسية أحادية انكبت على رؤية حزبه فقط طرفا في المفاوضات لكن بعد تشكيل الحكومة وتوالي الاعتراف بها وسع من نظرته السياسية وقبِل بإشراك الجبهة معترفا بوجودها وبحضورها القوي،[2] وبعد فترة قصيرة عاد وألقى العديد من الخطب في شانتلي وجوفيو بتاريخ 1 و22 فيفري، 8 مارس، 12 أفريل و16 ماي 1959 حاول من خلالها إعادة بعث حركته، رافضا في الوقت نفسه الاعتراف بالحكومة المؤقتة ومجددا مطلبه في مائدة مستديرة تجمع كل الجزائريين ودعا في تلك الخطب الرئيس الفرنسي شارل ديغول لتسوية المشكلة الجزائرية بطريقة سلمية[3].

لعل سوء تقدير الموقف من مصالي هو الذي دفعه مرة أخرى إلى الإعلان في 12 نوفمبر1960 أنه بعد فشل محادثات مولان اقتنعت جبهة التحرير أن فرنسا لن تعترف بحكومتها المؤقتة ولن تقبل بشرطها المتمثل في المفاوضات الحصرية بينهما،[4] ليعود على وقع مظاهرات11ديسمبر1960 ويعترف بأنها ضربة قاضية لحركته لأنها دلت على مدى ارتباط الجماهير الجزائرية بجبهة التحرير[5] وعلى هشاشة قاعدته النضالية وغيابها على الساحة الجزائرية ما أدى إلى زعزعة ثقة بقية المناضلين الموجودين في فرنسا[6].

عندما أعلنت وزارة الإعلام الفرنسية تحت ضغط تلك المظاهرات أن الرئيس ديغول مستعد للتباحث مع جبهة التحرير حول شروط تقرير المصير،[7] عبر مصالي عن رغبته في جلوس كل الأطراف بما فيها الحكومة المؤقتة على طاولة مستديرة مع فرنسا من أجل إيجاد حل سلمي وعادل للمشكلة الجزائرية لكنه طالب بمفاوضات دون شروط مسبقة فعاكس بذلك مطالب الحكومة المؤقتة التي وضعت شروطا قبل البدء في أي محادثات،[8] ولاقت دعما دوليا بذلك[9]

---

[1] Jacques Simon, op.cit. p244

[2] محمد عباس، نصر بلا ثمن، مرجع سابق، 803

[3] Benjamin Stora, Messali Hadj 1898.1974, p278.

[4] Jacques Simon, op.cit. p268

[5] ابراهيم لونيسي، تحولات الحركة المصالية وتفسيرها، مرجع سابق، ص146

[6] محمد عباس، نصر بلا ثمن الثورة، مرجع سابق، ص 805

[7] عبد الستار حسين، مرجع سابق، 107

[8] Jacques Simon, op.cit. p209

[9] El Moudjahid, N°35,15/1/1959, p139

عاد بعد ذلك وهاجم من جديد الحكومة المؤقتة، حيث اشتملت تصريحات على كثير من التصعيد حين اتهم فرحات عباس علنا بأنه قدم الكثير من التنازلات في تلك المحادثات التي أجراها مع الفرنسيين والتي لا تخدم المصلحة الوطنية ولا الطبقة الكادحة في الجزائر وقال عنه أنه يسعى لتكريس حكم الأقلية البرجوازية المدعومة من الامبريالية، وأن قيامه بجولات في أوربا الهدف منها النيل من سمعته وتشويه الحركة الوطنية لصالح جبهة التحرير ودعا مناضليه إلى مواصلة الكفاح إلى غاية تحقيق الشعب لحريته[1].

2- اتفاقية إيفيان مستقبل مرهون

عندما استأنفت المفاوضات ندد مصالي الحاج بكل اللقاءات التي تمت بين الحكومة الفرنسية والحكومة الجزائرية المؤقتة حيث صرح قائلا:" ها نحن اليوم في بداية 1961 أمام المحادثات الفرنسية وجبهة التحرير الوطني ضد أنفنا ولحيتنا، ها نحن لا يحسب لنا فيها أي حساب ... لن نقبل أن نبقى دائما على الهامش"[2] فردت الحكومة المؤقتة في المؤتمر الصحفي الذي عقده رئيسها فرحات عباس باسم جبهة التحرير الوطني بالعاصمة الأندونيسية جاكارتا بتاريخ 25جانفي 1961 بقوله:" مصالي الحاج موجود في فرنسا وله عدد كثير من الأصدقاء في الشرطة الفرنسية إذا أراد التفاوض فهو يمكنه القيام بذلك"، ففسر ذلك على أنه حملة سياسية وإعلامية شرسة من طرف جبهة التحرير وحكومتها ضد الحركة الوطنية مع اقتراب مفاوضات إيفيان[3].

لقد أبدى مصالي الحاج تحفظه من المفاوضات التي أجريت بين الحكومة المؤقتة والحكومة الفرنسية حين صرح في لقاء صحفي مع جريدة (la Voix du Nord) بتاريخ 20/19 مارس 1961 قائلا: "إن المفاوضات تجري في غيابنا... كنا نتمنى أن نكون حاضرين ولكن إذا تحققت ما كرسنا حياتنا عليه مدة أربعين سنة(الاستقلال) فما علينا إلا أن نبتهج"[4].

كما أشارت وثيقة أرشيفية مؤرخة في جويلية 1961 أنه قبيل البدء في محادثات إيفيان الأولى وجه مصالي نصيحة للوفد الجزائري قائلا: "لا مبالغة غبية ولا تنازل" داعيا الطرفين إلى: " إقامة جمهورية جزائرية ذات سيادة في ظل تعايش أخوي ومتناغم وتعاون صريح ووثيق مع الشعب الفرنسي وهو ما سطرته الحركة الوطنية منذ سنوات وكانت تأمل أن تطرحها في مفاوضات إيفيان ورغم التهميش وعدم

---

[1] Mohamed Harbi, op.cit p130.
[2] Mohamed Harbi, op.cit. p361
[3] Benjamin Stora, Messali Hadj, op.cit. p276.278
[4] بوعلام بن حمودة، مرجع سابق، ص243

دعوتها فقد فضلت الصمت حتى لا تتدخل في سيرها مع المتابعة الدقيقة لما يجري فيها حفاظا على مصلحة الشعب الجزائري"[1].

بينما أكدت مصادر أخرى أنه باستئناف المفاوضات في إيفيان بتاريخ 20 ماي 1961[2] رفض مصالي الحاج المشاركة فيما واصفا إياها باللعبة السياسية مع فرنسا ضد الجبهة وهذا حتى لا يعمق الشرخ معها،[3] وحسب ستورا فإن مصالي ندد بلقاء إيفيان رافضا حضور حركته بعد أن وجهت لها دعوة رسمية من الحكومة الفرنسية حيث صرح بذلك للصحافة الفرنسية قائلا: "لقد رفضنا العرض الذي بادر به السيد جوكس دون علم جبهة التحرير الوطني رغم عدائها وحدث ذلك عندما تعطلت ندوة إيفيان بسبب الصحراء والقواعد، وبقدر ما دافعنا قبل ندوة إيفيان وبعدها عن مبدأ الحركة الوطنية الجزائرية في المفاوضات بقدر ما ألح وأعتقد أن دخولنا في المفاوضات في هذا الوقت لا ينصح به ويمكن أن نتصور بسهولة أية ورقة تقرر لنا أن نكون في يد فرنسا في مثل هذا الوقت..."[4]

بعد أن خسر مقعده كطرف في مفاوضات إيفيان صرح مصالي قائلا: " لقد تداولت مختلف الأطراف على عصرنا كحبة الليمون وتعرضنا لمضايقات ومناورات ومساومات رفضناها بكل استياء" وأردف :" في هذه اللعبة خسرنا الكثير من الوقت في المقابلات والسفر والتنقل" ولعل ما يوضح أن فرنسا حاولت فعلا استغلال حركته[5] اعترافه بأن دعوة حركته للمشاركة في المفاوضات كان هدفها "الضغط على الحكومة المؤقتة لتقديم بعض تنازلات"[6] وهذا في الوقت الذي تأثر فيه بالإقصاء فقال: " أحدث هزة في صفوف مناضليه أقوى من هزة مولان"[7] وقد علق أحد القياديين المصاليين بتاريخ 29 ماي 1961 بقوله: "إن الحركة الوطنية الجزائرية أصبحت غائبة سياسيا وأن وضعها أصبح مخيفا بعد إيفيان الأولى"[8].

يبدوا أنه تحت تأثير عدم مشاركة حزبه في المفاوضات لم يحسم مصالي موقفه من اتفاقية إيفيان فخلال إحدى الندوات التي عقدها تراجع عن اتهاماته للحكومة المؤقتة بقوله :"بالرغم من أنني كنت غائبا في المفاوضات، وبالرغم من تحفظات الحركة الوطنية الجزائرية فيما يخص اتفاقية إيفيان، قررت الحركة

---

[1] M.N.A, Bulletin d’information, le MNA et la Reprise des Négociation, Juillet 1961 p3.
[2] Bendjamin Stora, Messali Hadj, op.cit. p278
[3] محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، مرجع سابق، ص174
[4] بنجامين ستورا، مصالي الحاج، مرجع سابق، ص 273
[5] عبد الستار حسين، مرجع سابق، ص 107
[6] محمد عباس، نصر بلا ثمن الثورة، ص 806
[7] عبد الستار حسين، مرجع سابق، ص 107
[8] المرجع نفسه، ص 113.

تحويرها سياسيا ومشاركتها في بناء الدولة الجزائرية المستقبلية طبقا لمبادئ تقرير المصير"، كما[1]أبدى مرونة في التعامل مع جبهة التحرير حين قال: " حتى وإن لم نشارك معهم في المفاوضات فإننا نرغب في أن نكون إلى جانبهم " معتبرا الوحدة الوطنية ضرورة وحتمية وهدف حيوي يجب تحقيقه فما بعد الاستقلال أصعب لأن الجزائريين تنتظرهم تحديات اقتصادية واجتماعية وثقافية كبيرة ولا يمكن تجاوز مخلفات الاستعمار وإحداث تنمية حقيقية إلا بتضافر جهود كل الجزائريين [2].

تجسيدا لهذه الرغبة منه بعث مصالي الحاج رسالة بتاريخ 25 مارس 1962 إلى من أسماه رئيس جبهة التحرير ويقصد بن يوسف بن خدة يدعوه فيها إلى ما يلي: "يشرفنا أن نبعث إليكم هذه الرسالة لنقترح عليكم عقد لقاء في القمة بين تنظيمينا السياسيين لكي نستعرض معا جملة من المسائل التي تهم بلدنا حاضرا ومستقبلا ... وحرصا على المصالح العليا للشعب الجزائري والثورة فإن الحركة الوطنية الجزائرية تعتبر هذا اللقاء بمثابة حدث تاريخي سيكون له وقع سياسي ونفسي بعيد المدى في بلادنا" فجاء الرد من بن خدة الذي قال أن الرسالة تعكس مدى بعد مصالي وانقطاعه عن الواقع الوطني حين وضع حزبه ندا لجبهة التحرير طالبا محادثات على قدم المساواة ناسيا أن التوقيع على إتفاقية أيفيان قد شكل وصمة عار على حزبه[3].

لقد كان من تبعات التوقيع على اتفاقية إيفيان أن حصل مصالي على الإفراج حيث فضل العيش في منطقة قوفير(Govier) إحدى ضواحي شانتيلي[4]، إلا أنه وخلال الندوة الصحفية التي عقدها في 4 ماي 1962، ذكر أن وقف إطلاق النار الذي دخل حيز التطبيق منذ 19 مارس الفارط لم يحقق السلام الذي كان يأمله الشعب الجزائري بل استمرت معاناته وتدهورت أوضاعه المعيشية أكثر لأن هناك من يريد الإبقاء على الجزائر في قبضة الاستعمار والإمبريالية[5] وتبعا لذلك جاء بيان النقابة المصالية (USTA) الذي اعتبر الاتفاقية مساسا بمصالح الطبقة العمالية الجزائرية وأكد أن التفاوض مع طرف واحد هو خرق لمبادئ الديمقراطية ودعا إلى احترام وتطبيق حق الشعب الجزائري في تقرير المصير[6].

---

[1] بوعلام بن حمودة، مرجع سابق، ص243

[2] Jacques Simon, op.cit. p 293

[3] بن يوسف بن خدة، جذور أول نوفمبر 1954، مرجع سابق، ص ص 557.555

[4] بتريك إفينو، جون بلانشايس، حرب الجزائر، ج1، مرجع سابق، ص45.

[5] Jacques Simon, op.cit. p 290

[6] عاشور شرقي، مرجع سابق، ص158

3- يد ممدودة لا تصل إلى خصومها:

في البداية يجب التوضيح بأن جهود المصالحة بين حزب الحركة الوطنية وجبهة التحرير الوطني لم تتوقف منذ اندلاع الثورة وإلى غاية الاستقلال وكان المأمول من تلك المحاولات التي اتخذت طابع المبادرات فردية تحقيق غايتين ساميتين؛ وحدة الكفاح المسلح التي لن تتم إلا باختيار قيادة موحدة وتجنب المواجهة الدموية بين الجزائريين لأن المستفيد الأكبر منها هو الاستعمار[1] لكن الاختلاف في الرؤية السياسية حالت دون ذلك فجاءت تلك الجهود والمحاولات على استحياء ومتقطعة تخللها صراع طويل تجرع آلامه كل الجزائريين[2].

الاختلاف في الرؤية نسوقه من حديث أحد القادة العسكريين للحركة الوطنية بالعاصمة المدعو مصطفى بن محمد الذي روى أنه التقى في بداية الثورة عمر أوعمران ورابح بيطاط وبعد اعتقال هذا الأخير جرى التنسيق مع كريم بلقاسم إلا أن تلك اللقاءات فشلت بسبب طلب جبهة التحرير انضمام المصاليين لصفوفها فرادى بعد حل تنظيمهم، وفي الجهة المقابلة ذكر مسؤول الخلايا لجبهة التحرير بالعاصمة المسمى مختار بوشافة أن عدة اتصالات تمت مع قيادات مصالية على غرار محمد علي خيضر ومختار زيتوني وخليفة بن عمار وقد عرضوا عليهم مشاركة محلية أو قيادة فرع سياسي أو عسكري للثورة لكنهم أصروا على أن يمنح مصالي قيادة الثورة وأن يكون ذلك كتابيا،[3]وإذا كان هذا موقف قيادات التيار الاستقلالي(الحركة والجبهة) فكيف هو الحال مع زعيم التيار نفسه؟

لقد بدأ مصالي الحاج محاولات التقارب مع جبهة التحرير مبكرا بتلك الرسالة التي بعث بها عن طريق السيد عابد بوحافة إلى الوزير السوري المقيم في بيرن (Berne) بسويسرا في شهر أفريل 1956 تحتوي على تسع صفحات ضمنها طلبه للدول العربية للتوسط من أجل وضع حد للصراع بين الطرفين[4] وفي نداء آخر وجهه لخصومه السياسيين مباشرة قال مصالي بإن الماضي يجب أن يبقى في الماضي وهو اليوم يريد أن يكون رجل مصالحة وأنه يمد يده لمن أسماهم بالمحاربين الجزائريين (جيش التحرير الوطني) وهذا ليس مستحيلا ولا بالشيء الكثير عليه عندما يطالب بتسوية النزاعات بين الجزائريين، وتوقع مصالي من أحمد بومنجل أن يقوم بهذا الدور عن جبهة التحرير، كما دعا أحمد بن بلة باعتباره شخصية قيادية

---

[1] عبد الملك بوعريوة، مرجع سابق، ص 401.

[2] Slimane Chikh, Le FLN Héritage Et Dépassement, L'Etoile Nord-Africaine, Actes Du colloque Tenu Ou Centre Culturel Algérien Du Paris, Ed, Anap,2000, p235.

[3] عبد الملك بوعريوة، مرجع سابق، ص 401

[4] رابح بلعيد، موقف مصالي الحاج من الثورة التحريرية، مرجع سابق، ص 86

بأن يتحمل مسؤوليته في هذا الشأن فهو يكسب من الشجاعة السياسية ما يستطيع بها فرض هذه المصالحة على كل الجزائريين[1].

منذ ذلك الوقت وبعد طول فترة صراع امتد بين الحركة الوطنية وجبهة التحرير من اندلاع الثورة في نوفمبر 1954 إلى غاية منتصف سنة 1957 والذي ذهب ضحيته الآلاف من الجزائريين سواء في الجزائر أو فرنسا، لم يتم عقد إلا لقاءا واحدا في روما جمع أحمد مهساس بقيادات مصالية من أجل بعث مشروع إنهاء حالة الصراع الدائرة بين الحزبين وتضمنت مسودة المشروع التي تم إعدادها في 17 جوان 1957 مجموعة بنود نصت أساسا: على وقف كل عمليات الصدام والمواجهة وتعزيز روابط الأخوة وتهدئة الوضع ريثما يتم ترسيم الاتفاق وضرورة توحيد الجهود الوطنية في مواجهة الاستعمار تحقيقا لمطلب الشعب في الحرية والاستقلال وتوجيه تحية إجلال وإكبار لكل الشهداء والمجاهدين[2] وقد عرض عضو المكتب السياسي للحركة السيد محمد ماروك الوثيقة على أحمد بن بلة من أجل التوقيع عليها لكنه رفض في آخر لحظة بحجة أنه غير مؤهل ولا مفوض لذلك لظروف تواجده في السجن[3].

مشروع الاتفاق الذي تم التوصل إليه في سجن "لاسانتي" (La Santé) ضواحي العاصمة باريس في 17 جوان 1957 بين بن بلة عن جبهة التحرير ومحمد ماروك عن الحركة الوطنية لقي معارضة من طرف قيادات الجبهة بالسجن نفسه[4]حيث رجحت بعض الكتابات رفض بن بلة التوقيع على وثيقة الصلح لضغط مورس عليه من بقية القادة المعتقلين ليعود ويقترح على مصالي الحاج توجيه نداء لوقف أعمال العنف فأخد وعدا منه بذلك، وبقيت مجموعات الصدام المصالية في حالة ترقب بأمر من عبد الله فيلالي الذي جردها من سلاحها لكن فدرالية الجبهة بفرنسا شككت في الموضوع واعتبرته مناورة،[5] وسعت إلى تطبيق قرارات الصومام وتنفيذ أوامر عبان بتصفية القيادات الحركة الوطنية[6].

أمام التطور الدراماتيكي للأحداث وجه مصالي كلمة للشعب الجزائري في الفاتح من سبتمبر1957، شجب فيها بشدة ما تعرض له الوطنيون في حزبه من جرائم في الجزائر وفرنسا وبلجيكا ارتكبها ضدهم مغامرون (جبهة التحرير) رهنوا القضية الوطنية وأدخلوها في نفق مظلم وقال إن الثورة لا

---

[1] Jacques Simon, op.cit. p228.
[2] Mohamed Harbi, op.cit, p140.
[3] رابح بلعيد، موقف مصالي الحاج من الثورة التحريرية، مرجع سابق، ص 87
[4] محمد عباس، نصر بلا ثمن، مرجع سابق، ص 411.
[5] محمد حربي، جبهة التحرير الأسطورة والواقع، مرجع سابق، ص138
[6] محمد عباس، نصر بلا ثمن، مرجع سابق، ص 411

يجب أن تستمر في هذا النهج الذي سيصل بها إلى طريق مسدود وطالب إلى وقف إراقة دماء الجزائريين والاحتكام إلى الضمير الوطني واحترام الدين والأعراف كما دعا إلى الالتفاف حول القضية الوطنية من أجل بناء جزائر جديدة في ظل الحرية والديمقراطية والعيش المشترك[1].

توضيحا لموقف قيادة جبهة التحرير الوطني فبعد اغتيال القيادي المصالي عبد الله فيلالي اعترف محساس بأن مساعيه أجهضها الصوماميون متهما إياهم بإفشال الصلح،[2] أما الدكتور محمد أمير بن عيسى فقد فسر فشل مساعي الصلح بين الطرفين إلى "تخوف الجبهة من كثرة العناصر المصالية وإمكانية تأثير ذلك على موازين القوى داخل الاتحادية"[3] بينما جاء في شهادة محمد زروالي بأنه تلقى رسالة من مصالي الحاج وهو في سجن فران (Fersnes) تفوضه للاتصال بمحمد بوضياف الذي كان سجينا رفقة رابح بيطاط وحسين آيت أحمد وآخرين.

مضمون تلك الرسالة يتعلق بطلب وقف الاعتداءات بين الحركة الوطنية وجبهة التحرير ولما أراد مقابلة بوضياف قيل له يتعين عليك تقديم طلب مكتوب مع ذكر الموضوع فعلق ساخرا بأنه تصرف معه كمناضل، وأنه لم يكن يعلم أن بوضياف أصبح وزيرا للدولة أو نائب رئيس الوزراء،[4] وعلى الرغم من إعراض قيادة الجبهة إلا أن مصالي وبحسب ما صرخ به فإنه لم يتوقف عن توجيه دعوات المصالحة لما اعتبرهم إخوانا له وشركاء معه في الوطن وناشدهم من أجل طي صفحة الماضي وفتح صفحة جديدة وتفويت الفرصة على من يريد أن لا تستعيد الجزائر حقها في تقرير مصيرها[5].

هناك من شكك في نوايا مصالي الحاج تجاه جبهة التحرير ومن هؤلاء سليمان الشيخ الذي كتب يقول: " لقد اقتصرت نداءاته من أجل المصالحة العامة على البقاء في المستوى الذاتي المحض، وبدت إلى حد البداهة أنها أمليت عليه باعتبارات التراجع التكتيكي ولم تقتض منه أي مراجعة ممزقة للسياسة المتبعة أو أي نقد ذاتي لما اختاره بتصميم خلال سبع سنوات من النضال المستبسل ضد جبهة التحرير"[6].

لعل ما يؤكد مثل هذه الشكوك، تلك المراسلة الداخلية للحركة الوطنية التي جاء فيها أن هذه الأخيرة: "على استعداد لتحقيق المصالحة وتعاون عميق مع فرسا، المؤكد أنه بمجرد عودة السلام بينهما

[1] Jacques Simon, op.cit. p173.

[2] لمجد ناصر، مرجع سابق، ص 104.

[3] محمد عباس، خصومات تاريخية، مرجع سابق، ص 44

[4] محمد عباس، نداء الحق، شهادات تاريخية، مرجع سابق، ص 50

[5] Jacques Simon, op.cit. p 292

[6] سليمان الشيخ، مرجع سابق، ص 354.

سيحدث صراع سياسي شرس بين الجبهة والحركة ومن أجل ذلك السلام ترغب الحركة الوطنية في تحييد جبهة التحرير الوطني من خلال توسيع هذه المصالحة لتشمل أعدادا من مسلحي جبهة التحرير، وبذلك تنجر للمصالحة ويتم القضاء نهائيا عليها"[1].

عموما تميزت مواقف الحركة الوطنية إزاء تسوية محتملة للصراع بينها بين جبهة التحرير بالإحجام تارة والإقدام تارة أخرى حيث دلت على ذلك التصريحات الإعلامية لرئسها مصالي الحاج وبياناته السياسية ففي مقابلة صحفية أجريت معه في 27 فيفري 1958 نفى مصالي أي اتصالات بين الطرفين وأكد أن هناك قيادات ناضلت من قبل في حركة الانتصار تريد الانضمام إليه مجددا بعد أن استفحلت الصراعات والخلافات الداخلية فيها[2].

هذا الكلام ينفي ما ذكرته بعض المصادر من أن هناك العديد من محاولات التقارب قد تمت بين الطرفين منها محاولة عبد الله فيلالي في ماي1955 ومحاولة دباغين في سبتمبر1955، لكنها باءت كلها بالفشل لأن الجبهة اشترطت أن تحل الحركة نفسها قبل الحديث عن مشاركة مسؤوليها في القيادة[3].

خلال سنتي 1959/1958 تغيرت لهجة مصالي تجاه جبهة التحرير فبعد أن كانت تحمل عبارات عداء وتهجم أصبحت دعوات متكررة للمصالحة أوردتها مختلف الصحف على لسانه بعناوين مختلفة: " أريد مقابلة إخوتي في القاهرة"، "الإرهاب ليس هو الحل"[4] وفي مقابلة صحفية يوم21 أكتوبر1959 ذكر أنه منذ إطلاق سراحه التقي عددا من خصومه السياسيين الذين رحبوا بفكرة المصالحة الوطنية،[5]

قال مصالي في مناسبة أخرى:" فاليوم ينبغي لنا من جديد أن نحاول التفاهم، ولقد ناضلت زمنا طويلا، وانحزت كثيرا، ولكن منذ الآن وحتى حين موتي أريد أن أكون رجل المصالحة مع المناضلين الجزائريين الآخرين، وبين شعبنا وفرنسا، فهل من الكثير عليا أن أطلب تصفية الحسابات بين أبناء الوطن الواحد، إنني لا أريد أن أعترف على شيء آخر بعد الآن غير التفاهم ومجالات الالتقاء"[6].

لقد ذهب مصالي أبعد من ذلك عندما دعا للوحدة والتي حسب اعتقاده تمر حتما عبر إرادة سياسية حقيقية وخطوات تقارب تفضي في النهاية إلى تحقيقها وأكد أن الاندماج أكثر من ضرورة فهو

[1] M.N.A, Bultin, N⁰3, A 426 376, Nov1959
[2] Jacques Simon, op.cit. p183
[3] محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، مرجع سابق، ص133
[4] Charles Robert Ageron, De l'Algérie Française ..., op.cit. p504
[5] Jacques Simon, op.cit. p 252.
[6] Slimane Chikh, op.cit. p 297

يصب في مصلحة القضية الوطنية، فضلا على إنهاء الصراع بين الإخوة الجزائريين وقال إنه منذ اندلاع الثورة كانت مساعيه كلها تصب في هذا الاتجاه.

في مقابلة صحفية أخرى أجراها مع جريدة لوفيغارو بتاريخ 24أفريل 1960 ذكر مصالي الحاج بأن الجهود لم تتوقف بين ممثلين عن الحركة الوطنية وممثلين عن جبهة التحرير من أجل مصالحة وطنية تحقن دماء الجزائريين وتساهم في إيجاد حل شامل لمشكلة الاستعمار في الجزائر وأشار إلى تلك اتصالات ولقاءات تمت سابقا بين عبد الله فيلالي عن طريق بعض أصدقائه مع بن بلة سنة 1956 وقال عندما كان الجميع على وشك الاتفاق تم اغتيال خمسة من قادة النقابة المصالية وعلى رأسهم فيلالي من قبل عناصر جهوية معادية لا تريد إنهاء الصراع، وأضاف أنه بعد ذلك تم تحييد بن بلة لمدة ثلاث سنوات وأبدى استعداده مرة لأن يكون رجل سلم ومصالحة من أجل حقن دماء الجزائريين[1].

الأكثر من ذلك أن مصالي الحاج قدم نفسه كرجل مصالحة حتى مع الأقلية الأوروبية في الجزائر فقد خاطب هؤلاء بقوله: "أريد أيضا أن أتقدم برغباتي لجميع مواطنينا الجزائريين غير المسلمين من خلال دعوة أخوية لفهمنا، أطلب منهم أن يروا فينا الرجال الذين نريد أن نكون أحرارا حتى نتمكن معا من بناء أسس ديمقراطية الأمة الجزائرية، من أجل رفاهية أبنائها دون تمييز في الأصل أو الدين"[2].

في مقابل ما أبداه مصالي الحاج من نوايا حسنة تجاه جبهة التحرير روى بن خدة أن حسين لحول عرض على مولاي مرباح وقيادات أخرى مسألة انضمام الزعيم للثورة وطي صفحة الصراع بين الحركة الوطنية وجبهة التحرير وذلك عندما كان متواجدا بمدينة ميونيخ الألمانية بين ستتي1960.1961 مستدلا بدعوة ديغول الجبهة للتفاوض دون غيرها وقد أراد باقتراحه هذا مخرجا مشرفا لمصالي لكن هذا الأخير رفض الأمر جملة وتفصيلا.

مما قاله مرباح لحسين لحول في ذلك اللقاء: " لقد كنت على صواب، إن مصالي شخص شموس ومتصلب في رأيه، حقا إننا لم ننصف اللجنة المركزية" ولاحقا لما اقترب موعد الاستقلال وأحس مصالي بخيبة الأمل طلب لقاء قمة بين الجبهة والحركة للحصول على اعتراف منها بحزبه[3]حيث قال:" ينبغي علينا

---

[1] Jacques Simon, op.cit. p 257.258.

[2] Charles Robert Ageron, De l'Algérie Française..., op.cit. p 506.

[3] بن يوسف بن خدة، جذور أول نوفمبر1954، مرجع سابق، ص329

اليوم أن نسعى إلى التفاهم...أريد أن أكون رجل مصالحة...لا أريد أن أعترف بشيء آخر غير التفاهم " وهذا يؤكد ما ذهب إليه البعض من أن مصالي عندما فشل في صراعه مع الجبهة دعاها إلى المصالحة[1].

واصل مصالي جهود المصالحة فبتاريخ 4 ماي1962 عقد مؤتمرا صحفيا بمقر سكناه في جوفيو اقترح فيه عقد لقاء قمة بين حركته وجبهة التحرير حيث قال في هذا الصدد: " تعتبر الحركة الوطنية الجزائرية أن الاتحاد ضرورة حيوية لبناء جزائر جديدة" [2] فرد رئيس الحكومة المؤقتة بن يوسف بن خدة مخاطبا عبد القادر وعلان وهو من القيادات المصالية البارزة: " ... عليكم بتكوين مجموعة من المناضلين واذهبوا إلى مصالي الحاج وأعرضوا عليه الخروج من فرنسا، وعليه أن يعلن التحاقه بجبهة التحرير الوطني ودون أي شرط وبهذا تمحى كل أخطائه ويتوقف الاقتتال ما بين المناضلين"[3].

في جوان 1962 سعى مصالي الحاج للمصالحة الوطنية مرة أخرى حيث أذن محمد زروالي الاتصال بالهيئة التنفيذية المؤقتة ببومرداس فقابل أعضاء من الهيئة لكنه لم يلق أي تجاوب منهم بل قالا له بصريح العبارة: " بعد أن خسر مصالي الحاج المعركة كيف يمكنه لأن يطلب الإخاء والمصالحة"[4] فقام بتحذيره من العودة للجزائر لأن المصالية أصبحت تهمة لكل من يعارض الجبهة وخير دليل على ذلك سجن مولاي مرباح عندما عاد للجزائر[5].

بينما أشارت بعض المصادر إنه نظرا لعدم مشاركة حزبه الجديد "حزب الشعب الجزائري" - الذي أسسه رفقة الممشاوي وآخرين في 19 جوان 1962- في الاقتراع حول تقرير المصير الذي تم في الفاتح من جويلية رفض مصالي على إثرها الدخول إلى الجزائر، بحجة أن الديمقراطية كما شرح لا تتلاءم مع أي تحفظ أو تحديد، كما صرح يوم الاقتراع أيضا قائلا: "الديمقراطية لا تقبل لا للقيود ولا الحواجزّ"[6]

بعد الاستقلال قام بتأسيس صحيفة جديدة أطلق عليها اسم: "صرخة الشعب الجزائري" ليعبر من خلالها عن مواقفه،[7] وفي الكلمة التي ألقاها بباريس يوم 11مارس 1968 في ذكري تأسيس حزب الشعب عاود مصالي مهاجمة جهة التحرير الوطني قائلا: " البداية لم تكن صحيحة لهذا فشيء الجبهة

[1] إبراهيم لونيسي، مصالي الحاج في مواجهة جبهة التحرير الوطني، مرجع سابق، ص 72

[2] Bendjamin Stora, Messali Hadj, op.cit. p276.

[3] جمعة زروال، مرجع سابق، ص 196.

[4] محمد زروالي، أنا مع الحاج، جريدة الخبر الأسبوعي، عدد خاص، 31 مارس.6افريل 2007، الجزائر، ص 12

[5] محمد عباس، نداء الحق، شهادات تاريخية، مرجع سابق، ص52

[6] محمد عباس، نصر بلا ثمن، مرجع سابق، ص 808.

[7] بنجامين ستورا، مرجع سابق، ص 274

فاسد من أوله إلى آخره ... فكيف نرجو أن يعود الحق والديمقراطية؟... هؤلاء لم نشترك معهم في شيء طلبوا منا الاتحاد ورفضت لأننا لو اتحدنا معهم لكنا قد اشتركنا معهم في الذي حصل"[1]

مصادر أخرى ذكرت أن حكومة أحمد بن بلة رفضت بعد الاستقلال الترخيص لمصالي الحاج لمزاولة نشاطه السياسي في الجزائر[2] والأكثر من هذا وجد نفسه مبعدا عن الجزائر كلل ومحروما حتى من وثائقه الشخصية وقد حاولت بعض الشخصيات بعد ذلك إعادته إلى وطنه لكن دون جدوى، وكان من أهم هؤلاء مختار زيتوني ومولاي مرباح هذا الأخير الذي تعرض للسجن نتيجة مطالبته بحقوق مصالي فقام رفيقه زروالي بالاتصال به وتحذيره من العودة إلى الجزائر في ظل تلك الظروف التي كان الشعب يرى فيه الخائن لثورته وشعبه[3].

في نهاية المطاف لم يبق مع مصالي الحاج إلا بضع مئات من المناضلين الأوفياء له وقد عاش في عزلة سياسية بنزل به ثلاث غرف مع ابنه في جوفيو (Gouvieux) بفرنسا[4] وهذا إلى غاية عام 1965حين تحصل عن الجنسية الجزائرية بطلب منه، إلا أن السلطات الجزائرية واصلت تهميشه سياسيا [5] ليتفرغ منذ 1970 لكتابة مذكراته عن " أصول الحركة الوطنية الجزائرية" إلى غاية 1972 عندما بدأت تظهر عليه أعراض مرض السرطان وفي شهر فيفري 1974 تدهورت صحته فجأة ونقل إلى المستشفى حيث وافته المنية يوم الإثنين 3جوان 1974[6].

[1] عمار نجار، مرجع سابق، ص74

[2] Jacques Simon, op.cit. p210.

[3] محمد زروالي، مرجع سابق، ص 12

[4] Benjamin Stora, Missali Hadj, op.cit.275

[5] بتريك إفينو، جون بلانشايس، حرب الجزائر، ج1، ص45

[6] Benjamin Stora, Messali Hadj, op.cit. p28.

ثالثا: صراع يضع أوزاره بإخفاق ونهاية للمشوار

1- الحركة الوطنية حزب من الماضي

كان من تبعات قرار مصالي الحاج بعدم المشاركة في أي مفاوضات ما ذكرته بعض المصادر من أن موقفه هذا لقي معارضة شديدة داخل حركته بحيث تعمق الخلاف بينه وبين أعضاء قياديين في التنظيم تزعمهم كل من خليفة بن عمار[1] ومحمد الأمين بالهادي والعيد خفاش[2] وبن سعيد عبد الحمن[3] ما دفع به في جوان 1959 إلى إقصائهم معتبرا إياهم انتهازيين استغلوا الحركة الوطنية لإعراض شخصية ومصالح سياسية ضيقة،[4] وأكدت الحركة الوطنية أن أبوابها مفتوحة لكل المخلصين للقضية الوطنية وقليل هم من انخرط في صفوفها خدمة لمصالحه الشخصية وقد تم التخلص منهم، وقالت الحركة إنها ستتعامل بكل حزم مع من يخرجون عن طاعة الزعيم[5].

تناولت بعض الأقلام أن الخلاف داخل حزب الحركة الوطنية وصل حد القطيعة بعد أن رفض مصالي الحاج تلك المناورات الفرنسية التي كانت تهدف إلى تحويل الحركة الوطنية إلى أداة للضغط على جبهة التحرير في المفاوضات من خلال ما قام به هؤلاء المنشقون بالتنسيق مع مصلحة التوثيق الخارجي والجوسسه المضادة الفرنسية من محاولات لتكسير الجبهة بالتعتيم على مواقف حكومتها في جولاتها الأخيرة للمفاوضات[6].

لقد انتهى الصراع بين المصاليين بتشكيل المنشقين عن رئيسهم لتنظيم سياسي جديد في 29 جوان 1961 كبديل عن الحركة الوطنية الجزائرية، هذا التنظيم حمل اسم "الجبهة الديمقراطية الجزائرية "(F.A.A.D) التي اتهم مصالي من خلالها بعلاقته مع المنظمة الإرهابية (L'O.A.S) وقد رد بعلى ذلك بقوله: " إجابتي على هذا التساؤل دقيقة، فالمصاليون الحقيقيون لم يقوموا بأي اتصال مع

---

[1] خليفة بن عمار: من مواليد بسكرة، التحق بحزب النجم في 1933 ثم حزب الشعب 1937، وحركة الانتصار 1946، عضو المكتب السياسي للحركة الوطنية (19561.1955)، إنشق عن مصالي الحاج وأسس الجبهة الديمقراطية الجزائرية (F.A.A.D)، للمزيد أنظر: Benjamin Stora, Dictionnaire…,op.cit. p 257

[2] العيد خفاش: من مواليد 1908، ببسكرة، انخرط في حزب الشعب منذ 1943، وأصبح في 1955 عضو النقابة المصالية (U.S.T.A)، انشق عن مصالي الحاج وأسس الجبهة الديمقراطية الجزائرية (F.A.A.D)، للمزيد أنظر: Benjamin Stora, Dictionnaire…,op.cit. p 257.

[3] محمد حربي، جبهة التحرير الأسطورة والواقع، مرجع سابق، ص139

[4] بنجامين ستورا، مرجع سابق، ص 273.

[5] M.N.A, Bulletin d'information de M.N.A, N⁰1, Sur les Principes, op.cit. pp2.3

[6] عبد الستار حسين، مرجع سابق، ص 106

(L'O.A.S) ولكن لا يمكن أن أنكر أنه هناك اتصال بينها وبين الجبهة الديمقراطية فهي حزب سياسي ... أنشئ كقوة ثالثة[1].

أكدت عدة مصادر فرنسية ارتباط حزب الجبهة الديمقراطية بالمخابرات الفرنسية وذكرت أنها حاولت توظيفها سياسيا وأمنيا لدعمها مشروع ديغول القائم على فكرة "الجزائر الجزائرية" لكن باستئناف المفاوضات مع الحكومة المؤقتة في خريف 1961 سقطت ورقتها كبقية الأوراق التي وظفتها فرنسا لضرب الثورة الجزائرية [2]

من جهته ذكر مصالي الحاج بشيء من التفصيل هذا الموضوع حيث ندد في مستهل حديثه الصحفي بتلك الاتهامات التي طالت حزبه فيما يخص علاقته بتلك المنظمة وفند أن يكون قد تم لقاء بينهما في فرانكفورت الألمانية كما ادعت بعض الجهات التي تريد تشويه سمعة وتاريخ الحركة الوطنية الذي بلغ أربعين عاما من النضال ومحو خطها السياسي الذي يمتد إلى نجم شمال إفريقيا وحزب الشعب وحركة الانتصار حسب قوله.

مصالي نفي أيضا نفيا قاطعا أن يكون هناك أي اتصال أو شكل من أشكال التعاون مع ما وصفها بالمنظمة الفاشية(L'O.A.S) ، لكنه اعترف بوجود بعض العناصر التي تعمل لصالح الاستعمار منذ اندلاع الثورة وقال إن حزبه كان بالمرصاد لهؤلاء الذين تمت رشوتهم وحاولوا تشويه الحركة بالانتماء إليها وأكد في ختام حديثه أن ما يزيد في قوة تلك المنظمة لتكثيف عملياتها التي أصبحت أكثر حدة هو استمرار الصراع بين حزبه وجبهة التحرير[3].

في السياق ذاته عبر عنه مصالي من استفادة أطراف من الصراع الحركة الوطنية وجبهة التحرير ذكر زروالي أنه مكث مع مصالي قرابة 18شهرفلاحظ أن قوى أجنبية مثل ألمانيا وكندا تتصل به وتعرض عليه دعمها لمحاربة الشيوعية التي استحوذت على الجزائر المستقلة لكن مصالي استخلص العبرة من تجربة الحركة الوطنية فرفض المغامرة المسلحة مرة أخرى[4] لكن وعلى الرغم من استمرار الحركة الوطنية

---

[1] Bendjamin Stora ,Messali Hadj, op.cit.p279

[2] محمد عباس، نصر بلا ثمن الثورة، ص ص 809.808.

[3] [3] Bendjamin Stora, Messali Hadj, op.cit. p280

[4] محمد عباس، نداء الحق، شهادات تاريخية، مرجع سابق، ص 52

في نشاطها إلا أنها فقدت قيمتها كتيار سياسي ومع الوقت أصبحت المصالية حالة نفسية ضعفت وذابت مع تجاوز الأحداث لها فانخرط جزء من أتباعها في صفوف جبهة التحرير الوطني[1].

نتيجة لما آل إليه وضع الحزب صرح مصالي في لقاء مع إطارات الحركة الوطنية بتاريخ 22 جانفي 1961 بما يلي: " ... منذ شهر جانفي 1959 فإن هذا الحزب لا يعيش سوى باسمه وبماضيه ووجود رئيسه وسط بعض أعضاء مناضليه ومسيريه "[2] ثم أضاف: " كان الحزب موجودا فقط كإسم وحضور قائده فقط وسط عدد من المناضلين والمسؤولين ...لا مال ولا إطارات لكن الكثير من الخصوم والخلافات"، ومن جملة ما اتخذه من قرارات أنه قام بحل المكتب السياسي للحركة وإبعاد بعض الوجوه البارزة من أمثال محمد ماروك وعابد بوحافة وعلى خلفية هذه الاستقالات زاد الاحتقان في أوساط المصاليين وأثر ذلك سلبا على الحركة التي فقدت بريقها السياسي[3].

رغم جهود مصالي الحاج في إعادة توحيد حزب الحركة الوطنية الجزائرية إلا أن نزيف الحركة استمر بالتحاق قيادات نقابية أخرى* وتبعتهم مجموعة من الإطارات المصالية الفاعلة بتاريخ 12/25/ 1959 ولا يستبعد ستورا أن المطامح الشخصية لهؤلاء هي التي كانت وراء التحاقهم بجبهة التحرير باعتبار أن هذه الأخيرة فرضت وجودها على الساحة الوطنية دون منازع ،[4]هذا النزيف في صفوفها أكدته الحركة عندما ذكرت بأن مجموعة من القيادات المصالية انقسمت جزءا منها انضم إلى الجبهة وجزء آخر بقي مع الحركة [5] الأمر الذي دفع بمصالي في 19 جوان 1962 إلى إعادة تشكيلها تحت إسم جديد قديم هو حزب الشعب الجزائري [6] .

يرى سليمان الشيخ أن المصاليين وحدهم من انخرطوا في صفوفها كحزب معارض ليندلع صراع دموي في الجزائر وفرنسا بين الأشقاء أخذت فيه الأحداث أشكالا دراماتيكية استمدت فيه الجبهة فيه شرعيتها من كفاحها التحرري الذي تقوده ضد الاستعمار باعتبارها الوريث الشرعي للتيار الاستقلالي أما

[1] أحسن بومالي، مرجع سابق، ص 278

[2] Mohamed Harbi, op.cit. p358.

[3] محمد عباس، نصر بلا ثمن الثورة، مرجع سابق، ص 803

*القيادات النقابية التي التحقت بالثورة في 4 فيفري 1959 كان على رأسهم أوطالب محند أورمضان أمين عام مساعد ومسؤول النقابة المصالية بفرنسا رفقة مشوش إبراهيم أمين المال المساعد في النقابة.

[4] Benjamin Stora, Messali Hadj op.cit. p278

[5] Archive Diplomatique(Vincennes): Afrique Levant, Algérie (1953.1959), Boite N° 26, le M.N.A, L'étrange et en Interpole, Eclatement du Groupe M.N.A en R.F.A, 30/8/1960

[6] Benjamin Stora, Messali Hadj, op.cit.280.

الحركة الوطنية فتستمد شرعيتها من عبادة الشخصية لزعيمها مصالي الحاج وقد اعتبرت الجبهة أن الحركة الوطنية فرع ميت من ذلك التيار لذا يجب استئصاله رغم أن عملية الاستئصال مؤلمة لكنها من ضروريات الكفاح المسلح الذي يتطلب وحدة العمل ووحدة الاتجاه[1].

أما محمد العربي الزبيري فيرى أن سبب إراقة دماء المناضلين الأشقاء ليس اختلاف الأهداف فقد كانت واحدة بل المصالح الشخصية وحب الظهور والمسؤولية وإنه لا يمكن إضفاء الخيانة والعمالة على مناضلي الحركة الوطنية وجبهة التحرير والجبهة لأن تكوينهم الأيديولوجي والسياسي واحد (التيار الاستقلالي) وقال أيضا بأن المسؤولية تقع قبل كل شيء على حركة الانتصار (المصاليين والمركزيين) في الشقاق الذي سيتعمق أكثر ويتحول إلى صراع دموي بين الحركة والجبهة، وحمل في الوقت نفسه المصاليين المسؤولية لأن موقفهم كان سلبيا تجاه اندلاع الثورة مقارنة ببقية الأحزاب الأخرى[2].

أما المجاهد أحمد تواقين - الذي جمع بين عدة وظائف سياسية وعسكرية وحتى العلمية منها أثناء الثورة وبعدها - وعلى الرغم من أنه حمل المسؤولية الأكبر فيما سال من دماء للمصاليين إلا أنه رفض تعميم حكم الخيانة الذي صدرت من جبهة التحرير على الحركة الوطنية باعتبار هذه الأخيرة تنظيم سياسي ذو شخصية معنوية انخرط فيها جموع من المناضلين على اختلاف مستوياتهم ودرجات ضمائرهم.

في مقارنة بين الطرفين قال أحمد تواقين إن جبهة التحرير ولاعتبارات استراتيجية فتحت أبوابها لانضمام الجميع وهذا ما فتح المجال لبعض الانتهازيين الذين كانت لهم أهداف شخصية عكس الحركة التي لم تضم في صفوفها مثل هؤلاء فقبل الموافقة على انضمام أي شخص يمر بعدة اختبارات تضمن ولائه للوطن[3] وفي مقابل ذلك يرى ستورا بأن الحركة التي كانت متواجدة بقوة بفضل نضالها السياسي وتاريخها الحافل بالمواقف فقدت صلابتها وتراجعت مكانتها أمام جبهة التي فرضت وجودها على أرض الواقع،[4] وفي النهاية فإن العبرة بالخواتيم.

بدوره علق محمد حربي على ما حدث بين جبهة التحرير والحركة الوطنية بقوله:" لقد خسرت الجزائر جزءا ضخما من قواها الحية في الاقتتال بين الإخوة فعدد كبير من كوادر نجم شمال إفريقيا

---

[1] Slimane Chikh, Le FLN Héritage …op.cit. p235.

[2] محمد العربي الزبيري، الثورة في عامها الأول، مرجع سابق، ص203

[3] أنس جمعة، حصة صانعوا الحدث، حوار مع أحمد تواقين، ج 1، قناة البلاد الجزائرية،2015/11/21، على الرابط https://www.youtube.com/watch?v=PaMKS0Jm5dA، أطلع عليه في 2021/10/1 على الساعة 18

[4] Bendjamin Stora, Messali Hadj, op.cit. p239.

وحزب الشعب الجزائري سقط في دوامة الدم، وكانت النتيجة مخيفة...والعوامل السياسية عاجزة عن تفسير شراسة الاقتتال، من يتحمل مسؤولية هذه المأساة؟"[1]

بعض المؤرخين الفرنسيين اعتبروا حدث في الجزائر أثناء الثورة بالحرب الأهلية بين الوطنيين (الحركة الوطنية وجبهة التحرير) التي قتلت الكثير من الجزائريين ومزقت رابط الأخوة سواء في الجزائر أو بين أوساط الجالية في أوروبا ويعترفون في ذات الوقت أن هذا الموضوع من المواضيع صعبة التناول والغامضة في نفس الوقت سواء ما تعلق الأمر بأحداثها أو بموقف سلطة الاحتلال الذي تبرز من خلاله الكثير من المفارقات لذلك لابد من أن تكون هناك دراسات معمقة تسمح فيها الجهات المعنية خاصة الفرنسية أن يفتح فيها الأرشيف لتتم المعالجة التاريخية الموضوعية فكل ما كتب لحد الآن يعتمد أساسا على بعض المستندات وعلى أغلب ما كتب في الصحافة[2].

خلاصة لما سبق فحقيقة الصراع بين حزب الحركة الوطنية وجبهة التحرير الوطني لم يكن صراع سياستين مختلفتين بل هو صراع تنافسي غذته الرغبة في السيطرة علاى الساحة الوطنية لتحقيق نفس الأهداف لكن بأساليب مختلفة،[3] هذا من جهة ومن جهة ثانية ثم فإن الإيجابيات التي كانت تحوزها الحركة والمتمثلة أساسا في الرصيد التاريخي الكبير الذي اكتسبه رئيسها بعد سنوات طويلة من النضال والقاعدة الشعبية العريضة والإمكانات البشرية والمادية الهائلة التي توفرت عليها وحيزها الجغرافي الواسع سواء في الجزائر أو فرنسا مقارنة بجبهة التحرير.

هذه الإيجابيات قابلتها جملة من السلبيات تمثلت في عدم استعداد الحركة الوطنية للعمل المسلح غداة اندلاع الثورة وتأخرها في تشكيل جيش يقود الكفاح باسمها ولتعويض ذلك لجأت إلى تشكيل مجموعات دعم في المدن وألحقت بعض المجموعات المسلحة التابعة للجبهة بها بدل إنشاء مجموعات خاصة وكونت بهم جيشا نافست به جيش التحرير الوطني فعمقت بذلك جراح الثورة التحريرية[4].

---

[1] محمد حربي، جبهة التحرير الأسطورة والواقع، مرجع سابق، ص 139

[2] Charles Robert Ageron, De l'Algérie Française …op.cit. p495

[3] محمد حربي، جبهة التحرير الأسطورة والواقع، مرجع سابق، ص142.

[4] محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، مرجع سابق، ص140.

2- مصالي الحاج في الميزان

في تحليل لشخصية مصالي الحاج يرى البعض أنها لا تقبل الانتقاد ولا الانقياد مرجحين ذلك إلى تأثير عاملين أساسيين ساهما في ذلك العامل الأول شخصي يتعلق بطبعه الحاد والتسلطي وقد لعبت سنوات الاعتقال والنفي دورا كبيرا في تصلب مواقفه وعدم التنازل عن أفكاره والعامل الثاني حزبي يتعلق الأمر بموقعه القيادي كزعيم بصلاحيات غير محدودة وبارتباط عضوي فتحول الحزب ومصالي إلى كيان واحد، ومنذ ذلك الوقت وباختياره للعمل في ظل الشرعية والقوانين الفرنسية في عهد حركة الانتصار حكم على النضال بالجمود[1].

هناك من يرى بأن مصالي كان واعيا بأنه يسير على طريق الثورة، استنادا لما جاء في مذكراته :" والحق أنني كنت أتساءل يومئذ إن لم أكن أسر على طريق الثورة منذ سنوات"[2] ورأي آخر يقول إن النهج السلمي الذي سار عليه مصالي لم يكن وليد الظروف التي أحاطت بميلاد حركة الانتصار، فقد بدأه مبكرا منذ رئاسته لنجم شمال إفريقيا محاولا أن يفرض مطالبه التي تتعلق بحقوق الشعب الجزائري على السلطات الاستعمارية في الجزائر عن طريق المواثيق الدولية سواء من خلال عصبة الأمم أو هيئة الأمم المتحدة؛ تلك المواثيق التي لا تبيح لاستخدام القوة المفرطة ضد الشعوب المستضعفة أو مصادرة حقوقها وبذلك يضمن تحقيق مطالبه دون اللجوء إلى العنف (الكفاح المسلح)[3] وبين هذين الرأيين تأتي شهادة جمال دردور من أن مصالي كان يراوده حلم تحقيق الاستقلال لكن دون اللجوء إلى العنف وفي الوقت نفسه كان يهيئ المناضلين إلى احتمال اللجوء إلى الخيار الثوري[4].

لقد وصف فرحات عباس شخصية زعيم الحركة الوطنية بقوله: "إن مصالي الحاج من أصل متواضع مثلنا جميعا لا ثقافة له ولا همة عالية، هزته نشوة العظمة والتقديس ورأى في نفسه العصمة، جواد لا يكبو، وصارم لا ينبو، ولكن عظمت عليه المشاكل فلم يستطع حلها فحاول سد ثلمة عجزه الفكري ونقصه الثوري بأبهة تبعث على الضحك هي أقرب إلى المهزلة منها إلى النضال الحقيقي ولما حاول

---

[1] Slimane Chikh, op.cit. p292

[2] محمد عباس، خصومات تاريخية، مرجع سابق، ص26.

[3] خلادي بلهادي، الفكر السياسي عند بن باديس ومصالي الحاج 1952.1926 دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران1احمد بن بلة ،2019.1018، ص 100

[4] محمد عباس، نصر بلا ثمن، مرجع سابق، ص 204.

بعض المناضلين الواعين تغيير الأوضاع كان الأمر قد قضي فارتطموا بجلمود صخر، واستفحل داء الحزب واستعصى وأصبح من اللازم انفجاره حتى يتسنى بعد ذلك القيام بعمل ثوري بكل معنى الكلمة"[1].

صحيح أن مصالي الحاج لم يكن من النخبة المثقفة لكنه امتاز بفصاحة لسانه وموهبة في الخطابة سواء باللغة العربية أو الفرنسية ومثل الروح المحركة للتيار الاستقلالي،[2] كان الأكثر تعرضا للعنف الاستعماري من بين بقية قيادات التيارات الوطنية الأخرى وقد نال القسم الأكبر منه على مدار نصف قرن تقريبا فأكسبه ذلك شعبية جارفة وصلت حد التقديس ومعها تعاظمت سلطته داخل الأحزاب التي قادها (النجم والشعب وحركة الانتصار)[3] وهذا بشهادة أحد خصومه وهو عمر بوداود الذي روى عنه أنه كان شخصية محبوبة وهذا بفعل فن الخطابة الذي كان يمارسه واختياره للكلمات التي تدغدغ مشاعر الجماهير؛ حيث ذكر أنه صاحبه في جولة ببلاد القبائل في خريف1947 بعد إطلاق سراحه فألهب مشاعر الناس بكلماته[4].

توفيق المدني من جهته قال: "إن هذا الرجل الذي قاوم، وضحي وسجن ونكب أبعد وجابه الموت جهارا لا يصلح لقيادة ولا يستطيع إلا مع العامة الدهماء زعامة، إنه لا يمكن أصلا أن يحافظ على مكانته إذا ما تسرب للحزب طائفة مثقفة ونخبة صالحة تعرف كيف تتصرف وتعرف كيف تدير كفة السياسة،[5]وهذا يتوافق مع تحليل محمد حربي الذي يرى في علاقة مصالي بالجماهير علاقة ولاء ديني أكثر من علاقة أخرى ربطت على مر السنين الشعب بقيادته فمعظم من انخرط في حزبه من المناضلين البسطاء انخرطوا من أجله متأثرين بشخصيته فهو بالنسبة لهم الزعيم والشيخ والوجيه[6].

أما فيما يخص الثورة فمعظم العناصر الثورية في التيار الاستقلالي وبقية التيارات الأخرى وجدوا ضالتهم في الانضمام لجبهة التحرير الوطني لأنها تقدمت بشروع ثوري، إلا مصالي أبى أن ينظم إليها[7]ونتيجة لموقفه حاول الجناح الثوري أن يسدل الستار عليه سياسيا لكنه رفض أن يركن جانبا وفضل التواجد من جديد على مسرح الأحداث وذلك من بوابة الحركة الوطنية الجزائرية، التي حاصرتها جبهة

---

[1] فرحات عباس، نداء الحق ...، مرجع سابق، ص163

[2] جلال يحي، مرجع سابق، ص1054.

[3] Slimane Chikh, op. cit, p292

[4] عمر بوداود، مرجع سابق، ص51

[5] أحمد توفيق المدني، حياة كفاح، مرجع سابق، ص16.

[6] محمد حربي، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، مرجع سابق، ص127

[7] Slimane Chikh, Le FLN Héritage Et Dépassement, op.cit. p 236

التحرير في الداخل والخارج وعلى جميع الأصعدة ما دفع بالطرفين إلى الاحتكام للسلاح الذي خلف آثارا دموية وزرع أحقادا وضغائن بين أبناء التيار الاستقلالي ما زالت بعض آثارها إلى يومنا هذا[1].

عكس هذا الكلام فالمؤيدون لمصالي برءوه من الدماء التي سالت بين عناصر الحركة الوطنية وجبهة التحرير ففي شهادة أحدهم أكد بأن مصالي خاطبهم قائلا:" من أراد الانضمام لجبهة التحرير فهو حر ومن أراد البقاء مع الحركة الوطنية الجزائرية له ذلك فإننا لا نريد التصفيات والاغتيالات بين الجزائريين"،[2] تعليقا من الباحث عما جاء على لسان مصالي فصاحب الشهادة لم يحدد تاريخ ذلك ما يدفعنا للتساؤل عما إذا كان مصالي ردده عن قناعة سياسية ترسخت عنده من البداية أم بعد خسارته للمعركة ضد جبهة التحرير على جميع الأصعدة مستسلما للأمر الواقع؟

الإجابة تأتينا من كتاب آخرين منهم محمد عباس الذي قال بأن مصالي الحاج حاول احتواء الثورة وجبهة التحرير معا ضمن حزبه الجديد الحركة الوطنية لكن بتوفر عاملين أساسيين تمكن الجبهويون من تهميشه وتشتيت أنصاره حيوية الثوار وتحالفاتهم الداخلية والخارجية؛[3] فبالنسبة للعامل الأول هناك من ربط انتصار جبهة التحرير على الحركة الوطنية وحسم الصراع لصالحها بقضية إطلاق أول رصاصة أي أخذ الأسبقية في الكفاح المسلح أما العامل الثاني فمحمد حربي يرجع ذلك إلى الدعم المصري وانفتاح الشخصيات اليسارية الفرنسية على جبهة التحرير في الوقت الذي ظلت فيه الحركة الوطنية مجهولة بالإضافة إلى أيديولوجية كل منهما فالجبهة حركة علمانية عكس الحركة الوطنية ذات التوجه العربي والإسلامي بالإضافة إلى تركيز الاستعمار إعلاميا على الجبهة عكس الحركة الوطنية[4].

إن ما يمكن ملاحظته في كلام محمد حربي أنه ألغى في تحليله هذا العمل الكبير الذي قامت به جبهة التحرير على المستوى الشعبي فيما يخص التعبئة والتوعية والتجنيد للجزائريين في الداخل والخارج وعلى المستوى الدبلوماسي في المحافل الدولية وعلى المستوى العسكري انتصارات جيش التحرير الوطني فاكتسبت بذلك جبهة التحرير الشرعية فيما قامت به.

في سياق آخر تأتي شهادة المجاهد لحضر بورقعة الذي كان حاضرا في صراع المصاليين والجبهويين بقوله: " إن الذي حدث بكل أسف أن حامل خطاب الحركة الوطنية...تحول إلى أكبر مناقض ومعاد لمبادئ

---

[1] أحمد توفيق المدني، حياة كفاح مرجع سابق، ص16.

[2] جمعة زروال، مرجع سابق، ص 182.

[3] محمد عباس، خصومات تاريخية، مرجع سابق، ص40

[4] محمد حربي، جبهة التحرير الأسطورة والواقع، مرجع سابق، ص142

الحركة التي عاش وضحى عشرات السنين من أجلها ولو أن مصالي أخفق هذا الإخفاق في شبابه لهان الأمر وأمكن الصفح عنه، لكنه أخطأ في مرحلة حكمته ونهاية تجربته وفي أعلى مرتب شخصيته التي كانت مقدسة حتى أنه اغتر بنفسه ونسي رسالته فأغرته وبذلك تعارض مع الجماهير ووقف ضد تيار التاريخ ...خدعه ماضيه فألهاه عن حاضره حتى خسر مستقبله"[1].

الموقف نفسه تبناه بن يوسف بن خدة والذي رغم اعترافه بأن مصالي هو رائد الاستقلالية والوطنية المناضلة إلا أنه وصفه بقوله: " ارتكب أخطاء سياسية وتعرض لبعض الإغراءات التي كلفته هو وحزبه ثمنا باهظا فقد أنهى مشواره النضالي في ظروف غير مشرفة"،[2] ويبدو هذا الحكم قاسيا إذا ما علمنا أن دولا غربية على غرار ألمانيا وكندا قدمت لمصالي غداة الاستقلال عروضا من أجل محاربة جبهة التحرير على خلفية اتهامها بالشيوعية، لكنه رفض أن يكون أداة في يد القوى الأجنبية مستفيدا من تجربة الحركة الوطنية الفاشلة[3].

في الحوار الذي دار بين لوانشي طالب الإبراهيمي قال هذا الأخير:" حبذا لو أن مصالي أدرك أن أول نوفمبر1954 فتح صفحة جديدة في تاريخ الجزائر، وأن كل صفحة تستدعي رجالا جددا، حبذا لو بارك الكفاح المسلح منذ انطلاقته بدلا من تنصيب نفسه كقائد وحيد ولو فعل ذلك لكان المرشح دون منازع لرئاسة الجزائر الجديدة "، رد عليه لوانشي بأن خيبة أمله كبيرة وهو يرى مصالي في خريف حياته النضالية يسكن في إقامة فرنسية ويتقاضى معاشا فرنسيا ويوجد تحت الحماية الفرنسية ثم خلص قائلا": إن معبودا منخورا لم يعد معبودا"[4].

لعل هذا ما يتوافق مع ما تم تناوله من بعض الأقلام بأن مصالي قام بإبعاد أقرب المقربين إليه وهم مولاي مرباح وعيسى العبدلي وآخرين على خلفية رفضه لطلبهم بمغادرة فرنسا والاستقرار في أي بلد آخر حتى يعطي لنضال حركته مصداقية لدى الشعب الجزائري[5] ودفع بمحمد جغابة المجاهد والقيادي في

---

[1] لخضر بورقعة، شاهد على اغتيال الثورة، ط2، دار الأمة للطباعة، الجزائر، 2000، ص246

[2] بن يوسف بن خدة، جذور أول نوفمبر 1954، مرجع سابق، ص97.

[3] محمد عباس، نصر بلا ثمن الثورة، مرجع سابق، ص 809.

[4] أحمد طاب الابراهيمي، مرجع سابق، ص 104

[5] محمد عباس، نصر بلا ثمن الثورة، مرجع سابق، ص 805

جبهة التحرير إلى القول: "كان الزعيم مصالي يعاني فعلا من داء حب الزعامة وكان أي اعتراض على آرائه يعتبر حركة تضاهي قتل الوالدين"[1].

ردت الحركة الوطنية على مثل هذه الاتهامات في نشريه خاصة تناولت فيها جوانب من الزيارة التي سمحت فيها السلطات الاستعمارية لعضوين من مكتبها السياسي بلقاء رئيسهم حيث تطرقت إلى الظروف القاسية التي يعاني منها مصالي الحاج جراء الإقامة الجبرية في بيل إيسلي (Belle-Isle) والحراسة المشددة ومصادرة حقه في التنقل بحرية وقالت إن زعيم الأمة قبل العيش تحت القهر لمدة أربعين سنة من أجل أن يرى الجزائر حرة مستقلة[2] وفي السياق نفسه ذكر ستورا أنه عندما وقعت محاولة اغتيال مصالي جاءه محافظ الشرطة وقدم له الحماية فأجابه باقتضاب قائلا: "لا لدي عكازتي هذا يكفي بالنسبة لي"[3].

بالنسبة لصراع مصالي مع جبهة التحرير يرى حربي أنه بالأساس صراعا على السلطة فبحكم تكوينه السياسي أعطى مصالي الأولوية للحزب ولم يكن عمليا مثل قادة الثورة في اتخاذ القرار بشأن القيام بعمل مباشر؛ لأن ذلك حسب رأيه يمر حتما عن طريق تهيئة الشعب ولما قامت الثورة لم يعارضها كفكرة بل رفضها كمشروع لم يكن له يد فيه فوصف بالخيانة[4].

الحكم على مصالي بالخيانة طاله حتى من بعض الأقلام العربية على غرار الكاتب الكبير صلاح العقاد الذي قال:" رفض مصالي الحاج الاعتراف بشرعية جبهة التحرير الوطني، وعلى الرغم من إبقائه تحت الإقامة الجبرية في باريس أنشأ حركة على غرار جبهة التحرير أطلق عليها "الحركة الوطنية الجزائرية"، إلا أنه لم يتمكن من منافسة جبهة التحرير الأمر الذي دعاه إلى التعاون مع الجيش الفرنسي، ليتمكن بعدها من التفاهم مع فرنسا على مسألة الاستقلال إلا أن الانتصارات التي تحققت للجبهة دفعت الكثير من أنصاره للالتحاق بجيش التحرير"[5] .

في مقابل ذلك يرى أحمد تواقين الذي انحاز إلى جبهة التحرير أثناء الثورة التحريرية أن مصالي الحاج بريء من تهمة الخيانة التي ألصقت به، وقال بأن محمد بوضياف وحسين آيت أحمد وأحمد بن بلة زاروا قبر الزعيم وقرؤوا علي روحه الفاتحة وذكر أنه قابل بن بلة في 2005 واعترف له شخصيا بأنهم

---

[1] محمد جغابة، مرجع سابق، ص385

[2] M.N.A, Bulletin d'information et de Programme de M.N.A, N^{0}1, Sur les Principes de Mouvement National Algérien Entretien Avec le Chef National, 12/10/1957, p1.

[3] Benjamin Stora, Messali Hadj, op.cit.p 277

[4] محمد حربي، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، مرجع سابق، ص156.

[5] صلاح العقاد، مرجع سابق، ص7

ظلموا مصالي الحاج،[1] وإلى جانب ذلك هناك قيادات ثورية أخرى تعتقد بأن مصالي الحاج هو أب الحركة الوطنية الثورية وأن إبعاده من قيادة الثورة الجزائرية هو خطأ فادح كانت له انعكاساته سواء في مرحلة الكفاح المسلح أو مرحلة الاستقلال[2].

في مقابل هذا الكلام أعطى يحي بوعزيز لمفجري الثورة الحق في التمرد على مصالي الحاج لأن الأحداث تجاوزته بالسجن تارة والنفي تارة أخرى و قال أن مواقف مصالي بين سنوات 1954 و1962 جعلت جبهة التحرير تحكم عليه بالخيانة [3] ويرى أن إطلاق لقب: "أبو الوطنية الجزائرية" على مصالي الحاج فيه الكثير من المغالطة باعتبار الوطنية ظاهرة ذات طابع عالمي وهي تطور طبيعي لتلك الشعوب التي استيقظت من سباتها في فترة من الفترات[4].

تعليقا على ما سبق يرى رابح بلعيد أن: "التاريخ وقائع وأحداث وعلى المؤرخ أن يترجمها بعقلانية...الفرق بين البطل والخائن في المسارات التاريخية... ففي نظرهم المنتصر بطل والمنهزم خائن، هذا الحكم القاسي الذي لا يرحم جعل نضال وتضحيات أبطال ورموز لعقود من الزمن تمحى في لحظة...لكن التاريخ كلما ابتعد عن الأحداث كلما كانت الخيانة والبطولة نسبية...مصالي بطل لم يكن في الموعد وجبهة التحرير حصدت ما لم تزرعه"،[5] أما محمد العربي الزبيري فقد أعطى الحق لجماعة بوضياف في تفجير الثورة وبالمقابل أيضا نفى عن مصالي الحاج تهمة الخيانة ويرى أن ما قام به يدخل في صميم عمله فمسؤوليته كزعيم للتيار الاستقلالي حتمت عليه العمل من أجل الحفاظ على الإرث النضالي الذي دفع ثمنه الشعب من تضحياته الجسيمة، ومن هنا سعى مصالي للحفاظ على الثورة بطريقته الخاصة[6].

من كل هذا السجال تأتي شهادة الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة الذي راسل مصالي في 1959 قائلا: " يمكنني أن أشهد بأن حرية هذا الشعب كانت الهدف الذي رسمته لحياتك وأن تضحي بحياتك من

[1] أنس جمعة، حصة صانعوا الحدث، حوار مع أحمد تواقين، مرجع سابق.

[2] عمار نجار، مرجع سابق، ص 158.

[3] محمد عباس، خصومات تاريخية، مرجع سابق، ص41

[4] يحي بوعزيز، الاتهامات المتبادلة بين مصالي واللجنة المركزية وجبهة التحرير 1962.1954، دار هومة، الجزائر 2001، ص117

[5] الطاهر حليسي، مرجع سابق، الصفحة 12

[6] محمد العربي الزبيري، مقابلة مع الباحث، مرجع سابق

أجلها ...كنت أول من أكد وجود الأمة الجزائرية وطالب باستقلالها وسيذكر التاريخ أنك كنت أبا الوطنية الجزائرية وأن آلاف الثوريين قد تعلموا على يديك"[1].

في السياق نفسه يرى المؤرخ الفرنسي جي برفيي فيرى أن نجاح ثورة الفاتح من نوفمبر تعود إلى:" العمل السياسي والأيديولوجي لحزب الشعب "ويرى أن :" الانتشار الوسع للوطنية الجزائرية هو الذي يفسر نجاح حركة (جبهة التحرير) كانت تبدو للوهلة الأولى حركة انتحارية" بمعنى أن الفضل في نجاح الثورة التحريرية يعود بالدرجة الأولى لمصالي الذي استطاع أن يجسد نظرته الأيديولوجية المتمثلة في "حزب ثوري، أداة ثورية، شعب جاهز لاحتضان الثورة"[2]

في لقاء جمع المناضل محمد زروالي بمصالي - وهو الذي ساند مصالي الحاج وعلى الرغم من انحيازه في بداية الثورة إلى جبهة التحرير، وفضل في نهاية المطاف أن يكون إلى جانبه- قال له: "أن التاريخ لن يغفر لي لو سبقت مصلحتي الشخصية ...إنني مدرك أنكم خسرتم المعركة... لكن بودي فهم حقيقة الخلاف..." وكان جواب مصالي "الخلاف لا يمكن أن بفصل فيه إلا التاريخ"[3] وعلى الرغم من أن ذلك يبدو صعب المنال في ظل سريان مبدأ التحفظ على الكثير من الوثائق الأرشيفية في وقتنا الحاضر إلا أن إيماننا بالبحث العلمي وقدرته على كشف الحقيقة من شأنه أن يوصلنا في يوم من الأيام إلى فهم وتحليل تلك الممارسات التي قامت بها الحركة الوطنية الجزائرية أثناء الثورة التحريرية بشفافية كاملة ودونما خجل من تاريخ وطني حافل بالإنجازات ونضاهي به بقية الأمم.

---

[1] Benjamin Stora, Messali Hadj, op.cit. pp 249.250.

[2] محمد عباس، خصومات تاريخية، مرجع سابق، ص38.

[3] محمد زروالي، أنا مع الحاج، جريدة الخبر الأسبوعي، عدد خاص، 31 مارس.6افريل 2007، الجزائر، ص 12.

خاتمة

خاتمة

خلال أربع سنوات عايش فيها الباحث أحداثا منسوبة للحركة الوطنية الجزائرية إبان الثورة التحريرية مستعينا بالله ومتسلحا بالصبر على مشقة البحث وعنائه لعله يصل بهذه الدراسة إلى مبتغاها فتتحقق الأهداف المرجوة منها خدمة للعلم والوطن ومما سبق توصل الباحث إلى جملة من الملاحظات والنتائج أوجزها فيما يلي:

- جذور الحركة الوطنية الجزائرية تعود إلى نشأة التيار الاستقلالي والذي ارتبط عند الكثير وعلى المطلق بمفهوم الثورة وفي هذا إجحاف للحقيقة لأن داخل التيار كان هناك من لا يؤمن بالحل الراديكالي سبيلا للتخلص من الاستعمار باعتباره مغامرة قد تفضي إلى نتائج وخيمة حجتهم في ذلك الحفاظ على دماء الجزائريين التي سالت لسنوات طويلة مستشعرين المسؤولية السياسية والتاريخية الملقاة على عاتقهم والتي أعطتهم الحق في ذلك.

- أحزاب التيار الاستقلالي التي سبقت تأسيس الحركة الوطنية الجزائرية لم تكن كلها على خط سياسي واحد وإن كان من يقودها واحدا ونقصد بذلك مصالي الحاج، فحزب النجم طالب بالاستقلال التام وحزب الشعب استبدله بمطلب الاستقلال الذاتي وحركة الانتصار فضلت الجمعية التأسيسية المنتخبة ومرد ذلك يعود إلى غياب استراتيجية موحدة ومتكاملة لكن لا يجب أن نستثني ظروف النضال الصعبة والتي حتمت على هؤلاء التكيف ما أدى إلى التشرذم السياسي.

- عدم الفصل في الخط السياسي للتيار الاستقلالي فسح المجال أمام بروز الخلاف والشقاق والذي سرعان ما تحول إلى صراع أفكار وأيديولوجيات بين الجناح الراديكالي والجناح المعتدل فأهدرت الكثير من الفرص للتخلص من الاستعمار أبرزها انتفاضة ماي التي انتهت بالمجازر والمنظمة الخاصة التي أدى التسويف في إعلان الثورة إلى اكتشافها ثم حلها وبالمقابل لم يكن أمام القيادة الحزبية في ظل غياب سبل وأدوات النجاح الزج بالشعب في معركة قد تبدوا للوهلة الأولى خاسرة وبخاصة وأن ميزان القوة كان في صالح الاستعمار.

- قرار حل المنظمة الخاصة عمق من الأزمة بين التيار الراديكالي والتيار المعتدل داخل حركة الانتصار ما أدى إلى البحث عن حل للمشكلة الجزائرية خارج أطر الحزب وبعيدا عن القيادة السياسية ونقصد بذلك التحضير والاستعداد للثورة بشجاعة رأى فيها البعض تهور ففضلوا التريث كالمركزيين أو الاحجام كالمصاليين ريثما يتم توفير الشروط لإنجاح مشروع الثورة.

- الإعداد للعمل المسلح الذي ثم البدء فيه شكل مفاجأة حتى عند أبناء التيار الاستقلالي فكان مخاض الثورة عسيرا ليس بالرفض فقط، بل إلى حد المجاهرة بالعداء لمن أيد ولمن رفض وقد يكون مرد ذلك إلى عدم التوصل إلى نقطة تفاهم يلتقي ويلتف حولها الجميع.

- جوهر الصراع لم يكن أيديولوجيا فكل من الحركة الوطنية الجزائرية وجبهة التحرير الوطني سعيا لاستقلال الجزائر وإنما كان في الرؤية الاستراتيجية لكل تنظيم هذه الرؤية التي ينبثق عنها اختيار الطرق والأساليب وكل ما يستلزم تحقيق الهدف المسطر لكن لا يجب تشويه هذا الهدف بمكاسب شخصية يتم وهم الشعب بها على أنها مكاسب وطنية.

- المصالح والمطامح السياسية كانت حاضرة بقوة في هذا الصراع فالمصاليون يريدون تكريس أبوة زعيمهم لكل نشاط سياسي أو ثوري وقد حدث هذا مع المركزيين واستمر مع قدماء المنظمة الخاصة لما فجروا الثورة أين أصبح صراعا بأنماط وأشكال جديدة ومتعددة، إلا أن هذا لا ينفي عن خصوم مصالي رغبتهم في إزاحته من الساحة السياسية لأنه شكل بتاريخه الطويل وشعبيته الجارفة عقبة كأداء حالت في وقت ما دون تحقيق طموحاتهم، مما يؤكد على أن ما حدث داخل التيار الاستقلالي هو صراع أجيال بأهداف وغايات متعددة.

- في مرحلة ما كانت الثورة قاب قوسين أو أدنى من تحقيق إجماع وطني بانضمام تنظيمات وشخصيات إما لمصلحة وطنية أو شخصية لكن داخل التيار الاستقلالي حدث العكس حيث برز فصيلان على النقيض تماما فتعطل تحقيق الهدف المنشود.

- من بين أسباب مناصرة مناضلي التيار الاستقلالي لمصالي في بداية الثورة أنه كان يحوز على الشرعية التاريخية فيما يخص مسألة النضال من أجل لاستقلال، وقد قابلها من فجر العمل المسلح بحيازته للشرعية الثورية التي أوصلت الجزائر إلى تحقيق هدفها المنشود والمتمثل في الاستقلال فكسبوا إلى جانب ذلك الشرعية الشعبية التي فقدها مصالي الحاج تدريجيا.

- من على المنابر الإعلامية إلى المحافل الدولية مرورا بالمحطات السياسية المختلفة كان الصراع على أشده بين الحركة الوطنية الجزائرية وجبهة التحرير الوطني حتى وصل إلى استعمال السلاح وبعيدا عمن حسم المعركة لصالحه فقد أثر ذلك على سمعة الثورة الجزائرية ليبقى ملف القضية الوطنية في المحفل العالمي (هيئة الأمم) معلقا إلى حين.

- الجهود الوحدوية لم تكتمل، وقد فشلت في كل محطاتها، إما بأيادي أصحابها أو بأيادي غيرهم، فخسر الوطن وربح أعداؤه والجميع يتحمل المسؤولية في ذلك.

- شكلت الحركة الوطنية الجزائرية بأنشطتها المختلفة والمعادية لجبهة التحرير الوطني قضية من أعقد ما واجهت الجزائر في حربها ضد الاستعمار، ذلك أن المصاليون هم جزء من النسيج الاجتماعي والسياسي للتيار الاستقلالي الذي خرجت من رحمه الثورة، لكن لا يمكن الجزم بمن أبدى العداوة وبدأ بها حتى أصبح العنف عنوان العلاقة بين الطرفين.

- المواجهة استنزفت قوة الثورة وخدمت الاستعمار في كل الأوقات وأحدثت شرخا في البنية الاجتماعية والسياسية لجيل الثورة ومن بعده جيل الاستقلال فإلى يومنا هذا لم نتمكن من القيام بمصارحة تفضي إلى مصالحة مع التاريخ والذات.

- الثورة الجريحة نزفت دماء جراء صراع إخوة النضال المشترك والحصيلة آلاف القتلى في الداخل والخارج، وفي كل هذا ظلت المسؤولية رهينة التهم المتبادلة.

- القضية الوطنية وضعت على طاولة المفاوضات بين الحكومة الجزائرية المؤقتة وحكومة ديغول التي وظفت أوراقا جزائرية وقامت بمناورات سياسية فأجهضت لقاءات وفشلت محادثات فتأخر الاستقلال وطال أمد حرب التحرير الجزائرية.

- وقف إطلاق النار دخل حيز التنفيذ، فتنفس الشعب الصعداء وفي الوقت الذي رحبت به جبهة التحرير الوطني واعتبرته إنجازا تاريخيا رفضته الحركة الوطنية الجزائرية وقزمت ما تم الاتفاق عليه في إيفيان فلم تكتمل فرحة الشعب لأن جزائر الاستقلال لم تحتضن كل أبنائها.

- مصالي الحاج جنى عن نفسه لما سكت عن قتال إخوة الوطن، أو على الأقل لم يسعفه الحظ عندما أراد التصالح وجنت عليه جبهة التحرير لما رمته بالخيانة، فعاش في المنفى ومات فيه ولم ينعم بالاستقلال الذي ناضل من أجله ولو للحظة واحدة.

- في نهاية المطاف الحركة الوطنية انهزمت وأضحت من الماضي، وجبهة التحرير انتصرت ولا زالت في الحاضر فهل قال التاريخ كلمته الأخيرة فيمن انهزم وفيمن انتصر والإجابة يبقى فيها الحكم أيضا للتاريخ.

قائمة المصادر والمراجع

1- Centre des Archive d’autre Mer- Axe Provence Marseille, France (A.O.M) Boite N° 15CAB/144, Situation M.N.A en Métropole et en Algérie, 2/1/1961

- A.O.M. Boite N°G.G.A.40 G/ 138, M.N.A à L.O.N.U
- A.O.M. Boite N°81F/119, Implantation de M.N.A en Métropole Juin1956
- A.O.M. Boite N°G.G.A.40 G/ 138, projet de M.N.A, 3 Mai 1955

2- Archive Diplomatique (Vincennes): Afrique Levant, Algérie1953 -1959, Boite N°26, le MNA L’étrange et en Interpole, L’encadrement De Militants M.N.A en France

3- Archive Diplomatique(Vincennes): Afrique Levant, Algérie1953 -1959, Boite N° 26, le M.N.A, L’étrange et en Interpole, Eclatement Du Groupe M.N.A en R.F.A. D335/A, 30/8/1961

4- Archive Diplomatique(Vincennes): Afrique Levant, Algérie,1953 -1959, Boite N° 26, le MNA L’étrange et en Interpole, Le M.N.A à L’étranger, D335/A, 30/8/1961

5- Archive Diplomatique(Vincennes): Le Séparatisme Algérien, 2eme Partie, Les Activités du M.N.A EN Métropole, N° 54, 11/1960, Les Vues Politique et les Prises de Position de Messali, (1957.1960)

4-M.N. A, Bulletin, N3, A 426 376, Nov1959

5- M.N.A, Bulletin D’information du MNA, N°9 , Sans Auto- Déterm- tion Pas de Cassez feu 20/3/ 1958

6-M.N. A, Bulletin D’information du MNA Apres le Putsch d’Alger Mai 1961

7-M.N. A, Bulletin d’information, le MNA et la Reprise des Négociation, Juillet 1961

8-M.N. A, Bulletin d’information, le Partage de L’Algérie Une Folle Juillet 1961

8-M.N.A, Bulletin D’information, Ni Surenchère Stupide Ni Abandon Telle Est L’attitude du MNA, Juille 1961

9- M.N.A, Bulletin d’information, Pour le Paix et la Démocratie en L’Algérie, 18/1/1962

10- M.N.A, Bulletin d’information, Chasse A L’Arabe, Janvier 1962

11- M.N.A, Bulletin d’information et de Programme de M.N.A, N°1 Sur les Principes de Mouvement National Algérien Entretien Avec Le Chef National, 12/10/1957

12- M.N.A, Bulletin d’information et de Programme de M.N.A, N°1 Militants M.N.A en Avant les tribunaux, 12/10/1957

13- M.N.A, Bulletin d’information et de Programme de M.N.A, N°1 Pourquoi le Tintamarre, Diplomatique de F. Abass tt de ses Larbins 12/10/1957

14- M.N.A, Bulletin d’information et de Programme de M.N.A, N°8 La Communaute Méditerranéenne de Défense iu La Charrue Avant Les Bœufs, 13/3/1958

15- M.N.A, Bulletin d’information et de Programme de M.N.A, N°8, Le Procès Ben Ouenniche , 13/3/195 8

16- M.N.A, Bulletin d’information et de Programme de M.N.A, N°8 Le 11Mars Commémore Dans Toute L’Algérie En France En Europe 13/3/1958

17- M.N.A, Bulletin d'information et de Programme de M.N.A, N⁰8 Le Programme Du M.N.A fait de Chemin, 13/3/1958

18- M.N.A, Bulletin d'information et de Programme de M.N.A, N⁰26 L'Armée de La Libération National Délègue Tout Pouvoir au Chef National Messali Hadj, 9/11/1959

19- M.N.A, Bulletin d'information et de Programme de M.N.A, N⁰ 26Interview de Président Messali Hadj Accordée à Radio-Luxem Bourg Gouvieux (Chantilly) 13/11/1959

20- M.N.A, Bulletin d'information et de Programme de M.N.A, N⁰26 Plus Que Jamais La Négociation S'impose, Nov / Déc 1959

21- Archive Diplomatique(Vincennes): Afrique Levant, Algérie 1953 -1959, Boite N^O 26, le M.N.A, L'étrange et en Interpole, Eclatement Du Groupe M.N.A en R.F.A, 30/8/1960

21- M.N.A, Bulletin D'information, N⁰ 28, Apres Le Discoures de General DE GAULLE, Juillet 1960

22- M.N.A, Bulletin d'information, le MNA et la Reprise des Négociation, Juillet 1961.

- منشور الحركة الوطنية الجزائرية MNA وجيش التحرير الوطني ALN، على الرابط:

http://www.evee.eu. /obj/tract_mna_aln_algériens_28_avril_1956_fr

الوثائق الأرشيفية باللغة الإنجليزية

1/ الأرشيف الأسترالي (N.A.A)

1-National Archive of Australia, A 1838/167/2/1, Part1, Dipartment of External Affairs Canberra Franch North Africa, Description of the Algérien Current Notes, vol (25), N⁰ 9, December 1956

2-NAA, A1838, 167/2/2, Part, Algérians Riot in Paris Attacks With knives, Mars 1956

3-NAA A1838, 167/2/1, Part1, Franch Norht Africa-Algeria Outbreak of Terrorism, March 1956

4-NAA, A167/2/2, Dipartment of External Affairs Cabligram Restrecte Repeated Landan Savingram, , March 1956

5-NAA, A 1838/167/2/2, Dipartment of External Affairs Canberra Mission to Algeria,Finding Negotiators, February 1956

6-NAA, A 1838/167/2/2, Dipartment of External Affairs Canberra Algerian Solution hinted By Thomas P. Brady, February 1956

7-NAA, A 1838/167/2/2, Dipartment of External Affairs Cablegram Confidential, I 1083 Austeralian Mission to The United Nations, New York, January1956

8-NAA, A1838, 167/2/1, Part1, Franch Norht Frica- Algeria, Recent Developmentn, March 1956

- NAA, A 1838/167/2/2, Dipartment of External Affairs Canberra Description of the Algérien Current Notes

- NAA, A1838, 167/2/1, Part1, Department of External Affairs Cablegram, Restricted French And Arab,N0 933, Australien Mission To United Nation, New York, 25/11/1955

2 / أرشيف الخارجية البريطانية (F.O)

- Foriegn Office (F.O),Biographical Notes, Leading Personalities in Algeria, JF1012/2 N09, Part4 F.O. 413.97, Jan. Dec 1955.

- F.O.413.99,Correspondance Recpecting North- West Africa , Algeria Need For a Approach, Confidential, JR 10317/59 N04,Parti1, Jan.1957

- F.O,413.97 ,Riview of Events in Algéria For The Quarter Ending, June 1955 JF10 13/7, N07, Part4 F.O., Jan. Dec 1955.

- F.O,413.99 ,An Appraisal of French Policy in Alegria, JR1015/40, N05, Part1, Jan. 1955

*** قائمة المصادروالمراجع بالعربية:**

- حربي محمد، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، تر، نجيب عباد وصالح المثلوثي، موفم للنشر الجزائر،1984.

- قنانش محمد، الحركة الاستقلالية في الجزائر بين 1939.919، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر،1982

- مصالي الحاج، مذكرات مصالي الحاج، 1938.1889، تر، محمد المعراجي، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية الجزائر، 2007

- سعد الله أبو القاسم، الحركة الوطنية الجزائرية، 1945.1930، ج3، دار الغرب الإسلامي لبنان،1992

- مهساس أحمد، الحركة الثورية في الجزائر 1914 .1954، دار المعرفة، الجزائر،2007

- يحي جلال، المغرب الكبير الفترة المعاصرة وحركات التحرر والاستقلال، ج3، الدار القومية مصر، 1966

- بن العقون عبد الرحمن بن إبراهيم، الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر 1945.1936، ج2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984

- الخطيب أحمد، حزب الشعب الجزائري جذوره التاريخية والوطنية ونشاطه السياسي والاجتماعي، ج1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986

- تميم آسيا، الشخصيات الجزائرية 100شخصية، دار المسك، الجزائر،2008

- شريط الأمين، التعددية الحزبية في تجربة الحركة الوطنية، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر،1998

- هشماوي مصطفي، جذور نوفمبر1954، دار هومة، الجزائر،2010

- شرقي عاشور، قاموس الثورة الجزائرية 1962.1954، تر، عالم مختار دار القصبة الجزائر،2007

- بوقصة كمال، مصادر الوطنية الجزائرية إلى منابع الوطنية الجزائرية الشعبوية، دار القصبة، الجزائر،2005.

- زوزو عبد الحميد، الهجرة ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين 1919.1939 المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر،1985.

- حاروش نورالدين، مواقف بن يوسف بن خده النضالية والسياسية، قراءة في تاريخ الجزائر الحديث، ط1، دار الأمة، 2011

- ثنيو نورالدين، إشكالية الدولة في تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، بيروت، لبنان، مارس 2015

- نجار عمار، مصالي الحاج الزعيم المفترى عليه، دار الحكمة، الجزائر، 2010

- حميد عبد القادر، فرحات عباس رجل الجمهورية، دار المعرفة، الجزائر،2007

- العلوي محمد الطيب، مظاهر المقاومة الجزائرية 1830.1954، ط3، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر،2000

- إحدادن زهير، شخصيات ومواقف تاريخية، منشورات دحلب، الجزائر، 2012

- بزيان سعدي، دور الطبقة العاملة الجزائرية في المهجر في ثورة نوفمبر1954، ط2، ثالة الجزائر، 2009

- بن خليف عبد الوهاب، تاريخ الحركة الوطنية من الاحتلال إلى الاستقلال، ط1، دار طليطلة، الجزائر،2009

- مناصرية يوسف، الاتجاه الثوري في الحركة الوطنية بين الحربين 1919.1939، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1988

- عثماني مسعود، مصطفي بن بوالعيد أحداث ومواقف، ط4، دار الهدي للنشر، عين مليلة الجزائر،2013

- ستورا بنجامين، مصالي الحاج (1898.1974.1974) رائد الوطنية الجزائرية، تر، صادق عماري، مصطفى ماضي، دار القصبة للنشر، الجزائر،2007

- المدني احمد توفيق، هذه هي الجزائر، مكتبة النهضة المصرية، مصر،1956

- العمري مومن، الحركة الثورية في الجزائر من نجم شمال افريقيا الى جبهة التحرير الوطني 1926.1954، دار الطليعة للنشر والتوزيع، الجزائر،2003

- بوشيخي شيخ، الحركة الوطنية والثورة الجزائرية 1954.1962، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2018

- بن خدة بن يوسف، جذور أول نوفمبر1954، تر، مسعود حاج مسعود، ط2، دار الشاطبية، الجزائر،2012

- حربي محمد، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، تر، كميل قيصر داغر، ط1، مؤسسة الأبحاث العربية، دار الكلمة للنشر، بيروت، لبنان،1983

- رخيلة عامر، الثامن ماي المنعطف الحاسم في مسار الحركة الوطنية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

- بلغيث محمد الأمين، تاريخ الجزائر المعاصر (دراسات ووثائق) ط 4، البصائر الجديدة الجزائر، 2013

- عبدون محمود، شهادة مناضل من الحركة الوطنية، منشورات دحلب، الجزائر،2013

- فرحات عباس، ليل الاستعمار، تر، أبوبكر رحال، دار القصبة للنشر، الجزائر،2005

- قنانش محمد، ذكرياتي مع مشاهير الكفاح، دار القصبة للنشر، الجزائر،2007،

- بلعيد رابح، الحركة الوطنية الجزائرية،1954.1945، دراسة وثائق غير منشورة، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، قسنطينة الجزائر،2016

- الزبيري محمد العربي، تاريخ الجزائر المعاصر، ج1، منشورات اتحاد الكتاب العرب سوريا،1999

- بلوفة عبد القادر جيلالي، حركة الانتصار للحريات الديمقراطية 1954.1939 في عمالة وهران، ط1، دار الألمعية، 2011

- أتومي جودي، وقائع سنين الحرب في الولاية الثالثة (منطقة القبائل) 1962.1956 قصص حرب، ج2، دار ريم للنشر الجزائر،2013

- عباس محمد، رواد الوطنية، دار هومة، الجزائر،2009

- بن يوب رشيد، دليل الجزائر السياسي، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1999

- كوليت وفرنسيس جونسون، الجزائر خارجة عن القانون، تر، محمد المعراجي، منشورات تالة، الجزائر،2013

- فاضلي إدريسي، حزب جبهة التحرير الوطني عنوان ثورة ودليل دولة (2004.1954) ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر،2004

- سعد الله أبو القاسم، خلاصة تاريخ الجزائر المقاومة والتحرر 1962 .1830، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت لبنان،2007

- يحي جلال، السياسة الاستعمارية في الجزائر 1830 .1959، دار المعرفة، مصر 1959

- الفاسي يعلال، الحركة الاستقلالية في المغرب العربي، ط6، مطبعة النصاح الجديدة المغرب،2003

- قداش محفوظ، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية (1951/1939)، تر، أمحمد بن البار ج2، دار الأمة، الجزائر، 2011

- آيت أحمد حسين، روح الاستقلال مذكرات مكافح 1952.1942، تر، سعيد جعفر منشورات البرزخ، الجزائر،2002

- المدني أحمد توفيق، حياة كفاح مع ركب الثورة التحريرية، ج3، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر،1982

- قداش محفوظ، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 1939/1919، تر، أمحمد بن البار ج1، دار الأمة، الجزائر، 2012

- بن خليف عبد الوهاب، تاريخ الحركة الوطنية من الاحتلال إلى الاستقلال، دار طليطلة الجزائر،2009

- قنان جمال، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر،1994

- بلغيث محمد الأمين، تاريخ الجزائر المعاصر (دراسات ووثائق)، دار مدني، الجزائر 2008

- عباس محمد، نصر بلا ثمن الثورة الجزائرية 1962.1954، دار القصبة للنشر الجزائر،2007

- دسوقي ناهد إبراهيم، دراسات في تاريخ الجزائر الحركة الوطنية الجزائرية في فترة ما بين الحربين (1939.1918) منشاة المعارف، الاسكندرية،2001

- بلاح بشير، تاريخ الجزائر المعاصر 1989.1830، ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2006 ص368

- بن العقون عبد الرحمن بن ابراهيم، الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر 1954.1945، ج3، ط 3، منشورات السائحي، الجزائر،2010

- كيوان عبد الرحمن، المصادر الأولية لثورة أول نوفمبر1954، تر، أحمد شقرون منشورات دحلب، الجزائر،2004

- بوحوش عمار، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، ط1، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1997

- بلوفة عبد القادر جيلالي، الحركة الاستقلالية خلال الحرب العالمية الثانية،1939 1945في عمالة وهران، ط1، دار الألمعية للنشر والتوزيع، قسنطينة، الجزائر،2011

- غيليسبي جوان، الجزائر الثائرة، تر، خيري حماد، ط 1، منشورات دار الطليعة، بيروت لبنان،1961

- شبوط سعاد يمينة، الولاية الرابعة في مواجهة الحركات المناوئة للثورة الجزائرية، دار الهدى، الجزائر،2015

- عباس محمد، نداء الحق شهادات تاريخية، دار هومة ،2009

- يوسفي محمد، الجزائر في ظل المسيرة النضالية، تر، الشريف بن دالي حسين، ط2 تالة، الجزائر،2010

- لمجد ناصر، أحاديث مع مهساس، ط1، دار الخليل القاسمي، الجزائر، 2013

- حزب جبهة التحرير الوطني، الطريق إلى نوفمبر كما يرويها المجاهدون، مج1، ج1 ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1981

- فارال دومنيك، معركة جبال النمامشة 1962.1954، تر، مسعود حاج مسعود، دار القصبة، الجزائر،2008
- حزب جبهة التحرير الوطني، الطريق الى نوفمبر كما يرويها المجاهدون، م1، ج3، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر،1981
- بوداود محمد، أسلحة الحرية الجزائر حرب التحري: مذكرات وشهادات، تر، فخر الدين بلدي، الأكاديمية الجزائرية للوثائق والمصادر التاريخية، الجزائر،2016
- علاق هنري، مذكرات جزائرية ذكريات الكفاح والآمال، تر، جناح مسعود، عبد السلام عزيزي، دار القصبة، الجزائر،2007
- عباس محمد، ثوار عظماء، دار هومة، الجزائر، 2009
- حيدوسي غازي، التحرير الناقص، تر، خليل احمد خليل، ط1، دار الطليعة للطباعة والنشر لبنان،1997
- كشيدة عيسى، مهندسو الثورة، تر موسى اشرشور، منشورات الشهاب، 2003
- كيوان عبد الرحمن، المصادر الاولية لثورة أول نوفمبر1954، تر، أحمد شقرون، منشورات دحلب،2004
- عمورة عمار، موجز في تاريخ الجزائر، ط1، دار ريحانة، الجزائر،2002
- بوعزيز يحي، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1962.1830 ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2007
- بوضربة عمر، النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (سبتمبر1958 جانفي 1960)، دار الحكمة، الجزائر،2012
- قداش محفوظ، جزائر الجزائريين تاريخ الجزائر 1954/1830، تر، أحمد المعراجي منشورات ANAP الجزائر،2008
- لونيسي رابح، الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين، دار المعرفة الجزائر،2000
- حربي محمد، حياة تحدي وصمود، مذكرات سياسية 1962.1945، تر عبد العزيز يوب كبير، علي قسايسية، دارالقصبة، الجزائر،2004
- صغير مريم، مواقف الدول العربية من القضية الجزائرية 1962.1954، ط2، دار الحكمة، الجزائر، 2009
- بوداود عمر، من حزب الشعب الجزائري إلى جبهة التحرير الوطني مذكرات مناضل، تر احمد بن محمد بكلي، دار القصبة للنشر، الجزائر،2007
- بوعزيز يحي، الأيديولوجية السياسية للحركة الوطنية الجزائرية من خلال وثائق جزائرية ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر،1986

- لونيسي رابح، دعاة البربرية في مواجهة السلطة، دار المعرفة، الجزائر، 2002
- ميرل روبير، مذكرات أحد بن بلة، كما أملاها على روبير ميرل، تر، العفيف الأخضر منشورات دار الآداب، لبنان، د ت
- الزبيري محمد العربي، الثورة في عامها الأول، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر،1984
- الغالي العربي، فرنسا والثورة الجزائرية 1958.1954دراسة في السياسة والممارسات غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر 2009
- إفينو بتريك، جون بلانشايس، حرب الجزائر ملف وشهادات، تر بن داود سلامنية، ج1 دار الوعي للطباعة والنشر والتوزيع، رويبة، الجزائر، 2013.
- إفينو بتريك، جون بلانشايس، حرب الجزائر ملف وشهادات، تر بن داود سلامنية، ج2 دار الوعي للطباعة والنشر والتوزيع، رويبة، الجزائر، 2013.
- معمري خالفة، عبان رمضان، تر، زينب زخروف، منشورات ثالة، الجزائر،2008
- شلالي عبد الوهاب، المنظمة الخاصة ومؤامرة تبسة دراسة تاريخية موثقة، ط 1، البدر الساطع للطباعة والنشر، العلمة الجزائر،2016
- عبد الكريم بوصفصاف، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ودورها في تطور الحركة الوطنية الجزائرية 1945.1931 دار المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، ص227
- الشيخ سليمان، الجزائر تحمل السلاح أو زمن اليقين، تر، محمد حافظ الجمالي، الدار المصرية اللبنانية،2003
- كافي على، مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946. 1962، دار القصبة للنشر الجزائر، 1999
- شلالي عبد الوهاب، المنظمة الخاصة ومؤامرة تبسة دراسة تاريخية موثقة، ط 1، البدر الساطع للطباعة والنشر، العلمة الجزائر،2016
- صاري الجيلالي، محفوظ قداش، المقاومة السياسية 1954.1900(الطريق الإصلاحي والطريق الثوري)، تر، عبد القادر بن حراث، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر،1987
- أجيرون شارل روبير، تاريخ الجزائر المعاصرة، تر، عيسى عصفور، ط1، منشورات عويدات، لبنان،1982
- هلال عمار، أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصرة 1962.1830، ط 2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2016
- الأشرف مصطفى، الأمة والمجتمع، تر، بن عيسى، دار القصبة للنشر، الجزائر،2007
- بورنان سعيد، شخصيات بارزة في كفاح الجزائر 1962.1830، أبرز قادة ثورة نوفمبر 1954، ج3، ط2، دار الأمل الجزائر،2004

- زوزو عبد الحميد، المرجعيات التاريخية للدولة الجزائرية الحديثة (مؤسسات ومواثيق) دار هومة، الجزائر،2009.
- حزب جبهة التحرير الوطني، الطريق إلى نوفمبر كما يرويها المجاهدون، مج1، ج2 ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر،1981.
- أزغيدي محمد لحسن، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الجزائرية 1962.1956، دار هومة، الجزائر، 2009.
- واعلي عبد العزيز، أحداث ووقائع في تاريخ ثورة التحرير بالولاية الثالثة، دار الجزائر للكتب الجزائر،2011.
- لونيسي ابراهيم، مصالي الحاج في مواجهة جبهة التحرير الوطني خلال الثورة التحريرية دار هومة، الجزائر،2009.
- ملاح عمار، قادة جيش التحرير الوطني الولاية الاولى، ج2، دار الهدى، عين مليلة الجزائر،2009.
-بن حمودة بوعلام، الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر معالمها الأساسية، دار النعمان، الجزائر،2012.
- نايت بلقاسم مولود قاسم، ردود الفعل الأولية داخليا وخارجيا على غرة نوفمبر أو بعض مآثر فاتح نوفمبر، دار الأمة، الجزائر،2007.
- لونيسي ابراهيم، الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني خلال الثورة التحريرية 1962.1954، دار هومة الجزائر،2015.
- فركوس صالح، تاريخ الجزائر من ما قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال، دار العلوم، عنابة 2005
- الرفاعي أحمد، قضية الجزائر والتضامن العربي، دار الفكر، مصر،2007.
- عمراني عبد المجيد، جون بول سارتر والثورة الجزائرية، مكتبة مدبولي، الجزائر، د ت
- أمقران عبد الحفيظ الحسيني، مذكرات من مسيرة النضال والجهاد، دار الأمة، الجزائر، 2010
- صادقي مخلوف، وقفة تذكير بتاريخ ثورة التحرير، ط1، مطبعة الرويغي الاغواط ،2012.
- زيدان زبيحة، جبهة التحرير الوطني جذور الازمة (FLN)، دار الهدي، عين مليلة، الجزائر،2009.
- تابليت عمر، القاعدة الشرقية نشأتها ودورها في الامداد وحرب الاستنزاف، ط1، دار الألمعية، قسنطينه،2011.
- إحديدان زهير، المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية 1962.1954، ط1، مؤسسة إحدادن للتوزيع والنشر، الجزائر،2007.
- الزبيري محمد العربي، تاريخ الجزائر المعاصر 1962.1954، ج2، اتحاد الكتاب العرب، سوريا،1999.

- بومالي أحسن، استراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى 1956.1954، منشورات المتحف الوطني، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر،1985
- محمد العربي الزبيري، المؤامرة الكبرى أو إجهاض ثورة، ط2، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر،1990
- قليل عمار، ملحمة الجزائر الجديدة، ج1، ط1، دار البعث، الجزائر،1991
- عثماني مسعود، الثورة التحريرية أمام الرهان الأصعب، دار الهدي، الجزائر،2013
- عباس محمد، اغتيال...حلم أحاديث مع بوضياف، دار هومة، الجزائر،2009
- الورتلاني فضيل، الجزائر الثائرة، دار الهدي للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة الجزائر،2007
- بوقريوة لمياء، تطور الثورة التحريرية الجزائرية والاستراتيجية الفرنسية للقضاء عليها 1959.1958، دار الهدي الجزائر،2013
- عمراني عبد المجيد، جون بول سارتر والثورة الجزائرية، مكتبة مدبولي، 2008، الجزائر
- بوعزيز يحي، الاتهامات المتبادلة بين مصالي الحاج واللجنة المركزية وجبهة التحرير 1962.1946، دار هومة، الجزائر،2009
- هلايلي محمد الصغير، شاهد على الثورة في الأوراس، دار القدس العربي، وهران،2012
- حميدي عبد القادر، دروب التاريخ مقالات في تاريخ الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954 دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007
- أوزقان عمار، الجهاد الأفضل، تر، ميشال سطوف وآخرون، دار القصبة للنشر، الجزائر 2005
- عثماني مسعود، الأوراس مهد الثورة، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر،2014
- بلوزاع براهمة، نظرة على الجزائريين 1947و1962 من خلال كتابات الجزائريين في الصحافة التونسية (الزهرة، الأسبوع، الصباح نموذجا)، ط1، دار كوكب العلوم الجزائر،2015
- بزيان سعدي، صفحات من تاريخ الصراع الدموي بين جبهة التحرير وحركة مصالي الحاج في فرنسا، المرحلة الانتقالية للثورة الجزائرية من19مارس إلى سبتمبر1962 منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1995
- عباس محمد، مصالي الحاج الوطني الثائر بين..غاندي ..وهوشي منه، دار هومة الجزائر، 2011
- مناصرية يوسف، دراسات وابحاث حول الثورة الجزائرية 1962.1954، دار هومة، الجزائر، 2014
- الزبيري محمد العربي وآخرون، كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية 1962.1954، سلسلة المشاريع الوطنية للبحث، ط. خ منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007
- بوعزيز يحي، رحلة في فضاء العمر أو مذكرات العمر، ج1، عالم المعرفة للنشر والتوزيع الجزائر،2009
- عباس محمد، ديغول والجزائر، دار هومة، الجزائر،2007

- صاري أحمد، شخصيات وقضايا من تاريخ الجزائر المعاصر، المطبعة العربية، غرداية الجزائر،2004
- تابليت عمر، اتحادية فرنسا لجبهة التحرير الوطني (الولاية السابعة 1959)، منشورات ثالة، الجزائر، 2014
- السيد محمود، تاريخ دول المغرب العربي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر 2000
- وعلي عبد العزيز، أحداث ووقائع في تاريخ ثورة التحرير بالولاية الثالثة، دار الجزائر للكتب، الجزائر،2011
- دبش اسماعيل، السياسة العربية والمواقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية 62.54 دار هومة الجزائر،2009
- قداش محفوظ، جيلالي صاري، الجزائر صمود ومقاومات، (1962.1830)، تر، أوذاينية خليل، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2012
- الميلي محمد، مواقف جزائرية، ط1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر،1984
- المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، الدبلوماسية الجزائرية من1830 إلى1962، دراسات وبحوث حول تطور الدبلوماسية الجزائرية، منشورات CNERH، الجزائر،1998
- الابراهيمي أحمد طالب، مذكرات جزائري أحلام ومحن1932.1965، ج1، دار القصبة للنشر، الجزائر،2006
- بن خدة بن يوسف، اتفاقيات إيفيان (نهاية حرب التحرير في الجزائر) تر، لحسن زغدار محل العين جبائلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1987
- دارد أوليفي، في قلب منظمة الجيش السري، تر، عبد السلام يخلف وآخرون، دار سيديا الجزائر،2013
- بورقعة لخضر، شاهد على اغتيال الثورة، ط2، دار الأمة للطباعة، الجزائر، 2000
- خيرالدين محمد، مذكرات الشيخ خيرالدين، ج2، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر، د ت
- ضاهر تركي، أشهر القادة السياسيين من يوليوس قيصر إلى جمال عبد الناصر، ط2، دار الحسام للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1992
- السيد محمود، تاريخ دول المغرب العربي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000
- بوسيافة رشيد، جامعة الدول العربية وحركات التحرر في المغرب العربي 1962.1952 (الجزائر أنموذجا)، ط 1المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2021
- بن سلطان عمار وآخرون، الدعم العربي للثورة الجزائرية، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954، الجزائر، 2007
- الديب فتحي، عبد الناصر وثورة الجزائر، ط 2، دار المستقبل العربي، القاهرة ،1990

- بارور سليمان، حياة البطل الشهيد مصطفى بن بوالعيد، دار الشهاب، الجزائر، د ت.
- الزبيري الطاهر، نصف قرن من الكفاح مذكرات قائد أركان جزائري، تح، مصطفى دالع ط1، الشروق للإعلام والنشر الجزائر، 2011
- الزبيري محمد العربي، قراءة في كتاب عبد الناصر وثورة الجزائر، الطباعة الشعبية للجيش، الجزائر،2007
- مداسي محمد العربي، مغربلوا الرمال، (الاوراس النمامشة 1959.1954)، تر، صلاح الدين الأخضري، الأكاديمية الجزائرية لتبادل الوثائق والمصادر التاريخية، الجزائر،2009
- الصاوي أحمد محمد، مأساة فرنسا، ط 4، دار المعارف، القاهرة، مصر،1980
- زوزو عبد الحميد، الفكر السياسي للحركة الوطنية الجزائرية والثورة التحريرية، ج1، دار هومة، الجزائر، 2012
- مشاطي محمد، مسار مناضل، تر، زينب قبي، مشورات الشهاب، باتنة ،2010
- غيليسبي جوان، ثورة الجزائر، ترجمة عبد الرحمن صدقي ابو طالب، الدار المصرية القاهرة ،1966
- سعيدان الطاهر، القاعدة الشرقية قلب الثورة النابض، ط1، دار الأمة، الجزائر، 2001
- هارون علي، الولاية السابعة حرب التحرير داخل التراب الفرنسي، تر، صادق عماري دار القصبة للنشر، الجزائر، 2006.
- بزيان سعدي، دور الطبقة العاملة الجزائرية في المهجر في ثورة نوفمبر1954 (التاريخ السياسي والنضالي للعمال الجزائريين في المهجر من نجم شمال إفريقيا إلى الاستقلال، دار هومة، الجزائر، 1998
- بشيري أحمد، الثورة الجزائرية والجامعة العربية، ط2، دارثالة، الجزائر،2009
- ودوع محمد، موقف المغرب الأقصى تجاه الثورة الجزائرية 1962.1954، ج2، دار ابتكار للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013
- بلعباس محمد، الوجيز في تاريخ الجزائر، دار المعاصرة، الجزائر، 2009
- أمطاط محمد، الجزائريون في المغرب مابين سنتي 1962.1830 مساهمة في تاريخ المغرب الكبير، ط1، دار أبي الرقراق، الرباط، 2008
- العايب معمر، مؤتمر طنجة المغاربي (دراسة تحليلية تقييمية)، دار الحكمة للنشر الجزائر،2010
- الرفاعي أحمد، قضية الجزائر والتضامن العربي، دار الفكر، مصر،2007
- المكي خالد، الدبلوماسية الجزائرية 1962.1830، ط2، دار هومة، الجزائر،2007
- أوليفي دارد، في قلب منظمة الجيش السري، تر، عبد السلام يخلف وآخرون، دار سيديا الجزائر،2013
- بوعزيز يحي، الثورة في الولاية الثالثة 1962.1954، ط1، دار الأمة، الجزائر،2004
-الطاهر جبلي، الإمداد بالسلاح خلال الثورة الجزائرية 1962.1954، دار الأمة، الجزائر 2014

- عباس محمد، فرسان الحرية، (شهادات تاريخية)، دار هومة، الجزائر،2003
- الهادي درواز، الولاية السادسة التاريخية تنظيم ووقائع 1962.1954، دار هومة، الجزائر 2009
- صادقي مخلوف، وقفة تذكير بتاريخ ثورة التحري، ط1، مطبعة رويغي، الاغواط،2012
- مطمرمحمد العيد، حامي الصحراء أحمد بن عبد الرزاق حمودة العقيد سي الحواس، دار الهدى عين مليلة، الجزائر 1990
- فلوسي مسعود، مذكرات الرائد مصطفي مراردة "بن النوي"، دار الهدى،عين مليلة، الجزائر 2009
- جغابة محمد، حوار مع الذات ومع الغير، تر، مسعود حاج مسعود، ج1، دار هومة الجزائر، 2007
- فريح لخميسي، العقيد سي الحواس مسيرة قائد الولاية السادسة (1959.1923)، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر 2013
- مطمر محمد العيد، ثورة نوفمبر54 في الجزائر 1962.1954، أوراس النمامشة أو فاتحة النار، دار الهدى، عين مليلة، الجزئر،2014
- عمر تابليت، بن فليس صالح، العقيد الحاج لخضر قائد الولاية الأولى التاريخية في الجهاديين، شركة خير جليس، باتنة، 2012
- بن عمر مصطفي، الطريق الشاق للحرية، دار هومة، الجزائر،2007
-بوعزيز يحي، موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، ج1، دار الهدى، الجزائر 2004
- درواز الهادي، المنظومة اللوجستية للولاية السادسة التاريخية، دار هومة، الجزائر، 2012
- المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، الدبلوماسية الجزائرية من1830إلى1962 دراسات وبحوث حول تطور الدبلوماسية الجزائرية، منشورات CNERH، الجزائر،1998
- عباس محمد، خصومات تاريخية، دار هومة، الجزائر،2010
- العقاد صلاح، الجزائر المعاصرة، محاضرات ألقاها الدكتور صلاح العقاد على طلبة قسم الدراسات التاريخية والجغرافية، مكتبة الإسكندرية، مصر،1964.1963
- الرفاعي أحمد، قضية الجزائر والتضامن العربي، دار الفكر، مصر،2007
- العايب معمر، مؤتمر طنجة المغاربي (دراسة تحليلية تقييمية)، دار الحكمة للنشر الجزائر،2010
- مالكي محمد، الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان،1993

المصادروالمراجع بالفرنسية:

- Amar Ouzegane, Le Meilleur Combat, Ed, ANAP, Alger,2006
- Mohamed Lebjaoui, Vérites Sur La Révolution Algérienne, Ed ANAP, Alger,2012
- Jacques Simon, Messali hadj par les textes, Edition Bouchéne, 2000

- Benjamin Stora, Dictionnaire Biographique de Militants National Algériens ENA.PPA. MTLD (1926.1954), Ed L'harmattan , Paris,1985
- Benjamin Stora, Histoire De L'Algérie Contemporaine 1830.1962 Edition, Casbah, Alger,2004
- Colette Et Francis Jenson, L'Algérie Hors La Loi, Ed, ANAP Rouiba Alger,2009
- Jean Balazuc ,Guerre d'Algérie, Une chronologie ,Mensuelle Mai 1954 Décembre1962,Ed, L'hrmattan,Paris,2015
- Messaoud Boudjenoun, Algérie Le Grande Gâchis, Ed, Dar El Ouma Alger,2012
- Charles Robert Ageron, Genés de L'Algérie Algérienne, Ed, Bouchane Paris,2005
- Jacques Jurquet, Stratégie et Tactique Communiste via-a-via sur le Mouvement National Algérien 1920.1962, Actes du Colloque Tenu Au Centre Culurel Algérien de Paris, l'Etoile Nord-Africaine, Ed ANAP,1987
- Ferhat Abbas, La Nuit Colonial, Editions Livres, Alger,2011
-François -Xavier Hautreux, La Guerre d'Algérie des Hrkis 1954.1962 Ed, PIRRIN, France,2013
- Chikh Bouamrane, Mohamed Djidjelli, L'Algérie Colonial Par Les Textes (1830.1962) Ed, ANAP, Alger,2008
- Mostafa Lacheraf, Des Noms Et Des Lieus, Mémoires D'une Algérie Oubliée, Ed, Casbah, Alger,1998
- Charles-Robert Ageron, la naissance de L'étoile Nord-Africaine, Actes du Colloque Tenu au Centre Culturel Algérien deParis de L'étoile Nord-Africaine, Ed, ANAP,1987
-Mahfoud khadeche, ENA-PPA-MTLD permanence de la revendication, de l'indépendance Actes du colloque tenu au centre culturel algérien de paris, l'Etoile Nord-Africaine, Editions ANAP,1987
- Fouad Soufi, de l'étoile nord-africaine au P.P.A continuité ou rupture Actes du colloque tenu au centre culturel algérien de paris, l'ETOILE NORD AFRICAINE, Ed, ANAP,1987
- Slimane Chikh, L'Algérie En Armes, ou le temps des certitudes, Ed, Economica, paris,1981
- Mahfoud Kaddache, Le8Mai1945, Ed, ANAP, Alger,2012
- Florence Beauge, Algérie Une Guerre Sans Gloire, Ed, Chihab Alger,2006
- Hocine Ait Ahmed, Mémoire d'un combattent, l'esprit d'indépendance (1942/1952), Ed. Barzekh, Alger
- Boucif Mekhaled, Chronique D'un Massacre 8 Mai1945(Sétif. Guelma. Kharrata), Ed, EDIF, Aiger,2000
- Jacques Jurquet , La Révolution National Algérienne et Le Parti Communiste Francais,T4 Ed, Le Monde En Marche, Marseille , France,1973
- Farhet Abbas, Autopsie D'une Guerre L'aurore, Ed, Alger Livre Alger,2011
- Mohamed Harbi, Les Archives De La Révolution Algérienne, Les éditions Jeune Afrique, Paris, France,1981
- François Malye, Benjamin Stora, François Mitterrand et La Guerre d'Algérie, Ed, Calmann-Lévy,2012
- Gilbert Meynier, Histoire Intérieure De FLN ,1954.1962,Ed, CasbahAlger ,2003
- Mohamed Teguia, L'Algérie En Guerre, Office Des Publication Universitaires, Alger,1988

- Mohamed Harbi, Gilbert Meynier, Le FLN Documents et Histoire (1954.1962), Edition Casbah, Alger,2004
- Mahfoud Kaddache, Djilali Sari ،L'Algérie Pérennité Et Résistances (1830.1962), Ed, Office Publications Universitaires, Alger ;2009
- Les Textes Fondamentaux De La Révolution, Ed, Anap, Alger,2008
- Philippe Gaillard, L'alliance La Guerre d'Algérie du Général Bellounis (1957.1958), Ed, L'harmattan, Paris,2009
- Mahfoud Bennnoune ,Aliel-Kanz, La Hasard Et L'histoire, Ed ENAG, Alger, 1990
- Charles Robert Ageron, de l'Algérie Française à L'Algérie Algérienne, Ed, Bouchéne, Paris, 2005
- Abderrahmane Kiouane : Moments du mouvement national =textes et position, Ed, Dahlab, Algérie, 2009
- Daho Djerbal ،L'organisation Spécial De La Fédération De France Du FLN (histoir de la lutte armée du FLN en france 1956.1962), Ed Chiheb, Alger ,2012
- Mohamed Boudiaf : La préparation du premier Novembre1954, avec l'aide : Aissa Boudiaf, dar Noaman, Ed, Alger,2011
- Abdelhafid Amokrane el Hassani, Mémoires de Combat,ed dar El Oumma, Alger,2012

- Mahfoud Bennnoune ,Aliel-Kanz, La Hasard Et L'histoire, ENAG Alger, 1990
- Bendjamin Stora ,Messali Hadj, Pionnier de Nationalisme Algérien (1898.1974),Ed, L'Harmattan: Paris
- Yves Courriere, La guerre d'Algérie, Les fils de La Toussaint, Ed Rahma, Alger,1992
- Ali Haroun : Messali de l'ENA au MNA،reflexions Messali Hadj 1898-1998 parcours et temoingaes Edition casbah ،، Alger, 2006.
- Laila BenAmmar Ben Mansour,Ferhat Abbas L'injustice, Ed, Alger LivreEdition,2010.
- Alister Horne,Hstoire de La guerre d'Algerie,Ed, ,Alger, Dahlab 2007.
- Sylvie Thénault , Histoire De La Guerre D'indépendance Algérienne Ed, El Maarifa, Alger, 2010
- Mohamed Youcefi, L'Algérie en Marche, T 2, ENAL, Alger, 1985
- Colette Francis Jeanson, L'Algérie hors la loi, Ed, Anap, Alger 2006
-Valette Jacques, Laguerre d'Algériedes Messalistes ,1954.1962, Ed L'Harmattan , Paris,2001
- Favord Charles Harni, La Révolution Algérienne, Ed, Dahleb, Alger 2008.
- Ferhat Abbas , L'indépendance Confisquée, Ed, Flammarion, Paris 1984.
- Abderrahmane Bouchéne et des autre, Histoire De l'Algérie a La Période Coloniale 1830.1962, Ed, la Découverte, paris, 2014.
- Paul Aussaresses, Services Spéciaux Algérie 1955.1957, Ed, Perrin Paris, France, 2001

- Guy Pervillé, les étudiants Algériens de l'université Française (1880- 1962), , éditions CNRS, Paris 1984.
- Éveno Patrick, planchais jean, Dossier et Témoignages de la guerre d'Algérie, éditions la phomic, Alger 1990
- Ali Haroun, La 7e wilaya la guerre de F.L.N en France 1954- 1962 Casba éditions, Alger, 2005.
- Mohamed Youcefi, L'Algérie en Marche, T2, Ed, ENAL, Alger, 1985
- Saad Dahleb, Pour L'indépendance de l'Algérie Mission, Accompli Ed, Dahleb, Alger,1990
- Khaled Marzouk, Messali Hadj, Edition Dar el Othmania, Telemcen 1990
- Bourdrel Philippe , la Dernier Chance de L'AlgérieFrançaise de Go-
-uvernement Socialiste Ou Retour de De Gaulle 1956/1958, Ed, Alibn Albin Michel, Paris, 1996
- Fleury George, La Guerre en Algérie, Ed, Plon, paris,1993
- Hachemi Djiar, Le Congrès De La Soummam, Ed , Anap, Alger 2006
- Slimane Chikh, Le FLN Héritage Et Dépassement, L'Etoile Nord- Africaine, Actes Du colloque Tenu Ou Centre Culturel Algérien Du Paris, Ed, Anap,2000
- Benjamin Stora, La Gangrène et L'oubli, La Mémoire de La Guerre D'Algérie, Edition, La Découverte, paris, 1992
- Ahmed Hannache, La Longue marche de L'Algérie Combattante 1830.1962, Ed, Dahlab Alger, 1990
- Ahmed Hannache, La Longue Marche De L'Algérie Combattante (1830/1962),Ed, Dahleb, Alger,1990

*** الجرائد والصحف باللغة العربية:**

-جريدة المجاهد، ع 2 ، 1956/7/1
- جريدة المجاهد، ع 1، 1957/12/13
- جريدة المجاهد، ع 10، 1957/9/5
- جريدة المجاهد، ع 8، 1958/12/3
- جريدة المجاهد، ع 11، مارس 1958
- جريدة المجاهد، ع 14، 1958/12/15
- جريدة المجاهد، ع 15، 1958/12/20
- جريدة المجاهد، ع 19، نوفمبر1958
- جريدة المجاهد، ع 24، 1958/12/34
- جريدة المجاهد، ع 31، 1958/11/1
- جريدة المجاهد، ع 34، 1958/12/24
- جريدة المجاهد، ع 52، 1959/10/2
- جريدة المجاهد، ع 30، 1961/1/88

- جريدة المجاهد، ع 37، 1959/2/25
- جريدة المجاهد، ع 30، 1961/1/8
- صحيفة المقاومة الجزائرية، ع 1، 1/ 11/ 1956
- زروالي محمد، أنا مع الحاج، جريدة الخبر الأسبوعي، عدد خاص، 31 مارس.6 أفريل 2007، الجزائر
- سليماني أحمد حسين، من زعامة الحركة الوطنية إلى معاداة الثورة، الشروق اليومي ع4403، 10 جوان 2014
- حليسي الطاهر، حوار ساخن مع الدكتور رابح بلعيد: هكذا خطفت جبهة التحرير الثورة من مصالي، جريدة الشروق اليومي، ج3، ع147، الجزائر، 2001/4/30
- بن جيلالي ياسين، كتابة التاريخ في ظل الجزائر الجديدة، جريدة الموعد اليومي، 2723، الجزائر، 11مارس 2020
- بن جيلالي ياسين، مصالي الحاج والوجه الآخر للتاريخ، جريدة المحور، ع 764 الجزائر،25مارس 2015

الجرائد والصحف باللغة الفرنسية (مصادر):

- Résistance Algérienne, Edition2, Numéro1, Juillet1956
- Résistance Algérienne, Edition2, numéro11, octobre 1956
- Résistance Algérienne, Edition2, numéro13, septembre1956
- Résistance Algérienne, Edetion2, numéro15, Décombre1956
-Résistance Algérienne, Edition2,numéro17, janveir1957
- El Moudjahid , N°35,15/1/1959

*** الشهادات الحية:**

- البار المبخوت، شهادة حية، متحف المجاهد، المسيلة، 2013/12/30، أطلع عليها في 2022/7/3، على الساعة 10
- طيباوي علي، (علي المهيري) شهادة حية، متحف المجاهد، المسيلة،2014/12/17 أطلع عليها في 2022/7/4، على الساعة 9
- ملزي علال، شهادة حية، على الرابط الإلكتروني : https://l.facebook.com/l.php?u=https%3A%2F%2 ، أطلع عليها في 2022/7/29، على الساعة 20

*** المقابلات الشخصية:**

- الزبيري محمد العربي، مقابلة عن بعد مع الباحث، بتاريخ 2022/08/18، على الساعة 14.30

*** الأطروحات والرسائل الجامعية:**

- جبيلي الطاهر، شبكات الدعم اللوجستيكي للثورة الجزائرية 1962.1954، أطروحة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة أبوبكر بلقايد، تلمسان،2009.2008

- بلهادي خلادي، الفكر السياسي عند بن باديس ومصالي الحاج 1952.1926 دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه العلوم، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية، قسم التاريخ وعلم الأثار، جامعة وهران1احمد بن بلة ،2019.1018

- خيثر عبد النور، تطور الهيئات القيادية للثورة التحريرية 1962.1954، أطروحة دكتوراه العلوم في التاريخ المعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر 2006.2005

- تيتة ليلى، تطور الرأي العام الجزائري إزاء الثورة التحريرية 1962.1954، أطروحة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، قسم العلوم الإنسانية، فرع تاريخ،2013.2012

- عكاش عبد السلام، الحركة الوطنية في الصحافة الاستعمارية والجزائرية 1954.1945 دراسة تحليلية مقارناتية، أطروحة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ والآثار، جامعة قسنطينة 2

- بن زروال جمعة، الحركات الجزائرية المضادة للثورة التحريرية 1962.1954، أطروحة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والإسلامية قسم التاريخ، جامعة باتنة 1، 2012.2011

- صبري علي العيداني فريال، موقف الولايات المتحدة الامريكية من الثورة الجزائرية 1962.1954، رسالة ماجستير، كلية التربية، قسم التاريخ، جامعة البصرة، العراق 2012.

*** المقالات:**

- لونيسي ابراهيم، مفهوم الديمقراطية في أدبيات الحركة الوطنية قبل 1954، مجلة مصادر، ع11، C.N.E.H، جوان2000

- ومان حورية، بن يوسف تلمساني، دور نجم شمال إفريقيا في توحيد النضال السياسي المغاربي المشترك 1937.1926، مجلة تاريخ العلوم، جامعة زيان عاشور، الجلفة،ع 10، ديسمبر2017

- خليفي عبد القادر، نشاط الحركة الوطنية في مواجهة السياسة الفرنسية (تجربة المظاهرات الجماهيرية خلال النصف الثاني من القرن العشرين أنموذجا، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، العدد 8، نوفمبر 2016

- خلدون بشير، أصول الحركة الوطنية وتطورها 1954.1830، مجلة الرؤية، العدد 1 جانفي1996
- زبير رشيد، انتفاضة 8ماي1945 هل كانت من تدبير حزب الشعب أم مؤامرة كولونيالية الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة الشلف، العدد 13، جانفي2015
- بكار محمد، صراع جبهة التحرير الوطني والحركة الوطنية الجزائرية بعد انطلاق الثورة المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، جامعة سيدي بلعباس، العدد 7، رقم1
- بومديني محمد، الدعاية الالمانية في الجزائر وتأثيرها على فكرة العمل المسلح إبان الحرب العالمية الثانية 1945.1939، مجلة دراسات، مج 9، ع8، جويلية 2018
- لونيسي ابراهيم، أزمة حزب الشعب الجزائري خلفياتها وأبعادها، مجلة مصادر، مج1،ع 2
- أزواو فتح الدين، المواجهة بين جبهة التحرير الوطني والحركة الوطنية الجزائرية لمصالي الحاج (1962/1954)، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، ع6، رقم10
- بلقاسم بولغيتي، المشروع الثوري للجنة تحرير المغرب العربي وتنسيق وحدة الكفاح المغاربي (1956.1948)، مجلة عصور جديدة، جامعة وهران 1،ع 22.21 ماي2016
- بن دويدة نفيسة، ميلاد جبهة التحرير الوطني 1954 إشكالات الراهن وتحديات المأمول مجلة الناصرية للدراسات الاجتماعية والتاريخية، جامعة معسكر، مج8، ع1، جوان2017
- بلقاسم لقمان، هذه بعض الحقائق التاريخية حول اندلاع ثورة1نوفمبر، جريدة الاتحاد 714، الجزائر 2014/11/2
- بن جيلالي ياسين، كتابة تاريخ الجزائر في ظل الجزائر الجديدة، جريدة الموعد، ع2723 مارس 2020
- لعبيدي إدريس، من مصادر التنظيم السياسي والإداري خلال الثورة التحريرية الجزائرية حزب الشعب الجزائري /حركة الانتصار للحريات الديمقراطية أنموذجا، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، ع4، جوان2016
- زبيحة زيدان، جبهة التحرير الوطني جذور الأزمة (FLN)، دار الهدى، عين مليلة الجزائر،2009
- حمدي ناجية، إرث الاستعمار الفرنسي والثورة التحريرية على الحياة السياسية الجزائرية 1978.1962، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، جامعة باتنة 1، ع9، جويلية2016
- بوحوش عمار، تحول المنظمة الخاصة الى جبهة التحرير الوطني، مجلة الذاكرة، مجلة الدراسات التاريخية للمقاومة والثورة، ع3، المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر،1995
- بلعيد رابح، موقف مصالي الحاج من الثورة التحريرية، مجلة دراسات في العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر 2، ع4، 2004.2003
- بديدة لزهر، فدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا (إشكالية التأسيس وتطور الهيكلة) مجلة البحوث والدراسات، جامعة الوادي، مج 8، ع 1، 2011/1/1

- خيشان محمد تطور موقف الجامعة العربية من القضية الجزائرية خلال فترة 1954-1956، مجلة مصادر، ع14 2006

- بوضربة عمر، المشاركة الجزائرية في مؤتمر باندونغ 1955 حيثياتها وانعكاساتها على مسار تدويل المسألة الجزائرية، مجلة البحوث التاريخية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة ع1، مارس 2017

- حميدي مليكة، دبلوماسية ثورة التحرير في تدويل القضية الجزائرية من خلال الصحافة المكتوبة الوطنية (1959.1956) جريدة المجاهد أنموذجا، مجلة قبس للدراسات الإنسانية والاجتماعية، جامعة الوادي، مج2، ع2، 12/ 2018

- بوهند خالد، دور النخبة الجزائرية في نشأة وتطور الدبلوماسية خلال حرب التحرير 1954 / 1958، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، جامعة معسكر، ع12 ديسمبر 2017

- اللولب حبيب حسن، الدبلوماسية التونسية والثورة الجزائرية (1962.1955) التحديات والرهانات، مجلة دفاتر السياسة والقانون، ع 16، جانفي 1917

- لونيسي ابراهيم، تجدد فكرة العمل المسلح في الجزائر إبان الحرب العالمية الثانية 1945.1939، مجلة مصادر، ع 4 المركز الوطني للدراسات والبحث في تاريخ الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2001

- لونيسي إبراهيم، أزمة حزب الشعب الجزائري خلفياتها وأبعادها، مجلة مصادر، مج1، ع 2، ديسمبر 1999

- بوعريوة عبد الملك، محاولات الصلح بين جبهة التحري الوطني والحركة المصالية 1954 1962، مجلة رفوف، جامعة احمد دراية، ادرار، الجزائر، مج 9، ع1، 2021،

- برنو توفيق، فيدرالية جبهة التحرير بفرنسا المهمة المزدوجة بين تفعيل العمل الثوري ومواجهة الحركة الميصالية، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، جامعة معسكر، مج 17، ع1، جويلية 2021

- يعيش محمد، المهاجرون الجزائريون بفرنسا بين الحركة المصالية وفيدرالية جبهة التحرير الوطني، مجلة البحوث التاريخية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، مج 2، ع 1، 12/02/ 2018

- عصماني أحمد، دور الولاية الرابعة في دعم الولاية السادسة 1959.1956، مجلة مدارات تاريخية، مج3، ع2، جوان 2021

- قنانش محمد، الثورة في الولاية السادسة من خلال كتابات محفوظ قداش، مجلة عصور الجديدة، مج 6، ع 25 أكتوبر 2016

- فريح لخميسي، ارهاصات نشأة وتشكيل الولاية السادسة 1954/1958، مجلة مصادر مج 13، ع 23، ديسمبر 2011

-عبد الستار حسين، مسألة إشراك الحركة الوطنية الجزائرية (M.N.A) في المفاوضات الفرنسية الجزائرية، مجلة قضايا تاريخية، المدرسة العليا للأساتذة، الجزائر، ع1، 2016

- ماجن عبد القادر، التنظيم الثوري بالولاية السادسة، مجلة اول نوفمبر، ع 127.126 مارس أفريل 1991

- ساحولي بشير، موقف جامعة الدول العربية من القضية الجزائرية 1962.1945، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، مج 1، ع 2، جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس، 2010/6/1

- تكران جيلالي، من مظاهر الصراع بين جبهة التحرير الوطني والحركة المصالية في فرنسا 1959.1957، مجلة الناصرية للدراسات الاجتماعية والتاريخية، جامعة معسكر، مج 10 ع 2، ديسمبر 2019

***الملتقيات الوطنية:**

- بن صويلح ليليا، السياق العام والخلفية التاريخية لثورة التحرير الجزائرية، الملتقى الدولي حول الثورة الجزائرية الكبرى 1962 .1954، جامعة 8ماي1954، قالمة،2012

- قاسمي يوسف، قراءة فكرية وسياسية في بيان أول نوفمبر1954، الملتقى الدولي حول الثورة التحريرية الكبرى 1962.1954 دراسة قانونية وسياسية، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، 3/2 ماي 2012

- لونيسي رابح، تحولات الحركة المصالية وتفسيرها، الملتقي الوطني حول إستراتيجية الثورة في مواجهة الحركات المناوئة، البليدة، ،2005/04/25/24، منشورات وزارة المجاهدين الجزائر،2005.

- لونيسي ابراهيم، الجناح العسكري للحركة الوطنية حقيقة وأهداف، الملتقى الوطني حول استراتيجية الثورة في مواجهة الحركات المناوئة، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر،2007

- بن مبروك نوي، من إسهامات الدبلوماسية العربية لإظهار القضية الجزائرية إلى التدويل الحقيقي في هيئة الأمم المتحدة 1962.1954 الملتقي الدولي حول الثورة التحريرية جامعة قالمة، ماي2012

- علوي مصطفى، تدويل القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة، الملتقى الدولي حول الثورة التحريرية الكبرى 1962.1954دراسة قانونية وسياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، ماي 2012، ص99

- جويبة عبد الكامل، بصمات دبلوماسية الثورة الجزائرية في المجال الأفروأسيوي 1957/ 1962، أعمال الملتقى الوطني حول دبلومايسة الثورة الجزائرية وإشكالية تدويل القضية الجزائرية بين التحالفات الإقليمية والاستراتيجية الدولية ،31/30أكتوبر2018، منشورات مخبر الدراسات والبحث في الثورة الجزائرية، ع 7، جامعة المسيلة 2019

- وزارة المجاهدين، الملتقي الوطني حول استراتيجية الثورة في مواجهة الحركات المناوئة المنعقد بالبليدة يومي 25/24 أفريل 2005، الجزائر، 2007

- المنظمة الوطنية للمجاهدين، تقارير الولاية السادسة، مج 1، الملتقي الجهوي الثاني لكتابة تاريخ ثورة نوفمبر 1954، بسكرة 6/5 فيفري 1985،

- المنظمة الوطنية للمجاهدين، تقارير الولاية السادسة، مج 4، الملتقى الجهوي الثالث لكتابة تاريخ الثورة التحريرية، 16 /17 أفريل 1987، بوسعادة، متحف المجاهد ببسكرة، 14 ماي 2017

*** البرامج التلفزيونية:**

- بلقيروس عبد الغني، برنامج موعد مع الذاكرة، السيد حمود قرطال، قناة الحياة الجزائرية 2019/11/27، على الرابط الإلكتروني https://youtu.be/eaZnvmrmVD، أطلع عليها في 2221/1/11، على الساعة 16

- بلقيروس عبد الغني، برنامج لقاء خاص، السيدة زينب أرملة بلونيس، قناة الحياة الجزائرية على الرابط الإلكتروني:https://youtu.be/wVudEpwqDrE ، 2019/8/17، أطلع عليه بتاريخ 2020/6/9، على الساعة 13

- جمعة أنس، حصة صانعوا الحدث، حوار مع احمد تواقين، ج 1، قناة البلاد الجزائرية على الرابط: https://www.youtube.com/watch? v=PaMKS0Jm5d، 2015/11/2، أطلع عليه في 2021/10/1 على الساعة 18

المو اقع الإلكترونية

- الشبكة العنكبوتية، على الرابط الإلكتروني: https://ar.wikipedia.org

- الشبكة العنكبوتية، على الرابط الإلكتروني: https://www.bbc.com

- الشبكة العنكبوتية، على الرابط الإلكتروني:https:://www.bibliotheque.net.tn

- الشبكة العنكبوتية، على الرابط الإلكتروني: https: //www.aljazeera.net

- الشبكة العنكبوتية، على الرابط الإلكتروني: https://www.mawsouaa.tn

- الشبكة العنكبوتية، على الرابط الإلكتروني: https://albayan.co.uk

الملاحق

الملاحق

الملحق رقم 1

أزمة حركة الانتصاروتداعياتها على اندلاع الثورة

~~CURRENT NOTES~~

ALGERIA

Outbreak of Armed Revolt

In the "Current Notes" article referred to, it was mentioned that since the proclamation of the Statute of Algeria in 1947 Algeria has on the whole presented an outward appearance of calm in contrast to the violence occurring in Tunisia and Morocco. This calm was resoundly shattered on November 1st, 1954, when between sixty and seventy attacks on French troops and police, accompanied by arson and sabotage, took place simultaneously in widely-dispersed areas of Algeria, evidently as the result of a co-ordinated plan. The most serious outbreak occurred in the Aures mountains, south of Constantine, where a force estimated at 1000-3000 men launched an armed insurrection, but bomb explosions and acts of individual terrorism were also carried out by small terrorist groups in the Algiers and Oran départements. The attacks were well organized and carefully coordinated, and the manner in which French citizens were sought out and murdered left no doubt that killing for the sake of killing was the object of the operation.

The Algerian Nationalist Movement

2. The French Cabinet, believing that the nationalist party "Mouvement pour la Triomphe des Libertes Democratiques" (M.T.L.D.) had supplied the leaders of the outbreak, banned the organization on 5th November and arrested many of its leaders both in France and in Algeria. The M.T.L.D. was established after the banning of the Algerian People's Party (P.P.A.) in 1939 with the object of agitating for the recognition of Algeria as a sovereign independent state. Since 1950 a serious division had arisen in the leadership between M. Messali Hadj (leader of the Party) and the majority of the members of the Central Committee who had opposed his policy of abstention from elections and favoured cooperation with the French authorities in order to secure immediate reforms.

/ This led

تابع للملحق رقم1

-2-

This led in 1954 to a split in the party. Of the two rival parties thus formed, each of which claimed to be the "genuine" M.T.L.D., that led by M. Messali Hadj retained the support of most of the M.T.L.D.'s working-class members, and particularly of the majority of the Algerians employed in the industrial areas of northern France while the "reformist" M.T.L.D. led by M. Hacine Lahouel drew its support mainly from the Moslem middle-class and intellectuals in Algeria.

Position of the Government ... in regard to the outbreak

3. The Government's policy was announced by the Prime Minister, M. Mendes-France, in a debate in the National Assembly on 12th November. M. Mendes-France spoke firmly on the determination of the Government to repress the present disturbances and to send further forces if those already sent were not sufficient. There was no conceivable question of secession for Algeria was part of France, unlike Tunisia which was a foreign country associated with France. The Prime Minister said that there was a common link between the disturbances in Algeria and Tunisia, encouragement from abroad being given to terrorists, and then spoke in serious terms regarding Franco-Egyptian relations. He informed the Assembly that a serious malaise existed and that present Egyptian policy was not of a nature to improve the situation. If the Egyptian Government persisted in its course, the French Government would not hesitate to take the necessary measures.

4. Speakers in the Assembly debates on Algeria were sharply critical both of the apparent unpreparedness of the Government which made the outburst of terrorism possible and of the failure to implement economic and social reforms. Economic and social reforms had in fact been part of the Government's programme for some time. The main points of the programme, which were outlined by M. Mitterand, the Minister for the Interior, who is responsible for Algeria,

/ on 20th

تابع للملحق رقم1

on 20th October, 1954. The main points of the programme were the raising of salaries in Algeria to the same level as those for similar work in France, and the extension of municipal administration to give Algerians more experience in public affairs. The Cabinet later decided, early in January, 1955, that the following additional measures, known as the Plan Mitterand should be implemented:

(1) the undertaking of major public works, particularly in irrigation; the re-allocation of land;

(2) the full application of the hitherto dormant statute establishing the equality of rights and of obligations for Algerians as citizens of metropolitan France; the possible extension of the franchise to certain categories of Algerian women; certain minor electoral reforms;

(3) the introduction of administrative reforms leading to a revision of the mixed commune system, progressive decentralisation of the administration, and possible the creation of new electoral departments; the integration of certain sections of the Algerian police with that of Metropolitan France;

(4) increased encouragement for Islamic culture; the establishment of a Centre for Islamic studies attached to the University of Paris.

5. Despite the presence of large numbers of troops in Algeria and extensive military operations against the "fellagha" in the Aurès and Kabylie regions, the security position did not improve. To meet this situation the Government on 22nd March tabled in the National Assembly a Bill authorizing the declaration of a "state of urgency" for six months. The proclamation of a "state of urgency" in any area accords the local authorities special powers, including the restriction of movement and control of the press. When implemented the "state of urgency" did not lead to any improvement in the situation. By the end of June attacks by terrorists and minor engagements between them and

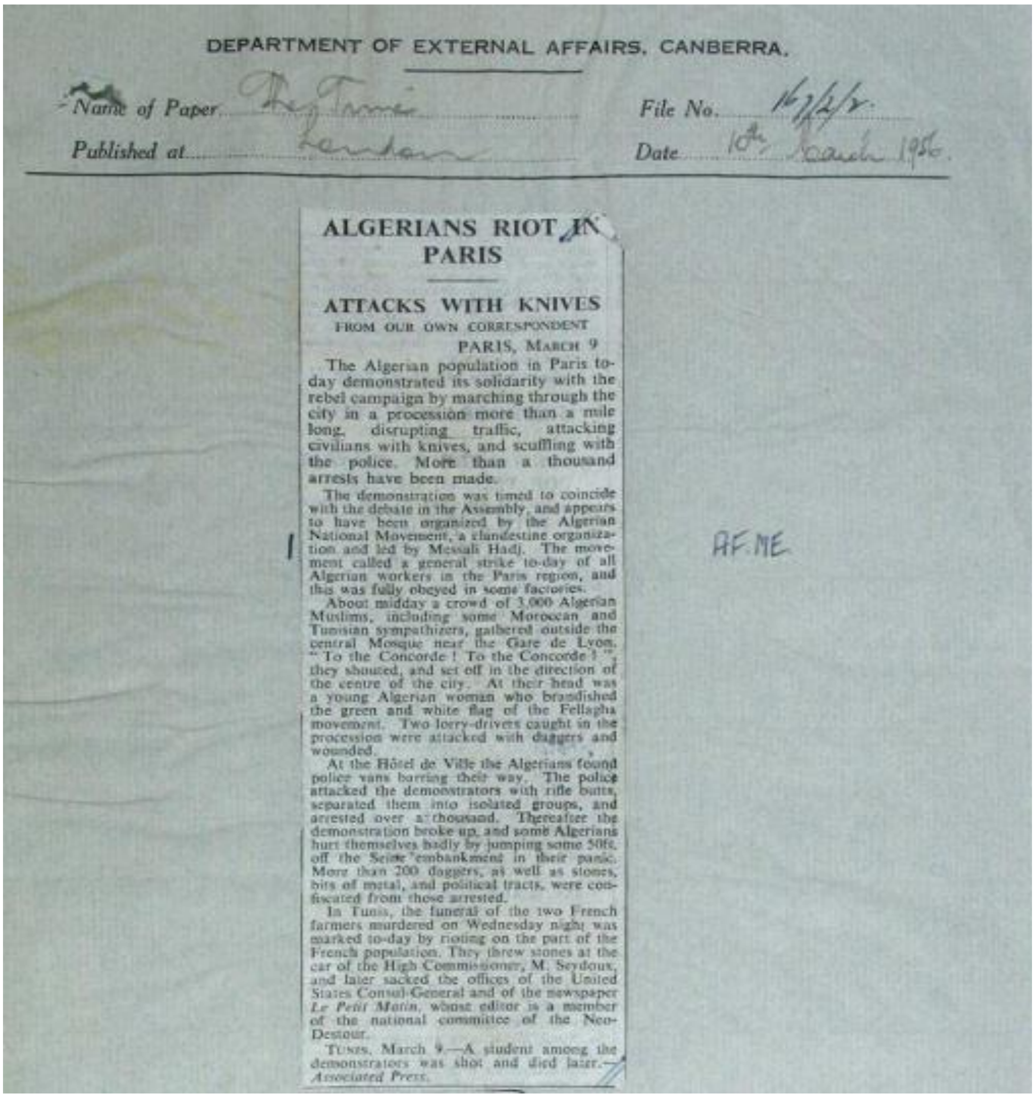
/ the French

المصدر:

, Dipartment of External Affairs Canberra 1National Archive of Australia, A 1838/167/2/
. 116.4Description of the Algérien Current Notes, vol 25, N^0 9, December 1955. pp 11

الملحق رقم 2

مظاهرات المصاليين في فرنسا من أجل دعم القضية الجز ائرية



DEPARTMENT OF EXTERNAL AFFAIRS, CANBERRA.

Name of Paper The Times File No. 167/2/2.

Published at London Date 10th March 1956.

ALGERIANS RIOT IN PARIS

ATTACKS WITH KNIVES

FROM OUR OWN CORRESPONDENT

PARIS, MARCH 9

The Algerian population in Paris to-day demonstrated its solidarity with the rebel campaign by marching through the city in a procession more than a mile long, disrupting traffic, attacking civilians with knives, and scuffling with the police. More than a thousand arrests have been made.

The demonstration was timed to coincide with the debate in the Assembly, and appears to have been organized by the Algerian National Movement, a clandestine organization and led by Messali Hadj. The movement called a general strike to-day of all Algerian workers in the Paris region, and this was fully obeyed in some factories.

About midday a crowd of 3,000 Algerian Muslims, including some Moroccan and Tunisian sympathizers, gathered outside the central Mosque near the Gare de Lyon. "To the Concorde! To the Concorde!", they shouted, and set off in the direction of the centre of the city. At their head was a young Algerian woman who brandished the green and white flag of the Fellagha movement. Two lorry-drivers caught in the procession were attacked with daggers and wounded.

At the Hôtel de Ville the Algerians found police vans barring their way. The police attacked the demonstrators with rifle butts, separated them into isolated groups, and arrested over a thousand. Thereafter the demonstration broke up, and some Algerians hurt themselves badly by jumping some 50ft. off the Seine embankment in their panic. More than 200 daggers, as well as stones, bits of metal, and political tracts, were confiscated from those arrested.

In Tunis, the funeral of the two French farmers murdered on Wednesday night was marked to-day by rioting on the part of the French population. They threw stones at the car of the High Commissioner, M. Seydoux, and later sacked the offices of the United States Consul-General and of the newspaper *Le Petit Matin*, whose editor is a member of the national committee of the Neo-Destour.

TUNIS, March 9.—A student among the demonstrators was shot and died later.—*Associated Press.*

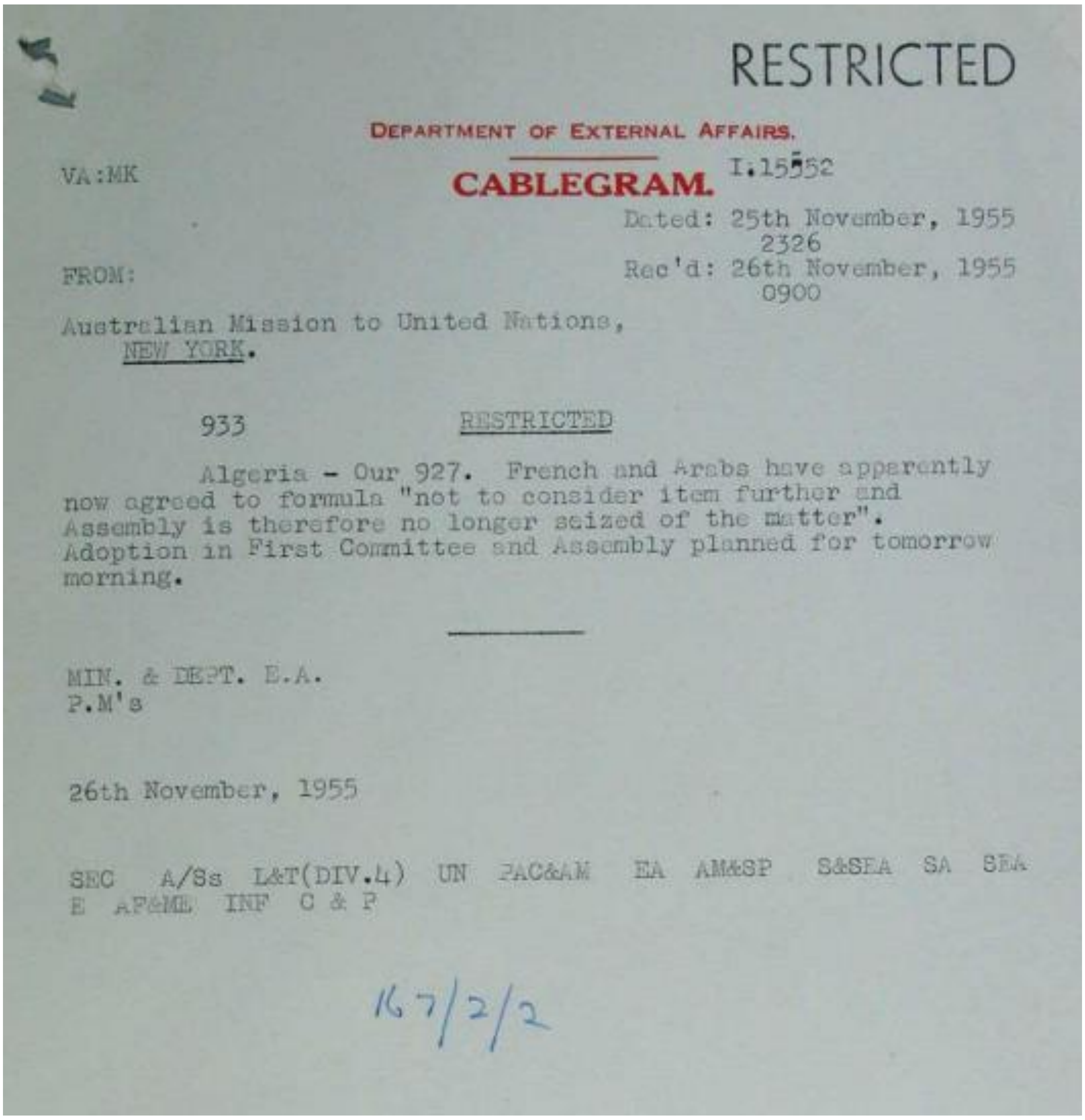
AF.ME

المصدر:

NAA, A1838, 167/2/2, Part1, Franch Norht Africa, Riot in Paris, Attacks With knive, .Mars 1956, p 37

ملحق رقم 3

إتفاق عربي فرنسي لسحب ملف الجزائر من جدول أعمال الجمعية الأممية



RESTRICTED

DEPARTMENT OF EXTERNAL AFFAIRS.

VA:MK

CABLEGRAM. I.15552

Dated: 25th November, 1955
2326

FROM:

Rec'd: 26th November, 1955
0900

Australian Mission to United Nations,
NEW YORK.

933 RESTRICTED

Algeria - Our 927. French and Arabs have apparently now agreed to formula "not to consider item further and Assembly is therefore no longer seized of the matter". Adoption in First Committee and Assembly planned for tomorrow morning.

MIN. & DEPT. E.A.
P.M's

26th November, 1955

SEC A/Ss L&T(DIV.4) UN PAC&AM EA AM&SP S&SEA SA SEA
E AF&ME INF C & P

167/2/2

المصدر:

NAA, A1838, 167/2/1, Part1, Department of External Affairs Cablegram, Restricted French And Arab, N^0 933, Australien Mission To United Nation, New York, 25/11/1955

الملحق رقم 4

تقريرعن الأحداث السياسية للجزائرلأربع سنوات سبقت تاريخ 30/6/ 1955

JF 1013/7 No. 7

REVIEW OF EVENTS IN ALGERIA FOR THE QUARTER ENDING JUNE 30, 1955

Mr. Dugdale to Mr. Macmillan. (Received July 14)

(No. 32. Confidential) *Algiers, July 8, 1955.*

Sir,

I have the honour to enclose a survey of events in Algeria for the quarter ending the 30th of June. I am indebted to Mr. Vice-Consul Lawson for his help in the preparation of this report.

2. I am sending copies of this despatch to Her Majesty's Ambassador at Paris, to Her Majesty's Consuls-General at Tunis, Rabat, Tangier and Tetuan, and to the Commander-in-Chief, Mediterranean.

I have, &c.

A. C. DUGDALE.

Enclosure

1. General

After the relative quiet of the winter months, April saw the beginning of the rebels' spring campaign which, in a rising tempo of murders and sabotage, finally culminated during the second half of June—before it began receding again in the face of fierce repression—in the extension to Algiers and its environs of tobacco and other forms of boycott which had been initiated in Constantine.

The initial spread of insurgence and its sequels, during the period under review, came before the promised reinforcements had arrived in Algiers and therefore caught the authorities somewhat unprepared. Partly for this reason, but also no doubt because of the high state of nervous tension in the country, one of the results was a lot of outspoken and threatening criticism of the authorities by local French elements. Many of the changes in high posts which have since taken place (see Personalities, section 10 below) may not be unconnected.

2. Terrorism

Terrorist activity increased again in April, although Easter week-end passed off quietly, contrary to expectations. The following week witnessed the beginning of a series of bold rebel attacks initiated first by the rebels in the Aures where, on April 15, a military convoy was attacked and eight soldiers, with their arms and ammunition, captured. By early May the rebels had extended their sway to the area around Conde Smendou (south of Philippeville) and public opinion was becoming seriously worried, particularly as the new outbreak appeared to flaunt the state of emergency introduced on April 7 in certain areas of the department of Constantine and in Kabylia, and the setting up early in May of a special joint military and civil command in the department of Constantine under General Parlange. As a result of this tense atmosphere, on May 14, on his return from a visit to Constantine the Governor-General asked the public to co-operate with the authorities by refraining from spreading rumours which could only be of help to the rebels.

On May 20 it was announced that over 100,000 troops would soon be stationed in Algeria, that local militia would be raised, existing units strengthened and naval reinforcements provided for the protection of the Constantine coastal belt.

On May 25 a district commissioner, the officer in charge of his escort and four native soldiers were killed in an ambush while the rest of the escort, some 30 men, disappeared.

The activity of the rebels reached its high water-mark with the murder on June 17 of an administrator and his son at Victor Dupuy (near Batna) and an attack on Philippeville, in the north, when eight bombs were exploded and there was extensive damage by sabotage in the surrounding district.

The first of these actions precipitated incidents at Batna where General Parlange and the Prefect of Constantine, M. Dupuch, who had gone there to attend the funeral, were subjected to a hostile demonstration from the European population who demanded among other things the institution of martial law and the appointment of Marshal Juin, with full powers, as Civil and Military Commander in Algeria. (See Algiers letter 50/1/58/55C of June 21 to African Department.)

The attack at Philippeville was the signal for an exchange of bitter telegrams between the Mayor of that town and the Governor-General. It was also the prelude to extremely heavy counter-attacks by combined air, naval commando and land forces which destroyed a number of villages known to be harbouring rebels. Strong military and air action in the Aures and the arrival of the 2nd D.I.M. (Mechanised Infantry Division), ex-NATO, in Kabylia appear to have done much to sway the neutral Moslem population which for the first time since November has again come forward with offers of assistance and protests of loyalty. This has lent colour to the *colons* emphatic reiterations that the use of force is the only answer to current problems.

Towards the end of May a campaign boycotting native smokers, which had taken root in the Constantine earlier, spread to Algiers. An attempt was also made to stop all natives from shopping in the ubiquitous Mozabite stores and also to prevent native domestic women servants from working for Europeans. Prompt police action on a vast scale both in Constantine and Algiers has done much to reduce the effectiveness of the boycott. The success of the official counter-measures may be judged from the fact that on June 23 the C.R.U.A. (Comité Révolutionnaire d'Unité et d'Action) is alleged to have instructed its cells to suspend their activities as a precautionary measure as the pace was getting too hot.

On June 4 the Governor-General was authorised to recall between 8,000 and 10,000 men to create light defence groups for the protection of crops (about which there are almost daily reports of burning, uprooting or cutting down) and as a result some 6,000 reservists were called up from the 1953 and 1952 age groups.

The improvement discernible at the end of June may, in part, be due to the transfer from the civil judicature to the military of pending cases arising out of the November outbreaks. Already a number of rebels concerned in the first attacks have been sentenced to death while their accomplices have received life sentences. In the areas of unrest, it is said action is now even more summary and expeditious in the case of rebels caught red-handed.

3. Governor-General

M. Soustelle, caught as he is between the noisy and insistent local demands for stronger repressive action and his own more liberal leanings, has so far given a good account of himself and shown his real desire to achieve a lasting and satisfactory solution to the Algerian problem. His policy—or more properly, that evolved by him in collaboration with the Committee of Co-ordination for French North Africa created in Paris early in June—appears to be based on an acceptance of the necessity for strong military action to suppress the rebels and the concurrent introduction of real reforms aimed at the betterment of the natives' spiritual and economic lot. Features of M. Soustelle's plan are the encouragement of light industries and a modernisation of native agriculture, an ambitious schooling programme to combat illiteracy, the opening of civil service appointments to Moslems, the teaching of Arabic as a compulsory second language in schools, the freeing of the Moslem religion from Government control, &c. (See Algiers letter 50/1/61/55C of June 30 to the African Department.)

It is fashionable in Algiers to sneer at the proposed reforms. One local die-hard politician has gone so far as to say that all the reforms that were necessary had long since been made . . . . by the *colons* themselves, and local feelings may be gauged by the fact that at a meeting held by the Federation of Mayors of the Department of Algiers on June 27 in protest against the Government's so-called " immobilism," the Mayor of Algiers, M. Jacques Chevallier, was shouted down for suggesting that the problem should be examined with a cool head.

Now that the implications of assimilation and integration are gradually being brought home to the French in Algeria, their instinctive repugnance to such measures is revealing. Perhaps, if left to themselves, local French politicians could imagine no better state than the one which now prevails at the antipodes. Unfortunately for

تابع للملحق رقم 4

this view, Algeria has neither the resources nor the wealth of the Union of South Africa and, what is more, is dependent on France for financial aid on an ever increasing scale.

4. Algerian Assembly

On May 25 the new bureau of the Algerian Assembly was elected, somewhat precipitately, in order that it might be ready to greet the new Minister of the Interior, M. Bourges-Maunoury, on his arrival at Algiers. M. Saiah Abdelkader, a former President, was elected President for 1955-56. (See my despatch No. 24 of June 3.)

The current session of the Algerian Assembly has on the whole been quiet, local events which have produced their share of trouble outside being reserved for the debate which is timed to follow the one which the French National Assembly is to devote to North African affairs early in July.

On June 10 a motion was tabled by M. Gratien Faure calling for the indemnification by the State of losses sustained by farmers as a result of terrorist action. A second proposal for the extension of financial assistance to farmers for the purchase of equipment and machinery to speed harvesting this year was also made by M. Faure.

5. Communism

MM. Paul Caballero, a secretary of the Algerian Communist Party, and Georges Rafini, a member of the Bureau, were taken into custody at Algiers on June 20. On June 28 they were sentenced to 2 and 1 month's imprisonment respectively on a charge of resisting arrest. The fact that Caballero was being sought by the police in connexion with a sentence of imprisonment to which he had been condemned in May 1954 and against which he had not appealed within the specified time, suggests that his arrest is not unconnected with present police activities aimed at disrupting the Communist and rebel organisations. A statement made after his arrest claimed that his brief case had been found to contain documents which conclusively established the existence of a link between rebels and Communists.

The Press censorship regulations brought out on April 22 appear to be particularly aimed at the Communist Press. Since their promulgation these regulations have been consistently used to hinder the appearance of the Communist daily and weekly papers at Algiers. On one occasion three successive editions on the same day of the *Alger Républicain* were banned one after the other, although the last edition consisted of little more than a series of blanks. This has led the paper to print in heavy type on its front page every day the slogan: "*L'Alger Républicain* dit la vérité. Il ne dit que la vérité . . . mais il ne peut pas dire toute la vérité."

A number of Communist school teachers and several other persons—for example two Customs officials—have been refused residence in Algeria and deported to France since the special powers under the state of emergency came into force.

6. Labour

There were no major strikes during the quarter. Most of the strikes were short token ones in which dockers, public services, &c., were involved. May Day passed off quietly throughout Algeria. All parades and demonstrations were banned in the Department of Constantine in areas covered by the state of emergency. On May 26 a newspaper strike prevented all newspapers from appearing with the exception of a daily paper at Algiers whose staff belonged to a different union. On May 9, for the first time since 1947, a C.G.T. delegation was received by the Governor-General.

7. Press

By and large, the Algerian Press which, with the exception of Communist and Nationalist papers, is generally of a Right-wing catholic complexion, showed marked resentment at what it construed to be the United Kingdom's unfriendly attitude towards France in North Africa. This is in fact no new development as *colons* and many others among the well-to-do French in Algeria have always nursed resentment against the British, however friendly superficial relations may have appeared. Indeed, cocktail party gossip quite openly accuses Great Britain of being implicated in the training of rebels in Libyan camps and of helping in gun-running into Algeria.

Our colonial policy is not understood locally and is in fact clearly suspect, as was evident in the handling by the local Press and radio of the speech made by Her Majesty's Ambassador during his visit to Algiers in April.

8. Nationalists

A suggestion, originating in the Metropolitan Press, that Ferhat Abbas, the leader of the moderate U.D.M.A. Party, might usefully be brought into discussions on current problems produced an official statement that Algeria, unlike Tunisia and Morocco, was an integral part of France and a denial of the fact that there could ever be a question of " interlocuteur valable."

Current Press reports suggest that the M.T.L.D., which was banned after the November uprisings, has continued its activities as a clandestine party in France under the title " Mouvement National Algérien."

9. Elections

(i) *Cantonal*

Elections for renewal of half the seats of Conseillers Généraux were held on April 17 and 24. No major changes took place and in particular no Communists were returned. The outstanding feature of the elections was that as regards the Moslem electors, it appears that the Governor-General's promise that the elections should be absolutely free seems to have been respected. (See Algiers letter 50/1/28/55C of April 26 to African Department.)

(ii) *Conseil de la République*

On June 19 senatorial elections to the Conseil de la République for the Department of Algiers took place. In the First Collège, MM. Borgeaud and Rogier were re-elected, whilst M. Schiaffino was elected in place of Senator Muscatelli who did not seek re-election. MM. Ferhat Marhoum and Abdennour Tamzali, the outgoing Senators in the Second Collège had a walk-over. (See my despatch No. 28 of June 21.)

10. Personalities

Many changes have occurred recently among high-ranking military and civil personnel in Algeria. The principal ones include the appointment (with effect from July 6) of General Henri Lorillot to succeed General Cherrière as General Officer Commanding the 10th Military Region; (General Cherrière, who was appointed to Algiers about 9 months ago, has been placed on the retired list). The appointment of Admiral Auboyneau as Commander-in-Chief of French Naval Forces in the Mediterranean in place of Admiral Sala who leaves on July 31 for a new post; the nomination of M. Max Lafont de Sentenac as Secrétaire-Général Adjoint to the Government-General to replace M. Jean Thomassin who left Algiers on May 23; the appointment of M. François Collaveri as Prefect of Algiers to succeed M. André Trémeaud who has been transferred to the Ministry of the Interior.

New military appointments include those of General Gaston Parlange as General Officer Commanding in charge of civil and military operations (co-operating with M. Dupuch, Prefect of Constantine), and General André Beaufre, General Officer Commanding the 2nd D.I.M. which arrived from France on June 19, who has been entrusted with the task of covering Kabylia.

11. Visits

M. Paul Reynaud visited Algeria in April in the course of a journey made to French North Africa as President of the Commission des Finances. M. Reynaud was outspoken and his findings were not all appreciated locally, in particular his suggestion that Algiers should help herself more by raising funds through increased local taxation and not rely ever and anon on financial grants from France. He was also one of the first to point out the impracticability of full integration. (See Algiers letter 50/1/34/55C of May 13 to African Department.) M. Reynaud was accompanied during part of the time by M. Gaston Palewski, whose main interest seems to have been concerned with the potential industrial development of the Colomb Béchar area.

M. Bourges-Maunoury, the French Minister of the Interior, visited Algiers on a fact-finding journey from May 26 to 31. It was during this visit that the proposal for the creation of a new department with Bone as capital was again formulated. It

المصدر:

Riview of Events in Algéria For The Quarter Ending June Foriegn Office F.O. 413.97, 1955, JF10 13/7 N⁰7, Part4, Jan. Dec 1955, pp 18.21.

الملحق رقم 5

تقريرعن محاكمات فرنسية لمناضلين مصاليين

- 5 -

LES MILITANTS DU M.N.A. DEVANT LES TRIBUNAUX.-

Le 12 août, s'est déroulé devant le Tribunal militaire permanent d'Alger, l'un des procès du M.N.A.

Huit militants du M.N.A. : ZITOUNI Mokhtar, MUSTAPHA ben Mohamed, RAFFA Mohamed, NADJI Mohamed, LADJAL Amar, KHIDER Mohamed et BELAMINE Lounès.

Contrairement aux hommes du F.L.N. qui passent devant les tribunaux, qui n'avouent jamais leur appartenance au F.L.N. et qui arguent toujours qu'ils y ont adhéré ou accompli les actions pour lesquelles ils sont compromis que sous la menace, que par la peur d'être tués.

Zitouni, Mustapha et leurs compagnons ont revendiqué hautement leur appartenance au M.N.A., leur fidélité à MESSALI Hadj, leur foi nationaliste et leur confiance dans le triomphe de la cause algérienne.

Cette différence d'attitude devant les tribunaux colonialistes d'une part des hommes du F.L.N. et d'autre part des messalistes s'expliquent .

Les hommes largués dans le F.L.N. par des circonstances de la Révolution Algérienne, n'ont, la plupart, aucun idéal nationaliste ni d'expérience dans la lutte révolutionnaire. Les uns s'y sont enrôlés par intérêt, pour pêcher en eau trouble, d'autres comme tous ces politiciens véreux issus de tous les horizons comme les F. Abbas, les Farès, les Debaghine, les Madani, les Mechri, ou comme tous ces bachaghas et autres féodaux, ou comme tous ces faux intellectuels accablés d'ambition et d'arrivisme, après l'avoir dénigrée et combattue se sont accrochés à la Révolution pour en profiter, pour la saboter et en prendre la direction pour réaliser leurs desseins égoïstes et anti-peuple.

Certes, il est beaucoup de jeunes patriotes, beaucoup d'étudiants et d'honnêtes algériens qui ont été abusés et entraînés dans cette duperie qu'est le F.L.N.

Comment ne l'est-elle pas quand les militants sincères et désintéressés du C.R.U.A. ont été progressivement les uns froidement assassinés, les autres purement et simplement liquidés et classés dans la catégorie "honorifique" pour être remplacés par les "Ali la pointe", les Yacef, les "Yeux bleus", les Samicho, les F. Abbas, les Farès, les Yazid, etc...

Un tel rassemblement hétéroclite n'a ni idéal, ni foi, ni scrupule. Il est clair que, tant qu'ils sont en liberté ils ne manquent pas de fanfaronner, mais dès

.....

تابع للملحق رقم 5

- 6 -

qu'ils sont pris, ils dévoilent une lâcheté, une duplicité et un manque de maturité politique caractéristiques. Il en est ainsi de tous les mouvements créés artificiellement de toutes emporte-pièces.

Pour revenir aux militants du M.N.A. qui, le 12 août 1957 avaient comparu devant le Tribunal militaire, d'ailleurs comme tous les autres au cours de tous les procès du M.N.A., c'est une attitude courageuse, digne et imposant le respect, que l'on a remarqué.

Zitouni a tenu à clarifier la position du M.N.A. à propos des algériens d'origine européenne. Il a répété ce que Messali Hadj n'a pas cessé de dire depuis 1923, que les nationalistes algériens ne sont pas xénophobes.

" Nous sommes foncièrement adversaires de toutes les formes de xénophobie motivée par des différences de races, de religions, de langues etc..."

J.G., de La <u>Dépêche Quotidienne</u>, reconnaissait la sincérité du militant messaliste Zitouni : " Zitouni cherche à convaincre véritablement son auditoire. Ce terme n'est pas exagéré. Chacune des réponses aux questions du Tribunal, est posée, exposée longuement..." écrit-il.

Avec force, Zitouni a démontré que le M.N.A. ne fait pas du terrorisme aveugle sa méthode d'action. "Jamais un membre du M.N.A. ne figurera à cette place en qualité de tueur" disait-il.

A une question de la défense sur la place qu'occupent les idées de tolérance dans le nationalisme algérien, il répond : " C'est un nationalisme libérateur, nous voulons apporter avec la liberté politique le bien-être social".

Et quand le président lui demanda des précisions sur l'organisation des "Fidayoun" et des groupes armés du maquis, Zitouni, conscient de ses graves responsabilités de militant, répondit simplement : "Pour la sécurité de l'Armée du peuple, je n'ai pas le droit de dévoiler certaines choses ! "

Raffa Mohamed a revendiqué hautement d'avoir été l'intendant général qui pourvoyait en uniformes les groupes armés du maquis.

Comme ses autres compagnons, Mustapha ben Mohamed a été d'une éloquence remarquable. Il lui appartenait

.....

تابع للملحق رقم 5

- 8 -

Mustapha a tenu à le faire comprendre à ses juges, parlant avec véhémence, il disait :

" les valeurs humaines n'ont été révélées par ... Saint-Exupéry, André Malraux, j'ai alors adhéré au P.P.... Puis, j'ai fondé le rassemblement de jeunesse musulmane algérienne.

" J'ai assisté au congrès d'Hornu, car j'ai pensé que les algériens devaient sortir de l'ombre. Les algériens qui n'ont pas hésité à prendre les armes pour défendre le pays."

Tous les autres co-inculpés de Zitouni, Mustapha et Raffa ont été vraiment dignes. Chacun d'entre eux a revendiqué la responsabilité ou la tâche qui lui était assignée.

Aucune faiblesse en eux. Quel bel exemple !

Les sentences sont là pour montrer que les militants du M.N.A. savent être dignes de leurs responsabilités et à la hauteur de toutes les situations. C'est qu'ils sont forgés à la grande école d'épreuves et de sacrifices que Messali Hadj leur a donnée.

L'un et l'autre de ces huit patriotes algériens quand ils apprirent la sentence condamnant Bellarmine Lounès à mort, Khider et Zitouni aux travaux forcés à perpétuité, Raffa et Mustapha à 20 ans de T.F. Hadji à 10 ans de réclusion, Ferkoul à 10 ans de T.F. et Lodjel à 7 ans de T.F., eurent la conscience tranquille. Ils savaient que c'était pour une juste cause, le droit à leur peuple à l'indépendance et à sa libre disposition, qu'ils se présentaient devant le tribunal français, et que c'était pour cela qu'ils ont été lourdement frappés.

Ce sont des milliers de nationalistes algériens qui au cours de ces trois dernières années ont été lourdement frappés par les tribunaux.

Plusieurs d'entre eux ont été exécutés. En allant à la mort, ces patriotes chantaient l'hymne national et en criant à la face de leurs bourreaux : "Vive l'indépendance de l'Algérie ! Vive le P.P.... ! Vive Messali Hadj !"

Des milliers d'autres patriotes messalistes languissent dans les camps de concentration. D'autres ont été sommairement exécutés par les forces de "pacification" ou morts de la torture. Il est également des dizaines et des dizaines de combattants qui meurent dans les accrochages sous les plis du drapeau algérien.

...

المصدر:

, Militants M.N.A en 1et de Programme de M.N.A, N^0 M.N.A, Bulletin d'information
.p6.p85les tribunaux, 12/10/1957, p Avant

الملحق رقم 6

مصالي الحاج يستعرض مبادئ حزبه (الحركة الوطنية) في لقاء خاص

- I -

SUR LES PRINCIPES DU MOUVEMENT NATIONAL ALGERIEN

Entretien avec le Chef National

Au cours de l'été, un certain nombre de nos compatriotes ont rendu visite à Sid El Hadj dans sa résidence forcée à Belle-Isle.

Le Chef National y vit, entouré et gardé par des dizaines de C.R.S. Il ne peut recevoir qu'un très petit nombre de visiteurs. L'hiver, la modeste villa qu'il occupe est sursaturée d'humidité. Malgré sa robuste constitution, Messali Hadj a été très gravement malade il y a quelques mois. Grâce à Dieu, notre vénéré chef a pu vaincre victorieusement le mal.

Nous avons pu constater par nous-mêmes, combien la situation de Sid El Hadj était infiniment plus précaire que celle des détenus qui jouissent du régime politique à la Santé Mais cette épreuve, qui s'ajoute à toutes celles endurées depuis près de quarante années, n'a en rien entamé la foi, la vigueur, la Confiance, du Chef National quant à la victoire finale de notre Algérie libérée des chaînes du colonialisme.

Nous avons beaucoup parlé des problèmes du Parti et à ce sujet, Sid El Hadj nous a, en nous rappelant les dures luttes du passé et du présent, défini les principes du Mouvement National :

" Vous savez que le Parti a les portes largement ouvertes pour tous ceux qui veulent servir le peuple algérien. Quand un nouvel adhérent entre dans le M.N.A., nul ne peut encore savoir s'il sera courageux et loyal. L'expérience nous a démontré que l'écrasante majorité des militants sont sincères, courageux et totalement désintéressés. L'expérience nous a également démontré que la sélection s'opérait rapidement entre ceux qui sont venus à nous sincèrement pour servir la cause algérienne et ceux qui voulaient, au travers de la cause algérienne, se servir eux-mêmes. Ces quelques individus égarés au sein du M.N.A.

.....

تابع للملحق رقم 6

ont été dès lors impitoyablement chassés. Néanmoins, le Parti a toujours pris le temps nécessaire pour ramener ceux qui faisaient preuve de faiblesse et de crainte, sur la voie droite et parfaire leur éducation politique. Ceux qui, en dépit de cette patience ont voulu par leurs actes leur indiscipline et leurs goûts de l'aventure, se placer en dehors de la ligne du Parti, telle qu'elle était définie par ses congrès, ont été exclus conformément aux lois et aux règlements du M.N.A.

Notre conception de toujours a été de dire la vérité à nos militants et, dès qu'un cas se manifestait qui pouvait aller à l'encontre des buts poursuivis par le M.N.A., nous l'avons porté à la connaissance de tous. Cette règle a été et sera toujours appliquée à quiconque, quelle que soit sa responsabilité, dirigeant ou simple militant. De ces individus contre lesquels le Parti a appliqué ses lois et règlements, comme vous le savez, il s'en est trouvé de petits, de grands et même des comités centraux qui, ayant transgressé les principes de notre cause, ont vu les portes du Parti se fermer pour eux.

Le M.N.A. est le Parti de la vérité, de la clarification et de l'honnêteté politique. Le fait même que nous ayons engagé le combat politique pour le droit du peuple algérien à disposer de lui-même, dans des moments extrêmement difficiles et contre un colonialisme puissamment armé et en pleine apogée, prouve que le M.N.A. n'a jamais craint de dire la vérité.

C'est pourquoi nous pouvons réaffirmer, parce que

.....

تابع للملحق رقم 6

nos principes sont profondément ancrés dans notre Peuple, que tant sur le plan politique que sur le plan militaire, le M.N.A. appliquera la loi et ses règlements à l'encontre de tous ceux qui veulent dévier de notre droit chemin, et que tous, dirigeants ou militants, ont appris à respecter.

Actuellement, ce qui nous intéresse avant tout, c'est l'indépendance de l'Algérie, laquelle sera arrachée par la lutte de nos militants qui, sincèrement, honnêtement et conformément aux principes du Parti, savent sacrifier tout, y compris leur vie, pour la liberté de notre chère patrie.

Ceci, je l'ai expliqué aux militants du Nord, de la Belgique, de l'Est, de la Sarre et d'Algérie, et je dois dire que j'ai été frappé par la maturité politique de nos militants et leur compréhension. J'en suis heureux parce que je me rends compte ainsi que notre peuple a vraiment bien compris toute la signification du combat engagé il y a près de 40 ans par le M.N.A.

L'adversité est grande : de toutes parts, les ennemis du peuple algérien assaillent notre Parti. Mais cette conspiration, cette collusion hétéroclite, nous l'avons déjà connue dans le passé et nous l'avons défaite à différentes reprises. La conspiration du silence faite autour du M.N.A., la malveillance, l'interprétation intéressée de la presse, y compris les journaux qui se targuent d'être objectifs, les émissions de la radio, ne touchent plus personne.

Un militant qui, sans doute, était un chef,

.....

تابع للملحق رقم 6

- 4 -

avant de nous séparer m'a déclaré : "Sid El Hadj, aujourd'hui nous sommes vaccinés contre cette fièvre du colonialisme et de ses larbins".

Faut-il ajouter quelque chose à ces paroles ?

Je ne le pense pas.

Un dernier mot. Les informations, les rapports qui m'ont été communiqués au cours de ces entretiens, m'ont montré toute la sympathie que la cause du peuple algérien recueille parmi le peuple français à l'usine, dans les mines, dans la rue, à l'hôtel.

Ceci montre que le Parti fait bonne oeuvre sur le plan de l'éducation. "

x
x x

المصدر:

Programme du MNA, N⁰1, Sur les Principe de M.N.A, Bulletin d'information du Mouvement National Algérien Entretien Avec Chef National, 12/10/1957, pp 1.4

الملحق رقم 7

تقريريتناول حيثيات قضية المدعو"بن و انيش" أحد مناضلي جبهة الوطني الوطني

- 4 -

LE PROCES BENOUENNICHE

-:-:-:-:-:-:-:-:-:-:-:-

Le 11 octobre 1956, une "infirmerie" F.L.N. était découverte près de Ménerville, dans l'Algérois. Les journaux de l'époque avaient fait grand tapage autour de l'affaire parce que le propriétaire du lieu; une ferme, n'était autre que Mustapha BENOUENNICHE, industriel d'Alger et grand ponsable du F.L.N.

Le fait le plus important qui ressortait de l'enquête était que la ferme Benouenniche servait avant tout à l'exécution, dans d'horribles conditions, de militants et de combattants du M.N.A. Plusieurs cadavres de ces derniers ont été trouvés à proximité du sinistre lieu et le "personnel" F.L.N. a passé des aveux complets.

BENOUENNICHE et ses acolytes viennent de passer en jugement. De l'assassinat des membres du M.N.A., il n'a pas du tout été question. Le tribunal a trouvé sans doute que dans cette besogne le F.L.N. avait bien mérité du colonialisme et n'a infligé que 5 ans de prison à BENOUENNICHE.

Le procès de ces criminels a néanmoins révélé pas mal de tractations F.L.N.-Gouvernement Général, qui justifient pleinement à la fois l'action gouvernementale en faveur du F.L.N. et les attaques menées dans tous les domaines contre le M.N.A.

Pour sa défense, BENOUENNICHE avait en effet comme témoin son ami Jacques CHEVALLIER. Le Maire d'Alger, connu pour ses accointances avec les "centralistes", n'a pas hésité à déclarer qu'en mars 1956, le F.L.N. était en contact avec le Gouvernement Général, et que BENOUENNICHE avait personnellement eu une entrevue d'une heure et demie avec Robert LACOSTE par son intermédiaire le 29 mars 1956. "Après cet entretien, l'industriel F.L.N. était désespéré parce qu'il était profondément français", dit Jacques CHEVALLIER, qui ajouta :

"Je pense profondément que M. BENOUENNICHE, sa famille, ses amis, tout ce qu'il représente enfin, constitue une force à utiliser dans l'Algérie de demain. Au moment où des institutions nouvelles vont être mises en place, si nous ne nous appuyons pas sur cette épine dorsale que représente la rgeoisie musulmane, nous échouerons et je le regretterai profondément pour mon pays.

Voilà qui est clair et qui explique amplement pourquoi les gouvernants français, aidés par le néo-colonialisme et soutenus par le PARTI COMMUNISTE, ont créé de toutes pièces le F.L.N., l'ont développé et dressé contre le M.N.A.

Voilà aussi comment les néo-colonialistes comptaient résoudre le problème algérien: en ramassant les débris de la bourgeoisie algérienne et en l'opposant, en une formation de diversion, au mouvement national et prolétarien du peuple algérien, le M.N.A.

Seulement, les néo-colonialistes et les gouvernants français ont compté sans le peuple algérien. Ils apprennent aujourd'hui, à leurs dépens, que ce dernier ne s'est pas laissé prendre à leurs manoeuvres et qu'il reste fermement attaché à son Mouvement National Algérien pendant que leur créature F.L.N. s'est mise au service du plus offrant des étrangers.

==

المصدر:

M.N.A, Bulletin d'Information du MNA, N08, Le Procès de Benouenniche, 13/3/195 pp4.6

الملحق رقم 8

جيش الحركة الوطنية يمنح مصالي الحاج الصلاحيات كاملة للتفاوض مع حكومة ديغول

-:-:-:-:-:-:-:-:-:-:-:-:-

L'ARMEE DE LA LIBERATION NATIONALE DELEGUE TOUT POUVOIR
AU CHEF NATIONAL MESSALI HADJ .-

MOUVEMENT NATIONAL ALGERIEN
-

ARMEE DE LA LIBERATION NATIONALE
-

Algérie, le 9 Novembre 1959

Le Comité Politico-Militaire de l'Armée a tenu une réunion sous la présidence d'honneur du Chef National MESSALI HADJ et sous la présidence effective du Chef d'Etat-Major, au P.C. de la Wilaya 6.

Après étude et compte rendu de la situation politique et militaire, après analyse de la déclaration du général de GAULLE, après connaissance de la prise de position du Chef National MESSALI HADJ, le C.P.M.A. approuve la prise de position du général de GAULLE sur le problème algérien et précise que cette position est le programme du M.N.A. depuis 30 ans.

Le C.P.M.A. délègue tout pouvoir au Chef National MESSALI HADJ de négocier avec le Gouvernement français. L'Armée et le peuple algérien sont prêts à répondre à son appel.

Le Commandant chef de secteur I : SI MEFTAH

Le Commandant chef de secteur 2 : SI MOHAMED ELELAMI

Le Délégué politique du M.N.A. : SI ABDENOUR .

المصدر:

L'Armée de La 26et de Programme de M.N.A, N0 M.N.A, Bulletin d'information Libération National Délègue Tout Pouvoir au Chef National Mzssali Hadj, 9/11/1959, p4.

الملحق رقم9

رسالة الجنرال محمد بلونيس إلى المقيم العام لاكوست

Lettre de Mohammed Bellounis à Robert Lacoste (Sans date, fin janvier 1958) (CAOM 3 SAS 103/1-31) Depuis le 6 novembre dernier, date à laquelle j'ai fait devant Monsieur l'inspecteur général Ciosi et les chefs militaires rassemblés autour de lui des déclarations qui engagent la vie et l'honneur d'un homme, je n'ai cessé de suivre avec la plus grande attention les répercussions de mon geste sur les populations d'Algérie. Je sais que les idées générales que j'ai exprimées répondent aux aspirations profondes du plus grand nombre et qu'il aurait suffi de m'y autoriser pour que l'immense majorité du peuple algérien se rassemble autour des idées que j'ai formulées sans qu'il puisse y avoir sur leur contenu d'équivoque possible. Mais je sais aussi que ces mêmes idées ont développé autour de moi une opposition qui tend à me faire apparaître comme un aventurier lourd d'ambitions personnelles et dont l'action, bien qu'opposée à celle du FLN dans ses moyens, aboutit en définitive au même but qui est la séparation de l'Algérie et de la France. On me fait apparaître comme un personnage tortueux essayant de remettre sans cesse en cause mes engagements et mes accords, tandis que, dans le même temps, je suis accusé par l'extérieur d'être à la solde de la France. Monsieur l'inspecteur général Ciosi lui-même m'a fait remarquer, tout en donnant à ses propos l'allure d'une interrogation plutôt que d'une affirmation qui accuse, que mes hommes continueraient à rançonner honteusement la population dans le même temps où ils continueraient une active propagande antifrançaise, allant même jusqu'à maltraiter les loyaux et fidèles serviteurs de votre administration. Sur tous ces points, ma réponse sera facile et catégorique. Je pense que tous les documents qui vous parviennent et qui tendent à présenter mon armée comme une bande de pirates sans foi ni loi sont ou bien totalement faux ou bien ne renferment qu'une fraction de vérité tellement déformée que j'apparaîtrais rapidement à vos yeux comme un homme désespérément inadaptable aux méthodes d'une démocratie civilisée et sur lequel par conséquent on ne peut raisonnablement compter. Ma réponse sera simple. Je me suis efforcé d'établir dans mon armée une discipline que j'ai voulue aussi juste que rigoureuse. Que les représentants de votre administration civile et militaire règlent aux échelons locaux avec les chefs de mes unités tous les cas qui mériteraient de votre part de légitimes reproches, et que, par les hiérarchies correspondantes, seuls les faits graves parviennent à notre échelon. Si la véracité des faits qui sont reprochés est prouvée, et cette preuve sera toujours facile à faire, ma sanction sera immédiate. Mes combattants le savent et ils savent aussi que c'est leur vie même qui est en cause s'ils transgressent la juste discipline que je leur impose. Je souhaite que, de votre côté, vous preniez des sanctions envers les fauteurs de troubles et les propagateurs de fausses nouvelles à mon encontre. Cette méthode de travail que Monsieur l'inspecteur général Ciosi et le colonel de Massignac s'efforcent de traduire noir sur blanc sera d'application immédiate dès que vous-même et le général Salan l'aurez approuvée. * * * Le discrédit que l'on tend à faire peser sur moi touche surtout les desseins qu'on me prête. Je n'ai cessé de dire et de répéter, Monsieur le Ministre, que je ne conçois ni ne concevrai jamais que l'on puisse dissocier l'Algérie de la France. Mon ambition la plus haute est de les souder définitivement et pour le mieux et pour le pire. Je rêve d'une grandeur commune et d'une construction assez solide pour qu'elle résiste au temps et aux entreprises de démolition, qu'elles viennent de l'extérieur ou de nos propres incompréhensions intérieures. N'ai-je pas assez martelé mes mots sur ce point ? N'ai-je pas proposé de donner à mes propos la plus large diffusion possible ? Et si cette diffusion a été limitée à ma « zone », est-ce par le fait de

تابع للملحق رقم 9

ma volonté ? Peut-être peut-on considérer que les idées générales que j'ai exprimées sont confuses et renferment encore une part d'équivoque et des ferments de dangers pour l'avenir de la communauté franco-algérienne. Cela est vrai, sans doute, mais c'est volontairement que je n'ai pas donné plus de précision à ma volonté politique. Il m'a semblé que le moment n'était pas venu. Que je devais me cantonner dans une œuvre de guerre, considérant comme un postulat qu'aucune construction ne sera possible tant que le FLN n'aura pas capitulé sans conditions. À vous, Monsieur le Ministre, et pour qu'il n'y ait pas d'équivoque dans votre esprit, je tiens à déclarer que j'accepte que soit posée une barrière au-delà de laquelle tous les hommes qui s'y trouveraient soient bannis de la communauté franco-algérienne. Aucune construction ne sera possible avec ces hommes. Ou bien ils seront maintenus hors de la communauté franco-algérienne, ou bien l'Algérie sera perdue pour la France. Ce n'est qu'un sentiment personnel que j'exprime là, mais il est profond et sincère. En ce qui me concerne, mes aspirations politiques se situent en deçà de la barrière, et il y a là une large place pour y construire une Algérie indissolublement liée à la France. Les formules qui m'apparaissent possibles vont d'une forme de fédéralisme à définir jusqu'à l'intégration pure et simple de l'Algérie à la France. J'accepterai avec discipline l'une quelconque de ces formes si les institutions républicaines ont joué librement pour la définir et si telle est la volonté du peuple algérien. Je ne suis encore qu'un homme de guerre. Je lutte contre le FLN aux côtés de la France, mais si un jour j'avais à me définir politiquement, j'inclinerais personnellement vers la constitution d'un État fédéral fort, ce qui postule, bien entendu, une modification de la Constitution. Je dis bien un État fédéral fort, car une forme larvée et boiteuse de fédéralisme aurait un caractère précaire que les moindres secousses jetteraient par terre. Dès lors, les attributs de mon combat, emblème et armée, n'auront plus de raison d'être. Puis-je vous donner de meilleures preuves de ma bonne volonté et de la bonne foi ? La construction de l'Algérie de demain ne pourra se faire que si le séparatisme sous toutes ses formes, directes et larvées, reste définitivement exclu. Voilà, Monsieur le ministre, les précisions que j'ai le devoir de vous apporter. Autant que mes déclarations à M. Ciosi, elles engagent la vie et l'honneur d'un homme, et c'est à vous seul que je les adresse aujourd'hui. Il vous appartient, considérant mon désir de collaborer à l'œuvre de construction d'un ensemble franco-algérien, de me faire connaître si je peux me considérer dès à présent comme l'interlocuteur valable dans l'édification à entreprendre

Je puis vous dire que tous mes collaborateurs et tous mes combattants savent qu'ils luttent non seulement pour détruire le FLN, mais pour permettre demain la construction inébranlable d'une Algérie indissolublement liée à la France.

المصدر:

Philippe Gaillard, L'alliance La Guerre d'Algérie du Général Bellounis (1957.1958), Ed, L'harmattan, Paris,2009, pp.224.227

الملحق رقم 10

رسالة تأييد من قيادات مصالية للثورة وإعلان انضمامهم لجبهة التحرير الوطني

25. 02. 1959

اطارات الحركة المصالية من نقابيين وسياسيين يلتحقـــون بجبهة التـــحرير الوطنى

ويشرحون حقائق خطيرة بعد أن اكتشفوا تعاون مصالي مع السلط الاستعمارية الفرنسية

تقـــرير عن نشاط النقابة المصـــالية

قدمه : اوطالب محمد اورمضان كاتبه الكاتب العام والمسؤول عن التنظيم فى فرنسا بطاقة رقم (٢)
ـ ضروش ابراهيم كاتبه امين المال فى المكتب الفيديرال بطاقة رقم (٤)

ان انضمام الاخوان الوطنيين الذين كانوا قبل يؤلفون الاغلبية الكبرى من اطارات الحركة المصالية فى فرنسا ـ ان انضمامهم الى جبهة التحرير الوطنى يشكل آخر مرحلة فى توطيد الوحدة الوطنية ووحدة الثورة الجزائرية وتكتل صفوف الشعب الجزائرى وراء حكومته الوطنية ازاء الاستعمار الفرنسى ويضع حدا نهائيا لهزلة المصاليين فى فرنسا بعد ان انتهت فى الجزائر بانتهاء عملية بلونيس

وان حكومة دى غول التى كانت تعتمد ـ مثل الحكومات الفرنسية السابقة ـ على « ورقة مصالى » ـ كما كان يسميها سوستيل ـ ستفقد الان كل اعذارها المزيفة التى كانت تتذرع بها من قبل فى عدم تفاوضها مع جبهة التحرير الوطنى والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية المنبثقة عنها. وان «المجاهد» تقدم لقرائها فيما يلى صورة مفصلة عن اطوار هذه المعركة الداخلية التى دامت مدة طويلة فى صلب الحركة المصالية فى فرنسا بين اطارات هذه الحركة الذين كانوا مخدوعين وبين مصالى ومولاى مرباح وابن السيد الذين لا ينسى لهم الشعب الجزائرى ما تسببوا فيه من عرقلة لحركة الثورة ومن جرائم التقتيل ضد الوطنيين الجزائريين الابرياء :

ـ وفى فرنسا ـ كانت الغلبية الجالية الجزائرية سنة ١٩٥٤ منضمة تحت لواء الحركة المصالية ثم انتهت اخيرا الى التخلى عنا بصفة شبه اجماعية ، فلم يعد لحركتنا وجود عملى فى مناطق باريس وبروطانيا والوسط ، والجنوب الغربى ، والجنوب من فرنسا ، ولم يبق لمنظمتنا فى الشهر الماضى سوى بعض الخلايا فى الشمال والشرق ـ فهل يمكن ان نظن ان كل من تركونا قد خانوا الوطن الجزائرى ؟

ولقد وضحت الصحافة الفرنسية كيف كان اعضاء الحركة المصالية يقومون بدورياتهم فى حدائق الفندق وهم مسلحون بالمسدسات والرشاشات تحت سمع البوليس الفرنسى وبصره فهل تسمح الحكومة الاستعمارية هكذا بصراحة الى الجزائريين بحمل السلاح واستعماله اذا لم يكن ذلك لصالحها ؟

انه لبعيد من الممكن ان ينخدع انسان بعد الان ،

تابع للملحق رقم 10

اجتمع اعضاء الاتحاد النقابي للعمال الجزائريين في ايام ٢٧ و ٢٨ و ٢٩ جوان ١٩٥٧ وصادقوا بالاجماع على لائحة تطالب بالانضمام الى الاتحاد العام للعمال الجزائريين وقد كان الكثيرون منا يرغبون جادين في هذا الانضمام ويؤمنون بضرورته ، لكن بعض الاطارات لم تصادق على ذلك الا لتخدع الاساس بعمل دعائي لا تنوي تحقيقه · تلك هي النتيجة التي وصلنا اليها بعد تجربة طويلة جعلتنا ننفصل عن الاتحاد النقابي المنتمي الى مصالي وابن السيد ، بعد ان كنا قد بذلنا كل طاقتنا من اجل منظمة كنا توهمنا مدة طويلة انها قائمة على الوطنية الجزائرية والايمان النقابي الثوري ·

واليوم ها نحن ننضم الى منظمة الاتحاد العام للعمال الجزائريين التي هي وحدها تواصل الكفاح من اجل حرية وحقوق العمال · واننا نريد ان نشرح لرفاقنا ومواطنينا الذين كانوا يثقون فينا لماذا انفصلنا عن النقابة المصالية لنطلب انضمامنا الى الاتحاد العام للعمال الجزائريين ·

اننا ما فتئنا بصفتنا نقابيين ، نرغب في وحدة الطبقة الشغيلة الجزائرية ، ولم نتخل ابدا عن هذه الرغبة ، والمؤتمر الذي عقدناه في جوان ١٩٥٧ عبر بكل وضوح عن هذا الاتجاه لكن « ابن السيد » الذي استحوذ على الادارة حال دون تحقيق كل عمل من هذا النوع ، كما حال دون القيام بكل نشاط نقابي حقيقي لانه يعتبر المنظمة النقابية ستارا فقط يخفي وراءها الحركة المصالية ·

اين عاد الاتحاد النقابي اليوم ؟

ان هذه المنظمة التي جمعت عددا كبيرا من العمال الجزائريين بفرنسا لم يبق فيها منذ شهرين الا الفا مشترك في شمال فرنسا وشرقها ومائة وخمسون في الوسط · واثنا عشر في باريس · **هذه هي الحقيقة عارية · وذلك هو عدد المنخرطين في النقابة المصالية بين الاربعمائة الف عامل جزائري الموجودين في فرنسا**

والمنخرطون في الاتحاد النقابي يدفعون اشتراكاتهم ـ خلال الاجتماعات المحلية ـ الى الحركة المصالية لكنهم قلما يكونون مناضلين في هذه الحركة ·

اما المصاليون فيطلق سراحهم بعد يوم او يومين من ايقافهم ، وكثيرا ما استنكر مناضلونا هذه المعاملة التي جعلتهم يفهمون ان هنالك تعاونا بين الحركة المصالية والحكومة الفرنسية ، لكن الحيرة والاضطراب والاشمئزاز افقدهم كل قدرة على رد الفعل · اما الاتصالات مع المنظمات النقابية والسياسية فقد كانت محدودة جدا ويسيطر عليها ابن السيد فقط الذي رفض دائما ان يعطي عليها اي تقرير · فالفرنسي « دانزو » مثلا المنتمي للنقابات الاشتراكية الفرنسية اراد ان يجلبنا الى سياسته الاستعمارية لوعدنا بادخالنا الى الجامعة الدولية للمعادن ولكن لما خيبنا امله رفض ان يمنحنا اية اعانة منذ ستة اشهر تقريبا · ونفس المحاولة قام بها « هيبير » من مدينة « نانت » · وهناك عناصر اخرى مشبوهة كانت على اتصال بابن السيد مثل « كايوس » من « فرانس سوار » و « هيرمان » من « الفيغارو » اللذين كانا يشتغلان بتنظيم الدعاية لفائدة النقابات المصالية ، ومحاولة التوصل الى طرد الاتحاد العام للعمال الجزائريين من جامعة النقابات العالمية الحرة · وقد خصصت حملة صحافية كبرى منذ عام لهذا الغرض ·

ازمة الحركة المصالية ونقاباتها

منذ حوالي ٨ اشهر تقهقرت المنظمة المصالية تقهقرا كبيرا خصوصا منذ ان تبين ان مسيريها لم يستطيعوا ان يبرهنوا على انهم على اتصال بجيش التحرير الوطني وذلك منذ افتضحت قضية بلونيس وخيانته · وهذا على الرغم من محاولة ابن السيد المفضوحة الذي لم يخجل من الزعم في ٩ اكتوبر ١٩٥٨ ان الحركة المصالية تسيطر على اغلبية ولايات الكفاح وان المنظمة

المصالية بفرنسا تمون جيش التحرير باعانات هامة · واثناء هذه الفترة بقي ابن السيد يواصل مناوراته داخل الحركة المصالية ليصير هو الشخص الذي يعتمده مصالي وقد كان من الصعب علينا ان نعرف حقيقة ما يقوم به لانه كان يتذرع بالسرية وبالفصل بين الحركة السياسية والحركة النقابية ليخفي علينا جميع اتصالاته ودبر بالاشتراك مع « هاشمي »

المصالية والحكومة الفرنسية · **وفي اخر جانفي اطلق سراح مصالي الذي استقر « بشانتي » مما تسبب في غضب المسؤولين عن المنظمة المصالية الذين طالبوا بتقديم ايضاحات وبطرد « ابن السيد » من الادارة وقد القي القبض على اكثرهم تحمسا لذلك وهو « بابا علي » بمجرد عودته الى مدينة « ليل » بل ان هنالك ما هو اخطر من ذلك فقد قدم « هاشمي » قائمة باسماء المعارضين الذين ارادوا زيارة مصالي فما كان من ابن السيد الا ان سلمها الى البوليس الفرنسي الذي القى القبض على ٦١ منهم في حوالي ٢٥ جانفي في مدينة « ليل » من بينهم « بابا علي » بوصفهم من جبهة التحرير الوطني ·**

ان الازمة الطاحنة التي [illegible] منذ بضعة شهور اطارات ومسؤولي الحركة المصالية تنتقل اليوم الى الاساس وتبلغ اغلبية الاعضاء ، فالشك يتغلغل في النفوس والاضطراب يسود صفوفنا ان الكثير منا يتساءلون في حيرة وقلق اين يكون الان واجبهم كوطنيين جزائريين

ايها الاخوة اعضاء الحركة المصالية :

انا بايماننا بالثقة التي ما فتئتم تعربون عنها نحونا ، وبيقيننا بكوننا نعمل فقط لصالح الوطن الجزائري وبدون اي اعتبار حزبي او شخصي ، نعلن نحن مسؤولي الحركة المصالية في الشمال والشرق من فرنسا وفي بلجيكا ـ ان من واجبنا ان نوجه اليكم هذا النداء لنساعدكم على رؤية الحقيقة التي يصر البعض على اخفائها عنكم · وعندما تدركون الحقائق ادراكا سليما تستطيعون ان تحددوا موقفكم الذي يمليه عليكم ايمانكم بوجوب انتصار القضية الجزائرية

ونحن نعتقد انه يجب احيانا تحديد الموقف على اساس دراسة الاعمال السابقة وهدما واستخلاص العبرة

الجزائري ·

ـ في ٢٠ اوت وفي الوقت الذي دخلت

فيه جبهة التحرير الوطني العمل المباشر في فرنسا ، وهاجمت مستودعات البترول والثكنات ومراكز البوليس ، وفي الوقت الذي كان مواطنونا يتعرضون فيه لافظع انواع التعذيب ـ بقينا نحن مكتوفي الايدي · وانتم تذكرون ايها الاخوة المناضلون ان كل الخلايا وكل الاقسام ، كانت تعرب عن رغبتها الحارة في المساهمة في عمل كانت له نتائج هامة سواء في فرنسا او في الخارج او بالنسبة لارتفاع معنويات شعبنا ·

ـ ان الاقطار العربية والاسلامية والبلاد الاسيوية والافريقية ، وكل الاقطار الشقيقة ، والصديقة ، لم تعترف بحركتنا المصالية في حين تقدم التاييد المطلق للذين ظهروا اليوم بكل وضوح كقادة حقيقيين للثورة الجزائرية في الميادين العسكرية والسياسية والذين بقيت قيادتنا تتشبث في غباوة مضحكة بتسميتهم « بالوطنيين المزعومين » فهل يمكن ان نظن اننا نحن محقون ضد مجموع اخواننا المكافحين في الجزائر وضد الاغلبية العظمى لاخواننا المقيمين في فرنسا ، وضد جميع الشعوب الشقيقة والصديقة ؟

ايها الاخوان الاعضاء في الحركة المصالية :

ان البحث الموضوعي لحالة حزبنا وواجبنا كوطنيين مخلصين يملي علينا ان نسعى للضغط على كبار المسؤولين في الحركة المصالية ·

اننا قد قمنا بفضح واستنكار الاتصالات المريبة التي تبرهن بوضوح على ارتباط الحركة المصالية بالسلطات الفرنسية ، وكان المسؤولون الكبار في كل مرة يتذرعون بالمتطلبات السياسية

ان مصالي قبل مغادرته « بيل ايل » قد صرح في ١١ جانفي لاحد مراسلي وكالات الانباء « ان الجزائريين في فرنسا يعيشون مع الفرنسيين في جو من الوئام والتفاهم والعطف »

ان هذه التصريحات تشكل مساسا شنيعا بكرامة كل الوطنيين الذين يتألمون في سجون فرنسا ومعتقلاتها ·

انها لشتيمة فظيعة موجهة ضد الجالية الجزائرية التي تعاني من انواع الاهانة والاحتقار والاعتداء والتعذيب والقتل والسجن وكل عمليات القمع والارهاب التي يقوم بها البوليس الفرنسي ضد الجزائريين · **ان هذه هي حقيقة ما يسميه**

مصالي بالتفاهم والوئام والعطف ·

ايها الاخوة المناضلون :

ان واجبنا ـ كمسؤولين شاعرين بمسؤولياتنا ـ يفرض علينا ان نبقى اوفياء جديرين بالتضحيات التي رضيتم بها من اجل قضيتنا النبيلة قضية استقلال الجزائر ·

ومن اجل ذلك راينا ان ننبهكم ونعرض عليكم الحقيقة بدون تحيز ولا تحريف ·

ان مصالي وجماعته الضئيلة يتهموننا بالخيانة والانشقاق ولكننا لشعورنا باننا نخدم قبل كل شيء قضية الثورة الجزائرية فاننا سنعرف كيف نواجه هذه الشتائم الباطلة ·

ونحن نعلم اننا نتعرض لخطر الاغتيال من طرف رفاقنا القدماء من المصاليين الذين ما زالوا مخدوعين بالاباطيل المصالية · وقد وقع ذلك بالفعل لاحد اخواننا الذي اغتيل اخيرا في « صاربريك » من طرف

تابع للملحق رقم 10

والواقع ان النشاط النقابي قد زال عمليا منذ شهر ماي ١٩٥٨ ' وذلك هو الثمن الذي دفعه ابن السيد لحكومة دي قول حتى تتغافل عن نشاطه السياسي ' كما انه اوقف نشر الجريدة حتى لا يتخذ اى موقف صريح ضد الحكومة الفرنسية كما نريد نحن : تلك الحكومة التي تنهب عدة مليارات من المنح العائلية ، والضمان الاجتماعي من عمالنا ، والتي ترفض ان تدفع لهم منح البطالة وتمنعهم من التنقل بين الجزائر وفرنسا والتي فرضت عليهم منح الجولان في اوت وسبتمبر واكتوبر ١٩٥٨ والتي سلكت سياسة الحرب ضد شعبنا " الخ '

وقد عارض ابن السيد في كل نشاط وكل تشهير بهذه الوقائع ' وكان يرى وجوب ملازمة الهدوء والركون الى الراحة ما دام القمع قد تسلط فقط على جبهة التحرير الوطني '

وفي استطاعتنا ان نبرهن على صحة ما نقول بهذا الصدد : فالمنخرطون في صفوف الحركة المصالية ونقاباتها يتنقلون بكل حرية في فرنسا بمجرد استظهارهم ببطاقة العضوية ' فقد اوقفنا البوليس الفرنسي نحن « مشوش واورمضان » في « حوان » يوم ٢٧ ديسمبر ١٩٥٨ على الساعة السادسة والنصف مساء واطلق سراحنا في الحين بعد ان استظهرنا ببطاقة النقابات المصالية وشرحنا له اننا مصاليون ' واثناء الحملات التفتيشية الضخمة التي وقعت في شهري اوت وسبتمبر ١٩٥٨ كان مناضلو جبهة التحرير الوطني يوقفون لمدة تصل الى ٢٠ يوما فضلا عمن اعتقل منهم في «التفيلاديف» و «الجيمناز» وقاعة «مجاري»

مؤامرة يجب ان نفضح تفاصيلها الآن :

ذلك ان ابن السيد اوقف كل حركة النقابات المصالية منذ شهر اوت ١٩٥٨ ، لاننا كنا على خلاف معه بسبب النشاط الذي قامت به الجبهة في فرنسا منذ ٢٥ اوت لاننا كنا نؤيد ضرورة القيام بالعمل ونناهض السكوت على القمع الفرنسي المسلط على العمال الجزائريين بما فيه منع الجولان

وفي ٩ اكتوبر استدعانا الى مقر النقابة (١٣ نهج اوتيفان بباريس القسم العاشر) ' لعقد اجتماع فوق العادة واقترح علينا ان نتخلى عن المنظمة النقابية ونندمج في المنظمة السياسية المصالية لموافقة «ابن علي» و «هاشمي» ورفضنا نحن الاثنان لاننا كنا على وفاق مع المعارضة التي كانت موجودة في صفوف الحركة المصالية ' وكنا نناهض سياسة التعاون مع فرنسا التي يسلكها « ابن السيد » ثم اقترح علينا تنظيم لجنة انقاذ عمومي مع المكتب الفيدرالي للاتحاد النقابي وذلك طبقا لتعليمات مصالي الذي كان قد حل المكتب السياسي لحركته وفوض جميع السلطات الى ابن السيد ولما كنا متمسكين بمبدا انفصال الحركة النقابية عن النشاط السياسي فقد توقفنا عن كل نشاط من ذلك العهد ، وبعد فشل اجتماع ٩ اكتوبر زار « مشوش » مصالي في ١٣ اكتوبر الذي طلب منه ان يضم الجميع الى الحركة السياسية المصالية ، لان المسؤولين القدماء سيما انهم لم يعودوا يقومون باى نشاط وصاروا يتجولون في الخارج فانه يجب استخلافهم ' ورفضنا نحن الاثنان هذا الامر لاننا فضلنا ان نبقى متضامنين مع المعارضة التي تناهض كل تعاون بين الحركة

والسمجة منها كما يجب تغيير مفاهيمنا عند الضرورة وتكييف سلوكنا بما تتطلبه ضرورات الكفاح الذي سيؤدي بالنصاره الى تخليص بلدنا من قيود الاحتلال والاستعمار الفرنسي '

لقد كنا نعتقد باخلاص ان الحركة المصالية حزب يعمل في سبيل الاستقلال الوطني للجزائر وهي بالتالي اداة للكفاح ضد الاستعمار الفرنسي '

ولكن تاريخ الاربع سنوات الماضية يعلمنا ما ياتي :

ـ في الجزائر انتهى المصاليون تحت قيادة «ابن لونيس» الى التعاون مع القوات الفرنسية ولقد دهشنا واحزننا ثم ثرنا واستنكرنا لكون قوات ابن لونيس كانت تسلح وتمون ويدفع لها الثمن من الجنرال «سالان» فمن المؤكد ان سالان ولاكوست لم يقوما بانفاق الملايين على « بلونيس » من اجل تحرير الشعب الجزائري ' وقد رفض مصالي ان يستنكر مثل هذا العمل في حين ذهب « مولاي مرباح » الى حد نشر بلاغ يعلن فيه ان الخائن ابن لونيس مات « كوطني »

ان الادارة المالية لم تكن خاضعة لاية رقابة ' وكلما طلبنا مناقشة التقارير المالية تذرعت الادارة بالحجج المختلفة لابعاد بحث هذه المسالة فقد لاحظنا مثلا ان مولاي مرباح قد اخذ ١٩ مليون فرنك في فيفري ١٩٥٦ وافريل ١٩٥٦ ،

ولم يقع اعطاء اى بيان عن اوجه صرف هذه المبالغ ولم يسمح بمناقشتها في المكتب السياسي '

وعندما علم مصالي بذلك لم يفعل شيئا لتحسين الموقف بل بالعكس اتخذ قرارا بحل المكتب السياسي وتفويض السلطة المطلقة الى « ابن السيد » الذي نعلم الآن جيدا علاقته الوثيقة واتصالاته المتينة بالمستعمرين ورجال البوليس الفرنسي '

ايها الاخوة المناضلون :

ان الذين تمكنوا من الحصول على اذن بمقابلة مصالي قد فتشوا من الراس الى القدم ' وهكذا اضطر احد المسؤولين ان يخلع جواربه واخذت منه نشرة تعليم الاصابع ' وهذا يبين قلة ثقة مصالي في اطاراته '

القتلة الذين يسيرهم «مولاي مرباح» فقد مات في الوقت الذي ادرك فيه واقع ثورتنا الرائعة ، وكان يحاول ان يوضح لقاتليه طريق الحقيقة '

اما من جهتنا فان الذي يطمئن نفوسنا ، وضمائرنا هو اننا في كل عمل قمنا به في حياتنا النضالية كنا نستهدف دائما مصلحة الشعب الجزائري فقط، ونعمل لتعجيل تحقيق استقلالنا ;

وان وفاءنا لمبدئنا الوطني هو الذي يدفعنا اليوم الى ان نتخذ موقفا نهائيا حاسما ونلتزم بان نبذل كل جهودنا في سبيل ان نعمل مع جميع اخواننا في الجزائر او في فرنسا او في تونس او في المغرب او القاهرة ، متضامنين في وحدة كاملة وتحت لواء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في كفاح موحد ضد العدو الواحد وفي سبيل هدفنا المشترك وهو الاستقلال الوطني

المسؤولون عن الحركة المصالية في بلجيكا وشمال وشرقي فرنسا

المصدر: جريدة المجاهد، ع 37، 1959/2/25

الملحق رقم 11

تقريرعن الوضع السياسي والعسكري لحزب الحركة الوطنية في الجزائر

- DEPARTEMENT d'ORAN -

RAPPORT SUR LE MOUVEMENT NATIONAL ALGERIEN - (M.N.A.)

I - ORAN-VILLE

Les partisans de MESSALI Hadj ne sont guère nombreux à Oran où le "Mouvement National Algérien" n'a jamais pris une réelle importance.

Le premier représentant de ce mouvement (pour l'ensemble de l'Oranie) Me Mohamed BELBEGRA ex-avocat au barreau d'Oran, délégué au Congrès d'Hornu (Belgique) en 1954, a été abattu par des éléments du F.L.N., en 1958, à la frontrière Algéro-Marocaine qu'il tentait de franchir clandestinement pour rentrer en Algérie après une mission en Métropole et en Suisse.

Avant son départ en mission, le 22 Mai 1956, Me BELBEGRA avait vainement cherché un intérimaire qualifié; il avait notamment sollicité Me ABED, avocat à Oran.

L'adjoint de Me BELBEGRA, M. Mustapha BENAMAR, commerçant, domicilié à Oran, 74, avenue du Foyer Oranais, a été lui-même victime d'un attentat à Oran le 19 décembre 1956 de la part d'agents du F.L.N. et blessé assez grièvement.

Le Conseiller religieux du mouvement, le Cheikh ZABOURI Mohamed, Inspecteur départemental des ex-médersas libres, craignant pour sa sécurité, abandonnait toute activité politique pour se consacrer à l'exploitation d'un commerce de tissus et les militants étaient insensiblement livrés à eux-mêmes; certains d'entre eux étaient gagnés par la propagande F.L.N., les autres s'enfermaient dans un attentisme prudent, et les menaces que faisaient peser sur eux leurs adversaires politiques n'en sont pas la moindre raison et si, vers la fin de l'année 1958 notamment, quelques uns se retrouvaient parfois sous couvert de réunions familiales, il n'était nullement question de regroupement.

Après le discours du 16 Septembre 1959 et la prise de position de MESSALI Hadj en faveur de la politique gouvernementale, M.Mustapha BENAMAR a montré quelques velléités de reprendre l'action politique.

Il renouait des contacts avec BELABBES Lakhdar et S.N.P.Slimane Ben Mohamed dit "Bouchikhi" autres anciens dirigeants locaux du mouvement.

De son côté M. GHAOUTI Abdelkader TEKKI, grossiste en tabacs, 9 rue Yussuf, ancien militant, très lié avec M. Mustapha BENAMAR se signalait par la tenue de réunions avec d'anciens messalistes dans des cafés maures du quartier "Ville Nouvelle" et l'organisation de collectes en faveur d'assignés à résidence ou d'internés dans des centres d'hébergement.

......

تابع للملحق رقم 11

\- 2

Il a été rapporté récemment que la Fédération de France du M.N.A. avait dépêché des agents de ce mouvement en Algérie pour remettre sur pied l'ancienne organisation et la développer mais il n'apparaît pas que l'on puisse accorder un large crédit à cette information.

Il est seulement constaté un effort accru de sa propagande écrite mais elle est menée de Paris et les diffusions de journaux, brochures ou tracts s'effectuent par voie postale.

Le M.N.A. ne pourrait, dans la conjoncture actuelle, espérer reprendre le moindre essort à Oran car il serait immédiatement contré par le F.L.N. Il en serait peut-être autrement dans les perspectives qu'ouvrirait un éventuel "cessez-le feu". Mais encore convient-il de noter que ce mouvement aurait peu de chances de gagner la jeunesse qui n'a pas connu le leader et s'exalte plus volontiers pour le F.L.N.

Le M.NA. serait cependant susceptible de rayonner en milieux ouvriers à partir d'anciens administrateurs du "ZAIM" mais ces chances de rayonnement ne peuvent être exactement déterminées pour l'heure.

المصدر:

Centre des Archive d'autre Mer- (A.O.M), Axe Provence France. Boite N° 15CAB/144, Situation M.N.A en Métropole et en Algérie, 2/1/1961, pp 1,2.

الملحق رقم 12

تقريرينسب ما حققته الثورة من إنجازات إلى غاية 1960 إلى المصاليين

-o- LE MOUVEMENT NATIONAL ALGERIEN DANS LE DEPARTEMENT DE L'AURES -o-

I - De 1947 à 1954 -

Depuis de longues années et certainement depuis la création de l'Etoile Nord Africaine des sympathisants et des militants séparatistes sont dénombrés dans le Département de l'Aurès et au temps des Communes Mixtes, leurs activités ont été souvent dénoncées.

A côté de l'organisation légale préconisée par MESSALI Hadj pour mener la lutte contre le colonialisme en Algérie et qui tour à tour a pris nom de P.P.A., jusqu'en 1946 puis M.T.L.D. - P.P.A. jusqu'en 1954, se développait une organisation clandestine.

Depuis 1946, tout en donnant au M.T.L.D. l'ossature et la structure d'un véritable parti politique, les dirigeants le dotaient d'une organisation spéciale susceptible de mener la lutte dans la clandestinité.

En 1952, les buts fixés par MESSALI Hadj et les principaux dirigeants du mouvement sont atteints : le Mouvement légal le M.T.L.D. est organisé à Alger où il a son siège social 2 rue de Chartres et son comité central et dans toute l'Algérie où fleurissent les Wilayas, Daira et Kasmas.

En 1953, dans le Département de l'Aurès (ancienne Sous-Préfecture de Batna), fonctionne une Daira dépendant de la Wilaya de Constantine et ayant à sa tête le nommé CHIBANI Bachir originaire du Kroubs, (tué en 1956) avec des kasmas installés à :

- BATNA - Responsable BOUCHKIOUA Younès, employé de commerce.

- KHENCHELA - Responsable LAGHROUR Abbès, employé à la Commune Mixte.

- ARRIS - Responsable ADJOUL Louardi.

- FOUM-TOUB - CHEMRAKHI Tahar, commerçant.

- BARIKA - BENZIANE Mohamed, cordonnier.

- BISKRA - KHENNAG Tayeb

et des "localités" installées dans les petits centres.

تابع للملحق رقم 12

- 2 -

A l'intérieur de ces kasmas l'organisation est très poussée.

Les kasmas sont formées par les sections qui comprennent chacune plusieurs cellules au sein desquelles sont groupés les militants de base.

Les responsabilités au sein de la kasma sont bien déterminées:

- Le R.P.I. chargé de la presse et de l'information.
- Le R.O.L. chargé de l'organisation locale.
- Le responsable des élus contrôlant l'activité des élus locaux.
- Le responsable financier contrôlant la trésorerie de la kasma.

A cette époque, BENBOULAID Mostepha, propriétaire à Batna, candidat malheureux du M.T.L.D. aux élections à l'Assemblée Algérienne en 1948 (au 1er tour il avait obtenu néanmoins 4283 voix sur 19.000 inscrits et 8.200 votants dans la 14e circonscription du 2e Collège - BATNA - LAMBESE - ARRIS) et Membre du Comité Central du parti, s'absente souvent de Batna, se rend en Métropole, en Suisse et dans de nombreux centres d'Algérie.

A la veille du 2ème Congrès National d'Avril 1953 le M.T.L.D. a consolidé son organisation.

Pourtant, malgré le succès remporté auprès des masses, les sphères dirigeantes n'ont pas la cohésion que souhaitent tous les militants et le congrès développe ses travaux dans une atmosphère tendue.

L'hostilité grandit entre MESSALI et le Comité Central (LAHOUEL Hocine). Au congrès extraordinaire d'Hornu (Belgique - Juillet 1954) organisé par les Messalistes, les opposants du comité Central sont exclus. Ces derniers ripostent et organisent eux aussi un Congrès extraordinaire à Alger (Août 1954) prononçant à cette occasion, la déchéance de MESSALI, MEZERNA, etc...

Dès lors, la scission est consommée.

Dans la Daira de Batna, le différend Lahouel-Messali est connu des militants par la réception de l'appel du Comité de Salut Public expédié de Tlemcen début 1953.

Ils restent dans l'expectative jusqu'à la fin du mois de Mars 1953, conformément aux instructions des responsables de la Daira qui, bien qu'hostiles à Messali, n'approuvent pas totalement le Comité Central.

تابع للملحق رقم 12

- 3 -

Le 4 Avril, la daira de Batna prend une position nettement neutraliste. Au cours d'une réunion chez BELLAGOUN Messaoud (ex-chef de Kasma d'Arris) sous la présidence de CHIHANI Bachir (Chef de daira) et en la présence exceptionnelle de BENBOULAID Mostepha (du comité central), les assistants votent une résolution de neutralité qu'ils adressent à LAHOUEL et MEZERNA et qu'ils font paraître dans le n° 1 du "Patriote Algérien".

Déjà on parle du C.R.U.A. mais jusqu'au mois d'Août 1954, le mot ne se concrétise pas.

Malgré certaines défections, la Daira demeure unie, surtout les Kasmas d'Arris et de Foum-Toub.

En Juin, quelques démissions de centralistes sont enrégistrées.

En Juillet, la tendance Messali s'affirme à nouveau dans la daira par MEDOUR Ali à Batna et ELLEK Abdelkader à Biskra.

Puis, brusquement, fin Août 1954, ou début Septembre, BENBOULAID Mostepha et CHIHANI Bachir se manifestent. Ils interdisent l'entrée des Aurès aux Messalistes et aux Centralistes. Ils y annoncent la création d'un nouveau parti "LE HAIZB ETHAOURA" et multiplient dans les villes les contacts individuels.

Rien ne transpire des Aurès, où, dès Juillet des groupes sont constitués dans les douars. La presque totalité des responsables de la kasma de Batna sont impliqués dans la préparation du complot par CHIHANI qui étend son réseau vers Pasteur, Barika, Chemora, tandis que BENBOULAID charge LAGHROUR Abbès d'organiser le mouvement à Khenchela et KHEIRAZ Tayeb à Biskra. Ils agissent sur ordre du C.R.U.A. organisation qui sur instructions du CAIRE doit passer à l'action.

II - De 1954 à 1960

Le 1er novembre et au début des évènements pourtant, ce sont les troupes des Aurès qui attaquent à Batna, Khenchela, Biskra, Pasteur, ne recrutant sur place que des occasionnels et quelques convaincus.

Les forces de l'ex-M.T.L.D. - P.P.A. sont absorbées par le C.R.U.A. après le déclenchement des évènements de Novembre.

BENBOULAID Mostepha qui s'est rendu à Alger pour préparer l'agitation obéit aux instructions de BENBELLA, MAHSAS, BOUDIAF, BEN M'HIDI, BITAT qui forment la direction du C.R.U.A. et qui n'ont pas mis dans le secret les dirigeants centralistes et messalistes s'injurient et s'opposent devant leurs troupes.

تابع للملحق رقم 12

- 4 -

Comme leurs homologues d'Alger les messalistes ignorent ce qui se passe. Mais la place de Chartres, c'est à dire le fief messaliste va vite réagir de crainte de se laisser dépasser par les autres tendances centralistes ou C.R.U.A.

Par l'intermédiaire de ses dirigeants qui n'ont pas été arrêtés ils essaient de constituer des groupes de terroristes pour passer également à l'action.

Le cheikh ZINAI est notamment chargé d'organiser le Nord-Constantinois mais tout le Sud reste sous l'emprise de ceux qui sont passés à l'attaque, c'est-à-dire du C.R.U.... qui devient Front de Libération Nationale.

Puis peu après les Messalistes d'Alger décident de créer le Mouvement Nationaliste Algérien qui en principe doit recréer l'unité du parti perdue depuis le congrès d'Hornu (Belgique).

C'est en Août 1955 que l'on va assister à la plus sérieuse tentative d'implantation du M.N.A. que dirigent d'Alger ceux qui sont restés fidèles à MESSALI notamment plusieurs Conseillers Municipaux et qui bénéficient du concours d'une puissante fédération métropolitaine.

A Biskra plusieurs responsables de l'ex-M.T.L.D. - P.P.A. sont appréhendés et reconnaissent avoir mis en place une organisation terroriste pour le compte du M.N.A.

Le principal Chef est DEHA Abdelkader comptable à BISKRA ancien élève d'une médersa de Constantine avec comme adjoint MENANI Nourredine ancien soudeur au service de la colonisation et de l'Hydraulique, LAKHDARI Ameur ben Brahim, étudiant.

De nombreux commerçants de Biskra apportent leur concours à ce nouvel organisme :

- BERKAT Larafi
- BERKAT Abdelkader
- HAMDI Mohamed
- BERHI Salah

Après le démantèlement de cette organisation on n'entendra plus parler du M.N.A.

DEHA est condamné à de lourdes peines de prison.

MENANI s'évade de prison et est abattu ensuite dans les rangs du F.L.N. où il avait été nommé sous-lieutenant.

تابع للملحق رقم 12

- 5 -

L'organisation avait été prévue en cinq zones dans l'Arrondissement de Biskra :

- Nord El-Kantara
- Est Région de Zeribet El Oued
- Ouest Région des Ouled Djellal
- Sud Tolga
- P.C. de l'organisation : Biskra

Les autres membres les plus actifs qui sont en liaison étroite avec les hors-la-loi qui évoluent dans la région de M'Chounèche vont peu à peu s'incorporer au F.L.N. dont l'organisation clandestine et armée devient de plus en plus solide.

Le M.N.A. qui ne peut plus participer à l'action militaire faute d'organisation, est abandonné par ses troupes au bénéfice du F.L.N.

On retrouve ce fait dans la région d'Ouled Djellal, où un responsable M.T.L.D. ACHOUR Ziane, passe au F.L.N. - A.L.N. avec le grade de Sous-Lieutenant.

Peu à peu tous les anciens messalistes à leur tour, vont passer au F.L.N. qui va accueillir tous ceux qui avaient cru pouvoir relancer le M.T.L.D. - P.P.A. sous le signe du M.N.A. Ce sera le cas en particulier d'Ali Nemour qui deviendra Chef de la Mintaqa 2.

Le ralliement du "GENERAL BELLOUNIS" en fin d'année 1957, et l'activité de ses bandes dans la région ouest de Biskra et d'Ouled Djellal, allait faire une nouvelle fois parler du M.N.A.

Dans des tracts diffusés en Octobre 1957, les responsables de l'Armée Nationale du Peuple Algérien (Bellounistes) n'hésitent pas à glorifier le Mouvement National Algérien et son chef MESSALI Hadj.

Il convient pourtant de noter qu'après avoir affirmé que son "Armée" était d'obédience M.N.A., BELLOUNIS a prétendu en Décembre 1957, ne pas appartenir à ce mouvement et n'être qu'un "Chef de guerre".

En Juin 1958, il est signalé que le GENERAL BELLOUNIS tente de constituer des cellules (M.N.A. (?) dans les régions de Biskra et Tolga pour essayer d'étendre sa zone d'influence et demander par la suite de s'y implanter militairement.

Donc la région de l'Oued Djellal va, à partir de 1958 devenir une zone d'évolution de bandes se réclamant du M.N.A.

Dans le courant de l'année 1959 et au début de 1960, à l'ouest de l'arrondissement de Biskra dans la région d'Ouled Djellal la présence de 400 éléments environ provenant des anciennes bandes Bellounis et se réclamant du M.N.A. créé une situation particulière.

المصدر:

Centre des Archive d'autre Mer- (A.O.M), Axe Provence France. Boite N° 15CAB/144, Situation M.N.A en Métropole et en Algérie, 2/1/1961, pp 2.5.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الفصل الثاني

الحركة الوطنية الجزائرية (M.N.A) وأبرز مشاهدها السياسية

الفصل الثالث

سلاح الحركة الوطنية الجزائرية (M.N.A) تاريخ من الدماء

الفصل الرابع

الحركة الوطنية الجزائرية (M.N.A) والمسألة الجزائرية الواقع والمأمول

ملخص

صراع الحركة الوطنية الجزائرية (M.N.A) ضد جبهة التحرير الوطني (F.L.N) من أبرز الأحداث التي عاشتها الثورة التحريرية طيلة الفترة الممتدة من 1954 إلى 1962، هذا الصراع اتخذ أشكالا عديدة وامتد إلى مجالات كثيرة سواء في الداخل أوالخارج انتقل فيه الطرفان من العنف اللفظي إلى العنف المادي واستعمال السلاح الذي خلف الكثير من المآسى والألآم ما زالت آثارها إلى يومنا هذا وأثر ذلك سلبا على القضية الوطنية التي تأخر حلها بسبب تشتت الموقف الوطني في المحافل الدولية من جهة واستغلال الاستعمار لذلك لصراع في الطعن في مبادئ الثورة والتشكيك في أهدافها الشعب الجزائري وبالرغم مما أثير ويثار حول صراع المصاليين والجهويين يبقى هذا الموضوع من المواضيع الشائكة والحساسة والتي لم يفصل فيها التاريخ بشكل نهائي.

الكلمات المفتاحية

الثورة الجزائرية، الحركة الوطنية الجزائرية(M.N.A)، جبهة التحرير الوطني(F.L.N) الجيش الوطني للشعب الجزائري(A.N.P.A)، جيش التحرير الوطني(A.L.N)

Summary

The struggle of the Algerian National Movement (M.N.A) against the National Liberation Front (F.L.N)) was one of the most prominent events experienced by the liberation revolution during the period from 1954 to 1962. This conflict took many forms and spread to many areas, both at home and abroad, in which the two sides moved from verbal violence to violence. The material and use of weapons, which left a lot of tragedies and pains, its effects are still present today and negatively affected the national issue whose solution was delayed due to the dispersal of the national position in international forums on the one hand and the exploitation of colonialism for that for a struggle to challenge the principles of the revolution and question its goals the Algerian people, despite what was raised It is raised about the struggle of the Musalis and the Frontiers. This remains one of the thorny and sensitive issues that history has not definitively decided upon.

key words

Algerian Revolution, Algerian National Movement (M.N.A), National Liberation Front (F.L.N) National Army of the Algerian People (A.N.P.A), National Liberation Army (A.L.N)

Sommaire

La lutte du Mouvement national algérien (M.N.A) contre le Front de libération nationale (F.L.N) a été l'un des événements les plus marquants qu'a connus la révolution de libération au cours de la période de 1954 à 1962. Ce conflit a pris plusieurs formes et s'est étendu à de nombreux domaines, tant au pays qu'à l'étranger, dans lequel les deux parties sont passées de la violence verbale à la violence.Le matériel et l'utilisation des armes, qui ont laissé beaucoup de tragédies et de douleurs, ses effets sont encore présents aujourd'hui et ont affecté négativement le problème national dont la solution a été retardée en raison de la dispersion de la position nationale dans les enceintes internationales d'une part et de l'exploitation du colonialisme pour cela pour une lutte visant à contester les principes de la révolution et remettre en question ses objectifs le peuple algérien, malgré ce qui a été soulevé Il est soulevé au sujet de la lutte des Musalis et des Frontières Cela reste l'une des questions épineuses et sensibles que l'histoire n'a pas définitivement tranchées.

les mots clés

Révolution algérienne, Mouvement national algérien (M.N.A), Front de libération nationale (F.L.N), Armée nationale du peuple algérien (A.N.P.A), Armée de libération nationale (A.L.N)